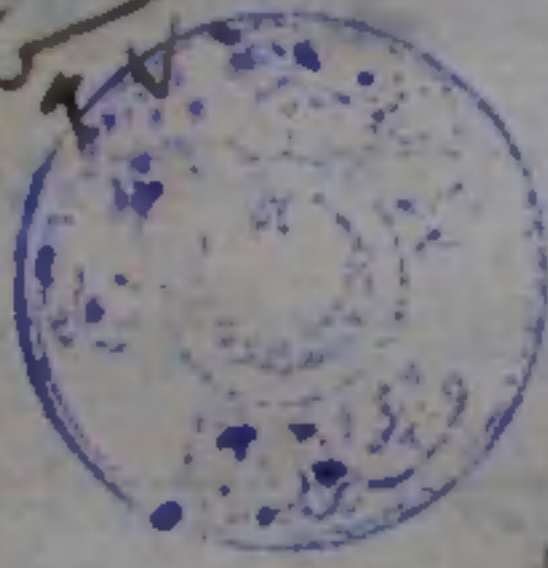


1
 الكنتكس
 ابنه ادراس
 2 شهر 6 م 1340
 على الله اعلم
 2 شهر 6 م 1340



106

طاشية التلويح حسن جلي

228
1012

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kişin	MUCA ZADE
Yerleşim	MUSEYİM PASA
Eski Karan	152



بسم الله الرحمن الرحيم رب تم بالخير
 ١٨٠

أحمد الله على شؤله نوابك م وحصول الفقه الدين من اصول فخر الاسلام ^{حيث كتب محمد المصطفى}
 من بين الانام ^{بكتشف} الكروب يوم القيمة صلى الله عليه وآله صلوة حالته بالذات خالية
 عن وصية الانام ^و **وبعد** فان ارباب العقل متطابقون ^و واصحاب العقل متوافقون
 على ان العلم وان شئت فقله ^و تتوقف فوائده على المطالب التي ^{تعتبر} فيها القرائح
 وانجى المكاتب ^{يجمع} الى تحصيلها الجوانح ^و العلوم الشرعية السرف العلوم وانفعها
 واكمل المعارف وارفعها ^و انما ينظم للصالح للعباد ويعتم الفلاح في المعام من تحلى
 بما فقهه فاز بالفقه المعلى ^و من تحلى عنها بمشرب يوم القيمة كمن هو اعمى واصوله الفقه من كثرة ما يفتن
 واربعها خارج وارفعها خارجا وانما كاهنه ومقدار ^و قد صنف فيه علماء المذاهير وفضلها المشافا
 والمغارب ^و حرام الله عنها خيرا ^و ورزقهم الله وانما خط الفقه في دار البقاء كتب شريفة وزر
 اللطيفة ^و خزانة كتب القلوب من مؤلفات الشيخ المحقق ^و التحرير لم يلق ^و جامع الاصول والزهري
 تالم ودر المعقود والمردود ^و اسوق الله قيس ^و فقه المحققين ^و المؤيد بالتأييد الصمدية تسعد
 الملا والدين التفاز ^و انما يغفر الله بغيره ^و بفضله فيج جناة اخس من بينا بمرابا
 لا يزيد عليها قد اصبحت روضة هذه العلم بفتح الازهار متسلسلة ^و الآثار ثمرات التحقيق من على يمتحن
 ودر خايل لثقب من خرابه تعقني ^و في كل لفظ منه روض من المنة وفي كل سطر منه عقد من الدين
 وقد كان قد يتجلي في صدرى ^و ويتجلى في قلبى ^و ان كتب عليه وانشى من كل صعب ^و وتيسر عن
 وجهه مخدات نقابه وكان يعقد قفى في كل عوايق الزمان ^و وطوارق الهداية الى ان شرع الله صدقه
 وان كان ينحصر عنه ويمنع قد رى ^و وما قام له الا اقدام ^و على هذا المطلب الاعلى الاخرى بعد
 ان قدمت رجلا واخرى اخرى انما توجهت الى زيارة بيت الله الحرام ^و طالبا من رتبى اقاله خربت
 الانام ^و مستغظا من بهجنى شرفه في طلقى ^و ورجعتى على فوات المكارم ^و الغم التعمق

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 الشيخ محمد المصطفى
 في تاريخ احوالنا

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 الشيخ محمد المصطفى
 في تاريخ احوالنا

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 الشيخ محمد المصطفى
 في تاريخ احوالنا

بسم الله الرحمن الرحيم رب تم بالخير
 ١٨١

ومرغم انوق القديام الغرافين ^و متفرجين الخواقين ^و مستبعد ارباب الابواب ^و مستبعد القديام
 القرباب ^و في قرب اليناب ^و منجى الحق ^و والذبا والدين خيات الاسلام ^و ومنقذ المسلمين
 ملكه يد شيوخ منزله قد زهر الكواكب منه صف نعال كرهى الندى لثيت الجامع ما يمانه
 اضارعت الملوك نزاله السلطان ابن السلطان بايزيد ابن السلطان محمد خان ^و اجرى الله خلا
 مناعته على صفى الله الايام ^و وربط الجباب ^و وولتها باونام الدوام ^و ولازال منى العلم
 بالظان فينا ^و ورحم الله عبد اقال آمينا ^و فعلى بكما له احسان ^و كما هو لى تعالى شانه ^و وما وجب
 على شكر نواله ^و والحمد على علم فضله تكثر ^و فله المبتنى ^و لا فيل عندك منه يا ولما له
 فيسعد النطق ان لم تسعد الطال ^و فصرت عنى نالو كتاب ^و تضمن عنوانه بشريف الغاية
 ليهدى مطالعو ^و تحف السعوى ^و لا جنا ^و ويكفى شكره متى باقية على مرور الليالي والايام
 ولا تغنى بك دور الشهور والاعوام ^و فترت في فواشى القلوب مستعينا بالملك التوكل الملهم
 للصواب ^و مستد من روحانية الاسلام ^و الكرام ^و يؤمنهم الله واياها دار الاسلام ^و مقبلة
 انوارهم مستغيا من شععة اشعة اقمارهم كالبحر سجد السحاب وماله ^و فضل عليه
 لا ينو ^و والمسؤل من الازكيا ^و المتخلين ^و بحلى الانصاف ^و المتخلين ^و عن رضى الله تعالى
 فاذا غدا على شى ^و زلت فيه القدم ^و او طعن به القلم ^و ان يستحق ^و ان لكل جواك ^و لكل
 صارم بنوه وان من صنف فقد استمدف ^و ومن الذي رضى بجاي ^و كلى ^و ان يعد معانية
 وان يسولا ^و فذكر الملك المعظم الذي تسبب به الجمع ^و لا زالت ربابات ايات فضله
 مشورة اليوم النور ^و واجيا ^و للواء ^و بهجنى ^و سيرا ^و منقورة ^و اتصال ^و الى نفع ^و الصو
 من دعواتهم ^و خطواتهم ^و وانا ^و اسرع ^و المقعد ^و مستعينا ^و بالملك المعجود ^و قوله ^و الحمد ^و الذى
 وجلاهم ^و اكم ^و كتاب ^و اصول ^و الشريعة ^و الفراء ^و الاحكام ^و الاتقان ^و والكتاب ^و فى ^و اللغة ^و كالكتب ^و والكتابة ^و مقرب

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 الشيخ محمد المصطفى
 في تاريخ احوالنا

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 الشيخ محمد المصطفى
 في تاريخ احوالنا

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 الشيخ محمد المصطفى
 في تاريخ احوالنا

التي رويها بنائها ونمايتها، الاعتبار ونشيتها لما يحل احكام الشجر ورفع فروعها

جعل حكم كتابه الذي يتبع اليه السنة والاجماع والقتل واحدا منها فصارت الاحكام محكمة الاصول

[illegible]

الغير النافذة او الانبوبة في وسط القنديل والسنة في اللغة الطريقة والعاقبة وفي
 الاصطلاح العبادات النافذة وفي الاقوال ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول او
 فعل او تقدير والاقباس الاخذ والنو كيفية ظاهرة بنفسها متطهر غير كمال الضياء
 اقوة من نور الشمس ولذا اضيف الى الشرف قوله تعالى وهو الذي جعل الشمس والقمر نورا وقد
 يفرق بينهما بان الضياء منور والشمس منيرة والشمس منيرة والشمس منيرة والشمس منيرة
 بان النور ينبغي ان يكون اقوى على الاطلاق لقوله تعالى الله نور السموات والارض الآية وانته
 خير بان هذا القادر اذا فهم من الآية الكريمة قيام النورية به وليس كبريل النور في معنى النور
 على ما قاله اهل التنقيح فليتأمل والبراه القليلة المشغولة والوفاة الوفاة من وجهت
 النارة التي هي باسكون العين فيهما ثم ان المشكات لتعبر نعم الرسول عن والابوة
 فيه ثبوت النسب العقلية والتحقق على قبح اقوالهم ويحتمل استعارته لنفس الرسول
 او لصدقه او لغيره وعلى التقديرين فالمراد بالبراه الفاظ السنة وبانوارها منطوقاتها
 ويجوز ان يجعل مشكات السنة كلج بين الماء اعني من اضافة المشبه الى المشبه وهو المراد
 بالبراه منطوقات السنة وبانوارها ما يستعار من منطوقاتها من المعنويات وسماء الايقاع
 الى الله تعالى ايدان بانه عم ما ينطق عن الهوى ويجوز ان يكون المراد بالبراه الرسول على ما هو
 للناس لقوله تعالى ولما جاء جبرائيل فيكون استعار محرفة والوصف بالبراه ترشيح بالمشكات منته فالمراد
 وموضع تقيده والايقاع من مشكات السنة تقيده منه وبملاحظة هذا المعنى عدى عن والابوة
 في اللغة العزم والالتفات وفي الاصطلاح اتفاق الجاهليين من انه محمد عليه السلام في كل عصر على
 حكم شرعي والآراء مقبولة الا اذا تبين الرأى الساكنة على همة مدققة لا يجمع رأى
 وقفاه الاتباع والآثار جميعا فيفتحين وهو معروف والقياس في اللغة التقدير تعدي

وجماع
 لان حكم السنة

في اللغة العزم والالتفات

بالبراه وقد تعدي بعلى النظمين معنى الابتداء وفي اصطلاح الرضا مساواة فرع لاصلة في علم الكلام
 والمنهاج الطريق الواقع والمعنى كسوف الاجل ان يتفق الكس على اتباع الرسول ع من طريقا واصح قوله
 حتى صارفت بقاء الخطاب غاية للجمع بين الايقاع والايضاة والقرينة ان ما لم يفرق بين
 الفقرة السابقة على نشر التفت كما لا يخفى وبما العلم كلج بين ووجه الشبه كثرة المنافع وجمع المشبه
 اتاننا على تنوع العلم او علم تعدده باختيار العلم والمهدي الارشاد والذلة بذكره وثبوت قوله
 في الكتاب العزيز معدي بنفسه بالام وبالي والفرق الذي ذكره الشرح في منزلة للكشاف من ان معنى
 المتعدي الاشارة الى المقصد والايصال اليه فلا يند الا الله تعالى كقوله تعالى لنهديهم سبلنا ومعنى الاذن
 اشارة الطريق فيسند الى غيره مثلا كتره في الامر مستقيم وان هذا القرآن الهدي للذي هو اقوم مع الله
 لان الله عليه كتب اللغة فان المذكور فيها ان القعدة لغة اهل الجوز والزمزم لغة غير منقوض
 حكاه عن ابراهيم عم فاتباع اهدكم صراطا مستقيما وعن مؤمن آل فرعون يا قوم اتبعوا اهدكم سبيلا
 وعن فرعون وما اهديك الا سبيلا الرشاد والحد على الحد والايصال الى ما لا يقبل وتلاطم الامواج
 ضرب بعضها بعضا كناية عن الكثرة وترشيح للشيئية والافواج الجماعات **قوله** والصلوة على من
 ارسله الله الام في بساطع متعلق بالمعوان والسطوة الارتقاء واطرافه الالهية من اضافة
 الصفة الى الموصوف والمعوان اسم فاعل للجماعة والظهور تام من ظهوره اي غلبته او من ظهرت
 ابيته علوية فيكون المعنى الجماع على خالها او عاينها او ارسله حال كونه كذا كونه جبرائيل بان يعبر
 اشتقاقه من الظاهر تعالى فلان ظهر قوله اي معتمد على الكل في مبالغة ليش المعوان وبهذا
 سقط ما ذكره الاستاذ المحقق من انه للمعوان من المبالغة ما ليس الظاهر فكان الظاهر
 تأخير المقدم لكنه عكس له غاية السجع ضومى باب التيمم لا التيمم كانه الرحمن الرحيم وقد
 نجاه المعوان بمعنى كثير المعونة والظهير بمعنى مستر الاعانة فان الصفة المشبهة تفيده

في اللغة العزم والالتفات
 في الاصطلاح اتفاق الجاهليين من انه محمد عليه السلام في كل عصر على حكم شرعي والآراء مقبولة الا اذا تبين الرأى الساكنة على همة مدققة لا يجمع رأى وقفاه الاتباع والآثار جميعا فيفتحين وهو معروف والقياس في اللغة التقدير تعدي

١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢

في بنحو الابعاد

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

ۛ عامۃ فالتسليم

والله اعلم

في الأصل بمعنى المتشابه وهو الظاهر ثم نقل القول السائر ان اوله لشد مضربه بجور في
قال خطا من اصحاب نصيبا وقرأ قوله ولا اشتها الشمس في نصف النهار مثل هذا التركيب
شايخ في كلام البغافه قال طريق الخيال ولا كيلده مدح سجدا بارحنا ولم يتغيره قالوا
اما للعطف على مقدره وتكرار منصوب بنوع الخافض والتقدير مثلا لا اشتها الشمس في نصف
النهار ولا كانت الشمس في نصف النهار فكذلك الخافض المبالغة بان يذهب النفس كله
منه مذهب ممكن اوله الخيال بانها فعل تقدير ولا اشتها الشمس في نصف النهار بل ازيد منه ما
اورد على الكسبي ان لا اذا دخلت على الماض غير الراء وجب التكرار نحو فلا صدق
ولا صدق جوابه ان ترك التكرار وقع موانع وان كان على التذوق من قوله لا هم ان
الحارث بن جبلة زنا على ابنته ثم قتله وكان في جاراته لا عهد له والى امرئى لا فعله
وقال ابو خراش وهو يظن ما يست ان تقفر الهم تقفرتما ولى عبدك
لا انا عيانا على الفارسي ذكره قوله تع فلا اتقم العقبة ان لا بعينكم فالتكرار غير
واجب وقد يجعل الفعل المنفي في المثال ماضيا لفظا ومستقلا معنى فلا يجب التكرار
انفاذا ان البيت الاول لا يحتمل وان جوزه الدعايني لان المراد تبعية الافعال انما وقعت
من المجهولة الماضيه وقد يجعل قوله ولا اشتها الشمس معطوفا على قوله نال خطا من
بتقدير الفعل المذكور اي ولا اشتها ورهه الاستيلاء بعد ما ذكر من انتفاء التكرار الواجب
بان قوله ولا اشتها بمنزلة بيان لقوله نال خطا فصح عطفه عليه بحكم تأمل جواب الاول قد
عرفت مما سبق من سحر وجواب الكائن يجعل الماضيه بمعنى المضارع فلا يكون بياننا لقوله
نال خطا لان المراد منه الماضيه وبه ايضا انه في الاول قوله ولقد ضاقت محتان في الجملة
معطوفة على خبر ان او على جملة ناله الاقفا اي ولقد ضاقت محتان في الجملة

انما صفة نزهة الخافض هو العمل المذكور
 فان من لم يلق الا هو لا يتعدى الى العمل
 القاصر كما خرج به في بعض الكتب فانه
 الخافض الجاد يرضى عنه
 او لا يرضى عنه
 هذه الاشياء الاربعة هي مسطوح البرج ولام
 اعلم انهم وزنا بتخفيف الوزن في رواية
 يعقوب واصل زنا بالاصح ترك الهمزة
 الوزن والمفعول من الصلوات انه يترك
 تركه لا يعطى حال من المستحب
 في جازاته على جازاته او جازاته
 في جازاته على النسيئة حاله

ابتداء

صلة أو آية الابداء بمعنى جعله ثابتاً على غير ما كان متعلقاً بالامر الذي احتج بالابداء
 كما في قوله تعالى بسم الله مثلاً فان بسم الله اول ما يتعلق به القراءة وسابق على ما سواه في هذا
 فانه يقتضي الابداء صلاً له وهذا الابداء على المعنى البين وان اخرج بدلالة على تلبس كل الموقوف بالترك
 بسم الله الا ان قوله فيما بعد الابداء امر اضافي او امر عر في غير هذا مضاف لهذا الامر هو من ان قوله
 بالابداء المعنى المذكور وهو لا يقتضي ثم المنع من كلامه ان الابداء لو كانت صلاً للابداء لكان النظر في قوله
 مع كون العامل محذوفاً وهذا مبتنى على المشهور من مذهب النحاة من وجوب عموم المنقول المحذوف
 في الطرف المستوفى كما علم المتأخر من المذهب هو جواز خصوص العامل المقدر في الطرف المستوفى
 بل اولونه عند وجوده في الخصوص كونه اكثر فائدة فالطرف مستوفى ايضاً فان قلت لم يجعل
 حاشية التمسك المنقول في الطرف من عامله الحقيقي اعني متبركاً قلت لان جعل التسمية قيداً
 لاصد الكلام والتجديد قيداً القيد على بالتسوية للخصوصية بينهما ثم لو جعل بسم الله حالاً من كان
 حامداً لكان التاخر الصوتي للحدود غير متقدماً الذي هو لكان اقرب الى التسوية منه فقلت
 كلام ان روي عن كون التسمية من كلام المصنفين بيا تسمية المتن ليست خبراً من قلت
 لا يلزم من عدم كون تسمية المتن جزءاً من كون تسمية الشرح كذا في غايته فوات التاسب ليس بحيث يوجب
 ارتكاب حذف جملته واعتدال كية المصنف في تسمية علم ان المختص به الكلام يجوز ان يكون
 جزءاً من ذكر الكلام ولا يكون بلا تفاوت في حصول الابداء بل كما في قوله اثر طريقة الحال اة
 يعني ان التعارف في مقام الحمد ايراد جملة يكون الحمد او ما يستحق منه حمد في الابداء فعدل
 عنه منها التسمية فلا يرد ان الحال تقتضي عاملاً بقصد تقدير يكون جملة فعلية علم ما قدر منها اوة
 اسمية وهذا التخصيص خوف من قوله علم ما هو المتعارف ومن جعل قوله نحو الحمد او الحمد اسمية
 للجملة او حالاً فان قلت افاد الابداء يجوز ان يكون حالاً مثل حاشية في ذكره لا يصلح وجهاً

حالة

هذا الكلام لا يكون التسمية من كلام المصنفين بيا تسمية المتن ليست خبراً من قلت
 لا يلزم من عدم كون تسمية المتن جزءاً من كون تسمية الشرح كذا في غايته فوات التاسب ليس بحيث يوجب
 ارتكاب حذف جملته واعتدال كية المصنف في تسمية علم ان المختص به الكلام يجوز ان يكون

هذا الكلام لا يكون التسمية من كلام المصنفين بيا تسمية المتن ليست خبراً من قلت
 لا يلزم من عدم كون تسمية المتن جزءاً من كون تسمية الشرح كذا في غايته فوات التاسب ليس بحيث يوجب
 ارتكاب حذف جملته واعتدال كية المصنف في تسمية علم ان المختص به الكلام يجوز ان يكون

لنرجع ما مد عليه قلت لاصل الابداء الاستغناء فلو ان كان ظاهره خلاف المقصد ولا اقتل
 من استواء الاحتمالين بخلاف حاشية **قوله** تسوية بين الحمد والتسمية ورعاية للتاسب بينهما
 ان اريد بالتسوية بينهما كونهما قيدين للكلام ورعاية للتاسب كونهما بين ضمني واحد وهو الحال
 يكون قوله في ان جعل الحمد تسمية مرتبة وان اريد بالتسوية انهما في النوع اعني الحالتين كما
 هو المناسب بالتسابق كما في الجملتين القيدية يكون قوله في ان نشر متشابه وقوله قد
 وروى الحديث اية بيان للعللة الباعثة على رعاية التسوية وحاصل ان لتسوية الابداء الامور
 اغايشت بالحديث وروى الحديث فيها هو علم خط واحد بلا تفاوت فينبغي ان يورط في التمسك
 شائعين بل متساويين بقدر الامكان فلماذا حاول المصنف في قوله حالاً عنه حذف مضاف
 اي حالاً عن فاعله وتام لان الحال قيد للعامل فكأنه حالاً ومعنى في بال في شرف وشان
 بهتم به واما كل امر في بال بلا حظ ان ذكره يقصد بالابداء ولا يجعل وسيلة الى ابتداء آخر فلا يرد
 ان كلام التسمية والتجديد امر في قوله بال الابداء بمقتضى الحديثين من تسمية والتجديد امر في قوله بال الابداء
 في الاصل مقطوع الذنب والامر كونه ناقصاً غير معتد به وفيه ريزان ان نقصان التسمية الى
 الآخر والاحتمال مقطوع اليه من الجزم وهو القطع وليس الجزم وهو الله المعروف لانه تعالى
 جزم الرجل بفهم الجيم وهو مجزوم ولا يتعلق احد كذا في الجزم من وتعل جاز الله في الثاني ان الجزم
 والمجزوم المصاحب بالجزم واعلم ان صاحب كذا في مرتبة بان ما ذكره في الحديث بالمعنى اذ لم يرد
 اللفظ المذكور بعينه بل اخرج الحافظ عبد القاهر في اربعه وابوعوانه وابن حيا فله صحيحاً كان
 امر في بال لم يرد فيه بسم الله الرحمن الرحيم واخرج الشيخ شهاب الدين في تخرجه احاد في كذا في
 بلفظ لا يرد فيه بسم الله اقطع **قوله** الا ان قدم التسمية آه وقع لما يتوهم من ان كيف اورد التسمية
 والتجديد على الترتيب المخصوص مع ان مفتوت للتسوية المقصودة وتخصيص الرفع ان مقتضى التفسير

هذا الكلام لا يكون التسمية من كلام المصنفين بيا تسمية المتن ليست خبراً من قلت
 لا يلزم من عدم كون تسمية المتن جزءاً من كون تسمية الشرح كذا في غايته فوات التاسب ليس بحيث يوجب
 ارتكاب حذف جملته واعتدال كية المصنف في تسمية علم ان المختص به الكلام يجوز ان يكون

الكشف
 فهو اجماع

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
الكتاب لا يثبت له حقيقة
الاعتناء به من قبل المؤلف
بل هو من قبيل ما لا يعتنى به

لم يوجد نظريته في كلام المصنف فانه لم يجعل نسبة التفتيح من الكتاب حيث مر في قوله
ابن يصفه العلم الطيب والعدل الصالح بانه افكار قبل الذكر وباطنه ظهوره العالم صاحب
الحال سبب لظهور وانت خبير بان جعل حائدا حائلا من فاعل يقول بغوت العمل بحد
البدء بالتحديد بالنسبة الى الكتاب لان جعل جميع ما ذكره القول من خلاصة وقيد نوع
بعد شي اذ الوصف تقدم التاليف على الخطبة المشتملة على التمجيد كما هو انط من كلامه
هذا هو السر في تقدير النسبة القديمة الى النسبة المشهورة **قوله** فيجملد وجوه من جملته
المحطة الغير المذكورة في الكتاب ان المراد من التكرار والتكرار في حكمة هذه الاشياء مرة
بعد اخرى كما في قوله ثم ارجع البحر كبريت ومنها ما نقل عن المصنف ان المراد من التفتيح
وتأني في التوضيح وينبغي ان يحمل على المراد جامع بين الحمد الاول والثناء في التفتيح
المعارضة بين الحال وعاملها واما جعل من قبل اصدق في مرتبة وقد اقرت صحة موسى بعد
آياته التسع كما قيل في قوله ان ذكره في الحجة المأمورية المقدسة بعد كما تقدم في موضع ومما بناء
على ان ايد بياضة متعارفة على الكتاب حكمة ولا على التوفيق لا شغاف هذه الامور الخفية وتأني
على الانعام والتيسير المقصود من ذكر محتملات الكلام بيان المراد بانه ليس بخارج منها
وهذا من شهود طريق تفصيل مراد المصنف للطالب بانضباط مواقع فكره ومطارد نظر
على انه لا يجب ان يكون المراد احد محتملات اللفظ بالتحديد بل اذا كانت المحتملات كلها
محيطة بنفس الامر فكثيرا ما يكون بالنظر الى مقصود المتكلم على السواء فلا يرد واحد مما
يعضد ولا ينصب قرينة على تعيينه ليدب السمع كل من ذهب ممكن وما قالوا انه
لا بد لان في قرينته فانما هو عند تعيين المراد **قوله** كماله فانه وعظيمة صفاته اي لذاته
الكاملة وصفاته العظيمة ومنها اعتراض مشهور وهو ان الحمد في المشهور انما يكون

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
الكتاب لا يثبت له حقيقة
الاعتناء به من قبل المؤلف
بل هو من قبيل ما لا يعتنى به

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
الكتاب لا يثبت له حقيقة
الاعتناء به من قبل المؤلف
بل هو من قبيل ما لا يعتنى به

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
الكتاب لا يثبت له حقيقة
الاعتناء به من قبل المؤلف
بل هو من قبيل ما لا يعتنى به

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
الكتاب لا يثبت له حقيقة
الاعتناء به من قبل المؤلف
بل هو من قبيل ما لا يعتنى به

بازاء امر اختياري فلا يكون فاعله محمدا عليه ولا صفاته توفيقا لاختياره والآن
صرونا على ما تقدم في الكلام **قوله** جيبنا الحمد في شدة مجاز عن المصنف كما في قوله تعالى ان
يفكر بكم مقام محمود او قوله ان شعر البدر بكثرة الموطن كلها والمصنف في الاختياري
التأني واما ما ذكره الشريف محمد في حاشية الكشاف من انه ايضا مخصوص بالاختياري
عند صاحب الكشاف على ما مر في بنية قوله ولكن اتجه اليكم الايمان في حاشية الكشاف
المعزوم مما ذكره صاحب الكشاف من ان الاختيارية الحمد ووجه لا الحمد ووجه عليه ولا تلام
بين اختيارية الحمد والحمد لا بشرط احد اختيارية الحمد ووجه لا الحمد ووجه عليه ولا تلام
لحمد عالم بخصيص وصف كون الكمال غاية الكمال وكانت ولا كافية في جميع صفاته
من غير اختيارية الحمد لا الغير جعل نتيجة لجميع صفاته وآياتها عن ان كان تلك الصفات مبنية
عن افعال اختيارية والحمد عليها باختيار تلك الافعال فالحمد وعليه اختياري في الحال وبان
تلك الصفات تكون الذات كافيها في بنية افعال اختيارية يستعمل فيها كمالا ونسبت
الخطأ في الجواب عن الكتاب كما ذكره الامم كمن ان هذه صفاته توفيقا لاختياره
صرونا لان قصده لا كان في غاية الحق ونهاية الكمال جاز ان لا يتوقف عنه المقصود
بل يكونان معا بان من مع تقدم الاختيار بالذات وفي حاشية الكشاف لا يقع فيما يتوقف عليه الفعل الا في حاشية الكشاف
الاختياري كالعلم والقدرة واولاه شئ او تقدم الشئ على نفسه **قوله** من جملته
ان اراد بالنعمة والثناء والالا نفسي نعمة فالتوفيق مصدر من المبنى للمفعول وان اراد
الانعام بناء على ان الحمد على ما هو من اوصاف المجد او في فهو من المبنى للفاعل **قوله** تأني
بالورا لمقتضى التوجيه قال نعمة الحاشية بيان ذلك ان القرآن يشتمل على خمس سور مبنية
بالتمجيد والثناء لا كانت ام الكتاب اشير فيها الى نوعي الاجاد والاتباع والثناء والثناء

المباذير

توضيح

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
الكتاب لا يثبت له حقيقة
الاعتناء به من قبل المؤلف
بل هو من قبيل ما لا يعتنى به

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
الكتاب لا يثبت له حقيقة
الاعتناء به من قبل المؤلف
بل هو من قبيل ما لا يعتنى به

أما الإجماع الأول فيقول رب العالمين فان الآخر من العلم الوجه اعظم مرتبة وأما
 الامتياز الأول فيقول الرحمن الرحيم أي المنعم بجلايل النعم وقابضها التي بها البقاء أما
 الامتياز الثاني فيقول مالك يوم الدين وهو هو وأما الامتياز الثالث فيقول لا اله الا الله فان
 في ذكر قوله الآخر والوصول الى الجنة وسعد الرحمة ثم اشيرة كل من السور الأربع البقية
 الواحدة من النعم الأربعة أما سورة الانعام فالى الامتياز الأول وهو هو وأما سورة الكهف
 البقاء الأول فان نظام العالم وبقائه النوع يكون بالنسبة الى الكتاب وأما سورة الباء
 فالإجماع الثاني في الامتيازات الحشر والتردد على منكر الساعة حيث قال سبحانه
 وقال الذين كفروا الاثنا عشر ساعة قل بل ولة لنا تسعة وأما سورة الفاطر فالامتياز
 الثاني في قوله جاعل الملائكة رسلا على ما يقدرون اشارة الى تلقي الملائكة لاهل الجنة بالتسليم
 استقبالهم بالتبجيل والتكريم انتهى كلامه وانت خير بان غرضه وجدان اشارة الى الحمد
 على الامور الأربعة المرتبة في السور الأربع المرتبة بحيث يوجد الاشارة الى المقصود في قوله الكلام
 وان وجدت الى غيره فيه اوفى بعد كنه النسب ان يشاء الله في الآية الثالثة في قوله
 رب العالمين فان المرتبة تتم النبوية والاحرورية وكلاهما فرع الامتيازين وحيث
 يوجد كل ما فصل في الآية الأولى على ما ذكره يحتاج الى ان يجعل اياك نعبد من متعلقا
 الحمد وان يشار الى الامتيازات في سورة الباء بقوله ولا اله الا الله في الآية الأولى
 واول قوله الحمد الاول والآخر هذه الآية وقعت في سورة القصص والآية الأولى في
 الحمد بل نظم الآية الكريمة وهو انه لا اله الا الله الحمد الاول والآخر وقوله سورة الباء
 الحمد الذي له مائة السموات ومانه الارض ولا اله الا الله في الآية الأخيرة وذكر القاضى ان تقديم الصلاة
 على الحمد في الآية الأخيرة للاختصاص فان النعم النبوية قد تكون بوساطة يستحق الحمد لاجلها ولا
 الحمد

نعم الآخر واراد بذكره الغرض في ما وقع في صدر سورة اعنى الحمد وقوله ولا اله الا الله
 بحسب لان الصلاة قد تمت في آية القصص ايضا مع ان الحمد هنا وقع باراء النعم النبوية
 ايضا على ان قوله ولا اله الا الله نعم الآخر ثم واتي بوساطة اقوى من شفاعته رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والصالحين وانما سميت شفاعته مفعلا لما حمده الانبياء والاولون والآخرون بحاروا والنجاري
 وايضا تقديم الصلاة كما افاد الاختصاص فيما ذكره افاد الامام الجاني في قوله الحمد لله الذي
 في السموات ومانه الارض فلم يفيض الغرض الا ان يشار الى ما ذهب اليه في تغيير النعمة
 من ان الاختصاص الذي انقضى بتقديم نبوتى والذي انقضى الحمد لله انما يشار الى ما ذهب اليه في تغيير النعمة
 قوله الشارح والشرى ومن وافقها بهتوا تحفيس الجنب الاستغراق والمنافات
 كذهب لا عتق ان ظاهرا وقد فصلناه وحوش المطول فيلنظر في قوله التي لا عين
 رأت ولا اذن سمعت يعلم ما قوله يقول الله تعالى احد من لعباده الصالحين ما لا
 رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر فمن من بلد ما لم تعلم عليهم هكذا اورده الامام
 البخارى في الحديث النبوى صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم على قوله وسلم في تغيير المسمى
 قالوا هذا من الغريب حيث اخبرنا عن معربة بن ربيعة بن واثمة بن عمار عن ابي عبد الله
 وهو كونه اسماء لرجل معربة بن ربيعة بن واثمة بن عمار عن ابي عبد الله الصالحين
 من اجل تركهم ما علمتموه من المعاصى فلا يكون خادجة عن المعاني الثلاثة قوله فان قلت قد
 وقع التعرض له في السور الثلاث الاولى لعدم التعرض فيه للحمد في الامتياز
 ولا اله الا الله عدم التعرض فيه للحمد على الكبرياء ايضا وقد يجاب عن السؤال بان معنى ولا اله الا الله
 الشاى انما يكثر الحمد قوله قلت معناه قصد تعظيمه يريد ان الكلام من قبيل الكناية فان
 قصد تعظيم من يعرف الاجابة الضان والتقرب والتوجه اليه بالكلية ملازمة عرفه

ويكون ان يفيض الوجه الاول ما ذكره
 لان الحمد لا يكون له وجه الا بالوجه
 نظرا الى ان الحمد لا يكون له وجه الا بالوجه
 نعم انما سميت شفاعته مفعلا لما حمده
 الانبياء والاولون والآخرون بحاروا والنجاري
 قصد تعظيم الحمد على النعم النبوية
 من ان الاختصاص الذي انقضى بتقديم نبوتى
 والذي انقضى الحمد لله انما يشار الى ما ذهب اليه
 في تغيير النعمة

وهو كونه اسماء لرجل معربة بن ربيعة بن واثمة بن عمار عن ابي عبد الله الصالحين

في قوله الحمد لله الذي

الغنان البغاة في الاعتراض بان هذه النماذج لو كان الشئ، متناه ولا غير الاقوال كذا كالم
 خص بالبيان وان هل الشئ، عدم المعنى العام مجاز في المعنى عليه فاق حاجتنا لا كذا الشئ
 وجه الدفع على انه لا جرم باختصاص الشئ، بالثبوت بل المعنى من كذا الشئ ان لا يتبين
 بشر بالاعتقاد ويكن ان يدفع السؤال ولو قيل باختصاص الشئ، بالثبوت وجه غير ما ذكرناه
 وهو ان المعنى لا يدل على المحلة الاسمية الدالة على ثبوت جميع محالها مدين لانه افا
 بقوله ولغنان آه بناء على ان لام الشئ، للاستخراق **قوله** فان نعم الله تعالى يستوجب الشكر
 اراد بانسحاب النعم الشكرانه تبارك وتعالى وجب شكرها عليها تبليغ ان رجلا انما يتقوى
 عقلا لا خلاف منه هب الاشاعر ثم المخوف منه وجوب الشكر العزة وقد مر قوله **قوله**
 وفيه اشارة الى ان بعض المعنى ان تقديم الطرف اعني ايد لا اختصاص من فكر القول
 تخصص بغير الشئ، بدوم نعمهم هذا من الكلام السابق اذ لو سلم ولادة الام الجارة على الحقيقة
 الشبهة فالمستفاد من غيرهم الحمد العام بالجامعة لا من جميع الجهات **قوله** من جميع الجهات
 ان يتعلق بالعرف وبالشئ، على اشارة الى الاول **قوله** ليت الباء صلة لا تاتي
 بل الطرف حال يعني فالعامل انما هو مطلق الابداء لا الابداء بالنسبة والابداء المطلق
 امر عزمه عند محصله المتعارفة بهذه الاعتبار وقد اشارة الى وجه آخر للجمع بين نصيب
 بالنسبة والابداء، بالحق **قوله** فان قلت فعلى الوجه الثالث انه منتهى على ان المرام
 باقولا وثانيا الدنيا والآخرة كما هو المراد في الآية اذ لو اريد بها اول الامر وثانية اى حادثة الآ
 مرة عم كمال العلوم بالحكمة ونواله الواصل الى العباد في الدنيا وحادثة في ثناء الحال عظاما
 بانخير الصالح في كبريائه ونعمائه التي في هذه الآخرة لم يجمع لاجل حادثة ثانيا بمعنى
 الحمد كالم يجمع اية الوجه لكتة واعلم ان اشارة الحال والاستقبال متجانين اسم الفاعل يوجب

هذا القول لا ينافي مع قوله تعالى فان نعم الله تعالى يستوجب الشكر
 بل هو دليل على ان الشكر واجب على كل نعم من نعم الله تعالى
 وانما قوله تعالى فان نعم الله تعالى يستوجب الشكر
 هو دليل على ان الشكر واجب على كل نعم من نعم الله تعالى
 وانما قوله تعالى فان نعم الله تعالى يستوجب الشكر
 هو دليل على ان الشكر واجب على كل نعم من نعم الله تعالى

المعنى

المعنى بين الحقيقة والجماز لا اتفاق على ان هذا رتب عند اجماز فلا بد من الوجه الثالث
 القبول وان لم يوجد قصة المفارقة **قوله** فاعلم ان السلام المراد منه الحق مطلقا سميت
 سلمة عن التفضيل والافق اولها واربع سميت به والملازمة فيها علم من يدخلها والمؤمنون
 بعضهم على بعض او لا خلاف لما اتفق عليه من ان السلام من اسماء الله تعالى **قوله** استعبر
 ان لم يدان ستمه بوقوعه في الغرس وربما ضمت فيه والمراد بالاستعانة هو المعنى العام
 ان لم يلجى زات كذا كما هو مصطلح الفقهاء، والاسباب بالمعنى اللغوي لا المعنى الذي اصطلح
 عليه البيانيون لانه من ذكر الحاله وارهه المحل فهو من الجواز المرسل ثم هذا مبتنى على ما
 افقاره الجهرى والمخوف من الاساس ان يكون حقيقة فيها حيث قال الحلية بحال الخيل
 السابق ويقال للخيل ايضا وما ينبغي ان يعلم ايضا انه لا فرق بينه وبينها اذ جعل الحلية على المصطفى
 اذ يمكن ان يقال تشبيه نفسه حال كونه مصليا بالجمادى والمصطفى يتضمن تشبيه المصليين
 الآخرين بالآخرين افرس السابق فيجز ان الحلية عبارة عن الجموع والمصطفى من يلم
 بمنزلة المجلى والمصطفى نعم كلمة في السبب بالمصطفى لكن لا يجب ان يوجب كتاب
 الجواز **قوله** او اشارة بالمجلى اى يعنى جعل نفسه باعتبار الصلوة على النبي عم بمنزلة
 المجلى وباعتبار الصلوة على الال بمنزلة المصطفى لانه جعل الصلوة عليه وعليتهم
 بمنزلة المجلى والمصطفى **قوله** لانها انما يكون ضمنا وتبعا واما استقلاله فيقول حرام
 وقبل مكره كرامة تنزله به وانفيس هو الجواز كما جاز طلب الرحمة لكن عبارة
 الصلوة شتما ذكر الانبياء والملائكة ولذا اجمعوا على جواز الصلوة عليهم
 لاعتبار غيهم نعتا لمنظمة التهمة فيها يحتملها ولذا وقع في كلام الله تعالى او ليكن عليهم
 صلوات من ربهم وكذا في كلام الرسول عليه السلام **قوله** من الاستعانة بالكنية

هذا القول لا ينافي مع قوله تعالى فان نعم الله تعالى يستوجب الشكر
 بل هو دليل على ان الشكر واجب على كل نعم من نعم الله تعالى
 وانما قوله تعالى فان نعم الله تعالى يستوجب الشكر
 هو دليل على ان الشكر واجب على كل نعم من نعم الله تعالى

هذا القول لا ينافي مع قوله تعالى فان نعم الله تعالى يستوجب الشكر
 بل هو دليل على ان الشكر واجب على كل نعم من نعم الله تعالى
 وانما قوله تعالى فان نعم الله تعالى يستوجب الشكر
 هو دليل على ان الشكر واجب على كل نعم من نعم الله تعالى

نفسهم

فهم كذا في قوله

صاحب اللب التلم الا ان يجعل بغير الامتداد فيكون لازما مضاعفا لا الفاعل ويلزم بالاشراق
 لازمه وهو المنة فيكون الاضافة للمفعول وهو حال من اجبنا وهو الاصل طرف مكان
 بمناه المكان للخط من مكان الشئ قليلا مع وثوق منه ومنه القيد لتوافقه مع الدخا في
 الاصول ثم اتبع فيه فاستعمل اقدم الشئ وبين يديه للنسبة الظاهر كما استعمل خطاط
 في الاحوال والرتب المناسبة للخطاط في المكان فقيده زيد ومن عمو في الشريعة القائمة
 ثم استعمل في كل تجاوز قد ويخطى حكم الحاكم والاصداج جميع حدة وقد حدة العين سوف
 الاغظم وقد جمع على مدق وحداق وانما نسب الاستشراق ايا الاعناق والشعر الاصل في
 لظهور اثرها فيها والكاف في كونهم بمعنى المتكلم خذ لقصد الجلالة ان ليس وقع في قلبه
 مثل الوسم فضلا عن ان يكون اياه والجملة معظم كما شبه فوايد بالمال فثبت **قوله**
 على غير فوايد غير كل شئ اكره والفراد جمع غريب وهي التذات الكبيرة سميت كما لانها
 لا تظهر الا با اعتبارها **قوله** متغير في صدق والشعاب جمع شجب بالكسر وهو
 بالجبل وشابك الشعاب كشجر الاراك والشوار وجمع شارة بمعنى الشارة حيث يصير
 المتن مشروحا تعريف بالنويع بان ليس شرا كما في التبع **قوله** فطقت اقم طفق
 يفعل كذا يطفق طفقاً اي جعل يفعل قال الاخفش وبعضهم يقول طفق بان يفتح يطفق
 طفقاً والاقحام الدخول في الشئ بالارضية ويبيد فرب الشفة الحرس واليد ياج جمع
 في جحر واصلده باجبر بالياء خذفت طلبا لازمه واجها بالهواجر وهي جمع كاجر وهي
 نصوص النهار والمكاهد جمع كبد على خلاف القياس وهي الشدة ويجوز ان يكون جمع مكبد مع
 اكيد على اربعة انواع الشدة والنها العطف في الغرائن تنبيه على كمال حرصه حيث يرى انه
 يرتكب الشق الاحالة في الاوقات التي لم يكن يتخوف فيها احد يسير على سوي الاستراحة

هذا هو الوجه في قوله
 لا يظهر الا با اعتبارها
 لا يظهر الا با اعتبارها

هذا هو الوجه في قوله
 لا يظهر الا با اعتبارها
 لا يظهر الا با اعتبارها

والمراد بالصعب هو الاصل البعير الغير المتعارف الاول وهو المتعارف اما الفكر
 القوي والضعيف وكل شاق وسهل في الحوال وفيه تمثيل في الصايد للشوار
 في الاغلب انما يكون فارسا في ماء البر اي فرسه كده وحلالة الشئ يقينه يريده بل جوده
 كده الوصول الى مقاصد الكتاب كما هو المقاصد اخذ الاشياء من اتباع الشئ من انما يفعل
 الخارج من البر والاطالة لازمة والقناع المقتضة **قوله** الموسوم بالتلويع كشغ
 خبايق التبع لاي لفظ الموسوم عن الابهة اما ان الاسم من الوسم كما هو مذموب الكوفة يابى
 السو علم مذموب البصر من اسم الشرح ان كان هو المجرع فالانطوان كان التلويع وحده فلا
 ان المراد باللفظ يحتاج الى ملاحظة اللفظ القوي لتعلق الجار في الاعلام حين ما يقصد بها
 المعالجة في ملاحظة المعاملة الصليقة بالبقية ولهذا انا في بعض الكثرة اياها كبر بالبعيد
قوله والمعاق ما يقصد بها المعاصد ويربط بها اشارات باط حتى يجرى الاجزاء منها فلهذا

جعلوا عبارة عن الموضوعات والمبادي في قوله شغ مشروء كما آله اياه اما ان تقديره
 كما طار توقيعه اصداف الاله فان الدرسة الاعطاف جمع عطف هو الجانب والتمتاز به
 كتابة عن الدور اذ الخرجان بخر كجانبه شاطا وهو المراد ههنا وقد يكون كتابة عن الشئ
 وزوال الغفلة الغافل بخر كجانبه **قوله** ونوجها تيشط لاسما عما اكسلان في
 الشغل فقد ان المرأة ولده ما وكذا الشغل في فقدت ولده ما وكذا الشغل في فعله هذا الانطوار
 الصلة لفظ الشغلان فلا بوصف الزكر علم ما نقل ان ان يستعمل بمعنى الحزن مجازا ويشق
 منه الشغلان ههنا ان اختار في الفقر الاول الاسماء الذي يدل على الاعتقال والتكلف في السماع
 في القرينة الثانية اصدا سماع لان الشغلان لا ينط بنفس سماع تلك التوجيزات بل اذا سماعها
 في الجملة يبرز تمام سماعها وغرضنا ومقصودنا من الشغلان يحصل له عند ابتداء سماع تلك التقييما
 بجملها

هذا هو الوجه في قوله
 لا يظهر الا با اعتبارها
 لا يظهر الا با اعتبارها

هذا هو الوجه في قوله
 لا يظهر الا با اعتبارها
 لا يظهر الا با اعتبارها

سبب الكتاب عنده والموسم هذه فاقام بها يومئذ في مكة في السنة الثامنة من الهجرة
 والظاهر ان الفرق بين المعنيين ليس بان يعبر في صورة الوصفية سبق هذا العلم
 على القليل وسبق العلم الاول على فبقية زاي على سبب هذا العلم ونحو الثانية لا
 سبق هذا العلم على القليل **قوله** ايلاهم اذا تجد الخت واب الاب ان علم الايلاهم على المعنى
 الاصح الذي يتعارف العلم وهو استعمال لفظه معنيان احدهما مطلق فالأمرط وان
 علم المعنى المصطلح وهو ذكر لفظه معنيان قريب وببعد مع اداة البعيد فاقصدا
 على ما ذكره لان كون البيت الذي هو المارة في مقام الدعا معناه هو الخت والبيت واما
 كونه معني بعيد بعد ذلك وكون اب الاب معناه قريبا على الاطلاق في **قوله** تاسع او
 نظيرين **قوله** بان اسم استعمال اللفظ في غير حقيقة بل اقصد علاقة مقبولة اعتمادا
 على علم هو العلم في ذكر العلم **قوله** بان نظيرين ان يقصد بلفظ معناه الحقيقي ويراد مع معني آخر
 بان يكون بلفظ آخر قول عليه به كراهة من متعلقا به كبراييم الجمع بين الحقيقة والجاز فثارة
 جعل المذكور اصلا والحدوف حالا وثارة بعكس قلت اذا كان المعنى الآخر مدلولاً عليه
 بلفظ محذوف ولم يكن في معنى المذكور فكيف قيل ان متضمن اية قلت لما كان مناسبة
 المعنى المذكور بمحذوفه فربما علم اعتبارا جعل كانه في ضمة ومن ثم كان جعله حالا
 وتبعاً للمذكور اولاً من عكس **قوله** جميع العكس لانه حذف صلة المذكور وذكر صلة المتروك
 كما ذكره صاحب الكشف مراد بان ذكر صلة المتروك انما يدل على كونه مراداً في الجملة اذ لا
 لم يكن مراداً اصلاً ان التفسير وان كان باباً واستعاضا بغيره كلام حتى تعل عن ابن جني ان قال
 لو نزلت نصيباً العرب لا جئتم مجلدات الا ان المصنف كان كثيراً ما يتبع في الصلوات في قوله
 لا احيى في التفسيرين ميلاً منه ايجاب للمعنى جعل قرينة على احوالها الكلام منها ايضا على السامع
 وترادف بين الامرين واليه اشار بقوله والمهم كثير آيات **قوله** ثم جعل مراداً او جعله فاص
 على

هذا العلم على القليل
 العلم الاول على فبقية
 العلم الثاني لا
 العلم الثالث

هذا العلم على القليل
 العلم الاول على فبقية
 العلم الثاني لا
 العلم الثالث

هذا العلم على القليل
 العلم الاول على فبقية
 العلم الثاني لا
 العلم الثالث

على

على مراد علم الطالبين عدم معرفتهم عنه بعيداً وجميع الاول ان التفسير من عبارة المعنى
 كون المعنى نفساً لا يتصل بالمراد بعد انشاء اللفظ لانه لا يدخل للمعنى في اقتضا
 بالتوضيح فان التفسير قد تقدم ما علم العرف والمقارن من لفظ اللفظ في المقدم فاذا كان
 في التفسير فالاول ان يقال ان الكتاب قبل التمام كونه في كتم العدم بانعدام بعض اجزائه مثلاً
 الختوم في حجة تحقق المانع عن الاطلاع على امره فانه جعل رفع المانع بنفسه لا يقتضيه
 التمام **قوله** والصواب لم يستحق اي الصواب بالنظر الى اصل اللفظ كما نقل من اثاره
 فلا يجوز ان التفسير في كسبه لانه هو في كسبه اصل اللفظ ثم يقال سبقت عليه بمعنى علمته
 لكن ليس المعنى على هذا كما نقل ايضا عن اثاره لان المعنى كونه الترتيب مغلوباً بالانفصال
 عليه فلا عبرة بمنع الخطأ لعدم كون المعنى على الترتيب مستنداً بوقوعه في خطبة الصياح فان
 عبارة الصياح هكذا على ترتيب السبق اليه وتنبه بلم اغلب عليه فالسبق هنا كقول
 بان كما هو الصواب والغلبة موصولة بعلى واخلة على غير الترتيب لا متعدية اليه بنفسها
 فيكون الترتيب مغلوباً عليه وتماثها اثاره كون السبق موصولة بعلى واخلة على الترتيب
 والغلبة متعدية بنفسها اليه على ان يكون الترتيب مغلوباً بالانفصال ولا يغلب عليها اصلاً
 كما بين هذا من اثاره فان قلت المفهوم من كلام صاحب الكشاف في قوله هو ما نحن بسبوقين
 على ان نبتدئ الشاكر ان سبقت عليه يعني غلبته عليه فلم لا يجعل قول المصنف على هذا المعنى ويجزم بان
 تعدية سبق بعلى خطأ مع ورود ما في القرآن قلت انك في هناك هكذا سبقت على ما
 اذا جازته عنه وغلبته عليه ولم يكن منه معلوم ان ليس المصنف بقوله لم يستحق عليه احد لم يجز
 احد بل مقصوده دعوى التفرقة في الترتيب المخصوص وهذا جده او ان فني علم البعض
 نعم كان الانسب يذكر الخارج في الحواشي هذا المعنى ايضا وبين ان غير مراد فان هذا

هذا العلم على القليل
 العلم الاول على فبقية
 العلم الثاني لا
 العلم الثالث

هذا العلم على القليل
 العلم الاول على فبقية
 العلم الثاني لا
 العلم الثالث

تأثير

اوفق بما اورده المصنف فذكره وبين ان جز مفصلا للمصنف هنا ولا يحسن ترك لفظ نحو
 في قوله سبغت العالين اية والمصراع منسوب الي الحكيم من الخيام تمامه بصائب فكرة
 وعلو بهمة **•** ولا ح حكمة في الهدى في بيان بالفضيلة ثم **آية** • يريد بها ما يملكون
 ليطغوه ويبيدوا الله الا ان **آية قوله** كمال العناية يتميزه ويمكن ان يجعل الشك في قصد التعظيم
 كما ذكره صاحب الكشاف في قوله ربنا ما خلقت هذا باطلا وقوله ان هذا القرآن يهدي الى
 صراط مستقيم ومنها ثلثة اخرى وهي التبيين على ان تسميته بالتوضيح لاجل تضاد بالصفات السابقة
 كما ذكره صاحب الكشاف في وجوب اختيار اولئك على هدى في قوله اولئك على هدى من بهم وقوله
 ان بهم الاشارة ان يكون مضافا الى هدى والكتاب ليس به حقيقة فينبغي ان يعتبر مع الاشارة
 المذكورة فيتمتاز بها ويجعل كالمضاف اليه فكانه قال سميت الكتاب الموصوف بكذا وكذا
 ومشهور ان بناء الحكم على الوصف بشرطية وليس الضمير من التثنية قيل هذا التثنية
 فتمت من تمام **•** كما ح **•** في الجواب فلما ردت به ايضا لكان للتاكيد وقد تقرر ان
 التأسيس اول من التاكيد وفيه بحث فلا يزيد ولا ينقص على ان تمام الكتاب نفسه **لهذا**
 التسمية ولم يورد السؤال الا ليعلم ان الكلام ليس **هنا** **او اما** دلالاتها على ان المقصود التبعيد
 و خلافاً للتسمية وانما ليست لبيان الواقع فقط فغير واضحة في القول به لا في قوله
 ولما توجه تلقاء مدين قال عسى ان يهتدي سوار السيل على ان مخصوص مدين خلافاً
 في السبب لرجاء موسى عم الهداية من ربه تحت نظر **واما** ما ذكره الشرح في هذا الجواب
 هو ما هو من قرينة العقلي والتمام لدفع السؤال وليس اللفظ اشعاره كذا في الم نذكر
 اسم الاشارة لان ضمير الغائب راجع الى ذات الموصوف وليس فيه ما يقتضيه فهم المتضاف
 ما يرجع اليه بالصفات فيتم **قوله** لا بالضمير في قوله في الاشارة الى ان قول المصنف التوضيح

This image shows a page from the Voynich manuscript, featuring dense handwritten text in the Voynich script. The text is organized into roughly 15 horizontal lines. The script is composed of various symbols, including circles, loops, and vertical strokes, some of which are underlined. The parchment is aged and slightly discolored.

بالضميد يتعلق بخذوف وهو الانيان لا يفتح حتى يرد ان الاقتراح بالجار
والجور لا بالضميد التقدير افتح كتابا بالضمير قبل الذكر **قوله** على حضور
المعنى راجع الى الذكر بدليل قوله فان ذكر الله كيف لا يكون في الذهن ثم ان معنى الاضمار
تقتضيه حضور المرحوم وتعيينه كونه وارثا من الضمير لكن اقتضاؤه للاول والآخر فذكره
باللغة فيه والاشارة في الكسرة واللام يكتفي بالثبوت من مقتضيات الضمير ولو ازم
كان دلالة الاضمار قبل الذكر على كونها عرضا اخفى قاومي المذكر بقوله **قوله** لا يقال
ان انباء المتن لا نسبته اذ قد يجاب عنه بعد تسليم كون البسلة من ضمن الكتاب بان
كلام البسلة والمجدة لا كان الابداء بسبب مستقلة بالمحدث كان كل منهما
مستقلان كونها مجدة بالمرور والملاحظة مع اخرى فلو عييد الضمير من احدهما الى الثاني
دخلت الاخير في حكم التبعية وخربت عن حكم الاستقلال ولذا لم يعل احد بالآخر
في المجدة من باب وضع الظن موضع الضمير فليست **قوله** لا نأخذ بكيفية العمل بالتسمية
اول الجواب يشعر باختيار الشق الكسرة من الترميز المذكورة السؤال واخره يشعر باختيار
الاول والتحقيق ان الجواب مثبت على الاستفاد وليس فيه ان اراد الابداء حقيقة او
يكون التسمية جزء من الكتاب والجواب اختيار الشق الكسرة ومنع الملازمة المذكورة فيه
وان اراد الابداء مطلقا عن هذا القيد فالجواب اختيار الشق الاول ومنع الملازمة المذكورة
فيه ثم ايراد بقوله ان يذكر التسمية بالذات ان يذكر ما به مقرونا حضور القلب التوجه انما
الامعناه كذا المراد من قوله او يكتب على قصد التبرك كاسبق من ان التسمية والتجديد
المرجوتها حصول اليقين والتبرك بما يكون عن قلب حاضر وتوجه تائم واراد بقوله

البين والبركة في

او يخطر بالبال ان يخطر بمرحفة عن الذكر بالثبات والكتبه لكن اخطار امق ونا هو جهم
وبذلك يظهر التقابل بين الاقلام الثلاثة ويندفع توهم التثنية بين ما سبق من ان
الابتداء باحد الامرين يثبت الابداء بالآخر بناء على جواز ان يتلفظ بالثنية او يخطر بالبال
ويكتب التثنية معا وذلك ما سبق من ان الوجه النام لا يثبت لاثباتي من لوازمه المتضمن
في الاصول واما الجواب بان كلامه سابقا في التثنية والتجديد الواقعيين جزء من الكتاب ووجه
الجمع بينهما بالابتداء الحقيقي في التثنية لا ينافي ما كان يصدره بيان التعارض في الظاهر بين
الحديثين المطلقين فلا بد ان يحمل كلامه على العموم هذا فان قلت قوله لو يكتب على فمك
من غير ان يجعل جزء من الكتاب يدل على ان الكتاب عبارة عن النقوش وقد مر في شرح
المختار بان عبارة عن الاخطار والعبارة قلت بعد جواز استعمال اللفظ الموصوف للفظ
في النقش للعلاقة القوية مر في الشرح في المقام بان الكتاب هو اللفظ بحدوث
مجاوب وان للكتاب هو اللفظ وان كان المثبت في العصف هو النقش فتوكل ككتاب الكتاب
لا يتحقق كون الكتاب نقشا **قوله** والكلم من الكلمة بمنزلة التمر من التمرة قبل كلمة من في الموقنين
ان الابداء باعتبار الانفعال والمعنى ان الكلم حال كونه ناشيا من الكلمة متصلا بها بمنزلة التمر حال
كونه ناشيا من التمرة متصلا بها ومتخطا ان اتصال الكلم بالكلمة متصلا اتصال التمر بالتمر وقيل ان
نسبة الكلم من الكلمة بمنزلة نسبة التمر من التمرة او الكلم نازل في النسبة من الكلمة بمنزلة التمرة
النسبة من التمرة واصل هذا التركيب لا وقع في النسبة بالتقريب والبعد شاع استعمال **قوله**
لا يستعمل في الواحد البتة ظاهر كلامه يدل على انه يستعمل في الاثنين لكن الغايل الرضي حرمه بان لم
الافيا فوق الاثنين **قوله** به كبر الوصف يدل على ما ذكرناه قبل عليه تذكير الوصف لا يدل على ما
جواز ان يكون تادويل بالذكر كما ذكر صاحب كتاب في قوله تادويل تادويل جلالا كثيرا ان تذكير الكثرة

والفعل
الواحد بالثنية
الواحد بالثنية
الواحد بالثنية

الموصوف

لشواويل رجلا بالجمع ان جحا كثيرا وجواب ان الاصل عدم التادويل فلا يصار اليه ما لم يدل عليه دليل
وقد قام في ارجال دون الكثر فتعين **قوله** مع ان فعلا ليس من ابناء الجمع ان قلت هذا
يدل على ان ليس بالجمع صبي ولا يدل على انه ليس باسم جمع كالقوم ودرهم حتى يثبت له اسم
جنس فما الدليل على ذلك قلت الاستعمال في الواحد مع قولنا هذا رجل على انه اسم جنس
فان كلامنا من الامر من مشتق اسم الجمع **قوله** كثر وركب جمعة في التثنية بين اسم الجنس واسم
الجمع ويدل على ان مراده ان يثبت ان لا شك في الجمعية بحسب المعنى ان هو الغد المشترك
بينها الصالح لارادة هذا المقام **قوله** حرارة الخرازة ووجه في القلب من غيبه وقوة والمراد
بلا ما يدور عن القلب ويتفرع عن الطبع قال الخطاء يمكن وضع الخرازة بان لا تتركب الجمعية
الصيفية وبقا لان مذهبنا لا يفرق بين اسماء الجموع الى اقسام من تركيبها كركب جمع
خلقا لسيبويه ومنه ما نرى ان كلاما واحدا من تركيبها سواء كان اسم جمع كياق او اسم جنس
وقية كحكة لان الدليل لما قام على صحة مذهب سيبويه وبطلان مذهبها فاندرج فيهما التثنية
بينها لا عن الخرازة ولهذا فرغنا ان ربح الخرازة على ابطال جمعية الصيفية باقائه الدليل
بعد ان ذكرنا بعضا من مذهبها وقيل في وضع الخرازة كلمة ان محولة على الفكر من الخاطب
فان قيل يستعمل فيه ايضا كما تقرر في المعاني قال والكلم ان وقع في جمعية الصيفية
بناء على قول بعض النحويين فلا شك في جمعية الجنسية وانت خبير بان فاع من اليه
ان بق مع ما فيه من البعد عما ان الشك في الجمعية الصيفية لا يجمع الجزم بالجمعية
للتثنية بينهما فالصواب ان يقال فلا شك في جمعية المعرفة بابا **قوله** والصواب وان
كان بالواو اعترض عليه بان المراد بالجمع على هذا اما طبع الصيغة فلا يقع ترتيب الجزم
على الشرط وهو شرط واما الجمع الجنسي فيلزم ان يكون نقض الشرط او لا يلزم من الجزم

لا بد من هذا التفسير ان شئت
اخر باب في اخبار روم وفتح
اسم جنس يفرق بين وبين واحد
بالثنية في الخبر الواحد والواحد
رومي وجميعه ان لا يطلق على
الواحد اسم يفرق بين كلمات
الطلاق على الجنس على الواحد
بلا الاطلاق على الواحد
جنس فواحد على واحد
على الواحد لا يطلق
مع جنس اسم يفرق بين
بين واحد بالثنية وهو الخرازة
عدم الاطلاق على الواحد
ان يكون لخاصة الاستعمال
لان جمعة لا طرأه في استعمال
بينة فليست لراية

لا تخفى

لا يخرج

بقا ولم يتبين ايضا وقد يقال لم يذكر تعبير الرزاق تعجب المذكور منها كما يوحى بعبارة
 بل ارادوا بتبيين المحنة بالشيء وتوضيح مرادهم ان الحمد لله وان كان فعل الله ان الحمد
 كما فسر بوجه آخر اخذ فيه الاعتقاد والحمل على ان يكون معنى ان لا يفتقر الحمد لله
 محذاته وان خرجا عن مفهوم الحمد لله في المراءى بها حتى كان نسبة الاعتقاد الى الرزاق
 كنسبة اصل الشيء الى الله لا لانه لم يعتبر ونسبة الاعمال الصالحة اليه كنسبة فرع الشيء
 اليها باعتبار انها تكملها فكانه يزاد ويبنى بحسبها كزيادة الشيء بحسب فروعها واعتقادها
 فليتأمل **قوله** اجنت من فوق الارض ان استوصلت من فوقها لان عروقها قد بينت في قوله
 لا يتقبل بدون العمل ولا وجهه وانما الظاهر ان معنى الآية الكريمة والله اعلم ليس عدم قبول العمل الطيب
 بدون العمل الصالح بل انه يكمل به **قوله** المراءى بالحدث على ما قيل حتى قيل كانت ارادتهم بقبول
 قبول لا يكون مع العمل الصالح فلا بد ان يقول كلامه **قوله** ان العمل هو الوكيل آه فان قلت
 هذا وان وافق قوله تعالى فلو الحمد ما كنتم تعملون الآية في قوله نعم من يدخل اصدكم الجنة
 بجهنم فادعوا للتوفيق بين الآية الكريمة والحديث الشريف قلت وذكر بعض المحققين
 ان ابعاد الآية الكريمة بالاعتناء وهي الاخلة على الاعراض كاشتية بالف وكافات اصناف
 بضعف لا لشيء كان الحديث لا للعمل بعوض **قوله** في بعض قد يعطى ما واما المبت
 فلا يوجد بدون السبب فلا يعارض بين الآية والحديث لا اختلاف محلي بين وجهين للآية
 وقد يوفق ايضا بان الجنة ميراث الاعمال كسبها وان كان في الحقيقة تفضلا منه وقيل في
 الدخول بالتفضل ونيل المراتب بالاعمال كما قال من قائل ولكل درجات مما عملوا وجميع
 الجنات فمجانة الشرف وعطوف رفع الدرجات على نيل الجنان ووفق بهذا الوجه كنه يحتاج

نائبه

قوله او خلوا الجنة ما كنتم تعملون الى الخذف الى احوالهم وجانها كذا في قوله وبكر الجنة
 التي او رتموها ما كنتم تعملون الى اوتنم مراتبها والله اعلم **قوله** والعدل الصالح برحقه
 به مبنى على ان المستكن في برحقه يرجع الى العدل والبراءة الى الحكم الحبيب وقد يعكس العمل
 او ما بنو جبه **قوله** هو الاعتقاد الراسخ الاسلامي المبني على علم التوحيد والصفات
 معناه الاصل في نوعين الاعتقاد الاسلامي وان اراد علم الكلام فذكر الاعتقاد من حيث
 فيه وعلى كل تقدير لا يقع جعله بشيا عليه **قوله** الخواجة بعد تسليم ان ذلك الاعتقاد المذكور
 في علم الكلام **قوله** متى جعله بشيا على اجزاء الاخرى ان جعل الاعتقاد بشيا على العلم
 باعتبار تعيين بالرسوخ ولا شك ان ذلك الرسوخ مبني عليه فليتأمل **قوله** وفروا
 فكما **قوله** هذا موافق لقوله وفروا من قبول القبول كما علم ان القبول الموقوف به مع ان قوله
 فافهم ان يكون على ما لا يقبل يدل على قبول الحمد نفسه بتقديم الطرف المغير للاختصاص
 قد تقرر ان الحكم ان اعتقاد الخاطبة التحصيلي يجب ان يكون مشوبا بخلط فيناه قوله
 فيما سبق ولا يذهب لومهم الى غيره وتنزل العالم المصيب بمنزلة الجاهل المخطئ كما اتفق
 بضم انا حشنة لا يلزم هذا المقام قلت ما ذكرته انما هو في القصر الاضافي لا الحقيقي
 ادعائيا كان او حقيقيا واما القول بان القصر ينسب الى الكثرة الجوزية صعود العلم
 الى غير ذلك والمراد من الوم في قوله ولا يذهب لومهم الى غير ذلك وهم المؤمنون فلا تفسد
 لا يخفى **قوله** اشارة الاعظم الى العلم وجه الاشارة والادلة ان الى امد العامة التي من
 شأنها ان يخلق بجميع النعم لا علقته بتمهيد مباني الاصول الى هي موضوع هذا العلم
 قد علم تعظيم هذه النعمة لا يما الى انها كانت كل النعم وما عداها منزلة منزلة النعم تعظيمها
 يستلزم تعظيم نفس الموضوع ولا شك ان شرف الموضوع وعظمه يفيد شرف العلم وعظمه

قوله او خلوا الجنة ما كنتم تعملون الى الخذف الى احوالهم وجانها كذا في قوله وبكر الجنة التي او رتموها ما كنتم تعملون الى اوتنم مراتبها والله اعلم قوله والعدل الصالح برحقه به مبنى على ان المستكن في برحقه يرجع الى العدل والبراءة الى الحكم الحبيب وقد يعكس العمل او ما بنو جبه قوله هو الاعتقاد الراسخ الاسلامي المبني على علم التوحيد والصفات معناه الاصل في نوعين الاعتقاد الاسلامي وان اراد علم الكلام فذكر الاعتقاد من حيث فيه وعلى كل تقدير لا يقع جعله بشيا عليه قوله الخواجة بعد تسليم ان ذلك الاعتقاد المذكور في علم الكلام قوله متى جعله بشيا على اجزاء الاخرى ان جعل الاعتقاد بشيا على العلم باعتبار تعيين بالرسوخ ولا شك ان ذلك الرسوخ مبني عليه فليتأمل قوله وفروا فكما قوله هذا موافق لقوله وفروا من قبول القبول كما علم ان القبول الموقوف به مع ان قوله فافهم ان يكون على ما لا يقبل يدل على قبول الحمد نفسه بتقديم الطرف المغير للاختصاص قد تقرر ان الحكم ان اعتقاد الخاطبة التحصيلي يجب ان يكون مشوبا بخلط فيناه قوله فيما سبق ولا يذهب لومهم الى غيره وتنزل العالم المصيب بمنزلة الجاهل المخطئ كما اتفق بضم انا حشنة لا يلزم هذا المقام قلت ما ذكرته انما هو في القصر الاضافي لا الحقيقي ادعائيا كان او حقيقيا واما القول بان القصر ينسب الى الكثرة الجوزية صعود العلم الى غير ذلك والمراد من الوم في قوله ولا يذهب لومهم الى غير ذلك وهم المؤمنون فلا تفسد لا يخفى قوله اشارة الاعظم الى العلم وجه الاشارة والادلة ان الى امد العامة التي من شأنها ان يخلق بجميع النعم لا علقته بتمهيد مباني الاصول الى هي موضوع هذا العلم قد علم تعظيم هذه النعمة لا يما الى انها كانت كل النعم وما عداها منزلة منزلة النعم تعظيمها يستلزم تعظيم نفس الموضوع ولا شك ان شرف الموضوع وعظمه يفيد شرف العلم وعظمه

قوله او خلوا الجنة ما كنتم تعملون الى الخذف الى احوالهم وجانها كذا في قوله وبكر الجنة التي او رتموها ما كنتم تعملون الى اوتنم مراتبها والله اعلم قوله والعدل الصالح برحقه به مبنى على ان المستكن في برحقه يرجع الى العدل والبراءة الى الحكم الحبيب وقد يعكس العمل او ما بنو جبه قوله هو الاعتقاد الراسخ الاسلامي المبني على علم التوحيد والصفات معناه الاصل في نوعين الاعتقاد الاسلامي وان اراد علم الكلام فذكر الاعتقاد من حيث فيه وعلى كل تقدير لا يقع جعله بشيا عليه قوله الخواجة بعد تسليم ان ذلك الاعتقاد المذكور في علم الكلام قوله متى جعله بشيا على اجزاء الاخرى ان جعل الاعتقاد بشيا على العلم باعتبار تعيين بالرسوخ ولا شك ان ذلك الرسوخ مبني عليه فليتأمل قوله وفروا فكما قوله هذا موافق لقوله وفروا من قبول القبول كما علم ان القبول الموقوف به مع ان قوله فافهم ان يكون على ما لا يقبل يدل على قبول الحمد نفسه بتقديم الطرف المغير للاختصاص قد تقرر ان الحكم ان اعتقاد الخاطبة التحصيلي يجب ان يكون مشوبا بخلط فيناه قوله فيما سبق ولا يذهب لومهم الى غيره وتنزل العالم المصيب بمنزلة الجاهل المخطئ كما اتفق بضم انا حشنة لا يلزم هذا المقام قلت ما ذكرته انما هو في القصر الاضافي لا الحقيقي ادعائيا كان او حقيقيا واما القول بان القصر ينسب الى الكثرة الجوزية صعود العلم الى غير ذلك والمراد من الوم في قوله ولا يذهب لومهم الى غير ذلك وهم المؤمنون فلا تفسد لا يخفى قوله اشارة الاعظم الى العلم وجه الاشارة والادلة ان الى امد العامة التي من شأنها ان يخلق بجميع النعم لا علقته بتمهيد مباني الاصول الى هي موضوع هذا العلم قد علم تعظيم هذه النعمة لا يما الى انها كانت كل النعم وما عداها منزلة منزلة النعم تعظيمها يستلزم تعظيم نفس الموضوع ولا شك ان شرف الموضوع وعظمه يفيد شرف العلم وعظمه

قوله من علم الذات والصفات **الجميع** المحلى بالآدم قد ينسج منه منجى الجحمة و

يجعل للخمس والصفات منها من هذا القبيل اذ ليس مبنى الاصول المذكورة على جميع

الصفات **فان** بعضها مما لا يثبت الا بالبدل السبق فاما الاعتناء بها **بالعكس قوله** **الاستدانة**

وفروع الشريعة احكامها **آه** قد سبق عموم الشريعة لهذه الاحكام فافادته الفروع

اليها من اضافة الجزء الى الكل بخلاف اضافة الاصول فانها من اضافة الدليل الخارج

عن المدلول اليه ولو ارسول الشريعة بالاعتقاد ومباينها باقوتها لم يتفكك النظم

قال الخطا في يمكن ان يقال الاضافة في ادتها ليست الى المدلولات بل هي ايضا اضافة

الجزء الى الكل فان الشريعة تنقسم الى جزئين اوله هي اصول ومدلولات هي فروع

فيكون تناسب الاضافتين مرقبا وفيه كنه اذ لا وجه لتقييد الامم بالكلية كما فعله

المرجع **فان** قلت فروع الشريعة التي تتناول غير الفقه شاملة لبعض مسائل

الكلام كمسئلة الروية والمعاد فما وجه تغيير الفروع بالاحكام المستنبية **والفقه** **الاصول**

قلت وجهه ان الفروع شايعة في عدد المتشرعة بالاحكام الفقهية فاذا اطلقت

تباينت منها دون مثل مسألة الروية غاية ان يثبت للشريعة ثلاثة اشياء اصول

وفروع ووسيلة مثل مسألة الروية ولا يخرج امكن وربع الوسيلة في احوال الطرفين

فان قلت كما فرت اصول الشريعة بادلها كان نفس الشريعة فمتمم لا اصولا لان

لا فروع اخر قلت كون الشيء فرعاً لغيره لا ينافي ان يكون له فرع **قوله** ومعاينها

العلل الجزئية **آه** ان قلت فالمراد بقول الله وفروعهما رقيقة الخو شئ قلت هذا من

قبيل الكناية فان كون حو شئ الشيء اي اطرافه وجوابه رقيقة لان ما هو كونه نفسه

رقيقة وكونه رقيقة لازم لطيفا مرغوبا كما في الشوب فينبوهم لغو الشريعة وشئ

الاصول المذكورة على جميع الصفات فان بعضها مما لا يثبت الا بالبدل السبق فاما الاعتناء بها بالعكس قوله الاستدانة

وفروع الشريعة احكامها آه قد سبق عموم الشريعة لهذه الاحكام فافادته الفروع اليها من اضافة الجزء الى الكل بخلاف اضافة الاصول فانها من اضافة الدليل الخارج عن المدلول اليه

ولو ارسول الشريعة بالاعتقاد ومباينها باقوتها لم يتفكك النظم قال الخطا في يمكن ان يقال الاضافة في ادتها ليست الى المدلولات بل هي ايضا اضافة الجزء الى الكل فان الشريعة تنقسم الى جزئين اوله هي اصول ومدلولات هي فروع

فيكون تناسب الاضافتين مرقبا وفيه كنه اذ لا وجه لتقييد الامم بالكلية كما فعله المرجع فان قلت فروع الشريعة التي تتناول غير الفقه شاملة لبعض مسائل الكلام كمسئلة الروية والمعاد فما وجه تغيير الفروع بالاحكام المستنبية والفقه

قلت وجهه ان الفروع شايعة في عدد المتشرعة بالاحكام الفقهية فاذا اطلقت تباينت منها دون مثل مسألة الروية غاية ان يثبت للشريعة ثلاثة اشياء اصول وفروع ووسيلة مثل مسألة الروية ولا يخرج امكن وربع الوسيلة في احوال الطرفين فان قلت كما فرت اصول الشريعة بادلها كان نفس الشريعة فمتمم لا اصولا لان لا فروع اخر قلت كون الشيء فرعاً لغيره لا ينافي ان يكون له فرع قوله ومعاينها

العلل الجزئية آه ان قلت فالمراد بقول الله وفروعهما رقيقة الخو شئ قلت هذا من قبيل الكناية فان كون حو شئ الشيء اي اطرافه وجوابه رقيقة لان ما هو كونه نفسه رقيقة وكونه رقيقة لازم لطيفا مرغوبا كما في الشوب فينبوهم لغو الشريعة وشئ

في الكناية ص

رقيقة ليستفاد منها الى الحاقها ومرتوتها ويكون لغو الشريعة كناية عنها **الاصول**

اكان للفقه الحقيقي عند المحققين كاتفرزة موضوعة ان قلت فاما كون هذا من

النعم التي يستوجب الحمد قلت لان الشيء اللطيف المرغوب يكون الاشتغال به اتم

وتحصل الحمد فيكون الفوز بتمتته **او** **قوله** اذ بالشريعة نظام الدنيا يعني فيكون

تحميده مباني اصولها المفضية اليها نوع عظيم يستوجب الحمد عليها وهذا اذ جملها

فلا يرد ان اول الحمد عليه التهمة المذكورة ولم يذكر الدليل ونفس الشريعة ليست

بحمد عليها وقد ذكرته في الدليل لا يطابق الدعوى **قوله** **فوق** الفقه وروى الكلام **آه**

فيل عليه كون الشيء موقفا عليه شئ لا يفيد شرفه بالنسبة اليه كالعوية الوقوف عليها

للتعبير وقد يجاب بان المراد من التوقف المذكور توقف الفروع على الاصول لا توقف الآلة

والمراد طحا الآلة والشرط وقت كنه **آه** ان توقف الفقه على الاصول توقف في الآلة

عليها فلا يبعد ان يكون الفقه اشرف من الاصول كيف ولولا انه لم يدون الاصول وتبين اشرف من الآلة

جعل اصول الفقه لقبال مدحه واطلاق الاصل والفروع لا يفرق ثم توقف الاصول على جميع

العلوم الشرعية **على** الكلام ليس بطريق الخدمة بل الافادة والرياسة ولذا عده رئيسا

فمن اشرف من الكل **آه** ان صاحب الفينة وفيه قالوا حتى ترتيب الكتب حسب الوضع

ان الفقه فوق الكلام ولا اوردى حاجته ولكن يقول المتقدم بالرتبة غير المتقدم بالشراف

والفروع من كلام اشرف هو الاول ويظهر من معنى الروية ايضا **قوله** **عن** احوال الصانع **قوله**

والامامة لا يانم من عطف النبوة وما بعد على ما هو موضوع علم الكلام عند البعض كونها

منه حتى يرد ان لم يقبل به احد اذ قد يكون البحث في المسئلة بمحل احوال الاعراض الذاتية

عليها كما يجرى في الصانع كما هو موضوع علم ما هو مختار القاطن الارموني وبعث الرسول

يوضح

ان الفقه فوق الكلام ولا اوردى حاجته ولكن يقول المتقدم بالرتبة غير المتقدم بالشراف والفروع من كلام اشرف هو الاول ويظهر من معنى الروية ايضا قوله عن احوال الصانع قوله والامامة لا يانم من عطف النبوة وما بعد على ما هو موضوع علم الكلام عند البعض كونها منه حتى يرد ان لم يقبل به احد اذ قد يكون البحث في المسئلة بمحل احوال الاعراض الذاتية عليها كما يجرى في الصانع كما هو موضوع علم ما هو مختار القاطن الارموني وبعث الرسول

ونصب الامام والخبر واحكامه من الاعراض المبحوث عنها ويبحث ايضا عن اعراض كل
منقول بمنزلة البديل من الجمل الباقية ان بمنزلة بدل الاشتغال كقولنا اوفى باخافه عظم
 امر العلم وجلالة قدره في الجمل الباقية وانما يجعلها به لا اصطلاحيا مع انه اظهر كونه
 سببا لذكر العطف لان البديل من حيث لا يكون مقصودا بالنسبة والجمل الاول استلزام
 واما ما قيل من ان البديل من التوابع فينقض كون البديل منه معربا مع ان الجمل الباقية
 ليست كذلك لانها صلة ان ولا محل لها من الاعراب وانما الاعراب للمجرى فتعني ان كون
 التوابع ما يتلو الباقية في احوال اخر علم اكثر فالتعريف بذلك بناء على الغالب مخرج
 في القلب وشرحه للشيء بعد انه وكيف لا والعطف باجر وف ايضا من التوابع مع ان العطف
 على الجمل التي لا محل لها من الاعراب كثير وقد خرج اثاره في شرحه المحتاج بان فائدة
 في مثل قام زيد وقعد عمر والشركة في الوجه **منقول** شبه الاحكام الشرعية بقراءة
 كذا ما يمكن في التشبيهات بذكر وجه الشبهة في احد الطرفين اعتمدا على ظهور الجاهل في
 اقصر ههنا على فكر وجهه في جانب الشبهة والجامع في الحقيقة يامن الملتزم من العذاب
 ولم يذكر العذاب بل هو مريد لان اكثر عذاب الآخرة وقوعا وكرها هو عذاب النار ثم يخفى
 ما في توجيه اثاره من البعد فان اركان الشئ داخله فيه والاولى الاربعه خارجة عن الاحكام
 فلا يناسب جعلها اركان لا **وايضا** لا مع لقوله قهر الاحكام مشتمل على حكمه لان المشتمل
 على الامور المذكورة هو كتاب الخطاب عن الاحكام والقول بانه جعل الاصول الاربعه
 اركان الاحكام مباينة في ليس احكام بها تفسيرها على غاية احتياجها اليها فان احتياج الكلام
 الى جزمه اقوى من احتياجها الى التمسك ايضا جعل الاحكام مشتملة على اقسام
 او بان الاركان جعلت بمعنى قولهم القصر وسمي الله بركن اليه فيبطل مع احتمالها على

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد واله الطيبين
 الطاهرين

الاقام شيئا لا على ما ثبت بالاقام تكلفات والآوجه ان يقال القصر يستعمل لليل
 بلا يجمع ذلك كونه اولا لان الدليل تشتمل على الاحكام وتضمنها ويظهر الاحكام منها
 كما ان القصر يشتمل على ربه ويتضمنه ويظهر هو منه وانما قوله الاحكام لما يتبعه فعله فيكون
 الطلاق قهر الاحكام على الآلة والقول بالاشتغال على الامور الاربعه على ظاهره ويؤيد ذلك
 الضمير في احكامه وان الجمل في التوحيد على احوال ما هو اقرب الى العلم الذي هو بعبده والتقيد
 في احوال موضوع علم الاصول وهو الاصول الاربعه التي هي اركان الاحكام جعلها القصر عايد
 الى الاركان والقصر اعطاه الى الموصول في قوله **منقول** ثم العمل بالقياس غير الاسلوب
 حيث زاد العمل بما اياه اما الخطا ورجته عن ورجته كذا الدليل لما ثبت بان موجب
 وجوب العمل الاعتقاد ثم انما معطوف على تقديم الكتاب به او على ان كتابه بتقدير عام في المعطوف
 مغاير لما عمل المعطوف عليه كما في قوله تعالى علقته بين يدي وماه بارقا اي سيجها ماء بارقا والتقوية
 ههنا ثم اعتبار العمل بالقياس **منقول** فان قلت ليس ترتيب اثاره في قيل المفهوم من
 سوق كلامه ان المراد بتقديم بعض الآلة على البعض انه اذ تعارض اثنان من اركان جعل يعطف
 ما حكم بتقديمه في شكل الآلة تقديم الكتاب على السنة من حيث ان كتابه اولى بجميع اثارها و
 من جهات الترتيب المذكورة في موضعه بالاتفاق فينبغي ان لا يخص هذه التقديم بذلك
 فان الكتاب مقدم على السنة الشرف من جهة ايجازها ومن جهة تعلق احكام كثيرة به مثل صحة
 الصلوة بقرآنه ووجوبها فيها وحرمة قرآنه على الجنب والحيض ما غير ذلك **منقول** جعل خيام
 الاستشارة قيل عليه ان جعل قوله في علم اربعة اركان بمنزلة البديل من الجمل الباقية كما
 ذكره اثاره لزم ان يكون لكل من الجمل المتعاطفة ههنا فلهذا لم يرد علم الذات والصفات
 وما بعده وعلم ما اختاره المصنف من ان المتشابه لا يعلم تاويله الا انه لم يظهر لانه قد دخل فيها ذكر

الاشعار في

ونكر ان تقول بكن يكون الجملة الاضمة كانه من اب بقكون انانية اوله من الاول
 بقرينة الغرض من الموقوف الكلام وهو منها الدلالة على شرف العلم وجلالة قدره بالاباء
 الى شرف موضوعه ولا شك ان جعل الله سبحانه بعض الكتاب على الاصول العقول
 البشرية المكنة للارادة والتميز بالعلم كالامور التي تفوق رب العلم بالوصول اليه نوع
 تنجيم نفلت من **قوله** والوصول الى غاية متمناه فان قلت عطفه على التفكير
 يستدعي ان يكون العلم بالمشابهة من قبيل ولا يخفى لك ان قلت المراد بالجمع المنع العقول
 التي الشري فلا ركاك **قوله** فلي ان اجتهال ينشرون الاول ما مشروم اصول فخر
 ان الالباء بالامعان في الطلب للعالمين الغير الواسعين وذلك بمعنى مراد غير المتناهي
 من اقسام الخفاء للعلماء الجليلين والالم يبق ليقيد الراسخين فاية **قوله** تقول بكنيت الدابة
 فيل شارة ان قول العلم بكن عتبان فيهم يتم على مستدرك والنظر ان يقول بكنهم
 والما ان تعدي اليهم يعني ليست على اصل اللغة بل بتعريف مع الصرف لان ان افان الراسخين
 حايطة الى التفكير فيما يروى عليه والوصول الى معناه متوجزة اليه **قوله** ما دام ما اعلمها
 ان تحت لها بطلان اعلمها ما دام ما حار مباشرة العروس في ان انقض لا يقال لها الوعد
 بل الزوج ويستويان في انهما على الامر **قوله** وهي ليست ان تبايع افكارهم ملزومة
 للخفاء وجواز الخطا فيها بل وقوع الغالب والمجانى الاولى للنصوص اذ من موقوفها
 والاحكام المتشعبة منها وضعا وهي التي ظهرت بالنصوص الخوار انما مشبه خلقه العروس
 على المنفعة ملزومة للظهور وانما في الخطا وقد اشار الاول بوصف الملك باليمين اي
 المظهر الى انك بوصف بالحق ان الثابت هو جميع ماله ومنه فيما متفاد ان قطعا **قوله**
 فيطلقون على معان الظن المراد بالمتا العمل الجزئية كما تروى وقد يقال ان المراد العلم بقوله النصوص

معنى

في قوله

قوله

منقصة عرايس اكارا افكار المتكبرين انهم يتخرجون منها بقوة من الحكم الوقار معال
 وقيمة لا يتبادر اليها ان كان العادة سواء كانت على اكم او غيرا كما ابن عباس روى
 من قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح اه قرب باجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم
 يلزم من حاضره بجله سواء ومنه لا ينافي كونها احكام الملك الحق لانهم ليسوا بملوك
 بل قسرة فقط فلا خلاف في هذا الكلام فلاحاجة الى تخصيصه بجله **قوله** ويتخرجون
 احكاما قيل ينبغي ان يراد بالاحكام الاحكام المستخرجة من النصوص بطريق الدلالة لا
 لا المستنبطة بطريق القياس والاقتل ترتيب ذكر الاركان الاربعة على الوجه الذي
 اورد على رعايته وقد يقال مراده بذكر الاركان على الترتيب في قوله وكشف عن جمال بطلان
 كتابه اي قوله وبعد فان **واما** ذكر القياس منها فاما وقع سابقا على ذكر الاركان على
 الترتيب استطرادا وذكره الاستطراد في لايضا في هذا الترتيب **قوله** الظاهر على النصوص
 مرفوعة صفة لتبني **اي** التبايع الظاهر على النصوص بآلة العروس على المنفعة بالنسبة
 اليهم او عاتى اولان تذكر الامور لا اتي اليها لظن المجتهد ولو لم يكن نوع من الترتيب
 وجب عليهم العمل به بل صار قطعيا بملاحظة قياس كاشية فليانها كالعروس على
 المنفعة في الظهور ولله التاويل في لفظه كان فليت **قوله** على ان الفصل مضمون
 بمعنى الفاعل والمفعول واقصر المص على الاول لانه انبى بالحرام الذي هو وصف خطاب
 البنيوم يكونه كاشعا وميتا لجلالات الكتاب هذا او كذا خطا في واشي المطول انما بقا الفصل
 على المعنى المصدري ووصف الخطاب على طريق المباعدة كما جرد انبى با عليه لانه
 على ما نقى عليه الشيخ عبد القاهر في قوله انما قال واد بار وقته كذا لان الفصل اذ ان
 على معناه الحقيقي كان مضافا الى معمول الذي هو له فلا يحسن جعل تذكر النسبة مجازا غفلا

فهم

الموجدين به مستطيلين

بالنسبة الى الملك المحول الاعلان
 المجتهدين يكونها ناسخ احكام
 واقعية ونسخا ظاهرة على النصوص
 بمنزلة العروس على المنفعة

بالمعنى

وما ذكره الشيخ في حقه المصدر اما مقدم مما هو لا في الحقيقة في الخلق فليس المقصود
 كما او فحده في حقه المطول **قوله** هذا من عطف الخلق على العالم قيل يجوز ان يكون العطف
 على ظاهره بان يرجع ضمير خطاب الماتة في قوله ان يحمل الكتاب قد بين بالكتاب ايضا وقد
 يرجع بان فيه احتراز عن انتشار الضمير في كلام واحد مع الالبس وبيننا وبين الميتين
 واخلاء الكلام عن التكرار وتجاوز الصلح عن قوله وفصل خطاب له غاية تناسب قرائع
 الكلام والاحتراز عن الفصل بين المخطوفين بالكلام الطويل **قوله** مرفوعا لا يوضع
 ومنصوب لا يخفض **قوله** مستدركه مباحث الاجماع جواز نسخ الاجماع وان كان قطعيا
 عند الاسلام وجواز نسخه عند الجهور ايضا اذ لم يكن قطعيا فان هذا الاجماع منها
 علم القطعي فبقي علم من عند الجهور **قوله** مستدركه المطلق فكانه مبنى على عدم نسخها
 وان كان جائزا في الجملة **قوله** الخريف باقوى الذريعة المراد بها علم الاحكام والشرائع كما قال جلال
 في راجحة الوقاية وشكر من خص علم الاحكام والشرائع بانه احدى الوسائل والذرائع
 اعني ما يستنبط به المرام **قوله** من كثرت الوجوه هذا التغيير يدل على ان المركز في الشئ لا يفر
 بحيث لا يكون مغلط ومستورا بالتراب فقيه شعاع بان صعوبة فهم معاني اصول
 فخر الاسلام ليس من جهة بعد ما عن الفاظه لا غايته بل غايته بل غايته بل غايته بل غايته
 ولطافة تلك المسألة **قوله** فاصل الكلام مرموزا لغوامض لم يجعل التقديم مرموزا
 اليها علم ان يكون ضمرا مقدا على غوامض لان فيها ذكره قلة التعداد ورواية المناسبة
 من السوابق والاخرى والخبر عن خلاف الاصل وهو تقديم الخبر بلا كنه تعني بالاول
 مرموزة بالتأنيث فان قلت مرموزة منه الالحاد والجور كما في مرموزة بها
 فلا يجب التأنيث قلت اذا اجتمع الظرف منه اليه لم يخرب حذف كعدم جواز حذف الفاعل الآتي

ان من سها

فمنه

يخبر بالجان ويوصل الفعل وهذا لا ينافي اعتبار الاصل مرموزا اليها **قوله** في حقه التأنيث
قوله والنظر في امر الشئ بالعين والامعان فيه مبنى على ما قاله الجهور في النظر تأنيثا
 بالعين والانسب لتمام المباعدة ان يجعل بمعنى التفكير والاعتبار بان يجعل من النظر المتعدد
 والاعتبار الامعان فيه فبعد تسليم كونه وصفا لا ينافي على نفس النظر كمن نظرهم في مقام المباعدة
 على الكامل **قوله** بمؤخر العين مؤخر وزن المؤن ما يلي الصدع كما ان المقدم بوزنه ما يلي
 الانف **قوله** والكلام لا يخ عن تعريض آية قبل عليه المعلوم من هذا الكلام ان فيه تعريضا
 بعيدا من التعريض والحال ان التعريض كما ذكره والآن كان المقصود التعريض الحاصل
 واسبب بانه لم يعتبر التعريض بوجود الزوايد والتأنيث والمغالط على الاطلاق بل
 بوصف كونها واجبة الحذف والنظم والحل والارادة التفتيح وما عطف عليه في الكلام وجود
 اصل الزوايد وما عطف عليها لا وجوب الزوايد لان هذا المعانيب كثيرا ما يكون في مرتبة لا يفتق
 اليها عند المقصود **قوله** في التقييدات عدم تدخل الاقام قبل عليه ان اراد عدم تدخلها
 بالاعتبار فليس في اصول فخر الاسلام تدخل هذه المعنى وان اراد عدم التدخل بالذات فليس
 من اقام تقييدات المعنى من ادخل **قوله** في ذكر المنع آية قبل كان ينبغي هذا التغيير في
 ضمير تأنيث وتقييد فان المؤسس والمقسم على قواعد المحقق كتابه لا اصول فخر الاسلام
قوله ان يؤدى المعنى قد يعبر ان يؤدى على صيغة المعلوم حتى يكون صفة للكلام لا لاجزاء
 ولا احتياج اليه في ذكر لان المعنى على حذف الياء اي بان يؤدى كما يدل عليه قوله بل المراد ان
 اعني ان كلام الله افاضه بهذا الطريق **قوله** لا يلائم ان يكون بابلاغة حتى لو لم يذكر في تغيير
 بها مسامحة بان يراد به كون الكلام بحيث يؤدى معنى بطريق البليغ من جميع ما عداه وتطير
 هذا بعينه ما ذكره الشريف في اول البيان من حوش المطول حيث قال انهم وان عرفوا انه لا

ان يتبع

في حقه التأنيث

بالعلم كثرهم ساجوا في ذلك فلم يقصدوا به معناه العلم بل ما يفهم منه ما هو
 صفة للفظ اعني كونه بحيث يفهم منه المعنى واعتمدوا في ذلك على ظهور ان الاله لا يصفه اللفظ
 وانهم ليسوا بصفات فلا بد ان يقصدوا به كونه تعريفاً بمعنى صفة فانه يقع ما يقال المعنى
 من تعليله ان الاله لا يلزم ان يكون بالبلاغة جاز ان يكون الشاهدية المذكورة تعبر به
 مع انه لا يستقيم لان غاية ما يلزم من ذلك جواز ان يكون تلك الشاهدية طريقاً للابحار والايام منه
 تغييره وكيف وطريقاً للشيء لا يخلو عليه والتغير كسب ان يحل على المقدم نعم لو قال في التعليل
 ليس نفسه ولا صاوغا عليه لكان الظاهر **قوله** وقيل باخباره عن المغيبات وانه لا يلزم ان يكون
 السورة الغير المشتملة على ذكر معنى **الآله** الا ان يراه بالمغيبات البواطن وفيه ما فيه
قوله قيل يعرفاته اذ وفيه ان لا نسب في ترك الاعتبار ببلاغة لانه كما كان انزل في
 البلاغة كان عدم نسب المعارف ابلغ في الابهام **قوله** بل المراد ان ابى اذه اقل فكر هذا
 بصورة الجدل على الابهام ببلاغة في حصر البنية بالنظر الى **القول** فباعتبار ان شرطه آه يعنى
 اذا كان ابحار الكلام بالبلاغة شرط كونه ابلغ من جميع ما عداه لانه شرط في كونه ابحاراً
 مطلقاً حتى يلزم منافاة بما ذكر سابقاً من جواز عدم كونه ابحاراً ببلاغة قيل ان اراد بكونه ابحاراً
 واحداً لا تعد فيه وحدة باعتبار مفهوم صاوغ على افراجه وهو كون الكلام ابلغ من جميع
 ما عداه فالسوى ايضا واحداً باعتبار مثل هذا المفهوم وهو قوة الكلام واللفظ في خرافة
 اراد ان لا يقع على طرق متعددة ومما نسب تخالفه كما يدل عليه قوله في السور وهو يقع على
 طرق متعددة اذ فهو ايجاز واجب ان المراد هو الاول لكنه معنى منبسط بمذلة حقيقة نوعية
 من حيثية مماثلة بخلاف معنى الكلام فانه مفهوم واسع الشمول من حيثية تخالفه عما به مثل
 اللطف الحاصل من الفصاحة واللفظ الحاصل من البلاغة والحاصل من كل من الحسنة

في قوله
 السورة الغير المشتملة
 على ذكر معنى الآله

حتى لا يجوز ان يجمع قولون من السور بخلاف الابهام وبالجمله كون الابهام اقرب الى الوجه
 من السور لا ينبغي ان يشك فيه فاسباب افراد الاول وجمع الكسوف في غاية وجه افراجه
 وجمع ذكر ان الكلام من قبيل الاستعانة بالكنائية والتخييل فمعه شبه الابهام بانها تفتش
 شيء مطلوب اثبت له ما هو من خواص الشبه بعادة وهي العرق الواحد وشبه الشجر
 لطيف مرغوب واثبت له ما هو من خواص عاقه وهو الاله وبهذا الفرق اظهر انهم
قوله بخلاف سحر الكلام قيل الكلام اذ اوصله اللطافة والبلاغة الى ما هو من رتبة الابهام
 حتى صار عزى بما يتجاذبه في ذلك اطلاق عليه السحر كونه مثله في تخير القلوب
 فتولوا وخرق العادة والظاهر ان المراد بقوله فهو من الابهام في هذا المعنى فراه
 سحر الكلام بالكون في خاص من رتبة الابهام في سبب حقيقته ولطف منافاته لان الابهام لا يوفق
 منه والآل يقع في محله اذ ليس هذا الموضع موضع بيان **قوله** فهو اقوى من الاله وكذا
 اقتدار فيها المنسك الذي هو الاخذ بالقوة كونه اقوى من التشبث الذي هو التعلق
قوله وهما بحثان الاول في قوله من جميع ما عداه والكتا في قوله لا يكون الا واحداً
 غير كاف في الابهام لا احتمال ان يوجد في الطرق المتعددة ما يعارضه ويمكن ان يقال هذا
 الاحتمال انما يتصور اذا لم يكن الطرق المحققة غاية ما يمكن للبشر وقد حقق في
 الكتب الكلامية ان معنى كل نبي عليه السلام مما يتناسخ في نفسه فونه بحيث لا يتصور المزيد
 عليه كاسم في زمن موسى عليه السلام والطب في زمن عيسى عليه السلام والبلاغة في زمن
 سيدنا محمد عليه السلام على ان من جملة الطرق المحققة طريق ثمانية المعنى الثمانية
 ولا شك ان الابهام منه كفى في الابهام لا يشترط ذكره والالزام ان لا يكون جميع سور
 سحر او انما ان غير كاف فلا ولو خص الطرق بالطرق البشرية لم يستقم ابطال التوكل

في قوله
 السورة الغير المشتملة
 على ذكر معنى الآله

باعتبار انه كون الكلام ابلغ من جميع ما عداه **قوله** فانه ليس له ضبط واما لفظ
 الخفة وورقة فقد عرفت انه معنوم وليس له ضبط واما لفظ **المعيار**
قوله الكتاب مرتب على مقدمة وقسمين ان قلت هذا كقولنا لولم يبق فيها بعد فيضع
 الكتاب على قسمين فكانه اراد بالكتاب هناك ما سوى المقدمة قلت المراد هناك
 وضع مقاصد الكتاب ولا حاجة الى التزام اطلاق الكتاب على بعضه **قوله** لان المذكور فيه

اما من مقاصد المتشهور ان الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارات وقد يطلق على
 ما رواه من حيث انما لم يقان جعل الكتاب ههنا عبارة عن المعاني فالمرط
 وان جعل عبارة عن الالفاظ والعبارات فان كان المذكور فيه عبارة عن المعاني
 من مقاصد الفن على حقيقة وقوله ان المقدمة فيه يجوز اضافة اللفظ الى المقدمة
 وان كان المراد منه الالفاظ فالمراد بالعكس وقيل هذا قوله والاول اما ان يكون البحث
 فيه انه ان المقدم بيان وجه حصر المقاصد في الاجزاء الثلاثة وهو اعم من جعلها لا العقاب
 ولا الاستقراء ولا بيان انحصار كتابه اجزاء ثابت ومعلوم وان كان الفن باحثا عن
 غير ذلك والاحكام او عن احد هاتين وكذا انحصار اجزاء كل من القسمين فلا يناسب **قوله**
 ان لا يبيّن انه ان قد يذكر في كتب الفن المباني المتوقف عليها لذات المسائل والى ثمة
 التي يحتاج اليها في تكميل مقاصد العلم فكان الانبئ يتعرض لعدم جعل كل منها قسما بل
قوله هو متبيل باني الترتيب والاجزاء ان القياس متبيل بين البابين فها من ثمة الا كان
 وتوابعها فكانها واطلاق فيها فلا بد وان نقصا على كون القسم الاول مبتدئا على ان كان
قوله مسوقة لتعريف العلم وتعرفه بالوجه المذكور في الكتاب يتضمن الاشارة الى الغاية
 او يعلم من ان المقصد التوصل الى المقصد **قوله** ان يعرفها بذكرها بالوجه المذكور في الكتاب
 فانما هي الاشارة الى الغاية بالوجه المذكور في الكتاب فانما هي الاشارة الى الغاية

باعتبار انه كون الكلام ابلغ من جميع ما عداه **قوله** فانه ليس له ضبط واما لفظ
 الخفة وورقة فقد عرفت انه معنوم وليس له ضبط واما لفظ **المعيار**
قوله الكتاب مرتب على مقدمة وقسمين ان قلت هذا كقولنا لولم يبق فيها بعد فيضع
 الكتاب على قسمين فكانه اراد بالكتاب هناك ما سوى المقدمة قلت المراد هناك
 وضع مقاصد الكتاب ولا حاجة الى التزام اطلاق الكتاب على بعضه **قوله** لان المذكور فيه

اشبه

باعتبار انه كون الكلام ابلغ من جميع ما عداه **قوله** فانه ليس له ضبط واما لفظ
 الخفة وورقة فقد عرفت انه معنوم وليس له ضبط واما لفظ **المعيار**
قوله الكتاب مرتب على مقدمة وقسمين ان قلت هذا كقولنا لولم يبق فيها بعد فيضع
 الكتاب على قسمين فكانه اراد بالكتاب هناك ما سوى المقدمة قلت المراد هناك
 وضع مقاصد الكتاب ولا حاجة الى التزام اطلاق الكتاب على بعضه **قوله** لان المذكور فيه

اما من مقاصد المتشهور ان الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارات وقد يطلق على
 ما رواه من حيث انما لم يقان جعل الكتاب ههنا عبارة عن المعاني فالمرط
 وان جعل عبارة عن الالفاظ والعبارات فان كان المذكور فيه عبارة عن المعاني
 من مقاصد الفن على حقيقة وقوله ان المقدمة فيه يجوز اضافة اللفظ الى المقدمة
 وان كان المراد منه الالفاظ فالمراد بالعكس وقيل هذا قوله والاول اما ان يكون البحث
 فيه انه ان المقدم بيان وجه حصر المقاصد في الاجزاء الثلاثة وهو اعم من جعلها لا العقاب
 ولا الاستقراء ولا بيان انحصار كتابه اجزاء ثابت ومعلوم وان كان الفن باحثا عن
 غير ذلك والاحكام او عن احد هاتين وكذا انحصار اجزاء كل من القسمين فلا يناسب **قوله**
 ان لا يبيّن انه ان قد يذكر في كتب الفن المباني المتوقف عليها لذات المسائل والى ثمة
 التي يحتاج اليها في تكميل مقاصد العلم فكان الانبئ يتعرض لعدم جعل كل منها قسما بل
قوله هو متبيل باني الترتيب والاجزاء ان القياس متبيل بين البابين فها من ثمة الا كان
 وتوابعها فكانها واطلاق فيها فلا بد وان نقصا على كون القسم الاول مبتدئا على ان كان
قوله مسوقة لتعريف العلم وتعرفه بالوجه المذكور في الكتاب يتضمن الاشارة الى الغاية
 او يعلم من ان المقصد التوصل الى المقصد **قوله** ان يعرفها بذكرها بالوجه المذكور في الكتاب
 فانما هي الاشارة الى الغاية بالوجه المذكور في الكتاب فانما هي الاشارة الى الغاية

باعتبار انه كون الكلام ابلغ من جميع ما عداه **قوله** فانه ليس له ضبط واما لفظ
 الخفة وورقة فقد عرفت انه معنوم وليس له ضبط واما لفظ **المعيار**
قوله الكتاب مرتب على مقدمة وقسمين ان قلت هذا كقولنا لولم يبق فيها بعد فيضع
 الكتاب على قسمين فكانه اراد بالكتاب هناك ما سوى المقدمة قلت المراد هناك
 وضع مقاصد الكتاب ولا حاجة الى التزام اطلاق الكتاب على بعضه **قوله** لان المذكور فيه

باعتبار انه كون الكلام ابلغ من جميع ما عداه **قوله** فانه ليس له ضبط واما لفظ
 الخفة وورقة فقد عرفت انه معنوم وليس له ضبط واما لفظ **المعيار**
قوله الكتاب مرتب على مقدمة وقسمين ان قلت هذا كقولنا لولم يبق فيها بعد فيضع
 الكتاب على قسمين فكانه اراد بالكتاب هناك ما سوى المقدمة قلت المراد هناك
 وضع مقاصد الكتاب ولا حاجة الى التزام اطلاق الكتاب على بعضه **قوله** لان المذكور فيه

طرأ وان توجه الى تصور كل واحد منها بخصوصه تعذر عليه او تعذر له ذلك قال من
 حق الطالب ان لم يفعل على الطالب انما غير ذلك كما يدل على وجوب تعيينه او تعيينه
 كل من التعديرين لا يبين قوت المقص والاستقبال بغيره اما مع الاول فلو ان لا يتصور
 عن شرط الطلب في تصور المطلب اليه واما مع الثاني فلو ان باقى الوقت ربما لا يحصل
 المطلب او يمتد فيستعاض عنه وان تصور ما يتبعها وغيره لم يتعلق الارادة بخصوصها
 ولو ان دفع الاطلبها من حيث انها جزئ من المعلوم العام قبل ضبطها بجهة الوحدة لم يتغير
 عند المطلب ولم ياه من ان يؤول الى الطلب في غير قبضت ما يعينه ويوضح التعريف
 لا يعينه فقولنا انما لا يبين قوت المقص والاستقبال بغيره اشارة الى
 الاحتمالين الاخيرين ولظهور بطلان الاول لم يتغير له لكن فيه منافاة وهي ان لا يمتنع
 منها لقوت المقص والاستقبال بغيره لان المفروض ان لم يتصور بخصوصه سوى الارادة
 الاشمل وهو ليس بمطلوب فلم يصحش مطلوباً فلم ينصف شي بخلافه المطلوب الا ان
 يقال مراده ما يصير مطلوباً حقيقة في الحال واعلم ان المشهور ان الطلب فعل اختياري وليست
 الابارة متعلقة بخصوصية المطلوب موقوفة على امتيانه على عدها وبه مراد التعريف
 في حاشية التعريف وهذا مستلزم مثلاً ان الاشئ يكون تصور عند كل خطوة موضوع رفعة
 ووضعه والمسافة الواقعة بينهما ارتفاعاً وانخفاضاً وسرعة حركته وبطءه لا غير
 وذكر الان في محل بحث ولا كلام في الجواز وانما النزعة الوقوف ان المطلب اذا كان كثرة لها
 جهة وحدة فتمت معرفتها بتلك الجهة وطبها لا شك ان المطلب كل واحد منها لا شك الجهة مع ان
 كل واحد بوجه مخصوص به يختار على عدها بل يتجلى بتصور واحد منها كذا بل بوجه شامل
 فقولنا لا يثبت الا باختيار المطلوب على عدها على الاطلاق محل بحث **قوله** وكل علم فهو

لا يمتنع
 في تصور
 المطلب
 بغيره

جملة

كثرة ان يحمل على مذهب الاخفى وهو جواز زيادة الفاعل في الجزء وان اراد تطبيقه على
 مذهب الجهورية على حذف الصفة بقرينة المقام اي كل علم يجرى بانتهى فيكون المبتدأ
 كناية موصوفة بفعل فيجوز دخول الفاعل خبره وحذف الصفة بالقرينة ان بقية شايخ
 قوله تعالى قد كل سفينة الى صالحه ثم انما اخرج ساق الكلام على ان التعريف وتحقيق الموصوف
 من المقدمة واعتراض عليه بان جهة وصف العلم غير محصورة في التعريف والموضوع او جاز
 ان يكون الثانية وارجع الاعراض الذاتية ولا يبرم من كون حق طالب كثرة معرفتها بجهة الوحدة
 كحق طالب العلم معرفتها بل معرفتها بجهة وحدته مطلقاً ولو كانت غيرهما واجبة بل ان
 التعريف والموضوع من آحاد جهة الوحدة ومن حق الطالب العرفان بهما الثانية البصيرة
 فكان من جهة ما يكون حق الطالب لتلك الثانية فيكونان من مقدمات الشروع على بغير
قوله يمتاز في نفسه عن سائر العلوم بالامتنان والعلية نفسه امتيانه مع قطع النظر عن
 الطالب وعلمه بقرينة جملته امتيانه لا امتيانه عند الطالب ليس هو مقوله وموضوعه الذي
 به يمتاز في نفسه عن سائر العلوم ان بالموضوع لا يميز عند الطالب بل مراده ان يمتاز في نفسه
 ايضاً بخلاف التعريف فتقديم به قوله به يميز عند الطالب ليس هو المقص وانما اقتصر على ذكر
 الامتياز بالتعريف والموضوع ولم يذكر الامتياز بالغاية لان الامتياز بهما اقوى بالتعريف
 فقط واما بالموضوع فلانه سبب لامتياز في نفسه عند الطالب **قوله** في حق نشوءه ان
 المذكور فيها سبق كذا العلم كثرة مضبوطة بالتعريف والموضوع فلم يفتق في وجه التعريف مع
 ذكر نشوء نفسه مع الا التعريف لكون الموضوع قللت لان اقوى طرق الامتياز هو
 التعريف ولان الامتياز به انما هو بتصور المعرف والامتياز بالموضوع انما هو بالتصديق
 بانه موضوع والتصور مقدم على التصديق فالنشوء اليه اقرب **قوله** اغناء السامع عن الرواية

الثانية

لا امتياز
 في سائر العلوم
 بالامتنان والعلية
 نفسه امتيانه
 مع قطع النظر
 عن الطالب وعلمه
 بقرينة جملته
 امتيانه لا امتيانه
 عند الطالب ليس
 هو مقوله وموضوعه
 الذي به يمتاز في
 نفسه عن سائر العلوم
 ان بالموضوع لا يميز
 عند الطالب بل مراده
 ان يمتاز في نفسه
 ايضاً بخلاف التعريف
 فتقديم به قوله به
 يميز عند الطالب ليس
 هو المقص وانما اقتصر
 على ذكر الامتياز
 بالتعريف والموضوع
 ولم يذكر الامتياز
 بالغاية لان الامتياز
 بهما اقوى بالتعريف
 فقط واما بالموضوع
 فلانه سبب لامتياز
 في نفسه عند الطالب

لا يمتاز في نفسه عن سائر العلوم بالامتنان والعلية نفسه امتيانه مع قطع النظر عن الطالب وعلمه بقرينة جملته امتيانه لا امتيانه عند الطالب ليس هو مقوله وموضوعه الذي به يمتاز في نفسه عن سائر العلوم ان بالموضوع لا يميز عند الطالب بل مراده ان يمتاز في نفسه ايضاً بخلاف التعريف فتقديم به قوله به يميز عند الطالب ليس هو المقص وانما اقتصر على ذكر الامتياز بالتعريف والموضوع ولم يذكر الامتياز بالغاية لان الامتياز بهما اقوى بالتعريف فقط واما بالموضوع فلانه سبب لامتياز في نفسه عند الطالب

لا يمتاز في نفسه عن سائر العلوم بالامتنان والعلية نفسه امتيانه مع قطع النظر عن الطالب وعلمه بقرينة جملته امتيانه لا امتيانه عند الطالب ليس هو مقوله وموضوعه الذي به يمتاز في نفسه عن سائر العلوم ان بالموضوع لا يميز عند الطالب بل مراده ان يمتاز في نفسه ايضاً بخلاف التعريف فتقديم به قوله به يميز عند الطالب ليس هو المقص وانما اقتصر على ذكر الامتياز بالتعريف والموضوع ولم يذكر الامتياز بالغاية لان الامتياز بهما اقوى بالتعريف فقط واما بالموضوع فلانه سبب لامتياز في نفسه عند الطالب

كثرة

فانه قلت الاخر والاول من هذا الاغناء ان لا يذكر هذا الكلام ويورد مكان تعريف العلم
 فالغايرة في هذا التطويل قلت في ان يعطى السامع وحسب يلحق على تفتي ما يرد كما لا يخفى وتكرار
 بان التعريف المقصود في هذه تعريفية الاصول والذكي كان السامع سائلا عنه هو لا بيان لمراد
 لفظ اصول الفقه باعتبار رين واجب ان يذكر لا يتم بدون هذا اعرف لان المشتاق اليه يلزم التفتيش
 المساوية فقلت **قوله** اصول الفقه ما هي ثم اخذ في تعريفه سباق الكلام بدل علم ان السوال عن
 تعريفه الباقي فالتأنيث اولا باعتبار الغايرة والتذكير ثانيا على ظاهر **قوله** هو المقصود في العلم
 اي هو المقصود في الاعلام الاصطلاحي نظرا لذكر الاصطلاح في اصول الفقه فاما ان علمه
 ارباب الفقه المشروعية في الفقه فلا يرد انه قد قصد المعنى الاصطلاحى بحسب **المقام قوله** وانما
 بمنزلة البسيط من المركب مع كون الباقي بمنزلة البسيط من الاصطلاحى ان الاول يلاحظ في مفهومه
 اكثر من هذا القدر يكفي للتقديم فلا بد ان كلام من معنى الاصول والفقه معاير للمعنى الباقي اما الفقه فلا
 واما الاصول فلانها جميع اصل بمعنى المبنى وليس يخرج العلم فيها ساقى بان المراد بالاصول الاولية الاربعة
 وهي غير المعنى الباقي **قوله** والا ان الفقه مأخوذ في تعريفه الباقي آية **قوله** لفظ الفقه وتغيره
 مأخوذ فيه كآية **قوله** والا اجتمع الاربعة تغييره تارة في المعنى وقوله فان قدم تغييره التغير
 هذا اللفظ فهو من قبيل التخصيص **قوله** الا اجتمع الاربعة تغييره تارة في الباقي وتارة في الاصطلاحى اما
 الاحتياج الاول فلان ما خذ مقبولة من مفهوم اللقب واما الاحتياج الكفيل علم ان مفهوم لفظ الفقه
 وان وقع جزاء المعرفه ومعناه الاصطلاحى المعرفه لكن لم يعلم منه ان لا يرد ولالة التعريفية لللفظ **قوله** ان
 مجموع هذا المعنى لم يجمع هذا اللفظ اما ان هذا الجزء من المعنى هذا الجزء من اللفظ فلا يباين مفهومه في العلم
 عند قصد تعريفه الاصطلاحى الا ايراد تعريف لفظ الفقه مرة اخرى ان قلت فيلزم لفظ الفقه في تعريفه
 وليس ليذكر تعريفه الاصطلاحى بلا احتياج الا ايراد تغييره سبق العلم به من حيث ذاته ومن حيث

تدريج اصول الفقه
 في تعريفه الباقي
 في تعريفه الاصطلاحى
 في تعريفه العلمى

في تعريفه العلمى

تدريج اصول الفقه
 في تعريفه العلمى

ان لفظ الفقه
 في تعريفه العلمى

كونه مفهوم لفظ الفقه قلت لا وجه لذلك لان الاربعة ثلثا التعريفية ان يكون في ذاته تاما
 بمعنى اللفظ غير مشتمل على مجهول **قوله** واما كان اصول الفقه عند قصد المعنى الاصطلاحى فحاصل
 معنى هذه العبارة التي اخرجها من الاصول وثانيتها الاضافة لاصول المضاف اليه الفقه وقيل
 اما اول فلان العبارة المركبة من هذه الاجزاء الثلاثة لا توصف بالجمعية بل الموصوفة بها هو الجزء الاول
 واما ثانيا فلان جعل الاضافة جزءا من العبارة غير مستقيم واحتمل ابعث على ما ذكر ان ظاهر
 كلام الشرح مشعر بانه المعروف عند قصد المعنى الاصطلاحى جميع وان ما هو مخرج عند قصد المعنى الاصطلاحى
 ومخرج عند قصد المعنى الباقي واحد كمن كان منها خلافا للواقع اما الاول فلان المعرفه بالمركب
 الاضافة وليس بجمع واما الكمال فلان المعرفه عام للفظ والجميع جزاء منه فجزء عبارة شامخ وفي وجه
 تذكير الفقيه وتانيته في الموضوعين **قوله** وقال فالا ان نعرفه ولم يرد تذكير الفقيه ما هو
 قريب من العبارة التي وقع فيها التانيث اعني قوله واما ثانيا باعتبار انه لقب لعلم مخصوص لا يقال
 ان يكون التذكير فيه باعتبار الجزء لا بما ذكره **قوله** واللقب علم يشعر به اوضح من اعتبار
 معناه الاصطلاحى فانه قد يلاحظ حال العلمية بها والتذكير منى شرعا ان يذكر الشخص بجملة التذال
 في اصل علمه اذا كان يتأخر به ثم الفرق بينه وبين الكنية علم هذا التغيير بالبحثية فاشعا
 بعض الكنى بالعلم او الفهم كالمفضل والجهل لا يقصد وقد يقال العلم اما مقدر باب ام
 ام لا الاول للقب والاسم فالحق هذا يتبادل الاقسام بالذات وتعليق شرح الاوضح في الامام
 ان من الكنية ما صدره ابن اوبت وبعض هذا الحديث يجعل العلم المقصد بالعلم ام مضاف اليهم
 حيوان او منقصة كالمحسن كنية والغير ذكر لقبها كالمتراب **قوله** واصول الفقه علم لهذا
 الفقه قيل هو علم جليل علم اصول الفقه كمن تشاؤله ان لا يباين شيئا من التحقيق وضمان الواضح
 تصور طائفة من المسائل وما يلحقها بتسلاص الآراء وامتزاجها وعين اللفظ بهذه الملاحظة

الفقه وثانيتها

تدريج اصول الفقه
 في تعريفه العلمى

الاول الكنية والاسم

الذي في اصول الفقه فقوله وهو ترتيب الحكم على دليل ظاهر او يقال مراعاة من قوله وهو
ترتيب الحكم ان الالباء العقلي في اصول الفقه هو ترتيب الحكم على دليل ظاهر او يقال مراعاة من قوله وهو
الحكم على خلاف ظاهره قائل **قوله** والاحكام الجزئية على القواعد الكلية قيل العلم بقوله
الكلمية يستلزم العلم بالاحكام الجزئية فلا يخرج الالباء الذي فيه عن ابتناء الحكم على دليل
و احيى بالمراد ان ابتناء الحكم على القواعد من حيث هي قواعد علم من حيث انما
اقتضى ابتناء الحكم على الدليل من حيث هو دليل فيخرج وقيل في بيان قاعدة كلية
ليست بطلا على الحكم الجزئية لو كان كذلك يوضع لفظ الاصلية في اخرى لتأخذ الكلية
وليس ثلث لان الخصوص من حيث هو الوضع انما كوضع الدابة للفرس مع انها دابة ايضا
قوله والمعلولات على غيرها نوقش فيه بان العلة يستدل بها على معلولاتها
هي احكامها المبينة عليها واجوب ان ذوات الاشياء الخارجية من حيث هي ذوات
لا يستدل بها بالحكم ولو لم فالابتناء على الدليل ابتناء بحسب الحصول العلم وعلى العلة
بحسب الحصول الحق وذكر قد يكون الدليل هو المعلول ولو سلم فلا شك ان
المعلولات الظاهرة مبنية على العلة الحقيقية كالعلم مع الصانع والامانة في
العلّة خفايا قطعاً **قوله** الهامة ان يكون لها تحقق وبثوث لا يملك في فهم
الهامة للعدو من المعقولات الثانية فلا تحقق له اصلا بل ما صدق عليه فكر
المعنوم كالحوان الساطع والامر بوجوه ما وجوه جزئياتها فظهر الفرق بينه وبين
الجنس والنوع لان المراد بهما ولا وجه له بذلك المعنى بل الموجود ما صدق عليه
موضوع ذلك المعنوم **قوله** ولا بد فيها من احتياج آة قال الفاضل الشريف قيل
فيتم اذ الام انما هو احتياج الهامة لا الافراد لا احتياج الاجزاء بعضها لبعض

اعترض

واعترض عليه بانه ذكر في شرح المواضع ان هذا الحكم الكلي مبني والتمثيل للتوابع
فالمناقضة هنا والاهمية جدا او الجواب ان هذا شرح المواضع اني ههنا الهامة
الواحدة وحدة حقيقة لانه الحقيقة المخسرة بالثبوت في نفس الامر ومع قطع نظر
عن الاعتبار فان هذا التفسير يشهد بالعكس وقد صرح في ذلك الفاضل بانه ليس
واحدة وحدة حقيقة ولا احتياج لبعض اجزائه الى بعض فالحقيقة التي انما هي
هذا الموضع **قوله** والتمثيل بالتمثيل هذا يشعر بان القيد المذكور جزء من مفهوم
الجنس والنوع وليست قبو المعنوم **قوله** ما يتعقله الواضع ليضع بهما انه
ما يتعقله الواضع من قوله ما يتعقله عبارة عن الامر الخارج وما في كونه من انما
ان الذي حصل في عقله بالذات وقوله فتعريف الهامة الحقيقية كسما الاسم على حذف
المضاف الى جزئيات سماء الاسم فان الهامة انما هي الامور الخارجية او ما في حكمها بل
سيصح بان سماء الخطيع مع معنوية فيقال لكل من زيد وعمر من سماء الرجل فلا حاجة
الى الحد **قوله** ولكن تقول الامر الخبي وانما هي متحدان في الحقيقة وانما الاختلاف
في الوجه بين ولذا يقال الاشياء في الخارج اعيان وفي الذهن صور فلا اعتباران متفق
اعتبار حصول في الذهن واعتبار من حيث هو فتارة يلاحظ الاعتبار الاول كما في
رجح ضيق بارادة وتارة يلاحظ الاعتبار الثاني كما في الانسان بقوله وذكر ان في **قوله**
وتعريف معنوم الاسم ان من حيث انه معنوم الاسم ومتعقل الواضع عند وضع الاسم
اقيم من ان يكون حقيقة ام لا بان يكون محققا واعتباريا محققا فيكون فيه التوافق
في غاية الاول الذي وقع في قوله وعلى الاول ولذا لم يتعرض له ولم يجل وعلم انما كانا

ما يتعقله الواضع من قوله ما يتعقله عبارة عن الامر الخارج وما في كونه من انما
ان الذي حصل في عقله بالذات وقوله فتعريف الهامة الحقيقية كسما الاسم على حذف
المضاف الى جزئيات سماء الاسم فان الهامة انما هي الامور الخارجية او ما في حكمها بل
سيصح بان سماء الخطيع مع معنوية فيقال لكل من زيد وعمر من سماء الرجل فلا حاجة
الى الحد **قوله** ولكن تقول الامر الخبي وانما هي متحدان في الحقيقة وانما الاختلاف
في الوجه بين ولذا يقال الاشياء في الخارج اعيان وفي الذهن صور فلا اعتباران متفق
اعتبار حصول في الذهن واعتبار من حيث هو فتارة يلاحظ الاعتبار الاول كما في
رجح ضيق بارادة وتارة يلاحظ الاعتبار الثاني كما في الانسان بقوله وذكر ان في **قوله**

وافراد معنوم

ويرد عليه ان ما يتعقله الواضع كقوله ان يكون قد تضمن اللفظ

من الباق **قوله** يفيد معنى ما وضع الاسم بآرائه هذا موافق لكلام الحكمية على أن التعريف العقلي تعريف استمراري والمفهوم من كلام المؤلف أنه تعريف حيث لا يجد تفصيل التعريف الحقيقي بأقسامه **قوله** قسمه آخران من التعريف الأول التعريف بالمثال والثاني التعريف العقلي وعلمه نفس الفاضل الشريف أنه اعلم وتعلم ما ذكره في تعريفه من أن التعريف لا يستلزم تفصيل مفهوم ما يسميه من غير أن يقصد بيان الوضع مع أنه لم يرد في الحقيقة **قوله** في العدد من ظاهر العبارة سعة فانه إذا اعتبر قيد الحقيقة وقيل المراد تعريف لما جهلت الحقيقة من حيث أنها ما هيست حقيقة يستقيم الكلام لكن ليس كما هو ما يتحقق بل التحقيق أن ما جهلت الحقيقة **قوله** التأخر عن ما أتى لطلب تعريف الاسم في بيان مفهوم المفهوم من كلامهم وجوب هذا التأخير ويكفي لأن طلب التعريف باوجوده غير متوقف على تصور تمام مفهوم الاسم الذي هو مطلب الشك لا اسم بل يجوز أن يعلم أن هذا اللفظ مقنونا وقيل أن تصور ذلك المفهوم مخصصه سأل عن فكر المفهوم وهو موجود لا ثم بعد العلم بوجوده فهو مخصصه سأل عن فكر المفهوم لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه كما أن رتبة الاسم فلم لا يكفي هذا في طلب وجوده **قوله** وقد يتحد التعريف الحقيقي والاسمي لوقال الحد الحقيقي والاسمي لكان اللفظ ما قبله **قوله** فهو صدق المجرد والمتميز ومنه كون الطرف صفة المجرد وجمع أنه صفة الحد فلو قال هو متميز أم الحد للمجرد وكان الطرف **قوله** وبالطراف بعيد الحد ما عاينه أنه إلا أن الأطراف ليس عين المنع بل يستلزم له بعكس النقيض وهو قولنا وكل ما لم يصدق عليه المجرد ولم يصدق عليه الحد وهو معنى كونه مانعا فأن قلت الظاهر المناسب للمعنى اللغوي أن يكون الأطراف بمعنى الشمول والعموم كمنع أفراد المجرد وهو لا ينافي العموم بل الخصوص فالوجه أن يجعل متميزا بالجمع فقلت الظاهر أن الكلام

هذا هو المقصود من قوله
بأنه لا ينافي العموم بل الخصوص

مفهومه

هنا اتصال من الطرف بمعنى الرفيع والمنع فهو بمعنى الامتناع والعموم لا ينافي الامتناع عن دخول الغير فيه فأن قلت لم جعلوا الأطراف مقتضاة الاعتبار والعكس مؤخر في ذلك لأن الخلل عند عدم الأطراف ينقصان فأنه المعروف في عدم العكس ينقصان وصلة الشك على أنه لا يرد مثلا أو فقلت الإنسان حيوان ينتق طر التعريف ينقصان فأنه فأن قلت الحيوان ناطق أيضا ينتق العكس ينقصان فأنه فأن قلت الحيوان ناطق أيضا ينتق العكس ينقصان فأنه فأن قلت

العرف والمتميز رانه ليس كاصطلاحنا فذكرنا الفاضل الشريف في حاشية المختصر أن عكس عرف اصطلاحا أيضا لصدق صدق عليه كمن كان صدق عكس الموقية الحكيمة مخصوصا بالعرف

بجامعة المساواة وجزئيا شاملا للكل اعني الساميات وهو قولهم في مناهجهم **قوله** والى صفة وهو أن يكونا قال الفاضل الشريف في اشعار بان الجمع هو عين العكس وفيه قد يناقش في ما لا يشك في انهما صفتان للشيء الواحد

وهو الموافق لكلام ابن سينا واما من اعتبارة في الوجهه كما ذكر الجمهور لان الحاقه اذا خفي الصوت يكون وجود المعلوم معها بالفعل لا بالثقة فيدخل في تعريف الصوت فلا يكون مانعا ويخرج عن تعريف الحاقه فلا يكون مانعا بخلاف الوجوب فانه بالنظر الحاقه لا يكون الا بقوة وبالنظر الصوت لا يكون الا بالفعل وكان مرادهم ان الصوت ما يكون وجوده الشيء بالفعل البته والحاقه ما يكونا لوجوده بالثقة في الجملة ووجه الانتقاض انتهى كلامه وانتهى لا فرق بين احد الوجوب والوجه الذي ذكره ان يمكن ان يقال الحاقه الصوت يكون وجوب المعلولها بالفعل لا بالثقة كما في الوجود فان اجيب بان وجود المعلول بالفعل بالنظر المجموع الحاقه والصوت او الحاقه شرط كونها ملقوة للصوت لا الحاقه نعم من حيث

كلمته

في بيان ما لا يشك في انهما صفتان للشيء الواحد

على الوجه

به كما هو المأواه **آية** عند في احد الوجوه فيقول **قوله** كما هي سنة السرية له **قوله** على ما
 اية البعض من جواز تقدم الجواهر بالعرض العالم بخبر آخر منه بان يتركب جوهر من جوهر
 وعرض قائم به اذ لم يتركب من العرض القائم بالخارج منه **قوله** وان كان ما منه الشيء
 فهو الفاعل لا يلام كونه ما منه الشيء خارجا عنه كما يدرك عليه كلامه لا يتقاضى بالتركيب من الجواب
 ولكن فانه يمكن محتاج الى علة فاعلية وهي داخل فيه وفرض الكلام في كل فرض منه يمكن تكلف
 ثم ان قوله كالتجربة السرية بناء على استفهام العرف والافه في التحقيق باعتبار مكانة المحسوسة عند
 السرية لا فاعله **قوله** كاجلوس على السرية فان قلت لو كانت العلة الغائية نفس الجلويس
 لزم من انتفاء انتفاء السرية ضرورة انتفاء المعلول بانتفاء جزء من علة القامة وليكن ذلك
 وان كانت مقصود لم يتفهم قولهم بوجوب تاخر الغاية بحسب الخارج قلت العلة الغائية نفس
 الجلويس لكن باعتبار تصور والزم من انتفاء هذه الاعتبار انتفاء السرية فانتفاء انتفاء
 انفس **قوله** الاول منع شرط الطرودة **آية** عند بان المص معروض في الامام وهو على
 بشرط المساواة كما تخرج به في شرح الاشارات وفيه ما لو كان غير محذور الاعتراض عليه
 ولم يكن المساواة شرطا عند المحققين لم يبق اللزوم عن ذكر التعريف وجوبه والاقرب ان يقال
 لا خلاف في اشتراط المساواة في جوهرة التعريف مع انتفاء في تعريفه في حصول هذا التعريف
 للعدول عنه في هذا البحث وهو ان الشرح قال في شرح الكشاف ان قول الغايق الحمد هو المدح صريح
 في الترافف فذكر هنا في هذا حيث اعترف بان كتب اللغة مشحونة بتعريف الغايق بالمدح من حيث
 فكيف يكون كلام الغايق صريحا في الترافف **قوله** لا سيما الاستحقاق في كتب اللغة قال الغافل الشريف
 ما ذكر في كتب اللغة انما هو الترخيص القطعي لا الاستحسان **قوله** انما منع عدم صدق الاصل
آية عند بان محصل كلام المص منع اطلاق لفظ الاصل على الفاعل واستعماله في غير ما يجب

انما هو الترخيص القطعي لا الاستحسان
 انما منع عدم صدق الاصل

تركه

عنه اذ بين الاطلاق وفتح الاستعمال بالفاعل عن بعده ولا ينبغي مجر صانع عدم صدق الاصل
 على الفاعل والاستثناء بما ذكره وفي بحث لان حاصل كلام الشارح ان الاصل يصدق على الفاعل
 على تعريف المصنف ايضا فكيف يدعى ان الاصل لا يطلق عليه صلاح مع عدوه ان تعريفه مساو
 للاصل **قوله** لا ينبغي ان يتركب من الجوهر على هذا الا ان البحث الرابع لو لم يتم هذا الا ان ابتداء الفعل على
 الفاعل لم يكن عقليا على تفسير المصنف بزم الشرح فاحد البينيين يهدم الآخر وقد يجاب عن
 الاعتراض انما بان معنى ابتداء الشيء على الغير ان ذلك الغير كالاساس للشيء المبني المستند اليه
 لا ان يكون في ذلك الشيء والاصل ان المراد من الابتداء استثناء والاستثناء لا يستلزم التاخر
 وفي نظر لان كون الفاعل كالاساس للفعل المظهر من كون المصدر كالاساس لصيغ الافعال
 لان مصدرها عند اعتبارها محض مصدر للفعل عن الفاعل حقيقي وبالاعتقاد يقال
 للمصدر انه اصل الصيغ فان يقال للفاعل انه اصل الفعل او **قوله** يدل على ان كل محتاج اليه
 اصل حيث قال ثم فاذ كانت الاصلية والفرعية من الجانبين بغيري المجازين الطرفين
 كالجز مع الكل فان الجز تابع الكل والكل محتاج الى الجز فيكون الجز **قوله** ولا عقليا
 في تفسير المصنف قد اوتينا سابقا كلام المصنف بوجوب حيث لا يدرك عليه السؤال الرابع **قوله**
 نقل للمصنف في تعريفه في الاقلية ان الفقه علم المصريح والمضمن من الكلام وفي نوادر
 ان الفقه من الفقه قلت الفقه ما ذكره في اياك ولا شك ان الوقوف على غرض المتكلم بغير
 علم المصريح لا يعرف عن ضرب شق ينسلف في المصنف في صراحة عن العلم بالحكم الشرعية
 فالتفصيل في من الواضح ومنها من اثار **قوله** دون الآخر قيل لم يصرح بترتيبه ناو بالا مشغول

قد قال هذا في التاخير
 في هذا المصنف
 في هذا المصنف

والافق قدوة

لان اكثر الاحكام انما اشترط ان امرها بها وما عليها احكامها على ما سياتي فالمراد
 بالخلل في الوجود الجها في الحال في الابد لا انفسا طقة المجرى لان مجهول سهل السنة لا يتقوى
بقوله وفي المعرفة باور ان اجزائنا اعتبارا في معرفة ما يتقضى ان يكون
 جميع مسائل الفقه الغضا بالبرية وليس كذلك فالظاهر لا يتقضى **قوله** والقيود لا غير ما لا يملك
 قيل يدل على ما قاله الراعي في معرفة ما يحصل من العلم بعد ذكر العلم والاستدلال بالانوار
 لم يعلل منغات الباري في حارفي وقيل كنه لان كلام الراعي يدل على انه دليل والتمسك
 وكلام الشارح في اخذ من دليل وقد يقال ولو سلم انها في اللغة مطلقة لكن تعلقها بما بين يده
 اخبر ما وما عليها واليها علم المتفرق جميع احكامها او دليل واحد لا يمد علم التقييد
 معرفة بلا دليل وفوقه لمنسب ط والمشار هذا التعلق بهذا التقييد اظهر من متعارضة
 ان الفقه من العلوم الدينية بتقييد ما لا وما عليها بالافروتي على ما ذكرنا ان راجع متعلق بهذا
 الكلام **ويضا** حيث اذا لا شكر ان معرفة الكل بالفعل مستحيلة وتو بال دليل فتعين الحمل
 على التنبؤ ولا شكره امكان التنبؤ معرفة الكل تقليد ام ان قد لا فروتي ليس مستغاث من
 قوله ما لا وما عليها بل تقييد كما يستفاد منه بشكر التوفيق فلذلك قال ان ما يستفاد من الكلام
 بهنا في استفاضة قوله عن دليل من لفظ المعرفة كما يتبين من التفسير وهذا ينبغي ان يقال
 بهذا من قبيل فكر العام والافه الخاص والتوفيق شهور ان المتعلق ليس بتقييد اجاعا وعلمه ليس بغير
 فليست **قوله** ولا اصطلاح قبل لو ثبت علم الخلاص المعرفة علم اعتقاد المتعلق ثبت الاصطلاح
 او كثر ما يؤخذ اصطلاح القوم من اطلاقهم **قوله** من اللذات والالام وكذا يخرج بالطلب
قوله فذكر علم هذا التقدير ثلثة معان في علم تقدير الالام لا انتفاع وعلى الضرر واول المعان
 الثلثة تماها وما عليها الثواب والعقاب **ثانيها** العقاب والعقاب **ثالثها** الثواب

ان العلم بالبرية
 لا يتقضى
 العلم بالبرية
 العلم بالبرية
 العلم بالبرية

ان العلم بالبرية
 لا يتقضى
 العلم بالبرية
 العلم بالبرية
 العلم بالبرية

وعلم قوله فذكر معنيين اخرين الاول ما يجوزها وما يجب عليها على ان الالام صله الجواز وعلى
 الوجوب وانما يجوز ويجرم على ان علمه من الحرمة **قوله** ثلثة منها تشداده هي الكفاية
 والخامس واعلم ان في ظاهر قول المصنف ان اريد بها الثواب والعقاب فاعلم انما قسده لان
 هذا الجزاء لا يرتبط بالشرط فيقول الجزاء هو قوله الثاني ففعل الواجب وقوله فاعلم جملة
 معتدلة توطئة للوجوب ولا يخفى ان الاعتراض بالغا بين الشرط والجزاء تعصية **قوله**
 قوله فاعلم لان الجزاء وان كان في الحقيقة قوله ففعل الواجب كمن لا كان هذا مقدمه
 وذكره الجزاء اصلا ولا تكرر ان تقول هذا من قبيل حذف الجزاء واقامة دليل مقامة التقوية
 فان اريد بها الثواب والعقاب يلزم الوسطة لان ما ياتي به الملقاة فهو توطئة قوله تعالى
 وان يكن بورك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تخزن واحصل لان كذبت رسل من قبلك **قوله**
 فمع المنع عن التكرار اوجب اطلاق الاول على الواجب الحرام نوع مساحية على ما يجوز في مشا
 الاحكام ويتوب منه قول المصنف اعرفت هذا فالحمل على وجهه لا يكون بين القسمين وسطة
 اول اذا المراد وجوب الحمل على ذكر تعيين ارامته لئلا يحل التعريف **واعلم** ان المراد بانها
 التساوي في نظر الشارع بان حكمه بذكر مكرها او كناية وبلاولونية في نظر بان ينص عليه وعلى دليل
قوله هذا علم راي محمد رحمه الله المشهور المذكور في الهداية وغيره ان كل مكر ومهرام عندنا
 الا انه لم يطلق لفظ الحرام لعدم نقص قاطع وعندنا في ضيقة وانما يوسع بها ان الالام
 اقرب وفكر المصنف شرح الوفاية بانه بالمكروه كراهية تحريرية واما المكروه كراهية تزيينية فاني
 الحلال اقرب فوج شروح الهداية ان المروية عننا روايت شافعية ما نخل محمد بن محمد بن الجس
 ان ابا يوسف قال لا يضا من اذا قلت في شيء كراهية فاركه فيه قال الترخيم فعل
 هذا لا يتفاوت عند الكل في المكروه كراهية التحريم والتزيب **قوله** جعل المكروه تنزيها ذكر

ان الجزاء

وكذا

فصل اطلاق الاول
 على الثاني
 الاطلاق الاول
 على الثاني
 الاطلاق الاول
 على الثاني

فلما بدأ توضيحي والمناسبة انما هي باعتبار القسم **قوله** كل ثياب تارك في حرمه لانه
 خرج فيها بعد بان تارك الحرام والمكروه تحريمها لا يثبت فكيف يكون تارك المكروه تارك الحرام
 علم اني اني قول المصنف لا يثبت عليه وان سبق قوله رحمه الله لان تارك المكروه تارك الحرام
 علم قوله انما كان ثيابا علم قوله بالطريق الاول فلا وجه ان يقال بغيره لا يستحق فاعلم هذا العلم
قوله كرمنا الشفاعة ان يستحق فلا ينافي وقوعها كما لا ينافي استحقاق العذاب العقوبة
 ان يراى الحرمان الموت فلا يروى ان هذا الفعل ليس فوق مركب الكبرية في الحرم ولم يجرم من الشفاعة
 وان تاب قبل الموت لقوله ثم شاعني لاهل الكبر من لفتي **قوله** ثم الراد بالواجب جواب
 عما يتوهم وروى من ان الغرض والسنة والفعل خارجة عن الاقام وقد وجب ذكرها والمكروه
 تحريمها داخل في الحرم وقد افرجه بالذكر بخلاف اخلاق الحرم اذ فانه يستباح وان جاز في الخامس
 ولذا افرجه للمصنف بالذكر **قوله** ما يشمل السنة والنفل اذ قيل في جعل المنسوب متساويا للسنة
 بنوع عن قوله وبما بقي لا يعاقب عليه لان السنة المذكورة يوجب اساءة وعدم اطلاق العقاب
 على هذا مع اطلاق الثواب على ما قربت على فعل النفل كما قد علمت فلو جعل الواجب المنسوب
 مما يثبت عليه ليس مستحسن والجواب ان الراد بالعقاب بالنار وتارك السنة المؤكدة لا يستحق
 بل يستحق حرمان الشفاعة كما قرره في مباحث الاحكام فعلى هذا قوله ليس مستحسن
قوله بمفعول حاصل اذ المعنى الصدري والا كان الاتباع ايتاع ثم فذكر الحاصل اعلم من ان يكون
 حاصل من المصدر الا ان لو من المصدر كضرب السم وكسر انا وغيره **قوله** وانما افرجه
 لكن في جعل ترك الحرام والمكروه تحريمها لا يثبت ولا يعاقب الا في افرجه عدم الفعل
 بلا قصد ولا وجب **قوله** فعل الواجب بعينه اذ قيل عليه لا يلزم من كون التارك بمفعول كلف كون ترك
 الحرام فعل الواجب الذي هو ما يتركه بالكلف بعينه ولو وجب بان المعنى لكان اثبات ترك الحرام فعل

قوله كرمنا الشفاعة
 ان يستحق فلا ينافي
 وقوعها كما لا ينافي
 استحقاق العذاب العقوبة
 ان يراى الحرمان الموت
 فلا يروى ان هذا الفعل
 ليس فوق مركب الكبرية
 في الحرم ولم يجرم من
 الشفاعة

قوله ما يشمل السنة والنفل
 اذ قيل في جعل المنسوب
 متساويا للسنة بنوع
 عن قوله وبما بقي لا
 يعاقب عليه لان السنة
 المذكورة يوجب اساءة
 وعدم اطلاق العقاب

الواجب فيكون التارك حرجا وتجاونا في الكلف وبان الاضافة في فعل الواجب بنية والمعنى
 لكان ترك الحرام الفعل الواجب اثباته فعل الواجب لثبته ان الكلف اعتباري ان كلف
 عن فعل بحيث لا يكون هو مقصود الفعل في نفسه بل مقصود التارك بفعله آخر واعتبار لانه
 فعل في نفسه وهو بالاعتبار الاول مقصود بعينه النية من الافعال مثلا لا يلزم وبالا اعتبار الكلف
 مطا الفعل بعينه الامر متعلق عن ان تاركه كونه ففعل المكلف بالاعتبار الاول وبهذا الاعتبار
 لا يكون اثباته فعل الواجب **قوله** يستحق العقاب بعينه لو عوقب بتركه كان ملأيا لنظر الشرح
 وبما رى العقول والعمومات لانه حق لازم لا ليس منه هينا ولا يبدل ان يفيد الاستحقاق بعدم
 الرخصة لان ترك الصلوة مكره لم يمتنع العقاب مع ان الواجب باقى ولهذا يلزم من القضاء
 وكذا الكلام في فعل الحرام مكره باجرا كونه الكفر على التان **قوله** وسهون العبداء قيل هذا
 بمنى على ان الناس واسمى يستحق العقاب لكن لا يتعاقبان للسهوليين وهو لم لا يتم
 قالوا مفعول قوله هم رفع عن امتي الخطاء والنسيان رفع الائم ولو سلم فانه لا يتبع عنى بفضل
 اوله والعبد او نسيان فانه لا يتبع بعفو من اتى به بفضل وبسهو العبد **قوله**
 وبان كلامه واضح كيف يكون واضح وقد اوضحه بعد حيث قال ان الراد بالجواز في الوجه الرابع
 والخامس ما قرره وان الراد بمعرفة ما لا وما عليها معرفة احكامهم الائم لان يقال الامور امر
 نسبي فكون باقى كلامه واضح بالنسبة الى ما تقدم لانه يقتضيه عدم احياء الا بوضوح **قوله**
 الا ان فيه مباحث قيل كان ما سبق بيان الغرض من النص نظر الى الواقع وما ذكره من رفع عقوبة
 اورمت على المعصية فلهذا خصه بالمباحث وان كانت تحقيقات مثل ما سبق والحق ان هذا
 تغلغل اسلوب الشرح والا فلا فرق بين هذه المباحث وبين ما سبق وانها تبين مراد المصنف
 بوجه لا يتجلى عليه كشكال **قوله** ان الراد لانه ان قلت لم يرد به عدم منع التارك مع ان ايضا

قوله وسهون العبد

قوله

مقابل الوجوب قلت ان اطلاق الجواز عليه غير متعارف وانما ذكر المناسبات لان اطلاق
 المصطلح كيفية نسبة الوجوه الخارج لا يقال لا في طرف المنعوب والمكروه
 مع ان الممكن انما هو ما يشاء في طرفه فقل ان رجحان ذلك قال على ما يناسب المكان الخاص لا
 نقول قد تقرر في موضع ان الممكن الخاص الخارج من القسمة لا يتعين احد طرفيه لكن يتبعها
 في احكامه وبها وقد خالف البعض فيما يجمله التا ولا مزيد على معنى ثم ان قوله عدم منع
 الفعل والترك ليس من لان المراد بالجواز ما يشمل الطرفين لفعل المكلف لا ما هو وصفه فلا بد
 ان يراه في الرابع عدم منع الوجود والعدم وفي الثاني عدم منع الوجود **قوله** تصورهما
 وكيف يكون المراد بهذا وقد قيد المعرفة بكونها عن رسل **قوله** واحكام الوجدانيات اجواب
 سوال مقدروا في المعرفة باحرار الخيرات عن دليل فلا يتناول الوجدانيات المدركة
 بالوجدان حتى يحتاج الى قوله خلافا **قوله** ثم لا يخفى ان اعراضه ان كلام الشارع في حق
 نقد للمضاف اليه تعريفي يخرج بزييف احداهما من الاخر انما ان الاخرية ايضا
 فقولهم لا يخفى ان بيان وجه التزييف ان كان على معتقده المص كن فيبحث وهو اعراضه
 على التعريف لا لا يرد منها اذ المانع منها لا يمكن ان يعرف كل نفس بالها وما عليها باي معنى
قوله غير مستحسن في التعريفات قيل عدم الاتي انما يستقيم اذا اطلق لفظ
 محتمل معان ويراها واحد منها بالقرينة معينة اما اذا اطلق واريد به معنى واحد مشترك
 حاصل في ضمن كل واحد من تلك المحتملات فهو مستحسن لا قدح فيه كما في ما نحن بصده
 وانت ضير بان هذا يستلزم اذ لا بعد استعمال اللفظ المشتركة في التعريفات من غير تقييد
 تدل على احد معانيه قبيها ولا يخفى فيه **قوله** وخروج العلم بغير الاحكام من الذات والصفات
 فسر هذا بقوله ان يخرج التصورات ويبقى التعريفات ولا يخفى ان مجرد اضافة العلم

هذا هو الوجه في قوله لا يخفى ان الاعراض ان كان على معتقده المص كن فيبحث وهو اعراضه على التعريف لا لا يرد منها اذ المانع منها لا يمكن ان يعرف كل نفس بالها وما عليها باي معنى

اي احكام لا يخرج التصورات لان النسبة القائمة رجا يتعلق بها التصور كمن شكك فيها
 او توهم فلا بد ان يخص العلم بالتصديق كما هو المتبادر من اضافة الاحكام بواسطة الشرع
قوله لكون الاجماع جهة قبل هذه المسئلة من علم الكلام فذكر من علم الاصول كما يتبين بغير
 المبدئية وتقييم المناهضة باليسر منها لالاها من مسائل وقيل هذه المسئلة مشتركة بين الامرين
 والمخارج بحسب جهة البحث **قوله** وخروج ايضا علم الله لو ترك لفظ ايضا لكان اولادها
 توهم ان العلوم الثلاثة خرجت بعيد العجلة كالعلم بالاحكام الشرعية النظرية وان ظهر بانها
 ان النسبة في نفس خروج مع قطع النظر عن القيد **قوله** وكذا اعلم المقلد لان من الاول
 التفصيلية ففصل علم المقلد من العلوم الثلاثة خطا به والضمير في لانه يحتمل ان يعود في
 كل واحد من العلوم الاربعة وان يعود الى علم المقلد فقط اعتمادا على فهم اسم مع والاول
 كونه اشمل **قوله** لانه علم والفقه ليس علما بالعلوم الشرعية يمكن ان يجعل الحكم على ذلك ويجعل العلم
 عبارة عن المسائل او الملكة والعلم المتعلق بالاحكام الشرعية **قوله** تكرر اما
 الشرعية فلا تفهمها من خطا بانه سواء اخذت بمعنى ما ورد به الشرع او بمعنى ما يتوقف
 عليه الشرع اما على الاول فقط واما على الثاني فلان التعريف لا شاعره وعندهم ما ورد به الشرع في
 قوة ما يتوقف عليه اذ لا مجال للعقل في احكام الاحكام وجعل المص بعض الاحكام التي وبعدها
 الشرع غير متوقفة عليه كوجوب الابحان ونحوه بناء من فهم واما العلية فلا تفهمها من تعلق
 الخطا بـ بافعال المكلف فان المتعلق بها لا يكون الاعلية لا اختصاص الافعال عرفا بالخارج
 ويمكن ان يجاب عن لزوم استدراك قيد الشرعية بمنع كون ما ورد به الشرع بمعنى ما يتوقف عليه
 الشرع غاية الامر يلزم بناء على رأيهم وذلك لا يتلزم الاستدراك **قوله** بل المراد النسبة القائمة
 امرامها ما يعبر السكون فتدبر فيها النسبة الانشائية وتخرج بقوله ان العلم بها المقصود في **قوله**

اسم علم كونه على ان يتبين الاول التفصيلية فلا بد من الاصل منها خرج ضرورة حاشا في التفصيلية على ما لا يمكن كونها في الاربعة والاربع منها ففهمنا بالعلم بالشرع في قوله لانه يحتمل ان يعود في كل واحد من العلوم الاربعة وان يعود الى علم المقلد فقط اعتمادا على فهم اسم مع والاول

عن التصديق بالنسبة الشرعية ان قلت الظاهر ان يقول عن التصديق بالحكم الفصلي
 لان الظاهر ان الامر بالنسبة الشاملة الوقوع والادعاء الا انهما جازان اذ لا ينافيان
 قلت فليجرب مع حذف الحذف او على المطلق الغضبية على غيرها الا غير التي تدور عليه وجوب
 وعدم ما يظن قول صاحب المعاني في المسئلة كل حكم نظري **قوله** يظهر علم هذا التقدير
 عند اعتدال عن ترك المصنف لغيره القبول علم هذا التقدير والاعتدال على التقدير
 الآخر وقيل لان التعرض على التقديرين مخرج في غير قيد العملية والظاهر ان قيد العملية لا يرد
 نعم التقديرين فلا فرق في الاستسقاء في ليس اذ لا ان قوايد القبول ظاهر علم هذا التقدير
قوله قد ذهب الى ان الامر لا يوجب في شرح قول المصنف وبعضهم عرفوا الحكم الشرعي في هذه النكاح في الموضع
 اذا كان هذا امر نبي الحكم فحق الشرعي ما يتوقف على الشرع **قوله** ولا يدرك لولا خطاب الله في قوله
 عليه هذا ليس بتفسير لما قبله حتى يرد عليه انه ليس بمستقيم لصدقه على الحكم القديم هو من ما قبل
 ويجابح الى الجواب بان المراد ما يتوقف اذ ركه على خطاب الله في بيان للبعد الاجر الذي يعتبر
 في الشرعي بهذه التفسير لا محقق فان المذهب هو ان الوجوب شرعي ثبوت في الكل وعلى ما في البعض
 وبظاهر ان المراد ما يتوقف التوقف في الثبوت والعلم ولا كذا قال ان ركه في بيان لا ينافي
 لتوقف وجوب الايمان ونحوه على الشرع كما هو المذهب عند من ان لا وجوب الايمان باسم وقيل
 كما سئل عليه **قوله** موقوف على الايمان تنوق الكلام يقتضي ان يتناول على وجوب الايمان فلما
 محمول على حذف الحذف وكلامه هذا انما هو كلامه شرح العقاب من الاستدلال على ثبوت
 الكلام بالايمان وتواتر النقل عن الانبياء هم هذا **قوله** فكيف يتوقف على الشرع هذا المبنى على ان
 ان يعتبر في الشرعي توقف على الشرع ثبوت كما يعتبر توقف عليه علم والا فقدم الحكم انما يتوقف

نفسه على

نفسه على الشرع لا يتوقف اذ ركه وفيه نظر لان المصنف قد عجز عن الشرعية على قوله تعالى
 لولا خطاب الله في ركه وقال بعد تعريض علم الاصول الحكم المذكور هناك ان اريد به خطاب الله
 وهو قديم فامر بنبوت علمنا به بالادلة **قوله** ولما قل ان يمنع توقف الشرع اذ ركه
 ان وجوب الايمان ووجوب تصديق النبي علم لا يتوقف على الشرع والسند على قوله يتوقف
 الشرع فقول ان ركه ولما قل ان يمنع ان يمنع لئلا ينافي بطلان المدعى واجاب
 عنه الغافل الشريف بما خصه ان قوله كوجوب الايمان مثال الخطاب بما لا يتوقف على الشرع
 لا بما لا يتوقف عليه نفسه بل المثال لنفس الايمان وقوله ونحوه عطف على الايمان وعلى تصديق
 النبي علم ولا شك ان ثبوت الشرع عند المكلف موقوف على الايمان والتصديق فلو توقف
 علم ثبوت الشرع على هذا يكون المراد بما يتوقف ايضا نفس الصلوة والركعة ونحوهما ولا شك
 في توقفها على الشرع لانه المبني على ثبوتها وادائها وشرايطها وان ركه جعل قوله المصنف كوجوب الايمان
 مثالا ما يتوقف على الشرع وجعل قوله ونحوه عطف على وجوب الايمان او وجوب التصديق فاعترض
 بما اعترض وفيه بحث لان المصنف مثل ما لا يتوقف على الشرع بوجوب الايمان حيث قال في حاشيته
 على التوضيح على ما يستعمل ان ركه في شرح قوله وبعضهم عروا واذ كان تعريفا للحكم الشرعي فحقى
 الشرعي ما ورد به خطاب الله لا ما يتوقف على الشرع والا لكان الحكم من المحدثات لا من الاصل
 وجوب الايمان مع ان المحدث لا يتناول توقف على الشرع علم ان قول المصنف في بيان يرد عليه الحكم
 ما ثبت بالخطاب لا هو قاض في كل كلامه علم ما ذكره الشريف فان وجوب الايمان يشبه بالخطاب لا هو
قوله ولا على العلم بوجوبها وانما قال لا على العلم بوجوبها لان معنى التوقف على الشرع انه لا يدرك
 لولا خطاب الله في ما مرجه به فالدليل المذكور علم عدم شرجه وجوب الايمان والتصديق بهذا العلم
 اذ انهم لو توقفوا على الشرع اذ ركه وجوبها **قوله** وهو غير مفيد والمقصود بالمدعى والمنع توقف الشرع

هذا هو المصنف على ما في المتن
 انما هو المصنف على ما في المتن
 انما هو المصنف على ما في المتن

هذا هو المصنف على ما في المتن
 انما هو المصنف على ما في المتن
 انما هو المصنف على ما في المتن

هذا هو المصنف على ما في المتن
 انما هو المصنف على ما في المتن
 انما هو المصنف على ما في المتن

التفصيلية فلا يندرك لان اعتبار القيد بدون المعقد لا يجوز لا يقال فلنعمل متعلقا بالعلم
المطلق لانا نقول هذا الطريق آخر وتعيين الطريق ليس من رتبة المناظرين سيما اذا اشتمل الطريق
المختار على فائدة زيادة التوضيح وبالحكمة غير المندرك **قوله** اول رفع الوجود الى الرفع ومع
من يفعله عن هذه الزعم وينظر ان مثل علم الرسول علم عن الاقوال **قوله** فنقول عرف بعض
الاشعار ان معنى انهم لم يزدوا قيد الاقتضاء او التحديد وما اعترض عليه بعدم المنع زعم
البعض الآخر من الاشعار هذا القيد فحصل الاتفاق بين الفريقين بان ذكر تعريف الحكم الشرعي
للكلمة التي فقهه تعريفه الفقه فلا ينافي هذا كالحق من طرفة عين للصحة زعمه ان كونه تعريف الحكم
الشرعي انما هو رتبة بعض الاشعار ولا ينافي من انه لا خلاف لاحد من الاشعار ان
هذا تعريف الحكم الشرعي **قوله** وهو بهذا الكلام النفسى نوقش فيه بان الكلام النفسى لا يقع
اقطع طبع الحكم لان ما هو ان يقع بسبب ما انتهى **قوله** فتر الخطاب بالكلام الموصولة
الى الكلام النفسى ان الظاهر التوجيه للفهم او قصد الفهم منه غايتا في المفظوظ كما
لا يخفى **قوله** بفعل من افعالهم انما هو ان يقول بفعل من افعالهم ان يرفع من الافعال
والمكلفين جنسها بناء على ان الجمع المعروف باللام والمضاف لا ينفك عن مفعول به
الجنس ويقع الخلاف على الواحد وقد ذكرنا حضورنا من اني علم في الحديث كما يتبادر الى اذهن الافعال
الجنس كذا ذكرنا في اجل المكلفين على كذا انما يرفع بقوله فيما بعد والمفعول خطابا للمتكلف
بفعل المظن لا يقال انما هو الخطاب منها هو الكلام النفسى على ما عرفت ولا شك ان الكلام
النفسى صفة واحدة في تحقق خطابا في احد متعلق بجميع الافعال لانا نقول الكلام وان كان صفة
واحدة حقيقة الا انه متعدد باعتبار اختلافات فيتعذر خطابا فيستقيم ما ذكره **قوله**
اذ مع التحجب اجابة الفعل والركن فيه والى ان عدا الاقامة من الاحكام التكليفية باعتبار

هذا تعريف الحكم الشرعي
للكلمة التي فقهه تعريفه
الفقه فلا ينافي هذا كالحق
من طرفة عين للصحة زعمه
ان كونه تعريف الحكم الشرعي
انما هو رتبة بعض الاشعار
ولا ينافي من انه لا خلاف
لاحد من الاشعار ان هذا
تعريف الحكم الشرعي
قوله وهو بهذا الكلام
النفسى نوقش فيه بان
الكلام النفسى لا يقع
اقطع طبع الحكم لان ما
هو ان يقع بسبب ما انتهى
قوله فتر الخطاب بالكلام
الموصولة الى الكلام
النفسى ان الظاهر التوجيه
للفهم او قصد الفهم منه
غايتا في المفظوظ كما
لا يخفى

هذا تعريف الحكم الشرعي
للكلمة التي فقهه تعريفه
الفقه فلا ينافي هذا كالحق
من طرفة عين للصحة زعمه
ان كونه تعريف الحكم الشرعي
انما هو رتبة بعض الاشعار
ولا ينافي من انه لا خلاف
لاحد من الاشعار ان هذا
تعريف الحكم الشرعي
قوله وهو بهذا الكلام
النفسى نوقش فيه بان
الكلام النفسى لا يقع
اقطع طبع الحكم لان ما
هو ان يقع بسبب ما انتهى
قوله فتر الخطاب بالكلام
الموصولة الى الكلام
النفسى ان الظاهر التوجيه
للفهم او قصد الفهم منه
غايتا في المفظوظ كما
لا يخفى

من سبب التكليف فانه نسبة الحكم الى التكليف لا يقتضي كونه مكلفا به بل يجوز باعتبار سبب
التكليف عن طرفي المكلف فلا عدول عن المناسبة **قوله** لان قيد الحثية مراد ان اعترض
عليه بان لا يرد التحديد بل يفعله الاباحة في التعريف ليس فيها تكليف واجبة عنه بل انما
من اعتبار الحثية ان يكون التكليف با يتحقق هو به بل يجب يتحقق بفعله من يتحقق بفعله
التكليفية في الجملة بقى في حيث هو ان اعتبار الحثية المذكورة يدفع النقص بمثل قوله في حكم
وما تعهدون كمن لا يدفع النقص بالتقصير الحثية لافعال المكلفين فان الحكم في تلك المقصودات
هو وجوب التحقق باخلاص السلف الصالحين والتجرب على كان سببا لمدار بعضهم من عدم قنابكم
عما حكمتم الله سبحانه فينا به قال الله تعالى في قصصهم صبر لا وادى الابواب ولا يخفى ان
الاجابة راجع لتعلق بهم من حيث انهم مكلفون التزم الا ان يقال الخطا بالمتعلق بافعالهم من تلك
الحثية من الحكم المصطلح والعلم به فافهم من الحق كما سيخرج **قوله** والمقصود اجمالا جيب
التنبيه الشرح بذكر السببية والشروطية على اربعة التمثيل بعد التنبيه في المتن بقوله ونحوها على
وجود قسم آخر وهذا كما اوله الشريف بكلامه في الاجتهاد والعقل واما الجواب بان معنى ما نقتضيه
الشرعية صفة في الحقيقة فان ما نقتضيه النجاسة الشرعية الظاهرة فلم يمتدح فقيهة التعارض
بعد كونها نافية كذا وضعيا بالاستقلال لا يفيد ولا لم يكن المقصد المتن بذكر السببية والشروطية
بل قال ونحوها نعم يرد على ان راجع ان كونه الشرى ركن او دليلا او علامة من الاوضاع ايضا فوج
الاقتضار على ما نقتضيه **قوله** بل المتصف بذكر هو التعلق وفيه جيب ايضا بان الحاشية ظهوره ان
قدم تعلقه ايضا **قوله** والمفعول تعلق الحكم بالشرعية فان الحكم امر يحصل بعد تعلق الخطاب الذي هو
الاحلال فكذلك ينشأ الكلام على انهما باذاته في المشهور لا لاجاب والوجوب وقد اورد مع هذا
الجواب ان نسبة شي من قبل الاشعار ان المراد بالحكم هنا هو الحكم القديم وهو لا ينافي سبب غرضهم الذي

فانه قلنا المراد انهم مكلفون بهذه الافعال
في دفع الاشكال بعدم تكليفهم الا بشكوا لافعال
فليس من اجور منهم من لا يتكلم الا بشكوا لافعال
الافعال فانه كما جرت عليه من سبب

هذا تعريف الحكم الشرعي
للكلمة التي فقهه تعريفه
الفقه فلا ينافي هذا كالحق
من طرفة عين للصحة زعمه
ان كونه تعريف الحكم الشرعي
انما هو رتبة بعض الاشعار
ولا ينافي من انه لا خلاف
لاحد من الاشعار ان هذا
تعريف الحكم الشرعي
قوله وهو بهذا الكلام
النفسى نوقش فيه بان
الكلام النفسى لا يقع
اقطع طبع الحكم لان ما
هو ان يقع بسبب ما انتهى
قوله فتر الخطاب بالكلام
الموصولة الى الكلام
النفسى ان الظاهر التوجيه
للفهم او قصد الفهم منه
غايتا في المفظوظ كما
لا يخفى

اسم الجرم على الكل لان العلم المفعل يتقدم على المصدر لومى به الملاقى اسم المعلوم
 علم الان لا ان الحكم نسبة مستقلة للمنتسبين **قوله** اراد بالخطاب ما هو طيب كانه قبل ما طيب
 بخطابته المتعلق له وهذا مع كونه تكلفا لا بلايا ما سبق من اختيار كون الحكم قد يضاف
 لا غير ان بان الخطاب عندكم قديم والحكم حارث كمن هذا هو الوجه لان ذكر لا بلايا الغرض فان
 المتروك هو الحكم المأخوذ في تعريفه فينبغي ان يعرف ما هو المصطلح بين الفقهاء **قوله** والاطلاق
 على الوجوب والحرمة شامع منع ذكر بالنظر الا اصطلاح الواجب اعتباره فيما نحن فيه وان كان كذلك
 بالنظر الى الاصل المنقول عنه فيقال بان هذا الجواب منع كون الحكم حقيقة عرفية في الحكم بوجوبه فكان
 ينبغي ان يقدم على الجواب الاول المستعمل في العلم واجبه لا حظ ان مبنى الاول على منع المباني
 بكونه وقع والاستعمال ومبنى الثاني على سلبها بحسب الاستعمال بناء على الثاني **قوله** الثالث ان
 الحكم لا حاصل كالحال عن ان الحكم ان الذي هو خطاب له امره تعلق بجائز لان الخطاب
 توجيه الكلام نحو الغير فاذا اعتبر الجانب الذي هو الفاعل تعالى اليه اوجب وان اعتبر جانب
 المفعول وهو فعل المكلف فبالوجوب فالحكم شئ يعرف له تعلقان بوضع هذا الاعتبار
 ثمانية وبنو كراخري قالوا بان الوجوب متضمن في الموصوف الذي يقوم به وهذا مع قولهم متضمن
 بالذات ومختلفان بالاعتبار انتهى واعلم ان المراد بالخطاب ان كان نفس توجيه الكلام نحو الغير
 للافهام فالاجاب بالمعنى المصدرى وهو جعل واجبا تفعل فاعل عنه المعنى المصدرى الذي هو
 نفس الحكم بهذا الكلام وان جعل عيانا فافطيت فالاجاب مثلا هو نفس قول فاعل وهو قيام بذاته
 سبحانه وتعالى واعتراض عليه ان الاجاب من مفعول الفعل والوجوب من مفعول الانفعال والمقنن ان
 متباينان فاما واعتبارا وبانه لا يتفق في فرق بين الحكم وسيله لانه نفى فعله وجوب القول
 بان كونه الامور الحقيقية والكلام منها الاعتبارية وعن الثاني ان الحكم هو القول النفس المناسب معناه

هذا الكلام هو الذي هو
 المقصود به في هذا الباب
 وهو ان الحكم لا يتناول
 الا ما هو في الواقع
 من غير ان يتناول
 ما هو في الواقع
 من غير ان يتناول
 ما هو في الواقع

المصدرى والى سلب هو القول النفس المناسب بمعنى المفعول **قوله** وليس لفعل منه ففقه
 الاخره هذا انى لان يكون الوجوب صفة فعل المكلف كمن سئل له عليه قوله انك تعلم بالمصدر
 محذوف لان الوجوب الذي هو لزوم الوجوب بحيث لو لم يوجد بانم المكلف يكون صفة للمصدر
 ليس صفة حقيقة في لا يقوم به **قوله** وهما من ان ماله ان قبل الوجوب مترتب على الايجاب
 اوجب الفعل وجوب في كونه في الاتحاد واجبه يجوز ترتيب الشئ باعتبار آخر اذ تارة ترتبه
 الاعتبارين علم الآخر **قوله** بانه لا يصح في جواز سعة في كونه لان المصدر لم يتعرض لعدم الصفة في قوله
 تبعه الحكم لان يكون التفرع في الحاشي **قوله** الا وجوبه والحق من ماله وذكره الاولى في قوله
 لان وجوبه او الحق من ماله مسبوق بثبوت الحق في ماله او في ذاته ثم لا ينبغي ان ثبوت الحق او كان
 في ماله او في ذاته يكون وجوبه او اياه ايضا عليه كمن الاولى في قوله عن طريق النية الشرعية
 بعينه عن الاول وفعل الثاني ان لا يابا عن فعله فعله متعلق بالخطاب في الحقيقة لا يكون
 الا بفعله وهو ان لم يكن متلفا فبعد علم انه لو لم ان الخطاب المتعلق بفعله العيني لا بد فله الحكم
 التكليفي فلما منع من ان يكون وضعيا او تلافيا العيني سبب وجوب الضمان فلا بد من اقامة
 العباد ومعام المكلفين للواجب في مثل **قوله** ثم لا ينبغي ان تعلق الحق بالآه في كونه حاشا
 العلم او امره متعلق الحق بالخطاب المتعلق بفعله قول العيني سبب وجوب الضمان مثلا وقد
 في نظيره **قوله** لان كون الامانة به آه في كونه لان معرفة العقل كون الامانة موافقا لما ورد به الشرع
 او في الغالب انما يتصور بعد وروى الشرع فيكون حكما شرعيا ولو لم يكن كذلك ففعله كونه العيني
 والى وجوبه في كونه من ماله سبب المتكلمين واما من وجوب الفقه ومن ان في حقيقة فعله
 عبارة عن كونه مستقلا للفقه والى وفلا في مرتبة بان الحاشي المنفرد وهو امر شرعي
 بلا شبهة لان بعد وروى الشرع بالصلح باليتم في كونه معرفة كونه مستقلا للفقه او الشرع في كونه موافقا

هذا الكلام هو الذي هو
 المقصود به في هذا الباب
 وهو ان الحكم لا يتناول
 الا ما هو في الواقع
 من غير ان يتناول
 ما هو في الواقع
 من غير ان يتناول
 ما هو في الواقع

هذا الكلام هو الذي هو
 المقصود به في هذا الباب
 وهو ان الحكم لا يتناول
 الا ما هو في الواقع
 من غير ان يتناول
 ما هو في الواقع
 من غير ان يتناول
 ما هو في الواقع

هذا الكلام هو الذي هو
 المقصود به في هذا الباب
 وهو ان الحكم لا يتناول
 الا ما هو في الواقع
 من غير ان يتناول
 ما هو في الواقع
 من غير ان يتناول
 ما هو في الواقع

بالمعنى المذكور فان المعنى السابق هو فكر الشرايط والسبب وانما اخذ ولا اشارة في المعنى
 الموانع فيجوز ان يكون معنى العلم الوجه المانع موصوف بان ما تعبه شئ في قوت شرطية ضد فمجرد
 ازئاع المانع في وجوده في شرايط **قوله** تعارض الاول فيل تعارضها لا يستلزم الجهد بل ان
 الحكم هو التوفيق في ذكره اشارة في بحث التعارض والتفريق واجب ان الحكم الذي هو حكم بان
 تعارض الاول يقتضي الجهد به ما هو من الاحكام الخمسة التي هي الوجوب والحرم والندب والاباحة
 والكراهية **قوله** وتعارضه الوهم العقل قبل الوهم لا يدرك الا المعاني الخفية والعقل لا يدرك
 الكليات فكيف التعارض فيها ايجاب يدرك العقل هو التفصيل تدرك الكليات باق في العقائد
 والخبريات بالجوهر ومعنى التعارض ان يجذب النفس الى الشيء لانه الوهم وكون العقل فيما نحن من
 قه ان يستعمل في العقل فذكر ان الغرض بالحق الوهم ومدركاتها كقول **قوله** ولا من ان يشاء من الاحكام
 فيل كون حكم بعض المراتب في الساعات لا اجتهاد في صفها لان بالاجماع شرايط العقل لا يشترط
 في سوادها وانما فلا يكون القياس في مساع وانما في بيان هذا الايدى عن ان يلائق جهاد في مساع
 بل هو من قبيل ما خلق في علمه الخفية ليتعارض الاول ونوع وقد مر ان ليس في التمهيد **قوله**
 بد لعل من حديث معاذة فيل حديثه لا يدل على ذلك لانه ان يكون عدم قوله علم فانه لم يكن الاجتهاد
 بناء على ظهوره اجماعه في علمه لا مساع لاجتهاده ولا يخفى ان كلامه على **قوله** شرايط في العلم
 فيكون لان الملكية التي هي الخلق عليها في الوفاء شرايط ملكة الاستحضار لا ملكة الاستحصال اعني التيقن
 والفرق في ذلك انما بان الخلق العلم على الملكية او لم يدركه متعلق ولم يتغير ايضا ومنها
 قد ذكر فلا مساع لارادة الملكية وهذا انما جعل قوله بالا حكام طرفي لغو متعلق بالعلم واما اذا
 جعل مستقرا على ان يكون المعنى هو العلم المتعلق بالا حكام فلا قد مر ان متعلق الطرف المستقر يكون
 فعلا خاصا فيل **قوله** وكقولهم وجه الشبهة لا يخفى ان العلم اذا حمل على اصول والقواعد في شرايط ايضا

هذا هو المعنى الذي مر في المتن
 وهو ان العلم لا يكون
 الا على وجه الاستحضار
 لا على وجه الاستحصال

هذا هو المعنى الذي مر في المتن
 وهو ان العلم لا يكون
 الا على وجه الاستحضار
 لا على وجه الاستحصال

بالجملة لانها طرف من حقيقة الاول كانت الخفية نعم لا وجه يكون علم المشتبه بغير الامر ان لا يمنع كون
 الاول ان المطلق وان كان الاول ان المخصوص قد يكون جهة لا ورك مخصص كان العلم بالبدل
 العلم بالمدلول اللهم الا ان يعارضه الطريق المفضل الاول كانت الخفية مجموع المقدمتين بل العلم بالانفس
 الاصول التي هي الكبريات للصغريات تشهد الحصول كاترزة موضع فيل **قوله** لا ان يتبدل فيل
 هذه الصورة مثبتة على فرض محض لانها متعينة عاقلة لان هذه الملكية انما تحصل من امر كخبرية
 الاحكام مرة بعد اخرى والتفريق انما هو بالنظر في الاخر والواقعة والملكية فلا وروء وانما فيكون
 هذا من عدم الفرق بين ملكة الاستحصال المراجعة بينهما وبين ملكة الاستحضار فان المراد بها صفه
 راسخة يمكن بها من الاستنباط وتطوره قول الشريف في معنى ملكة الانتقال الواقعة في تفسير العقل
 بالملكية اي صفه راسخة يمكن بها من الانتقال الى النظريات على ان ملكة الاستحضار قد تحصل
 بلا فطنة كم وكيفية حصوله عن دليل مرة بعد اخرى فيحصل بالنسبة الى حكم واحد بلا فطنة ولا ان
 على ملكة الاستنباط الفروع القياسية وقد يجب ان اعراض الشرايط بان المراد بكل حكم لان الجمع
 المعروف باللام قد يتناول المعلوم ولو حال انوار كاذبة وانما لا يخرج النساء على ما عرف في موضع
 وفيه ان نقطة لا تقتضي التعديح ايضا **قوله** والا اول وجه لان الفقه انما يتم بملكه استنباط
 الفروع القياسية لا باستنباط الاحكام من امرتها فقط فان قلت استنباط الاحكام من الامور مع ملكه
 يستلزم ملكة استنباط الفروع القياسية عن الاحكام قلت لو سلم فدلالة الاستنباط انما تعبر به
 قال والا اول وجه على ان قوله لا مسائل القياسية للحد بل شرط ملكة الاستنباط الصحيح يدل
 ولان لما صرح به ان المراد هو الاول ولا ان النظر ان المراد يظهر من قول الوهم بالفهم التجديده اياه منه
 اما بالعبارة او بالاشارة او بالدلالة او بالاقضاء سواء كان الوهم من اقسام الظهور او الخفاء فلا
 يبقى الا الاحكام القياسية ويحتمل ان يراد منه اياه من الضموم الظاهر من الدلالة علم المراد فيبقى

هذا هو المعنى الذي مر في المتن
 وهو ان العلم لا يكون
 الا على وجه الاستحضار
 لا على وجه الاستحصال

هذا هو المعنى الذي مر في المتن
 وهو ان العلم لا يكون
 الا على وجه الاستحضار
 لا على وجه الاستحصال

هذا هو المعنى الذي مر في المتن
 وهو ان العلم لا يكون
 الا على وجه الاستحضار
 لا على وجه الاستحصال

مع الأحكام القياسية سائر الأحكام لاجتماع صفة المتفاوتة من النصوص بطريق الإجماع
ولذلك يحزم بالتوجيه الأول **قوله** قلنا لا يجوز بل هذا التقييد في محله وهو أن منه الجواب لا يرد فيه
السؤال أو السؤال لا يجوز أن يشترطه ضرورة من بعد قول القاسم فغير العلم بالمتن
التي استنبطها الجهد الأول من غير دور بان يقال فقامت موقوفه على العلم بالمتن القياسية
التي استنبطها الجهد الأول ولا يتوقف العلم بها على قهامة لا أنه يجوز أن يشترط فيه
ما صار فيها العلم بالسائل القياسية فإدام يكن مجتهدا بعد جواز أن يقلد الجهد الأول في استنباط
حق بصير فقيرا فله **قوله** لهم علم مخصوص معين أن أرادوا لهم علم بعد ومعين على الحكم
غير قابل للزيادة والنقصان فم بل يزاد ما ندره جنبا بعد حتى يتلاق الأفكار وان أرادوا أن
له موضوعا معينا بمنازبه عن غيره ويبحث فيه عن أعراضه الذاتية فتعني بهذا العلم
لا يشترط تبدل المسائل زيادة ونقصانا وبالجملة التعيين الشخصي غير ثابت وشئ من العلوم
بل كل علم كل ما تقرر من أن أسماء العلوم أعلام جنس التعيين النوعي غير متساوي لا يرد
والناقص ويمكن أن يجاب بأن لكل واحد من العلوم اسم يلحق المسائل الباطنة عن أعراض
موضوعه الآن البعض قد يطلق على بعض المسائل والبعض الآخر يطلق على البعض الآخر
فيلحقها فان تغير علم العالم لا علم العلوم وعلى ما ذكره المصم يكون النفي للمعلوم ومتمم النفي
فيتمثل **قوله** وأيضا يتحقق كونه نسخا فيلحقه قوله تع ما نسخ من آية أو ناسخة كانت
خير منها أو مثلها يدل على أن المنسوخ ثبت مكانه حكم آخر فلا يتحقق كونه ناسخا والجواب
أنه وجوب انتهاء المبدل أن المثبت بعد النسخ غير المنسوخ فيجوز إطلاق النقصان على كونه
وهو أن تعريف المصم يشمل العلم بالعلم المنسوخ والناسخ جميعا وكذا العلم خبر الواحد وحكم الإجماع
المفتقد على خلافه أو بعدد علم كل واحد منها أنه حكم ظهر نزول الوحي به غاية أن المنسوخ والمفتقود

مسئله فبر

من خبر الواحد المذكور لم يتبعها محمولها وليس كلامه ما يشعر بشرط تجاه العقل
يلزم الانتفاء وقد يجاب بأن الظن من الحقيقة يكون العقل مقصودا فعلى تقدير النسخ لا يكون العقل
مقصودا فيلزم الانتفاء من قوله **وقوله** ومثله في التعريفات بعيد فيلزم شهرة حقيقة الاجتهاد من زمن
الرسول هم وعدم الاجماع الابعاد سوغ اراعاة ذلك المعنى بالاستيعاب وقوله والية انعقد الاجماع
عليها في قوة قوله والية انعقد الاجماع عند حقيقة فيصير معنى التعريف في الفقه هو العلم بالباطنية
الاولى من الاحكام معروفة بالثبوتية علمها قد يتحققا وهذه المعنى صادقة علم فقه العباد على
يجوز ان يكون المتعرف بالتعريف المذكور هو الفقه المصطلح بين قوم لم يدركوا من التبع بدليل
قوله وعلم المسائل الاجماعية شرط الا في زمن الرسول هم وتطير ما سيرجى به الشارح في تعريف
حيث قال واعتبر بعضهم الانزال واكتبة النقل لان المقصود تعريف القرآن لمن لم يشاهد الوجود ولم يدرك
من التبع بقي هنا شئ وموانة اذا انعقد اجماع واحد فظ التعريف يقتضي ان لا يكون العلم بحكمه
لفقه متى يتعد والاجماع الالهي ان يصار الى ما ذكرته من اسلاف معنى الحقيقة عن الجميع المعروف بالام
هذا والتحقيق ان معرفة الاحكام الاجماعية ليست بلازمة للفقه الا في اوله ولا في ابعاده كاستنباط وانما هي
كون الاجتهاد غير مرسوم ولذلك ذكره في موضع من بعض الجرح من الخلف للاجماع قوله بذكر اجتهادهم
قوله الثالث انه يلزم ايجاب علم بالمسائل القياسية بينية الغائية والاجتهاد وليس جزءا
من الفقه كقوله ان كانت من ثمرات الفقه وتياجه غير متفكة عند وينفع بها شئ ما ينفع بالمسائل
التي هي مسائل الفقه حقيقة والمكلفون يفتقرون اليها مثل افتقارهم الى المسائل الفقهية فينبذه
من الاعمال التكليفية فثبت مع المسائل الفقهية في سلك الله ودين تكمينا لمصالحهم وبه يظهر ان
بعبارة اعتداه لقوله الالهي ليس لفتقنا كون العلم بالمسائل الغائية من الفقه مع انه ليس كذلك **قوله** وانما قال
الرابع انه ان اريد ايجاب ان المرافط هو للجهة نفس كمن لا يوطئة القياس لا ينبغي ان يسلم

جديده اعتداه لقوله اللهم ليس لي قفلا كونه العلم بالأسائل الغيبية من الغم مع انه ليس كذلك قوله وانما قال اللهم لان السؤال ما نطلبه لاننا نعلم ما نطلبه

الرابع ان اريد ان اجيب ان المرافط هو المحجة فكيف لا بواسطة القياس ولا يخفى انه ينلزم

ان يكون الفقه بالنسبة الى جهة شيا آخر وانما تعرض الشارح لانه يعلم ما سبق من قوله وج
 يكون الفقه بالنسبة الى جهة شيا آخر **قوله** مشورا بان ظاهره ان يجب التزام المشورة بما سبق ان
 العلم بالاحكام القياسية خارج عن الفقه المعروف **قوله** للقطع بان ظني هذا لا يحل القياس الذي ثبت
 عنه الحكم فينبغي ان **قوله** ان كان ثبوتها ايضا قطعيا قبل هذا الحكم لا ينكسر ان ثبوت
 المنقضي قطعيا ويكون ما ورد به ثبوت عدم كونه الفقه حكما كالعلم بالخصوص ولكن ان يمنع القوة
 المذكورة كون ثبوت الفقه بالنسبة الى المقصود قطعيا كما هو المراد وهو **قوله** هو الذي ذكره المحقق
 فيمنه الامام من الاثار عز وجل وهو سمع على ان الالة العقلية لا تغني التيقن وقد نص الشرح في حاشيته
 شرح المختصر بان الامام قد ايد هذا المذهب لانه ان يقال ما ذكره في محصوله غير محتاج **قوله**
 صار ولا يكره ان لا يفتى في ما لا يفتى في هذا تقرير الكلام على ما مر من ان مقتضى قوله لا يفتى في
 اعتبار ان راع عليه الظن المجتهد بما يصير غير ان نصيبه على وجوب العدة لا على ثبوت الحكم كما
 يستفاد من قوله كلام شارح المنهاج **قوله** هذا على تقدير تصوير كلامه في قوله قد يمنع هذا علم المراد
 بثبوت الحكم في علم انه نعم انعم في ثبوت في الواقع وثبوت في جهة عند المجتهد فالفرق بين هذا وبين من
 المصنوع بان كل مجتهد يصلح عند حكم بحرم علم هذه القول بان حكم الله سبحانه هو ما يخالف من راي مجتهد
 آخر بناء على قولهم بوجه الحق عند سبحانه والمقصود يقولون كل منها حكم في الواقع بناء على قولهم بوجه
 الحق عند سبحانه وانما في سياق الكلام هنا علم كون المراد بالقطع السعي وهو العلم عند المتكلمين
 وحينئذ منع المنع ولو سلم ان المراد به ما يتبادل الظن طابق الواقع او لا فمعلوم ان مجتهدا يكون
 المجتهد طائفا بل حكم الله تعالى لا يخالف **قوله** لكن يلزم على الاور اجيب بان معنى وجوب العلم موجب الظن
 ان يجب عليه الجزم بوجوبه وارت الامة على وجوبه وحرمان ما رت الامة على حرمة وممكن ان
 ان راجع لظنه ما لا لا احكام وعلة انها فتمت تحقيقه بالوجدان علم قطعيا ثبوت ما يندب اجماعا

ان يكون الفقه بالنسبة الى جهة شيا آخر وانما تعرض الشارح لانه يعلم ما سبق من قوله وج

شرح المختصر بان الامام قد ايد هذا المذهب لانه ان يقال ما ذكره في محصوله غير محتاج

اعتبار ان راع عليه الظن المجتهد بما يصير غير ان نصيبه على وجوب العدة لا على ثبوت الحكم كما

المصنوع بان كل مجتهد يصلح عند حكم بحرم علم هذه القول بان حكم الله سبحانه هو ما يخالف من راي مجتهد

فقد افضى بظنه الى العلم بالاحكام انفسها ووجب العمل بوجوب **قوله** وعلم الله ان يكون ان ثبت
 اجيب عليه بان المراد بالعلم بالاحكام ما يتبادل الظن وسلككم القطع طابق الواقع او لا بل لا بد من قوله
 بانظر الى الدليل ما قارن المقدمه الاجماعية بقرينة السياق وقد تقرر في موضع ان الدليل الظني يغيب
 القطع عند القرابين كما لو اجر ملك موت والد مشرق على الموت وانضم اليه راجح وجبانه وخبر
 الخدرات على حال متكررة غير معناه دون موت مثله فانه يقطع بعينه في كل خبر وقد عرفت ما في **قوله**
 يكون ذلك وجوب العمل بما اذا يعني ان يقال في ان ثبت كونه الفقه على قطعيا ان حكم مطلقا لا يمكن
 حكم مطلقا ان علم قطعيا ان حكم الله تعالى **قوله** ووجه ضبطه قيل وجب الضبط الاور لا يتبين والاشارة
 لانها ليست بوجه او الوهم في الاصل هو الكلام الحق نقل الى الكلام المتخصص والفقه ليس بقول
 والوجه منع انقضاء الوهم بالكلام كما سيجي في مباحث السنة **قوله** ان متلقا قبل ما كونه متلقا
 تعلق الاحكام الشرعية بتلاوة كونه قرآنية بالجنب وجوبه في الصلوة وقيل معناه تلاوة غير تلاوة
 اية على الرسول وم وناودة الرسول علم على الالة **قوله** والا فالجزم قبل الاحكام الاجتهادية
 خارجة عن الفقه كما تفرقت يكون القياس من اولى اجيب بان الخوارج بالنسبة الى الفقه الذي لا يمكن
 حاصل قبل مسد ولا جها وحسب يمكن من الاجتهاد بالنسبة الى الفقه بالمعنى المذكور **قوله** ان كان
 قول كل الامة اراء بكل الامة العلم المجتهدين الذين هم اصل العقد والحل واما العلوم فلا جبهة
 بهم فيما يحتاج الى الرأى **قوله** في خبره عصمة من صدر عنه ليس وعصمة المجتهدين عن المناهي
 او لا يلزم ذكره الباع بل عصمتهم عن الخطا في هذه الصاورة وهذا مستحق الاجماع لقولهم في جمع
 امتن عبد الضلالة ويجعل ان يرب عصمتهم عما سقط الدلالة من فسق او بطل **قوله** ونحو ذلك لا يرد
 والعمل بالنظر والاخذ بالاحكام والقرعة تطيب القلب فراجع الى الاربعة اما شرايع من قبلنا فاما
 راجع الى الكتاب والاسنة لانه انما يلزمنا العمل بها اذا قلنا ان الله تعالى بالانكار وقضا الرسول علم

ان يكون الفقه بالنسبة الى جهة شيا آخر وانما تعرض الشارح لانه يعلم ما سبق من قوله وج

شرح المختصر بان الامام قد ايد هذا المذهب لانه ان يقال ما ذكره في محصوله غير محتاج

اعتبار ان راع عليه الظن المجتهد بما يصير غير ان نصيبه على وجوب العدة لا على ثبوت الحكم كما

كذا كذا لا ولا راجحة الما كذا في الثانية راجحة الما السنة واما التعامل فراجع الما الاجماع واما
 الصالح فراجع الما السنة لان الظن في السماع وقرنا عدم امتن لا يخفى بانهم القديس تم موافق
 في الجماع السرمقدي ان الاخذ بالاحتياط على ما يقول الديليسي والفرقة التطييب على بالاجماع
 او السنة المنقولة في اوجوم فودع ولا تنازعوا وشهادة القلب على قوله عدم لواجبة شئت فقل
 والتقوى على ما كتبت في السنة والاجماع او القياس لان السنة اجتمعت على شريعة عند الحاجة ودرست
 السنة والآثار وكذا اقسام الاستحسان والمصالح المرسله راجحة اليه **قوله** وسماه السنة لا يعرف
 الا بعدني بانه دليل لا يكون نقالا اجماعا ولا قياسا واختلفت انواعه فخصه ابن الحاجب التنازع والاكس
 وشرع من قبلنا وعند الخفية الاستحسان ايضا وعند عامة الما كية المصالح المرسله وفي قوله فاصلا جرح
 الما التسليم معقول انفس والاجماع اشارة الى ان السنة لا اخص من المعقول الذي ذكره او لا يقول
 وكذا المعقول لا يهكم عليه بانه نوع سنة لا راجحة على السنة لان راجحة الما جميع الما احد ما شئت و
 لا يخفى عليك ان مثال الخاص مثال العام **قوله** وتغيير وضعه من المخصوص الى العموم قبل في باب في القياس
 لا يغير الحكم ولكن يظهر ان عام **قوله** سواء كان فرعا في آخر فلا يقع جعل القياس مقابلا للاصل المطلق
 كما يدل عليه قوله فلان السنة الاوّل **قوله** او لا يطلاقي يعني كذا القياس او لا يطلاقي الاصل عليه من غير نسبة
 الى الحكم المستنبط منه فكيف المرجو منه والتفحصان بالنسبة الا ذكر الحكم **قوله** وليس ثبت حكم الفرع انما ثبت
 اذا لم يكن القياس مثبتا للحكم كيف يكون اهلا بين عليهما الحكم قلت باعتبار ان سببته احد السنة الحكم
 قد لا يعلم الا بوضع الانتفاء عليه حسب **قوله** ولو سلم انه انما تعرض للوجوب عن المثال باقام الكلمة
 لان يمكن ان يقال ان اللاتما خوفه في الكلمة وفي ملائحة الحروف على معناه قصور كونها بالتغيير فالحروف
 قسما ضعيفا **قوله** تسليم ما ذكر اشارة الى ما قال البعض من ان الاجماع قد يكون بلا سبب ما ذكر
 بان يخلو السنة في فهم العلم الغروي في وقتهم للصواب **قوله** وقد يجاب بان الاجماع اه اعترض عليه بان العام

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الخصم من

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

فصل دوم

لأنه ينطق بالجزية
أما في قولهم ينطق بالجزية
أي أن ينطق بالجزية التي هي
من الجزية ثمانية عشر ألف
مليون وثمانمائة وأربعين
مئة من الألف إلى الخمس
بالتفصيل

الغضبية على الاحكام جزئيات موضوعها كونها بحيث تستحق تلك الاحكام منها جعلها كبرى لغرض حكم
فيها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئيات وجودية وان كان ذكرهما في عنوان القبول فيلزم فيها **قوله**
بقواعد الفرية اذ هو ما يتعمد العلم اليقيني والحرارة بالوضعية في قوله علم مدلولها الوضعية ما يكون للفرع
موجود فيها لتساوي المطابقة والتعقيد **والاثرية** **قوله** يستنبط منه عند الحاجة فيلزم هذا تحليل بقوله
حريم بعض فكر الحكم يستنبط عند الحاجة من دليل وبعبارة علم فكر الحكم المقترح به ما يناسب والآثار العلق
بكونه من اعم الحكم من قبل ان يرجع منوطا بدليل يحقق فكر الحكم فبعد حصول جميع الاحكام المنصوصة والمستنبطة
فلما بقي لغرضه يستنبط منه ما مع كالا يخفى ولكن نجد ضمير يستنبط راجعا الى ما في ضمن الحكم المطبق
الباقى وهو الحكم المقترح به وتجدد تكرار هذه الية ولكن ان تصير هذه في المضائق فيلزم يستنبط بعضه
وهو غير الاحكام العينية تجريئة ما بعد فبعد هذه في المضائق تستمر الضمير كما هو القاعدة ففسر قوله
العلم بها الحاصل من اونها انظر ان الضمير في راجع الى احكام اشرع بدليل قوله الحاصل من تكرار
اذ لو رجع الى القضاء كما يتوهم فيهم منه ان الفقه هو العلم بانقضائيات موضوعاتها الافعال ومجولاتها
الاحكام فيكون منافيا لما مر من انه هو العلم بالاحكام التي هي مجولات تلك النقضات **قوله** ثم نظر واني
تفصيل في النظر تفصيلها يتبع جزئياتها والبراهين من النعيم اظهار ما بالاشتراك **قوله** ولقد ان
منه آية اجاب عنه صاحب الترجمة بانها انما تكلم في ان علم الاجبار الصف والبراءة على قواعد الخلاف
فلا شك ان يتوصل الى الحكم من المسئلة توملا قريبا وكون نسبة الى الفقه وغيره على السوية لا يتأثر
كون التوصل بها قريبا غاية الامر ان يكون الاعيان ايضا قريبا كما ان ابعاد الكتاب الى الفقه لا يتأثر **ابصار**
الى انقص والامثال ايضا قريبا وهو مراد من ان الحكم في علم الاجبار مثلا ليس من قواعد الخلاف
بل بطريق التمثيل **قوله** يسمى موضوعا آية الغضبية الجلية واما اذا كانت شرطية فالمحكوم
يستم مقدا والمحكوم به يستثنى **قوله** والادليل ثانيا لفرع آخر من احوال الدليل والمطابق هو

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

والقياس الاقتراني وانهم ينكرون القياس الاستثنائي لعدم تبيين الاستدلال العقلي واقتران عليه بان
البرهان عند الاصوليين والفقهاء هو الكذب فلا وما هو يمكن التوصل به من النظم في المطبوع
من الاشكال والنكبات القليلة واجيب ان هذا صحيح الا انه يجب اعتبار الصوت ولا يكره
والفقهاء وآفة كانوا لا يفتنون الامرات مصطلحات المنطقيين الا ان كلامهم لا يخرج عن
قواعدهم الحقيقية فانه قد تصدىق بناء الكلام عليه **قوله** بالشكل الاول قيل عليه قد يقع السطة
الا صوتية كبرى عند الاستدلال على مثل الحق بالشكل الثاني التوصل ليس بفرض لانه لم يثبت بدليل
قطعي وكل فرض ثابت بدليل قطعي **واجيب** ان سائر الاشكال كما كان انا صاحب ملاحظة رجوع
اي الشكل الاول والقياس من الشكل الاول الى الاشكال الثاني كما ذكر من المثال التوحيدي ثابت بدليل
والاشئ من الغير ثابت بدليل قطعي بفرض وقيد يجب ان الحكم بطريق التمثيل **قوله** سهل
على الشريف في حقه المطول كونه الصوري في مثل سبعة الحضور كونه من قبل حمل الحق على
وفيه ثبت ان لازم كونه النتيجة ايضا سهلة **الحصول قوله** هو معنى التوصل بها الى الحق لانها
توصل اليه ايضا اقربا كما نعرفنا اليه ان الموصل القريب مجموع المقدمات لا الكبر والاشارة
فقط قبله منه يعلم ان التعريف ليس كما ينبغي لانه يدل على اطلاق الموصل القريب على
فقط وقد يقال معنى توصل القريب بحصول الموصل القريب بان يضم الى الصغر السهولة
الحصول كما اشر اليه عبان الشرع وسبب القواعد انما اعتبرت بالنسبة الى التوصل
لان النسبة الى الحق حتى يرد ما ذكره ولا يخفى ما في التكلف نعم يمكن ان يفرض بين القريب
والاقرب وان كان قد يطلق القريب على الاقرب فلا يطلق على الكامل **قوله** معنى يشترط
ذكر في سبق في اجتهادها وآراءها في اختلافه بحيث يحصل من الجمع اجماع مركب بدليل
بعد ان قال ويكون القياس ادى اليه راي مجتهد من لو خالف اجماع المجتهدين او ولو لم يثبت

بالغير المذكور لم يتم أي جواز ان سبق المسند اجتهاداً وكرام على التعاقب ان يقع في كل عصر
 اجتهاد من جهة واحدة على الاجماع لكن مع وجوه مخالفة وعما يقتضي لا يتحقق اجماع يجوز
 الاجتهاد على خلافها وبالقيد المذكور يندفع ايضا ما يقال انه بينهم من ان البعض اذا اوتي
 اية رأى مجتهداً سابق لا يكسر مخالفاً للجماع وهو ليس على الظاهر يجوز ان يقع من جهة واحدة
 ثم ينفذ اجماع على خلاف ذلك الذي في موضعها موافقاً للرأي الأول وهذا القياس مما اوتي به
 رأي مجتهداً مع عدم صحة مخالفة الاجماع في زيادة هذا القيد لم يتم المنفعة ووجه الاندفاع ان المراد
 يكون القياس قد اوتي اية رأى مجتهداً من اهل الاجماع المركب **قوله** بعيد من جهة واحدة
 عليه لا يوزن من كونه من جهة واحدة ان يكون بعيداً فان اكثر لطائف الفضلاء من جهة القيد مع
 انها مقبولة وانت غير بالفرق بين لم يزد عليه احد وبين لم يتفطن له احد فان حاصل الاول ان
 كون القضية الثانية الى ذكرها من اصول الفقه ليس من جهة واحدة فتوجب الحكم بما ذكره مخالف
 لاصطلاحهم ولا يخفى انه لا يكتفي المسند من جهة واحدة بل لا بد من اذعان ان هذا الاصل
 بعيد من جهة واحدة ان هذا يقتضي اجتهاد الا ان بيان الاصل البعيد هذا اللفظ متعارف وكونه
 من التناوب لا قال صاحب الشارح قوله تعالى ما باللفظ مجيباً عن قوله هل يجوز ان يكون صفة
 لا منع ان يكون مخالفاً لاجابة قال صاحب التلخيص كما عثر الامام المحقق على من ادعى
 امرنا باخراج هذا الامر من شروحه وفيه شبه لان الاعتراض ليس بحجة بعد من يروى ما ذكره بل يكون
 بعيداً لم يزد عليه كما تحققت فلا محذور الى الاخراج فانه **قوله** لا الا الفقه قيل في كونه من جهة واحدة
 الذي وقع على قواعد اكتسابه فيحصل اذا اطلع على دليل المجتهدين الذي رتبة الاجتهاد بمسئلة
 فلا شك انه يتوصل بذلك الترتيب الى تلك المسئلة فلا محذور لا دليل الا ما يفيد علم العلم بثبوت الشيء
 او انتفاءه غاية ما في الباب ان توصله بها وانه ترتيب المجتهدين مقلداً فلا يمنع التوصل اليه
 فمن هذه الجهة

فيكون
 من جهة واحدة

المجلة **قوله** المسند في المجازات المتعلقة بالحكم هو مبتدأ وقوله ما يندرج فيه وكذا قوله
 ثم المجازات المتعلقة بالحكم عليه مبتدأ وخبر مندرج وقوله هو من الاور معطوف على النواع
 الحكم وقوله ما يندرج بيان لنحوه كقولك كذا كذا او لا فلا ان السبب هو وانما ثانياً فلهذا المطابقة
 كما بعد لان قوله مندرج خبر ابتداء **قوله** النص وهو فعل المكلف في كونه من موضوع الفقه افعال
 المكلفين فان كانت الافعال محكوماً بها يلزم اثبات موضوع العلم في كل علم فيعلم ان يكون الموضوع
 مبحوحاً عنه وذلك لانه لا يثبت العلم بما يقع عن احوال الموضوع لا عنه **قوله** كما لا يوراك للانشاء
 في كونه لان الذات ان كان عبارة عن الحيوان الناطق كما هو المشهور فلهذا الاول كونه بوسيلة
 كونه مستاناطاً ولا دخل لبراهانه في كونه في كونه المسألة والذات وان كان عبارة
 عن النفس طرفة لم يعم قوله كما لا يوراك لان بوسيلة كونه حيوان فالصواب ان يشترك ما يلحق الشيء لذاته
 بالصفات الثابتة منه كالعالم والقدرة والحيوان اذا كانت بالحقبة متغيرة لصفات الكائنات
 كما هو الحق **قوله** او بوسيلة امرها ويظهر ان معطوف على قوله بان يلحق الشيء لذاته الا انه لا يوراك
 وجهاً لعله غير كما يكون منشأه الذات فالحق انه معطوف على ما قبله بحسب المعنى **قوله** او بوسيلة
 امرهم وهذا من جهة بعض المتأخرين من المنطقيين ووجه التحقيق من ان المعارض انتم
 خارجة عن ان ينفرد امرها بالاطلاق او تلك الآثار انما توجد في الموضوع وهي توجد خارجة و
 البعث بسبب شرح المطالع وهو شبهة فيلنظر فيها **قوله** هو الاثبات والنبوت قال صاحب التلخيص
 شامخ فان القول مثبتاً لاثبات والنبوت وجوابه ان الثبوت والاثبات في كل من هو لا يكون
 يكون الاثبات والنبوت محمولاً بالاشتقاق فلا تسمية اصلاً لان تعاقب الاصطلاح على الخلق المحل
 كل من النوعين نعم من باب كونه حيواناً اذا كان محمولاً المسئلة هذه الفقه هو الاثبات يلزم ان يكون
 محمولاً للنبوة ايضا كذا كذا لان مسائل هذا الفقه كما قرره النص انه ان كانت جملة تقع كبرى النحل الا وانه

كما لا يوراك
 فيكون
 من جهة واحدة

طاعة

هذا هو الوجه الثاني في
البرهان على ان العلم لا يكون
مستقلاً عن الموضوع

التوصل بها الى العلم ومعلوم ان كبرى الشكك الاول يكون محمول النتيجة وانما كان محمول النتيجة اللاحقة
يلزم ان يكون موضوعها الدليل لان الاثبات على علم الدليل لا يحل الحكم فالنتيجة انه يتوصل بهذه
المسئلة البرهان لم يكن مسئلة الفقه لان مسائل الفقه كما خرج به ان - في سبقي يكون موضوعها الفقه
المكلفين وموضوعها الاحكام وبطلت لم يتصور قضية محمدا لاثبات التوصل بها نوعاً قريباً الى
مسائل الفقه اللهم الا ان يقال المراد بالاثبات يقع في مقدم الملازمة الكلية التي هي من مسائل الهندس
لان يقال كل كان الامر مشتقاً لوجوب القراءة في الصلوة فوجوبها ثابت كونه ثابتاً فوجوب القراءة في الصلوة
ثابت و هو من مسائل الفقه **قوله** اثبات الاجماع والقياس للاحكام المستقر على سابق في تحقيق التعريف
حيث قال ويستمر استغناء واصلية فكون الاجماع حجة ان يكون حجة الاجماع مطلقاً نعم من كونه مثبتاً
لاحكام والعقائد من مسائل الكلام وما ذكره منها ان يكون حجة بالخطا لاثبات الاحكام خاصة من مسائل
الاحوال فلا مخالفة لكن يراد من قوله اثبات الاجماع والقياس للاحكام ان القياس منطوق الاحكام لا مثبت
العلم الا ان يراد بالاثبات اثبات غلبة الظن كما سيجري كمن يرون الجمع بين الحقيقة والبيان ان العلم لا يجعل من
قبيل المحذور بل يرد لفظ الاثبات في قوله والقياس او يقال جريده في الجميع اثبات لنا او غلبة الظن لنا
كما سيجري **قوله** ولا يجعلون منها اثبات الكتاب والسنة بذكر اعترض عليه بالجمع فانهم تعرضوا لان
كل من اعم والخاص والنفرد والمفسر الحكم كمن ثبت الحكم وانه لا يلة المأونة والعبادة والادان وكذا
المتم اتم المشهور والجمهور ان الكلام في من كتب السنة من حيث مما لا في انواعها فانهم جعلوا حجة
مطلق الاجماع والقياس من المسائل ولم يجعلوا حجة مطلق الكتاب والسنة منها **قوله** وما يتعلق بها من الاثبات
المختلفة فيها اعترض عليه بان ما يتعلق بالاثبات ان كان وليا شيئاً فعد اندر تحت الاثبات والا فلا يجب
البحث عن احوال واجيب بان من الدليل النظم لان الخصم من علم الامور ان الامور بالامانة والامانة بالامانة
المتعلق عليها فيما بين الائمة للشهورين بالفقه كالاية الاربعة وما يتعلق بها الاثبات المختلفة منها **قوله** الاصل

هذا هو الوجه الثالث في
البرهان على ان العلم لا يكون
مستقلاً عن الموضوع

هذا هو الوجه الرابع في
البرهان على ان العلم لا يكون
مستقلاً عن الموضوع

وقد يقع محمول الفقه كالكثرة آه في انه اذا وضع محمولاً فيها كان مجموعاً عنها معنى علمها من الاعراض التي
البحث عنها اللهم الا ان يراد بها ليست مقصورة بالبحث **قوله** وكون الدليل بطلان استقده او فحيلة فوفق فيه
بمنع ان يكون الدليل بطلان استقده او فحيلة لا يدخل في الاثبات لفرقة بينه وبين حجة الجرح مع استمرار الحكم مثلاً
وقد فعل الامم محمد بن محمد في كنية **قوله** لان الدليل مقدم بالذات في حجة انما لو اراد ان نفس الدليل مقدم بالذات
على المدلول فمحملاً قد يكون المدلول مقدماً على الدليل كالصانع والعالم وكما فيما نحن فيه اذا كان الحكم اخطأ
الاذني وان اراد ان العلم بالدليل مقدم فلا حاجة الى تعقيب تقدم بالذات لانه مقدم بالذات انما كان موضوعاً
المنطوق ولا يشترط ان يكون موضوع المنطوق المعلومات والنسبة بينه وبينها لا يفسد التصديق
فكلامه انما خلا من المضاف او جعل المتصور خلا من المقصود او بتا مع اتحاد العلم والمحمول وكذا
الكلام في قوله بحيث في عين احوال التصور فنحن في ان الحد والرسم وكذا الجنس والافضل المعلومات
التصورية لا نفس التصور والجمعة والتعقيد ونظايرها المعلومات التعقيدية لا نفس التعقيد ونظايرها
قوله لكن الصحيح ان موضوعه الاثبات والاحكام تعلل عن الشرح انه قال وخلق انه لا خلاف في المعنى لان
من جعل الموضوع الاثبات جعل المباحث المتعلقة بالاحكام من حيث الثبوت راجعة الى احوال الآونة
من حيث الاثبات تعلل كثر الموضوع فانه البقي بوحده العلم من الوجوه بالجملة والحيثيات كما حصل
المباحث المتعلقة بالآونة من حيث الاثبات راجعة الى الاحكام من حيث الثبوت من جعل الموضوع الاحكام
على ما قال الامام الغزالي في كتاب معيار العلوم ان موضوع اصول الفقه هو الاحكام من حيث ثبوتها بالآونة
ومن جعل الموضوع كالاخوين حاور الموضوع والتفصيل **قوله** لانا رجعت الآونة بجمع بين الآونة ومتقدياً و
مصدر الاول الرجوع والجمع واما في من قبيل **قوله** حكم قبل الحكم انما يزم اذا جعل اصول
الفقه عبارة عن العلم بالتصديق بالكلية الشاملة مباحث الآونة والاحكام كما ذكره المعنى في السابق وفي
علمه قوله لكن الصحيح انما اذا جعل عبارة عن العلم بالآونة من حيث ثبوتها بالاحكام وعلمه في صاحب

الاحكام اعني الامور كلام وانت في بيان هذا لا يدفع الحكم ان لا يشتر ان المتضمنة في هذا العلم
 بليقة اثبات الامور الاحكام ولا كان بعض كمالها من المتضمنة بها جعل الاحكام كان جعلها
 عن العلم بالامور من حيث انها مثبتة للاحكام لا عن العلم بالامور والاحكام جميعا من حيث ان الوجود
 مثبتة للثانية والثانية ثابتة بالاولى كما لا يخفى **قوله** يوجد بعض الامور كالجائز او الخارج فيوجد بعض
 ثباتها كالاتفاق والتصديق **قوله** وليس معنى الدليل ما يفيد ثبوت الشيء في نفسه بل هو الدليل
 فسماني اية ويلي ولا يورث ثبوت الشيء لثبوت الاصل في نفسه بل هو الدليل **قوله** وبورثه كان العلم
 يفيد العلم بهذا الامر كالثبوت بالقبول من حيث الثبوت من حيث الثبوت فلا وجه لقوله ليس معنى
 الدليل ان يمكن ان يدفع بان المرتب على الدليل من حيث انه دليل هو العلم بالامور نعم قد ترفت
 الدليل على ذات الدليل ولا يشتر ان الثبات من عبارة المعنى عما ثبت به الاقوال وهو الحكم ترتيبا
 على وصف الدليل بل **قوله** كما هو شأن العلم الخارجي قبله لا حاجة الى تعيينه لعل في رتبة فان
 شأن العلم مطلقا سواء كانت خارجية او ذهنية افادته ثبوت معلولاتها غاية الامر ان العلم
 الذهنية تفيد ثبوت معلولاتها الذهنية **قوله** وان كان فوق الاثنين لا يخفى ان المناسب للحكام
 ان يقول وان كان اثنين الا ان يقال ان ما فوق الاثنين له وحدة ما وكن كان بالاعتبار بخلاف الاثنين
 فانه عدم محض فاذا لم يكن تعدد ما له وحدة ما باعتبار فعدم جواز ما له وحدة ما وفيه نظير في
 العقول فانه انما هو طلاق من اية بجزئية اشئت ولا يجوز انية الاثنين **قوله** كلا المعاني في ثبوتها
 عن التبرع بلا مرجع واعتقادها ما هو المقصود **قوله** علم وجوب فعل المكلف فان وجوب الفعل من
 حيث هو وجوب ليس اضاف لا بين الفعل والفاعل بل من حيث الضافه كمن المتعبد له ليعرف بين
 المتعبد وبين ولا بين فعل المكلف والدليل ان لا يتوقف تعقل الوجوب على تعقل الدليل بل يتوقف
 كما لا يتوقف تعقل وجوبه على تعقل موجب **قوله** وكان اضافه قال جدي في شرحه فصول البديع

مراد صليح

مراد صاحب الفقيه انه ان كان المبحوث عنه في علم اضاف امر اخر جاز ان يكون موضوعه كذا
 لانه اذا كان المبحوث عنه الاضافة انما يكون تعدده على تقدير خصوص كماله الطولي **قوله** فان
 شرحه لا يوافق المشرع في جدي بل يشبه هو المنطق ومنع الشارح جواز التعدد فيه والنظر عند من يقرر
 الشارح كما يبدل عليه قوله المعنى ويكون بعض العوارض اذ لو لم يكن احد المتضمنين من الشئ
 من تلك العوارض لم يكن جعله موضوعا وجوه اما ما ذكره المنطق فلتشبهه بكون المبحوث عنه اضاف
 نعم قول المعنى وان لم يكن المبحوث عنه الاضافة حيث لم يذكر ان الشئ الاخر غير جاز كونه الجدة كمن الحق
 حقيق بان يتسحق فالعلم والاضافة للمعنى والمعرفة والاضافة الى كمالها فاضافها من حيثها فكل العوارض
 فالنقطة يشبه القسمين في ثبوت **قوله** علم ما قرره المعنى فيجب ان يفيد ذلك لان ما هو خلا في علم ما قرره
 ان ادر في نفسه فيجب سبق **قوله** باختلاف المعلولات وهي المسائل وفي ثبوتها المسائل كما تعلق باختلاف
 الموضوعات تختلف باختلاف المحمولات فلو لم يرد تعدد الموضوع بناء على ما ذكره للزم عدم جواز
 تعدد المحمول وان اعتبر في جانب المحمولات شئ يجعلها في حكم الواحد فليعتبر في جانب الموضوعات ايضا
قوله وفيه نظر لان اذ يريد ان الفاضل الشئ في قبل لا يجوز ان يريد بالاختلاف غير هذين المعنيين
 فلما كان جعله متعابدا للاتحاد مشعر ان المراد به التكرار وقوله في غير رعاية توجب الاتحاد مشعر بان
 المراد عدم التناسب فالدليل الاولين حتى لو اريد معنى آخر يابن اختلاف العلوم اذ لا معنى له
 عدم اتحاد الموضوعات بالذات ولا باعتبار بغير الاشتراك في ذات او عرضي قال جدي في فصوله
 ابراهيم مجيبا عن نظر ان وجوبه ان المراد عدم الكيفية الشاملة الضابطة للتكرار عند التوهم في بيان
 الزعم ان جهة البحث مع جهة الوحدة الضابطة للمساواة الرابطة للموضوعات بها يوجب تلاصقها
 في كل مسألة والربط هو المراد بالاضافة انتهى وانت غير ما فيه من الشكك في ان المراد بالاضافة
 او كان مجرد الربط لم يرد اعتراض المعنى على التوهم ايضا اعتبر والربط ولا فطوارة التوهم

المعاني
 وهو ان يكون الموضوع كذا
 في احد المتضمنين وبعضها كذا
 على الاضاف الاخر

فما جوزه وان تعدد الموضوع **قوله** شرط تناسبها قيل التناسب وان قيد بكونه
معقدا ابرار لا يعرف قبله فلا يضبط امر اتحاد العلم واختلافه في ما شرطه الا ان
يختل حسب والهندسة الباشي عن العدد والمقدار والافعال تحت جنس الحكم لا يجعلان
على واحد بخلاف النسخ الباشي عن احوال الكلمة اجاب بان شرح المقادير لا يثبت
عن احوال الاشياء اذ كان من جهة اشتراكها في امر ومصادف ان يقع البحث عن كل ما كان
في ذلك التميز فالتناسب معتد به العلم واحد والافتقار **قوله** اشتراكها في فاع فيه
وهو ان ذكر المزايا اولا في الموضوع فلامع في جعله شيئا ثم مر ما ادشني واحد فان قلت
انما ذكره لبيان ان يكون طوق بعض الاعراض لا مراض قلت يكفي التوا
مع المقابل علم انه معارض بلزوم عموم بعض الاعراض المبحوث عنها اذا جعل الموضوع
انواع المقدار المحققون لا يكونون وان جوزه ان شرح منها اللهم الا ان يقال تعبيد العلم
بما يجعل مساويا بين واما حديثنا واتمع المقابل فيانه انما يكفي اذا لم يحتاج عروض
لكل من المتقابلين اما ان يكون الموضوع نوعا معينا في ذكره فلهذا المطالع **وعني قوله**
والاركان ان الاخطا الاربع والعناصر الاربع **قوله** مناقض نفع لان موضوع الاصول
قيل عليه علم الاصول بما يبحث فيه عن الاضافة والاعراض بعضها ناشئ من احد المضامين
وبعضها عن الآخر والمضامين قابل بتعدد الموضوع ومثله فابن المناقضة في هذا المثال **قوله**
بان متعق كلامه ان يكون تعدد الموضوع في هذا التقييم باعتبار الاشئسية الناشئة من المضامين
لا غير فيستوي ان يكون موضوع الاصول مطلق الامة والاحكام فقط كمن لا يمكن جعل مطلق الامة
اغنى الدليل موضوعا من حيث معنونه كما ذكر فيضطر الى جعل الامة موضوعا باعتبار خصوصيتها
وحيث يزيد عدد الموضوع عن اثنين وبهذا الاعتبار يتناقض كلامه فالتناقض في هذه الصفة

باعتبار كثر الموضوع وعدم كثره وقد يجعل باعتبار كون الدليل موضوعا
لنعم من كلامه وغير موضوع لان الاعراض الذاتية ليست لها والاول المهر فليست **قوله** ليست
اعراضا ذاتية بمعنوم الدليل قيل عليها كما انها ليست اعراضا بمعنوم الدليل كذلك كانت اعراضا
ذاتية بمعنوم الكتاب والسنة وغيرهما كما انها اعراض ذاتية لما صدق عليه الكتاب والسنة كما ان
مثلا لا كرا عرض ذاتية لما صدق عليه الدليل فمن اين يلزم كونها موضوعا دون الدليل
اجيب عنه بان ليس عروض هذه العوارض بمعروضاتها من حيث هي دليل والا يلزم ان يكون
من المعروض عنها ما هو ما للدليل وليس كذلك بل من حيث انها كتاب وسنة او غيرهما وهذا
يكون من المعروض عنها ما هو ما للحل منها وكذلك في التصور والتقدير للمنطق **قوله** التشاك
بين اثني اثنين مع ما جوزه سابقا في كون العرض الذاتية هي تلك العوارض بوسيلة امر تعم
والمحققون بعيدون العرض في الذاتية في مثله كما يجعل مساويا للمعروض **قوله** وكذا التقو
والتقدير في المنطق قيل هذا مغلطه نشأت من تشبيه العارض بالمعروض فان الموضوع
معروض المعنوم وهو نفس الطبيعة الموجودة في ضمن جزئياتها فموضوع الاصول الدليل الشرعي
انما مل الكل من الاربعة وموضوع المنطق المعلوم انما مل للتصور والتقدير والعرض
الذاتي حقيقة لا اول وجوئيات اكمل الشرعي واكتا الابطال الى المجهول واما تفصيل الحال
الواقعة محمولات المسائل فيها فراجع الى الاثبات والايصال وانت خير بان هذا يستدعي
ان يكون العرض الذاتية كل من العلمين اثر واحد وان يكون خصوصيات الاعراض المعجزة عنها
اعراضا غريبة ولا يلزم احد **قوله** عن احوال الموجودات المرجحة الى المطلقة لا المجردة عن الحقائق
فان يبحث عن احوال الحاديات ايضا ثم ان قوله الموجودات مشعر بان موضوعه انواع الموجود
وهرجرت في صرح المطالع ورجح ان يقيد المشترك بما يجعلها مساويا للموضوع مثلا يلزم ان

لأن المراءو بالعلم الآتي
هو علم الحكمة انما يتبعها
الجواهر والاطراف والاشياء
بالعلم الآتي نسبة للنشأ
بمنزلة اجزائه

ان يكون من الاعراض الغريبة لكن برؤية ان موضوعه اذا كان انواع الموجودات
الصانع من جملة موضوعاته فكان لا بد من هذا العلم وجوده مع ان الظن
كون اثبات الصانع من اعراضه القدر ان لا يتقدم استطراده ذكره هنا ولا يخفى
بعده وقد هو الموصوف من حيث انه موجب مزج في ان موضوعه طبيعة الموجود لا انواعه وعلى
هذا لا بد من الاعراض المذكور لكن برؤية ان موضوعه انما كانت بانواعه اعراضه
واختبارات واما ما يدفعه ان ذكره لا يكفي في المشهور كون العرض ذاتيا بل لا بد من ذكر
ان لا يخفى ان الاعراض الموضوعات نوعا معينا لا حقيقيا ولا اضافيا والاعراض الموضوعات
قد تحتاج الى ان يكون الموضوع هو او عرضا كما لا يخفى عما تناظر مباحثه **قوله** والامكان عند
الامكان من الاعراض الذاتية للموجود لا يعبر الا بعد تقييده بما يخصه به والا فهو من العوارض
ايضا والا فربما ذكره استطراد **قوله** لان انهاء الاول جزء من الموضوع كيف ولو كان جزء منه
لكن موضوع الاتي مركبا من الموجود والوجود وليس البحث عن اعراض المجموع اثر محققا
حتى يبحث عن اعراضه في اعلاء العلوم وقد يجاب بان معنى كون الحشيتة جزء من الموضوع انها تعتبر
في الوصف العنواقي بحيث يكون بعض العوارض اللاحقة باعتبار انقضاء ذكره في غير محل
ان رجع ايضا كما لا يخفى في حيث لا الوصف العنواقي انما يتناولها في احوالها صفات وموضوع
الاتي لطبيعة الموضوع انهم يقولون موضوع الامور اللاحقة الشرعية مع انها بحث عن وبل لا يخفى
والقياس فلما يدبر في كونها وصفا عنوانيا يلزم ثمة الدليل في موضوع الاصل فيكون بحث عنها
عما ان امر التعريف سهل ولكن نقول موضوع الائمة اجسام العام وان نقول الموجودات الخاصة
على هذا ولكن نقول لم يدبر في حيثية بحثه في حيثية وصفا عنوانيا بل يكون المعبر في طوق الاعراض
عنوان الموضوع فيندفع البحث في الاخران واما البحث الاول مناقشة في العبارة والاختلاف في

المعقود في حيثية **قوله** نعم برؤية الاشكال المشهور في ان موضوعه العلم الحق من الجوانب ان حيثية الصفة
مثلا اعتبارا واعتبارا غيرا وليس على الموضوعات بل على ان اسوة اني مراد ان كانت حيثية عين
بما اضيق اليه بان كانت عين الصفة مثلا وليس كذلك لان حيثية الصفة مثلا اعتبارا ولا شك ان
اعتبار الشيء غير ذلك الشيء فبالحق العرض هو الاول والعرض الاصح هو الثاني فلا اشكال في الحال
ان الصفة مثلا لو اعتبرته سببا للموضوعات في نفس الامر بل يمكن ان يحصل كونها غاية في العلم
البحث عنها وهذا كما مر من سبق على ان اعتبار بين حيثية والصفة وان الاصل في حيثية سببية وهو
ملزم عنه وان كان خلاف المشهور في حيثية **قوله** والمشهور في جوابه ان حيثية الصفة لا يتوقف على موضوعها
موضوع علم السماع والعالم من الطبيعي اجسام العالم من حيث الطبيعة لا يعبر عن حيثية
استعداد الطبيعة وايضا يستلزم ان لا يبحث في الطبيعي عن استعداد الحركة مع انه يبحث في حيثية كون
الخاصة بالاعراض المستعدة القدر ان لا يكون بعض الطبيعة ذاتيا في حيثية فعله لا في موضوعه
استعداد مطلق الحركة والى حيثية استعداد الحركة الخاصة او يلزم ان البحث عن ذكر استطراد **قوله**
والتحقيق ان الموضوعات انما هي حيثية انما هي حيثية انما هي حيثية انما هي حيثية انما هي حيثية
قوله ان موضوع هذا العلم العلاقة من حيث كذا متعلق بلقط الموضوع باعتبار وجوده في معناه اعني
البحث لا باعتبار انما هي اعني العوارض حتى يلزم ان يكون حيثية مدخله في عوارض العوارض وفيه
بحث لان حيثية اذا كانت من تنمة الموضوع ولم يكن لها مدخل في عوارض العوارض لم يعبر في تعريفه
مطلق الموضوع على موضوع العلم كذا كذا لا يعبر في على الموضوع المعقود حيثية اني في العلم
عن اعراضه الذاتية اذا اعراض على تقدير ان لا يكون حيثية مدخله في عوارض حيثية كذا المعقود بل المطلق
فليس **قوله** يجب انما هي طبعا يعبر به في احوال الاجسام **قوله** مرادها وموضوعها معطوف على حيثية
وقوله وتعرف الحكم معطوف على احوالها يمكن تقديره المعطوف على غير عامدة المعطوف عليها في علمها

يتناول ما به باروا في مصدرها تعريفها كالم لا معنى لان يقال تعريفها تعريف الحكمة لان المراد
 المعنى المصدرى لا المعنى المعرف **قوله** وتنفيذ ما اتفق بين الترتيب والتنفيذ هو ان الترتيب
 عبارة عن رفع بعض الاجسام فوق بعض والتنفيذ عبارة عن وقوع بعضها فوق بعض
 على سبيل التماس لازم لعدم اختلاف فيكون الترتيب عام مطلق من التنفيذ كما ذكره الشريف في
 حاشيته شرح الحاشية **قوله** والاشياء فيها آة الاول ان يسقط لفظ النبات منها او نذكره قول
 عن احوال الاجسام من حيث التغيير ايضا وقد مررت بان هذا هو من تأييد بقوله السابق اعني قوله
 وعلى هذا الوجه جعل الحاشية والقسم ايضا قيد الموضوع علم ما يورث كلام القوم آة كونها متخرج
 به ابو علي عن الف ما ذكره الشرح من التحقيق ان الحاشية قيد للبحث لا للموضوع **قوله** وضوء الحاشية
 آة في آية الى وبتسمية موضوع العلم موضوعا **قوله** وجوز لكل احد ان يفيض الحياة قبل فيه
 تخرج بان يجوز ان يكون العلم اشياء مختلفة متغايرة بحسب اعتبار الازمان وقد مررت قبله في كذا
 اعني من غير تعريف الفقه الذي ارجى ان يخرج المعنى لا يقال لا يلزم من جواز كون العلم اشياء مختلفة ان
 تنزله بحسب اعتبار الافكار وجوز ان تكون اشياء مختلفة متغايرة بحسب اعتبار زمانه وتنقسم اخرى لاننا نقول هذا انما يخرج
 قول الشرح فيما سبق وايضا تنقسم ناس في فقه الاعراض الاول من يكون المجموع اعتبارا واحدا
 وهو خلاف الظاهر **قوله** فلامع العلم الواحد قيل ان المراد الاصطلاح علم هذه المناسبة يقتضي
 اولوية هذا الاعتبار فلا مشقة والافقوله لا معنى للعلم الواحد الا كذا اعاده للمرجع ثم قوله ولا معنى
 لامتناع العلم آة بمعنى النزاع لم يجوز ان يكون امتناعا للعلم بحسب هذا نظره حاله في ذلك نظره
 حاله في ذلك الشئ بعينه **قوله** الا ان يوضع شئ في بعض النسخ الا ان يرفع بعينه الشك والخطاب
 وعلى هذا قد يجهل انما اعتبره في الاسلوب اجماعه ان البصيرة عن الجمع لا يلزم ان يكون الواقع
 والمدون كما قرناه **قوله** ونذكر الاحوال مجرورة مطلوبة حاصل ان الموضوعات ممتانة معلومة

للطالب

للطالب والمجرب لا مجرورة مطلوبة واللايق لا يكون سببا لتقريب هو العلم المجرب واجبت ان اصل
 المجرب الذي هو العرض الذي هو معلوم وانما المجرب التسمية الى الموضوع وهو البناء في اشارة في نفسه
 هو المقصود وكان المراد بمطلوبه اصل معلومة بالبحث والواقع والاخرى وقيل المنع **قوله** فكل واحد
 ان يجعله آة اجبت به بان يرفع الاعراض انما يقتضي اختلاف العلم اذا لم يشترك في نفس الموضوع
 بالبحث لا يمكن ان يدعى بان ما ذكره الشرح كلام الزمان فان المعنى ارجى فيما سبق عدم جواز قوله
 الموضوع العلم بناء على غير ذلك كذا العلم الواحد فالزمه من هذا بنوع الاعراض البحوث في علم والاشياء
 الجواب المذكور ان يمكن شذوذا جانب الموضوع ايضا **قوله** اعراض ايضا عيانا شرح بان قوله فكل واحد
 ان يرفع علم ما ذكره ايضا من جواز كون حاشية الموضوع متعلقا بالبحث مثلا يجعل فعل المكلف في بحث
 البحث عن وجوب موضوع علم ومن حيث البحث عن حرمة موضوع علم فإيا غير ذلك فيكون الفقه
 علوما مستقلة وموضوعا فعل المكلف مقيدا في كل منها بحاشية اخرى فلا ينضبط الاتحاد والاختلاف
 علم فيس ما ذكره وفي جواب بان المقصود انضباط العلم المطلوب للشرح في آية شريفة من فوات
 ما بعينه والاستسقاء بالبعينه فاما علم ان هذا المقيده بالمعنى الذي ذكره موضوع العلم انضبط في العلم
 قبل الشروع في علمه ما ذكره المعنى فانه لا يتميز العلم ولا ينضبط ابتداء بل بعد الاطاعة بوجه فيظهر
 او يمكن للانضباط الابتدائي الاطاعة الاجمالية بالحوالات وهي ممكنة قبل الشروع **قوله** فلا بعد
 ينضبط الاتحاد والاختلاف قبل ذلك ان يصطليح على ما شاء ولم يرد هذا احد بتجاهل عدم انضباط
 المقصود مثلا لفظ الفعل موضوع في اللغة بمعنى ثم اصطلح التعريف على معنى آخر ثم المتكلم علم
 معنى آخر ولم يرد احد بان ينضبط التكلم وكذا موضوعات العلوم كثير ما يكون شئ موضوع علم
 ثم يصطلح آخرون على جعل نوع منه موضوع علم آخر ثم آخرون على جعل صنف منه موضوع علم
 فبالله هذا فعل وما ذكره المعنى يرد الى اصل انه ينضبط المقصود بالجميع يكون الشخص من هذا الاصطلاح

او فذكر الاصطلاح **قوله** كالفقه قبله فكون الفقه غير مضافه نظر والاول التمثيل بالحقيقه وهو
مد فوقع ما هو مخرج التريعات شرح المواقف من ان الفقه صفة حقيقيه فان اضافه لانضمام
قوله والمنصف بعضات كثيره آه سباق كلامه يدل على ان الابطال ليس قدره من الشكل الاول
وقوله والمنصف كبيره والشهور المقدر بينهم تراط الحكيه فيها كان اللام للاستعراق والمفعول
منصف كمن بره المنع على مقدمات بيانه وهنوط وان اعتبر المفعول هكذا وكل واحد حقيقى متصف
بعضات كثيره متصف بغيره فانه يمكن منه ايضا فلا يلزم ان يكون الواحد حقيقى بالمفعول الذي ذكره
واجبا بل يجوز ان يكون ممكنا فلا يمنع احتياجه الى امر منفصل وان سلم اللزوم امكن منع سائر
المقدمات ايضا مستندا بان الواحد الحقيقى غير ذاته تعالى والى الالجاز ان يستلزم الى فجاز ان يكون
اتصافه بملك بجزء او بباين فالأظهر ان يورده هذه المقدمه في صورة الشرطية بان يقال واذا كان
متصفاً ببعضات كثيره كان متصفاً **قوله** لعدم الجزم بهذا بيان للدفع والا فاللاحق للجزم مطلقاً
عمر من فاقى علم ما قرره والبنى المسامى عند الملك **قوله** لا امتناع احتياجه آه محمد يدل على انه عمل النفي
المتنوع ومن قوله ولا يباين علمه في الوسطية في الثبوت المناسبه ما قرره في موضع ان يجد علمه في
الوسطية في العرف ومنه ان يكون العارض بالحقيقه وبالذات عارفاً كما ثم بوسطية نبوته انشئ
يكون عارضها عارفاً له كذلك كعرفه من الموت للجسم بوسطية من عند السطح الثابت للجسم لانفعل
لحقه انشئ الى عرفه له بوسطية عرفه من عا هو مبين لانك الشئ الى منفصل عنه فلا يوجد ما ذكره
من الاستدلال بل لا محالة **قوله** فكان ينبغي ان تعرض آه ان كان ينبغي ان تعرض له حقوق البعض الاول من
الاعراض كما تعرض له حقوق البعض الآخر وقد يتكلفه وقد بان قوله ولانه يلزم ما ظهر كلاً الوجهين
والاخره عنهما وغير الاستلوب وانما جعله كذلك وما لاقتضاه فكانت قال ولانه لو اعتبر الامر المنفصل
ولم يتكلف ما ذكرناه الوجهين يلزم التمسك به عن غيره **قوله** وهو مع بالبرهان المذكورة ويحتمل

وهو ان يعبر عن الصفات المذكورة للسبب في ان لا يلازم هذه الحوادث الا بالجرى البرهان المذكور في الكلام
الذي موجودات **قوله** لزم التسليم المباهي ثم يذكر الدوراة لا تستغناء، بل ذكر احد المتعارفين عن
ذكر الآخر ولم يكتسب التسليم خفي فادوا انهما في اللزوم مما ذكره من الدوراة لان الدوراة مستلزم
للتسليم كالحق وموضع **قوله** ايضا عرضنا ذاتيا فان قلت يجوز ان يكون العرض الذاتي الاول لازما
بيننا اتم فلا يكون الا حق بسلطنته عن ذاتها قلت انما يجوز عموم العرض الذاتي عند من يجوز
ان كان لا ضابطا بغير اتم ولا يمكن ههنا بساطة الموقوف بالعرض فتبين مساواة فاللاحق بسلطنته
عرض ذاتي ايضا **قوله** صورة اختلاف قيد هذا ان يميز الصفات الحقيقية دون الاضافية و
اسلوبه فانه يجوز اجتماع افرادها في خلق في محله واحد مع اتحاد النوع وكذا افراد اليب **قوله** متعارف
فيلزم تبين ان الموضوع علم القسمين ليس متعاضدا كتاب بل الالفاظ التي علمت متعاضدا
ولكن تقول كابين المتعاضد في باقي الكتاب سماه بامتعاضد وباجملة العلاقة الترتيبية بين اللفظ
والمعنى فتعني الحلاق المتعاضد علم الالفاظ تسمية للعدل باسم المدلول وهذه اشيع من الحلاق الكائن
علم بعضه فلذلك لم يحل الكتاب علم ما سوى المعتمد من الالفاظ **قوله** علم المكتوب يعنى هو من سماء
المشبهة بالصفات كالامام والاله وليس بصفة وتحقيق الفرق بين الالام والصفة في حوالى كتاب
للتسليم وذكرنا في الهداية في اللغة مصدر بمعنى الجميع يستعمله المفعول بالمبالغة **قوله** المنبث
في المصاحف المنبث في المصاحف حقيقة هو الصور والاشكال كما صرح به في شرح المقاصد
للا لالفاظ التي هي كلام الله تعالى وكتابه بالانوار مجازي او علم هذه المضافات وانقلاب الضمير المضاف
مستترا بعد حذف المضاف الى المنبث وال **قوله** بمعنى القراءة وفي شرح الكف فان معنى
الجميع نقل الى المجموع المتكلم وما ذكره في هذا الكتاب بخلاف الجوهري وما في شرحه للكشاف
قولنا الى عبادة كما ينهم من الصالح كمن في كل من كلامه حيث جميع في المعنى المنقول اليه بين

الجمع والتلاوة اشارة الى معنى كل ما اختاره **قوله** غلبته العرف العام على المجموع
 المعين قيل سابق كلامه يدل على ان المراد بالمجموع المعين مجموع ما بين الدفينين لكن لان
 قوله فلذا جعل تعريفا له حيث قيل ان ذكر التعريف للاصوليين واستغنى فانهم عرفوا
 بالكل ان من السهل والجزء وجوب منع اختصاص كل التعريف بهم بل هو تعريف مقبول عند الكل
 من اصول العرف والاصول غاية ما في الباب ان جعل تعريفا للكل اراد بالكل مجموع الكل
 للكل بسط طر التعريف ببعض كاسبق في جملة التعريف على نقل وقيل ايضا ان
 في قوله العرف العام لانه غلبته عرف الشارع على مقدار ثلث آيات كما في هبة الامانة
 ولو ترك غلبته على الكل وقال القرآن في النص مصدر بمعنى القراءة غلبته الشارع على مقدار
 ثلث آيات لم يردش وقيل لانه ان اراد ان لو قال في ذكره دون ثم قوله فلذا جعله فلا شئ
 بدونه في الاول ايضا وان اراد مطلقا برمعه ان ما دون ثلث آيات عند اصحاب التعريف
 اعلى الاصوليين كما سطر **قوله** والظاهر لان الانتشار من القرآن الى المقر وظهر من الانتفا
 من اكتب الى المقر ولان العلاقة بين المصدر والمفعول قوى وظهر من الملازمة بين المنقوش
 والالفاظ **قوله** على ان القرآن تعريف للكتاب وبقي الكلام تعريف للقرآن قبل هذا الخالف
 في حاشي العصف حيث قال لما كان المراد بالفكر والنظر في عبارة المنطقيين واقدار علم
 الامد في ان مراد التعريف ان يكون تعريف بالنظر بالفكر الذي يطلب به علم اوطن ان يفيد النظر
 بالفكر تنبها على اتحادها معنى ثم تعريف بما يطلب علم اوطن ثم قال ولا شك انه بعيد الجواب
 ان انما في كون القرآن في المعنى المراد اشهر من اكتب في اظهر كما ذكره فيصيح ان يكون تعريف
 لفظيا بخلاف لفظ الفكر بالنسبة الى لفظ النظر فلا يخالف هذا واعتراض الشيخ اكمل الدين
 على الكتاب بان الام في ان كانت الحقيقة في تعريف ان ذكره لا يشمل كل كتاب والمعرف
 يعرف

في قوله العرف العام
 لانه غلبته عرف الشارع
 على مقدار ثلث آيات
 كما في هبة الامانة

بشمله وان اريد به العهد فالمعروف معلوم لا يحتاج الى التعريف حيث عرفت بان المعروف قد
 يكون بالجموع او بوجه اخر سواء غلبت العلم كما يتميز حقيقة عن سائر الحقائق **قوله**
 لان المجموع نوع في الكتاب اي مع كون القرآن بمعنى كتابه لا يظهر لزوم المذكور وكونه ما
 عطف عليه متا بالقرآن **قوله** بعيد عن الغم لان القريب الغم هو المعنى الحقيقي للفظ يتجاوز التعريف
 والقرآن بمعنى المقر وحيث **قوله** فلذا لانه هذا اليوم صرح بحرف التعريف ان الله اليوم المذكور
 بل هو ما يزال بقوله وهو لفظ اولوم يعني في كسر الهمزة في القرآن الذي نقله لانه في ذكر الهم
 باقيا ولولم يكن بحرف التعريف وقيل القرآن وهو ان يزال وغاية ما يمكن ان يقال ان دخول
 في التعريفات اللفظية شايع وهي ان يكون في الاكثر كذا في بعض الحركات فيكون نوعا ينادى
 التعريف مغرم والحق ان لو لم يكن الا لفظ هو لكان اقرب **قوله** وهو ما نقل بينا بين وفق
 المصاحف نواتر يستحق الحتمه مائة التعريف مع انه بالعرض العام شبه كما صرح به بعض المحققين
 اما لانه في الكلام على فخر المتقديين واما لانه من ذكر العام واراة الخاص لم انه صرح ان راجع
 في شرح المختصر بان المعية القرآنية نواتر كونه من القرآن لا يخرج نواتر في كل الكلام فعمل هذا
 تعميم هذا التعريف في نوع محله وهو ان يجعل نواتر كونه متواترا حاله ان متواتر كونه قرآنا
 والمعنى ما نقل بينا مكتوبا بين وفق المصاحف متواتر كونه قرآنا الا انه يلزم ان يستغنى عن قوله
 بين وفق المصاحف كفاية قوله ما نقل متواتر قرآنية الا ان يجعل للتوضيح او يجعل قرآنية
 على اراة نواتر القرآنية في اتمل **قوله** وعلى كل جزء اعلم خبره يدل على الحكم كما يفهم من التعليق
 كل الدولات بخلاف دليلية الخبر فانه لا يستلزم دليلية كل واما قوله لا مجموع القرآن فمخافه
 لا مجموع فقط وهذا يندفع توهم عدم انطباق الدليل على المدعى بناء على انه تعرض في المدعى

قيل لا دخل بحرف التعريف

في قوله العرف العام
 لانه غلبته عرف الشارع
 على مقدار ثلث آيات
 كما في هبة الامانة

بشمله

لا طلاق على المجموع ولم يذكره البطل والذات المستغنى من قوله وذكر آية لا طلاق على
قوله على كل من منعه عن الاطلاق على المجموع مقرر عند الكل وكثيرا ما تستلزم الحاجة الى
قبول الحاجة الى البيان تعميم الاجزاء **قوله** يكون مع العقل هذا توجيه كلام بعض الاصويين على قوله
ما قصدوا الا لا يبيحوا لا يتنازلوا عن قبيح يكونه لا يبيحوا الحكم كما اشار اليه في بعد فلا يكون
من الصفات المشتركة بين الكل والجزء **قوله** منقول بالتواتر انكره بانتقل هو النقل بين مرفق
المصاحف كما يدل عليه عبارة المصنف ونقل قرآنية فلا يرد ان النقل بانوار ليس مقتضا بالقرآن
لوجوده في الحديث على ان المراد اختصاص مجموع الصفات لا اختصاص كل منها لان اختصاص
غير الاجزاء منها حتى **قوله** وهم انما يعرفونه بالنقل والكتبه هذا للبطل على وجه اعتبار الانزال
مع انه مقصود بالبيان لانه مذکور في المدعى فلا يتم التعريف انهم لان يقال انهم انما يعرفونه
انه منقول منزلة الجنس فلا بد للتعريف منه وان من اللوازم الشاملة فلا يمكن وجود القرآن بدون
بخلاف الاجزاء **قوله** فانه ليس من اللوازم البينة على ذلك مع في كل شيء من المختص ان كونه
للأجاء زما لا يعرف مغزوه وزومه الا افراد من العلماء فلا يكون لازما بشا وعلما الجدة
البداهة في حقها وواجب اذ وقع عليه الاختلاف فيتم قال والجواب عنه ان المعنى البينة وقت
التعريف وذكره صاحب سبق العلم بالبيان في الكلام والافق ما فيمن النصف فليست **قوله**
او المجمع هو السورة او مقدرة على كل ما تهم يدل على ان مقدار السورة مخرج البينة وقيل لان
الاجزاء بالبلاغة علم المخرج كما سبق والبلاغة لا يوصفها الا الكلام التام فالحكم كلاما
لا يكون مخرج وان كان مقدار سورة بدا اكثر كقوله تعالى ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين
والناتين والناات والصابقين والصابقات والصابرين والصابرات والصابغين
والصابغات والمتقين والمتقيات والصابغين والصابغات والصابغين والصابغات

البداهة في حقها وواجب اذ وقع عليه الاختلاف فيتم قال والجواب عنه ان المعنى البينة وقت التعريف وذكره صاحب سبق العلم بالبيان في الكلام والافق ما فيمن النصف فليست او المجمع هو السورة او مقدرة على كل ما تهم يدل على ان مقدار السورة مخرج البينة وقيل لان الاجزاء بالبلاغة علم المخرج كما سبق والبلاغة لا يوصفها الا الكلام التام فالحكم كلاما لا يكون مخرج وان كان مقدار سورة بدا اكثر كقوله تعالى ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين والناات والناات والصابقين والصابقات والصابرين والصابرات والصابغين والصابغات والمتقين والمتقيات والصابغين والصابغات والصابغين والصابغات

والذكرين الله وانكرات اعدائه فان مقدار هذا اكثر من مقدار سورة العنكبوت
والاخص من ان ليس الكلام تام فلا يكون بليغا ولا مجزا اعلم المشهور **قوله** اخذ من قوله
فانوا بسورة لانه لو كان فيها دون السورة ايجز ينبغي ان يقع التحريم به لانه لا انب
بالجواز **قوله** والمصنف اقتصر على الحاجة الى هذا الكلام في هذا المقام لان المقام مقام بيان
تعريف الكلام وعد الصفات المشتركة بين الكلام والجزء والمصنف يعرف الكلام بل الكلام كما
سبكه ان **قوله** لان سائر الكتب قيد ان السائر بمعنى الجميع والمستحق له بغيره
غلط وقع في لغة العرب وذكره اكتشاف بمعنى الباقى والمستحق له بمعنى الجميع من غلط
الخاص كذا في التلخيص وحق ان كلمة من المعنيين لغة قال ابن الصلاح في مغلط الوسيط
لا يعقل ما تغر به الجوهري وانكر عليه قوله سائر الناس جميعهم وقال انما تغر به ورث
بانه لم يغر به فان التبدل في الجواهر النقي وغيرهما نقلوا **قوله** والاحاديث والآثار
التي اوحاها الله سبحانه الى النبي صلى الله عليه واله وسلم وبسائر الوجوه **قوله** لم يتعل بطريق
التواتر انما لم يخرج القراءة الشارفة بعموم المصاحف لاضيق الكلام على الجنس **قوله** بمصنف
الاصول **قوله** في قصص رمضان فحق من ايام اخر متتابعات **قوله** بمصنف ابن مسعود
فانما نقله كفاية اليقين فصيحا ثلثة ايام متتابعات واعلم ان خروج ما نقل بطريق الشرح
بغير التواتر من غير قول الجمهور واما على قول المختص وهو ان المشهور احد قسم التواتر
فخرج به بلا شبهة ولما كان شبه المشهور بالتواتر قويا او رعا بعض قبيح لا يشبهه كذا وان
المشهور من التواتر **قوله** فلا حاجة الى ذكره لان ان نفي الحاجة لا ينافي جواز انه لا يفي
فلا يرد ان ما ذكره المصنف ان كان النقص من ذكرها الا حرازا اما ان كان التوضيح كما ذكره
قبيل هذا فلا **قوله** انها ليست من القرآن وعن بعض من انكر قرآنيها الاعتراض من رواها ونقلها

والاخص من ان ليس الكلام تام فلا يكون بليغا ولا مجزا اعلم المشهور اخذ من قوله فانوا بسورة لانه لو كان فيها دون السورة ايجز ينبغي ان يقع التحريم به لانه لا انب

فانما نقله كفاية اليقين فصيحا ثلثة ايام متتابعات واعلم ان خروج ما نقل بطريق الشرح بغير التواتر من غير قول الجمهور واما على قول المختص وهو ان المشهور احد قسم التواتر

فخرج به بلا شبهة ولما كان شبه المشهور بالتواتر قويا او رعا بعض قبيح لا يشبهه كذا وان المشهور من التواتر فلا حاجة الى ذكره لان نفي الحاجة لا ينافي جواز انه لا يفي

هذه الرواية يشكك امرها في الجدية **قوله** في نسخة اخرى ان هذا القول لم يرد في نسخة اخرى عند
 مشاخر الحنفية القائلين بانها من القرآن مع ان الامثلة لا تدر الاختلاف واعلم ان الرواية بالشيعة
 هنا ما يشبه الدليل واليسبوت ولولا اعتقاد الحنفية وتوهمها فساد ما يجيزه لا يطعن عليها الا بالان
 وهذه الشبهة لا تدرث شكوكها في المصداق والاصالة وانما تدرث شكوكها في المصداق لانها في
 ولو بالامكان لم يبق عنده معتدلا اصلها لكن ما احتجوا باطلا اياها مع ان النظر عند صاحبها الذي يتكسر بها
 معذرة حتى لا يفرق كالا يكون الحاقه وبهذا يندفع ما يقال ان اول وجهات الشبهة القوية ان يورث
 لك او وجهها فلا يثبت المصداق قطعا **قوله** فانه يقدّر زنديقا او مجنونا يفتن كان له فقه
 بعد زنديقا او مجنونا **قوله** ما نقل بين رفق المصاحف لا خفا وان المراءى بين رفق المصاحف النظم
 لا النقوش ولا المعنى بغيره ما نقلت انما **قوله** ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يغيره في نوع اختصاصه بطرق
 كما ذكره الخافض الشريف في كشفه وان كان يدرى عليه هذا فلا لاله على ما يميزه كل من يطالع
 عليه انما لا يطالع عليه في جاب من اصله الا على ما بان المراءى بالتعريف تعين القرآن الذي هو مصداق
 فافرن يكون المراءى ببعض ما يكون من الحكم الشرعي من جهة منه على الحديث والملاءمة
 وانت خير بان هذا الناموس سبب عن التعريف وما عليه من سبب الاصولين فالاقرب ان يراه كقولهم كما
 اشرنا اليه قبل **قوله** خرج بعض ما ليس كلام تام في كلام البعض ان كلام البعض بالنظر اولا مع
 قرآن آياتها خارج كل ما ليس كلام تام **قوله** للمصنف الكافي لانه خرج فيما ساق في موضع بار لا يحل معرفة
 القرآن الا بان يقال هو من هذه الكلمات وتبعها من اولها آخره في موضع آخر خرج بانها في القرآن الا بان
 هو من هذه التركيبة مخصوص وتبعها من اولها آخره فانما اراد بالحدود والحدود وجوبه بل هو ايضا كروا
 عنه صاحب التجميع بان هذه الكلمات وهذه التركيبة مخصوص بجزء الملاءمة على كل التراتيب وفيه قول
 من اولها آخره في الاورد راجع الى الكلام المشتمل على الكلمات في السالكين بالترتيب مخصوص ولا يخفى

هذا القول لا يثبت في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى في نسخة اخرى

ما كونا في آياتنا
 على قصد التبيين
 بل هو انما
 بالوجه المذكور
 مع ان يجوز في مع

فقد روي عن ركن الدين القاسبي
 وصيه الدين السلكي

هذه الرواية يشكك امرها في الجدية **قوله** في نسخة اخرى ان هذا القول لم يرد في نسخة اخرى عند
 مشاخر الحنفية القائلين بانها من القرآن مع ان الامثلة لا تدر الاختلاف واعلم ان الرواية بالشيعة
 هنا ما يشبه الدليل واليسبوت ولولا اعتقاد الحنفية وتوهمها فساد ما يجيزه لا يطعن عليها الا بالان
 وهذه الشبهة لا تدرث شكوكها في المصداق والاصالة وانما تدرث شكوكها في المصداق لانها في
 ولو بالامكان لم يبق عنده معتدلا اصلها لكن ما احتجوا باطلا اياها مع ان النظر عند صاحبها الذي يتكسر بها
 معذرة حتى لا يفرق كالا يكون الحاقه وبهذا يندفع ما يقال ان اول وجهات الشبهة القوية ان يورث
 لك او وجهها فلا يثبت المصداق قطعا **قوله** فانه يقدّر زنديقا او مجنونا يفتن كان له فقه
 بعد زنديقا او مجنونا **قوله** ما نقل بين رفق المصاحف لا خفا وان المراءى بين رفق المصاحف النظم
 لا النقوش ولا المعنى بغيره ما نقلت انما **قوله** ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يغيره في نوع اختصاصه بطرق
 كما ذكره الخافض الشريف في كشفه وان كان يدرى عليه هذا فلا لاله على ما يميزه كل من يطالع
 عليه انما لا يطالع عليه في جاب من اصله الا على ما بان المراءى بالتعريف تعين القرآن الذي هو مصداق
 فافرن يكون المراءى ببعض ما يكون من الحكم الشرعي من جهة منه على الحديث والملاءمة
 وانت خير بان هذا الناموس سبب عن التعريف وما عليه من سبب الاصولين فالاقرب ان يراه كقولهم كما
 اشرنا اليه قبل **قوله** خرج بعض ما ليس كلام تام في كلام البعض ان كلام البعض بالنظر اولا مع
 قرآن آياتها خارج كل ما ليس كلام تام **قوله** للمصنف الكافي لانه خرج فيما ساق في موضع بار لا يحل معرفة
 القرآن الا بان يقال هو من هذه الكلمات وتبعها من اولها آخره في موضع آخر خرج بانها في القرآن الا بان
 هو من هذه التركيبة مخصوص وتبعها من اولها آخره فانما اراد بالحدود والحدود وجوبه بل هو ايضا كروا
 عنه صاحب التجميع بان هذه الكلمات وهذه التركيبة مخصوص بجزء الملاءمة على كل التراتيب وفيه قول
 من اولها آخره في الاورد راجع الى الكلام المشتمل على الكلمات في السالكين بالترتيب مخصوص ولا يخفى

هذا القول لا يثبت في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى في نسخة اخرى

ان فيه من الكلام عن الظاهر **قوله** فان قيل فاكنت بالخلق لا يعني انه بعد ما خرج بان كلام الكتاب
والقرآن يخلق عند الاصوليين على المجموع وعلى كل جزء من اجزاء هذا السور والقرآن لا يكون
انتموية للسور **قوله** فيكون حقيقة الكلام والبعض كونه حقيقة البعض باعتبار ان الحقائق
العام واردة الخاص لا بخصوصه لا ينافي كونه حقيقة وانما المناقضة اذ امة الخاص خصوصها حقيقة المطول
قوله يعني ان جعل التعريف للذات كقوله قليل الكلام يشعر بان المذكور من قبيل التعريف للفظ الذي سواه
الشارح والمفسر فيما توهموا شيئا لكن كلام المفسر يدل على انه ليس من قبيل ما يستعمل في الاصطلاح تعريفها
اصلا بل هو تعريف احد محتمل اللفظ الذي قد علم السامع ومنع اللفظ لا يمكن ان يفسر في قولهم ردت
تحقيقا في هذا الموضع ان هذا التعريف على المعنى اللغوي وانما جعل كلام الشارح ايضا على ذلك
لان قوله في هذا التعريف وان كان للتعريف لا بد ان يساويه للمعنى في **قوله** وتبين ان اللفظ لا يغير
لمعناه **قوله** ايضا مراد من الكتاب فيه منع غاية الامر ان ما يصدق عليه الوصف المكتوب بهما بالكتاب
والقرآن **قوله** ويخرج منسوخ التلاوة لا وجه للاختصاص على بيان خروج من سائر الكتب السماوية
والاحاديث الالهية والنبوية والقرآنية اشارة ايضا واجبة للخروج فلو قال ويخرج منسوخ التلاوة
ونظائر ما تعلقت بالنبوة والقرآن احسن خروج للاحاديث النبوية ما تعلقت بالقرآن مما تعلقت بالنبوة
انتهى وسائر الكتب الالهية بالنبوة والاحاديث الالهية والشواهد منسوخ التلاوة متواتر ولا يبعد ان
يقال ان منسوخ التلاوة منها ما يستعمل سائر الكتب السماوية لان التلاوة منسوخة ايضا ولا يلزم فيسحق
التلاوة في كتابنا كما يتبين من العباد وان الاطراف المكتوبة ان يخرج من سائر الكتب البناء المصاحف بطريق التواتر
لعدم كتمانها من الاحاديث فيكون ان الله عليه السلام **قوله** فان قلت تعني في اصوله سياق الكلام يدل
على ان تعدد الاعتراض بهذه الاصول لا يعرف في المعنى الكلام ومعرفة وان كانت تتوقف على معرفة المصنف
معرفة المصنف لا تتوقف على معرفة من قاله فغيره ومعرفة التوقف على معرفة المصنف ولا معرفة المصنف على
فانما هو لا ضرورة

معرفة

معرفة فقد **قوله** فلما لم يستمر اشار الى المنع بناء على ان يكون الكلام من الشخص **قوله** ان غيره
اشارة الى ان ليس المراد بالشخص التعيين **قوله** منافية للسكوت وتلافية لارادها بالبيانين
بان لا يريد في نفسه التكلم او لا يقدر على ذلك كما خرج به من ترجح العقاب وادعى ان تخصيص الكلام في الكلام
فلا يستعمل به **قوله** القرآن كلام الله غير مخلوق ذكر الصفاة ما يجوز من الموضوعات ان هذا
الحدث موضوع ومن التعيين اهل السنة المتأولون على عدم خلق القرآن والمقصود جابوا بان الخلق
بمعنى المقتضى ولم يفتقدوا كونه موضوعا **قوله** عبادته عن ذكر المعنى القديم قبل مع كونه عبادته
عذرا انه وان عليه عقلا ولا انما على مبدئية فان النطق الظاهري في الان كان له مع مبدئية في غير
العلم والقدرة والارادة كذا كذا الكلام للفظ في ابراهيم عليه السلام في غير سائر النسخة
قوله لا بد وان يتساوى المعنى والادوية مثلا ما عطفه على قدره لا بد ان يصح وان يساوى مثلا
او تأكيد الصوت بين الهم لا وجهه ومع لا بد لا اقتراق ولا عوض ثم ان هذا البناء على ما عناه
المصنف في تعريف الاصل او علم ان المسألة شرط لمجموعة التعريف في الفاظ راجع فذكر هناك انه لا حاجة
الى المسألة **قوله** لا تعبد عنه باسم العلم فيلزم في ان اس مع ان عوف فكر الشخص كونه
مسمى باسم العلم قبل سماعه يحصل له معرفة به لا متناع حصول الحاصل كذا لم يعرفه وكونه مسمى
به قبل ذلك لا شرط فهم المعنى من اللفظ بالعلم بوضوح **قوله** لان غاية الحقائق انما كان في اشارة
الى توجيه كلام المصنف فان المصنف الظاهر من تعليل ان الشخص لا يجد تعوله فان الحد هو القول المعروف
للمشتمل على اجزائه ان المعنى بهذا المكان الاحد يدعى اصطلاح المنطق للشخص **قوله** كذا
المعنى عدم امكان التعريف الذي تعبد به تعيينه بعينه بحيث يمكن اشتراكه بين كثيرين سواء كان
هذا منطقيا او شرعا فان راجع الى توجيهه بان مراده من التعليل اشارة الى الحد اتمام الذي
هو غاية في اشارة الى تقوية الشيء تعيين المستخص حتى يستفاد منه عدم اشارة غير ما بطريق

مبدئية
لا اطلاق او لا عوض

كانت عين الاول وغیرہ فکرت لکن قولہ کلا عرب والبناء والتعريف والتكثير واجب على
 الاول بمنع كون البحث عنها موصوف في علم العربية ولو سمع قول الشارع بها لاحت على ان
 الاول بمنع كون البحث عنها مستلزما في ذلك ان الشارع هناك انجز الكلام في ذكر النكره وافادتها في العموم
 والخصوص روف بما اشتمل من النكره في الجملة كقوله **قوله** لا يقال المراد انه حاصل السؤال ان افرد
 الابحاث في ضيق الكتاب المفيد للتفصيل يخرج تلك المباحث لانها لا تحض بالكتاب بل يخرج
 فلا حاجة في اخراجها عما ذكر من النظم وحاصل الجواب ان التخصيص لا يمكن لا يمكن
 والامكن المباحث الموصوفة في الباب الاول بل انما ايضا مباحث الكتب لتناولها الست ايضا
 كالا عرب والبناء وغيره **قوله** يريد ان اللفظ الدال على المعنى انه يريد شرح قول المصنف في المتن قبل
 بيان النظم في الشرح قسم اللفظ بالنسبة الى المعنى اربع تعيقات فينبغي ان يوضح صاحب النظم ان
 في ذكر التعيقات اولاً ثم ذكر تعبير النظم وما يتعلق به على خلاف المتن ثم ان المراد بالمعنى الكا غير
 الاول ولهذا انما بالظ مع ضيق الضيق ولو **قوله** كما يستعين فذكر المكان اولاً لان المعنى ان
 اعيدت معرفة فاعلم ان الكتاب عين الاول وانما قلت ان الكتاب عين الاول لان المراد بالكتاب المعنى المسمى
 وبالاول ما يتبعه وغيره فان ملأ اللفظ المعنى الجازي بوسطه الوضع اي وضع المعنى الحقيقي ولهذا
 قسم الاداة اللفظية الوضعية الى ثلثة اقسام في غير وجه راجع الى مطلق المعنى اللفظي في النظم
 بالبحار التام الا ان يستثنى ولا يدور لئلا يدور الثابت بغير العبارة فان اللفظ ليس مستوفياً
 مستوفيه وضيق عليه راجع الى مطلق المعنى ايضا فانه اقرب الى رجع الى المعنى الاول لئلا يشترط
 والمراد بالمعنى قوله الى معناه ما يتبع الموضوع له لبيان قوله وان كان باعتبار ملأه عليه فان القسم
 الرابع ليس بالنسبة الى الموضوع له كما لا يخفى **قوله** فذهب بعضهم الى استدلال ايهيونا الاول
 بان الشيخ ذكر النظم في الاقسام المتقدمة فقال في وجه النظم وجه اقسام البيان بذكر النظم في

قوله لا يقال المراد انه حاصل السؤال ان افرد
 قوله لا يقال المراد انه حاصل السؤال ان افرد
 قوله لا يقال المراد انه حاصل السؤال ان افرد

استبان في النظم لم يذكره القسم الرابع فتعين ان جعل اقسام التعيقات الثلث الاول للنظم
 واقام القسم الرابع للمعنى وان تسامح في البيان واستدلوا بهيونا انما بان ذكره الدلائل وقضاء
 الثابت بالاول وبالاقتضاء ولا شك ان الثابت بها هو المعنى ولم يعل في العبارة والاشارة ان
 بالعبارة وبالاشارة فظهر انما ليس من اقسام المعنى بل من اقسام اللفظ وان توضح في العبارة
قوله منه اللفظ آه اما العربية فله واما المكتوب فيما مر من في شرح المعاني من ان الكتاب تصور اللفظ
 بحروف جارية فالكاتب هو اللفظ وان كان المكتوب في المصحف هو الصور والنقوش كما سبق ولما
 انقل باليتواتر فلان خصوص المعنى لا يتقل بالتواتر ولو سلم فلهما اختصاص بالجمع **قوله** فان روي
 على ما ينبغي بقدر الطاقة انه يدري ان لا يكون الرجل بليغ الا في اوضاع قد يعجز عن طاقته حتى يبد
 على كلام بلوغ من هذا الوجه في الترويض في البلاغة **قوله** التام الا ان المراد من قوله صارت الكلام بليغاً
 انه يكون كاملاً في البلاغة لا الا في الترويض بل في قوله **قوله** والجواب ان هذا ايضا من اقسام النظم
 في حيث افهم ان يكون مرادنا ان الاطلاع على معاني القرآن تفسيرها والا حاطة بها على قطع
 النظر عن الدلائل عليها بالكلام خارج عن طوق البشر فلا يكون اجماع النظم وكون هذه المعاني حيث لا يحتملها
 غير كلام الله تعالى ورجوع هذا الى اقسام النظم بناء على كونها في انفسها بحيث يكون الاطلاع عليها والعم
 بها خارجاً عن طوق البشر ولا يشك ان كون هذا ايضا من اقسام النظم فليعلم **قوله** ومفهم المشايخ آه
 يرتبط بقوله كما قالوا القرآن هو النظم والمعنى آه وما يترجم من قوله الاول **قوله** فوجع التوهم الناشئ
 قبل التوهم المذكور يندفع بان يقال التوهم اسم للنظم الدال على المعنى والجواب ان تعييق الطريق ليس
 من طرف المناظرة على ان في اختياروا اشعاراً يكون للمعنى كشاً كما هو المناسب لغرض ابي حنيفة
قوله المراد من النظم هنا اللفظ وتنبه على هذا قال المصنف قسم اللفظ بعد ان قال القرآن نظم والاشارة
 آه ولم يقل قسم النظم وانما قال هنا لانه قد يطلق ويراد به الشعر والمعنى المصدري واللفظ الموصفي

لا بد من قوله لا يروا ان كان في حيزه من سوا الارض بالنسبة الى استحقاق ما بقى **قوله** حيث
تقسم ما يخصه والعام له في حيث لان موده للغة من هذا اللفظ لا النظم فلا احتياج الى تغيير النظم
باللفظ وان لم يكن فيه وما وجه ترتيب الجواز على الشرط فواضح ان يكون في ذلك كون اللفظ جوازا في النظم
قوله انهم الا ان يقال المراد به وبهذا التوجيه يظهر ايضا معنى تقييد الكتاب بالالفاظ وذلك لان المراد
بالكتاب المجموع الشخصي او المعنوي الكلي ان من لكل واحد البعض الذي يحكم به في كونه كذا في كذا
البياني ان بعض الالف ليس بهما المثابة **قوله** على النظم حاصله الجواب ان اطلاق النظم على النظم
بالنظر الى الاصل فلهذا فلفظ اللفظ على الذي فافترقا فلفظا بلفظ قوله فالمراد به العبادات لانها
قوله رخصة الاستطاعة لا يختص بالحدود عرض عليه يمنع كون هذه الرخصة رخصة الاستطاعة
بل هو رخصة السرف والتميز من رخصة الامام بر فان الدين في شرحه يرد على كونه ولو كان رخصة الاستطاعة
فما جاز النظم بالفرقة فان من احكام رخصة الاستطاعة باشم العامل بالفرقة كما في مسافر النظم لا ربح
ومنها ليس كذلك فلو كان بالحدود وبسقطه انما هو على ما هو في سائر النظم من خلافه وجواب
بان المسقط لزوم النظم لانفسه كما هو عليه من عبادات الشرح ولا مانع من جواز القرآن بعبادة فيها
باعتبار ان النظم لا يرد على اعتبار ان موجوده ووقوعه عن الغرض لا يدل على لزوم كفاؤه زائدا على أصل
الغرض في الصلوة **قوله** وفنكتم بكنة او اكثر لما هو بغيره مما لا يقره بانعازية مقدار ما يجوز به
الصلوة لا يجوز وانما المجموع ان تكلم بعبادة كونه او كونه في ان القرآن بالعربية **قوله** اما الكلام
في ان ذكر الشئ كيف لا يكون لازما فيجب هو قوله فيما بعد والتاخر وبنو الارض على الاحتياط في اعيان الركن
المؤخر اعني المعنى **قوله** انهم العبادات الفارسية الظاهر ان اخذ الشئ كذا وحاصله ان لا يلزم من كون
المعنى قرآنا عدم فرضية قراءة القرآن لان العبادات الفارسية اقيمت مقام العربية في حصول قراءة القرآن بهذا
الاعتبار وتوهم كثير من السامعين ان الجواب باختيار الشئ الاول نظر لان قوله فجعل النظم مرغيا ناظرا

والنخب

الاعمال

الاول

الحقولة الشق الاول من السؤال لم يرد من عدم اعتبار النظم في القرآن والاول وجه للمان مجرد المعنى او كان قرآنا
يلزم الايمان بالقرآن ولا بد من جهة خاصة العبادات الفارسية مقام النظم المتفرد بالاعمال الكلام مسوق على
كون مجرد المعنى قرآنا وشهادة على التام لم يرد في هذا البحث وهو ان السجدة مع كونها من القرآن في الصلوة
فان كان آياتها عند الشافعي روية لم يرد به فرض القرآن المقطوع به الا بان خلافه شبهة وكان ينبغي
ان لا يتبادر بالمعنى الجرم عن النظم لما ان المعنى الجرم ليس قرآنا عندنا لان خلافه ليس قرآنا عن ايرك الشبهة
من خلافه مع ان خلافه مع الاتفاق في القرآنية في كونه آية تامة وخلافه في كونه قرآنا على ان الكلام مسوق
على المعنى الجرم ليس قرآنا عندنا في نفسه روية ايضا فانه **قوله** به ليل يتبادر ان كان ذلك لا يدل على ما نقل عن
بعض الافاضل من في هذه الآية التنبه وبعض ما يتيسر من القرآن نوعان بعض تركس الآية وهو ما
تما هو بعض من النظم وبعض سبيل كالمعنى بدون النظم القربة فيكون كل منهما جازية التوبة من غير
بحر يوجب البعض بها وهو انما يظهر اذا جعل القرآن عبادات عن مجموع اللفظ والمعنى **قوله** فان قيل فعلى
الاولا يمكن ان يرفع بان يجعل الآية في قبيل عموم الجواز بان يرد من القرآن النظم الدال لا مطلقا وكذا
وارادة العامة **قوله** وثبت الحكم في الجواز باقيل في حيث وهو ينبغي ان لا يتبادر من قراءة المقطوع
بالقبيل ان مطلقا واخرى ايضا بلزوم التوبة على الكتاب باقيل مع عدم جواز كونه في معنى
النسخ واجيب بانها انما يلزم ان كان اللفظ قطعيا مدلول ومنها ليس كذلك لان كثير من اهل
التفسير ذهبوا الى ان المراد من القرآن الصلوة والمعنى وانه اعلم اقيموا ما تيسر في الصلوة ولو سلم ان المراد
ذكر فهو عام فحق من البعض وهو ما دون الآية وساقى انه يكون طبعا مجرد تخصيصه بغير الواحد والقياس
وفي ذلك لان جرم النسخ انما هو ان التوبة فرض في هذه الآية اللهم ان يجعل اعلم الغرض العلوي لا الاعتقاد في رخصة عبادات
فليس **قوله** وقيل الخلاف في الفارسية لا غير لانها من العربية في الفصاحة وقيل لانها لغة اهل مكة لكونها
وكره في شرح المنظومة المستحسن بالتحقيق **قوله** بل من متطهر ايضا عدم جواز مدونة القراءة بانها رتبة

القرآن

بدون النظم

لمستطاع تبدل على عدم جواز الجنب والخاص ليس لعدم كون النظم لازماً غير جواز الصلح كما ذكره
 بقوله فان قيل **قوله** فان قيل المناظر من على انه بسجدة التلاوة اه قيل لا يلزم من التلاوة
 بسجدة التلاوة على من قرأ بالفارسية وحده من مصحف رقم به بالجانب والخاص القول بصدق
 القرآن عليه فان القول الاول لا يخفى منه لم يبق من ايات البينة والعبادة كالكفارة
 مما ثبت بالشبهات وكذا الحرمة واجاب بالتمام بان الذين في شوق النور وتي عن المشيدين بان
 المكتوب والمفرد بالفارسية كلام الله وان لم يكن قرآن في حرم من غير المتطهر وقرآنه الى بعض الجنب
 كالنورية والنجيل وعن سجدة التلاوة بانها الخفية بالصلوة لانها من اركانها وبينها مشاركة
 في المعنى وهو مطلق السجود في جوارح بحيث بالصلوة بولطتها وركنية النظم قد سقطت الصلوة
 فخطبها للقبها **قوله** قال في الاسلام ليس هذا المنة الا على رجوعه بل بيان وجه الرجوع **قوله**
 حيث وصف المنزل بالعترة في قوله انا انزلناه قرآنا عربيا وقوله سبحانه وتعالى انزلنا من ربه
 العالمين انزل به الروح الامين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين ولما قال في الخط
 الاحتمال ان يرجع الفخري في الآية الاولى الى السورة ويكون التذكير باعتبار كونها قرآنا ويتعلق
 بلسان عربي في الآية الثانية بقوله المنذرين لا بقوله تنزيل على انه يحتمل ان يكون محولا على التفسير فيكون
 الحكم بكلمة ما ذكرنا في رتبة على ما هو المجهول في غير الاسلام قدم آية عبادة في الاسلام مكررا والى وجه
 البيان كذا نظم والثالث في وجوده ذكر النظم وجرأه في بيان فيمكن ان يقال قسم الاستحسان بالنسبة
 الى قسم البيان بمنزلة المركب من المفرد لان القسم الثاني بيان وجود نفس البيان والقسم الثالث في بيان
 كيفية استعمال الانعاطة في بيان والمفرد مقدم على المركب بطبعها فقدم ليوافق الوضع وايضا القول
 وسيلة الى البيان والوسيلة اخفض من المقدم على ان الظهور والخفاء في وجه البيان ليس بالحقبة
 انه الذي يحسب استحقاق ما في القوم والكتابة فلا بد ان يقدم قسم الظهور والخفاء على ان اقم الاستحسان

هذا هو الوجه في قوله
 انزلنا من ربه الروح الامين
 على قلبك لتكون من المنذرين
 بلسان عربي مبين

كقوله الدلالة

كقوله الدلالة عليه في الحقيقة اقم الدلالة وتسميتها اقم البيان كونها سببا عنها **قوله**
 نوعان تصرف في اللفظ التفسير في اللفظ يجعله كونه من المعنى وهو مع جمل موضوعا والتفسير
 في المعنى يجعله يفرق من اللفظ بالظهور والخفاء بغيرها وهو مع جعل موضوعا واللفظ كذا
 اثباته الى التفسير المنقسم الى النوعين او الى التفسير في اللفظ **قوله** في كذا الاحصاء ان المعنى
 اعتبار ظهور المعنى وخفاءه بالفعل وهذا لا يستلزم في الاسلام اعتبار كونها بالقوة اي كونها
 بحيث يظهر او يخفى في اللفظ وهذا لا يستلزم او يقال اعتبار المعنى بالظهور والخفاء او هذا لا يستلزم
 وفي الاسلام اعتبارها في الذهن والملاحة وهذا لا يستلزم وجهه هو كونها **قوله** فاما على الانوار
 وهو الخالص المبرهوم منه الخاص الشحيق وانما هي من النوع كرجل وان في ذلك على الاشتراك
 بين الاخر **قوله** السقط الما اول على حجة الاعتبار قيل انما سقط لان التفسير في اللفظ ليس
 باعتبار الوضع بل بمقتضى الجمل **قوله** والكلام في الدلالة الوضعية وانه بان المعلوم من اقم الوضع
 وهو المستمر الذي تخرج بعض وجوهه بانما في نفس الحقيقة بلا حطة الوضع الاصل كما سباني
 حقيقة ان شاء الله **قوله** لان انظر ان لا شك ان هذه من التفسيرية بعد الاعتبار في المعنى واللفظ
 في القسم الثاني الاستحسان في المعنى واللفظ في الثالث نفس الظهور والمعنى والخفاء **قوله** وان في معنى
 انه ان قلت قد جعلت سبحانه وتعالى كتابا العزيز شتملا على قسمين بقوله عز من قائل وهو الذي انزل
 عليك الكتاب منه آيات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فمن اين وقعت هذه القيمة المخفضة
 الى انه لما ذكر الكتاب قلت قوله واخر متشابهات فوفد على الظاهر وهو آيات وتقر من آيات اخر
 متشابهات فهذا يدل على ان بعض حكم وبعضه متشابه ولا بد ان يكون في غيرهما وانما حصل القسمين لهما
 في اعلا درجات الظهور والخفاء **قوله** الا ان هذا وجه ضبط لما قاله صاحب التحقيق من ان الاول ان يفرع من
 التلخيص معنى لان بعض هذه الاقسام لا يفرع من انما بل يفسر فيه الاستحسان التام الذي هو

في الثاني

وعلى المعنى الاستحسان
 انما هو في الشك في وجه
 كذا في معنى

ان قلت بالنوع بسبب الفرق
 ولقائمه وبين الكتابية
 والخفي مثلا في عدم انما
 متقابلة مع مع
 هذه التفسيرية

الاولى في قوله
 خبر

بانه

قطعاً لان الكتاب يمكن ضبطه في حق هذه التقديرات والاستقراء فيما يمكن ضبطه قطعية **قول**
 وجوه النظم الوجوه هي التي لا اعتبار بها والاعتبار بالاقوال الخاصة بتلك الاعيان وهذا التقدير
 لطرفه في التقسيم الاربعة بخلاف تقديرات بطريق العلم صيغة واحدة وكان السوفسطائيون عن
 تقديرات التقسيم الاول وتفسيرها ببطقة الثلاثة الاخيرة **قول** لان الصيغة هي الهيئة العارضة
 او هي اقدم من الاسماء الصيغة هي اللغة متناهية الاولى هي الثانية علم ما ذكره لان اكثر الخفايا والاعمال
 المعنى بالهيئة يتبعها الامور التي هي عينها على اعداد الاحكام الزمنية وليتنبى على هذا او معنى الاسلام الصيغة
 والهيئة ولم يذكر الوضع مع انه اخصر لوعلى ما ذكره ان ربح من ان الواضع الهيئة **قول** والواضع كما
 عيان حرف فربما قيل عليه الواضع ما عيان حرف فربما بازاء المعنى المخصوص بتلك الحروف مع انها
 ليست حرف فربما هي فتحة الضاد مع سكون الراء واجبة بان الواضع وضع الحرف في ذلك المعنى كما ذكره
 بوضع شحش في وضع حرفها بهذا الترتيب شرط عروض واحد من الهيئة التي وضعها للمعنى واستقبل
 بها لتلك المعنى ايضا فمن وضع نوعي كان قال في لفظ وضعت الدلالة على حيث يتغير في فروعها
 بهت من تلك الهيئة بحيث لا تذكر الحروف **قول** وعبر عن التقسيم انما ترتيب المقادير الاسلام ومكان حال
 وعن الثالث **قول** في طرق جريان النظم في خمسة جوانب اولها انما اعتبار اضاف الطرق الى كل
 الاستقوال والجريان على هذه لا يبين في فرق بين التفرع والكتابة وبني تفرع القسم الثالث في طرق جريان
 النظم في بيان المعنى والظواهر وطرق الظاهر المعنى ومراتبه كما ذكر في الثالث واحد فالوجه ان يحمل على اعتبار اضاف
 الطرق في التقسيم الى مجموع الاستقوال والجريان والظاهر ان جميع جريانه لا الاستقوال الا ان النظم فليست **قول** المعنى
 لان الاستقوال اقدم من المعنى وخلافه في فصول السبايع بان الظهور والافتقار وجوه البيان ليس الا
 بحسب الدلالة ان الذي يستلزم الاستقوال في التفرع والكتابة فلا بد ان يقدم اقسامها على الاستقوال كقصد الدلالة
 على ان معنى الحقيقة اقسام الدلالة وتسميتها اقسام البيان كونهما سببا عنها **قول** معرفة وجوه التوفيق على المراء

سبب حقيقة
 في الحقيقة
 في الحقيقة
 في الحقيقة

شي

بالطرة اذن
 معنى لفظ
 التقسيم

المعنى

نفس

في ذلك
 في ذلك

اعترض

اعترض في فصول السبايع على تعبير المعنى من وجوه التوفيق بكيفية دلالة اللفظ على المعنى بان الوقوف
 متاخر عن الاستقوال والدلالة بكيفية متقدمة على الاستقوال كقصد المعنى على الوقوف فكيف تغير الوقوف في
 الكيفية **قول** جميع ما يصلح له من احوال ذكره اكثر قليل عليه ما يصلح له لا يلزم من ان يكون من احوال ذكره اكثر قليل
 ان يكون من اجزائه كما سبق ج به عند بيان الوضع كثيرا يمكن ان يقال انما كان يستعمل في الجزئيات يستعمل في
 ايضا كاستعماله في المطلق الا انه على اجزاء الحاشية **قول** وهذا النوع من استعمله اجزاءه بعضه المتأخر بين
 بان المراء بالوضع كثيرا ان يكون من وضع واحد بالشخص او بالنوع وان لا يتخلل بين الوضعين نقل وهو
 مروي لعدم دلالة اللفظ عليه نعم يمكن بان يقال المراء بالوضع ما هو الكتاب ومعه وهو وضع اللغة
 وايضا قد يمنع عدم كونها من المشترك وتخرج البعض لا يكون جهة عدم الاطلاق واما ما قيل ان
 ليس المراء من حقيقة حقيقة المشتركة بين اثنين من سائر الاقسام وقد حصل بهذا القدر ففقدت
 لان المنقول واقل في احد الاقسام الباقية ولم يتميز المشترك عنه بالقدرة المذكورة **قول** والاخر
 ان يقال انه في حيث لان فوجه بالافعال لا في بغيرها الاخراج الا الاورد كما فعل ان ربح في المطول
 في تعريف الجاز العقلي والحواس ان ذكر فيما اذا ذكر قيدان **قول** في تعريفها بغيرها وبغيرها في الخارج
 مشي وليس منها كذا كذا في بيان هذا القيد وان فرض ان الفرض لا يبين منه هو الحقيقة
 يخرج المشترك وبعد فوجه عنه لا معنى لخروج بعيد مستغرق فالوجه ما ذكره المعنى **قول** لان المشترك
 بالنسبة الى المعاني المتعددة ليس مستغرقا اعترض على صاحب الترجمة بان اللفظ المشترك لا يصلح
 لتلك المعاني المتعددة جميعها معا بحيث يتحقق عنه الاختلاف لها وانما يراه واحدا وهو مستغرق بجميع
 المراء منه فهو مستغرق بجميع ما يصلح له فلا يخرج به المشترك عن الحد واجبة اللفظ المشترك ليس مشترك
 بالنظر الى احد معانيه نحو بالنسبة اليه عام عند بيع فخر الحد كما ذكره بقوله واما بالنسبة الى افراد معنى
 واحدا وانما الاشتراك بالنظر الى معانيه المتعددة فيجب عليها معا ليس بشرط في صورة الشيء او قد يكون

في

بنفسه

ما

بل

انتهاء الاستغراق بجميع ما يصلح له ابتداء ولكن ان كان في الجواب بكيفية الصلوح كسبيل الالة
وان لم يتحقق كسبيل الالة فليس **قوله** والمشارك مستغرق لمعانيه على سبيل البديل قد يحجب
عنه بانه قد مر في بحث العلم ان معنى الاستغراق على سبيل البديل ان يتعلق الحكم بكل واحد بشرط
الانفراد وعدم التعلق بواحد اخر والامر الاول منتف عن المشارك لا يجوز من ان الحكم لا يتعلق بالواحد
من معانيه فلا يضر المشارك في تعريف العلم وان اخذ الاستغراق اعم من ان يكون على سبيل التناول
فليخرج **قوله** في هذا الى على تقدير تغيير الاستغراق على سبيل البديل لا يتناول حال المشارك بالنسبة
المعانية وبالجملة نسبة المشارك الى موضوعاتها نسبة الكثرة الى افراد مجموعها من غير تفاوت في الكثرة
وعده حتى لو كان الاستغراق على سبيل البديل بان يقتصر التناول لكل فرد من بعض الافراد في التعلق
الحكم بالاجزاء لا يفرق كان متساو ولا مختلف في داخل هاري اولاه وكون الكثرة في الالفاظ لكن لا ينبغي ان
لا يتناول المشارك بالنسبة للمعانية وبهذا التفسير يندفع الاعتراض على قوله فانما يتغير في كل فرد من كل
البديل وقوله يتغير في الامام على سبيل البديل بمعناه بناء على انه اعتبار في الاستغراق على سبيل البديل بشرط
الانفراد واما منتف عن الكثرة المنتهية مؤمرا او مجعلا لان يتعلق الحكم فيها انما هو بواحد واحد ان كانت
معرفة او جاعلة سواء كانا في مجموعين او غيرهم من عند وجود الالفاظ ان اعتبار هذا الشرط انما هو في **المتغير**
التغير لا يتناول حال المشارك بالنسبة للمعانية كما عرفت فليس **قوله** قلنا لو لم اشترط في المنع
قوله ما ينبغي ان من معنى الوضع للكثير **قوله** والمراد بالوضع للكثير انما هو على ان لفظ المجموع في
قوله مجموع الرجال كذا من افراد العلم مع انه ليس فيه وضع للكثير شي من المعاني المذكورة او ليس شاملا
واحد ان الكثير نفس الموضوع ولا في ثباته وهو شرط ولا في مجموع الموضوع هو له بل في مجموع
عليه من الموضوع واجيب بان كل ما صدق عليه الموضوع له منزلة الموضوع له وافراده بمنزلة افراد
كما يدل عليه بعد الرجل والفرس من قبيل الموضوع للكثير بحسب الاجزاء **قوله** يندرج في المشارك في

هذا هو المعنى
المتغير لا يتناول
حاله المشارك بالنسبة
للمعانية

هذا هو المعنى
المتغير لا يتناول
حاله المشارك بالنسبة
للمعانية

ونشكركم انما راجع المشترك باعتبار الشق الاول فقط وانما راجع لهم اعم باعتبار الشق الثاني فثبت واما العلم
فانه راجع بعينه باعتبار الشق الثاني كالمعرف باللام والكلام الافرادى وبعضه باعتبار الشق الثاني كالمعرف
المجموع **قوله** كما قاله احيانا في قوله ان كل واحد من تلك الافراد يعيد في حيزه واحد من احيانا كما
يصدق على كل فرد من افراد العلم انما في نفسه تلك الاجزاء جزئية من مجموع العلم انما في الحقيقة
بحسب ذلك المجموع وفيه كونه كل واحد من اعضاءه يدير عيني حيزه من اعضاءه يدير عيني حيزه من اعضاءه
وانما ان ما ذكره ان راجع على ما حقق في موضوعاتنا من اجزاء المجموع من الاجزاء لا غير **قوله** وهذا
معنى الوضع النوعي كذا كلفظ هذا انما في نفسه الكلام كانه قاربت بمعنى انهم اشكروا
المنفعة حكم الواضع بانه كذا وقعت كثر في سياق الشق فحكم منتف عن كل فرد منها وكلمة
هذا هو معنى الوضع النوعي واعلم ان الوضع بالمعنى الذي اشارنا اليه مختلف بين الحقيقة وله
معنى اخر مختص بالبحار وهو حكم الواضع بان لا معين للالاف بنفسه على معنى فهو عند التولية
عن اراية ذلك المعنى متعين بما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا والمعاني من الوضع هو
الوضع الشفهي والوضع النوعي بالمعنى الاول ويمكن عدم ذكره **قوله** كيف ولم يستعمل الا
فيما وضعت له بالوضع الشفهي او به عليه ان لم يرد منها علوم الافراد واستغراقها فليست
بمقتضى التعريف وان اردت ذكره فقد شملت في غير ما وضع له بالوضع الشفهي وبوتيدته تعريفي في معنى
بكونها موضوعا بالوضع النوعي واجيب بان كلام علم السند وقد يتكلم في الجواب بان المراد نفس الكثرة
لم تستعمل الا فيما وضعت له بالوضع الشفهي واما الوضع النوعي فبالنسبة الى موضوعها في سياق الشق
قوله انما يصلح لجزئيات الحائية لا بما ينضمها آية يعني انما يصلح الاول ويسبق مستغرق بالنسبة
فيخرج بالنسبة اليها بفيد الاستغراق وليس يصلح الثانية ضرورة انه لا يطلق عليها فيخرج بالنسبة
اليها بفيد الصلوح **قوله** لاننا نقول انه بالصلوح الاول ان تغير الصلوح بما يتناول والافاق

هذا هو المعنى
المتغير لا يتناول
حاله المشارك بالنسبة
للمعانية

اللفظ بعينه على المعنى بالوضع من غير نظر إلى آخر فلا يستقيم جعل المأول من هذا القسم
لأنه لا الصيغة بواسطة النظم (التي) والتأويل إليها لا يجرى ما قلت ملاحظة أو آخره المتكرر
لأنه لا جمل لأن اللفظ على المعنى بل تعيين المراد فيستقيم **قوله** كما في ثلثه قوله فان اللفظية
ناجوا في جمل الكمية وجدوه وقد وضع معنى الاجتماع ولهذا سميت القراءة لاجتناب الجمل
والكمي فيجملوه على معنى يناسب الاجتماع وهو الحيفي المجتمع في الرمز من الالهام **قوله**
ومع كون من اقم النظم آية أيضا في الحكم بعد التأويل الى الصيغة لما سبق من ان التأويل
لتعيين المراد لا جمل لأن اللفظ فتمها بالوضع كما كان قبل التأويل وفيه ثلثه لانه يجب ان
تجعل المفسر المتكرر أيضا قسم من هذا التقسيم لعدم طرؤ غاري بينه وبين ذكر المأول
سوجب لعدة من اقم هذا التقسيم وتعد ذلك المفسر من اقم التقسيم الثالث اللهم
ان يقال الحكم في المفسر أيضا في المفسر القطعي لقوة بخلاف المفسر الظني **قوله** وقبل الحكم
بما لم يأت في أي قبيل في الجواب عن الالهام المذكور وحاصله ان هذا التعريف للمأول الذي
هو من اقم النظم صيغة ولغة وكون من تلك الاقم لا يتحقق الاشتراك والتزجيم بالاجتهاد
والشأن من الصيغة وقد عرفت من الجواب الاول في هذا الجواب من نوع منع
او صا بعد بقيل **قوله** وكذا اذا لم يكن مشتركاً يعني ان الخفي والمجمل والمشكل كالمشترك
فانه اذا ازيل خفاؤه بانقطع يكون مفسر وظني يكون مأولا ولا يكون من اقم النظم صيغة
ولغة وقيل انها ليست من قبيل ما قول مطلق كما ان المشترك اذا حمل على احد معنيين يقطع او خبر
واحد او قيس لا يكون مأولا **قوله** في الاشارة اورد عليه ان الموصول أيضا خارج
عن الاقم فواجه الاقتصار على المفسر ولهم الاشارة وقد يجاب بان الموصول من الالهام
وهو موجود بنصهم في النهاية بعدم كونه منها ذكره في الافيد واجيب ايضا بناء على ما اشتر من

جوز

بما دل على ان مبرهنة باعتبار معنى هو المقسم فنبه المصنف على الاول بجعل المفعول المقسم مقدما
في ان ذكره والاعتبار مع تفرغ عن الذات بالذات وعلى ان الالف باو فال مع على وزن المشتق
الذات على ان الالف الهمزة فان مع كثيرا ما يدخل على التابح كقوله تعالى ان الله معنا فكان لكل من
المع المصروف والذات واخره الموضوع له لكن الاول بالقصد الاصلي والالف بالتبعية فخرج
بتعبده فقول مثل جمر على نظر الى المفعول الاصلي لانه ليس بغيره وخرج بالتبعية اسماء الزمان
والمكان لان المفعول وان كان جزءا منها لكنه مقصود به الامر بالتبعية وبذلك لان الاكثر قول
مع على المتبوع يقال جأ بالوزير مع السلطان ولا يقال جأ السلطان مع الوزير ولو سلم
فقد مرجح ان يرجح في بحث الاسماء المتبعية من المفعول ان المفعول مقصود اسماء
الزمان والمكان والآلة ايضا وقد تجاب عن اصل السؤال بان المفعول وزن المشتق وزن جنس
المشتق اوزن مشتق ما كالضارب والمضروب وقريب منه ما يقال المفعول وزن المشتق
وزن المشتق المخصوص وهو الفاعل والمفعول فكان قال الله السلطان كان معناه عين
ما وضع له المشتق منه مع الفاعل والمفعول فصفة وهذا يصدق على جميع هيئات الفاعل
والمفعولين من غير التقلد في الهمزة وعلى الصفات المشبهة كقوله استغنى عن كل امرئ
التعبير عن معنى الفاعل والمفعول بوزن الضارب والمضروب كما لا يخفى ولعل ان
هذا التوجيه مبنى على ان تعبير وزن المشتق في جانب الموضوع له وخرج من معنى سهم بان يكون
قول المصنف مع وزن المشتق متعلقا بكان ومنها تعجيب آخر اعي محمد الدين ان شئ

المثلث من غير ان يقطع
 الوضوح ووزن الشق من فوق
 الوضوح وارادوا منقح الشق من
 الخصر والوضوح من فوق
 الشق الزاوي وان كان في
 على وزن الشق ولم يبق منه
 الا الزاوي فانه من الشق
 والمكان والالة الازور من الشق
 بوزن الشق والوضوح من فوق
 جذبا على الالة الخصر والوضوح
 من فوق الالة الخصر والوضوح
 الا على الالة الخصر والوضوح
 والوضوح من فوق الالة الخصر

على تعيين عدد جزئيات كثيرة ولان من اللفاظ العوم ما يقع للخصوص مع القطع بان لم
 يوضع الاوصاف واصفا فلان كان ذلك الوضع كثيرا في موضوع لم يكن خاصا او محصورا لم يكن
 عاما ولان جعل الصفة معا بل الاسم الجنس فلا ولا اصطلاح ولان جعل المطلق من اقسام الخاص
 حيث لو اورد النوع وقد جعل في الشك حيث جعل في الشك لا فيدوا الشك لبعض من المستقر في عين
 ولا شك ان شدة مطلق وتكون مع ان الموضع واحد من كلامه وفيه من وجود الاول انه
 ان كان الموضع الكثير ان يكون كل من الكثير نفس الموضوع له كانه في نفس الموضوع
 لا واقعا موقع فيه الا ان قيل بعض اللفاظ موضوعات بوضع واحد لكل واحد من افراد موقع
 كل كالمفردات وسهل الاشياء وهو غير قابل له ولو لم يكن الموضوع الكثير فيكون الموضع واقعا
 موقع الجنس قريب بوجبه يكون ما هو اعم منه واقعا موقع في البعيد فلا للقطع بوجه
 لقولنا انهم من ذكره ان التعريفات التي رتبة لكل قسم من تقسيم جنس لا انواع يكون الجنس في
 هو العالي اليك ان المعرف ان العلم المخصوص من بعض حقيقة في الباقى فيكون البقاء
 مع وضعها بالفرقة لا بالاول فلا وجه لقوله ان كان الجنس واسطة له ويمكن ان يقال ما لا خلاف
 كان اعتبار الجنس في القسم الاول يخرج عن التقسيم بحسب الوضع علم من الجنس حيث استعمل الاول في
 الاعتبار لذكره كذا اعتبارا قرينة عدم العوم في الواسطة ان لم يجعل الصفة مقابلة للعلم الجنس خصوص
 بل الاسم ان لم للعلم وسم الجنس هو موافق لما قاله صاحب الكفا فيهم هو لم صفة الرابع في قوله
 ان لم للمص من المستقر في تعريف المطلق هو الفرد وانما في قوله لاف بالجنسية والاعتبار فلا
 قوله لا جعل المطلق في قوله **قوله** ان شدة قصر العلم وفيه من هو ان المذكورة من الفصل
 ان العلم المخصص على البعض حقيقة ام يحال على التفصيل الذي ذكره هناك وهذا العلم كان
 المذكور في الفصل الثاني وهو ان العلم في قطعية عندنا واطنية عندنا فحق وهو موقوف على البينات

هذا العلم
 هو العلم
 الذي هو
 المقصود
 به في
 هذا
 الفصل

في تعريف

عند البعض

عند البعض حكمه ايضا لا فرق بينهما الا بان هذا العلم المخصوص على البعض فذكر
 للمقصود عليه وهذا هو الواجب على جعله فصولا لا يكون الا قول حكمه العلم وانك غير
 حكمه العلم الا ان يستمر كلامه على ما سيظهر في اواخر ما بحثت اللفاظ العوم من ان العلم
 التخصيص يدفع العوم في حكم الشك في العلم بعد الفهم لا يكون حكمه العلم حقيقة وان العلم
قوله واشترانا ان مثل لفظ الحانية اي بقوله ضرورة ان لفظ الحانية انما يصح في الحانية
قوله وكل وضع لم يستمر معلوم على الاخر له انما ذكره باسم من العلم لان لفظه لا يابى على
 الشخص المعين وهو المراد من المستمر المعلوم لا يكون الا شيئا بخلاف القسم الاول لان العلم لا يقع
 فصل بالافعال والحروف ايضا وقوله على الانواع منها استراخ عن المشترك بين الشخصات
 لانه بالنسبة الى كل واحد من وضع كسرى معلوم كمن لا علم الاخر كذا في التحقيق **قوله** كالرجل
 والفرس اللام من الحكاية لان الحكمي والمراد الرجل والفرس المتكرران لانها المحدودان من
 اقسام الخاص من المعرفة بالعلم لاستعماله في تعريف الجنس وفروعه عن الاستغراق
 وغيره **قوله** ولا يخفى ما في هذا من الشك لان التعريف يكون لها هيئة ان مدة لجميع افرادها
 وكون بعض افرادها اولها لا يوجب افرادها تعريف مستقل عما ان علم قوله ولكنهم وضع
 لمستقر معلوم على فصوص العين مع انه اقم منه تكلّف من **قوله** ما يقابل العين المراد العين
 الموجه الخارجة وبالعلم النوع والجنس وفيه من الاعتبارية لان المراد بالعين ما يقوم به
 وبالعلم ما يقوم به غير العلم في قوله وهذا تعريف لغيره الخاص الاعتباري والحق في تعيينها على
 جريان المفروض في العلم والمسميّة لا بلا بد من العلم والعلوم والحركات العلم ان يراهم بلفظ العلم
 والحركات المستغراق الانواع **قوله** ان المعنى لا يتم متعده قبل يعني ان الواحد الذي يطلق على المعنى
 لا تحقق له في اللفظ عند من لا يعرف بوجوده الذي ان لم يدر الوجه عن الرجل الا يزيد ويعد

هذا العلم
 هو العلم
 الذي هو
 المقصود
 به في
 هذا
 الفصل

هذا العلم
 هو العلم
 الذي هو
 المقصود
 به في
 هذا
 الفصل

هذا العلم
 هو العلم
 الذي هو
 المقصود
 به في
 هذا
 الفصل

هذا العلم
 هو العلم
 الذي هو
 المقصود
 به في
 هذا
 الفصل

ولا يوجد رجل مطلق يشهد ما هو الوجود الذي يتحقق في العلوم ان قيل بل انما هو الوجود
 كذا باعتبار ان العقل باخذ من مشاهد زبد صور الرجل واذا راى على انما قد من صور اخرى
 بل على ما اخذه من قبل ونسب لانه لا يكسبه الا من قد سبق له العلم فلما ليس بكن الامور
 يكون الوجود الذي يتحقق في اصول ابن الحارث وقد يقال ان المراد بعدم جريان العلوم في الحكم
 ان العلوم من صفات الانا فلا بد من صفته كذا كما سيجري ان رجع في قوله لا احد الا شكان هذا ان يكون
 مراد من نفى جريان العلوم في الحكم الا ان هذا كلام غير الاسلام عليه وهم ايضا يجرى بان في الموضوع بعينه
قوله ضرورة ان المراد ليس مجموع القسمين فيكون بعد ذلك كل منهما واذا اتى فيه بكون الاول
 لم يصدق على شئ من ضرورية ان شئ من ليس مجموع الامرين بل لا يصدق على شئ من **قوله** بدليل ان ذكر كونه
 كذا لا ينافي وضعه لاحاطة الافراد والتعريف للحقيقة فلا يصدق ايراد في الحدود وانتهى خبره ان هذا معنى
 مع تحقيق المنطقي وشيخ الفقه على بل يفتنون اما اقوالهم فلا يدل ايراد كونه لا على انهم لم يريدوا
 التعريف بل بيان التسمية على وجه يؤخذ منه التعريف في الشريعة شرح المحتاج ايراد كونه لا شايخ
 في عبارة الادباء ولا شك انهم يفهمون منه المعنى المشترك الصاوي على كل في حقيقة المقصود مع تعينه
 لا انهم اشتهروا به الا الضبط ثم ان في ذكر كونه كل منهما بعد جواز ذكر كونه في الجملة فانه ومن ان كونه نقط
 صارت عامة لا تعني فرما بها مراد وهو وضع في تنظيم جميع الافراد الذي يتصف بهذا الصفة والاشهاد
 قد يكون على سبيل الاجتهاد كما في كلمة الجمع وقد يكون على وجه الانفراد كما في كلمة كل فكل لم يرد ان التوهم لا ينظم
 الا في جملة من لم يكن ان يكون الخاص بعبارة عن جميع الانعاط الذي وضع كل واحد منها بمفرد واحد على الانفراد
 لا عن كل لفظ منها **قوله** في قول المراد ان هذا الوجود بغير الوجود بين الوجودين ان ليس فيهما اعتبارا للوجودين والاشهاد
 الفعل بخلافه **قوله** في جوابكم بشيوت العلم اي بوجوبه وان كان ممن تحقق صدقه فلا بد من منع الوجود
 يجوز ان لا يكون حكمه مطابقا للواقع وقيل المراد ان بوجوبه على المتكلم حكمه يذكره الاول هو الوجود **قوله**

المراد من نفى جريان العلوم في الحكم الا ان هذا كلام غير الاسلام عليه وهم ايضا يجرى بان في الموضوع بعينه

المراد من نفى جريان العلوم في الحكم الا ان هذا كلام غير الاسلام عليه وهم ايضا يجرى بان في الموضوع بعينه

ولو فسر بالحكم الشرعي انه قيل من بعد ان الكلام منسأ فافادة انما هو المعنى لا الحكم الشرعي مع ما خرج
 به المصنف في سبيل وعقد هذا لا يثبت كذا كما ان قوله الكلام منسأ فافادة انما هو المعنى لا الحكم الشرعي مع ما خرج
 المصنف في سبيل الاجابة الا انهم في السنة وان قيل كان ضحا ان يؤخر من ان الان ينظم الكتاب كان متوقفا
 محفوظا كانت مباشرة النظم باليق وقد يجي بان المراد ان الكلام ما لا فيه لاجل العينية انشاء ما عقد
 اليك لا حاله ما هو المراد لا ليس بعيد **قوله** في ثلثة فان قيل ثلثة لثمة علامته ان كونه مثل هذا
 العدد يقال ثلثة رجال وثلثة نسوة والحققة مؤنثة والطريق من كونه العلامة في اللغة عن ان المراد
 بالثمة والاطراف لثمة في ثلثة وان كانت مؤنثة فالمراد بالضم في الية فذكر ولا يتبعها في ثلثة شئ واحد
 بهم التذكير والتثنية كالتبر والخطب والذهب والعين فلي اضيف الى المذكر وعلامته التذكير كذا في
 اكتشاف **قوله** كما في قوله الحج اشهر معلومة لان المراد بالاشهاد على عينية انما هو الوجود والقعدة وغرضه في
 كونه من اشهر الحج وليس كذلك هذه الاشهر من الحج عندنا باعتبار ان كل افعال الجارة فيها الامور ان الوقوف
 وطواف الزمان وغير ذلك لا يكون في شوال بل باعتبار ان بعض افعال الجارة فيها وكونه في شوال كان الاثبات
 او اقدم مكة فيها وطواف طواف القدوم وسعي بعد نبوت هذا السعي عن السعي الواجب الحج ولو فعل
 في كونه رمضان لا يوجب عنه وغرض الخلاف بيننا وبين ما كنه يظهر فيها انهم يفهمون منه انما هو الحج مع
 معنى يوم النحر يجوز ان يكون في يوم النحر في الحج عنده خلافا لما علم ان حديثه جواز نقصان
 مستند الى الآية المذكورة لا بد من العلم ما ذكر من الكلام بعد تحقيقه لان من يثبت ان السعي في الحج ان هو في الجاهل
 بلا فائدة صار في حق طوافه قطع لا يجوز ابطاله وينبغي ان هذا ان التعريف يجب ان يكون في الآية على الحقيقة لا
 بانهم بطلان موجب انما هي نقطة ثلثة ايام بانقصان او بالزيادة بلا فائدة ولا بد من صراحة فلا بد من
 البطلان بانقصان في اشهر لان بدليل صار في وهو بيان عدم اياها بشهرين مخصوصين وغير العلم
 ايضا ان بعض الاصوليين بنى هذا البحث على ان معناه العدد لا يجوز ان يرد به غير ما هي موضوعه انما

المراد من نفى جريان العلوم في الحكم الا ان هذا كلام غير الاسلام عليه وهم ايضا يجرى بان في الموضوع بعينه

وعند ما ذكر في الجواب

الانقطاع وان لم يغير في كونه اول الطور الثالث **قوله** بغير الاستصحاب لا الخلف بل لا الخلف
وقوع الطلاق فيلزم ذكر البعض اليه فيحصل جواز الطلاق فيستقيم اليه التحريم من لزوم تطويل العدة
في اكثر الاحوال فيحصل للموجب فيستظهر ان وقوع امره نصف النهار لا يجعل النصف الاخر منه يوما واحدا
واعلم ان كلامنا في هذا بنا قضايا ذكره القاضي وصاحب كشاف في تفسير قوله تعالى قال بئنا يومنا
او بعض يوم فيقال ان الحارسة في غير امة الحارة قبل الزوج فعلا قبل النظر الى الترتيب
ثم انفتحت فرائد نعيمها فقال لبعض يوم علم الاطراب فان هذا الكلام منها يترجمها جواز الطلاق
اليوم الواحد علم بعض منه كاللافتي وبه يذهب في النظر الذي ذكرته الا ان في قوله **قوله** ان يكون الاوثر من هذا
الباب ليس بظاهري بل ان يكون من هذا القيل والظن ان كان في طريق ثبوت لفظ الطلاق حيث
ظاهرا وانما ثبت بطريق بيان الفروقات كاسياني وبعد ما ثبت بطريق كان يكون الطلاق خاصا في
مدلوله بلا حفا، اللهم الا ان يقال ان ثبوت بطريق بيان الفروقات لا يكون من قبيل المنطوق وانما هو
منه وذكر ان تقول قد علم بطريق بيان الفروقات ان فعل الزوج في صورة الاقتداء هو الذي عبر عنه بالطلاق
في قوله الطلاق مرتان لانه الذي سبق لعدم جعل فعله في تلك الصورة طلاقا ترك العمل بلفظ الطلاق
المذكور مرتين في قوله الطلاق مرتان فليست **قوله** المحقق الرجعة على لفظ سلم الناعل من الاعفاء
يقال اكلوا كذا عقت سقاي اوزته وانما قول المعصوق قد عقت الطلاق الاقتداء فترجم الطلاق
ونفس الاقتداء الى جاز الطلاق على عقب الاقتداء **قوله** الطلاق مرتان فامساك بجره والامانة الطلاق
اي الطلاق الذي يمكن ان يعقب الرجعة ولا يجوز كونه للجنس **قوله** معروفا بما عرف شرعا من العقود
التي هي الاتفاق عليها وكسوتها وصحة حاشتها ولا يبرجها القصد تطويل الفتنة عليها **قوله** يستقيم
لان قوله فيلزم كونه المطلبية في هذا التحقيق شيان كون الخلع طلاقا لافتي ووضوح الطلاق بعد
الخلع وشي منهي لا يتوقف اثباته على نفي الطلاق ولا على كونه قوله فان طلقها ببيان الشان وما ذكره المعصوق

في قوله لا الخلف بل لا الخلف
في قوله لا الخلف بل لا الخلف

في قوله لا الخلف بل لا الخلف
في قوله لا الخلف بل لا الخلف

في قوله لا الخلف بل لا الخلف
في قوله لا الخلف بل لا الخلف

الانقطاع وان لم يغير في كونه اول الطور الثالث **قوله** بغير الاستصحاب لا الخلف بل لا الخلف
وقوع الطلاق فيلزم ذكر البعض اليه فيحصل جواز الطلاق فيستقيم اليه التحريم من لزوم تطويل العدة
في اكثر الاحوال فيحصل للموجب فيستظهر ان وقوع امره نصف النهار لا يجعل النصف الاخر منه يوما واحدا
واعلم ان كلامنا في هذا بنا قضايا ذكره القاضي وصاحب كشاف في تفسير قوله تعالى قال بئنا يومنا
او بعض يوم فيقال ان الحارسة في غير امة الحارة قبل الزوج فعلا قبل النظر الى الترتيب
ثم انفتحت فرائد نعيمها فقال لبعض يوم علم الاطراب فان هذا الكلام منها يترجمها جواز الطلاق
اليوم الواحد علم بعض منه كاللافتي وبه يذهب في النظر الذي ذكرته الا ان في قوله **قوله** ان يكون الاوثر من هذا
الباب ليس بظاهري بل ان يكون من هذا القيل والظن ان كان في طريق ثبوت لفظ الطلاق حيث
ظاهرا وانما ثبت بطريق بيان الفروقات كاسياني وبعد ما ثبت بطريق كان يكون الطلاق خاصا في
مدلوله بلا حفا، اللهم الا ان يقال ان ثبوت بطريق بيان الفروقات لا يكون من قبيل المنطوق وانما هو
منه وذكر ان تقول قد علم بطريق بيان الفروقات ان فعل الزوج في صورة الاقتداء هو الذي عبر عنه بالطلاق
في قوله الطلاق مرتان لانه الذي سبق لعدم جعل فعله في تلك الصورة طلاقا ترك العمل بلفظ الطلاق
المذكور مرتين في قوله الطلاق مرتان فليست **قوله** المحقق الرجعة على لفظ سلم الناعل من الاعفاء
يقال اكلوا كذا عقت سقاي اوزته وانما قول المعصوق قد عقت الطلاق الاقتداء فترجم الطلاق
ونفس الاقتداء الى جاز الطلاق على عقب الاقتداء **قوله** الطلاق مرتان فامساك بجره والامانة الطلاق
اي الطلاق الذي يمكن ان يعقب الرجعة ولا يجوز كونه للجنس **قوله** معروفا بما عرف شرعا من العقود
التي هي الاتفاق عليها وكسوتها وصحة حاشتها ولا يبرجها القصد تطويل الفتنة عليها **قوله** يستقيم
لان قوله فيلزم كونه المطلبية في هذا التحقيق شيان كون الخلع طلاقا لافتي ووضوح الطلاق بعد
الخلع وشي منهي لا يتوقف اثباته على نفي الطلاق ولا على كونه قوله فان طلقها ببيان الشان وما ذكره المعصوق

في قوله لا الخلف بل لا الخلف
في قوله لا الخلف بل لا الخلف

في قوله لا الخلف بل لا الخلف
في قوله لا الخلف بل لا الخلف

في قوله لا الخلف بل لا الخلف
في قوله لا الخلف بل لا الخلف

في قوله لا الخلف بل لا الخلف
في قوله لا الخلف بل لا الخلف

انهم الامرون بالاختار والاشيان وجوز صامير الكشاف ان يكون الخطا بسا صورا لانه لا يجوز وفي بعض
الحكام وهو شوش انظم على الترافة المشهورة اعني قراءة الازواج بالعبية **قوله** هو الذي يجرى
سبق وهو الطلاق اعترض عليه بان لا يجوز فعل الزوج قبول فكر الاقضاء كما ذهب اليه ائمة التفسير
بان لا يمكن بد من تقدير فعل الزوج لعدم مكان التخليص بدونه فتقدم ما هو من جنس سبق اولى **قوله**
والصحيح بالزيادة على الكتاب الزيادة على الكتاب عبارة عن اثبات امر زائد على ما يفيد الكتاب تابع له
غير مستغل كزيادة الجزاء والشرط وترك العا بالي من اقوى منها في الغالب لان ابطال ما يفيد من نظم
بخلاف الزيادة **قوله** والمفح لا يمكن ان يخذوا الى بلا طيب خاطر من فلا استثناء منقطع **قوله** كما قال
فان طلقا بعد الطلقتين كانا واحدا صيرها طلقا على تقدير ما خذوا من السابق فلا بد
ان يقتضي هذه العبارة ان يكون الطلقتين او احدهما طلقا مع انه لا يمكن ان يكونا طلقين في نفس وقت
الاول ان طلقا احدهما او كليهما يستلزم ان يجوز الرجعة بعد الخلع عملا بالغا في قوله في فاسا كقول
لان المروءة الرجعة وتقرى العوم بيتي عليه ولا اقل من ان يتناول الرجعة التهم الا ان يقتصر قوله في فاسا
بمعروف بصوته عدم اخذ الفداء كما ان قوله النص المعقب للرجعة على تقدير عدم الاخذ ان طلقا كليهما
انما يجوز بعد ثبوت ملكة آخر بلكا جديده لم يجوز ان يكون بعقب الطلقة الثانية للطلقتين كذا كقولنا
على مشروعية الطلاق كما هو المدعى لان الطلقة الثانية في بعد النكاح لا الطلقتين لاننا نقول دفع الغاء
هنا عدم تعلق شئ مسلما بخلاف النكاح تغير التهم الا ان يتغير مبنى كلام القوم ان الغاء للتحقيق من غير
تراجع وكل صوت الترافي يتغير من قبل آخر او من ملالة هذا الدليل من عبارة **قوله** وفي كل ان المنع اة
الظاهر من عبارة ان هذا هو وجه عن الاشكال اذ قوله والمذكور عقيب الغاء وجوب عن الاول ويمكن
ان يكتفى من مقتضى الترتيب في **قوله** بل انه على تقدير الخوف لا جبا وجوب ليس خلع بل الخلع هو الطلاق
وجوز المذكور قبل الغاء كذا نقل عنه من كتب في نسخة هو ان قوله بل ان على تقدير الخوف لا جبا في الاقضاء

هذا هو الوجه في قوله
فان طلقا بعد الطلقتين
كانا واحدا صيرها طلقا
على تقدير ما خذوا من السابق
فلا بد ان يقتضي هذه العبارة
ان يكون الطلقتين او احدهما
طلقا مع انه لا يمكن ان يكونا
طلقين في نفس وقت الاول
ان طلقا احدهما او كليهما
يستلزم ان يجوز الرجعة بعد
الخلع عملا بالغا في قوله في
فاسا كقول لان المروءة
الرجعة وتقرى العوم بيتي
عليه ولا اقل من ان يتناول
الرجعة التهم الا ان يقتصر
قوله في فاسا بمعروف
بصوته عدم اخذ الفداء كما
ان قوله النص المعقب للرجعة
على تقدير عدم الاخذ ان
طلقا كليهما انما يجوز
بعد ثبوت ملكة آخر بلكا
جديده لم يجوز ان يكون
بعقب الطلقة الثانية للطلقتين
كذا كقولنا على مشروعية
الطلاق كما هو المدعى لان
الطلقة الثانية في بعد النكاح
لا الطلقتين لاننا نقول دفع
الغاء هنا عدم تعلق شئ
مسلما بخلاف النكاح تغير
التهم الا ان يتغير مبنى كلام
القوم ان الغاء للتحقيق من
غير تراجع وكل صوت الترافي
يتغير من قبل آخر او من
ملالة هذا الدليل من عبارة
قوله وفي كل ان المنع اة
الظاهر من عبارة ان هذا
هو وجه عن الاشكال اذ قوله
والمذكور عقيب الغاء وجوب
عن الاول ويمكن ان يكتفى
من مقتضى الترتيب في قوله
بل انه على تقدير الخوف لا
جبا وجوب ليس خلع بل الخلع
هو الطلاق وجوز المذكور
قبل الغاء كذا نقل عنه من
كتب في نسخة هو ان قوله
بل ان على تقدير الخوف لا
جبا في الاقضاء

يقتضي

يقتضي ان يكون نفي الجناح في الاقضاء على تقدير الخوف مرتب على الطلقتين حتى لو لم يكن الطلقتان
يكون نفي الجناح فيه على تقدير الخوف شافيا فيكون ان يكون في جبا وليس كذلك **قوله** انه لا يجوز
ومن مذهبنا ان صامير الكشاف في الاول ان يمسك في ذلك عاروا ما يجوز الحد حتى يضر وغيره ان صامير
عليه سلم قال المتعلقه بغيرها من الطلاق ما طامت في القدة **قوله** ما هو تقدير عدم الاخذ قبل
عليه اما ان يصح فلو تم الطلاق مرتان يكون رجعتا او لا فليلا الاول لا يستقيم نفيه الا الرجعي بين
وعلى التمسك لا يستقيم قوله ان صامير الكشاف الطلاق المعقب للرجعة واجيب عليه بان قيل ان كان الطلاق
الذي يمكن ان يعقبه الرجعة **قوله** فزالت في الخلع لا الطلاق قيل عليه سبب التمسك اعتبارا من وجوب
تقدير نقطة الخلع في الآلة لا الطلاق فيجوز ان يجعل على النسخ كما زعم ان في قوله المنع عند كان لفظ
الطلاق فلا يكون بيان الغرور التي زعمت انه حكم المفظط بيان واجيب عليه ملالة بيان الغرور على تقدير
لفظ الطلاق اقوى من ملالة سبب النزول على تقدير لفظ الخلع فيعتبر سبب النزول في حمل الطلاق الذي
جعل في حكم المفظط على الخلع لا في غيره اعم لا دليل على بعد الامكان وهو وايضا من اهل الاحكام ولكن
نقول غاية ما في اعتبار سبب النزول جعل الطلاق اتم من الخلع لانه يقتضي ما تعين الطلاق او تقدير لفظ
الخلع كمن بيان الغرور وفان الترتيب اقتضت التعيين لان اعتبار في قوله البيان بانقضاء قوله
قوله وفيه نظرا لم يتبع اة حاصل ان الحكم لا يتم اية الطلاق على ما من الخلع من لو سلم بان لم يتبع
في الامر من المذكورين **قوله** فان قيل الغاء في الآلة لا يجوز العطف اة اعترض على اصل الكلام فيجوز ان ما كنتم
من التمسك برمض على كون الغاء في قوله فان طلقا للتعقيب في الاجور الاستدلال الزيادة على الكتاب
بل ترك العمل بالي ص وقد عرفت بان تركه بالخاص اقوى فاما من الزيادة على الكتاب وانه اوجب على
وجه الترتيب بقوله بل ترك العمل بالي **قوله** قلنا لو سلم في الاجماع واخذ المشهور بعينه لان لزوم الزيادة
في الكتاب بان يدل على ان الطلقة الثانية مشروعة بعد الاقضاء وهذا لا يقتضي ان لا يكون بشا وحقه قبل
على الكتاب وترك العمل بالي على تقدير كونها للترتيب اعم بالزوم لو كانت الطلقة الثانية مرتبة بالي

هذا هو الوجه في قوله
فان طلقا بعد الطلقتين
كانا واحدا صيرها طلقا
على تقدير ما خذوا من السابق
فلا بد ان يقتضي هذه العبارة
ان يكون الطلقتين او احدهما
طلقا مع انه لا يمكن ان يكونا
طلقين في نفس وقت الاول
ان طلقا احدهما او كليهما
يستلزم ان يجوز الرجعة بعد
الخلع عملا بالغا في قوله في
فاسا كقول لان المروءة
الرجعة وتقرى العوم بيتي
عليه ولا اقل من ان يتناول
الرجعة التهم الا ان يقتصر
قوله في فاسا بمعروف
بصوته عدم اخذ الفداء كما
ان قوله النص المعقب للرجعة
على تقدير عدم الاخذ ان
طلقا كليهما انما يجوز
بعد ثبوت ملكة آخر بلكا
جديده لم يجوز ان يكون
بعقب الطلقة الثانية للطلقتين
كذا كقولنا على مشروعية
الطلاق كما هو المدعى لان
الطلقة الثانية في بعد النكاح
لا الطلقتين لاننا نقول دفع
الغاء هنا عدم تعلق شئ
مسلما بخلاف النكاح تغير
التهم الا ان يتغير مبنى كلام
القوم ان الغاء للتحقيق من
غير تراجع وكل صوت الترافي
يتغير من قبل آخر او من
ملالة هذا الدليل من عبارة
قوله وفي كل ان المنع اة
الظاهر من عبارة ان هذا
هو وجه عن الاشكال اذ قوله
والمذكور عقيب الغاء وجوب
عن الاول ويمكن ان يكتفى
من مقتضى الترتيب في قوله
بل انه على تقدير الخوف لا
جبا وجوب ليس خلع بل الخلع
هو الطلاق وجوز المذكور
قبل الغاء كذا نقل عنه من
كتب في نسخة هو ان قوله
بل ان على تقدير الخوف لا
جبا في الاقضاء

هذا هو الوجه في قوله
فان طلقا بعد الطلقتين
كانا واحدا صيرها طلقا
على تقدير ما خذوا من السابق
فلا بد ان يقتضي هذه العبارة
ان يكون الطلقتين او احدهما
طلقا مع انه لا يمكن ان يكونا
طلقين في نفس وقت الاول
ان طلقا احدهما او كليهما
يستلزم ان يجوز الرجعة بعد
الخلع عملا بالغا في قوله في
فاسا كقول لان المروءة
الرجعة وتقرى العوم بيتي
عليه ولا اقل من ان يتناول
الرجعة التهم الا ان يقتصر
قوله في فاسا بمعروف
بصوته عدم اخذ الفداء كما
ان قوله النص المعقب للرجعة
على تقدير عدم الاخذ ان
طلقا كليهما انما يجوز
بعد ثبوت ملكة آخر بلكا
جديده لم يجوز ان يكون
بعقب الطلقة الثانية للطلقتين
كذا كقولنا على مشروعية
الطلاق كما هو المدعى لان
الطلقة الثانية في بعد النكاح
لا الطلقتين لاننا نقول دفع
الغاء هنا عدم تعلق شئ
مسلما بخلاف النكاح تغير
التهم الا ان يتغير مبنى كلام
القوم ان الغاء للتحقيق من
غير تراجع وكل صوت الترافي
يتغير من قبل آخر او من
ملالة هذا الدليل من عبارة
قوله وفي كل ان المنع اة
الظاهر من عبارة ان هذا
هو وجه عن الاشكال اذ قوله
والمذكور عقيب الغاء وجوب
عن الاول ويمكن ان يكتفى
من مقتضى الترتيب في قوله
بل انه على تقدير الخوف لا
جبا وجوب ليس خلع بل الخلع
هو الطلاق وجوز المذكور
قبل الغاء كذا نقل عنه من
كتب في نسخة هو ان قوله
بل ان على تقدير الخوف لا
جبا في الاقضاء

هذا هو الوجه في قوله
فان طلقا بعد الطلقتين
كانا واحدا صيرها طلقا
على تقدير ما خذوا من السابق
فلا بد ان يقتضي هذه العبارة
ان يكون الطلقتين او احدهما
طلقا مع انه لا يمكن ان يكونا
طلقين في نفس وقت الاول
ان طلقا احدهما او كليهما
يستلزم ان يجوز الرجعة بعد
الخلع عملا بالغا في قوله في
فاسا كقول لان المروءة
الرجعة وتقرى العوم بيتي
عليه ولا اقل من ان يتناول
الرجعة التهم الا ان يقتصر
قوله في فاسا بمعروف
بصوته عدم اخذ الفداء كما
ان قوله النص المعقب للرجعة
على تقدير عدم الاخذ ان
طلقا كليهما انما يجوز
بعد ثبوت ملكة آخر بلكا
جديده لم يجوز ان يكون
بعقب الطلقة الثانية للطلقتين
كذا كقولنا على مشروعية
الطلاق كما هو المدعى لان
الطلقة الثانية في بعد النكاح
لا الطلقتين لاننا نقول دفع
الغاء هنا عدم تعلق شئ
مسلما بخلاف النكاح تغير
التهم الا ان يتغير مبنى كلام
القوم ان الغاء للتحقيق من
غير تراجع وكل صوت الترافي
يتغير من قبل آخر او من
ملالة هذا الدليل من عبارة
قوله وفي كل ان المنع اة
الظاهر من عبارة ان هذا
هو وجه عن الاشكال اذ قوله
والمذكور عقيب الغاء وجوب
عن الاول ويمكن ان يكتفى
من مقتضى الترتيب في قوله
بل انه على تقدير الخوف لا
جبا وجوب ليس خلع بل الخلع
هو الطلاق وجوز المذكور
قبل الغاء كذا نقل عنه من
كتب في نسخة هو ان قوله
بل ان على تقدير الخوف لا
جبا في الاقضاء

عنه الاقتداء فقط وليس كذلك بل هو مطلق الطلاق انه قد يكون مطلقا وقد لا يكون وكذا
لزوم اصدرها فان لم يرد بالاجماع والحدوث المشهور وكان من مطلق فطعن يجوز بالنسبة وفيه شبه لان
الاجماع لا ينسخ وسيأتي في موضع آخر ان شاء الله **قوله** وحديث الصبي وهو ما روى
عن النبي عم قال لا مرة زفاعة وقد طلقها فلما لم يمت بعد الركن الزبير ثم جاءته ثم طلقها
قابلا ما وجد به الاكبره ثوبه هذا ان يريد من العوض المرافعة فقالت نعم فقال نعم لا ينفذ
من عيبه ويندوق من عيبه **قوله** لا يقال التزنيب انكر ان في اجوب عن قوله فان قيل ان
في الآية بجملة العطف **قوله** لا لان على شرطية الطلاق عقيب الخ اعني عليه لان الدلالة على
كون الخلع طلاقا بائنا باقية فان التزنيح وان كان لنا ولان قوله فان طلقها بائنا فحكم مستفاد
الطلاق عقيب الخلع ومتمم فاعلى الطلقتين ومنه رجا في احدهما قلنا وفول الاقتداء في الطلقتين
على هذا التوجيه ليس بقطعي لا في رجوعه الى التزنيح ولا في دلالة قطعية على شرعية الطلاق
عقيب الخلع وبهذا التعريف يندفع ما يقال لان الدلالة فيها على شرعية الطلاق عقيب الخلع يجوز ان يكون
المعنى والله اعلم ولا يحل لكم ان في هذه الآية تكرر التطبيقات كلها او بعضها شيئا الا ان يخاف ان يرد
ترك حقوق الزوجية بينهما فلا ثم عليها فيما اقتد به اي اعطيت فدا في التطبيقات كلها
او بعضها فان امر التزنيح الى الطلاق الثانية بعوض او غيره فلا يحل له ان يكون في الآية شيء ولا
على شرعية الطلاق عقيب الخلع على تقدير ان يكون الخلع قبل التزنيح بلا شبهة فليت **قوله** لا راحة
ان يستغوا نقل عن ابي ارح انه قال ذكر الراحه تقدير المعنى لا بيان الاحتياج اليها حتى حذف
اللام ولا بشرط في حذفها مع ان كون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعتل مثل جئتك ان تكر من
والخامس يحل احد على حذفها لانه لا معنى للاطلاق بالابتغاء وفيه نظر لانه ان يكون المعنى احد
كم بطريق الابتغاء **قوله** والمراد العقد الصحيح بدليل ورود الآية الكريمة في سياق الحل والحرمة

منه قوله
انما هو
في قوله
لا راحة
في قوله
لا راحة

فقال المحقق فلا يتكرر الابتغاء بل هو مطلق فقلت الابتغاء هو مطلق عن الاصل في
قوله في قوله في كونه اما طالبكم والمطلق لا يحل على المعقبة عندنا ايضا لانه لا يصح في
منها مشروطة الابتغاء بالحل لا بعد المشروطة في نفسه لا يبيح ولا يغير فقلت كذا المطلق
على المعقبة عندنا ايضا ان يحل لكم والى قوله وهذا الاطلاق والتقييد على الحكم المكتسب كاستبانه
كذلك على انهم قالوا معنى ما طالبكم ما حل لكم فيقتض سبق موافقة الحلال فلا بد من عدم الموضوعة
باطلاقها بدون لزوم الحال ثم ان تقييد الابتغاء بالحال باوالة الباء الاصل في المعلقة بالتحليل
بقيد لا يحل بغير حال فالباء هي المباشرة لا في ما ذكر من غير حاجة الى اضافة الخبر لا ينفك
مقتضى الآية ان لا يكون الابتغاء المنفك عن الحال صبيحي لان يكون صبيحي ومستوجبا لثبوت
مانعي او سكت عنه ثم ان ابطال الموجب الخاص يلزم ايضا لانكم قد علمتم وجوب مهر المثل بالاقول
او الموت فلم يلحق وجوب حال بالحقه لاننا نقول قوله لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما
لم تنسوهن او تفرضوا لهن فريضة قلنا على تحقيق المطلاق به دون سبق فريضة المهر وهو مرتبة
على الكلام الشرعي فدل على صحة ما نسبته من وجوب حل ما نحن فيه علم ما علمناه عليه ثم ان تقييد مهر
المثل بالبدخول والموت بالنظر لا نفرضه في الدلالة الا الوجوب لتحقيق قبل بالعقد **قوله** وكذا
الامة اذ اوزجها له اي اوزجها المولى بعينه فغيره روايتان الاولى ان المهر يجب ثم سقط
لعدم الغاية فيه لانه الزام له عليه والثانية ان لا يجزئ ابتداء قبل ولا يلزم علم هذه الرواية تركها
بجرح الغير عن خطاب قوله في ما حكم لان الاضافة للتميز وهو ليس كما ذكر المحقق وفيه شبهة
ينبغي على هذا ان لا يجزئ لانه في كلام الجهد مطلقا والافلا بد من بيان الفارق بين كون المرأة
الامة المولى وبين كونها غير امة **قوله** الباء لفظ خاص المناسب لكلام المعنى تقديم شرح هذا على
شرح قوله والخلاف منها ومستند الموضوعة قبل فعل المراءنا خبر في النسخ لاجل مناسبة

بينه وبين الغرض في الحقيقة في المعنى المراد عندنا في غير **قوله** ثم صرح بالمراد على ان
 لا يقاس به في وضع جديد والاصل علم الخواص والافتراف في كل معني من معانيه فكلما كان
 والعلية في الكلام بالنسبة الى الجاهل **قوله** حقيقة في القطع والايجاب في حقيقة القطع لغة و
 في الايجاب شرعا كما ثبت في **قوله** هذا انما يقين منه وجه التدقيق انما يجز ان الغرض لفظ خاص
 للتقدير وحقيقة في صرح عن وروى الاصل من عليه بان كلامه في لفظه لغيره الاية بل قال
 فحق فرض المراد في تقديره بان لا يثبتها علم ان لا تدعي ان الغرض حقيقة في التقدير بل ان
 المراد به منها التقدير وان كان مجازا والخصوص وكون الكلام حقيقة انما هو باعتبار الاستدلال
 وعلم هذا بغير ما ذكره الفاضل الشيرازي من اثبات الحق على ان في ربه يتوقف علمه فثبت
 احداهما ان معنى الغرض التقدير والاخرى ان الكتابة عبارة عن ان ربه والمصنوع لا في
 والاصوليون للاول فلا عدول لكن اورد عليه ان لفظ فرض من حيث اشتق له على الاستدلال
 فلا يكون خاصا لان من اقم المخرج على ما صرح به في مباحث القرآن حيث قال انظم بطلان هذا
 المقام على المخرج حيث يقسم الى الخاص والعام المشترك وفي ذكر الكلام الان يقال كلامه في معنى
 انما يدل على ان النظم منها بطلان على المخرج لان قسمة الاقسام المذكورة ولا شك ان من تلك الاقسام
 ما هو مخرج ولا يدل على ان الاقسام المذكورة معرفة ابدا وان المراد بالنظم منها ليس المخرج وقد
 يشكك في الجواب بان المراد ان لفظ فرض خاص من حيث الاستدلال **قوله** ان يتوقف علم كونه الغرض
 بمعنى التقدير من الايجاب فيلزم ان يحمل الغرض منها على التقدير من الايجاب لان ما علم ان
 ينبغي ان يكون مقدر المراد قد علمنا نحن من قوله تعالى ان يستغوا باموالكم ان اصل المراد هو
 المال وفيه كنه لان علمنا لا يتنافى علمه تعالى ولا يجوز ان يكون ما علم الله تعالى نفسا واجب من المهر
 النسخة والحرقة وغير ذلك من حقوق الزوجية **قوله** المصنف وعلمنا بيقين ذلك المخرج ففرقه

بمعنى التقدير
 في الكلام بالنسبة
 الى الجاهل

بطلان الرأى

بطلان الرأى والقياس كان هذا مبتدئ على الغرض والتقدير ونسبته علم ان يمكن الاستدلال على
 المطلوب بالآية المذكورة مستغلا ولو فرض ان لم يثبت في ذلك المخرج ومن الآفة قبل بيته حديث
 جابر بن عبد الله وهو لا يرد من عشر ورأى من حيث نفى نقصان كذا في قصود الباري **قوله** المشتبه
 بطل جديد ولو سلم انها مثبتة لكن بعد وجوه المعنى وهو الثالث لا قبله فلا يكون كما جاء ونها
 المطلوب في ذلك كما لو عطف لا نظرية رجب حتى يستتبع اياه فاشترط قبل رجب لغت في قوله
 في رجب قبل ما خلت **قوله** بهدم ما دون الثالث ايضا حتى اذا ملكها الزوج الاول ملكها بطلان
 الا بطلان لا سبب سوى الذوق فان المشتبه في السبب الاصل هو ان لا يصدق الا على اصل بالعود اليه
 بل هو ان سبب العود ويدل عليه ان تعيق الحكم بالمشقة يدل على عطفه ما في الاشتقاق والحكم منها
 هو العود وما في الاشتقاق هو الذوق الحادث ولا شك ان حدوث العلة يستلزم حدوث المعلول
 وقد علم ان شرط الاول ثبت بعبارة الحديث وصنف التحليل بان **قوله** ولقولهم علم
 المحل آية عطف على ما قبله كسبب المعنى والتقدير فالحكم بان هذا الحديث وقوله علم ان
 انه لا يجوز عطف على قوله بالجد بغير المشهور ان لفظ قوله علم ان انه لا يجوز عطف على قوله ولا
 علم تقدير رجب قوله فيكون الذوق هو المشتبه بالحكم بان تعال تقدير به هذا الحديث ويقول ان لا يدل هذا
 القول على الذوق فكيف ثبت كون الذوق هو المشتبه بالحكم بل في **قوله** من اوجب الضمان بهلاكه
 واستلزامه اما ان افطع والعين فاية يجب بعد فيجب ان يرد الى صاحبها بالبراءة علم ملكه لان برفق
 لم يزل عن ملكه فقد وجد المرفوق منه عين مال ومن وجد عين مال فهو الحق ثم انتفاء الضمان كما ان العلم
 بالبراءة ملك هو الظن من هذا المخرج فيضيق ربه وروى الحسن علة يجب الضمان به لان الاستدلال في
 غير الرقة **قوله** جواب انتفاء الضمان انه في كنهه لانه القطع في الرقة يجب حياته لحقوق الناس
 ونخرج المسئلة على الوجه الذي ذكره في قوله لان يكون شرعية القطع لصيانة حتى انه في ولا يطار انتفاء

لا يقال ان هذا الحديث يدل على ان العلم
 انما هو في حق الله تعالى لا في حق غيره
 صاحبها لا انتفاء له والعين
 الا صاحبها لا يبرهن بزمانه

حقوق الناس كذا في الفوائد النظرية لا ولي ان يتبدل مع انتفاء الضمان لقوله لا يحرم على
 السارق بعد ما قطع عني الثبات حكم سكت عنه النفس خبر الواحد جائز بلا خلاف **قوله** عند فعل
 القطع ظاهر بشرط ان يكون العهدة التي هو عند القطع والتحقق كما ان رابطة البداية ومرتجبه
 الفهنية ان عند فعل السرقه حتى يقطع جناية العبد على حقه في يستحق الجزاء منه سبي زاف لو كان
 معصوما لغيره كان مباحا في نفسه فيكون في معنى الجناية قصور فينبذ واحد القطع نعم لا يتغير قول
 العهدة الماسة مع عند وروى الجناية على الحد لا بفعل القطع ولعل ان يراه او بالتحرير
 وانما عبرت بنفسه بل مبالغة او الشئ ما لم يتقدر لا يفيد بوجوه كونه في خطر الزوال لا يقال
 العهدة او انتقلت لم يبق الحال مما لا يكتفي ان لا يشترط خصوصه لان قول المالك غير
 معتبر فيه بعينه بل يظهر السرقه بخصوصه عند الامام ليتمكن من التفتيش **قوله** كالعصبة او غيرها
 كالعصبة للمسلم او اوصار بعد السرقه فمراعاة لا يبق للعبد بالسرقه منه عصبة حتى فيه فلم يبق الضمان
 رعاية لجهة الانتقال فلهذا **قوله** اعتبار سوا الاوصار اما في المسئلة الاولى فما قيل ان الزرع
 الكسائي كان مثبتا بحد جديد فيها وون الثلث شئ من الحد السابق باق كان ينبغي ان يملك الاول
 اربعة اوتى من الطلاق فلهذا الحادث واحدة او اثنين بالاول والآخر بطول المهرم منه و
 اجيب بان لا ثبت الحد الجديد بهذا السبب حادث انتفى الاول اقصا لحد الفانية واما المسئلة
 الثانية فمنها ما قيل لو انتقلت العهدة لانه تع كانه المهر يلزم ان يتغير القطع كما في سرقه المهر
 انتفاء القطع عن المهر لا انتفاء شرط وهو العهدة قبل السرقه وقد وجد شرطه المهر فوجب الحكم
قوله حكم العام اه اي الذي يدعى عموم حكم ما ذكره والا فالحزم بالعموم في العنوان لا يلزم تجوز فيما
 ولعل المخصوص مثلا واعلم ان البنية كقول ان يكون المراد منه ما وضعه اللفظ العام وان يكون
 المراد من غير منه عند الخلاف وقول المص حكم العام اي انه الثابت وادام هذا الفصل عقيب بيان الحكم

٥٥١
 في سبب
 في سبب
 في سبب

الخاص والامتنان لا يحرم منه سبب لواقعية بانه محال او مشترك مشربا به ولله الام على ذلك
 المختار بان العموم معنى مقصور فينبغي ان يوضع له لفظ كبر اللفظ ظاهرة الاول الا ان
 قول المص لكن عند ان فتح هو سبب في نفسه وعنده ما هو قطعي ان المراد هو ان فينبغي ان
 يجعل قول المص معنى مقصورا له ليلامع ان المراد منه عند الانتحال هو المقتضى **قوله** فيخص
 العام اه اي يقع تخصيصه ابتداء واما تخصيصه كما بعد التخصيص بكلام مستعمل موصوف فيجوز
 بالانفاق كما سبقت في **قوله** اخرى ببيان ان مشترك عند امتني على ان قوله ولا يتركه ولا يستعمل
 على من سبب التوقف وهو الظاهر لو لم يلد الاجال كما قبله لقال وان يؤكل في هذا يظهر ان الاقوة
 عطف قوله وان يؤكل على قوله لا اختلاف والام يبق لتغير الاسلوب فانه يفيد به ان مشترك
 وان لم يكن معر جابة لكلام المص الا انهم صرحوا بكثرهم بالاشراك فوجهه في هذا الاشارة
 على ان ثابته من الوضع حقيقة لفظ الحكاية **قوله** فلانه يطلق على الواحد والاصلة الاطلاق
 الحقيقة قبل لا يلزم من ذلك ان يكون مشتركا ليجوز ان يكون موضوعا للحد المشترك بين الواحد
 واكثره واجوب بان المراد انه قد يطلق على الواحد من حيث خصوصه حقيقة فيلزم مشترك ان
 لو كان موضوعا للحد المشترك كان الاطلاق على الخصوص من حيث خصوصه مجازا كما ان الاطلاق
 على زيد من خصوصه يطلق على المجزأ كما تقر به موضوعه وقد جابنا قول ان ربي سيئذ على
 ان كون الجمع مجازا اه جواب عن هذا ولا يخفى ان سوق الكلام يأن هذا **قوله** والجواب
 عن الاول اه قيل عليه اثبات اللغة بالاولوية والترجيح مثلا ما اورد على استلزام المذهب
 واجيب بان الكلام هنا في اثبات الاجال ونفيه ولا يتعلق له بالوضع بخلاف ما لا يكتفى في ذلك
 بالوضع **قوله** فيلزم ثبوت على التقديرين فيثبت لان ثبوت الكل وان يستلزم ثبوت الجزاء كذا
 ثبوت الحكم للكل ثبوت الحكم للكل من كالموضوع ببيان مجاز ان ثبت للكل الحد مثلا كعدم جميع تام

والبعض الوجوب كسوم رمضان وكذا الجواز ان ثبت لكل القوم حكمه الجنبية والاشتباه
 لبعضهم أصلاً والحق ان الحكم على الجميع العلم ان كان مع كل من آحاد مغفري كما يدل عليه كلامه في
 الغلط العموم فالاستدلال مطلقاً والآلة **قوله** الجواب ان اثبات اللغة بالترجيح قال الفاضل
 الزعفراني في بحثه وهو ان لا يلزم ان يثبت لال المذهب انما اثبات اللغة بالترجيح بل هو انما ادعى الارادة
 دون الوضع حيث قال وعند البعض ثبوت الامة وهو الثبوت في الجمع والواحدة غيره لانه المتيقن
 وكلام الشارح يوجب هذا حيث نوضع قوله لانه المتيقن لانه لا يرد به الا قوله فهو عين المراه وان يرد
 ما فوقه فهو اخذ المراه فيلزم ثبوتها بالنقد برين وقد يجاب على البحث بان المراه ثبوت الامة في
 عبارة النص ثبوت كسوم الوجوب وكذا ما المراه عبارة ان في ثلثة مواضع مراد الوضع لان من مكي
 هذا المذهب ومنه لانه من الافاضل كالمحدثي وابن الحارثي حكاية حيث يتفق مع معنى الوضع وانته
 غير بان الظاهر ان قول الشارح في اول الفصل وعند الشيخ والجبائي الخرم بالخصوص كالواحدة الجنبية والثبوت
 في الجمع والتوقف في فوق فذكر تقرير هذا المذهب على هذا التوجيه بشكل بار التوقف في فوق فذكر قبله
قوله لو سلم فالعموم بما كان احوط الى الالم اولاً وان يثبت في ثبوت اللغة بالترجيح بل اثبات الاستدلال ان
 اثبات اللغة بالترجيح بطر ولو سلم فالعموم قد يكون احوط كانه صورة الوجوب كواكم العالم وانما صورة
 الاباحة في كل الطعام فلا يكون احوط الى العلم احتياطاً بل الاحتياط في المخصوص **قوله** فيكون ارجح في حيث
 لانه يسل النيقن وان لم يكن اقرب فلا أقل من ان يكون مساوياً ليدل الاحوط فلا بد كونه ارجح من دليل آخر **قوله**
 استدلال مع المذهب المختار وهو على الامانة المخصوص ان العلم يكون صحيح العموم موضوعه مرفوض حيث
 قال فانما بعد استقراء اللغات تعلم بالضرورة ان حقيقة كل واجب ومن وما واتي في استقراء العموم **قوله** في
 بالوضع بدليل قوله فان الحكم من مفسرة في التي طلب قد مر من الغلط **قوله** في نظر لان المعنى الظاهر
 اجنبية بان المذهب لا يوجب في نظر هذا المعنى بل به مع سلك الحاجة المطلقة والعموم في الغرضية ومسك

الحاجة

الحاجة بالتعبد عنه مثلاً راحة المسك وغيره ولا شك ان الاستدلال من الوضع في مثله باجي زو
 هو ان كان في غاية البعد وقد يقال عدم علم احد بوضع نطق المعنى لا يقتضي عدم الوضع فقد يكون كل
 رايته مسيئهم مع حقه ولم يتخلل الي البعض وانته جيد بان هذا كلام مع السند مع ان مثله هذا
 القول بناء على العموم فلا يصح ما ذكره لبلال في ان هذه الالفاظ التي ادعى عمومها موضوعات للعموم لا
 ان يكون الموضوع الالفاظ اخر لم تغل ايها والاخر في الاستدلال على الوضع ان يتعارف دور من
 ش ربح الخطاب على العموم بلا انضمام قسمة حازقة او معينة فلم يكن مبنية تدل على العموم وصفاً
 لما وقع الخطا بهما من ان ربح الاستدلال الخطاب على لا يفرم الاستدلال مقام التكليف كانه الاوامر والنواهي
 على ان شبه انه جرح في بيان الشرايع والاحكام على سبيل كلام الوجوب فلم يكن نطقاً بل على العموم
 الا بقرينة لما جاز اختلافه هذه في مثلي من كذا العوامة فثبت ان الوضع وضع للعموم لفظاً به دليله وضع
 سائر الحكم المفسرة في التي **قوله** ثبوت الوضع باليقين في الجواز نعم يجوز ان يثبت بقرينة انما
 بلا قرينة وقد يجاب عنه بان هذا ليس استدلال ولا يقين في الوضع وانما هو لبيان ان الالفاظ وقعت في الواقع
 على وفق الكثرة وانته جيد بان هذا لا يجد نفعاً في مقام يثبت لال **قوله** لا يخفى ان ما يعوضا ولم يكره
 المختار بين آخرون فكان اجماعاً سكونياً في الاشكال لانه مبنية على وضع اللغة فيتم التوجيه **قوله**
 في الجمع بينهما وانما كان في العبارة في غير ان كلامهما حرام ولم يكن كذا وجهه ان ربح بان المراه يثبت
قوله في الجمع بينهما **قوله** فاشد المصاع عرض عليه بان الجمع انما يثبت في الجمع ملكاً وبيعاً وشراءً وهدية وصحة
 من حيث هو غير ذلك مع ان الجمع بهذه الوجوه ليس محرم وقد يقع بان فيهم عدل السوق من المخصصات والسوق
 من حيث هو بدليل من جهة النكاح المقتضى بالوطن **قوله** معنى مصدر متفرقة فيلزم المرفوض جمع ككرة
 في سياق السبق من حيث المعنى انه الترخيم في معنى نفى الجواز قال المصنف في ثلث بعد سورة التاء الطولي يتخلل
 ان يرد بها سورة البقرة وانما سماها سورة النساء باعتبار ان الآية المذكورة التي فيها بيان حال النساء

هذا هو الظاهر في الاستدلال على ان الوضع في اللغة لا يوجب في نظر هذا المعنى بل به مع سلك الحاجة المطلقة والعموم في الغرضية ومسك
 في سائر الحكم المفسرة في التي طلب قد مر من الغلط في نظر لان المعنى الظاهر
 اجنبية بان المذهب لا يوجب في نظر هذا المعنى بل به مع سلك الحاجة المطلقة والعموم في الغرضية ومسك

فيكون فيكون فيها ويختل ان يربى بالسنة التي قبل الحائض لان سنة البتة او ما نزل بالمدية وسنة
 النساء فترت بها في السنة وسنة الطلاق ومنه عتقها سنة النساء العتق في السنة الثالثة عشر
 كذا اختاره صاحب البصائر فخلط بين تغييره في التام بينا يورده من غير علم من هذا الموضع
 هذا ايضا تم التفرع بين المتأخر عن الشئ متأخر عن ذلك الشئ **قول** انه ازواج الذين يتوفون قال
 صاحب الترمذي في الكلام ان يقول الذين يتوفون عن ازواج لا يتناول الذين يتوفون عن الواصلات
 لان قوله الذين يتوفون ليس معناه ازواج الذين يتوفون وان كان معناه لان ازواج الذين يتوفون
 ويردون ازواجهم من الركاكة **بالتكثير** ما لا يخفى فاذا كان معناه والذين يتوفون منهم ويدرون
 ازواجهم من انفسهم لم يبق منهن منهن ولا يلزم هذا وسلا يلزم ما لا يحتاج الى تقديم وانست
 ضيقنا في الآتي ففاج في هذا لا يربط بينه وبينه بل يربط بينه وبينه فاختار تعدد المعنى وقد اختاره
 اكثر من في الكلام وقد التزم فيه والافضل قد رجعهم ثبوت التكرار في الاول وكلا الوجهين مذكوران
 في اكثر من تغيير المعنى في ان اورد في الاول ان نسب عامرة صمد ببيانها لا يخفى ولا في قوله
 التفرع مع شيوخه في هذا المعنى **الكلام قوله** مع ان العلم لا يخفى عن الاقليات فيكون هو ان اكثر الحواشي
 كما كانت مخصصة والتاعين ان التزم الاقل ملحق بالاعلى وهذا في الاول لا يفتقر الى انقص فيفيد الظن
 وجب ان لا يلحق ثبوت الحكم للكل في كل من العتق بل بعدم ثبوت فكيف يستدل بما ذكره من ان موجب العلم ظني
 والجهل بان ذلك لا يلاحظ خصوصية العلم الذي يدعي ظنية موجبة الظاهر وانما اذا لوحظ خصوصية
 في غيرية التخصيص بعد التام فيحصل الظن ثبوت الحكم لجميع افراد هذا عن ثبوت التزم جميع بلا مرجع وبالجملة
 اضلاوا الحكم باختلاف العنوان فليست **قوله** من علم الا وقد خص منه البعض قبل هذا المشايخ باثبات
 ان يكون مخصصا او لا فعلى الاول لا يكون في وعلم ان يكون مخصصا واجيب في اختيار الشق الاول لانه
 مخصص بجهل التخصيص عن ان مخصوص من بين الفاظ العموم بانه لا يخص فيه بخلاف سائر الفاظ العموم وهو

فيكون فيكون فيها ويختل ان يربى بالسنة التي قبل الحائض لان سنة البتة او ما نزل بالمدية وسنة
 النساء فترت بها في السنة وسنة الطلاق ومنه عتقها سنة النساء العتق في السنة الثالثة عشر

مود و بان هذا المشا ايضا مخصص بالمعنى المتعارف في خروج من قوله ثم وثقه ما في السوان والافضل
 عند العموم واخفى في الجواب ان يقال انه محمول على المبالغة والحق التخصيص بالعلم فيصير موبدا للعدل
 وان لم يكن كذلك لانه بالاستقلال **قوله** هذا بخلافه حتى ان الخاص المجازي هو سنة العقد وهو ان يقال
 لان ان احتمال العلم التخصيص في هذا القطع لانه لو كان كذلك لكان احتمال الخاص المجازي ايضا ينافيه ويكثر
 لانه قطع في هذه الحالة **قوله** في شأنا احتمل المجازي في هذه الحالة في كل من من احتمال الخصوص في العلم
 النادرة قطعية احتمال المجازي في الخاص العامة في قطعية **قوله** لان عتقها في شأنا في هذه الحالة
 محذوفة عبارة المعنى اعني قوله لان خطبة الشراء عامة **قوله** وتكليفه الى ان التكليف بالبطاق وهو علم
 اراعه البعض فقط بل اقره من نقط يد علم **قوله** فان قيل ما حاصله من سوان منع الملازمة المستفادة من
 قول لو جاز اراعه بعض مسيح العامة وحاصل الجواب اراعه الباطنة كما تم بعد افاضنا الى التكليف بالعلم
 استوى العلم والعدل والقول باعتبار ما في حق احد جهادون الآخر حكم فاقم السبيل هو الذي هو مخصص الظاهر
 في العموم تمام باطن وانتهى في ان هذا الجواب يشترط بتعلق التكليف بالعلم وقد يمنع ذكره مثلما قبل
 الصلة لان ان يقال التكليف بالعلم اقصاه لا تنساع به **قوله** وقد يقال ان في الجواب عن
 السوان المذكور وهذا الجواب في الاسلام والنظر بوجوده لصاحب كنف وحاصل الوجه الاول من النظر ان
 ظنية خبر الواحد والقياس لم يعتبر في حق العلم من وجوب العلم به واعتبار العلم من لم يلزم الاعتقاد ولم يكن
 جاعدا في ان لا يعتبر الارادة الباطنة في حق العلم ويعتبر في حق العلم في كل من فيه وبهذا التقدير
 الرو عليه بانه لا يتعلق بها بالارادة الباطنة وكلام الامام مبني عليها باثبات العلم من العلم لا العلم
 ثبت بالظن مودة والظنية في الاول لا في الطريق والحق لا في نفع لان الارادة الباطنة غير موقوفة
 فيها في حق العلم معتبرة في حق العلم وقد يحجب عن النظر المذكور بان الاحتمال فيها ناشئ من دليل وهو
 القطع بكونه غير متواتر وغير مخصوص عليه من فرض متواتر او منصوص عليه من الاحتمال فلا يلزم

فيكون فيكون فيها ويختل ان يربى بالسنة التي قبل الحائض لان سنة البتة او ما نزل بالمدية وسنة
 النساء فترت بها في السنة وسنة الطلاق ومنه عتقها سنة النساء العتق في السنة الثالثة عشر

بان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون حقيقة ويجاز من جهة واحدة كمن باعتبار
لفظ الادب في الغرس من جرح اللغة فيستظهر فيه وقد جاز بحد من النظر بان معنا ايضا
عليها حقيقة شخص لكل نوعي للباقي ولانه بنى الكلام على شئ ذكرنا بما يرمز اذا كان الوضعان
من جنس واحد وفيه من غير ان تحقق الوضع النوعي الذي يحد به اللفظ حقيقة قد رفعه الشرح
فيما سبق وقد جاز ايضا بان يكون اللفظ الواحد حقيقة ويجاز بالنسبة الى المعنى الواحد باعتبار
جنسيتين هو المعنى المشترك فلا يفرق الفارق وهو ان ذكر باعتبار وضعين وفيه نظر لان الكلام
ليس مبتدئا على قبيل الجمع بين الحقيقة والجواز هذه الطريقة في هذه الصورة على الجمع بينهما في صورة
اخرى بل على طريقة اثبات الحكم الجزئي باقتضاء الكلية وحاصلها انه ثابت في فصل الجواز اللفظ
يجوز ان يكون حقيقة ويجاز بالنسبة الى المعنى الواحد باعتبار جنسيتين شئت جوازها على هذا الوجه
ههنا ايضا فافان كانت اتعا على مقيدة بان يكون ذلك باعتبار وضعين لا يثبت ذلك الحكم فيكون
فيه الوضع الواحد ولو سلم ان ذلك بطريق العكس فاثبات الخوف اني لا يفي اذا لم يكن مؤثرا
وثاثير قد الوضع في جواز الجمع بهذا الطريق مما لا سبيل الى التاكيد **قوله** اما نفس الموضوع
عليه باعتبار ان ذلك المعنى بعض الموضوعات ومع ذلك هو حقيقة فيمن حيث التنازل ولا يتم ان
كل ما هو غير الموضوع له فاللفظ فيه جواز ان اراد انه مجاز من جميع الجسديات وارا طانه مجاز في بعض
الجسديات فلا يقر لجواز ان يكون حقيقة من حيثية اخرى واجيب بان كلام الشرح مبني على ما ذهب اليه
من ان اللفظ المستعمل في الجواز مطلق وجعلوا الاستعمال في غير الموضوعات ثم من ان يكون
في الجواز او في الخارج فالجمع بان لا يتم ان كل ما هو غير الموضوع له فاللفظ بجواز ان اراد انه مجاز من
جميع الجسديات غير موجه ويؤيد ان ذلك ما ذهب اليه في الاسلام من ان اللفظ المستعمل في
حقيقة فافه على طريق السؤال واجاب عنه ايضا قوله بل تعالى الجواز الذي هو غير اطلاق الحكم

وهذا هو المعنى
الذي هو المعنى
الواحد بالنسبة
الى المعنى الواحد
قد يكون حقيقة
ويجاز من جهة
واحدة كمن باعتبار
لفظ الادب في الغرس
من جرح اللغة فيستظهر
فيه وقد جاز بحد من
النظر بان معنا ايضا
عليها حقيقة شخص
لكل نوعي للباقي

علم البصيرة فان قلت الحقيقة ههنا لم تجعل مقابلا لمطلق الجواز بل من حيث العرف
قلت بل جعل مقابلا فانه لما جعل حقيقة مباثا للتنازل من حيثية اخرى لم ينفذ منه ان
ليس بجواز اصل من حيثية التنازل فقد جعل مطلق الجواز مقابلا للحقيقة المذكورة فليعلم
قوله ولا اشبه الجواز ان يكون اللفظ الواحد حقيقة ويجاز على طريق **قوله** في الاسلام
بان الباقي انه ليس جوابا آخر عن قول المصنف عن النظر المذكور كالتن ان لا يلازم التفسير بل لا بد من
جواب عن النظر الا انه لا يفيد المصنف كذا ذكره الفاضل الشريفة في تبيين ان يكون حقيقة مطلقا وكلا
المصنف حقيقة من وجه ويجاز من وجه **قوله** في غير ذلك بذكره بعض النسخ وفيه نظر في بعضها
الاتساق بالصفة يعنى ان الصفة ايضا ليست صفة مخصوصة مضبوطة فلان فلان لم يقل فلان
ولان كذا ذكره شرح مختصر ابن الحاجب ان الشايخ في مقام التقرير يترك العطف فلاما في هذا
المقام لتوهم التاكيد **قوله** وكذا شئنا ان لا يكون في حيزه ان اراد بقوله من حيث ان كان له
الموضوع فهو ممنوع الا ان يكون على قول من لا يشترط العموم في اشتقاق ويقول انه موضوع لجميع
من المسميات وان اراد ان كل الماد في ذلك لا يقتضي ان يكون حقيقة **قوله** كان الاستثناء صريحا في
فلا يعتق واحد منهما **قوله** بخلاف ما لو قال من ليك امر الا مما ليك حيث بلغوا الاستثناء
ويعتق الامر والحاصل ان استثناء الكل لا يمنع ان يكون اللفظ المستثنى منه بان قادت في طوائف
الانبياء واما اذا كان بغير ذلك اللفظ فمضمي من ان يقول من لي طوائف الا زينة منهن ومن
وكبر حتى لا يطلق واحدة منهن ولذا الوفاة ثلث ما في لزيد الا ثلث ما لا يصح ولو فان ثلث ما
لزيد الا ثلث ما له الفصح ولا يستحق شيئا والتاويل ان يقول هذا ينتقض باذا قال انت
طائفة ثلثا الا واحدة وواحدة حيث ثلثت عندنا حقيقة في رواية عن ابي يوسف
والسلسلة العنيفة مع انه مستثنى الكل لا بلفظ المستثنى منه ويمكن ان يجاب عنه بان العطف

علم البصيرة فان قلت الحقيقة ههنا لم تجعل مقابلا لمطلق الجواز بل من حيث العرف
قلت بل جعل مقابلا فانه لما جعل حقيقة مباثا للتنازل من حيثية اخرى لم ينفذ منه ان
ليس بجواز اصل من حيثية التنازل فقد جعل مطلق الجواز مقابلا للحقيقة المذكورة فليعلم
قوله ولا اشبه الجواز ان يكون اللفظ الواحد حقيقة ويجاز على طريق **قوله** في الاسلام
بان الباقي انه ليس جوابا آخر عن قول المصنف عن النظر المذكور كالتن ان لا يلازم التفسير بل لا بد من
جواب عن النظر الا انه لا يفيد المصنف كذا ذكره الفاضل الشريفة في تبيين ان يكون حقيقة مطلقا وكلا
المصنف حقيقة من وجه ويجاز من وجه **قوله** في غير ذلك بذكره بعض النسخ وفيه نظر في بعضها
الاتساق بالصفة يعنى ان الصفة ايضا ليست صفة مخصوصة مضبوطة فلان فلان لم يقل فلان
ولان كذا ذكره شرح مختصر ابن الحاجب ان الشايخ في مقام التقرير يترك العطف فلاما في هذا
المقام لتوهم التاكيد **قوله** وكذا شئنا ان لا يكون في حيزه ان اراد بقوله من حيث ان كان له
الموضوع فهو ممنوع الا ان يكون على قول من لا يشترط العموم في اشتقاق ويقول انه موضوع لجميع
من المسميات وان اراد ان كل الماد في ذلك لا يقتضي ان يكون حقيقة **قوله** كان الاستثناء صريحا في
فلا يعتق واحد منهما **قوله** بخلاف ما لو قال من ليك امر الا مما ليك حيث بلغوا الاستثناء
ويعتق الامر والحاصل ان استثناء الكل لا يمنع ان يكون اللفظ المستثنى منه بان قادت في طوائف
الانبياء واما اذا كان بغير ذلك اللفظ فمضمي من ان يقول من لي طوائف الا زينة منهن ومن
وكبر حتى لا يطلق واحدة منهن ولذا الوفاة ثلث ما في لزيد الا ثلث ما لا يصح ولو فان ثلث ما
لزيد الا ثلث ما له الفصح ولا يستحق شيئا والتاويل ان يقول هذا ينتقض باذا قال انت
طائفة ثلثا الا واحدة وواحدة حيث ثلثت عندنا حقيقة في رواية عن ابي يوسف
والسلسلة العنيفة مع انه مستثنى الكل لا بلفظ المستثنى منه ويمكن ان يجاب عنه بان العطف

الاشتراك والمعطوف والمعطوف عليه كذا من العدد فصار كأنه قال ثلثنا الاثنتاين بخلاف ما
 من المسئلة **قول** كذا لا حسنة قبل ان قال الاصل يجوز ان لا يضاف اليه البيان فيقول لا الوصف
 وفيه نظر لان الاضافة للبيان انما تكون فيما يصح ان يضاف اليه غير ان يضاف من جهة اللفظ
 ومنها ليس كذا فلا بد ان يقال الاضافة لا ملازمة للفظ الذي هو في قوله ما علم ان يكون في
 جواز اضافة الموصوف الى الصفة **قول** وفيه نظر لان العقل قد يقتضي اخراج بعض مجهولاته المربوب
 من كل الوجوه حتى يرد ان اخراج ما ليس بمفعول لا يعقل وهو قد اوجب عن النظر بان الكلام فيما
 هو من قطابته الشرح لا مطلق العام المخصوص كما في قوله عند الامانة الشرعية والشرع خلاف
 اوصل والامانة العقل قد يقتضي اخراج بعض مجهول من خطاب الشرح فمن ادعى فعلية البيان وقد
 يجاب ايضا بان القضية المذكورة وهي ان المخصوص ينبغي ان يكون قطعيا مهلة لا كية بدليل قوله
 لانه في حكم الاستثناء والغرض ان ما ذكره على الاطلاق ليس بعينه **قول** وغاية توجيهاة قال الغرض
 الشرح هذا التوجيه لا يدفع الايراد المذكورة صورة كون المخصوص مجهولا وقد يقال على تقدير كون
 المخصوص مجهولا لا يحتمل سقوط المخصوص في نفس استعلاء نظرا شبهة انما هي في حق العامة كما
 كان وسقوط الاختصاص بالعام نظرا لا شبهة الاستثناء فلا يستعمل الاحتمال بالشك بل يتطرق الى شبهة
 وانت فيه بان هذا دليل مستعلا على عدم سقوط الاختصاص بالعام المخصوص مطلقا كما ذكره المصنف
 والكلام في هذا الكلام ان الدليل الذي اوردته على محال شبهة يقتضي تبعا العام حجة وتوضيح
 لا يدفع صورة كون المخصوص مجهولا **قول** فعلى هذا يكون قوله في منيع لان المراد في قوله من غير زعم
 مغيب للقطع فيجوز صورة المعلومة ان المخرج هناك ايضا لا يفيد القطع لاحتمال خروج بعض آخر كما اعتد
 قوله قبل التمهيد على القياس روي في الجاهل روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قد دخل المسجد اجمعي فوجد في كل من
 هناك ففكر بعض من خلفه فقال عم الامن حتى تكلم فليعد الصلوة والوضوء فان قلت لا فان الصلوة

في قوله ما علم ان يكون
 في قوله المخصوص
 في قوله المخصوص
 في قوله المخصوص
 في قوله المخصوص

الى امر النبي صلى الله عليه وسلم

الى امر النبي صلى الله عليه وسلم باعادة تراخيه فبقية ام سته وانما ما كان ينبغي ان لا يدرك الحكم الا في اخر ما تقرر من ان
 ما ثبت على خلاف القياس مقتضى عدم مودعة قلت بعد تسليم انها كانت احد بانها فقط كانت
 الغرض وانما دخلت في نفي الصلوة وانما الاختلاف في احوال بعض عدي الحكم باعادة تراخيه
 الى الامر بخلاف صنف الجنازة وكذا خبر الكل ناسيا موقرا عدم الذي اكل وشرب ناسيا ثم علم
 صومك فانما الحكم الله وسفاهك فان قلت عند الحديث معارض لكاتب فكيف يمكن ان يكون
 يقتضي بناء الصوم والكتاب بنحو ان لا يكون موقرا قوله وانما العيب ان الدليل هو الصوم لا الدليل
 وهو الاكل من الاكل والشرب والجماع كلها ولم يبق في الناس لوجود الاكل حقيقة قلت بجوابه
 مولانا حميد الدين فان الكتاب يشانه ان ان النسيان معفو قال الله تعالى لا تأخذوا من دينكم
 فخذ الحديث حواجز لا فوجد على حالة عدم معاني الامانة وتعامل ان يقول لا يتعين من وجوب
 العمل بمقتضى هذا الحديث من جهة خبر الواحد على العام المخصوص بل انما ثبت من جهة خبر الواحد
 المؤيد بالكتاب على الاقل كما يقتضيه السياق فليقل **قول** مع شك في امسالة اي في الامانة
 فانه العام المخصوص بكلام مستقل موصول ظن الدلالة وان كان قطعي الممنوع في قوله
 اليوم بالعكس **قول** وقد سئل اية وهذا الاستدلال بان الغرض لا يدعون وجوب مقارنة
 المخصص مطلقا بل مقارنة المخصص الاول والامانة لا لا بد له على خلافه وقد يجاب بان
 كلامهم في الاول فمن ادعى الخلاف فعليه البيان فالخصيص بالحقيقة هو النص ان
 اعترض بان المقهور لو كان هو النص المستفاد عليه القياس لما قيل قوله انما الذي نسخ بعض
 ما تناوله لا ينسخ بالقياس لان القياس لا ينسخ النص فان النسخة انما ليس هو القياس
 بل البعض المستفاد عليه والاجوب بان ما ذكره ان النص لا يحول المدرك بالقياس
 والتعليل لا ينسخ النص الاخر وهو **قول** ارفع عن محذور المخصوص حتى يبرز خروج

عن شبهة الاستثناء بالكلية ويقضي سقوط الاحتجاج بالعام اذا كان معلوما وبما لا يخفى
فقط اذا كان محمولا وتفتقنا ان حكم المخصوص هو الرفع لا الرفع في موضوعات
قوله وجدة خطا من كل منهما فان قلت شبهة الاستثناء وجه آخر وهو ان الاحتجاج
في المخصص لا يستلزم فلان ينبغي ان يرجع عن شبهة التاميم كما هو مذهب الغريق الكنا
قلت التبرجيم بكونه شبهة من باب التبرجيم بكونه الامارة على كل شبهة وليد على صفة فلا يجوز
التبرجيم بها كذا في شرح البرزوقي قوله المصداق في المخصص كان محمولا بوجهه في
بان الكلام في المخصص الاول وهو كونه مفيدا للمصدر يتوقف عليه ولا يكون محمولا قبل
التخصيص واجبت ان المراد من المخصص وهو الاصل لان العام محمول على وجهه
المخصص حصل **الشك قوله** لا يلزم من نسخ النص بانقياس قد يتوهم منع النزوم لجواز ان
لا يتناول القياس فاما آخر من افراد العام ويندفع بملاحظة قول المصلي في نسخ القياس
بعض آخر من افراد العام وقوله لثبتت النسخة في بعض آخر فليثبت **قوله** فان قيل يجب ان لا يقع
قبل قول المصلي لا يريد بقوله ما من عن ايراد هذا السؤال والجواب ان لا يريد بوجهه
قوله لا جوابا عن اشكاله فيلزم الجواب عنه ان لا كان للمخصص وجهان جهة استقلال وجهه
عدم استقلاله وان اختلفت صحة التعليل الموجبة لجهالة العام الحقيقية لبطالة وجهه لكن
عدم استقلاله يقتضي خلافا في ذكره فلا يشك في بطلان وجهه وقد كان قبل التخصيص
يتعين فلا يبطل بالبرهان وحاصله انما بان صحة العام لو لم يعارضه ما يوجب عدم صحة
التعليل وفي نظر لان هذا انما يفيد انه لم يكن حكم احد المتعارضين لمخصوصه وهو صحة التعليل
منه من انهم كما لا يخفى وقد يقال مراد الشارح ليس من شبهة المذكورة عن كلام القوم
بل ايراد ما علمهم ورفعهما على تقرير الاستدلال بوجه آخر فغنى كلامه فلهذا شبهة الواردة

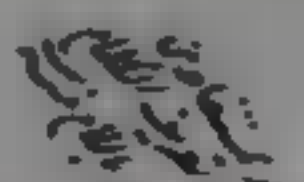
في كلامه
في المخصص
في الاستثناء
في الاحتجاج

عن القوم عن الاستدلال بالاصل المسمى قالوا على ان احتجاج التعليل آفة لا يراد بها المص
كلام الشارح ان قصد به الايراد عليه قول المص فلا يبطل العام باحتجاج التعليل قيل
عليه تعليل المستفهم عليه بهذا يقتضي ان يكون العام المذكور في فقه فطبيعة لان ما اقتضى
القياس تخصيصه فخص وما فلا وعلم القدرين مع العام في البنية فطبيع اجيب عليه ما وجد
في البنية احتجاج التبرجيم بالتعليل بجهة اخرى لم يبق فطبيع على وجه البيان معون المعارضة
فان قيل هذا بناء على قوله سابق فيجوز ان يعارضه القياس وما خرج به صاحب الكشف وغيره من
ان عمل المخصص بطريق المعارضة قلنا المعارضة المنفية هي المعارضة الحقيقية التي هي
بمعنى الرفع بالرفع والمثبتة هي المعارضة الظاهرية التي هي بمعنى الرفع بالادال فلا شك **قوله**
فان قيل هم حجة ان اذا كان القياس مثل النص لمقتضيه ان كلامهم يبي ان قدر ما يتناول
لم يدخل تحت العام فلم لا يجوز التخصيص بالقياس ابتداء عندنا فليبين بان موجب العام قطعي **قوله**
مؤيد بآثاره وهو كونه مخصصا لذي نفس العام او **قوله** اعدم تناوله شيئا من افراده او الفرض
ان هذا العام لم يخصه قبل القياس **قوله** والكلام في القياس امتنا والله قيل عليه عدم تناوله
الاصل يستلزم عدم تناوله الفرع فكيف يصح ان يتناول الكلام في القياس امتنا والله والجواب
منع الاستلزام لا يرى انه لو قيل بما في القوم ولم يرد وعقل عدم مجيبه بانه صدق على الخارج عن
القوم المذكور لم يرد لا جله في القياس فليبين عدم ثبوت الجرح لكل من هو صدق على علم في القوم
المذكور مع ان الاصل اعني لم يرد لا يثبت ولا فساد آخر وهو **قوله** والام بتصور كونه مخصصا
قيل عليه عدم تصور عين المدعي فكيف يصح ذكره في مقام الالتزام والجواب بان المدعي عدم الجواز
لا عدم التصور او لو لم يكن متصورا لا احتجاج الاستدلال عليه **قوله** وان كان مستندا للاصل
لا يتناول شيئا من افراد العام اعترض عليه بانه بناء على ما سبق من ان القياس يظهر فالتخصيص

وقد عارضه بان المراد
اذا لم يتصور كونه
مخصصا لا ابتداء
ولا انتهاء الى بعد
التخصيص انتهى

هو النص المشتكى في الاصل واجبت من مراه متى ذكره لا يتناول بطريق المنطوق شيئا من
وان كان متنا ولا بطريق المعنوي الواقعة متى صار املا فلا ينافي **قوله** في العبد عند خلاف
لا لا ضيقة لها ان الفاء بعد الفاء في الحكم ثبت بقدر دليله والمفصلة المذكورة غير محال
لبيع وهو مخصص به دون الفاء فلا يبعد ان يخلو في المسموع عن كونه احد لانه يجوز ان
التمن يفسد البيع وله ان لا يخلو في كونه العقد املا لان ليس بالواحد والبيع صفة واحدة وكان
القبول في احد شرط للبيع للعبد هو شرط فاسد والبيع يبطل بالشرط الفاسد وهذا هو
الحكم يبطل البيع لان احد من الطرفين وهو ان الحق ان البيع في احد باطل لا يحل المشتري املا
ولو قبضه في المحل من البايع صراحة ودلالة في العبد فاسد عليك بالقبض باذن فيه بلزم
قيمة فيكون البيع بين الحقيقة والحجاز ولكن الجواب بعد تسليم ان كراه بطلان البيع كراه احد
في الصورة الاولى والعبد في الثانية بالخصيص لا يجوز ان يكون بان يحل البطلان على عدم الجواز
قوله لم يرد في الحديث الا بغيره النعمان بعد ان تقدم من احد الطرفين فهو الجواب
لان يوجب وجود العقد في انتمى به الآخر من هذا القول متضمن في التوفيق عن الذي بعده
ان التقديم سهل من القلم وقبل تقديم شرطه كمناسبة ما قبل **قوله** في العبد في البيع فيه
بخصته لان اللازم هو البيع بالخصه بقا لانهم يدخلون في البيع ثم يخرجون منه لان الدخول في
العقد باعبار الترق والتقدم كوجود من فيهم ولذا جاز بينهم من انفسهم ونقد العقب البيع
المدة مطلقا ولم يولد الا عند محدد في جاز بيع المكاتب من غيره ايضا برضا في اتم الواجبين
فامتناع الحكم بما لا يستحق فيه **قوله** وفيه نظر لان حاصل السؤال قد يجب عنه سجد
الجمع بين الشئين في الايجاب مقتضيا بجعل قبول العقد في كل واحد من شرط لقبول الآخر
كما لا ينبغي ان يشك فيه ولا كلام فيه وانما الكلام في كونه شرط فاسد عند عدم صحة الايجاب فيهما

وهو صريح



وهو صريح هو الم بقرح بذكره انما يشترط في كونه الشرط فاسدا ولا يتحقق بدفع الشرط
لان ما يورث الشبهة في الجملة **قوله** مع طبعه حقيقة في فصل مفهوم الخي في جفته كونه
في انما الفصل عند قول المص ويصني الفرقان ان شرط الخيار في كل حكم فقط لانه ثبت في هذا
القياس لفروق دفع القابض والفرقة تندفع بدخول في حكم بان ينعقد السبب ويتأخر
الحكم بحضور المقصود بذكر حيث يمكن لصاحب الخيار دفع البيع بدون رضا صاحبه وبشيء
تمام التحقيق في فصل ان شاء الله تعالى **قوله** بالخيار في سالم ثلثة ايام الاصل ان الخيار يمنع
انقضاء حكم املا ان الخيار لا وان كان الخيار للبايع والمشتري يمنع لانقضاءه في جانب من الخيار
نظرا وانما في جانب من الخيار في العقد لازم متى لا يمكن من الفسخ **قوله** فلا يكون البيع بالخصه
ابتداء بل بقاء والبقاء اسهل من الاقتداء فكم من شئ يتجلى في ابتداء الاخرى ان المكتوبة او المأثورة
بغيره يقتدره ويبقى مكتوبة ولا يجوز بل في المكتوبة من وطئ بشبهة **قوله** هو شرط فاسد
وهو صريح ليس ببيع شرط لقبول البيع **قوله** لزوم العقد وانما قال هو شرط فاسد ولم يذكر لزوم
في الاخيرين لان عدم لزوم ظاهر بوضوح الخيار في الصورة الثانية معلوم فينبغي ان يعلم العقد
في غير ذلك المحل وانما في الصورتين الاخيرتين فيم يتعلق في الخيار متى يلزم العقد في غيره **قوله** في البيع
ذكر الايجاب في هذه الحكم للمدبر بغيره عدم كانه في صورة الخيار في حيث جهالة الفسخ والجهالة كراهية
اعني الطارئة لا بعد كما **قوله** فيكون قبوله شرطا صحيحا لان الشرط قائم بقرينة السبب يمنع من الانقضاء
كان اشتراط القبول في البيع فلان من مقتضيات العقد فكم يكن شرطا فاسدا الاصل ان كل شرط
هو من مقتضيات العقد كشرط بقاء الثمن بخلاف كونه العبد مثلا لان الحق وحيث كراهية بطلان العقد
لعدم المصلحة فكم يكن بشرط القبول من مقتضيات العقد فيفسد **قوله** على ما ذكره المص في الصورة
ان المراه بقرينه في كونه من الفاظ العام لا في بقا في لفظ العام مجاز في البقاء لان اللفظ

وهو صريح كما اذا اشترى المبيع
والاشارة به في قوله
الذي هو شرط صحيح
في الصورة المذكورة

في صورة الجواز البقاء دون
الابتداء وتنفذ بدون بقاء
كما انما في بيعه بغيره بقاء
عقده بقاء بغيره بقاء
وهو في كل حال صحيح
فيما لا يخلو من العقد
فيما لا يخلو من العقد
فيما لا يخلو من العقد
فيما لا يخلو من العقد
فيما لا يخلو من العقد
فيما لا يخلو من العقد
فيما لا يخلو من العقد
فيما لا يخلو من العقد
فيما لا يخلو من العقد
فيما لا يخلو من العقد

فصل في الاطلاق

هناك مغرور فيقول ان يولد من لفظ العام بمعنى عين الغريم ومنها جمع فلا يتحمل بل يتعين ارادة
الصبيح اما بان يرجع الضمير في اللفظ الى العم والعام ويراد اللفظ الذي يعيد في كل واحد منها انه
عام وفيه بحث لا ضمان العدد باعتبار الموارد فان لفظ زيد في قوله زيد بن زيد وقيل زيد ولم زيد اللفظ
معهده بان يتعين وان كانت واحدة بالبناء **قوله** والاول اللفظ العام في قوله فاما المقصود
مع ان اشارة لفظ اللفظ في معانيها وبهذا ارجح الرقي تسمية الاخر في التبيين على تسمية الاول
الاختصاص **قوله** اما ان يتناول هذا الماعى هذا المضاف والافراد ان يتناول وتناول به بالمصدر وتناول به
بالمفعول او تقدير مضاف الى المبتدأ ان حاله او تقدير المضاف والمضاد اليه مبتدأ فاشياء **قوله** كالوسط
الكل ما دون العشرة في اكثر والوسط من الثلثة الى العشرة وقيل الى السبعة **قوله** لهم بلغة الرجال فاشياء
بدليل قوله وما امرى وسوف اخال امرى **قوله** اقوم آل حصو ام ش **قوله** بدليل ان يشي ويجمع وجو
الضمير العايد اليه بقصاصة لا يستلزم بالجمع بالصور اجبت وخرج بان الدليل مجموع كونه مثنى ومجموعا
ثم نقض برامح ورماحان ورماحات واوبيت شاذ فكله ان نجيب منها فكله ما يجب في الاقوال
وهو ان يقول الدليل مجموع الامور الثلاثة من التثنية والجمع ونحوه الضمير قول المصنف اي يجمع المطلق **قوله**
ليس امرى بهم الجمع ما هو المتبادر منه اعني مثل الركب وكذا لانه يتناول القوم والوسط **قوله** فاما وجوبها
لتخصيص امرى بالركب ايضا هذا تغير لقوله فالجمع وماه معناه لان ضمير يطلق راجع اليها ولو علم
سبيل البدل والمراد بالجمع فيه مثنى الجمع فينبغي ان يحل في الضمير ايضا عليها لقوله والقوم والوسط على سبيل
التخصيص لهما المجموع المصطلح والتقدير والقوم والوسط **قوله** ولا يخفى ان الكلام آية يعني ان قوله
فالجمع وماه معناه انه في المعرف لا المكلف لا لفظ ولا كلام فينبغي ان يحل قوله فالجمع له مما ذكرناه
قوله والآية وان لم يكن الكلام في المعرف بل قوله على كل عدد معين من الثلثة فضا على ما لا
الا قد سبق **قوله** الجمع التثنية مثال كل ما جمع بالواو والنون واللام والياء ما جمع هذا البيت

كلامه في قوله
قوله

ثم افعل

ثم افعل واخفلة وفعله يعرف الام في من العدد كالف في انواب وارغمة وفعله في بيان الام
اما التثنية فان الام ثلثا كما ان لم يكن التثنية ولد والاولد ابن والاثنان من الاقوة والاخوة
وتثنية سدس بل كان لكان لاهد من **قوله** حتى ان في الميراث الاثني فيظهر ان انتهاء اللفظ
الى اثنين او وجدت صيغة الاخوان مذكورة في قضية الميراث متباعدة لوربا الثلثان واما في
الاثنين التثنية كالافراد فلا تقر **قوله** هو المتبادر الى الفهم ان في ضمير الفصل المفيد للجمع
عدم تبادر الاثنين في ذلك كرم الدليل لان عدم التبادر الى الفهم من امارات المجاز كما ان التبادر في اقوى
امارات الحقيقة **قوله** ولان يقع جازي زيد وعمر العالمان اشارة في حاشي العشرة اجوابا بانه قد عرفت ان
ان الجمع يحذف الجمع بالجمع بلفظ الجمع قطعاً لطف المخرجات بخلاف الجمع في صورة ونحوه لطف المخرجات
بخلاف التثنية في صورة **قوله** لاثنين فصاعداً صاعداً حال مضمرة على ما اي قد مر من خصوصية هذا
ونظيره اخذت بدرهم فصاعداً اي قد مر من مضمرة على ما اي قد مر من خصوصية هذا
الآية الكريمة هكذا فان كانت اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وفيه شبهة جواز ان لو خط اسم كان يجر
من يرث بالاخوة كما توضحه تفسير اراج فلا وجه للتثنية والاسم وان لو خط الاثنان من حيث هما
فما فائدة قوله اثنتى وملا يرمز ان يكون تكرار او الجواب اننا اختار الثاني وتعال فائدة الجواب ان اثنين
بيان ان الاعيان يجمع التعداد ولا اعتبار للصغير والكبير **قوله** ان الاثنين حكم الاضطرار لا يخفى ان
المعذور من هذه الآية ان الاثنين تثنيتي واما ان حكم الاضطرار فيمنع عن ان يسبب للاضطرار الا التثنية
هذا يدل ان نص آية اخرى وهي قوله فان كن اي البنات ثلث فافق اثنتين فافق ثلثا ما ترك
صنف دل بقرينة على ان ما فوق الاثنتين من البنات التثنية مع قرب قرابتها قرابة الجدة فلا
ما فوقها من الاضطرار مع بعد قرابتها وهي قوله المجاوزة اولى واذا ثبت بهذه الآية ان نص في
الاثنين من الاضطرار الثلثان وبآية الا واما ان نص في الاثنين ايضا الثلثان علم على آيتين ان

لا فتيان حكم الاخوان في استحقاق التلخيص **قوله** فان قلت يجب ان يعلم قيل تقدير السؤال
 عم هذا الوجه وكيف كان فظ البنتين مع الابن هو النصف الا التلخيص فقولان من اين يعلم
 ان فظها ذكر بدون الابن يشعر بان فظها بدون النصف وليس كذلك في الصواب في العبارة
 ان يقال يجب ان يعلم ان فظ الابن مع الابنة التلخيص فكيف من اين يعلم ان فظها بدون
 الابن ذكر والذي يدري ان احداهما ان المذكوته في الاستدلال بالاثبات في هذه العبارة
 والكتا ان كلمة يجب قد علم ان المذكور مما ذكر في المستدل وانت خير بان لفظ ذكر انما
 التلخيص في قوله فان يدعى فظ الابن مع الابنة التلخيص والسؤال ناظر الى قوله هناك فيكون
 فذكر فظ الانثيين واما حديث الركن في الله لا يفسد لان هذه الصيغة ايضا في حكم المذكوته
 ومما زعم المستدل لانها من قولها لا ذكر مثل فظ الانثيين فليس قوله فيه كثير من كماله
قوله فيجب احبها بطريق الاو في نفسه لان المديح ثبت في بطلان النص لا بشارته كما زعم
قوله لا وارثا بالقبول كالافتيان مع الابن اقرنان ومع ذلك تجب بان الام من التلخيص لا التلخيص
قوله كما روي ان ابن عباس لا يخفى ان احتياج ابن عباس علم عثمان وقبول عثمان كلامه في
 قوله وعدل الاجماع على خلاف الظاهر يدعي ان اطلاق الجمع على الانثيين ليس بطريق الحقيقة
 فافعله ثلثة **قوله** من حيث ان كلامها ثبت المذكر بطريق الخلاف في نفسه لان هذا قول في واما
 عندها الثلث قالوا له خلافه والوصية اثنتان مكره جديد ويتفرع عن علمها احكام متخالفه
 فينظر في اوائل كتاب الوصية من الهداية فلا وجه للاقتضائه الجواب علم قول زفر في **قوله** بطريق
 اطلاق اسم المذكر قبل ما كان اطلاق الجمع على المثنى محتملا لان تطلق على مجموع جري المثنى وفيما
 كل جزء منها او بالوجه مثيرا بقوله بطريق اطلاق الكل على البعض في الاحتمال الاول وتقول في
 الواحد الكثير في الاحتمال الثاني في نفسه لان اطلاق الجمع على كل جزء من المثنى متفرعا عما ليس الكلام في نفسه

تقرى

تقرى بذكره بل مراد ان بيان علامة اخرى فان تشبيه كل قلب ثلثة قد يفتقر
 تشبيه فليسكنه قلوب فلفظ الجمع على الاول يحذف من رسل وعلم انما استعانة **قوله** في
 الجمع بين التلخيص لعدم موافقة الكلام وراى الجمع والسرفية كثيرة مراتب الجمع فيكون هنا
 الحكم بالجماعة في الوقوع ككثير وبهذا يظهر التسوية انهم في العرف من قولهم لا اعلم في البعد من فلان
 انه اعلم من الجميع ولا يفرق التسوية **قوله** انما انتفاع ما كان يسمي الى سر اشتراط ما فوق الاثنين وانه
 اعلم محقق الاتفاق في اجتماع الثلثة لاندفاع تعارض الفريدين بالثالث وانه جعل الثلثة
 في الشرع هذا في اطلاق الاعذار كانه الاسوة للثلاثة لموسى وموسى المسافر وفيما شرط وغيره
قوله او في انتفاء صلو الجمع وفي بعض النسخ صلو الجماعة فيجوز على غير الجملة عند لا يفتقر
 ومجوز واما النسبة الاولى فعلى من ذهب الى بطلانها لان كلام الام والجماعة شرط
 في اطلاقها فلم يعبر به مع الآخر بخلاف ما في الصلوة **قوله** على تقدير تمام اثباتها او كمالها
 وغيره من ان هذا الحديث لم يثبت من جهة النقل **قوله** في ليس التام في ح م يمكن ان يدفع هذا
 بان الاستدلال انما هو باعتبار ملائمة قوله مع الاثنان فان فخرها جماعة عما ان ما وضع للمائة يطلق
 عليها ولا ينافي ليس التام في ح م **قوله** فعلى هذا لا حاجة الى ما ذكرناه قبل عليه ما ذكره النص
 جوابا لما هو علم قول من يسمي ثلثته فعلنا ونقول هو جميع المطلق على الاثنين كما اورد في الاسلام
 على تقدير الوفاق الذي ذكره ابن الحاجب المنتهى فاذا تمسكوا بالوجهين فمروى في كتابه في التلخيص
 بان التام في ح م بان عدم الاحتياج على تقدير ان يكون الخلاف المذكور مخصوصا بصيغة الجمع وضم
 حيث قال لا حاجة فالاحتياج على تقدير آخر لا يبعد **قوله** بين التثنية والجمع على التثنية ان المعنى ان قلت
 قد صرح التام في المطول بان قولنا انا وانت فعلنا وانا وزميرنا من قبيل التثنية وصرح
 ايضا بان جميع باب التثنية من قبيل الجاز ولو كان مشتركا معنويا او لفظيا لم يكن من قبيل الجاز

میں نے اپنے دل سے کہا کہ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in dark ink on aged paper. The text is dense and appears to be a list or a detailed account, possibly related to the military or administrative matters mentioned in the preceding text. A red ink mark is visible at the bottom left of the page.

والله اعلم
بما فيه
الغيب

من حیث

من حیث

في كتابه استوعب مع ان الكلام في علم الكتب وتخصيصه وقديس عن الثالث بان المخصص لما كان
بيان انه لم يدخل فهو الحكم كما يدل على الواجبات وهو لا بعد النجا والاعتقاد والاعرف والالفة فيلزم
قوله وتبين على ان قدر العلم انه في كنهه لا يستلزم ان يطلق الجميع على المخرج حقيقة لما سبق ان
اللفظ في الباقي حقيقة اذا كان قدر العلم على بعض ما يتنا ولا يغير مستقلين غير تفرقة بين الجميع
والمعروف اللهم الا ان يدعى ان المستثنى من المقارن بالمستثنى موضوع الباقى وانت خير بان هذا
ليس بعد من اطلاق العشرة على الخمسة حقيقة في قوله على عشرة اللفظ على ان قد سبق
وسبق او المستثنى من متناول للكل والاستثناء يمنع دخول المستثنى في الحكم ووجه الاستثناء اصله
قوله انضمت اليه علامة الجماعة انما تدخل للثاني لو شبه الثاني اي الفرعية وهي العلامة
ليست للثاني فيكون شبهة هو الجمعية او الجميع **قوله** وفي الكتاب في اول سورة التوبة
قوله يمكن ان يكون مطلقا اعتبار كون الطائفة خلفا لغيره عن اللغة فان الطائفة هي
الكلية تدور حولها لا انهم يصيرون حركتها طائفة والطائفون في البلا وتدون حولها
غير ان يغير **قوله** واقلها ثلثة او اربعة في اللفظ ما ذكره صاحب الكشاف في سورة البراءة من
ان الطائفة اسم لجماعة يظنون بالشئ ويخطبوا اقلها اثنان او ثلثة **قوله** تقرير الاول ان المعرفة بين
اولا معان المعرفة باللام كسبب الاستقالي ثم بين معنى اللام المحرقة والمراد بالصفة قوله وقد يكون مفعلة
بعينه منها نفس الشخص لا مصطلح اصول المنطق وقيل لا لانه لو لم يكن علم ان الجميع انما كان يصيغ
الجميع بان فيه فليست **قوله** فالعلم الذي هو الاستقالي من فروع تعريف الحقيقة اعترض عليه بان
تعريف الحقيقة عبارة عن تعريفها من غير اعتبار الافراد فكيف يكون تعريفها من جميع الافراد
فروعها ولو سلم فلم يجعل اللفظ راجعا لانه منى والاستقالي راجع الى الجنس صيغ عن الاول بان
اعتبار الافراد فيها مستفاد من القرينة الخارجية فلا ينافي في عدم اعتبارها في تعريفها باللام وعن السكا

بان ذكر

بان ذكر لان معرفة الجنس غير كافية في تعيين اشياء من اقسامه بل يحتاج فيها الى معرفة اخصها كذا ذكره
الشريفة في حاشية المطول **قوله** في الاستقالي في خمسة وروان هذا الخلف كما ذكره في المطول حيث
قدم على تعريف الحقيقة على الاستقالي وعكسها ويمكن الجواب بان ما ذكره هناك مبني على
صاحب الكشاف ولان بعدد تسمية كلام وقد صرح في الفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف هو
والجواب بان ما ذكره هناك مبني على مفهوم التحقيق **قوله** بان الاستقالي اعم فائدة اقل منها على تقدير
لا يفيد الا على الظن بكونه مراد فلا يمارض اليقين البعض على اعم فائدة الاستقالي انما يكون كقوله
الافراد في الاقتصار في حاشية الايراني ان العلم والحق انما اذا تعارضنا لا يقدم العلم على الخاص بل الخاص
اقترح اوسا واجيب بان العلم انما يبرز على الخاص في صورة التعارض فلا يلزم ابطال اللفظ في
او ابطال القطعي بالظن على اختلاف المذهبين ومنها ان يجعله اعم فائدة من حاشية ومعنا لاصد
محملي اللفظ ولا يلزم فيه الابطال بوجه حكم بين الما قبلين **قوله** اعني الايجاب والندب والتعريف
فانما لو لم يردنا في الايجاب انه على كل المكلفين او بعضهم يجعل على الكل احتياطا وعم بهذا
قيل في الثلثة الاخيرة **قوله** وان كان البعض حفظ في الاباحة اي الاباحة العارضة فانما
لو لم يردنا انها لكل المكلفين او بعضهم يجعل على البعض احتياطا واغاييد بالاباحة العارضة
لان الاصلية عامة بقاء على ان الاصل في الاشياء الاباحة **قوله** ومنقول من تعريفها
اه قال الفاضل الشريف اجيب عنه بان البعض متيقن باعتبار الحكم فانه لو كان الحكم على الكل
كان على البعض ولو كان على البعض فقط واما ما كان الحكم على البعض والتيقن في الماهية
باعتبار الوجوه فانه لا يوجد فرد بدون الماهية واما بحسب الحكم فلا يجوز ان يحكم على فرد بغير
فصوصية ولا يلزم منه الحكم على الطبيعة والحقيقة من حيث هي فظهر الفرق وان دفع الشبهة
وهذا ممنوع او يعارضه تعريفها حضورا في الذهن فيعبد فائدة زائدة على الماهية **قوله** لان

لان دلالة هذا على قول من جعلها موضوعا للمنفرد والمنفرد اما على قول من جعلها موضوعا للمنفرد
 الحاصية فلان اكثر الاحكام كسب الاستعمال على الافراد دون الطبايع فدلالة هذا على ان
 وبما كان دلالة اللفظ عليه اظهر كان عدم اقامته اظهر فان فقاء الدلالة يستوجب كثرة الاقاف
قوله وبطلان توقف العهد الذي آتاه قال الفاضل المحشي الشريف اعلم ان السرا قتلوا في
 المعروف ان منق في بعضهم جعل من اقم العهد الخارجي وقال انه ذكر بعض افراد الجنس
 او من قبل الغرض المعروف على ذكر البعض اولى من جملة على جميع الافراد وبسبب المعهود
 خارجا او من حيث فائدة ذكر او لا شرط فيها وقد كررنا في قولنا وليس كذلك لاننا في فائدة ذكر
 بعضهم من قولنا ولا يجوز ان كان معهودا من حيث لا خارجيا وبعضهم جعله من اقم الجنس
 قال ان معنى اللام الاشارة والتعيين اما الى مقتضى معينة واما ايداف الحقيقة وقد مر
 يكون بحيث لا يقتصر الى اعتبار الافراد وبسبب تحريف الحقيقة وقد يكون بحيث يقتصر الى
 واما ان يوجد قرينة البعض كما في ادخل السوق ويسمى مثنيا والاول هو المنفرد واما
 منه سبب المحس هو الاول دون الثاني وما ذكره المحس صريح قلت وان رجح كل كلام المحس على الثاني
 وقال ما قال انتهى وقوله وان منه سبب المحس عطف على قوله ان الثاني **قوله** الا ان المستثنى منه
 في كنهه لان ان رجح كل قول المحس وصحة الاستثناء على ان الجمع المحل باللام اذ لم يكن للقرينة
 منه الاستثناء وكل ما يقع منه الاستثناء فهو عام فيتلطف الاجابة التي ذكرها ولا ضرورة الى حمل كلامه
 على ذكره لوزان ان يكون معناه ان الجمع المذكور اذ اقم منه الاستثناء فهو عام اذ لو لم يكن عاما و
 الغرض ان الاولوية لبعض الافراد لعدم العهد وقرينة لان التعريف لما مثنى من حيث والكتاب
 لان الاستثناء الافراد من الحاصية لا يجوز ان في جواب الاول بحثا لان استغراق كثير غير محسوس
 معتبر في تحقق العام ولم يوجد في الصفة المنقضية فلم يرد الاستثناء على العموم ايضا اللهم الا ان

يقال دلالة على الاختصاص في عدم معين مفهوم من قيد كبر الصفة المنقضية ومن غير
 فلا ينافي في عمومها بقى حرجا بحثا في مواضع يجوز ان يكون هو الاستثناء في اعمد على ايضا ذكر
 من تعريفه بجمع مضافا فلا يدل على عموم الجمع المعروف كما هو المدعى الا ان ثبت ان المضافا
 يكتمل العموم من المضاف والبيد هو عموم لا يتقاضيه بغيره العشرة وتاثيره ان يعلم ان تعريفه
 في قوله بجمع اجزاء العشرة لابل ان استغرق الاجزاء وتوفيقه لانه مقدر والاستثناء منه فانه لا يلزم
 السابق لان الموضوع في النسخ بجمع مضافا والمعرفة لا يجمع الا ان يجعل الجمع اعم من العينة في مفهوم
قوله لاننا نقول الصحيح 7 قال الفاضل الشريف هذا الجواب لا يجدي نفعا لان غاية الامارة تدل على
 صحة الاستثناء لا على ان المستثنى منه جميع الافراد والمطلوب بهذا وفيه نظر لان الغرض من جعل المستثنى
 من افراد المستثنى منه التفرقة بين المحصور وغير المحصور لا بد ان يكون المستثنى منه جميع افراد
 نعم ان صليان المحس اشارة الى عدم الفصل الى ان عموم الجمع يتناول الجميع فلا يستدل به الاستثناء
 على عموم الجمع افراد منه مجموع الافراد من حيث هو كذا فلا يستقيم ان ينسب الى المدعي ان الحكم في الجمع
 المعروف على الامارة دون الجميع فليست **قوله** على الامارة دون الجميع قادر في المطول ولذا اقم بلاطلا
 جاء الغرض والعلل والازيد والالا الذي يدبر من مع لست في قوله جاء في كل جماعة من العلل والازيد اعم
 الاستثناء المتصل ولا يخفى انه مناف لما ذكره في هذا الكتاب حيث قد ما ذكره منها على كفاية كون
 المستثنى من اجزاء المستثنى منه في الاستثناء المتصل بخلاف ما ذكره هناك من ان يقال ان الحكم
 اذ كان بالنظر في اجزاء المستثنى منه يكتفي بالاستثناء المتصل كونه المستثنى من اجزاء المستثنى منه
 كما في عشرة الآواحد او اذا كان الحكم بالنظر في جزئياته وجسمه فيكون من جزئياته كما في قوله
 جاء في كل جماعة فمما ذكره في كتابه ناظر الى المتأخرين فليست **قوله** للقطع بان ليس المقصود الاظهار ان
 يقال يدل قوله للقطع عند القطع اذ لا قطع مطلقا بعدم العهد لوزان ان يكون جعل معهودين في الخطاب

او بيان بعض معروفة ولا يعدم الاستغراق لحوار قصودا بالجميع كجمل وجميع ينسب اليه
الكنوب **قوله** الثلثة في الجمع المناسب لبيان ان يقال بغيره الجميع والثلثة وهو **قوله** ان ينوي
القوم ينبغي ان يفهم ان يكون المراد محققا معروفا فان كان شرطه كون المراد الجنس عدم الاستغراق
عدم **المراد** **قوله** واليهي ينفذ لان عدم خروج آية ينفي ان كان ابر شرطه حتى الحلو وهذا عند
تفنيته في وجوده وعند لا يوسر في ليس بشرط وبسبب تفصيل **قوله** يقتضي انقسام الاحاد بالاحاد
واعترض عليه بالانقسام بالاحاد وبمقتضى ان لا يقع مرفوعا فيقضي ان لا ينفذ في غير واحد وفي غير فان فكل
القوم لسواهاهم بطريق النقص ولا يقتضي ان لا يلبس شخص الاثوبيا واحد نعم برهانه لا يجوز ان يفرق
واحد في الدنيا وليس من المذهب **قوله** لا نأخذ قولهم ان اشارة الى ما ذكره معناه الاستغراق في
الاستغراق المتضمن للجمع المعروف باللام الا الاستغراق المطلق فنصير في بيان الجمع من صيغة القوم
فالمطلوب حاصله قال الفاضل الشريف قدس سره لا يخفى ان كون الجمع في باللام مستلزما في معنى الجنس
ليس حاصله وهذا هو المطلوب لا ما ذكره من جواز تعريف الزكاة في فقير واحد وانت فغيره حاصل كلام
الشارح انه على تقدير كون ما ذكره المقصود من معنى الاستغراق يحصل اصل المقصود وهو جواز مرفوع
الزكاة في فقير واحد والتزويف الذي يقتضي تعميم المطلوب على بالثقل **قوله** المصداق هو شي
لزيادة بمعنى لو لم يكن الفقراء مجازا عن الجنس بل محمولا على الجميع لكان لزيد الربيع وثلثة الارباع ثلثة
من الفقراء وليس كذلك بل يعطى نصفه زيدا ونصفه فقيرا واحدا **قوله** ولما قلنا ان يقول قال الفاضل
الشريف قدس سره في بابنا لافرق على هذا التقدير بين المعروف المتكراعي بين قوله لا تزوج النساء
ولا تزوج النساء فلا يكون مرفوعا للام محمولا واما كونه لاشارة الى حصول المعنى في الذم من في الآية
بانظر الى الحكم الشرعي فابن معتد بها واذا عدل عند الجميع لا الجنس كان محمولا بصرف اللفظ لا المعنى
لا كونه اشارة الى حصول الجنس نومه فاعترض **قوله** لا نأخذ قولهم ان لا يكون المقصود الذي هو

بالجمهور

بالجمهور الذي جعل القوم من فروع الحقيقة اما جعله البعض قسما من الخارج كما سبق جعله
بغيره عليه منتهى تنفاد المراد الذي في شئ من الصور والجموع الذي بهذا المعنى كما يبداه المفسرون
الحقيقة والوصف من خارج كذا كبريدان بالجمع على نحو الحقيقة من خارج فالمراد الذي سماه المفسرون
نوعا الحقيقة تبا واما سواء اعترفوا بالحق والخلق عليه المراد الذي في الاول والاضاع لم يتم
بالامر العقلي على المطلوب وهو ظاهر فيندفع ما قيل المص لم يقل بالمراد الذي بهذا المعنى بل جعل من
نوعا الحقيقة **قوله** لزم منه ثلثة واما لان الاعداد التي ينسب اليها من الثلثة الى العشرة فانها اقل
على العشرة يقال ثلثا امد عشر يوما بصيغة الاخرى فالثلثة معروفة بكونها اقل عدد يتبع الجميع غير
له والواجب للزام اكثر من ليس المقام مقام احتياط مع حصول التماس من الطرفين بها اما من طرفه فلا يخفى
ناقل ما يفهم من الدرهم الذي في يد لا مكان ان يكون في يد واحد واما من طرفها **قوله** يقع العشرة عنده
لان العشرة معروفة بكونها اعلى الاربع المعروفة التي يتبع الجميع ممازها وانما يجعل على الثلثة كما في صورة
الدرهم لان المقام مقام الاحتياط والاضحية في السكون بخلاف الصورة المذكورة **قوله** وعلى الاسبوع
والسنة عنده لان المقام مقام احتياط فلم يحل على ثلثة ايام وثلاثة اشهر ولم يحل على ما فوق الاسبوع
والسنة لان العاقبة ان يذكر الايام الاسبوع والاشهر السنة فانما يجوز غيرها يقال ثلثة اسبوع
ويوم وستة وشره ان فلا اسبوع والسنة معهودان بكونهما اعلا ما يقدر عنهما بهذين الاسبين وثلاثة
لان ما ذكره يقتضي ان يحل الايام على اقل من الاسبوع ليوم والاشهر على اقل من السنة بشهر لان
هذين الاسبين ينقطعان اذا وصل الى تمام الاسبوع والسنة فليست **قوله** باعتبار ان لا يفتى
بحسن هذا التوجيه في الف القاعده التي ذكرنا الآن وهي ان يحل على الجنس انما هو بعد تعذر العمد
والاستغراق لعدم تعذر الاستغراق ههنا فان قلت الحيل على الاستغراق يقتضي توجيه النفي الى القيد
فيستدعي ثبوت الحكم المنفي بالنظر الى البعض مع انه بطلان الايات المذكورة قلت الله تعالى المذكور في قوله

في هذا القول انما هو في الحقيقة
 لا في اللفظ بل في المعنى
 واللفظ لا يميز بين الوجود والعدم
 بل المعنى هو الذي يميز بينهما

قوله افر كانت مع من طاهر او مقدره آه قد يراه بالكنة الواقعة سباق النفي في الجسد
 استحال لا يوافقها احد او يوارونها في العدم كالكاي مع من طاهر او مقدره نفس علي
 فصول البديع **قوله** باعتبار ان تعلق آه يريد ان خيرية القضية باعتبار طاهر وان كانت
 شخصية في الظاهر **قوله** وقد يقصد به التزام اليهود آه روى سعيد بن جابر ان رجلا من
 اليهود يقال له ماكر بن الضعيف خاتم النبي عم بمكة فقال عم انك بالذي انزل التوراة
 عم موسى عم اما تجد في التوراة ان الله يبغض الخمر السمين وكان جبراسينا فخصب
 ما انزل الله عم بشر من شيء وحنق القضية ان اليهود لما عاتبوه عم ذكر قال اغضبي محمد
 فقلت له ذكر فقال له وانت افا غضبت تقول عم الله في الحق فممن عن الخيرية وجعلوا كما
 كعب بن الاشرف وفيه رواية **قوله** لان الكمية والبغية آه يعني ان الموجبة والسالبة من
 صفات القضية فلو قال كمية سالبة وموجبة خيرية لا تنفي ان يكون الكمية والبغية في
 جانب المحكوم عليه من غير خلاف الا في السبب **قوله** من لهم لاهل الحد ولا يجوز ابداله منه مع اللفظ
 لان من الاستغراقية المقدرة منها ولا في النفي الجنس لا يدخل في النكاح فلو حملت البديل منها
 عم اللفظ والبديل في حكم تكرير العامل كنت مدخلا اياها عم العلم وهو ممتنع لا متنازع في قول
 ما هو موضوع لا تغرق الجنس ما هو موضوع لنفي الجنس عم ما ليس بجنس كذا ذكره ابو علي في التعليل
 المذكور لا يطر منه في الاراء لا رجل فاضل فانه لا يجوز ابداله عم اللفظ اجماعا كالا
 ان يقال انما لم يجر ابدال عم لفظهم لان احواله فيما بعد لا يقتضي تباعدا اولا بعد الاستغنى
 وبمعنى لا يقتضي زوال الغيب فيلزم التناقض ثم لا بد من احواله في اللفظ لا من احواله في المعنى
 واجز في بعض شروح المفصل يقتضي جواز انصب آه حيث قال يجوز ان نصب من لا يجر
 آخر وهو ان يكون محولا عم محال المنفي لان محله النصب باللفظ الذي هو لا يطر عنها آه وفيه بعد

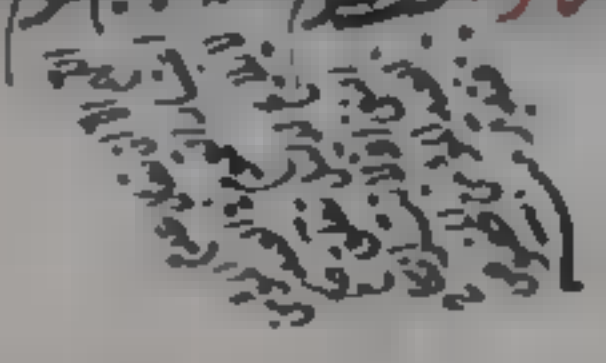
ثم ابدال

واعترض

واعترض على جعل المشتبه اعني المشتبه بدلا من اسم لا بان البديل هو المقصود في جانب
 المتبوع وهو المنسوب اليه منها وهو في الوجود فيلزم ان يكون انه سمي من مقصود النفي
 الوجود وهو كغيره من وجوبه وجب ان البديل هو لفظ الالان بمعنى غير الالان اطلقوا علم انه يجوز
 لكونه مع ما به ارباب ولا شك ان غير الله في مقصود بني الوجود ولا يحذف فيه وهذا الوجه من وجه
 على الالان غير مثل هذا الموضوع ضعيف كاتر في النفي والافعال قد خرج الحاجة بان البديل لا يثبت
 بخلافه بل ابدال ما بين من عدم شرط الضمير مع وجوبه بدل البعض والكمالي في الحكم البديل
 اثباتا ونفيا ويظهر من هذا ان البديل نفس المشتبه في النفي والافعال في الجواب ان عدمه في النفي لا يثبت
 ان الوجود مثلا منسوب الى البديل منه والبديل مفعول النسبة الى الاول بالسبب لا بالايضا والكمالي
 هو المقصود ونظيره ما ذكره الشريف في حاشي الموطون في توجيه حكمه الى التابع في بدل من ذهب
 الجرم **قوله** لان هذا خطأ المشركين اعترض عليه بان الزم خطا ثم اعترفوا به في الامكان
 ابلغ ما فيه من اثبات التي بينه عم ما هو الطريق البرهانية وقد يبان الخطاب بكلمة التوحيد عام
 للسلطان وغيره من قرآنه بل عن هذا المعنى غير البليغ فالأحوط ما ذكره الشارح **قوله** لان القرنية آه
 يريد ان المتباعد من نفي الجنس نفي الوجود لان في الامكان فتقدرا المتباعد ان نفي فقلت او اقدر
 موجود لا ينهم نفي الامكان علم غير متسا فقلت في كل المنفي مستدل عليه بدليل آخر وليس مقصودا
 بالبيان ههنا عم ان المتروكين لا يدعون امكن غيره تبع لوجوب الوجود **قوله** عم آله سوى الله نفي
 الظاهر انه بيان حاصل المعنى لا منى عم ان لا يجمع الغير فان على الالان غير انما يجوز اذا لم يكن تابعا
 المنكور غير محصور حال عم الحقيقة وبالجملة اذا لم يتغير المشتبه بضعيف كاتر في النفي ومنه ما يس
 كذلك **قوله** بعيد الاجابة الجري آه لا يريد ان ههنا اياها او سلبا بالفعل عم اصطلاح اهل الخبر ان
 بل بالتقدير وحاصل المعنى واراها بقوله فيجب ان يكون في جانب النفي ان شرط البرهانية في الالان

الايجاب

الجزئي لو ضرب رجلا فقط بجنس فيلزم اسلب الكلي لانه يتحقق السلب الجزئي من ان السلب الكلي
لا يتصور بدون السلب الجزئي وكذا اراهم بقوله المخصوص والابحاج الجزئي انما الترتيب البيهقي
بجمله الابحاج الجزئي حتى لو فصل اكثر منهم لم يكن له من هذه البرق **قوله** ليس لعموم النكرة في موضع النفي
في كنهه لان هذا انما يستقيم اذا تعين كون اليقين في الاثبات المنع وهو ممنوع طوار ان يكون مراد
القائل بان قلت كافر افعبدى قهر قتل الكافر وقهر العبد شكرا اللهم الا ان يقال مراده من قولك
المدكور مع ما ذكره المحاور يقال ما ذكره حكم باعتبار الغالبه يقال عموم النكرة في مثلها ليس في موضعها
في موضع الشرط والكلام في **قوله** وهو الذي لا يخص كنهه انما يتغير مع عموم الوصف لا جوازها في عموم
من ان صفة النكرة لا تكون الا نكرة مثلها فافاجاز عمومها حال كونها صفة وكون ان يكون موصوفا فابال
النكرة الموصوفة لا تتم الا بشرط الموصوفة وحاصلها انما يتغير اليه ان المراد بعموم الصفة غير الموصوف
بغيرها الخاطي عموم الموصوف عنها كمن هذا القابم اذ لم يكن العموم الى اصل الموصوف مثل العموم اليقين
من الصفة كما يدر عينه كلام المصنف عما يشاء **قوله** بخلاف ما اذا اعلنته اعترض عليه بان هذا من
فيلزمهم ما وصل هذا الحصن او لا فكذا اوسيرج بان عام على سبيل البدل واجيب بان عام قطعاً
وهذا الوصف لا يخلو بخلاف رجل فانه خاص وهذا الوصف لا يجعل عاماً وبالحكمة هذا الوصف عام
المعروف خاص كسب الصدق والوجه في قرن بالعام المصطلح اعتبره عموم هذا والظاهر ان يكون
المعز عن مثل تعينه **قوله** وقوله معروف لا يقول معروف في ذواته فوجبه ومفارقة
تجاوز عن الحاج اسئل او بيل المصنف من انه سبحانه بالبر والجليل او عفو من اسئل بان يعذره
ويغفر له فان قلت هب ان لا تبدل بقوله متى مع كونه نكرة لا خصوصية بل بصفة في المصنف
المعطوف اعني ومفارقة قلت المصنف هو الوصف المعنوي بما بين من تغير ما انها اما من الله
او من المثل او من اسئل **قوله** في عديم العلة بل بالعموم اكم في كنهه لان عموم الحكم انما يقتضي العموم



في المثل

في المثل لا في عديم مؤمن ولو سلم فهو مستلزم لان المثل الجزئي على الحكم الكلي والاخرى فلا يتغير
ان يكون العموم جنساً بخصومه ما دام الالام الا ان يقال المقصود بالمثال مجرد بيان الوقوع او عدمه
بموقعه بغيره او كونه قائماً **قوله** في هذا الا انما التزم مع من نعم الله اوجب عنه بان ما اذا اعم
ان العموم على سبيل الاطراف النكرة الموصوفة تخفف ما ذكره لا يرد المراد من الاطراف ان يكون مطلق
الانتقائية بقوله لا كمن اليوم رجلاً كوفياً ولا ترون من اليوم امرأة كوفية واجاب الشيخ كمال الدين
في شرح البرموتى عن هذا الانتقاض بان الاصل مطلق الا ان يخففوا حكمه المستلزمين بما نفع وهو في
في الاطراف والمانع هو انه ليس في وصفه كلهم جميع رجال الكوفي ولا ترون جميع من لها عاقبة وفيه
لاقتضاها ان لا يكون النكرة الموصوفة في مثل الا جالس رجلها عاقبة العلة المذكورة وهو ان يس
في وصفه جميع علماء الرجال هذا ويمكن ان يقال في دفع النقض بقوله ما ذكره ان العموم ليس باللفظ
المراد من التكلم بل باللفظ لا اصول السيرة يحصل اذ كل واحد من احد الكوفة ابا لان مثلاً وكذا العموم
في مثلاً الحكم الا رجلاً كوفياً باللفظ لا بالمراد وهذا التوجيه يرفع ما ذكره ان رج من انتفا العموم
في مثلاً اجالس رجلاً عاقبة وفي مثلاً لا جالس رجلها يدفد انه ووجهه قيل كل احد فليست **قوله** بان
تعلق الحكم بالوصف المشتق فيل ينفذ الوصف المشتق مستدرك او تعليقه بالوصف الذي في معنى
المشتق مشعر بما ذكره ايضا ويمكن ان يقال المراد بالمشتق المشتق بحسبى سواء وجد المشتق في اللفظ
ايضاً ام لا كمن في كنهه ووجهه لو لم يوجب العموم في قوله لا اجالس رجلاً عاقبة ان الهم ان ايضا ان التوجيه
ذكره واما الجواب الذي نقله الا ان من شرح البرموتى وعرفت ما فيه والحق ان عموم النكرة الموصوفة
بصفة عامة اكثرى لا كلي على ما صرح به فيما بعد قوله ويدل على هذا الاصل ان عم ان النكرة الموصوفة
بصفة عامة ثم لا يخفى ان الدلالة المذكورة انما هي في النكرة المشتق من النفي فكذلك ايضا المذكور بقوله
وقد يقال وبقوله والوجه ما انما رايه شمس لا ينع تخففه لا يختص بصورة الاستثناء فليست **قوله**

ولا يخفى ان هذا البيت من اجابته تعضد جاتي للذي لا يكون له احد منع تعاضدا ما بناء على زواله
 عنه السهم بهشتا، وهي الوقوع في سياق النفي **قوله** حيث قال ان النكرة اذا كانت آه قيل فها ذكره
 تحكم كذا الملازمين الذين فكر بها فيكون ان يراد في الاول لا اجالس الاجناس الرجال وفي
 لا اجالس الرجال واحد موصوف بالصفة العلم والوجوب من الاول ان المستثنى منه لم يكن مذكورا بقدر من
 جنس المستثنى بقدر ما يصح الاشتراك فيكون تقدير لاكم الارجال لاكم الرجال لا بطلان في كون المستثنى
 عاما بل هو مشتق من الكل وهو كذا فان قلت فليست المستثنى من انما يقع العموم في المستثنى
 قلت لا تخار للفروقه وهي تدفع بما ذكرنا فلا حاجة الى اضياف وهو انم كذا ذكره صاحب الكشف
 حاشية عليه وعن الكا ما ذكره الشيخ ابو المعين في شرح الجامع الكبير وهو ان اكم في النكرة الموصوفة
 متعلق بالصفة وذل الذات لسقوط اعتبار الذات بدون الوصف وصورته باعتبار لفظ
 الصفة فكانت هي المعبر عنها بمقصودة بالذكور دون الذات فاعتبر فيها دون نوعه الذي لا يرى
 ان من قال انما رايت بعد ابعاد فرقه لا يفهم من الا العموم لان المقصودة مثل هذا الموصوف الصفة
 المتفرقة باسم الذات وهي تنقسم الى قسمين اعتبارا على اعتبار التوسيد بان قد يلفظ اللفظ
 لان التبع كان بغير ملازمه هي ساقطة الاعتبار مع النقص ولكن هذا في ان كان المذكور كونه
 لا تنقسم عند المتكلم واسمع الا عند وجود الصفة فاما اذا كانت مستعينة عند المتكلم غير
 انها نكرة عند اسمع لعدم المشاهدة فان النكرة هنا لا تنقسم بعموم الصفة فلم ينقسم بهم النكرة بل
 كانه الاعتبار فلم تنقسم بغير بل بقوله انما كلام **قوله** الا ان قد يفهم اليها قرينة فيكون العموم
 في النكرة المذكورة لما استند في القرينة وجب لا يذكرة هذا المقام لان الكلام في اللفظ التي يفهم العموم
 بحسب الوضع واما ان اللفظ القرينة موصوف فقد عرف جوابه من تخفيفه في **قوله** الى غير ما جئت قبله
 لان الاوصاف لا تذكر في الموصوف وتفيد العموم كالعامة في الكونية وكذا هي ليست هي بغير الجنس النقي
 من هذا

الاختلاف

كان هذا قال رايت في موضع كذا رجلا كذا في هذا الا ان المذكور نكرة في هذا
 بالبعد ان يقال كذا كذا في هذا الا ان المذكور نكرة في هذا

يتضمنها

يتضمنها النكرة بل انما يفيد النوعية نعم يفيد نفي اراقة الواحدة لكن لا يلزم منه القطع
 بغير الجنسية فكان الواجب علينا ان لا نعترض للتخصيص منها الى غير ما يقول مكلفا الا ان
 قد ينضم اليها قرينة والى ان ليس المقصد منها ايا الواحدة فلا يختص ببعض الافراد الا
 ما قال وجواب ان الوصف اذا كان نفي اراقة الواحدة مما عرفت في نفي المرام بالموصوف
 الجنس نعم مجموع الموصوف والصفة نفي كمن المرام هو الجنسية بنفس الموصوف وهذا ان
قوله المحض فان قيل النكرة الموصوفة آه قيل الجواب ضعيف لانك قد تحققت فيما تراه الموصوف
 بدون الصفة فيما نحن فيه فاقص بغيرهم من الواحدة والصفة مرفوعة اضمها وتعملها فاما
 يقع قوله فاقص بالنسبة الى المطلق الذي لا يكون فيه هذا القيد ومن هذا يعلم ضعف جواب
 ان راجع عن سؤال التكم الا ان يقال المرام بالمطلق الذي لا يكون فيه هذا القيد عبارة
 اخرى ولا يخفى انه لا يكون انتهى والجواب ان المرام المحض بقوله الذي لا يكون فيه هذا القيد ان لا
 مع القيد وتوضيحه ان المحض وان راجع اخذ المطلق العام الموصوف في هذا الكلام من ان
 ان كان الموصوف المجرى في الواحدة المقارنة عند كمال يوسف النكرة وبما يكون فرق بين
 في لا اجالس وبين لا اجالس الرجال عالما فان الاول خاص معرون بابو حنة واكت عام مجر
 فليست **قوله** وذكر ابن الحارثي في شرحه ما يطلق عليه خاص وتايد كما ذكره في الجواب
قوله ولا يخفى ان النكرة المصدرة اما لان المرام لا اعتراض على المحض يمكن انجاب عنه بان حكم
 المصدرة بكونه في فيما بعد في مستثناة عما ذكره هنا ومعنى قوله يقتضي ان الاصل المخصوص
 فلا بناء على عروص العموم باقتضا والمقام وقد يجب ايضا بان المدعى محتمل لا يكتفى وان العموم
 في مثل اكرم كل رجلا في الكل ورجل على حاله المخصوص لان المرام واحد من الجنس ويشترط
 اليه كل كان معنى كل واحد من الجنس لا معنى رجل وصره فان معناه الان كان واما النفس

الجنسية

قال الشيخ في هذا البيت من اجابته تعضد جاتي للذي لا يكون له احد منع تعاضدا ما بناء على زواله عنه السهم بهشتا

الواقع

في عبارة المحض المطلق الواقع في غير صورة الارشاد وباللفظ الآخر

في هذا البيت من اجابته تعضد جاتي للذي لا يكون له احد منع تعاضدا ما بناء على زواله عنه السهم بهشتا

والمر مثلاً فالمر بها الجنس مجازاً ولوجود الجنس كل فرد يشمل الحكم كلاس الاغرام وهذا
لا يسمى عمومًا لان حدين القطبين اريد بهما معنى واحد وهو الجنس غاية الامر ان موارده متناهية **قوله**
ثم ان التكرار اذا كانت فاصلاً قبل هذا المخرج لا يطابق المخرج او المخرج من ان الفرق بين
والتكرار الواقعة في الاخبار عداً الاول عن قبل الوحدة ويشتمل الثانية عليه فالمتخرج من المخرج ان
الفرق بينهما كون الاول محمولاً عند المتكلم والى مع والثانية محمولة عند السامع فقط وذكر لا تكرر
او المستعمل التكرار في الالفاظ قلت مثلاً اخرج رجلاً فلما ان الخاطب لا يعرف ارجل فذكر كذا انت
بجلا فاما اذا قلنا خرجت رجلاً فانك تعرفه قبل الاخبار ولو يكون مفرداً لا خلاف في الخاطب وان
خير بان هذا لا يطرأ في الاخبار كخروج رجل واحد واخرى غلاماً وهو مذكور فذكر كذا انما
كلام المحسن على الفرق بينهما باعتبار قيد الوحدة في الثانية دون الاولى هو اتفاقهما على
كلامه في بيان التسمية حيث جعل المطلق فيهما ما اريد به المخرج وبشيء عليه لاقتلافه كون التكرار
الحاموية بهما معية وكفها البنية او مطلقة وكفها القيد وهذا التقدير يندفع الاعتراض بفتح
كون مدار الفرق اعتبار قيد الوحدة او عداً انه اعتبار قيد الجملة لان رجلاً مثل قولنا ريت
رجلاً لا شك في معية في نفسه كنه محمول عند السامع بالنسبة الى لان اللفظ في المطلق ليس معي
حق يكون محمولاً بل شايخ والفرق بين المعنيين المحمول والشايخ ثم عرف مطلق التكرار ان ملة
اياهما واعتبر في ثوبها على التبعين عند الاطلاق للسامع قد مر مثلاً كذا كلام فليست فيه **قوله**
وهذا معنى قولهم المطلق ان قد يقال ليس معنى القول المذكور انه الحقيقة لا غير بل انه لما صدق
عليه الحقيقة من غير التوضيح للصحة فان الذات يراهم هذا **قوله** فانه انما لا يقبل فيه التكرار
الانزام وضع جدير **قوله** حسن ان يقال في تقدير ان انه يقول كذا فيكون **قوله** وقال ان يكون
اجيب على المطلق هو التفسير في حقيقة الشئ من حيث هو اي من غير تعرض لقيد زائد على ما مر

في نسخة اخرى
قوله اخرج رجلاً

لو كان المخرج
وهو ان كان
فان كان
فان كان
فان كان

صاحب الكشاف

صاحب الكشاف وجزء من الصوريين فلا تعرض فيه لقيد الوحدة وانما اجزاء فخرج البقرة الواحدة
واعتاق الرقبة الواحدة فليكن كذا الحقيقة في ضمن تكرار الوحدة لان الوحدة معتبرة في تحقق
الاجزاء **قوله** اي تحقق الاجزاء باعتبار عشر رقبات مفعلة قال صاحب الكشاف الماهية لا واحدة
والاشارة في اللفظ الدال عليها من غير تعرض لقيد ما هو المطلق ومع التعمير كقوله متعينة هو
العدم وكثرة غير معية هو العلم ولوحة معية هو المعرفة ولوحة غير معية هو التكرار **قوله**
عليهم جعلوا اللفظ على الحقيقة بانهم متفقون لانفسهم حيث جعلوا من في مثل من فعل
هذا المحسن فلو كان عاماً ولم يجعلوا التكرار في موضع الالفاظ كذا كرمع انهما بفتح واحد اجاب
عنه صاحب الشريفة بالفرق فان العبارة في من فعل مستغنية لكل فرد ولو لم يرد سبيل البديل
بجلا فاما هنا فانه متعينة لواحد يمكن تحققة في ضمن اي معنى كان ولا يعم فيه اصلاً واجاب
عنه في فصول البديع بان عده فاصلاً عن القيد لئلا ينافي عده عاماً باحد كما في من فعل المحسن
اليوم وحده قبل كل احد **قوله** مع القطع بان السك عين الاول في الحقيقة لان البيت ثلث اقسام
احد فان يكون المراد بالقوم في الموصفين بنو فهد والثاني ان يكون المراد بالاول بنو فهد وبالثاني
هو قبيلة اخرى والثالث ان يكون المراد به في الموصفين المجموع في الاحتمالين السك عين
الاول وفي واحد غيره فلا مانع للقطع **قوله** قال انه تعني انما موسى الكتاب ايجب عليه بان مراد
صاحب الكشاف اي ان الاصل ما ذكره من قبل الاصول على انتفاء قرينة خارجية في الآية الكريمة بل
على ان الكثرة عند الاول فلا يرد نقص على ما ذكره وهذا التوجيه يندفع النقص بالاثنتين ايضاً
لان عدم صراف عن ان يكون المراد بالسك عين الاول وكذا رفع الرجاء في الآية الثانية صراف عن
ذكر عياناً بما يدل على ان الكلام في المعرفة باللام كما يدل عليه قول المحسن لان اللام لا يرد في المعرفة
قوله اما اولاً اوجهين بان كذا بناء على تقدير العدم **قوله** واما ثانياً اوجهين بان مدلول الكلام الانزام
زائد

شك في

في نسخة اخرى

في نسخة اخرى
قوله اما اولاً اوجهين بان كذا بناء على تقدير العدم

والتصاليب

وَمَا خَفِيَ الْفُضْلُ إِلَّا بِرُوحِ الْمَقْصُودِ بِرُوحِ

کتاب صوره ایسم فیکونه لوهف
عقله والحق نه گایا خد او باختر
و ایوم منته

للقائم بالآخر كما خرج به تشاك حصل مقصود **قوله** والى المفعول فيه الوجه فقط لا لا تتعقل اما في
 المكان فلا واما في الزمان فلان زمانه ووضعا على مطلق احد الازمنة لا يدعي تعيينه فيكون لا في
 الفعل المتعدي انما يدل على مفعول ما لا يدل على تعيينه فلا وجه لفرق بينه وبين المفعول به في
 مرون المفعول فيه **قوله** فان تعذر بالاولى فبالثانية واما القيام الحقيقي فلان الشاهد في المفعول به
 فهو المفعول فيه انظر الى القران في الحقيقة فعل الاطى منصوب بالقران **قوله** وان
 المفعول به ان قيل في نظر لا بعد ان ثبت ان المفعول به في التثنية وكلامه هنا بناء على جواب ان
 هذا قول صواب كنه في ايضا المفعول به او حاصل ان اثر المفعول به انما هو ربط الصفة
 بالموصوف وفرضه لا يتعد في **قوله** واما التثنية فانه يحصل من ارتباط الصفة بالموصوف والاصل ان
 تعلق الاول بالثاني وليس الشرح بعد بيان ان التثنية تحصل من المفعول به ابتداء بل بعد حصول التثنية
 في صورة المفعول به ولو بوسط الارتباط فلا منافاة **قوله** وانما لا معنى لتثنية الفاعلة اعترض عليه
 هذا ان يستقيم اذا كان المقسم تثنى الفاعل الواحد بين المفعولين واما اذا كان المقسم تثنى الفاعلين
 بانظر الى مفعول واحد فلا سيما اذا غلب زيد وعمر او فقال ضرب بكر انت وانت مشير اليهما فالظن
 ان مراد المصنف كالميل عليه جاز ان التثنية لا يتصوره الا على الاصل الفاعل على طلب سواء اتحدوا وقت
 ولا شك في معدود في الصورة الاولى **قوله** لا يخفى ان قولنا اي عبيدي ضرب فلان فهو كذا تخيير فلان ولا
 معهم **قوله** اما اولاه فاجاب عنه بان الاشارة المذكورة في هذا المعامه كتبه الاصول والخروج كما كانت في
 بصورتيه التثنية بين الفرق عليه والابن التثنية في بعض الصور خصوصاً كما كان كذا الفرق الاول حيث في
 بالوصل والقطع ثم بين عدم عطف احد فيكم كل هذه التثنية فوفق والغنية عما يطيق حملها واحدا فاجاب
 مع ان متعلق الفرق المذكور عطف الكلمة المتحققة الوصل **قوله** في كنهه لان حاصل التثنية الاول ان الحكم المذكور متحقق
 في المتولين المذكورين وكذا جميع ان الضابط لا يطرأ فيها الا كنهه كنهه في التثنية ومن البين ان الوجه لا يرفع

في قوله اي عبيدي ضرب
 فلان فهو كذا تخيير
 فلان ولا شك في
 معدود في الصورة
 الاولى لا يخفى ان
 قولنا اي عبيدي
 ضرب فلان فهو كذا
 تخيير فلان ولا شك
 في معدود في الصورة
 الاولى

قد جاز في

قوله

قوله وهو اختيار البعض من بعض الآخر كما هو مقتضى التخيير في قوله وبين الابطال بان
 الجمع يمكن في الابطال دون التخيير والاضرب الثاني يعين ان الاول لم يقع على الوجه الثاني فلا يخفى
 بالاولى والى واما الجمع في شرط المحبة فهو الضرب الثاني وفيه وهو الضرب المنفرد ولم يوجب في التثنية ان يكون
 التثنية ايضا **قوله** كما ذكر في الصورة الاولى في كنهه لان مقتضى العطف هو تحقق المفعول به في العطف
 متحقق في الصورة الاولى والمانع منه هو التثنية المتعدي لعدم الجمع والمانع موجود في الصورة الثانية
 بل مقتضى غير متحقق وهو الضرب المنفرد الذي يستلزم التثنية كما عرفت فحق كنه واحدة الصورة
 الاولى لا يستلزم تحققه في الثانية **قوله** بل اذا ضربوه معا **قوله** في كنهه على الترتيب فينبغي ان يرفع
 لان وضعه انما كان لواحد فينبغي ان يرفع اليه نهاية للوحدة من كل وجه فينبغي اليه من ولا يفتقر شئ
 من الاضيق **قوله** يكون التثنية في الصورة الثانية هذا هو المذهب كنه المذهب من كلام المصنف
 التثنية في الضارب ولهذا اعترض عليه سراج الدين الهندي في شرح المصنف بان قال المذهب وارجح بان
 منشاء الاعتراض عدم التفرقة بين ضاربين في صورة واحدة من وجه شرط عطف واحد منهم وفيما الى طلب الجاهل من تخيير
 المولى **قوله** انظر الى الاول اعترض عليه سراج الدين الهندي بان التثنية موجودة في الصورة من الابد واحد بها فاعلم
 في الاخرى مفعول كذا **قوله** ايما اب وبخ اف لم يوجد فيه التثنية فلا يكون نظيره اي عبيدي ضرب بكر **قوله**
 عند ان وجوه الخطاب وعدمه في الصورة كذا في نظر الا فاقه العوم على السواء بل المقسم بسا الفاعل في
 اي سواء بين الفاعل والمفعول وهو ثابت في ايما اب وبخ كشوة اي عبيدي ضرب بكر فيكون نظيره ايما اب وبخ
قوله والاوليان تبيان ولم يذكر المصنف التثنية في بعض النصوص كالفرد **قوله** في كنهه في قوله ثم ومنهم
 من يسمعون البكرة في كنهه في العوم في من وفل دار الاسفيان في آسن يش جميع ما يسمع له كلمة من يرفع
 كفار اصل مكة يوم التثنية من وفل دار في ذلك اليوم ومثل هذا العوم ثابت فيمن يسمعون ومن ينظر
 لعموم الجميع ما كان متصفا بالسواء والنظر من المتنافسين في السبب جعل الاول عام والآخر خاصا

وكتفى الاخذ بالمتفرد به
 في قوله اي عبيدي
 ضرب فلان فهو كذا
 تخيير فلان ولا شك
 في معدود في الصورة
 الاولى لا يخفى ان
 قولنا اي عبيدي
 ضرب فلان فهو كذا
 تخيير فلان ولا شك
 في معدود في الصورة
 الاولى

ويكمن ان يقال المرافة الاولى كل من دخل دارا سفيان من كذا جهة فليس في ذلك
ومن المتناقضين كل من يتقدم البكر فالقوله **قوله** فيجمع الضمير لا يدل على العموم وكذا اخره لا يدل على خصوص
جواز ان يكون للفظ **قوله** هو ان يجمع الكثرة ولا يستلزم مقتضى مباينة الغرض وهو ما لا حقيقة فلا
يكون غير حقيقة وحق الاشتراك **قوله** لا ينافي قوله في العودية ان اصلها تبادلا في الثانية وهو ما لا حقيقة
المسألة لان المبدأ في الحقيقة بعضه كذا كونه لا يخرج عن التبعية فيمكن ان يكون مرادنا ان اصل التبعية
بعد ابتداء الغاية فلا يعبر عنه في البيت **قوله** الى ما هو الفاظ العموم يعني من فلا بد ان ما هو
من الفاظ العموم انما هو مجزئ وليس **قوله** بغيره قوله فاستغنى عن قوله في الآية الاولى
قربة لعموم من في الآية الاولى وهو كونه لا ينافي الاستغناء عن قوله فاستغنى عن قوله في الآية الثانية وقربة
لعموم من في الآية الثانية لان معنى الآية واته علم ذلك التفسير لا يشكك اقربا قربة عيون وقلة فربما
ورضاء من جميعا ومن الذين ان اجتمعوا في انما تفرقوا في سبيل جميعه جواز الاول والآخر واعتدلت فيكون
قوله علم ان من البنية هذا تحقيق الحق في المسئلة لا شرح كلام المع من يراد الا يطابق المنوع لشرح المع
بانه من في المثال الاول ايضا للتبعية عند لا خفيه من انما شرح كلام المع فبقوله **قوله** في قوله وضع
لا كذا قد عرفت ان من الشبهة عام فطحا ومنها ان كذا علم ان المشابهة يقع صفة للفاعل يقع صفة للمفعول
وايضا المفعول وان كان عتق شئ عتق صفة **قوله** في قوله علم ان التبعية قبل ان يخلو
انما يجوز حمل من على التبعية لوجاهة وضع لفظ بعض في موضوعه اذ قد ذكرنا من مشام ان علامتها
امكان تد لفظ بعض منه كقوله ابن مسعود **قوله** في قوله بعضا فحين هو متبع في قوله
اما في الاولى فلا يكون التقد من شئ بعض عبدي عتق وهو متبع لان شئ مسئلة ضمير فلا
يجوز ان لا يكون بعضا فيسبق لا ارفع **قوله** ان الثانية فلا يكون من شئ بعض عبدي عتق وبارز قوله
شئت المفعولين وقد يجب بان فكر في صيغة الصور من بطريق الابدال **قوله** ان لا يلائم من عدم العلامة

في قوله لا يلائم من عدم العلامة
قوله لا يلائم من عدم العلامة
قوله لا يلائم من عدم العلامة

التقدير

علم

علم ان علامة **قوله** سقط معنى التبعية بالكلية في شئ من هذه النواحي كذا من
ان التبعية متيقن علم التقد من ان هذه النية وان كان يفرض على شئ من احواله البحث
الا ان بعد سباق الكلام على تبعية **قوله** ويمكن الجواب ان قوله لا يلائم من عدم العلامة
لا كان امرا باطنا لا ظاهرا عليه كان ينبغي ان يجعل افعال الترتيب ليلها جعل الاخبار عن الحقيقة ليلها
عليها وانت خير بان المناسبت جعل الاخبار عن الحقيقة ليلها جعل الاخبار عن الحقيقة ليلها
وليلها جعلها لاجل نفس الترتيب كذا من قبيل الافعال وما جعل الفعل ليلها جعل الاخبار عن الحقيقة ليلها
في ذكر المشية لا يستلزم الترتيب اصل المشية الغاية بانفسه حتى يتحقق تعلقها بكل على الانوار
وهذا يندفع ما اورده عن ان رجح من ان جواب لا يتشبه في ان اخرج بمشية كل على الانوار بان
قال شئت عتق هذا واعتق وشئت عتق فذكر واعتق الى ان يتوجه من فاعلم **قوله** ومنها نظرا
قال الفاعل الذي هو هذا النظر انما هو على وجه الاعمال اراه المص فان قال التبعية متيقن بمتعلق
الكم بما صدق على البعض متيقن علم التقد من التبعية والبيان فلم يدع ان التبعية التي هي
لفظ من متيقن وما يرد على فكره ان قال فافرقه البعض متيقن وارة الكلام محتمل وانه وقع
بعض النسخ اي البعض متيقن **قوله** اصله ان هذا القدر المشترك بين التبعية والبيان **قوله** عليه
بان تغيير التبعية متعلق اكم بما صدق على البعض فاسد لان الضمير في قوله المص لا يرجع الى غيره
التبعية الذي هو من لانه المذكور سابقا وبوتيرة قوله فشيء الكل مجمعة فيه فيسقط
التبعية فان مشية الكل مجمعة لا تستلزم بطلان التبعية بالتغير الذي ذكره بل بطلان
التبعية الذي هو مدلول من وانت خير بان امر الضمير سهل لجواز ان يرجع الى الكل **قوله**
اعني التبعية المطلق او يحمل على اللفظ **قوله** اما التباين الذي ذكره فليس شئ لان الكلام في خلق
المشية بالكل والابن التبعية في الكلام مع القدر المشترك الصالح للتبعية المحيية وهو **قوله**

والتبعية في قوله لا يلائم من عدم العلامة
قوله لا يلائم من عدم العلامة
قوله لا يلائم من عدم العلامة

قال في فصول البديع
وجوابه من والايمان
الكل مجموع العتق

لو قال متى جميع الصلوات الغرض انما الجرات في الكعبة **قوله** اما انما فلان جليل اجيب
 بان جعله منزلة ذكر القول ليس يقوم حكمه لصيغة العموم ونقل الراوي اياه كذا كبريل بن العموم
 المطلق بطريق من الطرق الصريحة مثل ان يقضى عمه من الراوي بالشفعة تكونه جار من غير
 ان يعبر بصيغة العموم على رأي ترتيب الحكم على الوصف التوالى على العلة اخذ العموم ونقله ويقضى
 جار خصوصه وقد كان يسمع منه على الواحد على الجملة واخذ العموم ونقله ونحو ذلك من
 الطرق المتفق عليها **قوله** حكاية الفعل كلام التام يعنى انها لا يجتمعان في ذلك كما يجوز من ترك
 المنع **قوله** فعلى هذا لا يعنى في جوابه ان كان في الرضى عن بعضهم انما جازى استحقاقه لا بعد الايجاز
 تمسك بقوله وقد اجرت بالوصل بيني وبينها بيان من رار العتور ليسعدام قال وهذا في انما
 اقول فان قلت وقع في كتب الاثر ما يقتضى ان يجزى بها استغناء المجرى في صحيحه انما ترى في كتاب
 الايجاز ان يقال لا يصح بان يكونوا ربع اصل الجنة قالوا بلى وفي صحيحه في كتاب الية ايسر ك
 ان يكونوا اكثر البتر سواء قال بلى في رواية ايضا انه قال لو ثبت الذي يقتضى بمكة فقال الجليل قال قلت
 الشيخ ابو حنيفة في شرح التسهيل معترضا على ابن مأكوف نقض قواعد الحديث بما جاز في الحديث
 مما في انما لم يجد لاحد من ائمة العربية لامن البصريين ولا من الكوفيين **قوله** ما يورده في كتب الاثر
 المسائل الغريبة ويترد ذكر ان الحديث غير متحقق كونه بل حفظ انتهى مع فانه لم يدون الا في القرن الثاني
 وكانت الرواة يروون الحديث بالمعنى وفيهم الاجماع والمؤيدون لا يحسن العربية فخذ في الحديث
 طين كثير ثم صرح على ما يستخرج من الرواة هذا خلاصة كلامه في بيان ويؤيده ان الحديث الذي يروي
 على خلاف القاعدة المشهورة ياق بنغ من طريق آخر على وفق القاعدة كحديث الصبي عن يتعاقبون
 فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار **قوله** استدل ببيان كبر على اطراف لغة الكلوني البرغوثي **قوله** وروى هذا الحديث
 بل حفظ على وفق القاعدة فافهم البتراني في مسنده بل حفظ ان الله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل

مرثا كثيرا

حكن

عليك كذا

قوم

وملائكة بالليل

نقل عن ابن سريج انه يحتمل منه مكان الاول ما هو العادة في آخر الاجاز **قوله** في صحيحه

وملائكة بالليل **قوله** والله اعلم بحقيقة الحال يعني ان مدلول الحال مرسل فاما بطلان عيلا لان
 بخلاف المعقول الثالث تضعيف الكلام السابق يعني ان الله اعلم الحال فيه هل هو كافر
 ام لا بناء على ما يقال في الحال انطلق من ان الحال **قوله** في قوله امره او سيف بن الصامت سلمة
 الصفي **قوله** علاه ابن امية او عويم الجليل **قوله** عن بشر بضاعة في شرح المشكاة اهل اللغة نحو
 الباء وبكر وبها والمحفظة في الحديث الضم في النهاية لابن الاثير على بعضهم بالهاء والهمزة **قوله** في
 تخصيص السبب بالاجزاء ما جازى عنه صاحب الترمذي بان الفيل في بعض الايام المخصوص من
 البعض وهو مروي بان الكلام في العام الذي فقه منه غير السبب **قوله** فيجب عن الاول
 قبل هذا الجواب لا يرد عليه الاعتراض المذكور لان حاصل السؤال جواز تخصيص السبب عن العام وحاصل
 الجواب انما هو في تخصيصه وهو لا ينافي بل الجواب ان العام في السبب محكم ولا يمكن تخصيصه منه كما لا يمكن
 نسخ وقيد بجاء يمنع بطلان لازم فان ابا ضيفة روى اخراجه السبب لا جاز في الالة المستوفى في
 عن عموم الولد للفرش فلم يرد له بما لا بد من وانه اقرب بالوطن والفرش مع وروى
 وليده رفعه وقد قال عبد الله بن زهمه هو ابي وابن وليده اذ ولد على فنه فقال علم هو كذا في
 ان بطلان اللازم اتفاقا ان اريد السبب المحسوس او لا فانه لا يتصور اخراج السبب الخاص الذي ورد
 فيه الحكم وهو ولد زهمه ولم تجزى نقل عن ابا ضيفة روى ذكر قطعا وان اريد نوع السبب فقد يمنع
 بطلان اللازم بالاتفاق وقد يانم ويحجب عن نقل عن ابا ضيفة بان الحديث لم يبلغه بكما له وهو بعيد لان
 الحديث يحوش عنه مستوفى غيره موضع من المبسوط وهو منقول عن الامام مع الاستقراء على
 السهم والخنار الجوسب وجوه الاول ما في بعض الروايات ان عبد بن زهمه قال ولد على فرش اقرية اذ
 ومنه سبب ضيفة روى ان الالة تقيد فرش بالوطن اذا اقره المولى ثم انت بولد يمكن ان يكون منه
 الكان وليده زهمه كانت له ولم يذكره ابو يوسف روى في الاملا ويدر عليه لولده لانها لم يلد لاهم لاهم لاهم

فصل في العلم بالاطلاق

ونسبهم الولد ثبت من غير قول الثالث في رواية البخاري هو كذا بعد زوال الولد للمعاشرة والعاهر
الحق قال شمس الدين في هذا قضاء بالملك له بعد كونه ولد من زعمهم اعتقد عليه باقرار بنسبه والى قولهم
ليست زعمهم اما انت يا سيوري فاجبت في ان لا يثبت في كذا قوله الولد للمعاشرة بتحقيق في السبب عن صحة
الالا حقه بزمه الرابع ان من سببه في صحة زعمه وقيل هو من سببه لا يوسخ رجح ان اقرار الورثة بغيره
ولد الله بمنزلة الدعوى من الاب وهذه الاربعة يعرف بها عبد العز بن البخاري في قوله لا يولد بيد غيره
فمن فيه وارث الخطاب فلا يجوز تخصيصه بالاخر **قوله** في خبره من قبلها الذي ورد فيها التمسك بصحتها
ومنع تخصيصه بالاخر وهو من سببهم الشريعة **قوله** لمناسبها ايا كاة قيل هذا الكلام وان كان
الايح عن صحة كمن الظان اراهه مكتبة المقدمة بالاخته ومحل اللفظ الذي ورد بصحبه رسول او حادثة اخرى
او علمه **قوله** هو الشايح في جنس في مسامحة لان المطلق هو اللفظ والشايح في الجنس حقيقة هو المعنى
في تعريفه المطلق وهو المذكور في مختصر ابن الحاجب ايضا ما قل في سبب شايح من جنس المراد لاحتمال تخصيص
كمن لا يمكنه الصدق على خصم كثير من الخصم المذكور تحت كل هذا اللفظ وانما قرأت في شرح الحق
نفيها كما يتوهم من نظريه ان القول ان المطلق ما يرد به الحقيقة من حيث هو في ذلك الكلام انما يتعلق بالآ
دون المعروفين وقوله من غير شمول اقراره عن العلم ولا يتبين اقراره على سبب المعهود والذين من المعارف لانه
مطلق والظاهر لا خلاف في قوله من غير تعيين لان المعارف ليست خصصت على محله للمخصص هذه الكلمة في شرح
المختصر لث ربح لا حديث السامح وفائدة نفي الشمول وقد يقال عدم اقرار المعهود الذي من حكمه ان ليس
بمطلق كونه مقيد باعتراف حضوره الذي لا يمكن معرفة وبالعرف بين المصدر المعروف والمسكر وايضا مثل
رقبة مؤمنة وهو المقيد بعارفه لشموله داخل في المطلق دون المقيد مع تقييده والاصل بين التبيين التمايز
الحقيقي لا الاضافي فالاول ان يغسر المطلق مما مل على الذات دون الصغلا بالنفي والابالاثبات واعتراض
الابهرتي بان الدال على الذات هو الدال على الحقيقة كانه منهاج وذكره مضمون الطيوس والمطلق موضوع

المطلقة

المطلقة لان ذكره فوج بان حقيقة بهم الجنس في الابعاد اي لم يعتبر تعيينه فاستدلنا بموضوع العلم
حقيقة كاحرفه الفرق بينه وبين علم الجنس وبين سلم فدل على ان ثبت انهم من العلم على من حيث هو ومن
بمنه حقيقة **قوله** المقيد ما خرج في فعله من حقيقة الواسطة في اللفظ الدالة بين المطلق والمقيد ونوته
قول الثالث في شرحه من شرح المخرج ان اطلاق الحقيقة على جميع المعارف وهو ما ليس بمطروح **قوله**
وضبط الفصل في قوله الاضبط ان يقال المطلق والمقيد اما ان كانا وارثا في الحكم او جنسا او كانت على
قسمين لانها ان يكونا في السبب والشرط والاورع عارضا اقم لانها ما يتحد الحكم او يتعدى فكل منهما اما في
حالتين فصلا حاصل ستة وعشر منها اما في اثبت اوفى النفي فصلا ثلث عشر **قوله** مثل اعتقد
رقبة كافر في كنه وهو ان هذا شرح لا يطابق الشرح لان المعنوم من قول الشارح ان هذا المثال
كالمثال الك من قبلنا ما اقله فيكم ومحل المطلق على الحقيقة والمعنوم من قول المعنوم ان هذه صورة الاضبط
ليس في سبب تقييده احد بها تقييده الاخر بالواسطة كالمثال الك فان قلت في هذا المطلق على الحقيقة
صورة الالهي بواسطة فالجمل من صورة الالهي بلا واسطة قلت نعم الاول ان زعم المستثنى في كلامه مصر صورة
الالهي بلا واسطة نعمنا ظاهره بان سوق كلامه التوضيح فالاول ان يجعل المثال الاور من قبيل ما اخذ
في الحكم واخذ الحادثة والخلق والتقييد واخذ ان حكم الحكم واحكم مثبت وقد مر ان الحكم في الحكم ايضا
واجبة قلت احد الحكمين في المثال الاور مثبت والاخر منفي فقد اختلف الحكم قلت بعد اعتبار الحكم فيها
الاعتقاد لا يعتق رقبة كافر بعد قوله اعتق رقبة اعتق رقبة مؤمنة ونوته انه جعل الحكم باعتبار
الاثبات والنفي قسمين فم ذكره قسمان **قوله** لان الجمل على هذا المعنى بغير راد من الجمل على المطلق على
المقيد ومن هذا المعنى تقييده بغيره ما اوراه على الكلام على المعنى الذي ذكره **قوله** ولا يخفى ان هذا مقول
من شرح مختصر ابن القاضى وقد اجاب عنه في جوابه بان هذا في المثال وهذا يمتثلون الاطلاق والتقييد
في السبب بقوله اوعا عن كذا وعبد من المسلمين فلا بد من ان يعبروا ولا الاطلاق او التقييد

والمراد بالربط في قوله عليه وجه الشك في ان المخصص يقع العلم والبيان

هل هذا مثال للمعنى والبيان لا منافاة منه

سلط عليه ما يفيد العموم **قوله** فان كان فلا محل عند عامة اصحابنا وجميع اصحابنا
 المحل واجب كذا في التحقيق **قوله** المحل المطلق على المقيد لا يتعلق يكون بيان للمطلق
 لا الشئ لا تقدم عليه لو تأخر عنه وقبله لان تأخر المقيد كذا في شرح الفضل والمراة لا في
 الاتفاق على محل المطلق على المقيد اذ كان كل منهما ما يجب العمل به بالاتفاق على المحل في المثال
 الذي ذكره كما سيجري به ثم كلام العلاقة في شرح المختصر شعربان منها مذمبا آخر وعلى على
 المطلق الا ان الآتي ذكرنا ان في خلافه محل المطلق على المقيد **قوله** والمقيد يوجب عدم اجزائه
 قيل عليه ان لا يريد يكون المقيد موجبا لعدم اجزائه لا يوجد فيه القيد لكونه لا على عدم اجزائه
 كما هو الظاهر وليس القول بمفهوم لمن له مذهب الشافعية وان اريد بما هو عام منه ومن كونه
 ساكنا عن اجزائه لا يوجد فيه القول حتى يكون اجزائه باقيا على عدم الاصل فلا ينافي اجزائه
 بالمطلق لان المطلق كما يوجب جزاءها يوجب فيه القيد وجوب جزاء المطلق من حيث هو المطلق
 لكن بدلالة اللفظ حتى يؤول القول بمفهوم المخالفة بل بوسطه ايجاز القيد وسبب تمام تحقيقه حيث
 التمس **قوله** وان فرض انما يشترط الشيع اعتد عليه بان محل المطلق على المقيد ان كان زورا
 في ما عنيين كافي رتبة كفارة القتل وسائر الكفارات فلم يجل منها على المقيد في حاشية اخرى
 وهو كفارة القتل والظهار اوجب صاحب الكافي بان المحل عنه اذ كان المقيد نوعا واحدا
 اما اذ كان نوعين فلا التعارض ومنها كذا لان الصوم كفارة الظهار والقتل مقيد بالشرع
 والصوم في التمتع مقيد بالتعريف **قوله** القول بالموجب يقع الجيم وهو الزام ما يكره المعلق
 بتعليق مع بناء النزاع في الحكم المقصود وهو منها المحل عند اختلاف الحاشية **قوله** كما اذا خلا
 في الحكم والحاشية كانه اشارة المقصود بغير النص حيث قال ولا يعارض الآية اني احاشية
 ولم ير مع قول المطلق والمقيد على الحكم مع انه لا يترتب منه التعارض ويمكن ان يقال قوله كانه

سبب في صحة
 الحكم
 في قوله
 لا يوجب
 عدم اجزائه
 لان
 المطلق
 لا يوجب
 عدم اجزائه
 لان
 المطلق
 لا يوجب
 عدم اجزائه

اياهم متابعان قيد بقوله الآية اني احاشية ولكم فقيد اعتبار القيد المذكور كما لا يخفى **قوله**
 لم يكن الكلامان المتعارضين قيل وان سلم التعارض فلهذا يعلم منه المعارض بالقلب بيان ان
 التعارض انما هو في الرتبة الكافرة والمطلق باق بالاشارة والاطلاق اياها والمقيد ساكن عنها
قوله قلت الآية انما يترتب عليه الاستدلال بالآية على المطلوب هو ان قوله لا ان لو اعني شيئا
 الآية لا يحكم انه مني عن السؤال عن المشيئة منصفة بتلك الصفة لا عن جميع المشيئات والقول في كاشوا
 اهل الذکر ان كشم لا يعلمون ولقولهم لا تسئلوا ان لم تعلموا ولقولهم علم طلب العلم فريضة وجم
 لا يكون السؤال عن المشيئة من موما فتعين ان السؤال عن المقيد وهو المذموم فان لم يكن المطلق
 معقولا بالاطلاقا عند عدم انصافها بالمقيد لم يكن المتعلق عن السؤال فاذن وهو لا يدل وان على المحل
 وهو ان الامداد ان يكون المطلق معقولا باطلا في قول محل المطلق على المقيد لا يوجب ان يكون مقبضا
 لاصل وفيه بحث لان المتعارضة ان المطلقا يجب ان يعمل باطلا في المطلق اذ المقيد في موضع
 آخر ولا يدل على وجوب العمل باطلا في المقيد فيه **قوله** مسكوت عنه فيه منع وانما
 مسكوتا عنه اذ لم يجرع به في النص المقيد وتعلل هذا وهو بالضعف فان قلت قوله المطلق طرف
 للسكون لا قيد للضعف فلا يندرج فيه التعرض في المقيد ان الوصف فيه مسكوت عنه بل الاطلاق
 كما سنده ولو سلم فالعرض في المقيد يكفي لعدم تنافي النهي للسؤال **قوله** بل ضعف الاستدلال
 بهذه الآية لان الآية سبقت للنهي عن السؤال على لاجابة اليه او عن التكثير فيه على وجه يوجب غضب
 النبي عم يدل عليه سبب نزول الآية وبالجملة المنهي عنه المسؤال المحض وهو السؤال عن المشيئة
 ان تبدلتم تنوكم فلا يلزم كون كل سؤال منهي عنه كيف قد قال الله تعالى فاسئلوا اهل الذکر ان
 لا تعلمون وفي ايراد الآية اقتبس لطيف ورزاق ان انفع اهل الذکر فعمل الخفية ان يسئلوا
 عن هذه المسئلة وقد تعلققت بين الآيتين بان لا تسئلوا في المطلق فاسئلوا في المحل **قوله** هذا

روى انه فرست هذه الآية وكتبه
 الناس في البيت قال مسند ابن ماجة
 الكل عام فاعرض عنه رسول الله
 فقلوا انما نزلت فقال نعم لا والله قلت
 نعم لوجبت ولو وجبت لما استعمل
 فانما كوايفاتكم كذا في غير ذلك
 وغيره من مسند

اللفظ في الآية

لا يتوهم جهة عدم الخصم في نفسه لانه قد اختلف في خلافه في طرق الاجماع
 انه كان الخصم ملزما بالاصل ومنها كذا وكذا ايضا هذا بحث لغوي وليس من شئ حتى لا يوجد عندنا
 فلو لم يستدلون بقول امره القيس فيهم فكيف يستدلون بقول من هو اصل الشئ على انه عالم صائغ
قوله وقد يجب بان الاجماع في نفسه اما اوله فلان الصوت الجزئية وان لم تصلح لاثبات الحكم الكلي لكنها صالحة
 لبعض الحكم الكلي وهو المراد منها بديل قول القيس فلهذا الدلائل لتفي المذهب الاول واما ثانيا فلانه لو ثبتت
 عدم الخلة صورة الاجماع ثبتت في سائر الصور لعدم التعامل بالافصال ويمكن ان يجازي عن الاول بان يصلح
 الذي مر عليه ان الحكم في كلامه بوجه ما منع عنه وبظهور انه في التفتا من **قوله** يجوز ان يكون ذلك الريل
 لا في نفسه هو ان ما نقله عن عمر بن عبد الله عن الامام لا يرام من كونها مبنية فلو لم يقتض
 مقدمة اخرى ومن ان كل مبرم فالابا في واجبه من المقدمة الخاتمة مقدمة اخرى ومن ان الحكم في
 الكلام واجبه من استدلال العمل بالتقييد ايضا في موضع وليس كذلك الا ما بين المقدمة من ان الظاهر ان
 في الاجماع هو هذا لان عمر بن ابيهم واعلم ان هذا استدلالا من سبب اجماعهم هذا من امر في شئ آخر
 فعليه البيان **قوله** فلو لم يحل عليه ان يتبعه المقيد يمكن ان يعارض هذا بان لو حملنا من خارج احد ما عن
 ان يكون ناسبا لانه لا يكون كافيا **قوله** يجب ان يتبعه حتى لا يقال هذا الكلام ليس بديل لان المقيد هو
 ان يعتبر المقيد كشيء لا يجوز الالابان الحكم بما ذكر من الرخصة او الاستحباب بل الجواب ان يقال ان حكم
 المقيد معلوم من المطلق بل حكم التقييد لا يطلق له عنده والجواب عن الاعتراض منع الحكم المستفاد من
 قوله هو ان يعتبره اما الجواب المذكور في قوله ان المراد بالتقييد ان كان وجود المقيد في نفسه فلو لم يكن المقيد
 على تقدير عدم الحمل وان ارد به اجزاء المقيد فهو من المطلق **قوله** ان المقيد هو وجوب التقييد عند
 عليه ولا بان الوجه ليس بمصرح بنوع الضرر وليس عدم اجزاء المقيد لافادة التقييد الوجوب الشرعي لانه عدم اصل
 وثانيا بان لا يمكن بوجوب التقييد الاجزاء ما يوجد فيه التقييد وعدم اجزاء ما ليس على ما هو الظاهر فيتناول امرين

احد اجزاء المقيد والعدم اجزاء غيره والا واصل في المقيد بانفسه فلا يفيد تعدية بل هو في الكس
 فقط ان آخر ما ذكره المحقق وان زاد غير ما هو الظاهر فيجب ان يتكلم عليه والجواب عن الاول ان الوجه
 مراد في مثل هذا رتبة مؤمنة فهو حكم المصالح به وعن الثاني بان معنى وجوب التقييد ان لا يثبت في نفسه
 ليس حاصله المقيد بانفسه المطلق فتعديه تعدية **قوله** لا اجزاء المقيد حتى يرصد لانه ثابت بانفسه المطلق
قوله لا ان النص المطلق ان يثبت بانفسه المطلق وانما يثبت بانفسه المطلق واعترض عليه بان المراد
 المطلق ليس الاجزاء مطلقا سواء كان بذكر التقييد ام لا فلا شبهة ان يدل على عدم وجوب التقييد فنعى ذلك
 النص المطلق على ذلك لعدم مكانه **قوله** وهذا ينبغي ان يكون المعنى وجوب التقييد **قوله** تقديره ان
 باعتبار تعدية التقييد لا كفافة اليقين وان كان التقييد كما هو في كفافة التقييد فان قلت لا ان يجمع فيه
 مطلق ومقيد لان اللازم هو تقييد المطلق الوارد في سبب التقييد لا يثبت في ذلك على الاطلاق ويجعل مقيد
 آخر تقدير حتى قلت ان ذلك لا يثبت ايا جواب حيث قال لان تعدية التقييد ان سكت لانصاح لا بطل الاطلاق
 لان الرأى لا يصلح مبطلا النص بوجه **قوله** ولا امتناع في اجتماع النص والقياس في حكم واحد لان الظاهر ان
 ولا امتناع في اجتماع النص المطلق والمقيد التقدير في كمن القيس ما كان سببا لحصول النص التقدير في
 اقامة مقام **قوله** على اننا نقول المذهب في قول الظاهر هو بان لا يتعال وتقدر ان النص المطلق لا يقد
 على عدم وجوب تقييد ما صح تقييد في صورة الاتفاق وفيه لان تقييد ما منها ما من تقييد في الصحيح
 المقيد على المطلق بعد التعارض فلا يلزم من الحمل فيما لا تعارض فيه ولكن ان تقول حاصل الجواب هو
 انه على تقدير تعدية التقييد لا كفافة اليقين وهو مرادها وانما كانها ووجهها نصان مطلق ومقيد كانهما
 يكون القول يجوز الكفافة بانفسه المطلق كانه منافي للاتفاق المذكور وفارغا للاجتماع لان معنى الحمل
 المذكور لا يحصل الاجزاء بدون المقيد المذكور وعلى هذا التقدير يدفع البحث المذكور لكن لا يرد
 عليه لاننا ان مثل هذا الاجتماع بوجوب الحمل اتفاقا فان شرط استواءهما في الدرجة ولم يوجد الا في ان

بعض الحكم الكلي وهو المراد منها بديل قول القيس فلهذا الدلائل لتفي المذهب الاول واما ثانيا فلانه لو ثبتت عدم الخلة صورة الاجماع ثبتت في سائر الصور لعدم التعامل بالافصال ويمكن ان يجازي عن الاول بان يصلح الذي مر عليه ان الحكم في كلامه بوجه ما منع عنه وبظهور انه في التفتا من قوله يجوز ان يكون ذلك الريل

الزيادة عن النص لا يجوز كغير الواحد لا يستلزم ابطال القطع بالبريد القطعي فلا يجوز ابطال الباقي بالثابت
 كغير الواحد لا يجوز بالبقية الثابت بالبريد هو مودنا **قوله** فينا فحق ما تقوم له وناقص ما لا في ايضا
 وهو قوله فيكون لا ثبات ما ليس حكم شرعي وهو عدم اجزاء الكافة **قوله** وليس من باب جازاة الحكم لانه
 لا يكون من القول بالموجب فكذلك ما يلزم ان كان الشرع مقرر للمعطل بان يكون خلاف الزامه باقية
 الحكم المعطى وهو ليس كذلك لان المقدم على ما عليه سباق والباقي لا يجوز تقديره بغير اجزاء غير المعطى
 لكونه عدم ما اصيل فافهم ان عدم مدلول النص لا ثبات فقد سمع كونه حكم شرعي فكيف يلزم بطلان
 السند **قوله** وقيل يجوز الاستغناء عن الاثبات وهو ضعيف لان النص يرفع مقتضى الاثبات **قوله** والبيان
 صاحب الهداية في باب الوضعية لا قارب وغيره ولو اوصى باليد ولم يولد موالا اعتق وموالي اعتقه فالوضعية
 باطلان لان الجهة مختلفة لان احدهما موالا والآخر من عليه فمصدر مشترك فلا ينطبقهما القطر واحد
 في موضع الاثبات **قوله** فغيره فغيره كمن يجمع المعنيين كواحد منها لا يرجح لهما عليه لان اللفظ من
 المعنيين وهذا يمتاز هذا القول عن قول ان فحق **قوله** يعني على الاختلاف في المعنى بل يعني على اعتبار
 قيد من يشبهه من مجموع فمن اعتبره قال بعدم كونه في الجمع ايضا ومن قال بعمومية الجمع لم يعتبره كغيره
قوله لان الواضع لم يصفه لجمع او صفة له مصادفة على المطلوب احيانا المراد لظهور ان الواضع لم يصفه
 للجمع والام صيغة تنبيه لا استدلال **قوله** اليه انما هو قوله ومن عرفه قال بالفاضل الشريفي قد خرج بذلك
 حيث قال في كل وضع بوجبه فوجبه يكون قوله ومن عرفه ان الاشياء اخر وانت خبر بان هذا انما هو
 اذ اورد المعنى في محل اخر عما ان هذا الكلام على اعانة في مقام المعنى بان المراد بتعليقه فكان قال ومن
 عرف هذا الذي ذكره ولم يعقل عند لا يخفى عليه اشتغاع معنى اللفظ في المعنيين **قوله** ان كان غيره متعلق
 بالثلاثة الاخر **قوله** وهذه مغلطة اقل لا نزاع في اطلاق التخصيص على كل من المعنيين سواء كان
 المتعارف وكان يستلزم المعنى كالبطلان الجازي لان المعنى الاول معتبر في الوضع البتة لانه المتكسب

فكان لا يجوز

سند في الاستدلال

سند في الاستدلال
 في قوله لا يجوز
 في قوله لا يجوز
 في قوله لا يجوز

الوضع فان الكلام في فهم ما في النص من يراد فهمه فلا اصل فيه ان يكون لكل معنى لفظ واحد بل عليه
 لتفسيره كغير المعنى عند اطلاق اللفظ عليه **قوله** ينبغي ان يكون اللفظ مختصا بالمعنى لكل المعنيين نعم وقع
 في كلام العرب ترادف فابطل التخصيص بالمعنى الاول كمن اصل الوضع يقتضي التخصيص معا ومن علم
 ان الانحراف مستعمل في التبدل وان لم يفرح الواضع بترادف وان الملا حظته الوضع
 اعتبار عدم الاجتماع لاعداد اعتبار الاجتماع كاطن كثوب واحد بين شخصين يمكن استعمالها منفردة
 الخاصة الثبوتية بل لانها لو اعا فيهم من يستلزم المعنى باعتبار الانحراف في استعمال واحد واعتبار
 الاجتماع عين المتعالمين لهما في فوا غير جاز **قوله** كما تعارض آياتك فبعد قال الفاضل الشريفي في حيث
 لان المستفاد من انما قيد هو التخصيص بمعنى فصل العبادات عليه ومن غير الفصل فحق المستفاد
 ان التفسير عن ذكر يومهم على فيجاء بالانحراف بوجوه يومى لا المقدم فلنا من قبله فخصنا فلانا
 بالذكور والبنات في ايام اث رجح الان الاثنتي عشرة من من واحد واحد واثنا عشر من المقدم
 والتخصيص بمعنى التمييز والافراد ولا شبهة في ذلك كما طرح في حاشية المطول وليس كل في التخصيص
 المستفاد من اياك ومن غير الفصل فاصل **قوله** وهذا هو المراد بتخصيص اللفظ في قوله هو ان
 التخصيص على هذا المعنى ينبغي ان يوجب وقوع الترادف كما ان مدعى المعنى الاول ينافى بحسب وقوع
 الاشتراك فاني مرجع محمل على المعنى التامع ان الاول معنى يقتضي للفظ التخصيص لا يحتاج الى ايراد
 بخلاف المعنى **قوله** فلان يلزم منه الجمع بين الحقيقة والجاز في قوله لا يستلزم في التفسير بان التحقيق ان
 على اللفظة معنى حقيقي ومجازي متفرع عن جوار يستلزم الترادف في معنى فكيف جعله كغيره
 من مبادئ بطلان هذا **قوله** في نظر لانه ان كان قد جازى عنه باقتضاها لاشق الكتاب بان تعال ليس واراد لكل
 واحد فلو جمع بينهما وزعم انجاز ولاشك ان اللفظ في كل واحد وهو يستلزم الا الملازمة ولا يستلزم
 المقدم متى يتكلم بقصوره وبهذا يظهر ان لا احتياج الى التوجيه الذي اوتي ان اوجه **قوله** في قوله

قال صاحب الهداية في باب الوضعية
 في قوله لا يجوز

في قوله لا يجوز
 في قوله لا يجوز

في قوله لا يجوز
 في قوله لا يجوز

اريد بالانقياد الى عيسى عليه السلام لان الانقياد الى الله تعالى لا يشك ان اللب انما هو الكفر والاشكال او امر التكليف
 ونواها ولم يوجد والى الله والاشكال كالمشكوك فيه وقد وجد في هذا المعنى ما يناسب عموم قوله
 بعباده من السموات ايضا عن نكح وقال ان الله لا يهدي القوم الظالمين **قوله** ما هو الا من كلامه حيث حكم بان
 الانقياد الى الله عز وجل لا يشك ان المراد به لو كان امتثال حكم الكون والتشريع واطلاق الاطاعة لا يتم
 بغير منهاه **قوله** لان حقيقة السجود وضع الجبهة في الأرض أو كما قيل من ان حقيقة السجود
 وضع الجبهة على الأرض واطلاقه على وضع الجبهة على الأرض هو وضع ساير اجزاء الاراس
 لانه الاور من الخضوع بل الخضوع اعم منه فكلما ذكرنا في هذا ما نقله الفاضل الشافعي قال
 مثل وضع الجبهة معناه العزة واما اللغوي فوضع الراس مطلقا كما ذكره في محل اللغة واما عدم وضع
 الراس من جانب الغطاء فباعتبار العرف لا اللغة واما ثانيا فلان المعنى لم يدع ان حقيقة السجود
 وضع الراس بل اعتداه المراد ولو بطريق المجاز حتى يكون معنى واحد مشترك في الجميع وتحقيق كلامه
 ان الدليل لما قل على عدم هواز الجمع بين معنى مشترك فلا بد من هذا المقام من التاويل فلو جعل على الجواز
 لم يتعد فعل هذا التوجيه لا يوجد من كون السجود وضع الراس **قوله** شكل قيل يمكن رفعه في الحال
 بالجل على التقلب على ان المراد بالراس الطرف الاعلى والافرنه اذ ثبتت حقيقة **قوله** الراس **قوله** لا يشك
 ان يقال ان هذا الجنبه خطاب باضي شاد والافالا للام مشترك اذ المراد بالانقياد الى الجاهل
 والحيوان اذ بل في السموات **قوله** في نظري ايضا لان الحكم يستلزم اذ في كنهه لان هذا النظر
 مبنى على ان ضمير يتى لانه كلام المحرر راجع الى السجود بمعنى وضع الجبهة على الارض كما يدل
 عليه قوله بل باعتبار ان يسجد جوه ولا جباهه وليس كذلك راجع الى وضع الراس على الارض
 وقد عرفت ان هذا بالراس الطرف الاعلى في لا يرد هذا النظر فتأمل **قوله** لان معناه ان الخلق
 لا يغفرون هذا مبني على ان خطاب لا يغفرون للمشركين كما صرح به صاحب الكشاف في التامضي

من قوله لا يغفرون للمشركين
 ان المراد بالانقياد الى الله تعالى
 لا يشك ان اللب انما هو الكفر والاشكال

مثل وضع الجبهة معناه العزة
 واما اللغوي فوضع الراس مطلقا

فهو كما قال صاحب الانقياد لو كان خطابا للمشركين في يصريح بقوله تعالى ان كان ظمنا
 غفورا وانما يخاطب بالعلم والمعرفة اي المؤمنين والظن ان الخطاب للمؤمنين وعدم
 فهم السجود كناية عن عدم العذر وانه جعل الخطاب للمؤمنين غير صحيح لان معنى العزة
 في قوله تعالى يقولون طهوا كبريا راجع الى ما وصفه المشركين من انهم والملائكة ثبانا
 اما قوله تعالى ان كان طهوا غفورا فكانه تنبيه على انهم لم يتوجسوا بمكانهم من ان يعيب عليهم
 العذاب صبا ولكن صرفه كبرانه كان حليما غفورا بهل لا يفاضل **قوله** المحسن كحق ان
 المراد حقيقة التسخ الحقيق لا يختص بالمشركين بل يتناولهم والمسلمين فلانما لا يشك
 اليهم ويزموا بسبهم الا ان يقال عدم الالتجاء على وجه الاستمرار والعموم فخصهم
 ولا يجاوزهم وهذا القدر يكفي لانتساب اليهم وفهمهم **قوله** من التقيت الا ان
 فان قلت كان اللفظ لتمام التا من لفظ الاربعه لان الموصوف مؤنث قلت وكذا في
 اللب ان اعتبار طريق التا بهذه الاعداد وعدم ثبوته انما يكون بالنظر الى واحد المعداد
 لا اللفظ المعداد فان كان المعداد مجعلا واحدا مؤنثا غير العلم حذف التا منه نحو
 قلت سق وحيون وان كان مذكرا ثبت التا سواء كان في لفظ الجميع علامة التا ثبت كاذبة
 مما تارة في جميع **قوله** انما حقيقة او جاز ارا بالحق حقيقة مطلق الحقيقة المتناولة
 للحقيقة المطلقة والمرجول والمنقول وارا به في قوله حقيقة الحقيقة المطلقة حيث
 اور المرجول والمنقول في مقابلة **قوله** لان الاستعمال الصحيح في كنهه لان نفس الاستعمال اذا
 كان هو الوضع لم يكن اللفظ مستعملا بهذا الاستعمال فيما وضع له فالظن ان الوضع فيه هو
 التعيين الباق الذي قد يتفرع عليه الاستعمال ويؤيد به ما بين من انه يكون في المرجول
 مجرد النقل والتعيين من غير حاجة الى الاستعمال ويمكن ان يدفع بان معنى كلامه فيكون اللفظ

الخطاب بجميع الناس بل المؤمنين
 المستدلين بانوار البصائر على وجه
 الصانع ونزولهم على لا يليق بجناب
 كبرياءه فيكون المصطفى والرسول
 اعلى من ان يشاء الا يخلق فيجعلنا في
 على جلاله وانه وصفه وجزيل ثنائه
 وانما جعلنا في الدنيا لنعلم ان لا اله الا الله
 سبحان الله عما يشركون
 سبحان الله الذي لا يغفل
 عما في السموات والارض
 سبحان الله العظيم

تغير كلام غير

مستحلا فيما وضع له بهذا الوضع لا بالوضع السابق الا ان الكلام في لزوم الاستعمال والظ
 ان هذا **قوله** كلام المصنف وفق مستند ومختار هو الذي فكري في بيان وكران تصيرا
 حذف المضاف في عبارة ان ربح والمضار في قوله **قوله** فان قيل فالمستعمل
 اي منشء الرأى قوله فانه اول ما بالاعتبار معا صلا ان الوضع الاول كما كان الاول بالاعتبار
 الاول عند المنقول من المستعمل في غير ما وضع له **قوله** في جهة لوجه العلاقة في حيث
 لان وجه العلاقة لا يتلزم المجازية بل المستلزم هو استعمال العلاقة والمنقول ليس كذلك
 حيث ان منقول واذا استعملت تلك العلاقة يكون مجازا لا منقولا **قوله** فانه يكتفي في مجرى النقل
 والتعيين وفكره في التعيين كما الذي باعتبار استعمال ليس كما ينبغي والاولى ذكره في التعيين
 كما مشترك **قوله** ان يكون العلم بالتحسين كافي في ذكره وجه هذا المعنى في الحرف في قوله
 بان معانيها غير مستقلة كما علم عليه سياق كلامه المطول **قوله** فانه اتفق في الحقيقة
 قال الغاضل الشريف هذا كلام صحيح فان اجماع الاوضاع مطلقا منتفيا عما يستحيل عاقلة لظن
 الاوضاع المتأخرة عن الغاية وليس محولا على الغرض والتقدير لا سواي بين القسمين في البحر
 قوله ولا يشترط في الحقيقة وقوله ولا يجوز قبل تقريره اولاً وان اوهام السامع ولكن تفصيله
 ثانياً حيث قال فانه اتفق بما مر من ان الدلالة على الشك والاتفاق مشعر بان الاول تقدير لا تحقيق
 كما كتبه وقد يتكلم في توجيه كلام الشرح بان معنى قوله لا يشترط ان لا يجب استعمال كلامه في وضع في
 ذكر المعنى من لو كانت كذلك لكانت حقيقة علم الاطلاق كلفظ الارض والسماء ونحوهما فان اهل
 اللغة والشرع والعرفاء طاهر والعلم اتفقوا على **قوله** كالصلة في الدعاء حقيقة لغة
 شرعاً هذا هو المشهور وعند صاحب الكشاف صلي حقيقة لغوية في ترك الصلة بين أي طرفي اليمين
 مجاز لغوي في الاركان المخصوصة المستعملة في الدعاء تشبيهاً بالركع واس جرة التثنية ولم يقول

في قوله كافي في ذكره وجه هذا المعنى في الحرف في قوله
 بان معانيها غير مستقلة كما علم عليه سياق كلامه المطول
 فانه اتفق في الحقيقة

اجتماع

الشرع

عليه ان ربح

عليه ان ربح ما ذكره في شرح الكشاف من ان ورود الصلة بمعنى الدعاء في كلام العرب قبل نزول
 الصلة المستعملة على الركوع والسجود المشتملين على التثنية في كلام من لا يعرف الصلة بالنية
 المخصوصة دليل المشهور وايضا المتفق من غير حديث قليل **قوله** بل ومن جهة واحدة ايضا يمكن
 باعتبارين قال الغاضل الشريف في حيث ان الكلام في المعنى الواحد وما ذكره من الاعتبارين داخل في الموضوع
 فيقتضي تعدد المعنى وكونه احدهما موضوعا لفظ والآخر غير موضوع له فيها كلفظ الدابة فله حقيقة
 فيما يرتب على الارض مطلقا وبما زعمه اذ اقبلت خصوصية الفرس وما مضى ان مختلفا في عمومها وخصوصها
 وما قبل من ان اطلاق لفظ الدابة على الفرس بطريق الحقيقة فمعناه اطلاق على المعنى العام الذي في الفرس
 لاعتبار خصوصه في العبارة كما سمعنا من قوم **قوله** فان لفظ الصلة في الشرع في حيث لم يتغير في
 البنية لانها من جملة ما ذكره المدعي الهم ان يقال بينهما تعاقبا فاما قوله احداهما في غير الآخر
قوله من حيث ان من افراد ما يرد هذا المبدأ فلفظ استعمال خصوصية الفرس ووجه الاستعمال المطلق
 لا فيه فقول مع كونه مستحلا فيما هو من افراد الموضوع لا يجوز نفعاً فلم يمتد استعماله في الصورتين
 كما تقتضيه السياق **قوله** والجواز لفظ مستعمل في غير ما وضع له من حيث ان وضع له في كلامه نفسه
 في المطول بان استعمال الجواز في غير الموضوع ليس في حيث ان وضع له بل من حيث ان متعلق بالموضوع بنوع
 علاقة مع قرينة ما نفع عن اضافة الموضوع **قوله** كقوله في كماله شيء ومثل القرينة والاصالة الاول ليس
 شيء ان المعنى نفي ان يمانه نفي لانني ان يمانه نفي في الكاف زائدة وفي كماله اصل القرينة لان الجواز
 لا سال عنه طلبا للجواب واما خلق الله في الجواز الشعور والتكلم فهو وان كان جائزا الا ان فكره لما يكون عند
 العاقلة لها بالجمعية او كرامته وليس هذا الكلام في ذكر المعنى ويمكن ان يقال لازية في الاول اصلا بقصد
 نفي من له بطريق بر مائة بيان ان وجوده مسلم قطعاً فلو كان له فله لكان ذلك المشتملا هو وان كان
 فثبت مستلزم مشيئة مشيئة فبقي اللزوم قصداً لانني الملزوم وجاز ان يجد الكلام على طريقة الكناية فانه اذا

في غير تعريف السككي الجواز

والمراد بكتبت كما في المتن المذكور وبهذا يظهر ان قول المصنف حقيقة لا لم يسمي شيئا بل لا يتحقق
 بالجلد المذكور بانضمام **قوله** كذا بات عند تحقيق قيل بل هي عند التحقيق من المشابهة التي يعتقد
 حقيقة ولا يستعمل ككيفية وكلما عجم ما يتحقق عند اشتغال ككيفية وان كانت خبر بما في اعتبارها من اعتبار الحقيقة
 فكلما ان رجحنا من المذهبين ككيفية وكلام القائل في ما يذهب قدما منهم **قوله** ولا يخفى ما في من التكون
 لان النظر في هذا النوع من الاستعمال لا يقتضي استعماله فيكون العدة في النكاح والطلاق والطلاق هو استعمال
 اللفظ دون القصد وبالمثل المفسر عند فهم اللفظ والكتابة والاشتغال في نفس الامر ولا ضرر بقصد المستعمل
 جعل الواضع في اللفظ مفسر الاول **قوله** ان لفظ يستعمله معنى والموضوع له في الحقيقة
 قد لا يقصد بالكتابة معنى فالموضوع له اصلا كما في قولك ان لا يجزى له طول البني والى طول طائفة
 وما ان رايه من ان يقصد الكناية تصوير المعنى الاصلي في ذهن السامع ليقول هذا ما لا يمكن
 عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية من حيث التصور دون التصديق في نفس الامر لا بد
 في الجاز من تصور المعنى الحقيقي ليخرج المعنى الجاز المستعمل على المشبهة المصحة للاستعمال
 فدعوى كون الموضوع له مقصودا للتصور الكناية دون الجاز حكيم **قوله** وميل صاحب الاختلاف
 فاعترض عليه ان رجحنا في قولنا ان كذا في قولنا بل يده بمسوطان والسمون مطوياً فيجيبه
 على العرش استوى ونحو ذلك كناية كما مر في مع امتناع معنى الحقيقة قطعا ثم قال فان اجيب بان
 ارافة المعنى الحقيقي لا ينال من حقيقة وهو لا يلزم من كذا بل ان ارادته لا تكون على وجه الحقيقة
 اثباتا ونفيها بل يستعمل في المقصود كذا وكذا النظر في حق لا يجوز عليه النظر براه ولا يتحقق
 كناية **قوله** الكناية انما اريد به الشريعة شرح المقصود بان الموضوع له اذا لم يكن مقصودا
 اصليا في الكناية لم يكن مستلزما كما مر في مع امتناع ولا يندرج الكناية في حدود الحقيقة اصلا
قوله والجواز العقلي بطلانها فان قلنا لو لم يكن المتكلم جازا في قوله مع علمه بان لم يسمي شيئا ولم يسمي شيئا

هذا هو المقصود من قوله كذا بات عند تحقيق قيل بل هي عند التحقيق من المشابهة التي يعتقد حقيقة ولا يستعمل ككيفية وكلما عجم ما يتحقق عند اشتغال ككيفية وان كانت خبر بما في اعتبارها من اعتبار الحقيقة فكلما ان رجحنا من المذهبين ككيفية وكلام القائل في ما يذهب قدما منهم قوله ولا يخفى ما في من التكون لان النظر في هذا النوع من الاستعمال لا يقتضي استعماله فيكون العدة في النكاح والطلاق والطلاق هو استعمال اللفظ دون القصد وبالمثل المفسر عند فهم اللفظ والكتابة والاشتغال في نفس الامر ولا ضرر بقصد المستعمل جعل الواضع في اللفظ مفسر الاول قوله ان لفظ يستعمله معنى والموضوع له في الحقيقة قد لا يقصد بالكتابة معنى فالموضوع له اصلا كما في قولك ان لا يجزى له طول البني والى طول طائفة وما ان رايه من ان يقصد الكناية تصوير المعنى الاصلي في ذهن السامع ليقول هذا ما لا يمكن عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية من حيث التصور دون التصديق في نفس الامر لا بد في الجاز من تصور المعنى الحقيقي ليخرج المعنى الجاز المستعمل على المشبهة المصحة للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصودا للتصور الكناية دون الجاز حكيم قوله وميل صاحب الاختلاف فاعترض عليه ان رجحنا في قولنا ان كذا في قولنا بل يده بمسوطان والسمون مطوياً فيجيبه على العرش استوى ونحو ذلك كناية كما مر في مع امتناع معنى الحقيقة قطعا ثم قال فان اجيب بان ارافة المعنى الحقيقي لا ينال من حقيقة وهو لا يلزم من كذا بل ان ارادته لا تكون على وجه الحقيقة اثباتا ونفيها بل يستعمل في المقصود كذا وكذا النظر في حق لا يجوز عليه النظر براه ولا يتحقق كناية قوله الكناية انما اريد به الشريعة شرح المقصود بان الموضوع له اذا لم يكن مقصودا اصليا في الكناية لم يكن مستلزما كما مر في مع امتناع ولا يندرج الكناية في حدود الحقيقة اصلا قوله والجواز العقلي بطلانها فان قلنا لو لم يكن المتكلم جازا في قوله مع علمه بان لم يسمي شيئا ولم يسمي شيئا

لم يسمي شيئا

لم يسمي شيئا مع علمه بان المتكلم عالم بصفاته ليس حقيقة ولا يسمي بل يقدر لغوا مع انه يعبرق عليه انه
 بطلان منه فيها الفعل لا غير ما هو فاعل عند المتكلم فلا يقرن في رايه في قوله لا يسمي لان لا قيد
 العلامة في جملته لا يسمي بين الجوز وفي هذا مثلا ان يسمي بغير الفعل **قوله** ومثل هذه عينة
 رايته من حسب الخليل ان لا يسمي بل الرقعة بمفعول رات راض حتى يكون بمفعول راضته فهو نظير
 لابن قنبره هو مشكل لدفع القول الثاني لان هذا البناء يستوي في المذكر والمؤنث ويمكن ان يجازي
 كونها للبيان في الثاني كعلاقة **قوله** العلاقة العلاقة بتقيد العين تستعمل في النكاح والطلاق
 في المحسوس وعلى العود **قوله** ضبط ابن الجوزية في وجه الضبط على ما ذكره القاضي في شرحه
 ان يقال اما ان يكون بين فرعيها اتصال او لا والاولى الجواز والى اما ان لا يكون اتصال او لا
 وصحان بينهما تقدم وانما اخذوا اجتماعا لزم فلا يفرض وان يستعمل المتقدم متناظرا لكونه عليه او
 بالعكس فالاول ايه واكت ان الاتصال بينهما وتلك الحال اما صورية محسوسة وهو الشكل او غيرهما وهو
 الصفة وهذا ويمكن ضبطه واحد وهو اطلاق المملوك على المملوك او اثنين هما اطلاق المملوك على المملوك
 او عكسه لا بد ان الجميع من اعتبار المزموم على ما مر في شرحه في شرحه **قوله** واورضه بلفظ الكبير
 انه لا يقال فعل هذا القول معنى بالتكثير ككفاية في مقصوده لانا نقول ليس كل ستمه يجب ان يكون معنى اللفظ
 آخر الكلام ان يقال لالفاظ الموضوعات بالوضع والعلامة وفيه تكلف كذا قال الشريف **قوله** ويمنع
 حصوله قال القاضي الشريف اعلم ان قولك هذا القيد قلته اس حقيقة وهذا المخرج من الاستدلال
 كذا كمر مع امتناع الحصول في زمان وقوع النسبة فلا يكون الامتناع في ذلك الزمان ضابطا للحقيقة
 ولا يلزم ان لا يكون شرط الجواز بحيث يكون الاول وفيه كذا في قوله قلته هذا المعنى اس
 مجازا لكون مع حصول المعنى الحقيقي وهو الحيوة المسماة بالية قال اعتبار الحكم وهو القيد على
 ما ذكر الشريف في مواضع واعترض به على قولهم بوجه امتناع حصول المعنى الحقيقي للمسمى الجاز فيكون

هذا هو المقصود من قوله كذا بات عند تحقيق قيل بل هي عند التحقيق من المشابهة التي يعتقد حقيقة ولا يستعمل ككيفية وكلما عجم ما يتحقق عند اشتغال ككيفية وان كانت خبر بما في اعتبارها من اعتبار الحقيقة فكلما ان رجحنا من المذهبين ككيفية وكلام القائل في ما يذهب قدما منهم قوله ولا يخفى ما في من التكون لان النظر في هذا النوع من الاستعمال لا يقتضي استعماله فيكون العدة في النكاح والطلاق والطلاق هو استعمال اللفظ دون القصد وبالمثل المفسر عند فهم اللفظ والكتابة والاشتغال في نفس الامر ولا ضرر بقصد المستعمل جعل الواضع في اللفظ مفسر الاول قوله ان لفظ يستعمله معنى والموضوع له في الحقيقة قد لا يقصد بالكتابة معنى فالموضوع له اصلا كما في قولك ان لا يجزى له طول البني والى طول طائفة وما ان رايه من ان يقصد الكناية تصوير المعنى الاصلي في ذهن السامع ليقول هذا ما لا يمكن عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية من حيث التصور دون التصديق في نفس الامر لا بد في الجاز من تصور المعنى الحقيقي ليخرج المعنى الجاز المستعمل على المشبهة المصحة للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصودا للتصور الكناية دون الجاز حكيم قوله وميل صاحب الاختلاف فاعترض عليه ان رجحنا في قولنا ان كذا في قولنا بل يده بمسوطان والسمون مطوياً فيجيبه على العرش استوى ونحو ذلك كناية كما مر في مع امتناع معنى الحقيقة قطعا ثم قال فان اجيب بان ارافة المعنى الحقيقي لا ينال من حقيقة وهو لا يلزم من كذا بل ان ارادته لا تكون على وجه الحقيقة اثباتا ونفيها بل يستعمل في المقصود كذا وكذا النظر في حق لا يجوز عليه النظر براه ولا يتحقق كناية قوله الكناية انما اريد به الشريعة شرح المقصود بان الموضوع له اذا لم يكن مقصودا اصليا في الكناية لم يكن مستلزما كما مر في مع امتناع ولا يندرج الكناية في حدود الحقيقة اصلا قوله والجواز العقلي بطلانها فان قلنا لو لم يكن المتكلم جازا في قوله مع علمه بان لم يسمي شيئا ولم يسمي شيئا

ذكر الحقيقة المستطاعة وما يده احدان في كذا الاشياء ضابط الحقيقة مستطاعة

يجوز ان يجعل الاشياء المذكورة شرطا لشيء من هذا وكذا ان تدفع الاعتراض المذكور عن قولهم بان الجواز
 في انشاء المذكور باعتبار الحكم المذكور عليه باسم الاشياء والمفعول الحقيقي والحيوة غير حاصل للمشار اليه
 في زمان اعتبار هذا الحكم اعني الاشياء ويمكن ان يدفع البحث ايضا بان المراد جواز الشرطية العامة وبعض
 المواضع وبعضها في الاما مطلقا **فقال** فما صار فاما متعلق بالشرط لا بقوله والا لان الجواز
فقال ان معنى جواز كونه في الاشياء المدفوع شيئا ومن ان المدفوع ليس معنى حقيقيا للفعل بل معنى تضمني
 وتقرير الجواز بمعنى حقيقيا كجواز كونه وان كان تضمنيا مجموع الجوز والهيئة **فقال** ليس المسمى بالاطلاق
 عليه الجواز مع انه ما ذكره في شرح قوله واما المعلقة لفظا على مسمى من ان هذه تشمل اطلاق اللفظ
 على افراد يصدق عليه المفعول بشرط ان المراد بالمسمى ما يستعمل اللفظ فيه واريده هو من لا ما هو عام منه من
 الفاعل الذي لم يستعمل اللفظ فيه **فقال** والاعراض في نوبه مجازية حقيقة الماضية معنى المستقبل عكس
فقال من جهة الاستعانة لا من جهة الجواز باعتبار كونه او لا **فقال** ثم استعان لفظ احد بهما لآخر قال
 الشريفة فالاستعانة في العقل على قسمين الاول باعتبار المعنى المصداقي بطلان الكتاب باعتبار تعقيد الاشياء
 فيكون اصلا المعنى موجودا فيها وهذا معنى ما قيل ان الجواز في العقل قد يكون كمسبب الزمان على مسمى من
 ان يشمل اطلاق اللفظ على المعنى والاطلاق على افراد يصدق عليه المعنى بشرط ان المراد بالمسمى ما يستعمل فيه
 اللفظ واريده هو من لا ما هو عام منه ومن الفاعل الذي لم يستعمل اللفظ فيه **فقال** لا يوجب كونه حقيقيا فان
 قلت لم يقل المصداق حصول المعنى الحقيقي للمسمى زمانا اعتبارا حكم يوجب كونه اللفظ حقيقيا بل كونه
 مستعملا في الموضوع له وهو خلاف المقدور وهذا ضروري وما ذكره من ان المثال لا ينافي بل يحد
 قلت خلاف المقدور انما يلزم اذا كان اللفظ مستعملا في الموضوع له حقيقة وهو عينه معنى الحقيقة **فقال**
 انما ان الحصول بالعقل قال الفاعل الشريفة بقوله ان حصل بها بفعل ان ذكر اللفظ
 ان كان بملاحظة حصوله في بعض الزمان فلا خلاف عليه وانت فيه من التكلف لعدم مساعلة

لا يجوز ان يجعل الاشياء المذكورة شرطا لشيء من هذا وكذا ان تدفع الاعتراض المذكور عن قولهم بان الجواز في انشاء المذكور باعتبار الحكم المذكور عليه باسم الاشياء والمفعول الحقيقي والحيوة غير حاصل للمشار اليه في زمان اعتبار هذا الحكم اعني الاشياء ويمكن ان يدفع البحث ايضا بان المراد جواز الشرطية العامة وبعض المواضع وبعضها في الاما مطلقا

التعريف عن غ

قلت لم يقل المصداق حصول المعنى الحقيقي للمسمى زمانا اعتبارا حكم يوجب كونه اللفظ حقيقيا بل كونه مستعملا في الموضوع له وهو خلاف المقدور وهذا ضروري وما ذكره من ان المثال لا ينافي بل يحد

انما ان الحصول بالعقل قال الفاعل الشريفة بقوله ان حصل بها بفعل ان ذكر اللفظ ان كان بملاحظة حصوله في بعض الزمان فلا خلاف عليه وانت فيه من التكلف لعدم مساعلة

العبارة

العبارة عليه وكذا انه ما قيل ان كان من شأنه الحصول بغير ان الحصول بالفعل حقيقيا بل
 وقد يجب ايضا بان ما ذكره ليس مجازا باعتبار ما نزل هذا المصطلح به بل حقيقة فانه كان اريدت لم يبق فرق بينه
 وبين اطلاق المسكر على غير اربعة ووقع بين الطلاق قبل الارادة بعد **فقال** والتحقيق ان العلاقة
 في حيزه لتصرفه فيما بعد بان العلاقة لا توجب صحة الاستعمال الجواز ووجه مانع طارئة الاتفاق المذكور على
 ان العلاقة فيما ذكره من الاطلاق ليس هو الزموم الذي عني عليه بل هو ايضا ما ذكره الشريفة وهو ان يلزم
 ان لا يكون السببية ايضا علاقة للاتفاق على انشاء الطلاق لا بين علم الاب مع تحقق السببية فيها او
 المشهور ان العلاقة في المثل كلمة البديعية هي الصحة الحقيقية او التقديرية والحق ان هذه علاقة
 باعتبار ان هذا ليس الجواز في الخيال في العلاقة الحقيقية والاتفاق المصاحبة الذكر بعد استعمال العلاقة
 نفصح الاستعمال فيكون قبل **فقال** مثلا اطلاق المخرقة على شقة الان ان لم يرد به اطلاق عليها من حيث
 خصوصها والالم فيكون اطلاق المقيد على المطلق او يكون من اطلاق المقيد بقيد على المقيد بقيد اخر بل انما
 انما كانت مثلا رتبة مشورا في ان رتبة شقة ان في معنى ان يكون من جهة الاستعانة وهو لا يخلو
 ان يكون من اطلاق المقيد على المطلق بان ترجمه عن قيد كونه شقة بعد ان يكون المراد منه من شقة مطلقا
 ويكون الخصومة متخافة من قرينة خارجية على قيس فوكرايت مبالغة في اقرار رتبة زيدا فانكر لانه يرد
 خصوصية زيد مثلا كذا في شرحه الشريفة المصاحبة وقد يقال شقة الان وان كان مقيدا من جهة كونه
 يطلق من قيد اللفظ الذي كان في المعنى الحقيقي للشعر ولهذا الاعتبار في جعل من باب اطلاق المقيد
 على المطلق **فقال** قلت كان قصده ما ذكره الشارح انما يقع ان كان المقيد مقيد الجواز لا بعد تقييم
 العلاقة والاتفاق التي اعتبرت في الاستعانة من اللفظ وفي الجواز المرسل الكلية والخبرية ولا شك ان
 التباين بين ما بين العلاقات مثلا بالذات لا باعتبار **فقال** باعتبار جامع واخر في الطرفين او
 شكل الاشكال الاول استعانة النقطح الموضوع له لانه الاتصال بين المختلف بعضها ببعض تنزيق

لا يجوز ان يجعل الاشياء المذكورة شرطا لشيء من هذا وكذا ان تدفع الاعتراض المذكور عن قولهم بان الجواز في انشاء المذكور باعتبار الحكم المذكور عليه باسم الاشياء والمفعول الحقيقي والحيوة غير حاصل للمشار اليه في زمان اعتبار هذا الحكم اعني الاشياء ويمكن ان يدفع البحث ايضا بان المراد جواز الشرطية العامة وبعض المواضع وبعضها في الاما مطلقا

مطلقا

ملك الرتبة والمنفعة مطلقة ثم استعمل الحقيقة هذا المطلق بطريق المجاز المرسل ثبت فيه
 الآخر اعني ان ملك الرتبة بوسط الغنية كاتر في اطلاق المنفعة عن شقة الان فانه
 يراد به مطلق الشقة مجازا فيكون اطلاقه عن شقة الان كاطلاق العام على الخاص لا من
 حيث خصوصه بل هو مستعار من **قوله** ولما قلنا ان بقوله قيل هذا الكلام في غاية
 البعد فيما نحن فيه فان المسائل الغريبة لا تجري فيها كغيرها في الاشعار والخطب من ايراد **الكلام**
 لا على مقتضى الظاهر بديهة وكثرة غريبة واعتراض ايضا بان ما ذكره انما هو على توجيه
 كلام الحكم لا على مرامه او معنى عبارته كما يدل عليه السياق والبيان ان الاستعانة فيها اذ اقوى
 احد الطرفين لا يجري الا من طرف واحد ويظهر من هذا ان التعديل الى بق المذکور بقوله لا
 يجب الاستعانة به انما يمتنع على فهمه لا على مرامه وجوابه يمنع ان الاستعانة فيها اذ اقوى
 احد الطرفين لا يجري الا من طرف واحد فان اراد يلحق بين الشئين امر من غير قصد ان يكون
 احدهما ناقصا والاخر ازيدا سواء قصدت الزيادة والنقصان في نقل المرام لا لاصح
 ترك التشبيه لا التثنية ويجوز التشبيه ايضا في كل من الطرفين مخرج في شرح التخصيص وغيره
قوله كذا في الاسرار فاعني هذه الرواية لا فرق في انعقاد الاجابة بعد رعاية القيود المذكورة
 بين الحق والجهل فالفرقة بالنظر لا القول **قوله** عملا بالحقيقة القاهرة فان البيع الكاسد
 بيع حقيقة كونه قاصدا فامنه المالك بدون القبض **قوله** وهو البيع اقوى لعدم احتماله الرجوع
 بدون رضی المشترى **قوله** وهي العتاق اقوى لانه قد يكون فيه زالة ملك الرتبة والمنفعة معا
 وليس في الطلاق الا زالة ملك المنفعة فقط **قوله** سواء حصل بالمطروعة او غير لفظ او بمعنى الاول
 اذا الاستواء انما يكون بين شئين لا بين احد **قوله** واعلم انه اذا وجد له هذا وقع لتوحيده
 بين كلام المحص وصاحب الكشف فان المحص جعل انعقاد النكاح بلفظ البتة بطريق الاستعارة

والجواب على ما ذكره
 من ان ملك الرتبة
 لا يملك بالملك
 بل هو مستعار من
 ملك الرتبة

وصاحب الكشف

وصاحب الكشف مجازا **قوله** ان يكون مانع قال الحق المحقق نور الله في فصول
 البديع هذا كلام القوم ولم يسمي قول تحقيق المانع عن التجوزة امثاله فالتدريج من تصحيح
 الاقوال وتخصيص الامثال ان كل حقيقة جرت عاقبة البطلان في التجوزة عن الانتقال منها الى
 معنى معين واجبا كما عن الجواز ان تجلها بالرموز او ان البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع
 علاقة معصية كما عند المحققين البكاء وعنده السور ومختل غير مقبول حتى يلزم تحريم الوضوء
 والحاق البليغ بالمتعلل لان تعارفهم على خلاف يمنع الا ان عن الانتفاة **قوله** هذا الانتقال
 فيما بينهم فاعتبر المانع في حقهم ما نفاها المانع يعرف تعارفهم فيجوز الانتقال عنه الى مجاز
 فيه المجوز المعتبر بشرط النقل عند الحق **قوله** لان عدم المانع ليس من مقتضى البين
 سلم انه جزء منه كما هو اولى من يجعل عدم المانع جزءا من المانع انتهى التمسك المذكور لان مقتضى
 العلاقة عدم اشتراط وجود النقل وان كان عدم النقل معتبرا فيه **قوله** متى شرطه
 المجازا مكان معنى الحقيقي قال صاحب الترمذ في كشفه وهو انه يلزم ان لا يكون هذا
 الاصل وهو انه لا يصار الى المجاز الا عند تعذر الحقيقة صحيحة عندهما وان يجوز الجمع بينهما و
 ان لا يكون سوى المجاز باعتبار ما كان وباعتبار ما يؤيد مجازا فلا يمكن ان يكون المجاز كلاً
 ولا المجلح كلاً ولا السبب سبباً وان لا يكون مجازا عندهما اذا لا يمكن ان يكون الشئ
 موجوداً في هذا الزمان باعتبار انه كان موجوداً قبل او سيكون موجوداً فيما بعد فلا بد من جهة
 مرادهما بالامكان المشروطة صحة المجاز والتعذر المأخوذة في جواز ارامته فاعلم ان المراد بالمكان
 عدم الامتناع مع قطع النظر عن الامور الخارجية وبالاعتذار لا بامتناع الامور الخارجية وهو
 الاستئذان لا الامتناع بالذات وهذا من الالفاظ الواجب ايرادها وتحقيقها في هذا العلم
 انتهى كلامه **قوله** ان كان اصغر منه شئ يولد منه مثله والافخر منه الصغر لا يكتفي فيها بشرط

سبعة من سائر
 المحققين وقد اقر
 له قال كلامه
 بوجهه انما
 لا يمكن

لان في غير منقول
 الى

نفسه ارقام

مطل
 لا يصار الى المجاز الا عند تعذر الحقيقة

سلكوا المشقة والاحتياج بان الحقيقة والامكان

المتكلم في الكلام

مستعمل في مخرج مجازي وصائل فلا يصح تشبيه فضل عن الاستعانة بل يكون من اطلاق الكلام
على اللازم ثم ان السمع لا يمتنع منه الحقيقة لا يمتنع على الجارية اذ اللفظ مع ذكر المعنى على سبيل التبع
ما هو لازم ومنه من جهة الجواز والصلوة هذا الكلام ومن اراء التفصيل والتوضيح فليرجع اليه
قوله لا خلاف انه لا يمتنع لان الجازم موضوع للمعنيين المجازين بوصفيين فلو بالنظر في الوصفين
بغزلة المشتركة ينبغي ان يجوز هذا ايضا فدعوى عدم الخلاف فيما ذكره محل **قوله** قد يستدل بان اللفظ
بمعنى مشترك لا يمتنع لان الحقيقة ليس لها صلة بالعدم لانه اللفظ المستعمل فيما وضع له وكذا الجازم ليس له صلة
ولا يمتنع فعل ان العدم والخصوص انما يشبان بالعدم وليس يكون اللفظ حقيقة او مجازا فيهما فلو وقع في
جوابه وان شئت خيرا بان الجواب انما هو من اللفظ لا من المعنى السابق ولا يستقيم فيه التوجيه المذكور فلو قلنا
قوله لكون حقيقة علم في مدعية الحقيقة لم يصح قوله والامكان في حقيقة علم لانه انما يمتنع بان لا يمتنع
الجواب المذكور فليست قدح لما ذكرنا **قوله** ولان المتكلم في الفرق بين الذي يمتنع حتى قيل ان
في العبات فان المتكلم اوان المتكلم بلا ولو ما قيل من ان معناه جعلوا المتكلم في غير فحينئذ حاصله الاجماع
بعيد لا يفرق من العبات فلا يمتنع اليه وغاية ما يقال ان محصل الدليل الاول تجوز العدم لانه الجازم لا يمتنع
مذكور فيهما بعد وحاصل ان المتكلم فاعلم ان الجازم ان يختار احد الطرفين وان انخفض عن الاخر
بمعنى مشترك **قوله** غير ملغى ولا مقدور كما مر جوابه فلا يمتنع جواز ان يكون المقدر منها لفظا عاما وقد
يقال الفرق المذكور غير مقيد فانهم يمتنعون ان المقضي يكون ضروريا لعدم العدم والكلام على هذا
لا يستدل واما الاستدلال عليه بان المقضي لازم عقلي فهو مستدل لانه ليس هو مستلزم لا يمتنع ان يفرد
على عدم عموم الجازم هذا الاستدلال الالهي لان يقال ما ل قوله فاما المقضي فانه لازم عقلي هو الفرق بين
الضروريين فلا يلزم من كون احدهما ليلما على عدم العدم كون الآخر كذلك **قوله** فلما المراد بالوضع
انه فمقتضى لان الوضع السوقي فانه واحد قسمة الذي هو المعبرة بعدم ليس بمحقق الجازم قد يستحق حقيقة

المتكلم في الكلام

المتكلم في الكلام

المتكلم في الكلام

فارجع اليه

فارجع اليه والاستدلال بالضرورة المنقبة ضعيف لانها ليست مجازا كما سبق من انها مستعملة
فيما وضعت له فالصواب الجواب ان يقال العموم انما يستفاد من الصيغة ولا يجاز فيها
بل التجوز في الحال ولا عموم كسرها **قوله** لم يجز في كتبنا فحقيقة كيف لو لم يقل الامام ان رفع
بعموم الجازم لما حال بارادة جميع المطعومات واما التخصيص بالمطعوم فلما ذكرنا ان **قوله**
فهو مجاز بالاتفاق اعترض عليه جدي في فصول البديع بل المنصوص في كتبنا فحقيقة ان من جهة
اللفظ في المعنيين بل حقيقة فيهما كما في المشتركة حيث قال الحق المعنى المجازي للوضع النوعي
للعلاقة بالحقيقة وكونه مجازا فيهما مختارا من الحجاب فكيف اصح الاتفاق في المجازية **قوله** وان
كان اللفظ بالنظر الى هذا الاستعمال مجازا اعترض عليه جدي في فصول البديع بان اللفظ اذا كان مجازا
لم يكن يميز القرينة الصارفة عن المعنى الحقيقية واما من نفسه فلا يكون مراد من وحدته قوله
على ان وحدته معبرة عن الوضع ومعدومة من جهة المعنى الموضوع له فالارادة بدو نها ليست
للمعنى الحقيقية مع وايضا ان لم يناف ما ارادة المجازي لم يتحقق الفرق وقد عرفت وان نافها
امتنع اجتماعها ويمكن ان يجاب بافتياد ان القرينة صارفة عن وحدة المعنى الحقيقية بل انها بدل
عبارة ليس احد هذه ولا يلزم من هذا دخول الوحدة في الموضوع بل المتبادر من اضافة الوحدة
ايضا في المعنى الحقيقية فوجهها عند الصرف بواسطة القرينة لا المتبادر اذ المعنى المجازي لا ارادة
الحقيقة **قوله** التحقيق ان فرع في حقه هو ان اللفظ بالنسبة الى المعنى المجازي ليس موضوعا وصفا
معبرة عن المشتركة وانما كان غير ذلك المشتركة ثم ان عدم جواز الجمع في المشتركة ليس بل عقلي حتى يقع
التفريق بل بحسب اللغة كما مر به فيحصل انه لا يثبت الجمع في المشتركة في اللغة فيثبت ما هو مجاز
المشترك **قوله** يقال المعنى الحقيقية مجزاة جوابه ان سلم الجواز المذكور فلا يمتنع انما نحن فيه اذ ليس
واحد من المعنيين في مراد باللفظ بل ارادة معنى واحد مركب من المعنى الحقيقية والمجازي ولم يستعمل

المتكلم في الكلام

المتكلم في الكلام

بناها

قوله

بعضه

اللفظة واحدة منها بل في الجواز ان لا يكون هذا اللفظ منها واما ما ذكر من ان الجواب في هذه
ان الحائض منقوض الجواز مطلقا والجواب المذكور يقتضي ان اذا وجد ارتباط بين المعنى
الحقيقي والجازي جعلها معنى واحدا عرفا يقصد اليه بارة واحدة في استعمال الالفاظ كما
في صوت التعليل جازا لجمع بينهما مع كون هذه الصورة ايضا من المتشابه في علم ماهر عليه الاعراض
فتستلزم **قوله** بالجلد لم يثبت في اللغة واما قولنا هذا التعليل قوله في لغتنا علمهم بركات السماء
والارض اي في جميع الجهات وكذا في قوله تعالى من بين ايديهم ومن خلفهم فليس علمنا فكر الجوز
وارادة الكل بل علمهم في المعنى وادارة المطلق وقد يناقش فيما ذكره بان ارادة مستقرا التفسير
الواجب ان لا يترك علم الوجه **قوله** فاعلم من جهة اللغة قبل والحق ان الجمع بينهما كما لا يجوز لغة
لا يجوز عقلا ولا كذا لان اقسامها جميعا لا تتلوا ما ان يكون من حيث احدهما حقيقة والآخر جازا وكذا
منها قضية والذم من لا توجد اصالها حكمة لا يمكن بانها العقل انما يختلف في توجده من
التي تصور **قوله** الاقل ان المعنى الحقيقي متبوعه في حاشية لان هذا الدليل لا يجري فيما اذا كان اللفظ
بين المعنيين مثل ان اللفظ ايرام غير احد المعنيين ولان المعنى الآخر ليس كالمعنى متبوعا بهذا
الان لم يكن احدهما من الدعوى اللهم الا ان يخص المدعى ايضا **قوله** فضلا عن اراقة مع المتبوع قد يفتش
فيما بان النسخة من جواب ان اصل المقضية للفعل قد يدل على جملته لسميته ليس فيها فعلا اصلا في هذا
نبيد قائم ولا يدل على سميته جزا فعلا فلا يجوز ان يمد يد قام وفوقها بانها ان ارتفعت الفعل في خبرا كذا
عنه ايا نحن وجبت له الاثبات في وعاء قد لم يرضه بافراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم يرضه في خبرا
فانها استلقت عنها فاما هل كذا في كذا في المطول ومن هنا يعلم ان جواز اراقة التابع بدون المتبوع
لا يقتضي جواز اراقة وانما خبر بان هذا الكلام تحصيلي ولا يبعد امتناعا عقليا **قوله** من غير تصور
ومخولة المعنى قبل عليه مستدل ما قال باطل حقيقة بل قال بمنزلة الجمل فكانه قال كما لا يتصور حقيقة

في قوله جازا لجمع بينهما مع كون هذه الصورة ايضا من المتشابه في علم ماهر عليه الاعراض فتستلزم قوله بالجلد لم يثبت في اللغة واما قولنا هذا التعليل قوله في لغتنا علمهم بركات السماء والارض اي في جميع الجهات وكذا في قوله تعالى من بين ايديهم ومن خلفهم فليس علمنا فكر الجوز وادارة المطلق وقد يناقش فيما ذكره بان ارادة مستقرا التفسير الواجب ان لا يترك علم الوجه قوله فاعلم من جهة اللغة قبل والحق ان الجمع بينهما كما لا يجوز لغة لا يجوز عقلا ولا كذا لان اقسامها جميعا لا تتلوا ما ان يكون من حيث احدهما حقيقة والآخر جازا وكذا منها قضية والذم من لا توجد اصالها حكمة لا يمكن بانها العقل انما يختلف في توجده من التي تصور قوله الاقل ان المعنى الحقيقي متبوعه في حاشية لان هذا الدليل لا يجري فيما اذا كان اللفظ بين المعنيين مثل ان اللفظ ايرام غير احد المعنيين ولان المعنى الآخر ليس كالمعنى متبوعا بهذا الان لم يكن احدهما من الدعوى اللهم الا ان يخص المدعى ايضا قوله فضلا عن اراقة مع المتبوع قد يفتش فيما بان النسخة من جواب ان اصل المقضية للفعل قد يدل على جملته لسميته ليس فيها فعلا اصلا في هذا نبيد قائم ولا يدل على سميته جزا فعلا فلا يجوز ان يمد يد قام وفوقها بانها ان ارتفعت الفعل في خبرا كذا عنه ايا نحن وجبت له الاثبات في وعاء قد لم يرضه بافراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم يرضه في خبرا فانها استلقت عنها فاما هل كذا في كذا في المطول ومن هنا يعلم ان جواز اراقة التابع بدون المتبوع لا يقتضي جواز اراقة وانما خبر بان هذا الكلام تحصيلي ولا يبعد امتناعا عقليا قوله من غير تصور ومخولة المعنى قبل عليه مستدل ما قال باطل حقيقة بل قال بمنزلة الجمل فكانه قال كما لا يتصور حقيقة

الحلول لا يتصور ما هو غير ذلك فلهذا وجب ان يقال في هذه الظن وهو يكفي في مثل هذا المتعار واجيبان
الكلام في الاستدلال على الامتناع عقلا وما ذكره لا يبعد **قوله** وهذا الايمان في نصب التوبة على اراقة
المعنى المجازي انه اعترض على بوجه الاول ان المعنى من كلامه ان وجه العلاقة كما في اراقة المعنى المجازي
من غير اشتراط قرينة مانعة وفيه رفع النسخة بالحقايق وجوابه ان رفع النسخة عن الحقايق انما يلزم لو كان
للمعنى اراقة المعنى المجازي بشرط اصال التوبة واما اذا كان بشرط التوبة للغة عن اراقة الموضوع له
فلا كما انه يقتضي ان يتحقق اراقة المجازي من غير ان يكون اللفظ جازا هو من اراقة الموضوع له المعنى
الحقيقي ووجه فاستلزام المعنيين استعماله في غير ما وضع له فيكون جازا اتفاقا وانت خبير بان ان
اشارة لم يحصل هذا السؤال يقول ان قيل ان الثالث ان مواضع الاتصال بالمعنى الحقيقي ان كان اراقة اراقة
المعنى المجازي لا يبعد خارجة عن قسمين وان كان يشمله على العلاقة لم يبق التفسير فابقا في كل معنى مجازي
لكذا وجوابه ان التفسير يوضح علم ان فيه رفع نومه ان يراى بالمعنى المجازي المنسوب الى المجازي كونه
اللفظ جازا وهذا القدر يكفي في رفع اعتراض الاستدلال الرابع ان كون اللفظ جازا لا يلزم لارادة المعنى
المجازي سواء اريد وحده وهو او مع المعنى الحقيقي لما قال من ان الموضوع له هو وحده فلو كان المعنى المجازي
وكلاما هو شرط الان شرط الملزوم فيكون التوبة المانعة كذا لارادة المجازي مطلقا وجوابه ان اللفظ منيع
بشرط التوبة المانعة لارادة المعنى المجازي من حيث يعلمها المجازية فقد اشار اليه بقوله فان قيل **قوله** فلما
الموضوع له هو المعنى الحقيقي في هذه فصول البديع بان الوصية او الوصية في الوضع يلزم من انتفاؤها
هنا انتفاؤه والا فافهم لان العرفان وجد فلا موضوع له وان لم يوجد فلا يجوز وقد عرفت جوابه
البحث **قوله** بطريق المكروه العاربي حال شغرا اما استعارة العاربي من ثواب الرهن من الرهن في مجاز ووجه
بالا كونه ولا ياب من الرهن ولا يسطر الدين بهلاك **قوله** على اننا لا نجعل اللفظة في حاشية لان ذكر الاستدلال
ليس من باب كون اللفظ حقيقة ومجازا حق يستقيم ما ذكره بل على اراقة المعنى الحقيقي من اللفظ الذي هو

في قوله جازا لجمع بينهما مع كون هذه الصورة ايضا من المتشابه في علم ماهر عليه الاعراض فتستلزم قوله بالجلد لم يثبت في اللغة واما قولنا هذا التعليل قوله في لغتنا علمهم بركات السماء والارض اي في جميع الجهات وكذا في قوله تعالى من بين ايديهم ومن خلفهم فليس علمنا فكر الجوز وادارة المطلق وقد يناقش فيما ذكره بان ارادة مستقرا التفسير الواجب ان لا يترك علم الوجه قوله فاعلم من جهة اللغة قبل والحق ان الجمع بينهما كما لا يجوز لغة لا يجوز عقلا ولا كذا لان اقسامها جميعا لا تتلوا ما ان يكون من حيث احدهما حقيقة والآخر جازا وكذا منها قضية والذم من لا توجد اصالها حكمة لا يمكن بانها العقل انما يختلف في توجده من التي تصور قوله الاقل ان المعنى الحقيقي متبوعه في حاشية لان هذا الدليل لا يجري فيما اذا كان اللفظ بين المعنيين مثل ان اللفظ ايرام غير احد المعنيين ولان المعنى الآخر ليس كالمعنى متبوعا بهذا الان لم يكن احدهما من الدعوى اللهم الا ان يخص المدعى ايضا قوله فضلا عن اراقة مع المتبوع قد يفتش فيما بان النسخة من جواب ان اصل المقضية للفعل قد يدل على جملته لسميته ليس فيها فعلا اصلا في هذا نبيد قائم ولا يدل على سميته جزا فعلا فلا يجوز ان يمد يد قام وفوقها بانها ان ارتفعت الفعل في خبرا كذا عنه ايا نحن وجبت له الاثبات في وعاء قد لم يرضه بافراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم يرضه في خبرا فانها استلقت عنها فاما هل كذا في كذا في المطول ومن هنا يعلم ان جواز اراقة التابع بدون المتبوع لا يقتضي جواز اراقة وانما خبر بان هذا الكلام تحصيلي ولا يبعد امتناعا عقليا قوله من غير تصور ومخولة المعنى قبل عليه مستدل ما قال باطل حقيقة بل قال بمنزلة الجمل فكانه قال كما لا يتصور حقيقة

من حيث هي وليس هو

المكروه والحي الذي هو غايته العارضة فلا تقرب فافهم **قوله** كما لم يكن له قدم هذا النوع والبيان
مع ان ثالث النوع في ترتيبه ليس محزباً من حيث الجواز واعتراض بان تعليل الاصل يتكفل بالمتنوع
على ان يبع لا يناسب هذا التوزيع لانه يدل على عدم جواز اراقة الجواز مع ان اراقة هذا النوع المتحيز
واجب ان معنى قوله لا يراد من اللفظ معناه الحقيقي والحي الذي معناه المعنى الحقيقي اذا اراد به اللفظ
الحي الذي وبالعكس كما كان الاول ساقطاً باعتبار ان يفرض له بقوله لربنا ان المتبوع على التابع واكتفى
في الكمال الذي هو كمال الاول بالانضمام ضمنه وخرج النوعين الاولين عن الاول والثالث على **قوله**
وفيه كنه لان فهمه ان قيل عليه الخلاف السابق لا يمنع الاجماع الا حقيقاً وقولاً بالاجماع
بعد الخلاف مع ان العلم، تعلق بالحمل عليه ولا واجب بان احتمال وقوع الاجماع بعد الخلاف
لا يمكن للسند على ثبوت المعنى الجازي بالاجماع وانما نقل العلم، فعارض لنقل الخلاف الذي ثبت
عندك **قوله** لا نأخذ بالامم فذكرنا في فصول البديع شمل حرف عند الخلافين حرفاً من الكتب
فيما علم بالبولى بيان لا يتجلى الصيانة على ان عدم قولهم بالعدم **قوله** لا يتوقف على الغلبة الصارفة
فيلزمه اعتراف بوجوب قرينة مانعة عن اراقة المعنى الحقيقي في اراقة المعنى الجازي وقد كان لا
واجوب ان التوقف هنا يكون فقط جاز الا لارادة المعنى الجازي من حيث هي كذا ذكر وهو المعنى
في سبق كما نثبت عليه **قوله** ولو سلم فارجع عن المبحث الى لو سلم ان غير موقوف على القرينة في رجع
عن محل النزاع لان النزاع ان يستعمل اللفظ ويراد اطلاق واحد معناه الحقيقي والجازي
بان يكون كل منهما متعلقاً اكلهم وهذا ليس كذلك اذ اريد المعنى الجازي غايته ان يتناول المعنى الحقيقي
والجازي **قوله** لا يراد به زيد حقيقة معتقده في نفسه وهو انما هو اطلاق لا يكمل موابه يتناول
الاصل والاختلاف فلا بد من الفرق اجابة في فصول البديع بانه بمعنى احد هما فمعنى سباق التكميل
وفيه فناء **قوله** اختصاص معناه بالمضاد والبدل في كنه لان الاضافة للاختصاص في الاثبات لا ثبوت

هذا النوع من التوزيع لا يناسب هذا التوزيع لانه يدل على عدم جواز اراقة الجواز مع ان اراقة هذا النوع المتحيز واجب ان معنى قوله لا يراد من اللفظ معناه الحقيقي والحي الذي معناه المعنى الحقيقي اذا اراد به اللفظ

نقلوه

هذا النوع من التوزيع لا يناسب هذا التوزيع لانه يدل على عدم جواز اراقة الجواز مع ان اراقة هذا النوع المتحيز واجب ان معنى قوله لا يراد من اللفظ معناه الحقيقي والحي الذي معناه المعنى الحقيقي اذا اراد به اللفظ

مثلاً اقلنا

مثلاً اقلنا جاز غلام زيداً ومعتق زيداً فافهم **قوله** ان ثبت معتقته لا بد من الاختصاص
لزينة المملوكة والحقيقة انما هي ان ثبوتها لا بد من ثبوتها في نفس الامر ولا ينافي هذا ثبوتها في غيره
اولاً وفي غيره في نفس الامر وبه الفرق بين غلام زيد ولا غلام لا زيد في كنهها ايضاً الجواز
التي اخص معتقتهم بزيد وترى لا يختص به في نفس الامر بحسب عدم الوسيلة بل يكون اثباته وتخصيصه
فيه شاملاً لا بالوسيلة وان لم يكن تخصيصه في الثبوت كذا كره كما لو قيل ليس هذا الاصل الذي هو
ان يجعل عدم تناول المولى المعتق مثلاً بانها مضافة حقيقة في الاول ويجازيها بالوسيلة
اخرى مثلاً ومنهنا سبب كذا في فصول البديع وجوابه **قوله** على ما يتوهم من ظاهريته حيث قال
اعلم ان لفظ مولا حقيقة آه وانما قال يتوهم لان اراقة المولى هو المضاف لان الكلام فيه بقرينة قوله
بموابه **قوله** لانه اصله في بعض النسخ هكذا والاظهر ان سمي بمخل بالنسبة الى المعتق فلم على
حيث سمي للمولى الاعلى **قوله** ولو قال الكفار آمنوا آه او عطيهم ان الكفار افاقوا آمنوا على
اولادنا فافهم آمنوا الكفار على اولادهم وذكر لان صير المتكلم مع الغير عبارة عن الكفار قوله
ولاد الكافر ولذا الكافر ايضا نعم يقع ما ذكر ابو حنيفة رجع في الاشياء اما الشخص لا في النوع كما
فيما نحن فيه واجيب بان صير المتكلم مع الغير ليس عبارة عن كل متكلم مع كل ما يعاين بل ما يكون مقابلاً
مع حقيقة او حكم الا يرد ان جاعته من الكفار افاقوا لا يثبت في قولهم من المسلمين آمنوا فافهم
يختص الامان بتلك الجماعة حتى لو دخل دار الاسلام غير تلك الجماعة جاز سببه **قوله** وهم الانبياء آه
الصواب ان يقال وهم الاولاد كما يشهد به كلامه في قول القيل **قوله** مجر صوت الله اي صوته لم
الانبياء من غير تناول معناه وقد يقال في وجه الاحتجاج ان المقام مقام اراقة العزم لان الامانة في حق
الدم في اراقة العزم بطريق عزم الجواز والفرق **قوله** كنههم اصول خلقه وايضا الشفقة على الاولاد
اكثر منها على الاباء فدخول الانبياء في الاحتجاج لا يقتضي دخول الاجداد والجدات فيه بل حامل الفرق

او صحت

هذا النوع من التوزيع لا يناسب هذا التوزيع لانه يدل على عدم جواز اراقة الجواز مع ان اراقة هذا النوع المتحيز واجب ان معنى قوله لا يراد من اللفظ معناه الحقيقي والحي الذي معناه المعنى الحقيقي اذا اراد به اللفظ

موضع تجب نص عليه كسب النجس الثالث ان القسم ليس مقصورا على هذه الاعيان اطلاقا وهو
مقتضى السرعة لان العلمان سببه **قوله** ريب فيها اي لا يبطأ التوابع والاعمال التي يوجب
 في الاول عدم الاعيان وكذا الا ان يكونا على نفس الكفر ثم وجه المنسبة ان التوابع والاعمال ضد الامر
 اف هو شرع المأمور به ولا يعلم وبين الصديق ملازمة من حيث المحاققة وانما خلاصتها عنى فلا
 يلتفت اليها قبل ان يخلص الامر الاول على التوابع **قوله** لا يختص الاعيان شرعا اشار الى لا يختص
 بذكر فانه جري وان كان وجوده مختصا به **قوله** فان كل مملوك لا يتبع على المكاتب مع ان المكاتب
 مملوك حقيقة قبل ان يكون المملوك حقيقة في المكاتب بناء على عدم وقوعه عليه عند ملكه بصفته عانة بغير
 شمول افواه وهي الكلمة التي احاطت الافراد المندرجة تحت مخيم مدخولها وان كانت تلك الافراد مختلفة
 غير متوالية بالقبول في ذكر المخيم ولهذا لا يتبع ان يقال موصوف واجبة لانه لا يرد على الافراد ولا يقع
 وكذا لا يتبع ان يقال كل موصوف قائم بذاته بالوجه الثالث ولو كان اولوية بعض الافراد باللفظ موجبا
 لخصيصه وقدرته بخارنية فذكر اللفظ لصح احد هذين القولين باحد الوجه الثالث محلا بالاولوية لا يمكن
 ان يقال الواجب الوجه اول بالوجود من الوجه الممكن وكذا الجوهر النحوي والوجودية بالوجودية بالعرض
 قار او غير قار كما هو رواية تحقيق الوجود مقولا بالاشكك **قوله** اسبع آة اخرى في البيان عن انشاء
 لعدم التعيين فيه نوع بخلاف الرابع **قوله** انما الاعمال بالنية تمام الحديث الشريف انما الامر ما نوى
 فمن كان بغير نية لا اتمه ورسوله لانه لا اتمه ورسوله ومن كان بغير نية لا اتمه ورسوله لانه لا اتمه ورسوله
 فبغير نية لا اتمه ورسوله لانه لا اتمه ورسوله لانه لا اتمه ورسوله لانه لا اتمه ورسوله لانه لا اتمه ورسوله
 لا انتفاع كما في قوله لا ما كتب وما نوى مصدرية اي النافع للمرض قصد نية الا انما كان في
 العبادات لا عبادا ناطقة عن النية وما قوله لاني لا اتمه ورسوله لما نوى على اقامة السقام
 المسبب منها المسمى فقد سخط الثواب العظيم المستقر لها حتى على هذا قوله لاني لا اتمه ورسوله لما نوى
 ان لا يفتقر الى نية

قوله لا يفتقر الى نية
 في قوله لا يفتقر الى نية
 في قوله لا يفتقر الى نية

قوله لا يفتقر الى نية
 في قوله لا يفتقر الى نية
 في قوله لا يفتقر الى نية

قوله لا يفتقر الى نية
 في قوله لا يفتقر الى نية
 في قوله لا يفتقر الى نية

قوله لا يفتقر الى نية
 في قوله لا يفتقر الى نية
 في قوله لا يفتقر الى نية

قوله لا يفتقر الى نية
 في قوله لا يفتقر الى نية
 في قوله لا يفتقر الى نية

اللا يفتقر الثواب فلا يلزم اتحادا **السبب** **قوله** كما انما يفتقر الحرام الا ولفظ واما انما
 فبعد ان الام لا استغفرت كما في قوله لكرم في الحرب فاذا اجتمع فاما ان يحمل الام على ان يفتقر
 انما مستقلا باقائه الحرام ويختل مع الاستغفارة ويكون احد الغنيين ليس هو كمالا آخر وقد يقال
 فان انما كان معنى الحرام في اللفظ لا ان لا يفتقر واما ان يفتقر فاما ان يفتقر فاما ان يفتقر فاما ان يفتقر
 المستغفارة من الاستغفارة اختصاصا حكم الحكم بالاختصاص والاول اختصاصا من الاثبات وفي النسبة
 انما منية وانما اختصاصا من النية وفي النسبة الخارجية وكذا في الاثبات **قوله** في الامور
 بالنية قصد الاطاعة او اعراض حيلة فانه هذا التغيير في الاستغفارة العبادات الرب عليها الثواب دون
 الترشيات الترشية عليها العقوبات وايضا اذ على النية على هذا المعنى لم يأت تطبيقه على ما بعده وتقييمه
 الامن كانت بغير اتمه ورسوله او اتمه الدنيا بغيرها او اتمه امرأة بغيرها فانه تفصيل للمعنى
 فالصواب ان يفسر النية بوجه القلب نحو ايجاد الفعل وانه موافقا لغيره من طلب نفع او دفع
 خير حال او مالا ويمكن ان يجب عنه بان التغيير المذكور بناء على حال الاعمال على العبادات كما افادت
 البعض وحاصل التقسيم من وجد له النية حصل الثواب من لا فلا واما قوله فيها سبب والاثم
 في الاعمال المحترمة فبيان لتعظيم الحكم الاخرى مطلقا لان عدم الاعمال المحترمة الحديثة للنية بان
قوله يدل عقلا من منع ذكر الجواز ان يندرجا متعلقا فعلا فاما او يحمل على حد والمخالفات النية
 اي الاعمال المعنية بالنية او محسوبة بها على حد والغيرية **قوله** اما في العبادات فلفظ واما في المعاصي
 فكان انما نرى على صدق العزيمة ان لا يوجد المعصية سهوا لم يؤخذ صاحبها بقوله عم رفع عن ابي
 والنسبة **قوله** سواء اشتمل على صدق العزيمة او لا فيمنع ان لا يفتقر الى نية بل على تحقيق الصحة انما يشتمل على صدق
 العزيمة الذي هو مناط الثواب مع ان لا يكون كرا ما عند ان في فلفظ واما عند الحقيقة فلما تضمن ان
 انتفاء الثواب اللازم لانتفاء صدق العزيمة يستلزم انتفاء الصحة الا ان يقال مراعاة ان مبنى اللفظ على
 صدق العزيمة من حيث خصوصية وبنية انما على تحقيق الاركان والشرائط المعبر عنها فوجدت لفظ

قوله لا يفتقر الى نية
 في قوله لا يفتقر الى نية
 في قوله لا يفتقر الى نية

قوله لا يفتقر الى نية
 في قوله لا يفتقر الى نية
 في قوله لا يفتقر الى نية

قوله لا يفتقر الى نية
 في قوله لا يفتقر الى نية
 في قوله لا يفتقر الى نية

قوله لا يفتقر الى نية
 في قوله لا يفتقر الى نية
 في قوله لا يفتقر الى نية

وغيره بالاجمال حكم بصحة وان لم يلاحظ اشتراكها على خصوصية العزيمة وبهذا القدر يظهر اختلاف النوعين
قوله والاشتمال في الافعال المحرمة هذا المبدأ في تغيير البنية على الوجه ان بقى **قوله** مشترك في لفظها والاشتمال
 الحكم الاخرى بين التوبة والعتاب والحكم الذي يوتي بين العفو والغفر فلا يشترط كونه بالنية
 الا اقره **قوله** فلو ان افق على النوع اه في نفسه هو ان تخصيص تقدير الصبي بان فحبة وتقدير التوبة
 بالخصنية وبناء على شرط وعبدية الرضا او الفل عليها كما ذكرنا في الاصل لا حاجة اليه بل مبنى على شرط ان فحبة
 كونهما في كونهما من العبادات ولا يصح تخصيص تقدير التوبة ومبنى عدم اشتراط الخصنية عدم كونها حراما ولا يصح تخصيص
 من العفو فلو كان من العبادات لكانت الخصنية ايضا لشرط النية وان كان التقدير التوبة ان كان من غير العبادات
 عند ان فحبة ايضا لشرط النية **قوله** اما اولانا لانه قبل ان يلاحظ مستدل ان كون التوبة بالنية
 متفق عليه وكون الجواز بها مختلف فيه فحمل اللفظ على المتفق عليه وليس من حمله على المختلف فيه وتعيين
 حمل الاتفاق على الاتفاق على كون التوبة بالنية كما هو سبب البعد القائل وجعل الاتفاق دليل على اولوية
 التوبة من الحكمين فان ان فكر الاتفاق ليس قاعا في ثبوت احد النوعين على ما يدل عليه عبارة المن
 لان احد النوعين انما هو التوبة لا كون التوبة بالنية **قوله** واما ثانيا فيجب عنه بما شرنا اليه في سابق
 من انه مستقرا نفى فلا يبعد والحد فلو لا الصواب لايضا رايه بلا ضرورة ولا ضرورة مع اتفاق الحكم بدونه
 حقيقة او جاز وانما خير بان هذا لا يوجب ابا تبيين رجحان الجواز على الخلاف **قوله** واما ثالثا فيجب
 بان حاصل معنى لا توجب عمل بالنية ان كل عمل متبني بالنية ولا يلزم انعكاسه بكتيا ولا عدم العموم واما ثانيا
 من ان النية من الاعمال التي توجب بها ولا يحتاج اليها اخرى والانسفس قد فزع بان هذا التخصيص ضروري
 بخلاف التخصيص اللازم على ما فكر ان افق **قوله** لو كان الصبي عبارة عن ترتيب الغرض فينبغي ان
 وهل ان الصبي لو كانت مستلزما لترتيب التوبة من غير ان يكون عبارة عنه لا يستلزم انتفاء الاستلزام
 نفى الاستلزام في المعلوم **قوله** اما لو كانت الصبي عبارة عن الظان السابق يدل على ان الاولين متباينان كونه الصبي

الاشتمال في الافعال المحرمة هذا المبدأ في تغيير البنية على الوجه ان بقى قوله مشترك في لفظها والاشتمال الحكم الاخرى بين التوبة والعتاب والحكم الذي يوتي بين العفو والغفر فلا يشترط كونه بالنية

لان احد النوعين انما هو التوبة لا كون التوبة بالنية قوله واما ثانيا فيجب عنه بما شرنا اليه في سابق من انه مستقرا نفى فلا يبعد والحد فلو لا الصواب لايضا رايه بلا ضرورة ولا ضرورة مع اتفاق الحكم بدونه حقيقة او جاز وانما خير بان هذا لا يوجب ابا تبيين رجحان الجواز على الخلاف قوله واما ثالثا فيجب بان حاصل معنى لا توجب عمل بالنية ان كل عمل متبني بالنية ولا يلزم انعكاسه بكتيا ولا عدم العموم واما ثانيا من ان النية من الاعمال التي توجب بها ولا يحتاج اليها اخرى والانسفس قد فزع بان هذا التخصيص ضروري بخلاف التخصيص اللازم على ما فكر ان افق قوله لو كان الصبي عبارة عن ترتيب الغرض فينبغي ان وهل ان الصبي لو كانت مستلزما لترتيب التوبة من غير ان يكون عبارة عنه لا يستلزم انتفاء الاستلزام نفى الاستلزام في المعلوم اما لو كانت الصبي عبارة عن الظان السابق يدل على ان الاولين متباينان كونه الصبي

والاشتمال في الافعال المحرمة هذا المبدأ في تغيير البنية على الوجه ان بقى قوله مشترك في لفظها والاشتمال الحكم الاخرى بين التوبة والعتاب والحكم الذي يوتي بين العفو والغفر فلا يشترط كونه بالنية

عبارة عن ترتيب الغرض بوقته ما قبل لا خلف بين المتكلمين والغفر في تغيير معنى العبادة انا
 الخلاف في تعيين الامر المطلوب فيها فحمله على المتكلمين موافقا لشرع وهو جيبها قرب الامر المطلوب
 الذي هو الغرض والغفر في رفع وجوب الغفر **قوله** بل هو موقوف لا لشرع بل لغيره في نفسه ان كان موقفا
 فذكر كان مشتركا لفظيا لان الصبي والغفر في بعض حدود الغفر لا يمتد لغيره بل لغيره في نفسه والغفر
 كما هو مقتضى اصل الحق والوجوب الذي لا يلزم بالضرورة اللزوم العقلي بالترتيب في الجملة ولو لم يتحقق الوعد
 في الوعد فلا ينافي في ذلك بل هو الحق **قوله** ولا يشترط ان الملا بس في مخرج لان خصوصية التوبة متباينة ايضا
 للمعنى الحقيقي كونه لازمة في الجملة فلا بد ان يكون هذه المقدمة في وجه النظر في بقا **قوله** وعلى الكرم عنه قد
 في النهاية ان كلمة من التبعيض وحقيقة الكرم والصواب ان كلمة من في المسئلة لا تبدأ الغاية عند التبعيض
 عند ما كخرج المصنف في الوفاة وهو المناسب للصدق لان ان رب ان كرم لم يكن ابتداء الشرب من البيرة
 اذا جعلت للتبعيض فيكون المعنى الشرب من ماء والمعنى متحقق في الكرم فيجب ان الامام فيجب ان الفرق
 بين ما بين مسئلة من شاعبه في عقده فهو قرينة على ان التبعيض كما تر بطريق التبعيض لا التبعيض
 او الصلة اخرى فان الخصومة جوابا لرفع فان اقر جوابا فغيره بان على طريق الرفع فهو مستعمل في مطلق التوبة
 وان اعتبره جوابا ووقع اعني ان عبارة عن مجموع الامرين فهو لا يستعمل في الجزاء وهو مطلق الجواب وان اعتبره
 جوابا ووقع اعني عبارة عن مجموع الامرين فهو لا يستعمل في الجزاء وهو مطلق الجواب **قوله** في مجلس القضاة ان
 المنة سبب في حيفه من فانه ابا يوسف راجح اقراره مطلقا واعلم ان التوكيد في الخصومة على ما في الخبر على
 اوجه الاول ان يوكله بالخصومة والاتباع من بشي آخر فيصير وكليا بالانكار بالاجماع وبالاقرار ايضا على ان
 الثالث ان يوكله بالخصومة غير جازم الاقرار فيصير وكليا بالانكار فقط عند مجرده وعند ابا يوسف يصير وكليا
 بالانكار والاقرار يبطل الاشتناء الثالث ان يوكله بالخصومة غير جازم الاقرار فيصير وكليا بالانكار والاقرار فقط
 وظر الرواية ومن ابا يوسف يصير وكليا بالانكار والاقرار يبطل الاشتناء الرابع ان يوكله بالخصومة جازم الاقرار

تبعيض

المسئلة

بما قرأنا

والاشتمال في الافعال المحرمة هذا المبدأ في تغيير البنية على الوجه ان بقى قوله مشترك في لفظها والاشتمال الحكم الاخرى بين التوبة والعتاب والحكم الذي يوتي بين العفو والغفر فلا يشترط كونه بالنية

فيصير وكما بالانكار والقرار عندنا خلافا لثالث فحق الحاصل ان يكون بالخصوص غير جاز انكاره والقرار
 يختلف في تحصيله بوجهين **قوله** ما يفرق الله في محقق فيكون مبررا شرعا فيلزم ان لا يفرق الله
 بالخصوص المبرور به انكاره لو كان الحق المحقق ان كان المحقق ولو كان كذلك ان الواجب ان يكون بالانكار
 احدهما هو الاقرار بالحق والاشكال ان كان غير محقق وليس كذلك هو محقق بالانكار فيها وايضا لا فرق وهو ان
 يتحقق شي ان يقع اقراره لان المحقق شرعا بل المراد بها المحقق والخصوص لا يفرقها من حيث شرعا وانما اقرار
 وهو محقق والاشكال هو محقق فامر بطل لا يجعل في التوكيد وقبول الوكالة اعتبار ان يستحق التوكيد والعقاب
 الحق ومنه لا يثبت الكلام على وجهه بان مراده ان ادع بالخصوص هو المنفعة التي تخصي الاصل وهو كذا
 يشاء من الانكار فلهذا انكاره **قوله** لا يقع الا انكاره انما كانت الترتيبات على ان المعنى الحقيقي وهو
 الجواب مع الانكار بخلافه **قوله** على وجهه الترتيب وهو مطلق الجواب المتناول للاقرار والاشكال **قوله** لا هو
 الجواب في الجوازات **قوله** في النفاذ هم عند البعض فلا مشايخ ما واد الترتيبات في حقيقة مع الاول وقولها
 بدليل ان ذلك لا ياكل على الكلام امس وانما يرتكض عندنا لا النفاذ فيقع عليها وعندنا لا يرتكض لانه
 لا يعمل في **قوله** حيث قالوا اعراض من جهة الفاضل السرفندي بان زيادة العاينة في الجواب مستعمل على جاز
 سواء كانت الخليفة الحكم او الحكم فلا معنى ببناء احد الاختلافين على الآخر واجبت منع كونه دليلا مستغلا
 اعتبار الخليفة في الحكم افلويست ان الخليفة يترتب الحكم على ترجيح الجواز لعموم حكم ولو ثبت ان الخليفة في الحكم
 امكن **قوله** فلهذا ما كانت الخليفة في حيث يترتب وان اعتبار الخليفة في الحكم لعموم الجواز باعتبار الحكم مما يترتب
 لان خليفة حكم الجواز بدليل وجوبه فلا يمكن ترجيح عليه الا ان يقال قولنا ان الخليفة في حيث يترتب هذه المسئلة لان
 بناء على اعتبار الخليفة الجواز باعتبار الحكم فقولنا ما يترتب معنى الخليفة هذه الاعتبار لا يثبت الخليفة باعتبار
 الحكم **قوله** لا يثبت الترتيب وانما لم يثبت الترتيب معنى الحقيقة لان الحق لا يترتب له امتناع الامتناع لعموم امتناع الحكم
 لكن فيه شيان جعل الاصل تابعا للفرع **قوله** الا ان ادع بالاعتبار ان هذا اللفظ موجب لفرع افلويست ان كان كذلك

فيصير وكما بالانكار والقرار عندنا خلافا لثالث فحق الحاصل ان يكون بالخصوص غير جاز انكاره والقرار

في التوكيد

لما شرط

خلاصة متفطنة

لما شرط الادام ولكن لانه لما دام على هذا ولا يتغيرها فبقية متفطنة متعلقة فيفرق التعارض بينهما
 نفعيا **قوله** النسب كما يحتمل التكرار الرجوع بنية الكثرة ان الرجوع عن النسب انما يقع قبل
 قبول الآخر قول المصن خلاف الحق فانه لا يحتمل التكرار الرجوع فذكر قوام الدين في شرح الهداية و
 ابن رزق في شرحه القدر في ان قال لعبد هذا ابن في ام على ان قال كذا يصديق ولا يعنى **قوله**
 ما اورده المصن من الترميد القبيح قيل يمكن توجيه الكلام الذي نقله المصن بحيث لا يكون الترميد فيه
 قبيح وهو ان يقال قوله وهذا انما ان يثبت حق النسب في التحريم ما نفعه الحق لا ما نفعه الجمع من
 يلزم القبيح في الترميد فلهذا ان اثبات النسب المستلزم للتحريم ان كان للنسب فلا يجوز ان الشرع يكره
 وان كان للتحريم الذي هو مدلول الزمان للفظ فلا يمكن لانه خلاف قول المصن فان لم يثبت النسب
 لا يمكن ثبوت التحريم بطريق الاستسناد لم تدفع بما قلنا ان ليس بالنسب **قوله** هذا مشيئة الاشارة
 المحذورة ممنوعة بل عرض المصن اجتماع الجواز والدلالة الانتمائية في الصون الثانية والاشارة
 دلالة الترتيب **قوله** لا يترتب لانه لانه لفظ على تمامه وضع له باراء النوع قال الفاضل الزبيدي
 هذا انما يقع على قول من فسر الوضع بحصر تخصيص اللفظ باراء المصنف بوجوده الجواز الوضع في
 والدلالة المطابقة وانما لو فسر الوضع لتخصيص اللفظ باراء المعنى بنفسه من غير اعتبار امر زايه
 عليه وهذا القرب الى التعريف الذي اخذ فيه قيد اوله لا يكون في الجواز الوضع النوع ولا انشخص الدلالة
 بالمطابقة **قوله** نوع الاستعانة قيل لا يمكن بل المراد هو الاستعانة القوتية بجميع انواع الجواز
 انت خبير بان قوله المستعانة هو الهيكل المخصوص والمستعانة هو الان في الشجاع والمستعانة
 هو لفظ الله والعلاقة هي الشياء من خارج الاستعانة المصطلح عليها **قوله** واي يقابل الوحي قيل
 بل يقابل الوحي المستعمل لا الغدب بل غدوة اللفظ بين اللفظ التي تقابلها الركائز **قوله** فيجب ان
 يجعل من قبيل آه قيل لا اعتبار الى ذلك لان ما ذكره ان مرجع آخر تركه الحقيقة لانه من تنه الداعي

الاول فانه فائدة الداعي بلا الى اخصاص لفظ بالضرورة وهذا محتمل ان لا يكون لفظ الحقيقة
 غريبة وهو ان يكون او يكون فيه غريبة ولكن يكون الغريبة التي اخصص بها الجاز اكثر ولا هذا ان
 في الزرع وبوتيد انه وقع في بعض النسخ او لفظ الجاز بدل الو او على ان اراد اقصاء وجه الغريبة
 في جميع الالفاظ الركيزة فالشوم غير مسلم وان اراد في بعضها فيبطل المقضي كيف والرب قد يسمى
 بالنظر الى اعراب منه **قوله** الشاء ابر من الصفك الشاء ابلغ في جرمه من الصفك **قوله** من
 المتعابة والمطابقة قال الفاضل الشريف بيان الحسب ابرهية بالمطابقة والمتعابة ليس كما ينبغي لان
 كلام المصنف في الالفاظ المعنوية واجبات الدواعي اللفظية يجوز ان تنال الحسب
 المعنوية في تكرارها قلت كذا لا سبب فيهم حصل الطباق بحسب الالفاظ لا يوم ولو قلت قد
 انما الطباق وفيه مقابلة اللفظ بالمعنى آتية الا ان يرد بالدواعي اللفظية ما يورث اللفظ حسناً
 مرضية وبالردواعي المعنوية ما يورث المعنى حسناً انما يتبعه ايراد امثلة محال ومخل في البلاغة
قوله فلي هذا لا حاجة آتية فيكون تمام المراد قد يكون اذ المعنى المقصود بطريق في غاية الوضوح
 ثم الكلام الداعي الى العود عن الحقيقة الى الجاز فلا بد من ان يكون مطابقة تمام المراد بالنسبة الى الحقيقة
 فيحتاج الى اثبات كون بعض الجاز اوضح دلالة من الحقيقة لئلا يتعجب بخلاف اثبات كون الجازات
 اوضح دلالة من البعض الآخر **قوله** ان اراد آتية الفاضل الشريف بخلاف الشق كما يدل عليه المعنى
 اشهر المحسوس المنصنف بالمعنى المطلوب الاستعانة فان المطلوب من الاستعانة لاثبات المعنى الجامع
 المتعارف مع ابلغ وجه ولا يلزم كون الجاز اوضح دلالة عليه ان يكون هو المعنى الجاري فان اللفظ قد يستعمل
 مجازاً في معنى ويكون المط من معنى آخر ويكون دلالة الجاز على ذلك اوضح من دلالة اللفظ الذي هو حقيقة
 في ذلك المعنى الجازي والى استعانة مفيدة فانها لا بد من النظر ان يكون اللفظ الموضوع لمعنى اوضح دلالة
 عليه وعلى الاحوال المطلوبة منه من لفظ آخر يستعمل فيه مجازاً واما القيد بكون التشبيه معقولاً والتشبيه

في بعض النسخ
 انما يتبعه ايراد
 امثلة محال ومخل
 في البلاغة

محسب فلان هذا المثال اظهر دلالة على المقصود حيث ابرز المعنوية صوت المحسوس **قوله** والحقائق
 قال في ضرورة الخلق ان الحقيقة هي الالهية باعتبار تحققها وبوتيداتها نفسها من غير تعليق باعتبار
 ولا خفاة ان القيمة والحكمة كذا كذا في الجاز **قوله** من الالفاظ الصفا المشتقة منها
 عليه بان الموصوف بوجه التشبيه والتشبيه هو لا يختلف باختلاف الجاز فيقدم صلو الجاز
 عليه الموصوف بشئ لفظاً لا يقدح في انصافه فيجوز الاستعانة انما في الدلالة باعتبار تشبيه الالاف بالحقائق
 واتفاقها بالثبات وان لم يعط لفظها الموصوفية اجنب المعنوية هذا المعنى معناه اللفظ حتى قبل ان
 ختم على الجاز كان المستعمل من معنوية العلم بعالقهم الضمير اذ واتهم فيعبر عن معنوية وعدمها
 اللفظ الدال عليه به يعلم ان من الحقائق ابر من بالصفات العقل كذا في ضرورة لفظ **قوله** في
 كلام آتية اراهه قوله هناك ومنها نظر وهو ان هذا الالاف بعد تسليم صحة عيونهما لاسم الزمان
 والمكان والآلة لانها تعطي الموصوفية كوقوعهم وجمعهم وجمعهم ومنه يرب ويذكر ولا يقع في
 ابته وهم ايضا فلا خصوصاً من الفعل بانها والمستقة وهذه ليست بصفا بالاتفاق **قوله**
 بحري في الحروف والازدواج والآلات الملاحظة فلا يكون موصوفاً ايضاً ومنها بحث وهو ان معنوية
 لا يصلح اعتبار العلاقة المطلقة فلا بحري في الجاز المرسل ايضاً فلم يغير واوقف التنبؤ في المرسل ايضاً
 اللهم الا ان يقال ما وجد مجازاً الحرف فيكون علاقة التشبيه فلذلك لم يكن والافام واكتفى بالانها
 التبعية لكثرة **قوله** الآلات سماء ولا حروفها وقاية ضرورة لفظها وهو ضعيف اضيق بالانها
 بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلاً بالمعنوية بالنظر لا وضع لفظه غير مستقلاً بالنظر لا وضع لفظ
 آخر بمعنى ان يكون مشروطاً بحكم الواضع في دلالة احد اللفظين عليه كذا متعلق له بخلاف اللفظ الآخر
 معنى الكا والامية والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى مستقلاً بالمعنوية من الكا والاسمية معنوية الحرفية
 هو هذا التضعيف منى على ما فهمت ان اخرج من استقلال معنى الحرف في نفسه قد ابطا الشريف في كتبه

في بعض النسخ
 انما يتبعه ايراد
 امثلة محال ومخل
 في البلاغة

في بعض النسخ
 انما يتبعه ايراد
 امثلة محال ومخل
 في البلاغة

لا يجعل اعتبار
 العلاقة المطلقة

فيطلب منها **فعله** بنوع استلزام هو استلزام المعية المطلق **فعله** والموت وانما الخرج ما قبله
 قيل عتقناه والاعضاء وجعلنا البيت التوابله مكنو ناص كل يوم يرو البيت **فعله** الدلالة على
 قرب العلة الغائية فيسحقه الام موضوع للعلية والغرضية لا للترتيب المذكور يدل عليه قوله
 قرب العلة الغائية كما يدل عليه قوله بحسب الاستلزام اولاه العلية والغرضية **فعله** يستعاره والالتفات
 في كلامه يدل على ان التعليل يستلزم التعليل ليس كذلك لاننا ذكرنا بين المصنفين والجائز في
 بل يكون المصنف الجائز في عارضا للمصنف الحقيقي وغيره ولا شبه هناك اصلا فلا يكون استلزام بل
 مجازا لسليل التحقيق ان المستعار له هو تعقيب عمو المعلول للعلية كتعقيب الموت للاولاد و
 المستعار منه هو التعليل ووجه الشبه هو التعقيب المشدق فيستلزم من المعروف وهو التعليل الى العارض
 المستعار انما هو التعقيب ثم يتلزم من هذا العارض ان بعض معر ضانه وهو المستعار له
 انما تعقيب عمو المعلول للعلية كما يتلزم من معنى الاسماء المعنوية الشجاعة ومنه ان الرجل الشجاع كما حقه
 الغاضل الشريف في حقيقته وتطبيق الكلام لا يخفى عن تعقب **فعله** العلة الغائية قال الغاضل الشريف
 الاول ان يقول للفعل ان البحث في تعقب المعلول على الفعل صوت القاعد **فعله** ان كان المعلول مرفوعا
 فقل قال صاحب الترمذ في ما قبله المعقب انما المنكلم باللام واللام المستعار للتعقيب فكيف يكون المعلول
 معقبا من يكون المعقب ظاهرا على الرفع بل التعقيب عياره عن جعل شئ عقيب الشئ الاول العلة المعلول
 وجعل المعلول عقيب العلة حيث جعلها في شئ عقيب كان واهم على العكس فوقع فيها وقع وجريان
 ما ذكره غفرل عن اصل اللغة فانك تقول زيد عقيب عمرو اذا جاء عمرو وعقبه ثم تعقبته اما المعقول فانما هو
 انما بالباء فيقول عقيب يانئ اي جعلت الشئ عقيب مرفوع في المعلول وما في في في الاول كما ان الشئ
 بقوله عقيب اي جعلت عقيب فلا يشك **فعله** فاللام انما يدل ان قال الغاضل الشريف هذا يتحقق ان يكون
 اللام موضوع للعلية التي هي اعم من الغرضية لا الغرضية كونه مستحقا فيلزم من فرض وجع لم ينج

فيطلب منها
 فيطلب منها
 فيطلب منها

فيطلب منها
 فيطلب منها

استعارتها

استعارتها من الغرضية لشمس العداق وعلى الاستعانة كما ذكره ان روح الفاضل وكون الغرضية منه وجدة
 تحت العلية وفرض من افرا لا يجد به نفعا لان اللفظ انما يستعاره هو موضوعه لاسيما اخره فان زعم وكما باننا ونج
 ان تعجب من كونه اللام موضوعا لغرضية الغرضية واستعارها في غير ما يجوز او يفتقر الى ذلك
 قول المصنف وهذا يشاهد ان اللام يدخل في العلة الغائية او بين علة ذكر نعم هي فعله وان كان معلولا باعتبار
 قد خول اللام عليه باعتبار العلية لا باعتبار المعلولية على قول المصنف فعمل ان اللام اذا دخل على الغرضية من ارضه على
 المعلول كمن صيغ قوله فيما قبله الاشتراك ولم يشك **فعله** خضع على اصطلح عليه الخا فانهم يريدون بهم
 الجنس ما قبل العلم **فعله** قد جرت العادة انما جرت العادة انما جرت العادة انما جرت العادة انما جرت العادة
 منها الهامة فيها ومفصلة واخرى في غير **فعله** ملائكة الكائنات جميع بين الحقيقة والمجاز في شئ هو ان
 الجمع يلزم على الوجه الاول ايضا لان المعقب عليه حقيقة للفظ والمعقب عليه مجاز فيلزم من صوته التعليل الجمع
 بين الحقيقة والمجاز لا يقال الكل مع مجازي اذا اللفظ لم يوضع له لانا نقول في يلزم ان لا يوجد الجمع شئ
 من المواضع جريان هذه العلة في كل صوته جمع ولكن ان يتجأ بالث ربه الغاضل الشريف في حقيقته كناية عن
 من ان الجمع صوته التعليل انما يلزم اذا اراد كل من المعنيين باللفظة صوت التعليل بوجه واحد فربما
 من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظة واحد منها بل في الجميع مجازا ولا يلزم جريان في كل واحد من المعنيين
 الحقيقة والمجازية بجواز ان لا يكون هناك ارتباط بينهما فاحدهما يخصص اليه بارادة واحدة ومنها ان
 اللفظ انتهى وفي ما يشبه فيما نحن فيه فاما لانه ان لم يوجد الارتباط المذكور فيعلم بوجه اطلاق اللفظ المعقب على
 المجموع وان وجدته اراة المجموع بطريق اطلاق اللفظ على الكل فلا يجمع القول الارتباط باعتبار علاق من
 علاقة تعقب اللفظ لان يكتسب ان اراة الكل فيما نحن فيه بطريق اطلاق اللفظ على الكل عليه وجاخر لم يذكر
 الشرح هنا وان لم يلزم فيه ايضا جميع بين الحقيقة والمجاز كما لا يلزم من حمل على عموم المجاز والاولا وجه
فعله والاولى المطلق العطف قدم حرف العطف على ساير ما كونه اكثر وقوعا وقدم الراجع غير لان والاراء

فيطلب منها
 فيطلب منها

وقوع الواحدة في الاول يدل على في المقارنة واما وقوع الثلثة في الثاني يدل على في الترتيب **قوله**
 بالشرط عنه على سبيل التعاقب قبل لفظ غيره واقعة موقعة لان الاما من لا يقال في الترتيب
 اللفظ وانما موقعة بعد قوله كذا كذا في قوله كان وقوعها ايضا كذا وجواب ان التعليق عند ثبوت
 لا على سبيل التعاقب صريح في الهداية حيث قال ان حرف الواو والجمع المطلق فيتعليق جملة لا يتعال
 في الجواب ان التعليق بان الامور بالتعاقب التعاقب المذكور المستلزم للتعاقب الوقوع ولذا ذكر
 لفظ **عنده** **قوله** فيحصل بها التعليق بالشرط ايضا في بعضه في جملته بالمسحط مسمى
 بناء على ان مجموع الشرط والجزاء لا يتعلق بالشرط على ان انتظام تعليق المجموع من اب وان جملت
 على السبيل لان سبيل المجموع للتعليق قد يكون بقصاصة اخرى معلقا والبعض الآخر عليه **قوله**
 كما لم يرد وجود الشرط في كنه وهو اننا لا نعتبر المعلق بالمتغير مطلقا لا يرى من قال لا يرد
 ان لم يدخل بها ان دخلت الارافا تطلق واحدة لا بد من ثبوت في دخلت الدار طلفت ثلثها ولو جردنا
 اللفظ قبل الدخول لم يقع الا واحد ويمكن الجواب بان يصح اعتبار المعلق بالمتغير لان الواو للعطف
 المطلق ومنه لا يتخلل بالمتغير والتعليق واما اختلاف الحكم في المثال المذكور فلان لا بد لانه لا يرد
 باقائه كما مقام الاول وقد فتح ذلك لبعثا المحل بعد ما تعلق الاول بالشرط فيتعليق الثنتان بالشرط
 بلا واسطة كالاول فصارا اعادة الشرط في حق الثنتين علما بموجب بل بخلاف ما يجوز بقوله لا بد لانها
 ثابتة بالاول ولم يقع التكلم بالثنتين لعدم **قوله** فان الكل متعلق بالشرط بلا واسطة قبل عليه
 انتفاء الواسطة بينهما في التعليق لا يوجب المقارنة بينهما فيه فان كونه على سبيل التعاقب قطعي
 لانه اذا تكلم بكل منهما يحصل التعليق لاستقلالها ولا شك في كون التكلم على سبيل التعاقب والترتيب
 من غير ان يكونا في نفسهما فان الترتيب فيها ضمنى فاما اعتبار الضم في الجمع او لا والجواب انه اذا التفتي

الجموع المطلق فيتعليق جملة لا يتعال

ثنتين

الواسطة

الواسطة يكون كل واحد من التعليق مستقلا ويكون الترتيب في ارضية التعليق بخلافه او تحقق **قوله**
 لان تعليق السكاح يكون بالواسطة الاول ولا تعد فيه لاحقا ولا حقيقة لانه يمكن ان يتعلق اجزاء كثيرة
 بشرط متحدة فيتعليق طالق وطالق وطالق يعني الشرط الاول لا يتغير بشرط آخر حتى يصح قوله ان دخلت
 الدار فان طالق ثلثا كما نرى بربوبه وعنده ربه او اذا كان تعليق السكاح والثالث تابعا لاول
 كان الوقوع ايضا تابعا **قوله** بخلافه ما ذكره بالفاء هذا ايضا على خلافه في ذكره اكثر من واحد
 ان وقوع الواحدة بالفاء اتفاق كذا في الهداية **قوله** فلا يتقبل وصف الترتيب قبل عليه ان اراد نفس
 الطلاق لا يتقبل الترتيب في الحال فلا كلام فيه اذ اطلاق في الحال حتى يصف بالترتيب كغيره وان اراد
 ان ذكر الطلاق لا يتقبل فهو فانه في الحال التعلق يدل على ان التعليق ترتيبا في الترتيب لا يتبع
 يستلزم الترتيب الوقوع فثبت المدعى والجواب ان الترتيب في ذكر الطلاق المطلق غير الترتيب لا يتبع
 زمانا التعليق زمانا لا يتبع والمستلزم للترتيب الوقوع هو **قوله** لا يرد عن حصول ما ذكره في المثال كذا
 لولم يرد عن زمانا من حيث حقيقة رجع بعد الصحتين في وقعه يدخل بين الجملتين في حيث رجع من حيثهما بالترتيب
 بينه وبين التكرار الذي جعله مقبلا عليه ويشير الى **قوله** قال شمس الدين في هذا لا يرد عن حصول ما ذكره في المثال كذا
 الامانة حقيقة اللفظ لان الملقط يصير مطلقا عنه وجه الشرط وينت من فزونة العطف اثبات الواسطة
 وكذا فلما عنه وجه الشرط وقوعا لبعثا الوقوع على هذا التكلم **قوله** ان كان باذنه يتخذنا كما كان
 لا يتحقق خروج الامة على الحركة لان كبريتها وقت تغايرها اثنان بخلافه او ان يمكن باذنه كان الثانية
 لا تتحقق الاجابة بعد اعتاق الاول كما يلزم خروج على الحركة **قوله** وانما فيه بغير الاسلام في كنهه هو ان جعل
 الحكم ما ذكره مبنى على تعقيد المسئلة بالقبول المذكور فلو جعل التعقيد مبنيا على جعل الحكم كذا لم يلزم انقلاب
 فروعنا والفروع اصلا وعلى ان يقال معنى قوله جعل الحكم اراء جعل الحكم قطعا **قوله** في عقده الفيل في لفظ
 العقدة في المعنى كمن ونحوه يجوز انهم ايضا كقولنا ولا نغزو معا عرق النكاح **قوله** بطريق كذا الامة

حتى لا يلزم الاجابة في حثه هو ان نكاح الفضولي لما توقف على قبول الزوج كان الظاهر لا يبطل
نكاح الامة حتى يلزم الاجابة في حثه هو لا احتمال ان يقبل الزوج نكاحها دون نكاح الجمع فلا يلزم
فزوج الامة على الحر المأهول ان يقال اعتناق الاول و ليس على قصد ابطال المولى نكاح الثانية وان سئل
من ذكر قبل قبول الزوج كما سئله فيما اذا كان نكاحها عقد بين الطرفين كلام الاصمغاني في شرحه
ان بطلان نكاح الامة ليس منسباً على ذكر حيث قال في التحليل وذكر ان عتق الاول ابطال محليته الثانية
وبعد ما عتق الاول لا يبقى محليته الثانية للنكاح الموقوف لا حل لانه متعبد بالحرية حال توقفه على الامة
قائه ان تزوج امته نكاحاً موقوفاً ثم تزوج حرّاً نكاحاً موقوفاً او موقوفاً بطل نكاح الامة قطعاً فقل قول
ان سرح فيهما اذا كان موطاً لا يثبت منع الامة لانها يتوقف على نظر فليتأمل قوله **فوق** توقف نكاح المعقود
ان على اجارة الزوج وبعد الاجارة بطل خيار الامة العقد فقدم وانفسد حكمه والرضا منها مبرور عند العقد
كذا في الجامع **فوق** وان كان المولى موطاً الا ان الظاهر ان كان النكاح حادثة عقد واحد وكان الموطأ موطاً على
حدة فاعتقت الامتثال على التعلق بالكون النكاح على حالهما فاقطعت حكم هذه المسئلة بالعقد الواحد **فوق**
فقول المصنف فان هذه المسئلة تختلف بعقد الواحد وبعقد بن علي فانه ان يكون الموطأ من الامتين موطاً آخر كمن
الفرق في شرط لا يقال في غيرهما **فوق** انما الحكم بالعقد والعقد بن اذ كان واحداً والموطأ واحداً يكون حكمه موطاً واحداً كان
العقد متعدها مع تعدد الموطأ لاننا نقول جازماً لا خلافاً وتعد الموطأ فلا حاجة الى التقييد بوجه العقد ولم يرد في
في صوته تعدد الموطأ اعتناق الامتين معا لظهور **فوق** فانها اجاز وبطل نكاح الاخرى حتى لا يلزم الاجابة لانها
وان تحققت حال الحرية لان الجواز اصل العقد وهو عقد الامة فاجاز النكاحان والا فمكر النكاح حادثة فحتم
قرنوا لاجابة لاحد كون اجارة عقد الامة على حر و حاله الاجابة كماله الا ان **فوق** فلا يلزم **فوق** واجد بها لا يمكن
اه ولا يمكن الا بطلان في بعض نسخ فلا يمكن الاجابة والرد وهذا هو **فوق** ان اجازها ينبغي ان يكون المراد
من اجازتها ايجاز المسئلة الاولى عقيبها واجابة المسئلة الثانية عقيبها واعاقبها واما اجازتها معاً

ان العقد
مدار

اعتاقها

اعتاقها على التعلق بالاجابة كما لا يخفى قوله المصنف احتمال بعقد بن علي عقد واحد لا ينعقد **فوق**
فلت نعم الا انه لا يشترط لاعتقاله ان يكون على هذا المأهول من الامتين لانه لا من العطف فحصل المخلص
عن التوهم لاننا نقول ان الثانية تقتضي ابطال الحكم لانه الثانية واما في العطف فتقتضي بطلان المعقود
عليه قبل العطف والذابق واحد في غير المدخول بها اذا قال انت طالق وطالق في كان المعقود في حكم الثانية
عنه ان الواو يغيب المعينة والتوازن في جميع الاربعة **فوق** فيجب ان يسمي الثانية ولو كان في اسم الاول اقل
يخرج من ثلث فلا يكون مأكراً ولا يعلو في نطاق التاوي وانما يظهر في طرحة حكم التاوي في حكم جميع العبيد
عتق كل الاول ونصفه اكد فليتأمل **فوق** بل بطل توقفه وذكر ان الامة لا تتبع محلا للنكاح في حاله
الحرية حال توقفه نكاح الامة فانما تزوج امته نكاحاً موقوفاً ثم تزوج حرّاً بطل نكاح الامة اصلاً وذكر ان حال
التوقف حال انضمام الحرية والنكاح الموقوف معاً بانتهاء النكاح لانه غير لازم بان يكون حكمه غير موقوف على الامة
ليست بحال الاندواء النكاح منقضية فلما بطل نكاح الثانية بعد ما اعتقت الاول قبل الفراغ عن التكلم بعقدها
في التحقيق **فوق** عند ما يعبر عن براءة الماشغل ولا يتغير الرق لان عتق البعض عتق الكل عند ما عتق
البعض ثم يدعون بقبول شهادته خلافاً لا خيفه ربح فان عتقه اذ عتق الموطأ بعض عبده عتق ذكره **فوق**
وسواء بقية قيمته ماله ويكون كما كان في عدم قبول شهادته **فوق** فليدرك في ثبوتها بل يعنى الاول ونصف اكد
ولت ان كانت جازاً الا ان زعمه مقبولة حق الغرض عليه في حق النقص للعتق الثابت **فوق** لا ينعقد بطلان
ظواهر الاصل فانه يظهر في ما اذا كان قال لا كما خلف بطلان كذا في طالق ثم قال لا لو دخلت الاركان طالق وطالق
كما ينبغي واحدة من لا يقع الا للغة واحدة ولو كان لا محذور لوقعت طلقتان وكذا في قوله لا اثر له طالق ان
هذه الاراء الاخرى تتعلق بدخول الثانية في التطبيق لا تطبيقاً اخرى حتى لو دخلت الاركان لا تطلق الا واحدة
ولو اقتضى الاعاق طلقاً شتتين جوفاً **فوق** ان فقه لا ينعقد بطلان مفسر قوله بعينه فانه اجعل وبتقديره
معطوفاً على لا ينعقد به كان هذا ايضا مفسر قوله بعينه في ان يتعادل الذي مفسر له وقد توجه كلام المصنف المراد

نفسه الدار وان دخلت

فانتم
فيها

بحسب زير غره

من قوله بعينه العينية كالحال لخلق الخلق في جاز، نبي وعمر وشيخا من امتناع الاخر والاشباح
بحسب التعقيب فان نجي وعمر وان يترك كلمة كونها مجتمعة في هذا يكون قوله لا يتقدم ويشل ويتقدم تغير القول
بعينه فلا محذور في قول **قوله** وهذا اجمع اعلم ان من عطف المفعول **قوله** اجمع في فصول البديع بان يكون من
عطف المفعول لفظا لا بندا في تقدير المفعول رعاية المفعول او التقدير نوعان احدهما التصريح باللفظ والمفعول في الثانية
لتوضيح المعنى كقوله هذا القاهر في تقدير اللام بين المضاف والمضاف اليه وهذا من الكسب وبالجملة لما كان الجمل
متقدما في الارجح بخلاف دخول الارقان في مفعولنا وخارجا اراد معنى اظها في الوقت بتقدمه في المفعول الاول
كقوله لا حقيقة **قوله** وقد عرفت ذلك في مثل الرضا حيث قال ثم تقدم الافعال كالحال لا يوجب تقدمه
في الكلام متقدمة **قوله** لما جاز ووصلته وصيغته اجب عليه بان الواجب العبادة المحضة والالتفات في كماله
الاختيار يستلزم من العادة وهذا اشتراط لوجوبها بالبلوغ الذي لا يحصل كالالاختيار والعقل الامم غائبا
واما الاجابان والموافق فيمكن فيها اختيارا تاما وسبحا الى **قوله** يحصل معنى الابتداء برؤية فان رغبنا
والاخبار والاسئلة والعبادة المادية لتظهر الحال وسد خط الفقه لا ابتلاء فقط وما لا يدرك كقولهم
وانما كان معطوفا على الجزاء يكون في قوة المفعول في حيث هو ان هذا يدل على كونه في المفعول في عطفه على الجزاء
والمعروف من كلام المتن على انه لا بطلان في المشرع اللهم الا ان يجعل كونه في قوة المفعول في كل من الموصفين فيجمع
ويجعل احد المعنيين اصلا المعطوف على الجزاء والاخر في حاله وفيه **قوله** يدل على ان الموصوفين بل بان ملكة الحالة
القائمة لا يصح جزا وجزا من الكلام وتاميل في حيث او تكلم القاسقون بفساد من خلاف ذلك فلا يصار اليه
بلا ضرورة وعلم هذا ان يرفع الوجها كمن **قوله** شايع عند اختلاف الاخر من هذا يظهر ان ايراد المفعول
عنه قوله الخطيب هو محسوس وهو نوع الوكيل كلام الزاماته لذلك لا يترك مطلقا كيف وقد وقع نظيره في القرآن
وهو قوله عز من قائل وثنا وديهم منهم وبش المصدوقه حقا في حق من المفعول في نظرية **قوله** جازية في حقا
الجماعة اه على ما يراها بالجمع والعلم في حيث هو ان هذا ينافي ما ذكره في بحث الانتفا من المفعول

في قوله تعالى

في قوله تعالى ثم عطفوا عنكم من بعد ذلك حتى يلقى الكلام الذي طلب للور حيث لم يقل من بعد ذلك وقد يتوهم فيقول
بينهما بان مراد بما ذكره في التلوين انه يجوز اذرا وكذا الخطيب في كل من خطب فيه الجماعة ولكن بان يكون المقصد
بما في الخطيب كل من يبلغ الكلام لهذه الجماعة الخطابة في الكلام فقط وفيه نظر لان المراد ان يخاف انشا في كلام
واحد من غير شئ او جمع لو عطف وقصر في المطول في التعقيب بطلان **قوله** بان التحقيق ان مع كونه
مبني على المنع وبالسبق على التسليم لان منبأه على المفعول والتقدير **قوله** لو سلم ان الذين آتاه قبل معاصي اول
وجوبه ان الاصل عطف الجزاء الجبر والانتفاء على الانتفاء كاعلم ولا يعدل عنه ما استكن وعن التماس الاصل
ان لا يوجب الخطيب عكسا في الخطيب المخرجة وبالكسب في نصارى ايضا عند الامكان بل عند الضرورة وعدم جواز
عمل آخر كما في قوله تعالى ثم عطفوا عنكم من بعد ذلك وعن الثالث والرابع ان صوت الجملة معتبرة في متبينة
العطف في سائر امثلة المخرجة علم المتكلم كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى لو يكون الآية وكما
علم في مثله انت طالب وانت مريضة فان الذين يرون في من سبوتة وفيه في مذهب موت فاعتبار
اولا ووجوب التلوين في الانتفاء بالواقع خبر متبينة كما في كثير من الاصل رعاية صوت الانتفاء المقررة في الثانية
معنى والتاويل في امر اخر رعاية الحكم اللفظي لا يتحصل المعنى وقد جاز عن الرابع بان كون الذين يرون
متبينة في ما قبل اغنى قوله تعالى في الثانية والثالثة فاجلدوا الآية وما بعده اغنى او تكلم القاسقون في حيث يتحقق
المتكسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وكون النصب هو المختارة اصل هذا التركيب لا ينافي في عروض امر
في مائة مخصوصة به يصير ارفع مختارا قولنا كمال الغاء للتعقيب وهذا يدخل في الجزاء اعترض عليه ولا بان
دخول الغاء على الجزاء ككون الجزاء عقيب الشرط والغاء التعقيب فان يستفاد كونه للتعقيب من ذكر الدفلة
لزم الدور والجواب ان المستفاد من ذكر الدخول العلم بكونه للتعقيب لا نفس كونه فلا دور كما لا بد وان
الاقتناء بان فاء الجزاء لا يقتضي التعقيب فيكون سبيل **قوله** بان التعقيب لا ينافي ان الامام ابا حنيفة ربح
حال يكره القدم مع الامام مع وروى عنه عمه ابا بكر الامام فكري والا ينافي ان قوله تعالى واذا قرئ القرآن

آخرة

فاستحووا وانفتوا والاسماء والافعال مع القواعد لا بعد ما وجوب ان لا شك ان دخول
 الجزاء معقن لوجود الشرط موقوف عليه والتوقف يقتضي السبق فان لم يوجد الزمان فلا بد من
 الدلالة فالعقبة مثل لو لم يكن زمانيا كان ذاتيا وعقليا ولا ينافي المعية الزمانية التي فيها
 وتماثلها لو كانت للتعقيب لزم في قول امر القيس سقط اللبس بين الدخول في قول دخول بين
 على غير متعده والاي زقطعا وجوابه ان يحول عما بين وسط الدخول فوسط حومل والوسط اجزا او
 نقول كلا واحد من الدخول وحومل مشترك على منازل مخصوصة فيما زوايا بين عليهما باعتبار منازلها
 ويكون المعنى بين منازل الدخول في قول **فعل** لم يتحقق من الفاعل واحد لم يتحقق من الافعال
 الحنة الافعال واحد والافعال خارج يتحقق من الفاعل فعمل آخر كما مر عليه قوله وللارواه لا يصدق
 قالت في بناء عدم تحقق الفعل الحقيقي المتعده **فعل** والافعال في قول المراد في قوله سقاء
 مطلق التي كما هو المراد في قوله سقاء في ارواه بل مقادير لا يفي لارواه حتى لو فيه بغير معناه مقادير
 يفي لارواه فارواه لم يفسر العباد **فعل** ارمت جملان فيه فيكون في الاحتياج في انه الجملان في
 تقدير الاراه لان اكثر ابدال فعل زائد على اصل الجملان فيتحقق فيه التعقيب التام لان تباين كثر الجملان
 ايضا من ابدال فيتنسوا في قوله قد جاءوا لئلا بد من تقدير الاراه **فعل** ليس لاراه بعض السبق
 للام ولا في ركانه اخواته قبل وجه الاول ان المعنى هنا تحصيل اشارة الامور **فعل** وانما هو علة
 غائية لا اخبارية كقوله فيكون هو ان ليس بالامور المذكوته علة غائية لا اخبارية نفس فكر الامور لا يورث
 ان الباعث على الاجبار يكون العباد فخاله مثلا هو ان يعبد والا ان يؤمر بالعبادة **فعل** ايضا
 العلة الغائية قال الفاضل المحقق الشريف في معنى العلة الفاعلية وامانة الفعل فالغاية علة لثبوت
 لا لعلية والواقع بعد الفاء هو الفعل كالأخبار مثلا لا العلة الفاعلية التي هي الخبر فكذا الاعتراض بدونه
فعل الاقرب ما ذكره القوم اعترض عليه صاحب التحقيق بانه الذي ذكره عامة الكتب ليس معقولا لان فاء

علة لا يختص

لعله لا يختص بحاله مدام يقال لا بعد بعد طلعت الشمس واظهر قبل غروب الشمس واليهما خرج
 فقد خرج الامام وارجع فقد دخل ولا شك ان الطلوع والغروب والادخول والادخول مما لا يورث
 لها واجاب عنه جدي في فصول البديع بان العلة في الحكم رتبة حكم وفصل في الخبرين حيث قال
 قلنا لهما مدام حكم لان ما من قال لا يصح فقد طلعت الشمس مثلا النهر من الصلح لفا والوقت
 فاما ان يريد فقد في الوقت اقتضى فاه ولا معنى للنهر او يريد انتهى ما دام في الوقت
 باقيا وهو الحق فقد اراد مدام انما يلفظ يدل على مدام وهو المراد بالاولم الحكم وكذا الامام
 في غير من الاشياء والتحقيق ان ما قبل الفاء لا كان علة غائية ومقصود من الاخبار بما بعد الفاء
 للمتكلم فقد طرأ من مقصوده ان ترتب قبل الفاء على ما بعده فلا بد ان يرتب على ما قبل لان تجرأ ان
 الترتيب عليه لا يرى انه لو قال انشرف فقه اباك العوض وانقطع وانعدم يكون شخصا وجما فليكن
فعل فان الواو والهمزة في العود يخفيها لا يمكن لان عطفا الجملتين الخبرية على الجملة الثانية لا يجوز بكمال الانقطاع
 بينهما فادفعه العطف المستعير الى الحال **فعل** من باب القلب ثم بان اعتبار القلب في هذه الخطأ
 وفي كلام البلغاء والتكرير في مقام الالهام وما قد يصدر عن العوام **فعل** وحال مقدر نادر
 بان الحال المقدر قليل فلا يعتبر في المقام الثاني **فعل** الجملة الثانية ثم بان انما هي الجملة الثانية
 جوب الامور غير مطردة **فعل** والحال وصف آراء ثم بان الحال على تقدير كونها وصفا انما هو المعنى الذي هو
 في الحال لا الامور فلا ينفصنا في اخر خبر عن الاول قول المعنى ثم للترتيب مع التراخي وانما فهمه وانما
 لغفار من تباين آمن وعمل صانعا ثم انتهى والامور اما قبل الايمان او معه فلا يتصور الايمان مع
 عدم الالهة، وكذا كمال العمل الصالح فالمراد بالامور وانما علم اما ثبات الالهة والادام عليه وازميه
 كما قال عز من قائل والذين آمنوا وادامهم مدي وكل من الدولم والزيادة انما يكون بعد الايمان فبان
فعل الاتصال صوتا كما في قوله هو ان قد تقدم انه اذا قال اعنق ان هذا وسكت ثم قال وهذا يعنق

وتبين في الخبرين
 بان ذكر ما جاب عنه

كل الاول ونصف الكا فقد اثبت الشك في تمامه المتع مع عدم الاتصال صورة فان قيل بوجه
 الاتصال للمعنى هناك وكفاية في اثبات الشركة فليقل بكفاية ههنا ايضا فذا ثبت قبل لانه
 ثم فلا حاجة الى قولهم الاتصال وايضا لما وجد فيه الاتصال صورة فلو كان من تقديره لم يبق قوله
 ثم الاتصال صورة كما في صحة العطف ووجهه يمكن ان يقال المسئلة في اعتق انما يثبت على عدم
 الزاخي والالم يتوقف على المفترضة **فقط** انما ان يمكن ان يمنع الاختصاص بان حاصل الكلام المع
 ان الزاخي لو كان راجعا الى الحكم فقط لزم ان يكون في الالف وايضا كذا كذا لا قائل بالغير فيلزم
 الحكم من التكملة الالف وهو بطلانها ايجاد معنى بلطف مقارنته في الوجه فوجه ان يرجع الى التكملة
 مطلقا لئلا يلزم هذا المحذور وهذا في قول المعصان الزاخي في الحكم مع عدمه التكملة متمم بحيث هو
 ان احد الوفاة لامرأة انت طالق هذا كان التكملة في الحال والحكم انما يتحقق في الخدم مع كونها
 فان قلت التكملة متر في تقدير الالف التعلق قلت وذكر صاحب الكفاية في باب الصلح اليرس في ق
 بين التعلق والتقييد ان التقييد بوقت بخلاف الاضافة لذكر الوقت والافقات بسبب
 الحال بخلاف التعلق حتى ان من حلف بطلاق امرأته فاضاف الطلاق لا الخدم وقال انت طالق عندا
 فثبت في يمينه ولو علق طلاقه بغير الخدم فقال انت طالق اذا جاء غدا بحت ولو اعتبر التكملة متر في
 تقدير في صورة التقييد لا فثبت الحال فثبت **قوله** يكون الاخذ في كلام آخر من غير وجه وبطلان
 هذا اذا لم يذكر بطريق الحكاية فلو قد قبل افتراه بل هو شرع ومنها بحت وهو ان ما ذكره من مقصود
 بطلانها ام يقولون افتراه بل هو الحق فان قيل لا يابطال ليس بطريق الحكاية ويمكن ان يدفع بان ابطال
 الاول حصدي في الهمزة لا تشارك ان ام هي المنقطعة الثانية بوجه بل والهمزة فيكون بل هو الحق لاخذ
 في اثبات انه المنقول من الله **فقط** لا يمكن ابطال الاول والرجوع عنه فصار بالعطف التغير في الالاء
 هو المراد بابطال الاول فلا ينافي ما اختاره اولي الامر انه ليس معنى التذكار ان الكلام الاول **فقط** تدارك

وفيما ذكره في كتابه في بيان ما في قوله تعالى
 وفيما ذكره في كتابه في بيان ما في قوله تعالى

وفيما ذكره في كتابه في بيان ما في قوله تعالى
 وفيما ذكره في كتابه في بيان ما في قوله تعالى

وذكر الانفراد

في كل الانفراد المنفرد حتى يرد انه لا يمكن الا بطلان ان ليس هو الحقيقة ابطال الالف اثبات الواحد
 ما اذا اختلف الجنبين قول المعصان المراد بالندرك تدارك الكذب في جدي في فصول البداية بان بل
 انه ان كان العطف والخلط اعم وعلل المسئلة بانه كما يتلفظ يوجد له فلا يمكن اعدامه حيث هو
 موجه **فقط** وفيه نظراء لا بد ليلالة اجاب عن جدي في فصول البداية بان مقتضى اتمامه التكملة لاوه
 الذي ابطال اتصال بالشرط بلا وسطة وانما يمكن في وسعه ابطال الاول وجب تقديره في شرط آخر
 بقصد اتمامه بقدر الاتصال بوسطة وليس مقتضى الحكم بالخلط يعني عكس الا وعلل قوله لا ينفرد في فانه
 لتقدير الاول فيقتضي الاتصال بذلك الشرط بوسطة **فقط** كما انقول لان آفة قال الفاضل الشريف والقائل
 ان يقول هذا المنع لم يقع موقعه لان المذكورة كلام في الاسلام ان بل لما كان لا بطلان الاول وانما
 التكملة مقابلة كان من قبضه خيشان احد هما الاتصال بذلك الشرط بلا وسطة واكت ابطال الاول ويصح
 وسعه ابطال الاول في هذا حاصل كلامه ان معنى بل موقوف على ابطال لان الاتصال بذلك الشرط ابتداء في
 عليه فلا يرد المنع **فقط** كيف قد اجمعوا في هذا التفسير في توجيه المعنى لا يقتضي اللفظ **فقط**
 لاننا نقول انما قصد آفة عليه بان مراد من الكلام انه اذا بطل المعطوف عليه لم يكن مكان المعطوف
 متصلا بوسطة حكمي فاف لم يعتبر ابطال كونه رجوعا ينبغي ان يعتبر قصد الاتصال بلا وسطة لانه عليه
 لاوه وفيه تعليل التزم لا تحقيق **فقط** التذكار اشارة الى عدم الغرض بين التذكار والتذكار
 توهم ان مع وانه ياتي بعد الاثبات والنفى والتذكار لا يكون الا بعد النفي **فقط** في المنقح ان يقرأ
 فليكن على ما ذكره المنقح انصر القيد على ما ذكره المحققون في النجاة لقولهم انفراد وقد يتفق بين
 الكلامين بان مراد النجاة توهم انتفاء المعنى عن عمر بعد تقيده في زيد ومرار صاحب المنقح توهم في
 زيد ومرار عن صدر الكلام والتوهم ان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما وفيه شبهة لان المفروض
 ما كان اعتق والمخاطبة بين المتعاطفين في شبهة ينوهم من انتفاء المعنى عن احد هما انتفاء عن

في الاصل لا يجوز ان البعض ان الزاخي في
 في الاصل لا يجوز ان البعض ان الزاخي في

وفيما ذكره في كتابه في بيان ما في قوله تعالى
 وفيما ذكره في كتابه في بيان ما في قوله تعالى

وهو ان السكاكي جعل هذه الآية من قبيل اسامع الخطين الحق على وجه لا يريد غصنهم وهو
 ترك تخصيص طائفة بالمدى وطائفة اخرى بالاعتلال ليتكروا في انفسهم فيؤيد بهم النظر
 الصحيح ان ان تعرفوا انهم هم الكاينون فظلال السبين فالمتكلم بهذا المقام هو التفسير لا البرهان
 لان الموصوف بالمدى المركب لا يتأتى منه النظر كما موصوف بالمدى البتة فيخرج من الموقوف وغيره
 حتى جعل بعضهم الشكر من شرايط النظر فلي اراوا البني عم انما فهم عن ورطة الجهد المركب
 ههنا مباداهم لا طريق الشكر ليشهد منهم النظر الصحيح الموصوف الى الحق **فعله** لا التاب والذين
 اليه عند الاطلاق لانه موضوع له وكون التبادر امانة الحقيقة لا يستلزم الحقيقة **فعله** كروا
 من ان وضع الكلام آية رصده صوفي فصول الدال على ان الكلام ليس فيه او كلام وضع لافهم في
 اجزائه وكل كلام وضع لافهم لا يكون المقصود بذكره الشكر انما يحصل من عدم النفي وعدم افهام في
 فالشكر او يحصل من عدم ولا التبع النفي لا لوضعه بذكره فيكون حاصله مقامه لانما ان
 التشكيك والفرق قد خبر عنها بل حفظ وضع لها فلو شككته وفكك الاما في نفي النظم في جنب يقصد
 بها افهام وجه معناها لان يقصد بها التماثل والمنع ههنا هو اكسا لا الاور مع ان فرق بين
 الشكر والتشكيك فان قصد الافهام فيها بعيدا لانما في التشكيك الا لازم لانها في الشكر فقد نافي الشكر
 فان ضا في الا لازم منها فلو لم يوضع فوه والمنع ههنا هو اكسا لا الاور مع **فعله** فيجب ان يجعل الحرة بآية
 او يجعل هذا الكلام ان كان قال ان الشكر احتراز من الغاء كذا في شرايطه **فعله** فيكون في
 حكم الاشارة انما لم يعمل فيكون انما، لتلايتهم ان ان، من كان وجهه فانه ليس بذكر بل ان، من وجهه انما
 من آخر كما ذكره **فعله** المعنى انما تحرف مع والتعبير لا يصح هذا التوكيد لجهالة المأمور ويقع استنتاج
 يتوسع فيها والجهالة مستدركة غفوة مضيقه النزاع اما لو قال بفتح هذا لوم هذا فيقبل لا فيقبل
 جهالة التوكيد به ووجه جهالة التوكيد لجهالة المخبره والاصح ان هذا فيكس لان التوكيد بالبيع كالببيع فلا يرفع
 للتقديم

بل الشكر

انهم

مع جهالة

وتجبر

مع جهالة البيع واستحقاق لان الجاهل مستدركة والمؤكد قد يحتاج الى هذا والخبر لا يمنع البتة
 لا كفاية **فعله** وادع با بره في بعض النسخ بالباء الموصولة للضمومة والادال المهمة في بعضها
 ابا برة مهلال ابن عويم الاسلمي بالباء الموصولة المفتوحة والراء المحجمة وهو الاصح **فعله**
 وعندهما يتعين الصواب الغاضل المحقق الشريف هذا ما ذكره في الكشف وهو في قوله البتة
 حيث لا فيه وعند محمد بن يعقوب او يصلح لم يقطع وابو يوسف مع لا جنيعة مع وذكر في الكفاية
 ان قولنا لا يجوز مع مثل قول محمد بن عاتق الروايات انتهى ومما ذكره الاسرار يوافق ما في الكشف
 وقال فيه وهو الاصح عندنا وما في المسطورة يوافق ما في الهداية **فعله** فيكشف ان ايجاب الحق آه
 قال الغاضل الشريف اجيب عليه بان الحق لا يتعلق بالمعنى العام ولم يقل احد الغفوة بل ما يتعلق
 به الحق هو الذات المهمة وهو الغرض المنتشر في الجنس بين الافراد والذات المهمة من حيث انها
 مهمة وايرة بين العبد وربه لا يصلح محلا للعتق فبطل قطع وصار لغوا في الكلام وهذا مع
 كلام المصنف لان وصفا لاصرها الذي هو ان من **فعله** فان الخبر يوجب الاثنان المثل بالخبر لا الحكم فانهم
 يطلقون الخبر على المسند مطلق **فعله** وقولان هو كمن بما عند البيت يريد ان قوله راض فيه
 انت وخبر كمن يحدوف وهو راضون وهذا مبني على ان تعدد الموصوف خلافا لظن الا فيكون
 ضم الاول بقدره موصوف من اللفظ مجموع المعنى اي قوم راض كما قرع بمنزلة شرح المفتاح
 في قوله وقيل ما هم وقد تكلف بعضهم البيت فرض ان نحن للمعظم نعم وان راض فيه وقيل
 لان المحفوظة مثل وجوب المطابقة نحو وانما نحن نحن ونبت ونحن الوارثون واما قول ان عود
 المسجدان وبين نحن عامه لنا وزمزم والاركان والسر فحول على الحدف والاصح عامه فخذفت
 الواو واقرء بالفتحة كقوله افامات، فرضوا في سواهم **فعله** مقتضى كلام شمس الدين آه لان التعليل
 الذي ذكره في هذا امر او هذا لا يجري في كون اعتقت هذا او هذا وقد يقال التعليل المذكور ان كان

الفرع

المهم هنا
 انما هو الخبر المسند الحكم فانهم الحكم

وهو ما يرد في هذا

مختص بالمثل الصوت المذكرة انكم شل اعتقت هذا وهذا من غير ان يكونا مشتركين بينهما
 ومن ما قاله في الاسلام ونقول ان سق الكلام بالاجاب العتق في احد الاولين اه واما مستند
 اليه من قال ليس فيها ايضا ما ذكر وهو قول زفر في كنههم اختاروا الجواب الذي ذكره في قوله الجامع
الكبير ونقول ان يقول على الوجه الاول اه اجاب عن قولهم في قولهم ان اللفظ قد يراد بالخبر **المتن**
 في احد شئ الغير وقاله في حاشية كالقول هذا وهذا هو اللفظ قصد الابعاد في الثالث الى ان افراخ الخبر
 قد مر اما ان افراخه بالحكم المستقل لا التبريد كما في مستند ان دخلت الدار فانت طالق وزينب طالق لا يعلق
 باللفظ لا افراخه بغيره بل يكتفي بلفظ المذكور بل يكتفي بلفظ المذكور على عطف المقدر على عطف المفعول
 المفعول فان نسبة المفعول عليه شبه واحدة اذا كان كلاما مفعولين او مقدرين وقال الفاضل الشريفي
 اجيب بان المفعول في هذا الوجه هو مجموع اکتا والثالث بعد عطف الثالث على اکتا بالواو فلذلك لم يحكم على
 شئ منهما بما يحكم على الاول بل على مجموع من حيث هو وهذا ما خرج به صاحب كشف في بيان معنى الواو وتوقف
 هو الاول والاخر والظاهر والباطن حيث قال واما الواو الواسطة فمعناها الدلالة على ان الجامع بين مجموع
 الصيغتين الاولين ومجموع الصيغتين الاخرين فانه جعل متعددا حكم الواحد بوساطة الواو في ان يلاحظ
 فيما نحن فيه من لوجه المعنوية ومن تعدد الصور في وجه بصير معنى هذا وهذا معنى هذا ولا شك ان هذا
 يقتضي ضم ما يعلقه التثنية لا في كونه سببا في شرح ونظير ما سمع من امة اخوانهم يقولون في حاشية ان ضمير
 المتكلم ليس شئ منها والآن التناقض بل في المجموع من حيث هو مجموع وارادت ان تعبر عن ذلك المجموع بلفظ
 واحد فلهذا مرة فانهم اعتبروا المتعدد صورة المنى في غير ان هذا الخبر وما نحن فيه في الخبر عنه والاخر
 والفرق بالواو وعدمه لا يوجب تعددا لالة الواو على ما يذكروا في الاتحاد وهو **المجموع** **قوله** على اکتا لان ان قوله اه
 اجاب في فصول البدايع بان مفرد الثالث يتوقف عطفه على اکتا معناه وفي النزاع فيه مصداق بخلاف اکتا
 فانه مفعول على الاول ومفعول قطعا قال الفاضل المحقق الشريفي في بيان هذا المعنى ان هذا المعنى كما ذكرنا

عطف المقدر على

والجواب

او اقلت جازا في هذا فثبت المعنى في قوله عطف على الواو والاشياء التي لا يكون لها معنى بل انما هي
 قول فانما قال لم يكن هذا التبريد كما كان لان تحت اکتا وحده فانه خارج عن معنى الواو ولا اعتبار بلفظ
 والآن لم ان يكون منطلق مغير بزيادة اکتا فقلت زينة فقلت ان تقول وانه ما نطق الا بزيادة واخرت اليه
 منطلقا ليس كذلك ولا كذلك بل بان الاول ينهي وقد دفع بان المثال لا يطابق المثل المقطوع بوجه التوقف اکتا
 لان عطف الثالث بالواو على اکتا المفعول على الاول يقتضي هنا تبريد التثنية مع اکتا انما مضافان
 الاول وموجبان للتبريد بينهما وبين الاول ولولا هذا التبريد كان لان في اکتا وحده وبهذا يكتفي بلفظ
 عند ثبوت التبريد بكم شرعي في حاشية ما نطق هذه هذه وليس الا في المثال ان ذكر **قوله** ولا يستعمل الا في
 ذكره المفعول ان لا يستعمل الا في الجواب الامع كل وذكر الشريفي في حاشية شرح المقام ان لا يستعمل الا في التثنية
 لفظ اکتا فانه بل المستعمل فيه التثنية متعلقة والظان ما ذكره من هنا موافق لما في حاشية المقام ويحتمل على تقدير
 ان يكون ذكر التثنية اعم من احدى الشرطين او على ما ذكره فيكون المراد يستعمل في الجواب منفردا فلا يحتاج
 الى الاستثناء **قوله** هو بطل على الاول اه وجه الظهور ان احاد كذا المفعول لا يستعمل الا في حاشية المقام فلا يصح
 غيرهم لان بخلافه يجوز ان يفسر المستعمل في فهم في غيرهم به ويحتمل ان يكون مجرد عدم وقوعه في
 الجواب كاستلزامه في كون المراد من الاحاد هو المفعول اکتا تحقيقا للمعنى ولا دخل في الاعراض فانه لو جعل
 على المفعول اکتا كان الاعراض في حاشية اولي فيسبيل العموم ايضا وهو وقوع التثنية في سياق معنى فان قلت لا يصح
 في كون الاحاد بالمعنى اکتا معيد للعموم لا كونه في سياق معنى في نفس اللفظ من العموم كما ان رايه يقول وهو
 في معنى العموم قلت لو كان كذلك لزم ان تقع الاثبات ايضا والاقا **قوله** كان موبيا منها جميعا في معنى المدة
 بانها جميعا واما في احد كذا في بعض المدة فيسبيل احدهما واما في رايه **قوله** فلا بد ان يفسر اه اراد بالاحاد هنا الاحاد بالمعنى
 اکتا وان ذكر في الهم لان يقال معنى منعد او لا وقوعه في الجواب وفان رايه لا يذكروا الا في الجواب
 فتأمل **قوله** كما ذكره المحقق حيث قاله في قوله لا تطلع منهم انما او كقولنا لان تقديره لا تطلع احد منهم **قوله**

فثبت ان لا يستعمل الا في الجواب
 فثبت ان لا يستعمل الا في الجواب
 من الجواب ان جعل احادها على
 المعنى اکتا

الآلة لا يصح في الإيجاب قال الفاضل الشريف هذا ما يستقيم في أحد بالمعنى الكافي والبالغة الأولى
 متكررا في قول من هذا حول عن مراد الشرح لأن مراده أن الواحد على مسئلة الجامع لا يكون بالمعنى
 الأول لأنه خاص صنفه وصنفه فلا يتبع كما قبل يتبعين أن يكون بالمعنى الكافي الآلة لا يصح في الآلة
 بدون كلمة كل وقد قالوا أن الأول والثاني والخيار عندي ما ذكره الشارح الشريف وهو أن
 تعبيره أو بآية منكر بالمعنى الأول وكونه خاصا إذا كان معرفة كلمة مسئلة الجامع إذ قد عرفت أنه
 لا يصح أحد على المعنى الكافي لا اختصاصه بذوي العقول لو فوجوه الإيجاز في قولهم أو واحد الشين لا يتفق
 أن يراد لفظ مراد في معناه لأنه قيل أو مراد واحد ولا كلامه جواز استعماله الإيجاز في مثل **قوله**
 تنبيه على الجواب عن مسئلة البين وهو التي ذكرنا سابقا حيث قال إذا حلف بالعلم هذا وهذا وهذا
 أو أن لا وصح فانه في مثل الأول والأخر من جميعها لا يثبت **قوله** وأعلم أن أو إذا استعمل في النفي أمارة يستعمل
 أو في النفي ذكر ما في صور النفي واجتماعها معه لا وقوعها في سياق النفي بأن مبنى النفي على العطف
 بأو في أصل كلامه أن أو إذا اجتمعت مع النفي في مثل ما جاز في أو وعر وقاله المتبادر نوجب النفي
 إلا العطف بأو في بقية شمول العدم مطلقا إلا إذا قامت قرينة على أنه لا يتبع أحد النفي في جبر
 النفي ولا ثم عطف أحد النفي على الآخر فيغيب نفي الجمع كالأية الكريمة على ما ذكره جازاته العلامة
 وهذا بعينه في قوله الكف في حيث قال الحاصل أن الجمع إنما يتم إذا عطف أحد الأمرين على الآخر بأو ثم
 سطر عليه النفي مثل يمكن **آمنت** علمت إذا عطف بأو على نفي أم كما تقول لم تكن آمنت ولم تكن
 كسبت وهنما قد تعذر الأول للزوم التكرار فتعين الكسب فانه في هذا التفسير ما يتوهم من أن كلامه
 ههنا مخالف لكلامه في قوله الكف ففان كلامه ههنا صحيح في أن مراد الكف في أو في الآية في سياق
 النفي فكان الواجب أن يغيب نفي النفي لأن الغيبة وهي لزوم التكرار وتسمى أن المراد نفي الجمع وكلامه
 في قوله الكف في حيث أن مراده أن أو فيها ليست في سياق النفي بل هي في التقدير على الفعل المنفي فيغيب

ما ذكره

نفي الجمع

نفي الجمع

نفي الجمع بغير حكم بلا احتياج إلى القرينة **قوله** أنه يدل على عدم الخلق أي يريد تقوية منه سبب الاعتزال
 فإنه في قول البديع وجوابه وجه الأول أن المراد لا يتبع فيه الإيمان من تقدم الإيمان ولا كسبه من الإيمان
 في كل المقوم لمن لم تقدمه فغيبه نفي النفي عن ذكره بذكر الشرائع أن المراد بكسبه الجبر لا خلاصه لا يتبع
 الكسب الإيمان ولا الكسب إخلاصه الشرائع بل فيكون كقولنا لا تأخذ سنة ولا نرم ولا تأخذ
 المبالغة في نفي الشرائع بنفيه ونفي ملزومه ويسمى تقيانا وجهه وتقياس آخر يقال لا يرم ولا تأخذ
 ولا تأخذ فيه وفيه إثباته المبالغة أخرى وأما أعلم أنه لو كان قد قدم أحد الأمرين وهو الإيمان الجبر أو هو
 مع كسبه الجبر **قوله** نفي الجمع وفي الغيبة لعلنا السرد في شياخ بلح كانوا يغنون فيمن حملوا
 أن كلمة فلانا وفلانا كثرنا طالق فكلهم أحد مما حشنت وهذا يدل على خلاف الرواية **قوله** فمثل أكثر من
 أن يحصى لما شخرا أن يقال الرواية في هذه المسئلة مختلفة كما يدل عليه ما تعلق من الغيبة أرضه بوجه
 ومثل أكثر من أن يحصى وأورد مع هذا التفسير ما بعد من لا يصح أن يكون مفعلا عليه إذ ليس ركا
 لما قبله أصل الفعل أغنى أكثره أجا غنسه الشرح في سورة المحتاج بأن كلمة من متعلقة بفعل
 هم التفضيل أي يتباعدة في أكثره من الإحصاء وقرنه الفاضل الشريف بأن من أو لم تكن تفضيلية
 فقد استعمل فعل التفضيل بدون الأرشح والثنية ولا شك أن التفضيل مراد ثم أجا بعن أصل اللفظ
 بأن المعنى أكثر مما يمكن أن يحصى الآلة سجع في العبارة اعتماد على ظهور المراد ويمكن أن يوجد جواب
 الشرح أيضا بأن من التفضيلية مخدوفة كقوله يعلم السراخني والمعنى أكثر من خلافها **قوله** في طلبه أحد
 الأمرين مع جواز الجمع بينهما ويسمى الأباة في حيث لأن هذا الكلام وكذا قوله فيما سينتد لم يكن آتيا بالآية
 أم الأباة يدل على أن الأباة طلبا وتكليفًا وقد صرحوا بأنه لا تكليف في الأباة ولا طلب وأن الأباة
 من الأحكام التكليفية لأن فيه سلب التكليف فغيبه من ملاحظة التكليف **قوله** خلافا لجمع بين آية
 قال الفاضل الشريف برهانية أن الجمع بين خصال الكثرة يكون آتيا بالما موزونة امر موزونة أيضا لصدق

في مثل لا يكلم فلانا وفلانا إذ لا فرق
 بين السطر والنفي في شرط كلام المراد
 على ذلك الرواية

المأمور به صراحة على كل واحد منها وقد يجازى به المأمور به في الشيء الواحد من الجموع فالأشياء بالجموع
 لم يكن اثنين بالمأمور به إلا باعتبار اشتغالها على المأمور به فالواجب بغيره لا يتبين أن السالكين حكم الالزام
 الأصلية **قوله** أفليس قبله مضارع منصوب أنه متصرف عليه بان فحده ان المنصوب في الكلام السابق
 لا يمنع العطف لأن العطف في الجمل لا يوجب الاشتراك في الاعراب إلا في الموقول **قوله** لا تسمع خلقا وثقي
 مثله **قوله** فأمر عليك أن تقطع عظم **قوله** فانه ثابته منصوب بأمره ان بعد الواو ولم يسبق مثله
 وقد يجب بمنه كون الواو للعطف ولا يخفى ان كلامه على السند ويجوز ان يكون ما يعتبر هذا الاختلاف في ظاهر
 كونه أو اذ قد تقرر في قواعدهم ان بعض الحروف من الاختصاص ما ليس في غيره **قوله** أفلا امتنع
 في عطف المشتبه على المنفي فان قلت فما حجة ما ذكره صاحب كشف في الغافه وجوزها في قوله في المشرق
 صدر من انما قول بالمشتبه لان الاشتغال في الكلامي وانكار النفي أثبت وانما في عطف قوله ووصف على
 قلت وجره لولم يؤول بل لم يزل عطف لاخبار على الاشياء في محل من الاعراب والواجب ان يوافق وليس
 التاويل على عدم صحة عطف المشتبه على المنفي **قوله** مثله والآخرة في ثلث أمور لا تحت وهي مذكورة في
 ومخول ان يذهب من الاول وفي واحدة تحت وهي المذكور في الشرع **قوله** ولا حاجة اليها ما ذهب اليه صاحب
 الكشاف في افتراءه ساكن الواو للعطف واختاره في الكشاف خلافه في قوله فان قبله لا يجعل
 او عاطفة لتفردوا على متواترين ويكون المعنى ما لم يكن المسيء من المأمور به وان سباق النفي يفيد
 العموم اجيب بان العطف يوجب تقدير اعادة حرف النفي اي ولم تفرضوا في غير ان شرط عدم وجوب المهر
 احد المتعينين لان في احد الامر من النفي في كل وليس كذلك اعترض عليه بان محل الوجود هو اللفظ وسواء جعلها
 ماحبة او عاطفة لم يوجب له ولا لغيره تقدير كونها عاطفة على المنفي المحذور بل هو واجب عليه بان عدم او
 في سياق النفي مما فيه نوع خفاء حتى في مواءمته ولا تلحق منهم انما او كفوا الى تاويله وقد امكن منها
 وجه شيع لا يشبهه في جعل الكلام عليه على ان سياق وان لظهور من قبل ان متواترين وقد فرضتم لتق

في تدوير كونه في صفة فكذا

في تدوير كونه في صفة فكذا

فربغة ففصف ما فرضتم نسبة المهر الى فانه كان ذلك صحيحا وجدنا النسبة فالواجب تخفيف المنفي
 ما لو قيل لا مهر ما لم يوجد شيء من الامر من فان النسبة ان يقال فان وجدناها فلكم كذا او فلكم كذا **قوله**
 كان جزءا منها اية نسبة الماهة كرو من ان مدخل حتى الجارة يجب ان يكون جزءا منها فبقا وما يلاق آخر
 جزء منه وذكر لان الفعل المنعدي في الغرض الوضعي في ان يقتضي ما يتعلق به في حق من يوقى عليه
 وقد كان الغرض انما يتحقق بذكر آخر جزء من الشيء او ما يلاق آخره ثم كون مدخلا آخر جزءا مما يجب الضم فقوم
 الناس حتى المشاة او الوقوف فومات الناس حتى الانبياء عليهم السلام او بحسب الحسن ففقرات القرآن حتى
 سورة الناس وبحسب الدخول في العمل فوالله السكة حتى **قوله** فاكثرت على ان ما بعد ما دخل فيها
 اي اكثر النية على ان ما بعد ما دخلها في الحالت السكة حتى راسها وغت البارحة حتى الصباح **قوله**
 الزاوس وبنم الصباغ وهذا من مذهب الشيخ عبد القادر صاحب كشف في الغافه في التحقيق اكثر
 النية على ان ما بعد من ليس فلا يثبت قبلها لان الاصل في الغاية ان لا يكون ماحلة في الحقيقة ويؤيده قوله في
 مطلع النحر فان البدر على تقدير الوقوف على سلام الملائكة على تقدير عدم الوقوف ينشأ عنه طلوع
 النفي **قوله** وفي العاطفة تجب فيه بالعاطفة لتحقق الاخلاص الجان فاكثرون على عدم الوجوب خلاف
 السبقي مع جملة فلم يثبت البارة حتى العبا كما يجوز نصب ويشكل قولهم بفعله حتى مطلع النحر
 وانما يدل على العاطفة على ما يلاق آخر جزء من الشيء كما دخل الجان لان اصلها ان يكون جارة كثره لشي
 جارة فلما استوفت عطفه على خلاف اصلها استعملت في اظهار مضيا واما قولهم ضربني اسوات في عبيد
 فانما يصح العطف فيه مع انه المعطوف ليس جزءا من المعطوف عليه لان العبيد صارت بالاختلاط مع
 اسوات كجزء منهم والحدث في العجبتى الجارية حتى حديثها وان لم يكن جزءا منها كنهه كالجوز واما قوله في الحقيقة
 كني تخفف رجله والزاوس في نقل القارة فانه يجوز عطف نقله على الحقيقة عند من قال ان عطفه عليها وان
 لم يكن جزءا منها لان شأن القارة الحقيقة اليه لا تمشي الا لاجلها فقد اتى كل شيء فالحاصل ان المعطوفات

اذا كان العطف في
 فانه في النفي
 فانه في النفي

اليوم بعدد وعيم عدم التوافق بين الاتيان وقتا آخر بعد فعله بانبات الالف ليس مستقيم
 اجب عنه بان تقدير الكلام ان لم يكن من الاتيان فينبذوا لفظه لعلنا المفعول بالحب اللفظ كما توهم
 كما قيل من ذكره قولهم ثانيا فتدبر بان نصبك لا يكون متكررا ثانيا في حديثه فكما ان الثاني
 للفظ فلا يقع لفظ المنصوب معطوفا على لفظ المرفوع بل انشأ باللفظ كسبته وقد يمكن
 ان يجاب ايضا بما ذكره الجرجاني في شرحه ان الالف من ان بعض العرب قد يجرى المعطوف في الجزم مجرى
 الصريح ومعناه ان الضمة قبل الجاء قد حذفت لاشتغالها في الجاء فدخل الجاء في سطر عليها ما انفردوا
 او اعيدت لتدبر وعليه قول فيمن من زعموا لم ياتيك والانباء يعني بانبات الاء مع انه من يوم
 وعليه قوله تعالى من يبتغي ويصير بانبات الاء يبتغي على رواية قبل وقوله لا تخف ركاو
 لا تخش على قراءة مخروطة بانبات الاء تخشى مع انه معطوف على الجزم على وجه فقول النحوي ان
 انشأ من هذا القبيل وقوله بطلان الحكم عطف تغيير في بطلان الحكم بالحث على تقدير ترك التوكيد
 عنده قوله فكيف جعله سماعا فيل يجهل ان يكون تعرضه واياه في كنه الشريعة لبيان الاحكام
 لاصح من الجوامع بناء على ما تعارفوا بينهم ونظاير كثيرة ذكرت في البداية وغيرها في مسائل الطلاق
 وغيره **قوله** بالحياء الانب فيل فيه شايبة تناقض بينه وبين قوله في بحث استعارة الاعتاق
 وكون اثبات القصة انب في الاشتقاق لا يصح بلا على ذكر الجواز ان ينشأ اللفظ لا معنى غيره
 انب باللفظ الحقيقي منه ولكن ان تقول عدم كون ما ذكره مبيلا قاطعا لا ينافي كونه من حيث الوجود
 ما يعارضه فبطل **قوله** اللصاق ذكره في معنى لليب للباء اربعة عشر معنى اولها اللصاق وقال الاصاق
 معنى لا ينفك الباء وهذا اقتصر بسببه عليه والاصاق اما حقيقى كما سكت بزيادته فبطلت على
 شئ من جسمه وما تحت من ثوب ونحوه ولو قلت امسكه احتمل فذكر وان يكون منعه من التفرق في الزل
 نحو رت بزيادته التفرق وروى مكان يتوهم منه **قوله** مثل مرت بزيادته في الاضطرار المفعول

منه

متعلقا
 وكذا

فيه مرت

فيه مرت على زيد بدليل وانكم تعلمون عليهم وفيه كنه لان كلام الاصاق والاستعارة انما يكون حقيقيا
 اذا كان مغفيا لانفس الجوز كما سكت بزيادته في السطح فاذا افصح الا ما يتوهم منه
 فيذكر مرت بزيادته تاويل الجماعة وكقوله ويا ج على التداخلي والمخفي في الاستعارة في
 الجازية فانما استعمل في اولي بالترجيح ومرت عليه وان جاء كمن مرت به اكثر فلان اولي بنفذه في
قوله المقصود الاصل من اليسع الى قوله غفر له الآلات هذا المفعول ليس كلفاني جميع مولد الباء
 فانك تقول بعنه هذا الغرس بعشرين وبنار او المقصود للبايع ليس الزنايد وفيه سلب
 الله والجوامع الى ان كاتبة لها في التفسير في هذا المقصود في الاخر وكقوله كثير **قوله**
 وقرع في الاسلام آه فان قلت لما احتمل هذا ايضا فلم يجعل قوله المص في محل الوسائل تفرجا
 على كونه اللصاق مع ان الانب لتقديم اللصاق في ذكر ما يتفرع عليه او قلنا انه لو حمل على فكر لم
 عدم ذكر قرع الاستعانة او الغرض التي ذكرت بعد هذا فروع اللصاق فيل على انه قوم ذكر اللصاق في
 وكثر نوافر فروعها لا يوجب **قوله** يكون سلبا كون الصورة الاولى بيحا والثانية سلبا
 باعتبار وضع المسئلة فان الميسر في الاولى حاضر بخلاف الثاني بدلالة الاشتقاق في الميسر والسكس في
 وفي الصورة الثانية بالعكس وهي صورة السلم قوله في حقه صفة المشبهة في الضمة ان يكون كل منهما
 فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او نحو ذلك اما المشبهة في الضمة فمرت بمعنى اطلاق المستثنى منه
 على المستثنى وليس في اوله ليس المقدر في كسوة الاجنية شيئا مع معنى الاطلاق على الاجنية بل بساكنة
 الشرح في تصانيفه فالمعبر عن الغريب وعلى هذا الاصل قوله في الجملة ان لو قال ان كان في الار
 الا زيد فبعد قرآن المستثنى منه آهم من لو كان في الدار مبيت او امرأة فينت ولن كان فيها ثوب لا فينت
 وعلى هذا القبيل **قوله** والسكن في مساق الشئ نعم هذا توكيد كلام المص على وفق راءه والا فتر من
 عليه في بحث المعنى بان المصدر في مثل التاكيد والتاكيد تقوية مدلول الاول من زيادة المدلول الاعلى الماحية

والخلق

ولو قال آه في كاتبة
 الجوانب في كاتبة
 على رت في كاتبة
 بزيادة

واتم **قوله** فاما الخرج منها بعض اه اراد ببعض جميع الخرجات المعلقة بالاذن مما سبق بحث
 العام من ان الشك الموصوفه تقع وان لم يقرح به مناهي واعاد وكما سبق فلا يزال لا يلزم من بقا الخرج
 الغير المعلق بالاذن عدم حكم النسخ عموم الخرج المستثنى كذا ان يرد به فروع ولا يخلص بالاذن واحذر من
 بانه كلام غير موافق للامم القوم من المستثنى عنهم ليس يخرج بعد القول بل الاستثناء بالبيان انهم لم
 وانت خير بانه مناقضة العبارة والمقصد وهو ان لا يدخل بعض من مائة حكم النسخ في مائة حكم
قوله لا انك لا اراك يا حبيبي الى ما ذكره ابن الحارث في توجيهه من انه منسحب على المبالغة وتنزل ما سوي الكواكب
 بمنزلة عدم حتى لا يلزم الى **قوله** ليس كائنه في المطابق لما اجمع عليه في الاصوليين من ان العدم في
 المصداق المذكور لا في المتن في **قوله** ان يقولوا ان جيبه بان التقدير خلاف الاصل فلا يصح رايه
 الا في قوله ولا فزونه منها وعرض بان المصداق الجارية كذا الامع السان الحقيقة خلاف الاصل ايضا **قوله** فانه
 محقق لا يعرفه منسحب الى مقتضى الاختلاف في تقديره بالاجابة فلهذا ان يجاب بانه ترجيح بكسر الدال ولا يعبر بها
 بل بقوله الابري انه لو كان في جانب يتوفي آخر اتيان في ترك الآتية الواحدة ولا يتعال نفاستة التبيان فيجب الآتية
 الا في سلمة عن المعارفة واجيب له ما جاب المصداق ان مثل هذا التركيب لم يسمع لان خيفها من جهة
 المحذوفية **قوله** المسح هو المسح بباطن الكفر فيلاني الباطن ليس في الجماع ولا الكفر ولا امره بالاطلاق او
 لمس طرف من شعور لا يسمى بل الاقرب ما قاله المصنف في شرح الوقاية من ان المسح امر اليبان قلت يلزم من ذلك ان لا
 وطيفة المسح بوضع الاصابع الثلاثة او الاربعة من غير ممة وقد مر جوابه ان قلت لما كان المحذوف بالاحرار
 ارفيم الاصابة مقام المصداق المقصود به هذا كما انه سقط فخرج المسح في الاصل المتأخر في الوضوء من وسط
 ربه على وجهه كما خرج في القبة **قوله** بنية النبي عم بعد اذ لنا صينهار وى مغيرة بن شعبان النبي عم ابي
 قوم فبال وتوفنا ومسح على ناصيته ومخبة فان قلت حديث المغيرة كما يدل على فضل المقدار يدل على نقصه
 مع ان المذهب مطلق الارجح ان حديثه لو اهل على نفسه المحل يكون في الكتاب ولو اهل على نفسه المقدار
 نسخا

في قوله لا اراك يا حبيبي الى ما ذكره ابن الحارث في توجيهه من انه منسحب على المبالغة وتنزل ما سوي الكواكب بمنزلة عدم حتى لا يلزم الى قوله ليس كائنه في المطابق لما اجمع عليه في الاصوليين من ان العدم في المصداق المذكور لا في المتن في قوله ان يقولوا ان جيبه بان التقدير خلاف الاصل فلا يصح رايه الا في قوله ولا فزونه منها وعرض بان المصداق الجارية كذا الامع السان الحقيقة خلاف الاصل ايضا

يدل على تعيين المقدار

يكون بيان

يكون بيان وجها واحدا في البيان لا في النسخ كالتقديرات **قوله** وهو الارجح قبل تقدير الارجح بنية الناصية
 كما هو المشهور من علم ما ذكره الامام محمد بن سنان في الارجح من الارجح وقوله ان منسحب على المبالغة وتنزل ما سوي الكواكب
 منسحب على المبالغة فكيف يكون ان ناصية المحذوف بارجح اصابع الاربعة كالمسح وقيل المراد بالارجح
 في المشهور ما يجمع الارجح التحقيق والتقدير **قوله** فصار كلاما بنية عليه ان كان حديث الناصية مقارنا
 لاول الوضوء فلا يلزم وان كان متاخرا عنه كان العمل بالفرض اعني مسح الارجح في وضوء مسح الكل قيل ان كان
 المقدار المحذور من محله ما عدا ما لا يمكن العمل به قبل البيان معناه ما لا يمكن العمل به باعتبار
 خصوصية مسح ربيع الراس كان غير ممكن العمل به باعتبار ان الارجح خصوصية فوض وانما يمكن تحصيله
 ضمن الاستيعاب **قوله** معنى على فوات الترتيب فيسبب كونه المضموم من الكفاية ان مراد الحقيقة ان
 العقد المذكور حاصله في غرض الوجه فلا يحتاج الى ان يجاب على حقه بقوله واسحق بن عمار
 فلا ينافي الجواب المذكور **قوله** فصار كلاما بنية عليه ان كان حديث الناصية مقارنا
 لاهرء عند ان في مسح غسل الوجه ثانيا بعد غسل اليدين الى المرفقين وليس كذلك وانما ثانيا فلان
 الخلاف في مقدار المسح باق سواء بشرط الترتيب ام لا والارجح المسح عند لا حين يخرج واصحابه يرون
 ما يطلق عليه بسمه وليس كذلك **قوله** فقد ثبت بالنسبة المشهورة انه في كشه وهو ان المضموم من آتية
 التيمم عدم الالتفات بحكم البناء فاذا ثبت الاستيعاب بالحديث المشهور يكون ناسي للكتاب لان
 الزيادة على الكتاب نسخ كما مر جوابه ونسخ الكتاب بالحديث المشهور وان جاز لعدم ثبوت الحكم في
 بين المتعارضين كما سبق الا ان قوله عم المائدة آخر القرآن نزولا فاحلوا حلالا وخرموا حراما يدل
 على ان جميع احكامها ثابتة في نسخة لا بالكتاب بل بالنسبة وقد يجاب بحجوز ان يكون هذا الحديث
 نقله ايضا منسوخا **قوله** ضرورة الوجه وضرورة الزرعين قيل لا طائل في الحديث على الاستيعاب
 واجيب بان لفظ الوجه والزراعين هما المجموع فلو لم يكن على الكل لزوم اراقة البعض بطريق الجواز

هذا ظاهر الرواية وما عدا ذلك منسحب على المبالغة وتنزل ما سوي الكواكب بمنزلة عدم حتى لا يلزم الى قوله ليس كائنه في المطابق لما اجمع عليه في الاصوليين من ان العدم في المصداق المذكور لا في المتن في قوله ان يقولوا ان جيبه بان التقدير خلاف الاصل فلا يصح رايه

اذا المتنع انصاف الشيء بالضمير من معناه حالة واحدة من جهة واحدة واما اجتماعهما في الوجود
 اجتماع الكل مع الجزء فلا فلاح فيه الا برى ان السواء والبيان ضد البسطة مع ان كلاهما جزء منها
 فكلما تراه على الغالب بعد تسليم صحة بعدد هذه الحاجة الى ان يقال طلاق الغاية على المسافة
 بحرية المرئيات حيث طلق الغاية على اخر من الشيء الجاهل بينه وبين الغاية ثم اطلق عليهم الخ
 على الكل والتوجيه على شيئا من النصف ان يقال ان الغاية مستقلة عن معنى التحقيق وهي نفس الابد
 والانتها في زمانها فاما اضافتها الى اضافة المخير الى الجنس فليس فيه فلاح بل هو ان يكون منه تمام
 الغاية وانما يكون ان لو كان اضافة الى اضافة الى الجنس كما ترمي الى ربح ويؤيد قول الامة في مسئلة طلاق
 من مريم الى عشرة هل يدخلان الغائبان ام لا **قوله** وعند ذفر والا يفسد ربحه ايضا رواية كذا في فصول
 البديع **قوله** لاننا جيل والتوقيت في معنى التوقيت ان يكون الشيء ثابتا في الحال وانتهى بتوالت التوقيت
 ومعنى التوقيت ان لا يكون ثابتا في الحال كجيل مطابقة الثمن الى معنى الشهر **قوله** ثم يلحق الوصف ان
 جواب اوله بقوله اقرارا عن الغاء واليه ان المصداق بقوله فبطل قولنا لا **قوله** لان الطلاق لا يقبل
 الا في معنى هذا ان معنى الدار فانت على ان ليس معنى انت طالق وقت صحى كذا الدار على التوقيت بالمعنى
 المذكور فان تعليق والفرق بينه وبين التوقيت في معنى التوقيت مع كون الحكم
قوله ولا يتناول عند المحقق في فصول البديع اخراج الغاية بنفسها عن التفصيل لا تفصيل اما تعليل
 اصول آخر الاسلام وغیره واما عقلا فلا يكون الكثرة الدفلة او الخروج فيتملكها لعدم الفصل انتهى لان اجابته
 لو قلنا بالدخول في صورة القيام بنفسها ونسوا والصدور على ذكر الغاية في الدفلة بان يكون فلاحا وليس
 لاحاقا ولا حتى يذكر لا سقاط فذكر الغاية منها اقل من خروج من تساوى الصدور على الدفلة قلنا منقول من
 دخول حابط البستان في البيع كجاء ان مثله ذكر الدفلة في كذا لا يجزى ان يكون فلاحا في الغاية لرفع
 اصله لراف بعض ما يرمى من السكون في اذنه فذكر لفظ برفع احتمال التخييل من الذي قبله في اصطلاح

لا يجوز ان يكون التوقيت في معنى التوقيت ان يكون الشيء ثابتا في الحال وانتهى بتوالت التوقيت

الاصول بيان التعمير وفلا يراد من حرف اللفظ لا حقيقة لا يحتاج الى دليل بل يحتاج الى راف معناه
 الجاهل في **قوله** في موجوده قبل التكم اما الفرق في تحقيق هذا المعنى من الراس والفرق والبطل كما يشتر
 سياق كلامه محل تأمل ووقف لا غير متفرقة في الغاية الى التكم بان يحمل فلاحه في قوله قبل التكم على الوجود
 بمعنى الغاية كما يقتضيه سياق كلامه كان اظهر فلاحه **قوله** اما تساوى الصدور بغيره وذكر كذا لا يدل
 على الانتهاء مطلقا والنهاية يطلق على ما ينتهي به الشيء في ذاته حكمه لا في زمانه وهو ما ينتهي عنده فلا يدخل
 في حكمه فلو كان غاية بنفسها لا يتنافى في الدخول بطريق الجزئية لان الكل متبع الجزء **قوله** ان لم يتساوا ولا يصح
 لا يشك في هذا الشق بقوله نوحى ان الذي لم يرسى بعينه بسلام المسجد الحرام الى المسجد الاقصي فان مطلق
 الاسراء لا يتناول مع فلاحه المتعيا لان دخول علم المسجد الاقصي تحت باب الاحاديث المشتهرة لا يجوز
 هذا الكلام **قوله** في محرم الوصال هو ان يصوم يومين من غير ان يغير بالليل وذكر كذا امر بالعبادة المستثنى بالليل
 وذكر كذا بغيره من هذه وهو الاطوار قلنا ان رتبة نزول الكثرة من هذه على ان البطل غايته الصبح وانما هو
 وهو لا بالاجابة في قوله لان الصوم الشرعي هو الاسكان المتعارف للنية وانتهى به قد يكون بانتهائه
 لا بانتهائه الاسكان فلا دليل على عدم فلاحه ولكن ان يقال المراه بالصوم منها تغسل الاسكان وبنسب طرانا اليه
 ثبت بقوله عدم الاعمال بالنيات فالبينة منها لا حظ في نفس قولنا ان معناه اجماعا على ما بينه في الاطوار
 بنفسه الصبح فيكون عليه علم ما ذكره في قوله **قوله** اعلم فعمل المراه بنفسه معارضة بينه آخران سوف يأتي ذكرهما
 وفي ايراد هذه البينة فانه في الظاهر لا يشوب للبحث على العلم في التحقيق ايراد مثل الجملة المعترضة بانها
 تلا يورده اعترضه المعترض بعدم جواز الاعتراض بانها **قوله** في قوله ما هو الخ ارجع عليه بان المدعى
 المختار الذي ذكره هو المذهب الرابع بعينه اذ حاصله ان لا يلائم على الدخول ولا على عدمه بل كل منهما يرد
 مع الدليل غايته ان اعتبر الدليل من نفس اللفظ وهو تساوى الصدور لعدم لان الادلة التي رجعت بغير مضمونة
 ثم كون تساوى الصدور وعدم فلاحه في الدفلة والخروج ليس سببا لقطع اربع غايات الخروج مع التناول

وبالجواب فلاحه في قوله ما هو الخ ارجع عليه بان المدعى المختار الذي ذكره هو المذهب الرابع بعينه اذ حاصله ان لا يلائم على الدخول ولا على عدمه بل كل منهما يرد مع الدليل غايته ان اعتبر الدليل من نفس اللفظ وهو تساوى الصدور لعدم لان الادلة التي رجعت بغير مضمونة ثم كون تساوى الصدور وعدم فلاحه في الدفلة والخروج ليس سببا لقطع اربع غايات الخروج مع التناول

انما هو الخ ارجع عليه بان المدعى المختار الذي ذكره هو المذهب الرابع بعينه اذ حاصله ان لا يلائم على الدخول ولا على عدمه بل كل منهما يرد مع الدليل غايته ان اعتبر الدليل من نفس اللفظ وهو تساوى الصدور لعدم لان الادلة التي رجعت بغير مضمونة ثم كون تساوى الصدور وعدم فلاحه في الدفلة والخروج ليس سببا لقطع اربع غايات الخروج مع التناول

والقول مع عدم وجود دليل اقوى بل جميع الظهور فالدخول في من اوله الى آخره وعدم الدخول في العتبة
 القيسل فان يدعى قرة فقرة مقام الاقضية والاور والتحرر في الكس فان قيل بان القائل بالجملة
 المختار في دليل الدخول وعدمه فالدخول في كافي المذهب الرابع بالظن الذي لا ينافي
 كونه المذهب الرابع بعينه لا يخفى عن بعده وان ايدى عدم تخليص المذهب في الكتب المشهورة **فقد** فكيف يخفى
 القول بعدم الدخول اجيب عنه بانما نقل من المذهب المختار يدل على كونهما ضعيفين بل في لغة
 منها بالادب الضعيف جاز ان يعارض الضعيف في الحكم او لا يلزم المساواة بين المتعارضين
 كيف وقد مر جاز بان تناقض ان يكون العلل ان متساويين في القوة او متقاربين في ظاهر او محروا
 بان القيد الاخير لدرج تعارض المتواتر مع المشهور انهم الان يمنع التعارض **فقد** الثالث
 انما فكره اء اجاب عنه صاحب التبريج بان الركن ان لا يضره السكن في حق الاكل لا لا يضره
 عاقبة وانت خبير بان لا يسكن ولا يغني من جوع اذا المراد بمسئلة السكن ما يتناول الصدر ويكون
 عاقبة قبل التكلم لا في خصوص الاكل من لوقا لمسئلة السكن الى راسها لان الكلام في القول المحقق فذكرنا
 في السبل والخراف في سبب هذا وفي كنهه هو ان بر عليه **فقد** ولا يخفى ان من داخل على القاعدة التي
 مع انه يحل قربانها قبل الظاهر والجواب ان الغاية منها لا يتناولها الصور لان عدم قربان باعتبار الخفض
 فكان ممد واما من اوله الخفض الى زمان الانقطاع فلا يدخل كذا في معارج الدورية **فقد** ولان صار محلا آه بيانه
 لا يشبه حال هذه الغاية باعتبار ان بعض الغابات يدخل ويكون الى بعضه مع وبعضها لا يدخل كان بجلا
 في كتابه يدعى **فقد** شية عليهم ان جعله حيث تعرف او اوار الماء غير مرفعة متبنا والغاية كاليد الاظهر في
 بعد فقه الغاية فلا بعد لان مجرد التناول لا يفيد كونها لا تسقط ما وراءه لا احتمال ان لا يكون كما مراد
 وكان ان تقول قوله لا بد منه ما قبل فبقيد **فقد** متعلقا بقوله غلوا وغاية له رقة الوافي ما قبل
 الغاية لا بد ان يكرر قبل الوصول اليها تقول خربا الى ان مات ويمنع قبل ان مات وغسل اليد لا يكرر قبل

في قوله لا بد منه
 في قوله لا بد منه
 في قوله لا بد منه

الوصول الى المرافق لان البدن من لزوم لا يسل والمنكسب ما بينهما قال والصواب تعليق الا بطلوا
 مخدوف ويمكن ان يجاب عنه بعد تسليم لزوم ما ذكره بان المراد بما قبل الغاية الحديث الواقع
 قبلها وتكرره يكون بنظره يقع مرتين او اكثر في حق واحد فخرت يد الى ان مات او تكرره
 بحسب اخره محل بان يقع واحدة محل في اخر متصلة من البعض الى الكوفة لان في كل جزء من السقة
 يسير وقوله المرافق من قبيل **فقد** والقاضي الامام منها بحث اء اجيب عنه بالاول والفقهاء
 لو لم يذكر المرافق لافادوا بما يغسل الجوع ومع ذلك فافادوا بما يغسل بعضه وهو من كونه المرافق
 فلان سقط ما اوجب في الكلام اء اجاب عنه سقاط هذا الاعتبار لان في الجاي وسقاط حقيقة كما ذكره
 وهذا انظار في كلامهم واجاب عنه صاحب التبريج بان المراد بقوله ان الغاية منها لا تسقط
 ليس الا سقاط عن الحكم بعد نسخا به عليه حتى يلزم ان لا يشبه بعض واحد وانما المراد سقاط من
 ان يشبه عليه حكم الصدر وفكره من توقف اول الكلام على آخره اء كان فيه ما يغني او لا يشبه
 بالكلية حكم واحد وهو ان يصل من جميع الكلام مع المعنى فانه فصول البداية من هذا تحقيق ما وضع
 مجموع القيد والمقيد معنى نوعيا باعتبار معاني مفرقة لانه اعتبار كل منها منفردا فلا وجه
 لبحث الغرض الا **فقد** باب تشبيه المعروض بالمعرض والمعرض هو المحدود وبالعارض
 العدد والظهور ان يقال من باب تشبيه احد العارضين وهو الشافية بالآخر وهو الاثنيتية او احد
 المعروضين بالآخر **فقد** لا يقال انما آه نقل عنه ربح انه قال وجه السؤال ان لا يزيد بما فوق الواحد
 الثانية الى بين الاول والثاني لاحتياج تنويه منقول الواحد الذي هو الاول فيه ويظهر وكذا قولنا
 من عشرين الاثنيتين بل نفي ان المحدود الواحد من محدود وفوقه كالأثنين ولا يخفى ان
 العشرين محددا من واحد وعشرين واما وثبوت الكل يستلزم ثبوت الجزء ونفرد الجواب ان هذا
 لا يستلزم المطود هو ان يكون ثبوت محدود فوق الواحد كالأثنين مثلا موجبا لثبوت محدود آخر

كسرت

في قوله لا بد منه
 في قوله لا بد منه
 في قوله لا بد منه

كل واحد بنائا على ان الواحد من الاثنين فاننا اذا قلنا له على من واحد اربعة فلاننا اربعة ثبوت الاثنين
وانما النزاع في انه هل يستلزم انضمام واحد اخر اليه حتى يصير الواجب ثلثة والبرهان في كون المعدود الواحد
جزء من المعدود الذي فوقه ان يكون الواجب له على من واحد عشرة اربعة واربعين لان بلزم ثبوت
الاثنين ثم واحد اليه ومن ثبوت الثلثة ثم الاثنين وهكذا ويكون فكونه على اثنين وثلاثة واربعين كان لازم اربعة
واربعين هذا اذا لم نعلم اليه الواحد واذا لم نعلم كان لازم خمسة واربعين بل لو علمنا الثلثة الاثنين والواحد والـ
اربعة الثلثة والاثنين والواحد كما يتبين عاقل ان لازم اكثر فبذلك يمنع الملازمة باننا لا نعلم بالمالين
اذا كان في مجلس واحد بلزم مال واحد بالاتفاق ويدخل الاقله الاكثر فكيف اذا كان بلفظ واحد فافاد كان في مجلس
ثلاثة واربعة يمكن ان يقول على كل واحد من الاربعة الواحد والعشرة نعم اذا اعتبر العوارض مستقلة
لاننا احده بلزم فكونه لا يضر رتبة اعتبارها كذا في هذا كما يقال ان كون الاربعة الاربعة فبذلك كلام صاحب كشف
يعلم للفرق بان يقال كماله مع طلاق موصوفه بالثانوية والاثبات في ذلك الوصف لا يوقع الاول وليس
للطلاق وصف الاول والثانوية الا بالوقوع وجب وقوع الاول وكان في الاربعة ان لا يكون الاربعة الزمنية
ثابتة الا اذا وجد في الاربعة ان وصف الاربعة ثابت فيه مع قطع النظر عن كونه في الاربعة وقد عرفت
ما فيه من ان من باب اشتباه العارض بالمعروض وهذا الغاي هو عليها اذا كان خافيا اليه بنسبة على كونه
ولما ان بنسبة على العرف والعادة بناء على ان مثل هذا الكلام اذا كونه العرف يراه في الكلام كما تقول لغيرك خذ من مال
من درهم امانة كان له اخذ امانة فلا يلزم الجواب عن قولنا ان مثل هذا الكلام يذكر في العادة ويراد به الاكل اكثر
والاكثر من الاقل فانهم يقولون ستم من ستم اربعين واربعة ان ستم اكثر من ستمين واقل من سبعين
فاذا قال انت طالق من واحدة الى ثلثة يجب ان يكون اكثر من واحدة واقل من ثلث واردة في كل طريقة الاربعة
كما ذكرنا في جرت التوسعة في الاربعة ومن غير ما في الاصل في الطلاق هو الخطر في الابداء **فهم** وعند
نفرهم انه فان قيل فليقل قولنا في مع اذا قال انت طالق من واحدة الى واحدة ينبغي ان لا يتبع شي لا يبرهن كون

ولكن

شيء قلنا

شيء قلنا قد قال بعض المتأخرين ينبغي ان يكون هكذا في كل ما ليس مذهبه الايمان يقع تطبيقه واحدة
لان اخر كلامه اخبرنا بان جعل شيئا واحدا **فهم** قد حاشا الامم في الكافي جاز ابو جعفر ر ج
وخرج جث قال كم شكر فقال ستم اربعين فقلت انت اخذ ابن ستمين فخرج في
فهم عند الإطلاق الى اعتبار ما في المستبين الاجتهاد في ان الاصل في النفي الاستمرار وانما في الجواب
فليس نظرا وان قلنا باننا اعتبار اللغة لان ثبت لا يغير العم والنظر وقلنا لا بد من كون الجواب
بل العرف يقي في نفسه وهو ان هذا من فضل ما ذكر ان ليس بهام يمكن تخصيصه بل هو يتناول جميع
الاحكام بحيث يجوز ان يخرج من هذا كلاما **فهم** ورمضان في الاجل وعدم التكلم في نفسه هو ان هذا
عذر واية الحسن كما خرج به المحدثا من الرواية فلا يدخل في اية من الفرق على هذه الرواية ويمكن
ان يجاب عنه بان جنس الايمان على العرف والعدل والحق لا يكمل الا عشرة ايام يدخل العشر في مشتاة
من القاعدة المذكورة **فهم** عندها اي خلافة في حيث وهو ان المرافق ينبغي ان لا يدخل على
اصولهم فلم قال بالادخول في المرافق وعكس ما في اخبارنا فيمكن ان يجاب عنه باننا الاصل عندهما
ان كان خروج الغاية لان شانهما ان ينزل في حكم عند الايمان المرافق دخلت حديث تعليم الوصو الذي
لا يبعد استيعاب الصلة الاربعة **فهم** اغا فوجه في ذلك في جعل مشكلة الاجل مستقلة بربا وحل
حكمها مثل حكم مشكلة البهي **فهم** فيقتضي الاستيعاب ومن هنا قال مولانا حافظ الدين في قوله
انه روضة قوله تعالى انظر رسلنا والذين آمنوا في الدنيا ويوم يقوم الاشهاد انه في ذكر
نظر الرسل المؤمنين في الدنيا مقرونة بحرف في ونظرهم في الآخرة مقرونة بها لان نفي قاتل في
اياهم في الآخرة مستوعبة بجميع الاوقات واية لانها ارجوا واما نفيهم في الدنيا فمقتضى بعض
الاوقات صون لبعض لانها ارجوا **فهم** بخلاف ما في هذه النسبة في حيث وهو ان
هذا بخلاف نفي ما ذكرنا في **فهم** كما انما يكون في بطونهم نار عا بطونهم وقول الشارح

هذا وحده واذ كان لا يتصور ما اذا قلنا
آخر كلامه ينبغي قوله طالق كذا
الجامع الصغير شمس الأبرار في شرح

في لا يخرج الا بادل من قول لا اكل ليس
بجام وجواب ان معنى ذلك القول على سبيل
في بحث القضاء

كذلك او وقعها واما ما كان يقع عند وقوعه الاول وانما بنوعه فذكر كونه في بيت كالا وبنوعه فذكر كونه في بيت كالا
ورمى قبل هدمهم لان الارض حين يقتضي تحقق الخبر بالاولى قبل هدمها وقد عرفت ان مكان وقوع الخبر
فليست كقول المصنف وعند المحقق لعل هذا اعم من حذف المضاف ان جعلت اللام صلة الوضع المحذرة
لكان الحذف لان الحذف مصدر وعند طر فلا مصدر وحذف المضاف وشايع ثم المرامى المحقق اعلم من
الحضور الحسني فوفى راء متواضعا والمعنوي هو قال الذي عنده علم من الكتاب في كسره عند اكثر
من منها وفيها ولا ينعى الاظرف او جبروتة بمن وقول العامة فمبتدأى عنقرها نحن واما قول
بعض المولدين كل عند كره عند لا يباي ونصف عنه وشمل قوله يقولون هذا عندنا غير جازو
من اسم حتى يكون لكم عند فعال الجبروتية انه نحن وليس كذلك كل كلمة ذكرت راد بها الغطاء فيج
ان يتصرف تصرف الاستاء وان تعرب ويحكي اصلا ولكن الاكثر طائفة خرج بالرضى فانه قلت ذكر في
المفصل او معنى اللب انكر تقول عندي مال وان كان غايبا ولا تقول لدى مال الا اذا كان حاضرا فيخرجهم
ان غلبت الحضور فظنت الظان باعتبار الحضور المعنوي **قوله** لا بد من التوقف كونه الجسوطا في اصل
الوضع للغرب فيجوز ان يكون فيه فيكون اما ان يمتد الغرب من فومته فيكون مينا فلا يثبت
الا الاول وهو الوجه **قوله** كلام آه حيث قال بعد قوله باب حروف الجبروتية ومن هذا الجنس على اللف
ثم قال ومن فكر حروف الشروط **قوله** في الحروف الاوائل والاحوال **قوله** امر على حظر الوجه اي بالنظر
الحال في كنهه وفرض الكلام مقولا على ان من يجوز عليه الفكر والشرع فلا يزم امتناع وقوعه في كلام
انه تعي بناء على انه ليس بالنظر انه علم انه كمال العلم بالوجه والعدم **قوله** بنصير الوقوع ولذا قال في
النوار لا مطلق **قوله** قبل الموت اي زمان لا يبع لصفة التعلق وبسبب الوقوع فينتج الطلاق
ولا يبرأ منه لان الرقبة من قبل قوله كبرياء اي حرب **قوله** استنى اعتكاف كبر بالبغي ما مصدرية اي
استغنى مدة اعتكاف كبرياك وبالغي متعلق باحد الفعلين والاقرب تعلقه بالاول ويحتمل ان يكونان

على ما ذكر

على ما ذكره الشرح ويحتمل ان يكون بالجاه المملوك اي بكنة المشقة **قوله** قد كنت قدما البيت
قدما ظرف نصب على الظرفية اي في الزمان السابق ومشرافا لان كثير الحال من اشارة الرجل كبرت
امواله وشمولاته كبره ويجوز ان يكون بمعنى اشارة الى خبره على ما ذكره الشرح ومتمولا جبر كفه
وكذا ما بعده وعنه بكونه من عطف عن الحرام بعف عفاه اي كفه وعفاه بغير العيان
نعمه اللب في الغرض وكذا الغف بضم كذا في العمى **قوله** بدليل استعماله فيما ليس بقطعي لا يخفى
ان الاستدلال اذا كان بغير استعماله فيما ليس بقطعي كان ظاهرا لا ندفاع او غاية ما لم منه لئلا يكون هذا
الاستدلال ينها ولا يبرأ من الحاد مما في الحرفية وقد يستعمل ان في القطع لاستعماله في غير الحكم
بانه لهم كالا فان اجببته عن نيل المقطوع منزلة المشكوك فكنت اجبب مشكوك العكس الا ان
في الاستدلال ما قيل ان اذا في البيت قد خرجت المضارعة في دخلت الفاء في جوابه ودخلت على امر
منه ومنه علاته ان وفاء منها وجواب ايضا ظاهرا فذكر في مثل **قوله** جوابا لآه في فصول
البرايح هذا الطول ليس شئ لان القول بالتشديد عند عدم الحقيقة والاصل تحقيقها وطريقة النقل
كذا والنقل ثقات المقام والقول به لوجه الكثرة من ايهام العكس في طريق ان اذا مشكوك
باني الوقت والشرط **قوله** كذا معقول مطلق اي غلظا مخصوصا وفقا للمذكور ومعنى كونه في ايهام
العكس هو ان كل معدول عن وصفه فله كنه لان كل ما فيه كنهه معدول عن وصفه وفي قوله والاصل
تحققها نظرا لان الحقيقة انما تكون اصلا انما يتنازع خلاف الاصل هو الاشارة ان اذ قد اجمعوا على ان
المجاز خبر من المثلث ان فالاولى ان يخطو كذا القول من البين ويتقرر على النقل في الشك ويعارض
نقل ائمة المعاصر بذكر **قوله** بضم فاء جملته فعلية وانما دخلت على الاسمية في قوله نوح اذا السماء
انشقت لانه فاعل فعل محذوف على غلبة التغير والافاء اي هي كسبة جنسية له وله منها فذاك
المدح في التقدير اذا كان باهلي وقبل جنسية فاعل مستتر وبها هي فاعل محذوف في غير العامل

١٢٠

ان شئ من انما المنسب للاستدلال والا فاشك في الطريقين فلا يتجه بهما احداهما بخلاف الاول فيكون بوقوعه عند
 الموت لا قبل فانه ينسب كذا الامر **فصل** في اثباته على خلاف الامر قبل بل الامر هو ان يتقدم
 لا يتقدم هذا الكلام ما يدل على الزمان ولكن بما لم يكن وقوعه الا في جهة لا تقدر الزمان ولما كان تقديره
 ضروريا لم يكن له عموم بجميع الأزمنة والبلد في نفسه بزمانه فخصه بزمان المجلس **فصل** في انما يدل على
 احوال يستند به العبد في ما يجب فيه ما يفيد له في فرائض القرآن في الصلوة والحوادث
 ام خفاء ومما هو في العبد كيف يجب ويراد منه ان كانا ام مضمرة في التعديل والاشارة كونهما كمن يتبع
 في ما بعد انتهى وانما خبره جواز ان يجعل مثل من يتبع في ما قبل الى ان ثبت الامر مستغنى
قوله الكهولة والخوف من هذه الكهولة من خمسة وثلاثين او اربعين الى تسعين والشيخ قد عور
قوله الا اذا ضمت اليها ما كانا مضموعا هكذا او ما وجد فيهما كان قبل حصول ما قبلها من الله تعالى
 فلما ارادوا ان يخلصوا من الافاق الى الجحيم انما اذ حلوا عليهم ما لا بد ان ينتقل كذا في الاقل قد
 المص في استعماله والابطال لا نظام الكلام ان يقال كيف سأل عن الحال فان استقام فيها والافان
 استعمالها في المعنى المجازي بان يعم نطق الكيفية بعد الكلام بحال عليه والابطل كانت خبر كونه
 واما سابق كلام المص فبانه قد علم ان استعماله والابطل يشير بان قوله انت طالق كيف شئت
 استعماله فيه السؤال عن الحال ولا يخفى انه ليس لسؤال عن الحال كالمقرب من الشئ وحمل الاستفهام على
 ما ذكره في كتابه ان يراد به الاستفهام باعتبار المعنى المجازي المذكور وفيه تكلف **قوله** تعالى ان يقول
 اجيبهم بان الكيفية في الاعناق اذ هو الحق او هو وضع شرعي ثبت في الحال ككيفية مخصوصه
 غير متغيرة بعد الوقوع بخلاف الطلاق فانه يمتنع بعد الوقوع ان يصير مثلاً بانها بمعنى العدة بعد كون
 رجعياً وهو مدفوع بان ليس راجعاً الى ان ثبت الكيفية للحق بعد الوقوع كيف قد مر في غيره
 بخلافه بل مراد انه جعل المصانعة الكيفية بالنسبة الى الحق موجبا لعدم صحة تعلق الكيفية بالصدر

وبطلان التفويض عند الضرر ولم يبعد من كذب عند لا خيفة رجح ولا فخر ان انتفاء الكيفية مطلق
 بوجوب عدم صحة التعلق وبطلان التفويض عند لا خيفة رجح لان عنده لا يتعلق الاصل بالشيء
 فيتحقق وبعد وقوعه لا يثبت عدم الكيفية بعد الوقوع واما عند ما يجوز ان يتعلق الكيفية
 بالصدر الكلام لا يبطل التفويض لان عندهما يتعلق الاصل بالشيء ايضا وثبت الكيفية وان لم يكن
 بعد الوقوع بغير صحة تعلقها بعد الكلام بثبوتها مع الاصل ويؤيد هذا امر الكلام بالمسوط
 وتخرج مع قوله فلم يرد بهذا التقدير يرفع ايضا ما يتعلق بالجووب من ان المقصود نفي كونه
 يقع نسبه العبد بالنسبة اليها عدا لا لشك في انما التمييز بل بالمال على انه مملوك ولا ينافي
 هذا الجواب فيما اذا كانت انت حرة فكيف شئت غير التمييز بل بالمال مع ان الحكم عام هذا وقد علق
 في فصول البدايع اصل المسئلة بان قوله انت حرة كيف شئت تفيد بعض حال الحرية بعد وقوع امرها
 ولا مانع ان تذكر فيلحق كذا انت طالق كيف شئت وجعل المفعول بها ولا يخفى انه قريب من الجواب
 السابق وقد عرفت انه انما يتم على الاصل لا خيفة رجح **قوله** فاعلم ان بطلان آية قال صاحب التبيين في الالة
 الكلام بالمسوط على هذا بل لا بد الا على هذا شرط مشبه اصل الحرية عندهما ولا يبرهن من بطلان الكيفية بطلان
 مشبه الاصل عندهما واما عند لا خيفة رجح فالمشبه ما تعلقت الا بكيفية الصدر واذ اطلت
 بطلت المشبه ايضا لانها ما تعلقت الا بها وعرفت ان دفعه من التقدير السابق **قوله** بطلان وانت
 طالق كيف شئت وبقي الكيفية في نفسه وهو ان كيف شئت قيد بقوله ومفعوله بلامنة فكيف
 يعطى ما قبله حكم قبله قبل ولعل هذا هو الترفي اختاره الا ان والجواب بان القيد المستفاد من كلمة
 كيف لا يفسد الاصل لانها اذا تدل على تفويض الاحوال والاعتقاد من الاصل كحالة او لا شك ان قوله
 حكم كيف شئت قوله انت طالق كيف شئت للمدخل بها يقع الطلاق الرجعي وبعد ذكره لا يتعين ذكر
 وهو قول المص ان لم ينزل الزوج وان نوى ان هذا سؤال مشهور وهو ان الموقوف ان لا يحتاج

الاية الزوج لانه ما فوض الامر اليها وجبت استقلالها بنيت ما فوض اليها اعتبارا ساير
 التفويضات فانما روي عن ابي بكر الرازي والطي ومن ان نية الزوج ليست بشرط ولما
 ان يجعل الطلاق باينا او ثلثا في قول لا حصة زوج قال صاحب التمهيد فانما من الغوايد الظاهرة
 وقد اجتمعت الغوايد في جواب هذا الاشكال فيمخرجه سمع جوابه فيجب التحويل مع ما ذكره الطحاوي
 واجاب عنه الشيخ اكل الدين في شرحه من ان الفرق بين هذا التفويض وعادة التفويضات
 لان المفوض منها مستنوع بين البيونة والعذر فيجب ازالة الية لتعني احدى مجازاتها
فصل في تعليق الوصف لتعلق الاصل فيكشف عن وجهين الاول انما سئل ان تعلق
 الاصل بتعلق المتابع لكن كل من الاصل والوصف هما من وجه تابع من آخر كما بينه وانما يلزم
 من تعليق الوصف لتعلق الاصل لو كان يلزم من تعليق احد الاصلين لتعلق الاصل الآخر فلا بد من
 بيان الملازمة التي ان يقال لا كان كلامها اصلا وتابعا من وجهين صانعة لثمة المتضايفين
 فاذا علق احداهما بشئ لابد ان يتعلق الآخر به من ان تابعه وكما ما ذكر اكل الدين في شرحه من ان
 وهو ان الالتواء من جهة لو اوجب كون تعلق احد المستويين بتعلق الآخر ثم انتفاء الغايد
 عندهم منها واللازم بل لان الاحكام عندنا تنقسم لا جاز وفاسد وبط بيان الملازمة ان الربوا
 مثلا وسائر البيعات الفاسدة مشروعة باصلها غير مشروعة بوصفها بالاتفاق وهي مقبولة
 الاشارة حث فلو كان ما ذكرتم صحيحا لكان الاصل فيه مثل الوصف والوصف غير مشروع فيكون
 باطلا لا فاسدا او لكان الوصف مثل الاصل فيكون الربوا جازا لا فاسدا وليس كذلك بالاجماع **فصل**
 واما نية اهل البيت لانه ان ثبوت عدم الانفكاك يوجب استقلال تعلق احدى به بالمشية
 تعلق الآخر بها لولا ان تعلق احدى به بدون الآخر مثلا اذ قال الزوج لوقعت طلاقا وقومت
 كنيته ان يكون رجعا وبينا الى مشيتك فالكيفية تتعلق بمشيتها دون الطلاق وانما هذا هو

من اهلهم تعلق قول المهر فاذا تعلق احداهما بعدم الانفكاك وليس كذلك بل هو متعلق بقوله
 بل هما سواء في الاصلية والفرعية ومبنى المساواة استنتاج قيام العرض بالعرض والنتيجة
 بان التفويض او التعلق بقوله بل هما سواء لم يثبت الغوية في قوله لكن الانفكاك لا فطر **فصل**
 واما رجاء هذا الاعتراض انما هو على قول المهر لكن الانفكاك آه قول اشرع واما طه المهر من
 ابتناء فذكره في قيام العرض بالعرض مقتضا عليه لا يخبر عن كونه ثم انما يتوهم وروى تعلق
 قول المهر فاذا تعلق آه بغيره لكن الانفكاك واما اذا تعلق بقوله بل هما سواء فلا يخبر عن
 الشرح بعد الاعتراض الرابع هكذا او دفعه ان الطلاق تام بوجوده دون كيفية ما وقد تعلق
 جميع الكيفية بالمشية لزم تعلقها بغيره **فصل** قد سبق تغير العرض وهو ما ظهر المراد منه
 والكنية ما يشير المراد منها ولا يفرق الا بقرينة وكل منهما اهم من ان يكون حقيقة واما **فصل** ان الحكم
 الشرعي آه فيكشف عن ان الحكم المذكور المخرج انما يظهر في الثلث الذين جزم فيه وبيان
 حد وهي الطلاق والعاق والرجعة اذ في الجميع من ان البيع بالمشية او ثبت باتفاقها والنية
 يصدق مدعى قضاء **فصل** واحتاجت الى النية آه يعني انها وان كانت حركية الا انها شابهت الكنية
 من حيث ايهام المحل فاحتاجت الى النية لا كروية وهذا اندفع ما يتوهم من ان هذه الالفاظ تامة كناية
 حقيقة كانت حركية ينبغي ان لا يحتاج الى النية كما هو حكم المخرج قوله حتى يلزم كون الواقع به حقا
 كما قال ان فتى رج اذا لم ينع بالفاظ الكنية عند الرجعي هذا ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال
 اعني لزوم كون الواقع بالفاظ الكنية رجعا بعد تسليم الكنية حقيقة هذه الالفاظ بان يمنع المراد
 المستتر هو الطلاق حتى يلزم ان يكون رجعا بل بيونة وصلة النكاح والام انها يتعلق طلاقا رجعا
فصل لا بما يستتر من المراد هذه الالفاظ مع هذه التفسير كنايةات مصطلي عندهم فتنبى اصل السؤال
 ويندفع الجواب **فصل** لم يشترطوا آه من يرفع السؤال المذكور عن لزوم وقوع الرجوع بها بان اللازم

اعني البيسونة مراده ايضا فلذا يتبع البيان **قوله** فلا يتأني في ذكرها البيسونة واقعة قطعها وجواز
 ارادتها لا يتوهم وقوعها **قوله** لا يقال انه حاصل ان كناية المصطلح كونه المعنى الحقيقي ارضا
 وملتزمها متساو وكلا الامرين متفق بينهما فلا يكون كناية مصطلح عليها **قوله** ومنها كناية او يمكن
 ايجاب عنهما بان يقال ابتداء البيان انما يكون كناية عن الطلاق المضموم للبيسونة لا عن مطلق الطلاق
 فيلزم البيسونة استثناء عنها فثبت له الطلاق بصفة البيسونة **قوله** وهو ان لو سلم ان شاة الى المنع
 بناء على مذهب البعض وهو ان الاكتفاء بجواز ارفعه المعنى الحقيقي كما سبق لا يصدق عليه الصدق
 والكذب قيل عليه كاشاف الانشا ولا احتمال للصدق والكذب فيه فعدم رجوع الصدق والكذب اليه
 في الانشا لا يدل على عدم ارادته فيجب ان لا يقال ان لم يجعل عدم رجوع الصدق والكذب اليه
 الانشا وليلا على عدم كونه المعنى الحقيقي مقصودا فيه بل معنى كلامه ان عدم كونه الموضوع له
 مقصودا في مطلق الكناية تحقق عندهم مسطورة الكتب وكذا لا يرجع الصدق والكذب في
 الاخبار اليه وهذا الكلام واضح لا غبار عليه **قوله** وكلامه انه لا يصرح بان قوله الآتي عندئذ
 من قوله فتطلق وهو متفرع قائم واقعه فله فيم اربابا من معناه انه انما قال كلاما واحدا
 كونه متفرعا على فقهه يبيتي بموجب الكلام الا انه ليس بظ **قوله** قد يكون لازما متقدما وانما قوله
 فيما تقدم المراد باللائم ما هو غير ان تابع الشيء بحسب القصد والبناء في التقيد بحسب **قوله** لان
 طلاق غير المدخول لا يوجب العدة فيكشف لان الكناية لا تنوقف على جواز المعنى الحقيقي بل يتحقق
 بمتنع كما ترمي حقيقة **قوله** ايجاب عنهما بان ان شرط آه هذا الجواب بصلح جوابا عن طرف عامه انهما
 المكتنفين في الطلاق ليس المسبب باختصاص المذكور لا عن بعضهم القائلين بانها علة انه ذكرها
 المعنى في كناية الجواز ولا يجوز ان لا يشرط كلام الخارج ما يدل على ان هذا الجواب يتم على جميع اللغات
 وقد ايجب ايضا بان المراد من السبب العلة مطلقا كما يقال النكاح سبب للحكم والطلاق علة لجوب **القبض**

شرعا كما في سباب الفقهاء والرجوع شرط فلا بد من تحقق الحكم عن غير المدخول بها واستعانة الحكم
 للغة تجوز مطلقا **قوله** تختص بالطلاق لا يوجد غيره فوجبه للاختصاص لا يجوز الاستعانة بكلام
 ايجاب الاسم حافظا لغيره وصاحب كنهه كما ينبغي وهذا حق مع مذهبنا علم ان حقيقة رجوع جرح
 الجواز خلفا عن الحقيقة في التكلم اسما مذهب حاشية جعله خلفا عن الحكم فلا يتم في هذا الكلام فثبت
 بحكم الامر ان لا يتصور رجوعا بعدة قبل الدخول فلا يصح ان يكون خلفا عنه كناية بين الخوض فانها
 كما لم ينفذ لايجاب حكم الاصل وهو التبر لم ينفذ لايجاب الخلف عنه وهو اكتفاء كناية بعد ابر سنا
 قال هذا ابن كنف في شرح البيرج للاصغر **قوله** من فوجده او منصوبة او موقوفة هذا هو الصحيح
 وعليه علمه المشايخ وقيل انما يقع الطلاق اذا قال واحدة بالنصب حتى يكون نعتا المصدر معذوف
 اما اذا قال واحدة بالرفع لا يقع شيء وان لم يصر واحدة يحتاج الى اليك كناية **قوله**
 وقد شملوا الظاهرة ببعض شملها بالابتداء المذكورة مع كونه موقوفة لايجاب عن بقصد لا فلو كان عدم
 السوق شرطا في الظاهر مما صح في تفسيرهم هذه الآية **قوله** اي اهدمها على سبيل منع الخلو واكتفى بما جرى
 اتفاقا بل كفي **قوله** من الخاير ايضا لان الخاير لا يعمد التخصيص **قوله** ما يدل على هذا اي على كون الاسم
 مبانية حيث قال في الاعتراض على كلام القوم المضيق بالنسخ والمحكم عن قابله **قوله** لان الوضوح
 فوق الظهور واعتراض عليه بانه لا يجوز ان يكون المراد بالوضوح منها ما فوق الظهور والابايم ان يوجد
 وسطة بين الظاهر والنص لم يسم شي من الاشياء وهو وضع المراد ولم يزد بان سبق الكلام لاجل
 والجواب ان الزيادة منها هي الزيادة التي في قولهم زاولنا ربحا على الدرهم لا التي في قولهم زاولنا درهم كذا
 سمعت من الاستاذ **قوله** هذا ينبغي ايضا الاعتراض بان الزيادة لا يقيد بكون سوق الكلام له سنوي
 ذكر الظهور والوضوح **قوله** انما هي ان زيادة الوضوح آه قد صاحب كنهه حيث قال وليس له زيادة وضوح
 النص على الظاهر والسوق كالتواضع ليس بين **قوله** في والكحو الا باي حكم مع كونه مسبوقا في الطلاق النكاح

وبين قهقريه فانك لا طالب كرم مع كونه غير مسوق فيه فريضة فوالم المراء لسامع وان كان جواز ان يشبه
لما حدهما بالسوق قوة جميع هذه المتعارفين بل الازياء بان يفرق من معني لم يفرق من الظن بوجوه
الخطية بنظم السباني او سباني يدل على ان قصد المتكلم ذكر المعنى بالسوق في كونه اما فلا فلان
السوق يمنع احتمال غير المسوق قد يقوم للمسوق له موصوفا واما ثانيا فلان الثرية لا تختص بالخطية
فقط بل خاليتها واما ثانيا فلان ما انما هو واضوحا بانفرام مع آخر هو تمام المراء لا من ان الظن كما هو الظن
من تعريف النص **فهو** من ان الشئ صفة ان كان التأويل من الاول مع الانظر في المناقشة القديمة
وان كان من الالبام والعرف فهو للشك وكلام ان راجع هذه الاول **فهو** وكذا يفرق التغيير بالري في اشارة
الى معنى قوله عليكم من وقران في اشارة الى اننا استعملنا من التا فلا حاجة الى اشارة الى انك بعض السلف من التا
صحة الخبر باوجود ظاهر من مخالفا عليه على الله وقيل التغيير بالري ان يخل المراء على ما هو متعلق
فيكون ان يتغير عن ذكر الخبر من على منظر ثانيا قبل بالمرفوع وبالمختار وقال قوم في ذكره المنه و
للتشابه الذي ليس للشك حاجة الى معرفته فيكون نفسه نازلة منزلة اللغو **فهو** وليس بالواجب
حتى يكون الالة ظاهرة وجوب النكاح لانه **فهو** متعارف عن ذكره في كونه الالة المذكون ظاهرة في
حل النكاح سواء كانت متعارف عن كونه الالة ام لا مع الاول فقط واما على الثاني فلا نكاح لو كان نصا فيه لم يكرر
في الالة الثانية لانها مسوقة ايضا لبيان حل النكاح لان يوجد فيها قيد زائد يكون سوفا فلا يلتزم **فهو**
فامثال الاول المختار هو قوله **فهو** فوجد الملائكة كهم اجمعون في كونه هو ان الالة الملائكة يتحمل العدد
وتحريم هؤلاء المعروفين الذين منهم ليس كما قال طائفة انهم غير المكره وبين فتح هذا الاحتمال لا يصح منسرا
وعدم قرينة العهد مع ان الاصل عند الاصولييين **فهو** ان شرط ان يكون آه لتأمل ان يقولوا الامور الفاسدة
وهو عدم قبول النص اما باعتبار لفظه ال على الدوام واما من حيث معنونه في نظره الفخري بين الابنبيين وكذا
لان مفهوم قهقريه ان انه بكل شئ عليم لا يتقبل الكذب والخط وان قطعنا النظر عن كونه اخبارا لانه ليعلم

البرهان العقلي على صحة نظرية قهقريه فوجد الملائكة كهم فانه اذا قطع النظر عن كونه اخبارا لانه ليعلم
العقل ثبوت الاله لان يقال هذا المعنى انما لا يفرق من اللفظ **فهو** من غير نظر ما قوله في سبيل الاتصال
اذا قطع النظر عن قوله فوجد الملائكة كهم فوجد انما لا يفرق من اللفظ والنص وبين اعتراض المص
على بيان الاصح اننا نقول المراء الملائكة مقيد بقوله اجمعون كما ان النص مقيد بقوله كهم مع كونه
ظاهر في نفسه وهذا بخلاف قوله فانك لا طالب كرم الا باننا نلاحظ في نفسه بان يثبت بقيد **فهو** والحكم
لا يقال الحكم لانه كيف يكون حكم غيره الا بربنا ان الواجب ان يكون واجبا لغيره لانه نقول انتما في
تعديل العقل الشرعية واجتماعها على محلول واحد كاشيا في القيل في اشارة **فهو** في كونه قطعنا
قيل لا وجه لربنا في اشارة قول المص والمراء في الحكم كما سبق في آخر هذه المباحث قبل القسم الرابع
من ان الظن والنص يفيدان القطع صون اليقين والوجوب ان المراء باليقين من هنا مع القطع والاطمئنة
التي توجد اليقين ايضا وهي التي ليس فيها احتمال ما شئت من دليل ويدل على استحالة اليقين بهذا المعنى
سباني كلامه الفصل الذي عقدي بيان حكم العلم **فهو** عند البعض حكم الظن فيل اشارة بين ما ذكره المص
وبين ما ذكره هذا البعض لا معني قول المص ان الحكم لا يحصل بالقطع واليقين بان المراء هو هذا
وثبوت الحكم المنفي فيما تعلل عن البعض معناه ثبوت ان الحكم هو جزا الاوجب الحكم الى **فهو** جمعا
بين الاربعةين فيجعل الظن في كونه اشارة لان المراء بالجمع بين الاربعةين بالجمع بينهما كمال منها على معنى قوله
في الجملة لا بالجمع بالظن والنص من حيث انما في النص مثلا لان كونه الكلام على امر اليقين نسبة الى الاصل
الذي جعل الظن عليه عند تقديم النص بالظن المعنى الذي ظهر كونه مراء فانما اقدم الظن على النص مثلا بان انظر
على الظن اول النص كان جمعا بينهما المعنى الذي ذكره وان لم يتحقق فيه العلم بالنص من حيث ان النص لا يقال
للعلم القوة النص لانه نقول في جميع الاربعة الاول اعني قوله لان العمل بالواضع والاقوى اولى **فهو**
اما المنفي لفظ جعل في نفسه اللفظ بعد ما جعل في غيره في المراء لان المتعارف عند الاصولييين وهو

المذكورة في اصول الفقه الاسلامي ان اطلق ما خفي من احواله من غير الصيغة فمما يثبت بان يكون المشكل مخفيا
مراد بالاحكام بل انفس الصيغة فانه في اعتراض صاحب الترتيب بوجوب رجوع الفقيه الى المرافقة **فقد**
الافهم متباينة بخلاف ما بين الثلاثة الاخرى كما هو جرت العادة المتأخر ما ثبت للمقدم مما ذكره
وتفادلا مشكلا لا يحل ولا يتبين الحق مع الثلاثة فبان يعتبر فيها انتفاء الخفاء لعارض وان لم يجرى
فاللفظ الذي خفي المراد منها عارض لغير اللفظ خفي لا غير **فقد** اذا قلنا انك لا قبل المشكل كرجل اعرب
عن وطنه فلفظ المشكلا من النكس فيطلب موضعهم ثم يتأمله انك لا تتوقف عليه فلفظ الخفي فانه لم يزل
في اشكال بل هو كرجل اخفي فافا طلبه وجعل من غير **فقد** لانه مقابلة النظر لكونه البرهان ان
الخفي هذا لفظ فعلي هذا يكون المراد بالتقابل التصادم واعتراضه بانه اجتمع العندين على موضوع واحد
وهنا قد اجتمعا فان السارق في نفسه وضع في حق الظاهر والتبني عن هذا العرب بعضهم وجعل التبادل
بينهما تعادلا للنفائز والجواب ان علم الفقه اصطلاح الفقه بانه كل من المتبادلات مطلقا
مخرج في التحقيق قول المصنف ان السرقه آه فانه في السارق اخذ مال الغير على سبيل الخفية وهو في حق
الظاهر والتبني لا بنفس بل لعارض قيل هو خيار الاسمي فانه لا يملك على تغييره عارض على ان لا يملك
فان الشاؤم له ان يتغير في المعنى فلم لا يجوز ان يكون السارق والتبني كذا كما جاب الشيخ اكمال الدين
في نزهة السعدوني بان ذكر سبيل الترادف وهو خلاف الاصل سيما لكن المراد بالتباين هو التباين في اللفظ
وليس له لا يتباين في غير خلاف السارق والتبني في هذا الجواب تعمله مع سارق اموالنا كرق
اجبا ثار ربه عابته يعني انتفاء واجيب بان الكلام في التباين الخفي والام ذكر في آخر **فقد** لان التباين
اشد في الظاهر واخفى في نفسه وان كنتم جنبا فاطهروا من باب التخييل واسلم بطهر واللبس الباهل فانه غم
ولله بهيمة الوصل **فقد** قلنا لان المعلوم شرعا قال الاصناف في شروع البديعة تقرير الجواب سيما ان التباين
كون داخل الغم والافهم من طائفة ارباب طه ونحوه الجواب لم يطهر وهو شأن المشكل الخفي وما ذكره

ان راجح اظهر لان المشكل هو اللفظ **فقد** والاختلاف في باقي معه قيل عليه الاختلاف في التباين
ايضا باق لان ابا يوسف من علمائنا وما نكاد ان فقي يعطون السبيل والتحقيق
الذي ذكره جاز فيه ايضا فوجب ان يكون مفعلا ايضا وقد يبان في قوله كيف الاختلاف
فيه باق سند تعمله لان المعلوم شرعا في ذكره كلام علم السند وبيان ما لا اعتراض المحقق
بالمشكلا لان معنى السارق معلوم شرعا قبل الطلب كيف الاختلاف فيه بان يعود لا يعني
انه لا يندفع بالجواب المذكور وان عتابة السرقه من اشبهه ليس بظاهر لان الخفي عينا فوه
هو الذي شتهر من غير الصيغة وبيان تجرؤ الطلب من غير فكونه متا لا يتحقق معناه الا بطلب
والاجتهاد في ان معنى السرقه في الظاهر اكثر من التبني اقل وهذا المثال مناسب لتبني المشكل
كذا في شرح الهدى للاصناف **فقد** عطف على قوله يجوز من مخرج بالمعطوف عليه مع ان المعنى
ايضا مخرج به اياه الى ملأه كلامه من التباين لان المعطوف عليه نفس قوله يجوز لافهم المشكل
اما بغرض كاد عليه كلام المصنف ولعل مراد المصنف من العطف المعنى اللغوي اعني مجرد التعلق
بمكتسب المعنى ومراد ان راجح المعنى الاصطلاحي **فقد** وكواب اس ابا ريق بلا عرق جميع كواب
كذا في تفسير الناضق ومنتها القوارير في كنه لان قوله مع كانت قوارير مثل كان زيد لمدا وهو
شبهه بليغ عند جميع المحققين الاستعانة مخرج بانه المطول والجواب ان كانت تامه لانا قصه
وقوارير حال والمعنى حال كونها جامع بين معناه والزاجنة وشقيقتها وبياض الفضة
وليها وقد اثاره ان راجح **فقد** كما هو في موضع شرعي في الجذع عند اصابتها المكروه وفي المنع عند
اصابتها الحسية **فقد** اسماء الحروف يجب ان يقطع آه ان جعل **فقد** يجب صفة الاسماء مع معنى
ان تلك الاسماء كل واحد منها مذكور على حدة بلا تعلق بها بالآخرى وان جعل صفة الحروف فيكون نسيبه
الاسماء بالمتعلق من قبل نسيبه الدال بهم المدلول **فقد** ونسيبه بالحوروف والمقطعة بجاز

على التفتت **فقد** على نقد برتبة اثباته لعدم تعبد التفتت لا محال ان يكون الذين ظنوا بالبرهان
واسر او فاعلاه والاول لا يتواءم بان فاعله جمع او فاعله انتم وانصب عليه **فقد** وتوسط
هذا الكلام يمكن ان يقال ان راجع من التوسط في الشرح التبيين على ان ذكر التفتت كلف في المقام وانما ذكر
الاشارة لبيان ان كونهما في بنية كلام القوم **فقد** ولا يتصور انهما منع فذكر ان تقديم شئ على شئ اذا
يكونه تارة الشئ الثاني خير من الاول بل ينافيه فعمل ان التقديم انما يكون به دون التاخير وقوله في بعضا بان
الغرض قد يتحقق بالتقدم فيكون هو على ما قصد من التاخير وقد يكسر كما هو للضرورة في البيان وان
مثلا زعم في هذا المعنى بانوسيل على هذه النكتة **فقد** وفي نظرنا ان لا يفتقر لان عدم قطعنا امر او اكل بالجل
احتمال اعادة غير المحقق فالتوازي لا يرد وجه وجزم العقل باشتغالهم على الكذب بل يوجب قطعنا الارادة
و بالجملة انهم لا يمتنع لا محال حكم ان يطابق الواقع واحتمال كل من طرفه بغير ما يتبادر منه والواقع
انما يقع الاحتمال الاول الغير المتنازع فيه وقد يجازي بالاحتمال الثاني مستند الاول لانهم اذا تعلقوا بشئ ان يقدروا
موجه فهم السامع منه ما هو متبادر من ظاهره فان ارادوا من بعده او الوجه مع غير المتبادر منهم الكذب لا محالة
علامة الحقيقة وعدم علامتها المحال فان استعمل اللفظ في غير المتبادر بلا غرضية ككذب لان الحجازا فاعا في بعض
لا تفرقة موضوعا من هذا النوع فاعلموا ككذب بالضرورة **التقديم الرابع في عبارة المعنى** قبل العبارة
في اللفظ نفسه الذي يقال عبرت الزوايا في سرتها المطلق على اللفظ الدالة على المعنى لانها بضرورة الضمير الذي
هو مستور وهي من هنا كظايرها سلم الدلالة كما سبق به ثم ليس الامر بالنسب هنا ما قرره التقديم الثالث
اعني الذي يقال للظ والمعنى الحكم لان التفسير في اثبات الحكم بكل منهما مستند لال بعبارة النص بل المراد به
كل لفظ فهم منه المعنى يسمى اعتبارا للظاهر لان عامته ما ورد من صاحب الشرح في موضوع ثم الاضافة في
جوان النص ونظايرها بمعنى اللام والضمير البارزة في حضورها عابدة لانه لا ان كيفية تلافيا لم تقدم في المقام
في قوله في عبارة التي في كتيبة عبارة **فقد** ما ذكره القوم قول المعنى وجب ان يحمل كلامهم على الحشر

بان و

بان وجه القبط غير المذكورة كلام القوم من حيث فلو فتح ذكره في قول الثالث مع ما ذكره القوم
من تفاسيرها كيلا يدل على ان وجه القبط نفس المذكور في **فقد** وكان كلام القوم ان قال الغافل
الشريف لا يخفى انه لا يكون مع المعنى الا ابراهام اشبه القوم وقوله لزمه بيان ان كلام الموصوف ان
بعينه جدا ابراهام ان يحصل ما اجمله القوم من الموضوع له وجزئه **فقد** كلام المعنى مشعر
قبل فعل ما مشعر به كلام يلزم ان لا يوجد تعريف من الظ والاشارة وكذا بين النص والعبارة قال بعض
المفسرين سبب الاشارة انهم لا يفرق بين نفس الكلام بغير تامل وبه يحصل بين الاشارة والظ
فان المطلوب وان كان غير موقوف له الكلام كالاشارة الا انه يفرق بنفسه مع وكمن الفرق بين
عبارة المعنى وبين النص تمييزا لانه كل واحد منهما سابق له الكلام ويصدق تعريف واحد على الآخر
وهذا كونه احد يوجب تمييزا كونه المحقق فالتعيين بينهما بالاعتبار وهو ان النص تعريف في الكلام كمن في جهة
النظم وفي عبارة ايضا تعريف في النظم كمن في جهة المسند والتاخير بالاعتبار كونه في الفرق بينهما انتهى
كلامه وانت خير بان الفرق بما ذكر بين الظ والاشارة لا يتأخرى على ما ذكره المعنى من نحو كون الاشارة
بالاشارة نفس الموضوع له وجزء **فقد** في الموضوع له وهو حال السمع اه قال الشيخ اكمل الدين
في شرح البرهاني اتفق ائمة الاصول على ان التمسك بالباطل مستند لال بعبارة النص فعلم هذا بان يكون ما ذكره
المعنى من الآية الكريمة ان في الموضوع له وانما ابراهام في الفاعل ما اتفقوا عليه لانه ظاهرة الموضوع له وفي
اجزاء بلا شبهة وفي بعض كلام الاصوليين اه اعتبار من يان يقتضي ان لا يكون الثابت بالاشارة مقصودا
اصلا وهو بطلان الخواص ومن انما التبراهاتم البلاغة ونظروا لا يجزئنا بانه بالاشارة كما خرج به نفس
الاية وقد تقررت كسب المعاني ان الخواص بانه يكون مقصودا للمنتظم حتى ان ما لا يكون مقصودا اصلا
لا يعتد به قطع على ان كثيرا من الاحكام ثبتت بالاشارة بشيئ الحكم الشرعي بما لم يقصد به الا في ذلك
الحكم اصلا ظاهر البطلان فالصواب ما اختار المعنى **فقد** ان الثابت اه ابراهيم بان الاراد المنقسم

١٢٠

المتقدم والمخاض هو اللازم لا يوسطه عند الحكم فلا ينافي كون الثابت بالادلة ايضا لازما لكن بوسطها
قوله ان الشان الثالث ان يقال انهم اللغوي فكذلك الحق ان لا يتوقف فهم على مقدمة من رتبة
لغة النكاح القياسية المستنبطة فعند ما يتوقف عليها يكون معدولا من مفهومات اللغوي سواء فهم في
التأمل او بعد اتمام النظر فيها اما ان لم يفهم بعض الماهرين في اللغة وان امكن في التأمل فذلك
لا يكون الا يتوقف فهم على مقدمة شرعية وقد جاب ايضا بان ورود السؤال مبني على ان الاشياء التي ذكرها
من دلالة النص وفيه منجى ان رتبة النص بعد ذلك قبل الاشياء المحققة بعقلهم واعلم ان في بعض المسائل كونه
في المتن كلاما في ثابته بدلالة النص ام بالقياس وفي نظرنا وجوب اخذ اللواطة اذا لم يثبت بدلالة النص
يكون بالقياس او لا ثالث كقول جليل قول النص بدلالة النص ام بالقياس وقد يقدر عندهم ان العقوبات
لا يمكن ايجابها بالقياس وقد مر في هذا المعنى ايضا حقيقة نعرف اصول النقص **قوله** كوجوب الكفاية اذ ان
ثابت بدلالة نص الحديث النبوي باتفاق الحقيقة حيث لا وجه لعل السلام على اعدائهم وطى امراته في نهار رمضان
والعلة فيه عندنا مستلزمة الصوم وهو موصوفه بالاكل والشرب فيجب الكفاية فيهما ايضا وكما لم يظهر عند
الشافعي منجى كونه من الماهرين في اللغة انه العلم الحكم بوجوبها فيهما وقد يجب عنه بان كونه العلة بحيث لا يفهم
كثير من ذكر ان الحكم بالمنطوق لا جعلها ممنوع بل غير المخبرم فاما هو ثبوت الحكم بها في غير المنطوق مثلا معنى
الجنائية في هذه الاعراض من غير الاستنباط او الاستنباط في نطق الحكم اعني وجوب الكفاية بنفسها في هذه الاعراض
او باجتناب العدة بالوقوع وانه بان الاستنباط في غير المنطوق افاضت من الاستنباط في المنطوق فان وجوب الكفاية
على الاعراض ان كان تجزافا في الصوم نعم وجوبها في الاكل والشرب وان كان بافهامه بالوقوع لم يوجب **قوله** اخذ
في اللواطة ان كونه بطرفها عند الاماين بدلالة النص ورفقة الزنا كما يجب تفصيل **قوله** الرابع انه قد يتوقف
في الجواب عنه بان واد النص بعد ذلك الدلالة انما اعتبرت بالنسبة لا لان هو عالم بالوضع هو دلالة النص لا مطلق
الدلالة يدل عليه من الكلام فان المراد بالفهم وعدم فهم ان الحكم في المنطوق لاجل العلة الموجبة في معنى النص

فلا بد من الاشكال بان ثبت بان النص وبان المراد بفهم كل من يعرف اللغة فهم ولو بعد اتمام النظر
فعدم بصورته الامكان لا يقتضي **قوله** وراعى اقل منه الجواز فان قوله وجوبه وفصله لا يمتثلون
شرا وقوله هم قابل وفصله عاين ان هذه الامانة المجدد منها شرا لانها الباقية من العاين **قوله**
وتحقيق ذلك لا بد ان المعنى خلط الاصطلاحين وبني كلامه على اصطلاح المنطوقين **قوله** يدل من قوله
لدى القرينة ان من قوله نزع رسول وما عطف عليه فان الرسول لا يستحق اختيارا في الابدال عما ذكره عندنا لا يعطى
اغنيا، فزوى الخواص اما من يعطونهم فالابدال ما بعده او يخص الحق بغيره النصير لا يجوز الاحتياج والاحتياج
يدعى المال لان الفقر عند الغنى وهو من يملك المال لا يجوز من يتوجب منه فان المكاتب قد يكون في ذمة اموال
وليس بغيره ولا لا يجب الزكاة عليه **قوله** ان لا زال ملكهم اذ من عبيد بان زوال ملكهم فافهم من قوله انهم
من وبارهم واما اموالهم واما المعزوم من اطلاق الفقر فيهم فهو عدم ملكهم **قوله** عن الغنى المؤمنين ان قالوا انهم
المراد بنى السبيل الاخر وقال السدي المراد بنى الحجة **قوله** انهم لا يملكون مالا كانت ملكا لهم حال اخرهم
اجيب عنه بان ثبوت المالك حال شروع الكفاية في اخرهم لا حال تحقق الاخرى وهو ما من يتوكل في الاثنا
بما زودنا القدر كاف في تحقق الجواز ويؤيده ان نظم الآية كريمة بغية تعليل بحيث تقوم الغنية بالاخراج
عليها فيهم من قرب الحكم على الموصول والصله من السبي ان علة استحقاقهم اليهم هو الاخراج التام من الديار
والاموال واما غيرهم بالاخراج فليس من استحقاق اليهم فبعضها لانها كانت ملكا لهم غير تام **قوله** ونظرة
اجيب عنه بان المراد بزال ملكهم غلته وهو ان لا يكون بدليله فثبت لا يكون وفيه كذا لان الامر ليس
جعلوا ما ثبت بالثابت في قوله نزع الفقراء المراد من الآية زوال ملكهم فاعفوا ولا احتياج لاجل الزوال المعنى
عدم المالك فاعفوا ولا يفهم من هذا اطلاقا منهم انهم اموالهم فاعفوا فثبت بالثابت بالاثبات
بما ان يكون لازما ما شاعرا او انه اخذ هذه التعريفات من انفسهم واطلاقا منهم هذه الآية يدل على عدم وجوب
ذلك فثبت على **قوله** مع الوارث مثل ذلك كذا ان آية الوارث عطف على قوله نزع على المولود له زرقين و

وكسوتهم وما بينهما تغيب للمعروف معرضا كان المصنف وعلى الوارث المولود له مثل ما وجب عليه من
الزوق والكسوة اي ان مات المولود لم يترك ان يرثه ان يقوم مقامه ان يرثه او يكسوه بالشرايط فلو
من المعروف في جسد الضار وقيل هو وارث الصبي الذي لو مات الصبي ورثه **قوله** والمذكورة كتب الفقهاء في الطعام
اعطاء الطعام رقة على الخنفية في السنة الاولى على جواز الاباحة بطريق الاثبات وجواز التملك بطريق
وحاصل الروا ان الاعطاء في اللغة يتجها فلا وجه لفرق بينه وبين طريق الثبوت **قوله** لان ما ذكره كتب اللغة من
ان الطعام اعطاء الطعام لا يدل على الاباحة وقد مر في حديث في تفسيره لا يصلح بانها مشيئة بتغير اللفظ
بما هو اعم من مفهوم ما في اللفظ لان افعال الاصل واداء الفعل للمعنى الذي هو ما لا يصلح على ما في اللفظ من غير
المعنى خصوصية وهو ان يعرف لان الطريق اليها نقل الثبات ونقل كمال اللغة يدل على اتحاد **قوله** في معنى
قيل في معنى ان معناه تسليط المسكين على الطعام حتى صار طاعما وهو وسعه ولو سلم فصار من ان التملك
يخصه جعل الغير مال يترس وسعه ايضا لتوقف على القبول من جهة المالك منه فانما انما الحقيقة ينبغي ان يصار الى
اقرب المجازات وقد كثر فينا لان مرادنا من الاباحة التمكن من الاكل شرط ابطال الاكل وهو موقوف على حقيقة
الطعام وبنيان في الواجب فلا معنى لاشراك التملك في اياه عليه **قوله** وذكره تكملة عليك ولا اضافة الوجوب الى
العين وان قدر الفعل المنسوب لا يتام يستدعي مبالغة اختصارها بالوجوب كحاشية الترخيم بها والتحكم
كفاية الركن ولا التكفي في مقتضى ذوال ملكا يمكن ليم الاخر جازا وانما الحاجة للفقير ذوال التملك لا بالان
وفي الطعام بالاباحة فلا حاجة الى الزيادة ولم يمكن الحاق الاحاد بوجوبها لخصانها في كمالها والاطلاق التملك
بالاباحة **قوله** فيمكن ان يكون وصفا لمجرد وفاته في اذ هو من الكشاف فان قيل هيها وجب هو عطف على الطعام
وجعل من اوسط صفة الطعام على ما هو الظاهر او صفة من ذواتها من اكل او مفصولا عن الاعطاء
من اوسط الباعث على هذا الوجه المنعك المشكك في جيبه اختيارا فيكون الكفاية فيما يتعلق بالمسكن
مثلا ثم اوكسوتهم الثبوت فينا اننا يعتبر في جبال الطعام المعلوم فلا خلاف في انما فيمكن ان يكون

اي في الترخيم ومن حاول تدليله على انه واحد فيجب ان التقدير في العلم او اليقين **قوله** فيقتصر ايضا على
التقدير في العلم من اوسط ما يطعون فيختص بالتقدير انما يترك ما جعل ما هو صفة السلب لا يترك ما هو صفة
واما اذا جعلت مصدرية فلا يزال يظهر ان علمه قد يراد بالبدال لا يترك كون المذكرة كفاية الاطعام ايضا الصبي
علم ما ذكره ولا الالام لان يقال اعتبارا لا اوسط انما هو في المعلوم واما اعتبارا في نفس الطعام فلا معنى
الا باعتبار المتعلق فيقتل **قوله** لا خفاء ان غلط يعني لو كان كونه في موقع البديل من الطعام
يكون بديل غلط او لا وجه لجعله بديل احتمال لعدم الملازمة المصحة وبديل الغلط لا يتبع في كلامه
اجاب عنه في كون الكشاف ما قد يحفظ علم البديل ويكون المقص الا ان انت اما ثبت البديل
بجعله في حكم البحر ولا يخفى ان خلاف النظر **قوله** او لا يتبع الملازمة ولو كان الملازمة المحبذة في بديل
الاشتمال عند باب التحقيق ان يكون البديل منه الا على البديل الجلي او مشا خاله بوجه ما يجتنب في
النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الكاشفة فيجب ان الكاشفة لما عمل الاول مبتداه ولا يخفى فيه
تحقق الملازمة بخير الكلية والجزئية كما ذكره ابن الحاجب ومن البين ان البحر هو الماشي واحد لا يتقبل الملازمة
قوله ايجاز انية بالنها فيقبل قصد الصوم قصد الفعل فلا بد من مقدته عليه فيتقدم البنية على الصوم فزوت
وليس في ان البنية هنا قصد جعل الامساك العاوي عاويها وانما يمكن ان يقارن له لا قصد الحاقه في وجوب
لا يتوقف عليه **قوله** لان الاصل اقران البنية بالعاقبة فيكتسب سباق كلامه يشعنه اعتبارا لشرائخ او لا
بالنسبة لان الصوم اعني الامساك ثم اخذ منه جواز تراخي البنية بناء على ان الاصل اقران البنية بالعاقبة والشرطين
ان الاول ليس بمراو والظان ان تراخي عند القائل انية تمام الصيام اما البديل في نفس الصيام **قوله** وهو لم يكن
لا للشرط قبل لان البنية شرط بل ركن وجواز الفصل بالمنا في ثبت على خلاف القيس ولو سلم فهو لم يكن
المخارن للشرط فاذا تراخي الركن بمقتضى كونه في شرط بالضرورة على تمام الاتيان به تاما كلاما على ما
صاحب الكشاف في التواخي وذكره بالاركان والشرائط وهذا يندفع ايضا ما يقال من ان تراخي المجموع

تأخر كل جزء قد يناقش في انعام الصلوة هو الاتيان به تاما بل هو جعله ويعبر تمامه في بعض ما يقتضيه
الشروع ولا وجوب للمساكن قبل يتيقن من وجوب التنية فيكون في الاتيان به علم وجوب التنية بالليل كدلالة
جوابه على الكفر وهو مني علم ان ثمة الالة للتعقيب لا للترخي لو اعتبر تراخي الانعام من بين التنية
انقضاء الليل لم يكن ذلك الا بانظر الى انجزه الكس من التنية او بعد فتقدم الشروع فيه فيحقق بالشروع في اوله
منه فمن اين يلزم وجوب التنية بالليل فتأمل **قوله** ايضا ينبغي ان يوجهه قال شيخنا في شرح الكافي
اشار ابو جعفر انه قد تقدم بعد يتيقن من التنية عاين الاكل والالتفات وقال في قوله لا بعد التنية
علم ان لا يكون الالة الى ان يتيقن من انقضاء الليل لا يكون الا بتيقن من التنية لان التنية لا يقطع بغيره
وهو مسوم بل لانقضاء قبل التنية انما هو دخول ولا يخرج من التنية لكن لا يعلم الا بالدخول وقرئ بالتخي
الشئ والعلم بالحققة وقد يفتح ايضا بان كلمة للترخي دون التعقيب ليس في لفظه لفظه في قوله
انقضاء الليل وتبين التنية من غير تراخي لا يقال قد اكتر تراخي الامساك صوتا وبعد تراخي التنية لا تقول
بل تراخي التراخي بالكلية هذا الوجه بين الحقيقة والجاز والفصل بين العبادات والتنية **قوله** او حكما بان
يحصله في كونه لا يدل على عدم جواز الصوم او لم يتصل التنية بالقول من اجزاء النهار حقيقة
او حكما وليس كذلك عند الحقيقة بل يجوز ان حصلت في اكثر النهار اقامة لاكثر مقام **قوله** في الخطا
التي في كوك الكلام ومعناه قال التنية وتعرفت في كوك القول والكن المعنى القطعي وفي الحديث
بعض بعضكم الكون محجة عن بعض قول المصلح ان المعنى المضموم منه وهو الاول قال صاحب الكشاف واعلم
الحكم انما ثبت بالادلة او اعرف المعنى المقصود من الحكم المضموم كما عرفنا المعنى من تحريم التنية في الاكل
عن الوايد بن لان سوق الكلام بيان احكامهم ثبت الحكم في الضرب وانتم بطريق التنية ولو لا هذه المحرفة
فانتم من تحريم التنية في الضرب او يقول السلطان للبي لا اكله لم يقتل بكم من اكله لا يقتل لاف
ولكن قد يكون القتل اسرع من حذو المنازعة من التنية في ان كان فكر المعنى المقصود معلوما قطعاً

قوله التنية

قوله التنية في الالة قطعية وان اتمم ان يكون غوما هو المقصود كانه ايجاب الكفاية على المعنى
والشرب في التنية **قوله** يتبين بان لا يريد ان يحصل التنية على فكر التنية بل الذين فكرهم وهذا
لا ينافي حصول التنية بالاشارة الاخر فلا يريد عليه اعتراض صاحب التنية جميعا بل من سائر الاشارة
فقال بالتبين **قوله** يعلم ان الكفاية لا اجل الجناية على الصوم اجاب عنه صاحب التنية جميعا بان لا يمان
ان فقي لم يفرم فكر بل زاد عليه اجتهاد عليه لتخصيصها بفعل الرجل ونحن نقول بفعل الرجل
ليس لانه ان يكون الفعل جناية وانما الا ان يكونه على الصوم مشترك فعل الرجل والمرأة وانما خبر
بانه اذا اراد عليه اجتهاد ما فكر لم يكن فاما ان الكفاية بحجم الجناية على الصوم هو المزمع بالتنية
قوله تجزم حصول الشئ من التنية في جوفها في كونه معارض بفعل الصوم الرجل ايضا بحجم
الدخول في جوفها نعم قيد التنية ليس شرطية المرأة حتى وفعل لا يصح في جوفها في كونه
الرجل فانه اذا دخل اصعبه جوفها لا يبعد صومها لكن هذا الفرق لا يبعد فيما نحن فيه **قوله** لهذا
سكت النبي عن في كونه سكوت من جهة ان اعراض ما في الصوم غيره لا يكون معتبرا في الشرع
لا يقال ان لا يعرف المرأة بذلك يمكن ايجاب بان اعراض ما في الصوم غيره لا يكون معتبرا في الشرع
على تقدير وجوب الكفاية عليها ان يرسل اليها بانه لو وضع ما ذكرنا من وجوب فكره انت ايضا كما ارسل
عليهم ابنا حديثا لعن المرأة كاشية **قوله** بل الجناية بالقول انتم فيمن نظر لان خطو الجاه
التمام يوجب لا لا يجب الكفاية اذ لم يكن ما عني تامة مع انها يجب بنفسها وقال عمدة **قوله** بخلاف
حديثا لعن الاجير روى عن ابي هريرة وزيد بن خالد روى ان رجلا اخصما المرسل عن فقال
احد من اخصين بكتابه وقال الاخر اجل يا رسول الله اخص بكتابه وانما ان الحكم فاعلم
نكلم قال آتي لان هذا على هذا فاعلم ان على آتي بانه جلد وتقرى عام وانما الرجل
على امراته فقال رسول الله اما الذي نفسي بيده لا قضيين بينكما بكتابه اعلمك وجارئك فمعه عليك

واما انكر فحليله جرمه وانه يمتنع واما انكر في ايسر قاعد على ان هذا قال لا عرفنا
فعله قال العباد يعدم قبل وروى النقيض لا يمنع الامتناع وهو ان يتنفع احد النقيضين قبل وروى
الاخر على ما ذكره المتكلمون في امتناع بقاء الامراض وقد افترضوا المواقف على منعه وبشرته
في الحاشي الاسنة ما يجرى ان يكون وروى ذلك وزوال الاول في ان واحد بل تقدم احدهما على الآخر زمان
واما التقدم الزاوي فلا يفيد فيما نحن فيه ان الاقرب ان المقدم في انا هو وروى ذلك فيما نحن فيه في قول الرابع
ان يتناهي على الجميع في قوله وهو ان السؤال لا بد واصلا في حاصل ان في الاكل والشرب ووجه الابطال
وهم قد قرروا بان الكفاية انما تجب فيما نحن فيه في الابطال حتى لا تجب الكفاية بالقتل **فعله** في قوله انما ذكر
الزنا مع ان الكفاية تجب في الوسطي الحلال ان كان هذا الاثر ان يقول للمعتز ان لو كان كالمعتز من كونها
متعلقة بالاحكام كان باطلا في منافع البضع وقد ذكرنا في بعضنا ان الزنا لا يوجب الكفاية حتى لا يربط
الاخر كلامه في **فعله** **المتكلم** يمنع ان قد سبق الاشارة الى الجواب عن هذا الاثر وانما بان معرفة كل من
تغير في اللغة عدم توقف فهم ساطعة على مقدمة شرعية كوقف عليه القياس عليها الا في كل واحد وهذا المنع قد يكون
ظاهرا كانه لا ينقل اما ان خلفا خامسا ومعه قطيعة قطيعة مخروبة ضامنة بالمتكلم المذكور كالجواب عن
الاحكام لا قطيعة بل منسوخة ولا قطيعة تعدى حكم الحق ولا قطيعة كونه احلى اوسا وبان فصول
البداهة **فعله** حاصل الجواب انما لا تراه تقر في الجواب بهذا الوجه ظاهر لا خلفا لالا ان خلفا فيكون هذا حاصل
ما ذكره المصنف لان فيه هلاك البشارة بتعليل كون الزنا اكثرا من سبغ الماء فاستفاد منه ان الجواب عن سبغ الماء مجموع
السبغ والتمسك الاخر نعم بتعليل اكل الزنا في السطح بما ذكره ليس بواجب الا في كل ما ذكر في كمال السبغ ويمكن ان يقال
الاضافة في السبغ للعدو والمقصود من كون مكانه لا يجاب الجواب فيقول انما ذكره ان رجوع ويصح التعليل
قال بل مع هلاك البشارة وهذه المسألة لا توجد في اللواطة فلا يجيب في الجواب عند بل في التعذيب بالاحراق بالنار
في رواية وعدم الجواز في اخرى والسبب من مكانه في حاله في امتناع الاجابة في النار وفي الرواية ان الخلافة في الغلام

اما وطل المراته في الموضع المذكور فيوجد بالاطراف لو فعل ذكره بعيدا وان لم يكن مذكورا بالاطراف بالانقضاء
لان المتكلم يقتضي الحلاق الانتفاع فاوثر شبهة في **فعله** في قوله ان كل الحكم فالحق في الامتناع
كل فردي ان محليته اعم ولا يندم اصلا في الجوع والعطش فان حرمة المصاهرة توطئها وكذا الخلع يندم
فيما اقبلت انا وندت في النسب من ولوا ندمت ما ثبت في العصب **فعله** بخلاف اللواطة فان قلت لو صح
عدم حلاق اللواطة بالزنا وجوبه لكونه اعم فيمن الطرفين موهنا الزمان لا يفي الاكل والشرب وجوبه
الكفاية بالوفا فان في رعيه بين طبع الرجل وطبع المرأة وفي الاكل وطبع واحد فالتجسس بان التزويج
باعتدلة والكثرة انما هو عند اتحاد الجنس اللواطة مع الزنا واحدا فاختلافه فانقره المصلحة والقوة وما قد
وجدناه في قضاء شهوة البطن من شهوة الفرج فانها تتجدد في كل يوم ثم ينقض عاقبة ويبقى ما لم تزوج
في ابدن وشهوة لا تبقى في مثل هذه المدة وينقطع بالاستبراء الكبير في الجملة فحققنا في الزنا وروى
الطواطة يوجب كثرة وقعود بالنسبة اليها فيكون اخرج الاثر من مزاها ولا يوجب كثرة وقعود بالنسبة اليها فيكون
بل يوجب قلة بالنسبة اليها فيستغنى عن الزنا في **فعله** فعلى المعنى انما اخذنا عن المعنى الاول فان
الحديث المذكور يبين صحة علم مشقة القتل بالقتل ورجحنا القامع في الزنا عن المعنى الاول واخترنا صاحبنا في الزنا
الاثر ان القوم لم يبق الجواز وجب الا في قلة قصصه بالواجب من عادية كذا في سبغ السبغ
بالجواز وقد روي عن الاول لا بد من ان يراه بالقوم وجوابه او قد يراه لا مخرج فالعصا في امتناع كذا في الكشف
لان المعنى الموجب للقصاص في قتل من قتل من قبل التعليل على مصارفة النفس وهو بطون في قتل
انه من قبل لان النفس مع القوة في غل النصوص ومن جلة القتل المتعلق فان قلت ليس في كل من جلة عن النصوص
لان معنى النص الا قولنا بالمتكلمين بنفسه والقتل بالقتل فالتعليل في قتل من قتل من قبل التعليل على مصارفة النفس لا بد منه
وبالجمله القول بنسب الحكم بالبدان مشكلا جدا ولكن ان يتلوه في الجواب عنه بان يقال كان القصاص هو انتفاع
فذكر الغرض في هذا التعليل حتى البطن بما يطعم البدن وايضا التعليل على مصارفة النفس انما يكون باطلا ان كان

الاطلاق وقوله وفكر المحض وهذا دليل على العموم والحاصل ان المصدر المذكور من حيث هو سبب في الرفع
بغيره العموم قطعاً واذا كان تأكيداً للمصدر الضيق حمل ايضا على العموم ابتداءً بلا قرينة **قوله** وايضا
ذكرنا الجامع اه لا يخفى ان المذكور في الجامع يخالف الروايات المشهورة ولذا حمل البعض على ما اذا
قال ان خرجت فخرجت وهو غايه البعد لا لم يقع فيه لفظ خرج جازاً لانه لا يصلح على هذا قوله صدق
حياته بل يجب ان يقال صدق حياته وقضاؤه والاقرينة توجب على الجامع ما ذكره بعض الفضلاء
من انه ينسب الابعان على العرف واذا قيل خرجت من البلد فيعرف العرف السري وليس مبنياً على ما ذكره الشارع
من التوجيه حتى يخالف المشهور وقد يوجب ايضا بان نية السري قد تنوعت في الخروج والرجوع فتكون
الحاصل المعنوية من الاطلاق كافة المسكنة وهو قريب مما ذكرناه **قوله** وفيه نظر لان عموم النكرة آه قد
يجب عليه بان يخرج فيجب على بان نية النكرة المنقطة وضعا بالنوع فيكون الدلالة بطريق المنطق
قوله وقد اشتهرت ان قوله عند عدم النية قيل ما ذكره مؤيد الكلام المحض حيث يفهم منه عند الاطلاق
المعنى انما هو سبب في ولا يحمل على الحاصل الا على الكلام الاباليتية **قوله** مثل انك طالق عدمه او خالته
في طالق ونظاير من الصفات المختصة بالنسبة اذا اراد بها الثبوت عند الكوفة لذكر الاختصاص
اذا احتج بالحق والحق وورد ان يقال ناقة ضامر وحمل ضامر ورجل علقى وامرأة علقى مع عدم
الاختصاص وتقدم موصوفه مذكور عند سبب اي انما ناطق وعلم من النسبة عند الخليل كما
اين ونام اي ذات طلاق وما كان علم من النسبة فيجوز ان يثبت بغيرها لان التام انما دخلت
في هذا الجنس حمل على الفعل فانه لم يكن بمعنى الحدث لم يكن معنى الفعل الذي معناه الحدث فلم
يحمل عليه للفرق بين هذا النوع من الصفات وبين ما جرى على الفعل لفظاً ومعنى وقول الخليل اقبل كما بين
في كتب النحوي **قوله** فصار له الالة على هذا المصدر اقتضاؤه فان قلت ما ذكرنا من اطلاق المقضي عليه
الا ان ليس بمقتضى اصطلاحنا ان السري معنى خارج يتوقف عليه صحة الكلام او صدقه والمصدر ليس بخارج

عن مدلول عند

عن مدلول الفصل فلتا لثمة في هذا المصدر والمصدر الحاص في الحال وهذا المعنى خارج عن
مدلول الفعل الحاص في الالة فلتا لثمة في قوله **قوله** ان المقضي امر ضروري يصار اليه فيكون المنصوص
مفيد الحكم وهذا اثبات الطلاق من قبل المتكلم في الحال لا يجعل طلقك مفيد الحكم لا يمكن جعل
المراد مطلقاً في الزمان الحاضر على ما هو المنصوص في طلقك اللهم الا ان يقال المراد من المنصوص
انتم من المطابقة والتضمني ومنها المعنى التضمني اعني وقوع الطلاق يتوقف على طلاق من المتكلم
في الحال وبالحيلة المقضي لا يلزم ان يكون للمطابق في قوله **قوله** ايضا الا ان هذا على تقدير صحة
لا يلزم على تقدير الشرح والمعنوي من العادة ان هذا من قبيل المجازي في قوله المذكور وادارة اللام
فان وقوع الطلاق قيل ان المتكلم يلزمه الوقوع في زمان التكلم فيكون من العبادات لان الاقتضاء
قوله ويرد على المحل آه قال الفاضل الشريفي يجب ان يكون مقتضى ما زعمت الاعتبار المقضي
قد رده بعد الضرورة لقيام الموجب ولذا اندفعت الضرورة لقيام الموجب اعتباراً
من افراده لم يقدر واخره لعدم المقضي وهو المراد بعدم الموجب لا يخفى ان مساوي عدم الجواز
فيستحق المناقاة **قوله** وهي لا ينافي الجواز قال الفاضل الشريفي حيث يلزم نفي الجواز بمقتضى
المعاملة لان كلامنا في المقضي وثبوت ضروري فيكون من عدم ثبوت ضروري نفي الجواز قيل وكلام
المعنى محمول على ضرورة المضاد اي لا يجب جواز اثباته في كل فلافق آه بينه وبين لا يجوز كما لا يخفى
قوله هذه معارضة آه قيل ويمكن توجيهاً مناقضة ايضا اي لان ثبوت اقتضاء الجواز ان يكون
عبارة وان متأخره اليستوفى في نظر لان تلك المقدمة مستندة اليها في اصل الدليل فيكون منها
في غير توجه بل لا بد من التعرض لدليها نعم ما كان معارضة في مقدمة الدليل يمكن ان يجعل مناقضة
على سبيل المعارضة كما علم في موضع **قوله** الاول ان ليس معنى آه في قوله لا يلزم من هذا ان يكون جميع
ما ثبتت بالعبارة ثابتاً بطريق الاقتضاء مثلاً يلزم ان يكون ثبوت القيام في زيد قائم بطريق الاقتضاء

بان يقال زيد قائم لاخبار فيجب كون زيد موصوفا بالقيام في الحال فلا بد ان ثبت القيام من العادة
 الفاعلية ليقع هذا الكلام ثابتا بطريق الاقتضاء فليتعلل **قوله** فيسقط نظر القطع ايجز في
 قصد النسبة الخارجية لا يكون الا فيها هوذا خبر حقيقة والمقصود ان هذا البصيص كذا كبريل انها
 انما تشرع حقيقة حتى لو فطر فيها جهة الاجدية اللغوية كما حقيقة شراح الهداية او بل
 كتب اليه ونظيره لا نقاب فانها اعلام حقيقة كمن يعبر فيها المعنى الوضع بانظر الامل
 وبهذا يندفع الانظار الاربعة **قوله** وهذا ليس اعتراضا على صاحب الهداية في قوله لا ورو
 ما ذكره اعتراضا على صاحب الهداية فان ذكر الطالق اذ كان فركا للطلاق لغة كان فركا لظنك
 فركا للتطبيق لغة فلما ثبت في المسئلة الاولى ان عدم صحة نية الثلث بانه طالق يكون المصدر
 المذكور صفة للمرة الاخرى ما ذكره ان رجح لزمان يصح فيه الثلث في ظنك لان التطبيق صفة
 الرسل وليس يقتضي بل **مذكور** **قوله** وبالطلاق التطبيق قال في فصول البديع وانما صحت
 يعني نية الثلث في انت طالق طلاق او انت الطلاق وان كان المصدر المذكور صفة للمرة لان نية
 التبع في المذكور مقتضى التطبيق يقتضي التبع فيه وذكر هو التبع في الحقيقة لا تجم المقص
 كسب العبد اعني عبدك على باقر والفعله عن هذا ان الحكم بالطلاق التطبيق والمراد
 طالق لان ظنك تطبيقا ثلثا وفيه بعد من وجوه لا سيما وانت الطلاق وفيه **قوله** اذ لو
 مع هذا انهم صحت نية الثلث في انت طالق ايضا كما مر من ان ذكر الطالق فركا للطلاق **قوله** ولا يخفى
 بعد من وجوه الاول ان الظن بكيد المصدر المذكور وان كان الظن صفة الموصوف المذكور قبل
 الشان في ارتكاب طارفي الكثير والتقدير الكثير **قوله** في يقع فيه الثلث قبل الشاويل المذكور
 لا يقتضي نية الثلث في انت طالق لان التطبيق مهنه صحت بخلاف انت طالق طلاق وانت الطلاق
 وجوابه ان اقامة التطبيق من الطلاق كازمة المص مرقعة انت طالق ايضا فيكون فركا للطلاق

الذي
 ذكر الطالق في

الذي بمقتضى التطبيق فيبان ان مقتضى الثلث فيه على ما فهم من التقدير ان بقى فليتعلل **قوله** لا يقال
 الجواب الكتاب اذ لا يقال في الجواب عن النقض الذي اوردوا عليه الوجه المذكور في المسئلة **قوله** فليتعلل
 لقوله كيف يكون بمقتضى ما ذكره المصنف ان لا يحسن ان يقال ان ضرب زيد فهو احوط كما ان يكون الغاء
 تعليل النسخ العيني بل ينبغي ان يقال وجوبه بالواجب والحال والظن بالاعتقاد نعم وان كان الامر في سبيل
 وان شئت ان يرجع الى الوجه الحسن فاجعله تعليل بالمقدار لا يكون كذلك كما في قول الامام احوط
 ارشاد في حق من ارشد في ام شئت ما يوجب قد هو مقتضى وقد حققه حاشي المصنف فليتعلل بهذا
قوله بل كما لو آله اوجب **قوله** بان الاقل المتبعين مغاير للاحق المتبعين وليس كذلك لان ما حيا
 لفرون لا يستلزم نية في ثبوت الاحد المتبعين مع نية الاول المتبعين لانهما بالعدل المتبعين الواحد
 الاخر تحت الثلث وبالاثر المتبعين البيئونة الحقيقية الدافعة للمكالمات يمكن رفعها من غير كونها اذ كان
 رفعها وتغيرها انما ثبت بمقتضى ثبوت كل نوع لان البيئونة الدافعة للحل رافعة للمكالمات ولكن يتصور
 التعلق واكثر في البيئونة لا يقال بيئونة واحدة او ثلث وترى بان مقتضى ان رجح ان كان ثبوت الاقل
 المتبعين في انت طالق وانما دفع الفرون ما يمنع من نية غير وينبغي ايضا ان يكون ثبوت الامم المتبعين في
 انت بين وان لم يثبت وانما دفع الفرون ما يمنع من نية الثلث في الطلاق والبيئونة كلاما كميان
 بطريق الاقتضاء فبهما ولما الفرق بين الاقل المتبعين وبين الامم المتبعين حيث كان احدهما مانعا عن
 الغير والاخر غير مانع وقد عاين اصل المصنف بان ذلك كانت الطلاق نية كل واحد لانيات بالبيئونة
 الابائية فكيف يتبع الحقيقة بدونها وتبين لان المصنف بالاعتبار انه فهم من كلامهم ان المانع المتبعين
 منصور النوعين وان لم يرفع بما ذكره كالاخي **قوله** لان الطلاق لا يمكن رفعه اصلا الا يرى ان من طلق
 واحدة رجعت ثم رجعها ثم طلقها انيى يكون ثبوتها ان رجوعه ارفع الاول **قوله** كونه معلقا بظواه
 قبل عليه الاصل ان الشرط يمنع انعقاد الرجوع لا يمنع الحكم بالرجوع بان المانع بالشرط مطلق

التعليل به

مؤذنه

المتكلمين لا يعلقون المنصف بمنع انعقاد السبب **فصل** وبعضهم فرفوا أنه قال الفاضل الفرق العلي
 بينهما أن المنصف المحذور والمعاد المقتدة التي تستفاد من المقدمات وفي المنصف كذا الخروجه بالمطابقة
قوله في ذلك أن أرواه هذا الحق هو صوابه ما ذكره المنصف في التنقيح فثبت فوقه بين الخروجه
 والمنصف بأنه لا أول تقييد من أن كذا لا يخفى الفرق الذي هو التوضيح من أن دلالة اللفظ على المحذور هي
 بآب دلالة اللفظ على اللفظ ولأنه على المنصف من باب دلالة اللفظ على اللفظ فالخروجه هو اللفظ المنفرد
 هو المحذور وقد جازى عنه على اختيار الرق الأول بأن الآية المذكورة من قبيل المنصف لأن قبيل المحذور هو
 على العلامة وبأنه لا يتم أن لا يثبت مثل فانتج باطلا والمحذور هو نفسه لأنه على تقدير عدم الظاهر
 يتحمل أن يكون لا ينجار كان تبعه فعلنه اقرب بعضا كالحج وانقطع فارسلون يوسف كان بغير الأرسال
 وخواتمة لا يوسخه بآيات يوسف من غير الأرسال ويعين بالظن وإن علم ضرب فانتج وان الغالب
 فارسلون الذي يوسخه بعد ما رسلوه فقال يوسف إني الصدوق وكفى بالتعيين بعد الاضطرار
 أن غير المذكور وجه التفسير عند القائلين بالمعنى المحذور المسكوت عنه مطلق بل الحكم ثبت فيه
 موافقا للمنطوق أو مخالفا له بالتعيين على أن المراد بالمسكوت عنه غير المذكور من محال الذي هو محذور
 لشبوت الحكم فيه ملا والأخبر المحال في اللفظ وبسبب هذا الخطاب **قوله** فائدة غير نفى الحكم عن المسكوت عنه قيل
 ليس ما ينبغي لأن اثبات الحكم للمنطوق لا بد أن يكون فائدة الكلام فالجواب الصحيح أن يقال إن الشرط أن
 يكون نفى الحكم عن المسكوت عنه مقصودا ويمكن أن يقال غير ما ذكره لو كان جبانة الشارع لا يظهر
 نكاح المنطوق أنه وليس كذلك بل الجبانة لتخصيص المنطوق بالذكر والفرق ظلالا في التخصيص بنفسه
 ذكر المسكوت عنه في غير الغاية بالنظر في ذلك السبق فثبت **قوله** المحذور هو قيل أكثر القائلين بالمعنى المحذور
 لم يذكر واقع أو غير ذلك على تعميم الشرايط وأما ذكره ابن الحاجب فخصه بغيره على كثرة ما ذكره المحذور
 وعلى كثرة كذا القول بالمعنى لأن عدم ظهور فائدة أخرى مستفاد من قوله وإذا كان القول بنبينا على تعذر

المحذور هو الذي لا يكون

العلوية واجبة بان يكون المحذور في حياته وأعلم أن القائلين بالمعنى المحذور أنه ثم اعترضه بعد هذا على من
 تقييد الاعتراض بأنه على بعض الباطن هذا التوجيه مع أن حصر ذكر التعيين على ابن الحاجب محذور فثبت
 وعلى تقدير ذكره أنه مدفوع بأنهم غابوا عن محذور المحذور أو حصل الظن لغيره يورق يورق
 بعد التأمل والتفحص في الألفاظ أن المحذور على معارضة الفيلس فيمكن الظن بانتهاء الوجه الآخر
 عدم حصول الظن في جميع الأحوال على السبب **قوله** في تخصيص الشيء بغيره قبل قدم محذور الحب لأن
 بعده من جهة المحذور مطلقا ومفهوم الحب طرفة هذا الاعتبار والثابتة ما كانا بغير طرقات
 جهة أخرى ومفهوم الحب لا بعد عن الاثبات يعني بأنهم لا يرون أن نفي شيء من تعيينه لا يتم بهذا المعنى
 والمقصود خصص الكفر بالادعاء والكذب بالثبوت اللهم إلا أن يرجع ضمني بمعنى بالمستدل بهذا الدليل لا المحذور
 وإن كان الظن يقتضي هذا فاعترض بأنكم قد عرفت أن من جملته شروط محذور المحذور أن لا يظهر أو لو يثبت
 عنه المنطوق بالحكم والامساواة له فيه وهذا الشرط مفتوح في القولين أما الأول فلو جرد المكسرات
 بين رسول الله وبين سائر الرسل صلوات الله عليهم في نفس الرسالة وإن كان له فضل عليهم من جهة أخرى
 وأما الثاني فلأن الوجه في الواجب قبل جلاله من الوجود في الممكن **قوله** وجود الباري تعالى قبل العالم
 زيد موجه وأن قصد التخصيص في قوله لا يخصص زيد بين الألفاظ المشتركة مع اللفظ لا مطلق
 الشبهة أو المخوطة فيكون الكذب الكفر ونظيره أنهم ذكروا أن قهر الموصوف على الصفات من الخلق
 لا يكاد يوجد والعكس هو ما في اللفظ لا زيد على معنى أن يكون في اللفظ مقصور على زيد فإن القهر في نفسه
 الما والألفاظ مفرزة وجهها هو **قوله** المحذور هو قبله فيمكن الحكم بنبينا على شيء وهو أن
 الكفر في المثال الأول هو بعينه على الكذب فينبغي الرسالة عن غير من الأنبياء ككفر وكذب ونفي الوجود عن
 الغير ككذب وينبغي فيه نفي الوجود عن الصانع وهو كذا وانت خير بمنزلة القضاء في النوم
 اجتماع الكفر والكذب كذا من باب النظر لا مدلولها التفتي على أنه لو سلم كون ما ذكره وجه التخصيص بالكلية

المنصف هو

لم يكن التحصيل الا بالكلية بل بالنسبة الى شخص لا بالكلية والكلية لا تكون فقط ففانما **قوله** ان هذه الغاية
 حاصل في جميع الصور قيل هذا الجواب من قضي لما ذكره او لان شرط مفهوم الى لغة لا يطرأ التحصيل
 الحكم بالمنطوق فابرة غير الحكم عن المسكونة حصول الغاية يقتضي ظهورها وانما ضيق ما ذكره
 هو ان كلام الترتي فليست حاصل لو كان ما ذكره مقتضى التحصيل بالذات لان لا يتحقق مفهوم الا بامتناع
 مع ان الحكم فائلا يتمم واما لا يلائم التناقض **قوله** هو تعليل النفس عن شرطها ان اولها ان التعليل
 جائز فيما لا يكون الاصل منصوصا عليه بل العلم به لا يبعد شيئا وان اراد ان جائز مطلقا فيكون ان يكون
 هو ان لا ينفرد محل النزاع واجبا **قوله** ان الكفاية لا يعمى لم يفصلوا بين ما يكون المنصوص عليه باسم
 علم او غيره وهذا يظهر ان تخصيصه ليس بهذا الغرض الاجماع على جواز تعليل النفس لغرض مفهوم للقول في
قوله فلا يجوز اثباته بالتفكيك في كونه من لا يتناقض مع ان المفهوم يفتقر الى جواز ما يقتضيه فيهم
 فهو متعارض مع الترتيب في جميع صور التعليل ولم يجعل به احد من العلل **قوله** لان من شرط التعليل المساواة
 لعرض عليه انما هو المنطوق فيه المساواة بان يكون الحكم في الغرض ما يتباين مفهوم الموافقة كما خرج به التناقض
 في شرح المختصر فيكون ان يكون كل قيس مفهوم ما والاشياء بالانصاف ونظم رفض كثير من القول في كونه
 الترتيب في كونه من لا يتناقض مع الترتيب في جميع صور التعليل ولم يجعل به احد من العلل **قوله** لان من شرط التعليل المساواة
 لعرض عليه انما هو المنطوق فيه المساواة بان يكون الحكم في الغرض ما يتباين مفهوم الموافقة كما خرج به التناقض
 في شرح المختصر فيكون ان يكون كل قيس مفهوم ما والاشياء بالانصاف ونظم رفض كثير من القول في كونه
 الترتيب في كونه من لا يتناقض مع الترتيب في جميع صور التعليل ولم يجعل به احد من العلل **قوله** لان من شرط التعليل المساواة
 لعرض عليه انما هو المنطوق فيه المساواة بان يكون الحكم في الغرض ما يتباين مفهوم الموافقة كما خرج به التناقض
 في شرح المختصر فيكون ان يكون كل قيس مفهوم ما والاشياء بالانصاف ونظم رفض كثير من القول في كونه

لالتباس

لالتباس اليه **قوله** وفيه نظر من ادعى ان كثر آراءه **قوله** بان المحذور من اللغة مشترك في
 كل من عارف بها فهم الكثير من الكل مما يرفع كونه مفهوم اللغة بل يدل على ان فهمهم بها على
 اجتهادهم فلا يكون وجه مع غيرهم من المجتهدين القائلين بخلافه واما بان سمعنا جمعا من البتة
 فمما وصفه لفظه وحملوا هذا اللفظ على هذا المعنى من بان في كونه مفهوم الكل باعتبار اللغة و
 ان يعلم حال الباقين ثم ان اللغة تثبت لقول الاثمة من اهلها ولا يبعد في ذلك احتمال كونه يثبت
 على اجتهادهم **قوله** ان هذا الوجوب يقع التعليل بالصفة والشرط وغيرهما بخلاف الوجوه
 الباقية فانها تختلف بالصفة **قوله** وجوابه قد قيل جعلنا ان رجحنا ان هذه الدلالة هي الوصفية
 وليس كذلك بل هي من الدلالات العقلية انما هي من ان الفعل ينبغي ان لا يترد في الكلام لا
 لغاية ولا ينقص الا لغاية **قوله** الرابع ان تعليل الحكم لم يجرى جوابا كقوله لا يجوز ان يجرى
 ايضا في سبيل **قوله** عندنا لا بد قال مولانا عبد العزيز في حاشي الكشاف ان في الغوايد النظرية
 ما بكر العمل في الصلح ان الاحتياج بالمفهوم يجوز ان يذكر في كونه من لا يتناقض مع الترتيب في جميع صور التعليل ولم يجعل به احد من العلل **قوله** لان من شرط التعليل المساواة
 لعرض عليه انما هو المنطوق فيه المساواة بان يكون الحكم في الغرض ما يتباين مفهوم الموافقة كما خرج به التناقض
 في شرح المختصر فيكون ان يكون كل قيس مفهوم ما والاشياء بالانصاف ونظم رفض كثير من القول في كونه
 الترتيب في كونه من لا يتناقض مع الترتيب في جميع صور التعليل ولم يجعل به احد من العلل **قوله** لان من شرط التعليل المساواة
 لعرض عليه انما هو المنطوق فيه المساواة بان يكون الحكم في الغرض ما يتباين مفهوم الموافقة كما خرج به التناقض
 في شرح المختصر فيكون ان يكون كل قيس مفهوم ما والاشياء بالانصاف ونظم رفض كثير من القول في كونه

الشيء الذي هو
الشيء الذي هو
الشيء الذي هو

ان هذا الاستغراق العرفي كغيره من الصفات واحدة وطبوعه واحدة وقد ذكر وصفه في باب
 جميعه في باب الصفات وطبوعه واحدة في باب الصفات فالتفريق حقيقة كما قيل وما من آية
 وتبين ان الشك في المعرفة في سباق النفي يدل على كل فرد فكيف يصح الاخبار عنها بقوله علمناكم
 كما قد يكون امي وكذا ان اريد بها كل نوع امه لا ام كما ان رتبة الصالح اجيب عنه من قبل الجبل
 الى المعنى الاستغراق في فرد يتفق استغراق مجموع من الذوات والظواهر فيقبح ما عساه علم ام عليه
 ونظيره وكذا فكل سجون وهذا هو ما جالكش فلا ان الشك اعني صفة محمول على مجموع من
 حيث هو مجموع نوعه الخ كالحمل الشريفة في كل من المطول على ان عبارة كلف نوات عدة **فقط**
 انما هو ان الشك في علمه بالفرق والفرق الواحد حتى يرد ان ليس بمحمول اصل الان الشك المنفصلة من
 نص في الاستغراق بل ان هو مطلق الفرد الذي يقارن الاستغراق العرفي فان قلت كان
 اراقه فرد واحد بناء على الاستغراق في كل اراقه الجنس من العدد فكيف على الآلة عارقة الجنس
 الاستغراق متحقق بالنظر الى الجنس كما في قوله تعالى وما تدرى ان يدركها العالمين **فقط** فيقول الخ خصوص
 انما هي دابة مخصوصة
 اصلا اجيب بان ما لم يرد ان يكون من النوع كالحمار والفرس والبغل لا بخصوص الشخص
 فلا يدرك **فقط** لا يظهر ولونه لا مساواة اعرض عليه ان عدة ظهورها ما يقتضي تخصيصه بالذكور
 يتناقض ما ذكر سابقا من ان ظهورها ليس موجب للتخصيص بانه لا يحمل على التعليل بان قوله
 ويغير ذكره ان اما قوله لا يخرج من جوارح الغالب ما بعده بنوعه قوله بما يقتضي تخصيصه بالذكور
 ملكي **فقط** وخوفه ان لا يكون خفا يمنع المنكح من ذكر حال المسكوت عنه وقيل انما دفع خوف
 كما ان قيل انما يفتقر الى الصلة المفروضة في اول الوقت يجوز ترك الصلة المفروضة في اول الوقت
فقط فلم يظهر للوصف فائدة اخرى فيكشف هو ان المعنى ثابت لغة متعارفة عن الفوائد الاخرى
 حتى المساواة التي لا اجل القيس بعد لان شرائط القيس كما يعرف المجزئ لا يغوه الا ان يقال ان اصل اللغة

في باب الصفات

لما اعتبروا

لما اعتبروا ان ثبوت الحكم المعروض انما يكون حيث انتفى موجبات التخصيص ولم يظهر للوصف فائدة اخرى
 فمن ظن بانتفاء الموجبات فهم المعروض والا فلا يفهم ذلك ان شرائط القيس لا يكون الا بالاعتناء
فقط واما ما نلاحظ ان الوصف في قوله عليه من المعنى ان ذكر الوصف في كل انما لا يكون جازم كوصف
 فخصص لغو انما ايضا فلا يحصل الظن بانتفاء جميع الفوائد سوى نفي الحكم وكان محمول على التنظير لا
 التمثيل واجيب بان لا يلزم كلام المعنى ما عرفت انه قد يكون في كل من يكون الشيء مما يطلق عليه ما ذكر
 الصفة وعنده فبقيد بالوصف **فقط** يعارضه القيس في حيث انه قد يخرج فيمكن بان المعنى لا يحصل
 للقيس لا تعارض الاولوية فيه وعدة القيس على ان النص وان كان طين كجمل الواحد مقدم على القيس
 كما قيل ويمكن ان يدعى البحث بجواز تغير الاصل في القيس والمعروض **فقط** وهو حاصل لعدم دلالة
 فان قلت قد تقرر ان عدم الوجود لا يدل على عدم الوجود قلت معناه انه لا يدل دلالة قطعية **فقط**
 عما يقال ان ثبوت آية هذه شبهة من يقول بطلان دليل الخطاب ووجه ابن الحاجب في المختصر واجيب
 وضمير ثبت اجمع الى المعروض ونقطة هذا ان الاما ذكره من ان الغالبين انما يقولون بذكره انما يظهر
 الحكم على اخرى بعد التخصيص لا انتفاء بوجه يحصل الظن وهو كاف في قول المعنى لان الحكم ثبت بطلان
 في المحصول انهم قالوا بتعليل الاحكام المتسوية بالعلل بختمه خلا والاصل واجاب عنه وفي المنهاج
 الاصل عدم علة اخرى واجيب بان الاصل انما يقع للذات لا لاثبات كانه قد رتب **فقط** كانه ينبغي ان قد
 يجاب عن ذكره بان يكتفي في الخروج عن العادة ان يكون الغالب نصا والمذكور في الوصف بانظر الى
 الحكم المقدم والذات في قوله تعالى في خلقها الآيات وفي قوله تعالى يا امة كنتم بغير فرق ولها الامم لا للتخصيص
 على المعروض لان الباعث عليه هو العادة فان الخلق لا يجدي غالب الا عند الشقاق والملازمة لا تنكح نفسها
 الا عند ابا الوالي فيجوز ان يكون سبب التخصيص هذه العادة لم يقولوا بنفي الحكم عما عده وهذا وان كان في
 التعليل بالشرط الا انه يجوز ان يكون في الوصف ايضا كذكره لا شك ان الغالب فيما نحن فيه يكون المعنى

التي تتعلق بها الكلام مؤمنات جارية **فقد** فيكونان ولدي الله في الدنيا الدعوة وان ثبتت
 في هذا الوقت لكن يستند الى وقت الولاية لا سخالة ان يكون ولد في هذا الوقت ولا يكون ولد في وقت
 الولاية فان الولد ان الاخر ان يكونان ولدي ام الولد لا ولد الله ويمكن ان يجاب في امومية الدنيا وقت
 الولاية حتى اكثر من ذلك فلا علم لنا حتى الاخرين **فقد** لا يجيب ذكره اي وان لم يذكر الولاية المذكورة
 كونه دليلا يخلص بالشرط فلا وجه لتخصيص المذكور لان جميع ما ذكره **فقد** فالاصل عدمه ويحصل الظن بالخبر
 فيجب على من لا اصل يصح للرفع لا لا **فقد** ومن لم يستطع منكم طول الان يكتفي بالحق فيكون
 الا انه طول الاي عنده اعلاه واصل الفضل والزيادة وان يتكفي في موضع النصب بطول او بفعل
 مقدر صفة لا اي من لم يستطع منكم ان يبلغ كلام المحقق اي من لم يستطع عن يبلغ به كلام المحقق
 بعض الخرافة **فقد** عند استطاع كلام المرأة اعترض حاله فحق بان لم يجعل مخبره قوله في المحقق
 المؤنث حيث جعل قول الخبر المكتوبة مانعا من كلام الله كطول الخبر المؤنث ومعه مقتضى ان لا
 يكون طول الكتابة مانعا لكونها مانعا كما كان لغيره الايمان فايده اجيب ان العمل بالمعروف انما يجب اذا
 لم يعارضه دليل اخر وقد عارضه هنا فان صيانة الخبر على الشرع واجب امكن ذكر كلام الخرافة
 مع رعاية وصف الايمان في الولد فانه يسع حراي يومين في هذا لا يجب العمل بالمعروف فان قلت كفاية في
 تعليق الجواز بالشرط اذا كان يجوز بدونه عندنا قلنا فايده كونه الله حال الجواز فانه عندنا وان جاز
 كلام الله الا المستتي بمن قد رتبته روح الله ويكره اذا تزوج به له وهو شرط مخرج عاود في العاقبة كونه
 وكان يوم ان علم فيه خبره او كذا الرجل في العاقبة لا يزوج بانه لا عند العجز من كلام الخرافة وسنذكر في ذلك
 فافهم انما سمعنا من كلام عاود في العاقبة كذا الطريقة الشرعية **فقد** لقوله تع واحل لكم من علي ان تقع
 ريم ان التخصيص انما يشبه عند التعارض وعند يكون المنطوق راجعا لانه انقوت من المعروف **فقد** لان عدم
 الاتصال قد يمنع على ان ترتيب النظم على ترتيب النسب ولوقا تامل **فقد** التحقيق في الجملة الشرعية في قال

الشرع في ما هو اليه من ان الحكم هو الخبر اوجه مذهبها جارية وهو في الكلام سائر النسخة
 حيث صرحوا بان كل الجملة تدل على سببية الاول وسببية الثاني فيكون مدلولها انما كانت بالاول
 ولا فائدة فيكون كل واحد من شرط الخبر اوجه الكلام بمنزلة المبتدأ والخبر ان يكون الشرط قيد الخبر
 على ان الحكم ليس بصحي بل في معنى فذكر ان كونه خبرا كذا كما ذكره في كلامه صرحا وكذا بان الحكم
 من شرط خبره ولا كونه خبرا لان الخبر شرط في الاول صادق والكا كاذب وكفى بشهادة وجه
 لا يعني ان ماضية ان رتبة كلام نقصا منه من ان مذهبها حنفية عقلي ومذهبنا في الشرع
 انك في الغيبة فيه قصار العقلي والشرعي فيكون حقا وما ابعاد الحق الا الضلال **فقد**
 ليس من التعليق بالشرط فليكن يصح قوله بنا على هذا الاصل **فقد** فيكون في هذا التقدير انما
 مذهبنا في الشرع والتقدير عندنا ان حنفية فعلت الحكم عشرة ما بين فان كفاية عندنا هو
 الحنفية **فقد** متعلق بقوله جوز تعجيل الكفاية لا بقوله فان اليقين في الاول فلا يفتقر في موضع
 ذكر الاصل واما الكتاب فلا يثبت معنى عليه بل على ان الموافق للنص فانه تعاضد الكفاية في اليقين حيث
 قال عز من قائل ذلك كفاية ايمانكم واللغوي جري في كفاية اليقين والاضافة دليل السببية **فقد** واعلم
 ان المذكورة اصول ان فجة آه اعترض على النص من وجهين احدهما انه لا يشك في عدم نفق
 الوجوب ووجوب الاشارة الواجب اليه ولا يشك في الاشارة اليه الغرض بينهما في الكلام ولا يشك
 لانه يقتضي تعليق الوجوب بنسخ الحكم لا بطابق اصولهم وقد تعاضدوا في كفاية من كلام ان فجة
 يجوز ان لا يوجد فيما ظهر من كتبنا فجة لان الكلام قد ينفخ ولا يمكن انهم اقروا على ان يكون في كلام
 بعضهم وكما يمكن خفا كونه من بعده وانما ضيق في هذا الاحتمال الذي لا ينفذ في التنبيه على ما هو المشهور
 من مذهبهم خصوص ما نحن اراه فتوبة **فقد** لوجود السبب في تعليق الخطاب وشرط ان فهم الخطا لوجوب
 الاشارة لوجوب ان تعليق الخطاب حرم في **فقد** لاطلاق اصولهم فيكون ان يكون متعلق
 قائم ما ذكره

لو كان اخره

الوجود بنفسه لا يوجب عليه اياه الثمن عند المطالبة بالشرى فيكون مطابقا لاصولهم **قوله** واورد
 على القول ان قال الفاضل الزبيدي لا يفتقر في التخصيص بالاول لانه يرد على الثاني ان القيد مانع للمصدر من
 الوصول الى الحكم **قوله** فيتحقق السبب ولهذا ذكرناه في القسم من المبسوط اذ قلنا ان على ان انصدق
 بدرهم فيصدق به قبل ان يصدق على الفاعل لوجود السبب الاضافة وعدمه في التعلق **قوله** فيقول عارضي
 بان ان يحق قول المحدث ان المحدث هو الذي فعله بخلافه وهو لا يورد له اذ لا يورد له عم لا يطلق قبل ان يورد له
 كانت تعرض على الرجل فيقول ان طلق ثلثا فحرم فرجه الرسول عم يذكر قوله الزهرى المعلق الى
 المرسل وليس له ان يرد في صحة التعلق بالنكاح فلا يجوز التمسك به فيما هو معتد به واداه ولو سلم انه لا يقبل ويل
 فنقول بما هو جازم في الطلاق عندنا لا يصح الا بعد النكاح **قوله** بطريق الانقلاب والخلع في الانقلاب
 في جانب السبب والخلع في جانب المسمى فان المسمى انما كان سببا في التعلق بالنكاح والخلع في جانب
 الذي كان سببا عن المسمى صارت الكفارة خلفا عن غيبه **قوله** اما لا فلان الاصل المسمى في السبب
 والاول لا يتحقق بين الكفارة ولا انقضاء حقيقة والشيء اللام في فروع ذاعبارا لاقتضاء بطريق
 الانقلاب في الاصل في قوله في المسمى الى الخلف واما ثانيا فلان هذا لا يفتقر الى فتح لان السببية
 اذا كانت بطريق الانقلاب لا يكون سببا مخفيا الكفارة بطريق اصالتها وترتب الكفارة عليها
 نفسها ولا يكون كون سببا بطريق الانقلاب يقال صاحب كشفنا فلا عن الامام البرجقي انا
 لاننا ان المسمى سببا في الكفارة وكذا نقول في سبب بعد الخلف وجوابه بطريق الانقلاب فان
 المسمى كان سببا في الكفارة فلما كانت الكفارة خلفا عن المسمى في التعلق بالمسمى السببية الكفارة
 والكفارة مضاف الى المسمى لا الى المسمى قبل الخلف والمنسوبة من عبارة المص وان كان في السببية
 مطلقا الا انه ينبغي ان يحل على ما ذكره **قوله** كالمهر يتبع في الحقيقة في فقهنا فانها المهر بعد وجوبه
 عند وجود العلة واما توفيق وجود المعلوم ابتداء على عدم العلة فليس محققا وهذا هو المسمى بالوجه

قوله فيقول عارضي بان ان يحق قول المحدث ان المحدث هو الذي فعله بخلافه وهو لا يورد له اذ لا يورد له عم لا يطلق قبل ان يورد له كانت تعرض على الرجل فيقول ان طلق ثلثا فحرم فرجه الرسول عم يذكر قوله الزهرى المعلق الى المرسل وليس له ان يرد في صحة التعلق بالنكاح فلا يجوز التمسك به فيما هو معتد به واداه ولو سلم انه لا يقبل ويل فنقول بما هو جازم في الطلاق عندنا لا يصح الا بعد النكاح

قوله فيقول عارضي بان ان يحق قول المحدث ان المحدث هو الذي فعله بخلافه وهو لا يورد له اذ لا يورد له عم لا يطلق قبل ان يورد له كانت تعرض على الرجل فيقول ان طلق ثلثا فحرم فرجه الرسول عم يذكر قوله الزهرى المعلق الى المرسل وليس له ان يرد في صحة التعلق بالنكاح فلا يجوز التمسك به فيما هو معتد به واداه ولو سلم انه لا يقبل ويل فنقول بما هو جازم في الطلاق عندنا لا يصح الا بعد النكاح

اذ لانه ضرر محتمل ان المسمى ليس سببا في الكفارة لانها لا تتبع عند وجود الكفارة لان الكفارة
 هل تبقى بعد انقضاء المسمى **قوله** فاعلم ان يقول الاعا في آه قال الفاضل الزبيدي لا يخفى ان ما
 اثبات القوة الحكيمية والمقصود بالاصح ان المسمى انتهى وبما يحل المرام من اثبات ثبات الحكم
 واثباته القوة الشرعية بوسطا زالة الملكة فالقوة واضحة **الباب** **قوله** في الجاهل
 المتعلق **قوله** يعني ان عروضا الغيبة الماخروا والاث للفظ ليس اعتبارا خاصة الحكم الشرعي بل
 باعتبار افعاله الحكم مطلق فكل ان انما هي افعال الاول والافعال المذكورة هناك وليس لها انما
 لا يعيدان حكما شرعيا حتى يرد ان الكلام في الجبر والاث والواقع في الكتاب لا بد ان يعيد كل منهما
 حكما شرعيا **قوله** فمروته انما هي المنع اعني المنع من الاث **قوله** كجزا ربح وكقولنا والوجود
 موجود فانه عروضا له خصوصية وهي ان موضوعه يقتضي محو انقضاء تاما وهذا المسمى الكذب لو نظر الى
 محصل مفهومه وهو ان الحكم عليه هو المحكوم به **قوله** فاعلم **قوله** فاعلم هذا الاحاطة اي على تقييد الاحتمال بكونه
 بالنظر الى نفس اللفظ **قوله** كان انقضاء قال الفاضل الزبيدي الظاهر ان هذا محال ان انقضاء في نفس الامر
 فعلى هذا لا يكون الاحتمال المذكور من نفس اللفظ الذي هو المحال الذي هو سبب كانه من غير اعتبار
قوله لاننا نقول هذا التقييد فيقبل التقييد بكونه التعريف فيعود الى الشكل على هذا في اللفظ فلا
 ينتقض قد لا انت **قوله** فاعلم **قوله** لا من حيث انما مدلول اللفظ فلا ينافي لفظ الجبر في تعريف الصدق بل
 نقول مخالفة الكلام للواقع مثلا فلامور **قوله** مجازا الى شيرون ويجوز ان يكون الامر على حقيقة بناء
 على ان فرعون اظهر التواضع لافغانية ومشته من امر موسى عم كذا في فصول البداية **قوله** والماء بقوله
 افعلاه اسماء الافعال الدالة على الطلب ملحقه بالامر عند الاصوليين فلا ينافي عدم فعله بالامر
 الا ان كان الكلام في افعال النظم القرآنية وليس في هذا الوجه والتعظيم بقدر الحاجة **قوله** على طريق التفتيش
 افعلاه لم يرد خصوص هذا الطريق لفساده بل نزهها وهو طريقة لتفتيش الامر من المصدر مطلقا

قوله فيقول عارضي بان ان يحق قول المحدث ان المحدث هو الذي فعله بخلافه وهو لا يورد له اذ لا يورد له عم لا يطلق قبل ان يورد له كانت تعرض على الرجل فيقول ان طلق ثلثا فحرم فرجه الرسول عم يذكر قوله الزهرى المعلق الى المرسل وليس له ان يرد في صحة التعلق بالنكاح فلا يجوز التمسك به فيما هو معتد به واداه ولو سلم انه لا يقبل ويل فنقول بما هو جازم في الطلاق عندنا لا يصح الا بعد النكاح

قوله فيقول عارضي بان ان يحق قول المحدث ان المحدث هو الذي فعله بخلافه وهو لا يورد له اذ لا يورد له عم لا يطلق قبل ان يورد له كانت تعرض على الرجل فيقول ان طلق ثلثا فحرم فرجه الرسول عم يذكر قوله الزهرى المعلق الى المرسل وليس له ان يرد في صحة التعلق بالنكاح فلا يجوز التمسك به فيما هو معتد به واداه ولو سلم انه لا يقبل ويل فنقول بما هو جازم في الطلاق عندنا لا يصح الا بعد النكاح

قوله فيقول عارضي بان ان يحق قول المحدث ان المحدث هو الذي فعله بخلافه وهو لا يورد له اذ لا يورد له عم لا يطلق قبل ان يورد له كانت تعرض على الرجل فيقول ان طلق ثلثا فحرم فرجه الرسول عم يذكر قوله الزهرى المعلق الى المرسل وليس له ان يرد في صحة التعلق بالنكاح فلا يجوز التمسك به فيما هو معتد به واداه ولو سلم انه لا يقبل ويل فنقول بما هو جازم في الطلاق عندنا لا يصح الا بعد النكاح



قوله فيقول عارضي بان ان يحق قول المحدث ان المحدث هو الذي فعله بخلافه وهو لا يورد له اذ لا يورد له عم لا يطلق قبل ان يورد له كانت تعرض على الرجل فيقول ان طلق ثلثا فحرم فرجه الرسول عم يذكر قوله الزهرى المعلق الى المرسل وليس له ان يرد في صحة التعلق بالنكاح فلا يجوز التمسك به فيما هو معتد به واداه ولو سلم انه لا يقبل ويل فنقول بما هو جازم في الطلاق عندنا لا يصح الا بعد النكاح

الصواب في

گھر کیونہ

۱۰۰

ويكون

المصنف

عدم التفات الحق اليه وهو غافل
وعنه البعض حقيقة فلعل ذلك
يكون النقط حقيقة للعدم المتناهي قلت

٦ بيان الجمل التي تقطع بعميد السارقين
لكنها فانية بيان تقطعها فاقطعوا
ايها فاقطعوا لان الموصوف بغيره

[illegible]

واما في الرد المفهوم كان مجازا لما تنقذ ان ذكر العالم اربعة الخ من حيث خصوصياتها
الحجزة ان الاثر اعترض ابن الحاجب على هذا الاستدلال بان من التيقن في معرفة
 المجاز فلو عرفناه بصحة التيقن لزم الدور وجوابه ان كون مجازا في الحال موقوف على صحة التيقن في
 المستحالات العرفية فلو كان التيقن في معرفة كون مجازا في الحال فلا دور **وآخر** من الفاضل الشريفة
 انما اراد ان يصح في كون موضوعه هو اول المسئلة فاعلم كيف سمع وان اراد ان قد يطلق الامر ويصح
 في الفعل من ان يكون مرادها في ان لا يصح بل لا يصح على المجازية انتهى فتدبر في نفسه بان المراد هو في
 الامر عن الفعل الصادر عن شخص في ان لا يبرهنه وعرفنا به على عدم كون موضوعه في الواقع
 في الاخبار بينهما **فصل** في الابدان الارضية لان صحة التيقن لا يتصور في هذا من ان لا يمكن في الحقيقة
 منه حتى يقال ان لم يوافق في الحقيقة لا يتوقف على ان المتحقق الا بمرئ لا في الحقيقة
 عن الرجل الشئ وان لم يكن بطريق الاستدلال كان يقال مثلام في موضوعه الامر من ان لا يبرهنه
 من العبادات فقام **فصل** في بيان الفعل **فصل** في بيان الفعل **فصل** في بيان الفعل
 كيف يكون سبب الفعل وانما يكون سبب فعل غير في لم يحسن بنا الى زعمه وجوابه ان هذا متيقن على
 ما ذهب اليه كثير من البيهقيين من انه يمكن في الجواز لعل في السببية اطلاق السبب في الحقيقة **فصل** في بيان
 اليقين وادع مطلق النيات وان لم يحصل بالبطر وبعض البيهقيين في شرط خصوصية السبب
 ان لا توجد في آخر فعله وقد يقال **فصل** في بيان الفعل بالامر لان كلامه في انواع الفعل
 الامر يقتضي ان الفعل **فصل** في بيان زيادة عليها لوقوع الزيادة **فصل** في بيان الزيادة في الاربعة في كل ما كان
 مع انها ليست من جنس القول **فصل** مستفاد من قوله عم لا يقال مستفاد من قوله **فصل** في بيان
 مرتبة فان هذا هو الجواب من طائفة المستفاد من الفعل في جواز الصلوة لاننا نقول انما فعل الفعل
 على الوجه فلا بد ان يدل الفعل المجتهد على جواز الفعل ايضا كما ان الامر بالفعل المجتهد كذا فان الفعل عند

في بيان صحة التيقن في معرفة كون مجازا في الحال فلا دور **وآخر** من الفاضل الشريفة

في بيان صحة التيقن في معرفة كون مجازا في الحال فلا دور **وآخر** من الفاضل الشريفة

بخلاف الامر

في بيان صحة التيقن في معرفة كون مجازا في الحال فلا دور **وآخر** من الفاضل الشريفة

بخلاف الامر **فصل** في بيان صحة التيقن في معرفة كون مجازا في الحال فلا دور **وآخر** من الفاضل الشريفة
 واما في بيان صحة التيقن في معرفة كون مجازا في الحال فلا دور **وآخر** من الفاضل الشريفة
 ثبت في قوله علم او هو امر لا فعل فلم يثبت الوجوب في الفعل بل بالامر وقد يقال في قولنا في الاخر
 ان اشارة التوجيه كلام المعنى بالوجه المذكور **فصل** في بيان صحة التيقن في معرفة كون مجازا في الحال فلا دور **وآخر** من الفاضل الشريفة
 ان يجعل متيقنا وسنة الى ان ما ذكرتم بدله وجوب المتابعة فان النبي عم انكروم الوصال وطلع
 الفعل مع ان كلامهما **فصل** في بيان صحة التيقن في معرفة كون مجازا في الحال فلا دور **وآخر** من الفاضل الشريفة
 بناء على ان اللفظ لا يبرهن عن الحقيقة الا بالبرهان وهو بعيد في الارجح صوم وصال والمتحاشان ان المراد بهما
 الغناء والرواح من المعارف وادوات المتابعة في بيان الاطاعة والآية وما يتبعها من المرات المتقدمة عن
 الغناء الجسماني كما قيل **فصل** في بيان صحة التيقن في معرفة كون مجازا في الحال فلا دور **وآخر** من الفاضل الشريفة
 نور تنقضي ومن حديثه اعلمها **فصل** في بيان صحة التيقن في معرفة كون مجازا في الحال فلا دور **وآخر** من الفاضل الشريفة
فصل في بيان صحة التيقن في معرفة كون مجازا في الحال فلا دور **وآخر** من الفاضل الشريفة
 السكينة والتجنب عما ينافي الصلوة والخير الاول وفق الاخصاص في ذلك ووجه الزمان انكار لو كان
 الامر زائدا انكر بل بين العلة والخصوص قيل وايضا هذا لا يبرهن في الاثر بان يقال لو لم يكن موجبا لانباع
 كما تبعد الصلوة وقهرهم وجوب الانباع وليس عليه في ان اتباعهم رضوان الله عليهم فعل واحد لا يبرهن على جواز
 ان يكون بطريق التنبؤ لا فيهم وجوب الانباع ولو سلم ذلك فليس منهم فهو من الفعل بل في قوله علم صلا الحديث
فصل في بيان صحة التيقن في معرفة كون مجازا في الحال فلا دور **وآخر** من الفاضل الشريفة
 للحقا الحقيقة والجواز ليجان الحقيقة على الجواز وتبينها عند عدم التيقن كتحسينه على ما دل المراد افعال الحكماء
 الحقيقة فزور انها متعددة ايضا كما يدل عليه **فصل** في بيان صحة التيقن في معرفة كون مجازا في الحال فلا دور **وآخر** من الفاضل الشريفة
 يقال لا احتمال عنده مطلق بوجوب التيقن **فصل** في بيان صحة التيقن في معرفة كون مجازا في الحال فلا دور **وآخر** من الفاضل الشريفة

في بيان صحة التيقن في معرفة كون مجازا في الحال فلا دور **وآخر** من الفاضل الشريفة

في بيان صحة التيقن في معرفة كون مجازا في الحال فلا دور **وآخر** من الفاضل الشريفة

التمثيل بالنظر الى المال وهو وقوع المفاعل حالاً او وقوعه فاجب ان يكون شرطاً في لا فعله **فعله**
 على بناء **الكلام** في ما ذكرناه من الاقاييد كما اصلاحي به وان الكلام انه يمتنع عن ان يقع فيه شيء
 للفايدة لا اصلا بل لا فائدة وهي التاكيد وتوقيفها اشار اليه في فقه اللبيب واما الكلام انما كيف
 تكون زاوية مع افادتها فائدة ما وكيف لا يكون ان خلا زاوية مع ان فائدة لها ايضا التاكيد ففصل
 في حاشيتنا على المطول فليطلب فيه منا وفي الآيات المذكورة اتصال آخر قريب من الاحتمالين الذين ذكرهما
 ان رجع واوله يجعل من فيل التكرار خقوق النعم والمخفي ما منع من السبوح وقت عدم سبوح **فعله**
 تمثيلاً للغياب اعني ثانياً قد مر انه قد مر عندهم ان التمثيل انما يكون في المركب فتوضيحه على المعقولات ثانياً قد مر
 في المرام ووجه المرام عند اراسته بالجلد المحسوس من المرام ووجه المرام عند اراسته بالجلد المحسوس من المرام
 الشاير من الامر من طرفي التشبيه الباقين في قوله **فعله** وهو ان فاعله حصول المأمور به وجه التشبيه كما هو
 الطامع انه لا يوجد في المشبهة لا حصول المأمور به في ثانياً قد مر في المرام فزوت انه لا ينفرد في ثانياً قد مر في
 عند التقدير ويمكن ان يقال انه صرح في جانب التشبيه بكونه املاء التشبيه ما ينهم منه وجانب التشبيه
 وهو حصول المرام **فعله** في حق الاخطاب آخر ويستل فيمكن ان معنى فاعله انما قلنا في ثانياً قد مر
 ارمائه ان تقول لكن فيكون ليس من انشأ من انشأ عنه كونه الآله القول وهو لا يقتضي شيوت
 هذا القول بكل شئ فيجوز تكوين البعض بكسابقه قول فلا تسلسل **فعله** يسمى خطاباً وان كان يستحق
 اموه **فعله** الحرف فانه يقع مثلاً ان نغول امرنا النبي **فعله** ولا يصح ان نغول خاطبنا بكذا كونه صاحب
 الكشف **فعله** واعلام الملائكة قد سبق ان المرام الكلام النفس في حصول الاعلام للملائكة **فعله** لزم
 افتقار صفة التكوين الى شئ آخر فله وقع آخر وهو ان لا يلائم ان افتقار صفة الذات الى اخرها ولا التفتت
 افتقار الامور الى الارادة وافتقارها الى القدرة خلاف المستحيل وافتقارها الى الحيوة ولا فرق في افتقار
 الافتقار لنفسه الى الشرط وبينه الى جزاء المثر **فعله** مفعول الى الوجه الى الفعل والارادة لا اختيار الى
 نظراء

الكلام

التقييد

للتقييد فيمكن ان يقال ان الوجوب يفيض الى الوجه بالنظر الى جنس الكل فحين يجوز ان يمتنعوا على فاعله
 ليس بواجب ولا يجوز ان يمتنعوا على فاعله لواجب لان الامثلة تجمع على الضلالة **فعله** فان قلت فاعله هذا
 آه **آه** ان اعيان جانب الامر بوجوب وجه المأمور به **فعله** الكلام في مدلول الصيغة بحسب النسبة قبل عليه
 بل الكلام هنا في مدلول صيغة الامر كحسب الشئ حتى ان المصير جعل خطا لبيان ان افعاله اللفظ الحكم الشرعي
 فامع **فعله** الكلام في مدلول الصيغة بحسب النسبة **فعله** **آه** ان المرام ان الكلام بالنظر الى الآيات المذكورة في المرام
 اي المرام وفيه نظير ما في الحق في الجواب لهذا الكلام في مدلول الامر بحسب النسبة ويمكن ان افعاله الحكم الشرعي وقوله
 في كلام الشارع متعلقاً بحكم شرعي كما يدركه قوله في المرام والابان او امر الشارع **فعله** يدل بعضها على
 الاول وبعضها على الثاني **فعله** **آه** بالاول الايجاب بمعنى التام وبالسبب ان عليه مسمى الاربعة **فعله**
 والظاهر ان يقول آه **فعله** نعم بمعنى ان يطلب وجه الفعل واره **فعله** وقد يجازي عنه بان السائل
 بالانصاف شهد بان التام بحسب النسبة من قوله **فعله** هو طلب الغرض واره لا طلب **فعله**
 والابان او امر الشارع في زات لغوية قبل لا يكون ان ايجاب الامر بمعنى استحقاق تامه العقاب بالنظر في
 واستعمال الامة هذا المعنى من حيث خصوصه جاز فكيف يقع **فعله** والابان او امره **فعله** وايضا لو كان
فعله **آه** **فعله** نعم بمعنى انه يطلب العبرة بملاحظة قول السابق اعني **فعله** والمعنى بقوله **فعله** فيحدث
 عقوب هذا القول لكن المرام الكلام لاني **فعله** لزم قدم الى امره اجاب بعضه بانه انما يرد كونه كمال
 المأمور به التكون في الازل اما لو كان المرام التكون في الازل فلا يرد فكره واما ان الغاء الاله على العقوبة
 في **فعله** فيكون آه عن المحل على هذا وقد يمنع لزوم جواز حدوثه تعالى امره الاله وبه يدفع ايضا فاعله
 وايضا اذا كان **فعله** **فعله** لعل ان تارك المأمور به حاص قبل لو كان كذلك لزم التكرار في **فعله** لا يعصون
 الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون لان معنى لا يعصون الله ما امرهم في حاشيتنا المعنى والله علم
 لا يعصون الله ما امرهم في المانع ويفعلون ما يؤمرون في المستقبل فلا تكرار **فعله** على من يريد طلب

الدليل الرابع في قوله
 انما تديننا او ارادوا بان الايات
 على اللاب بالبحر والعلية

يفعلون

"اشارة"

۴۶ سوال آہ نقام

۴۰ لائن سوال

ان احتمال العموم عند ان فتح لا احتمال ان يقد للمصدر معرفة فوط كلامه غير محال فان فكر لا احتمال المحرور
في موضع الانبات للعموم كما قرره بخلاف العموم **قوله** بدلالة الترتيب فيفيد العموم قيل الكلام لا
المطلق ان في معنى ترتيب العموم والتكرار كيفية تصرفه في احتمال وجوه قرره العموم فان ترتيبه
الام لا شرافية قرره العموم حقيقة اللهم الا ان المحرور احتمال المعرفة باحتمال الترتيب وهذه الينا في
التحلو عن الترتيب الظاهر **قوله** لو كان الشئ ممكن في نفسه لو ان اذالت **قوله** من جهة السبب
ليس كما بالشبب هنا السبب محض بل العلة وكثير ما يطلق السبب عليه ولا شك ان تكرار العلة ينسب
تكرار المحل فلا ضرورة وجوب الام ولا ايضا في السبب الا الامر فعلم ان الامر بوجوب التكرار **قوله** ان
وجه الشرط لا يقتضي وجه الشرط لا يقال ان الشرط التعليلي يقتضي كماله آخر جزء من العلة اتمية
والحكم ترتب عليه غاية ان لا يكون موقفا عليه والشرط فيما نحن فيه من هذا القبيل لا ينفك قالوا وان كنتم
جنتا فمحرور الان نفوا اجيبهم بان المعقنة الآتية ببيان السبب لا بيان الشرطية وآفة
كان الامام وموجها لذكرنا في **قوله** من مطلق الامر المطلق اراد بالمطلق الاول المحرور عن قرينة
التكرار او المرة وبالكس متعادل المحل بشرط والمقيد بوصف فلا تكرار **قوله** فظلمات المحل
لان المنبسط من الاشتناء من النفع هو الانبات كعكس الخاطبة لان الصريح عندنا ان
الاشتناء تكلم بابا في بعد التثنية ففتح كلام المحل بفتح التكرار في غير موضع الاشتناء على كونه
عن موضع الاشتناء وكان نقول المراد ما يستفاد من ظاهر العيان لكن المراد من الاحتمال هو الامكان
العام الذي لا ينافي الوجود في الحقيقة ونظيره قول النجاة لا يجوز من غير المنصرف في الضرورة مع ان
المراد عندنا واجب **قوله** بل على الواحد لانا واحدة راعى في الخاطبة الوحدات باجماع اهل الترتيب
ولا يلزم من جواز تقييده بالشيء والكثرة والتكرار والتناقض كما زعموا في الجوار كون التقييد
لتأكيد الحقيقة او لتعيين الجواز **قوله** ثلث او واحد بسان كلام يدل على ان الواحدة تغييرا لمطلق
اللفظ

ان اعضاء

فلا يخفى انه مطلوب ان فقه لان غاية انه
يصح نية ابتعا كل واحد مني حيث هو
واحد اعتبارا في صح

المحقق

福

٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

بالخطا في ذكره لا يرد في البطلان في ان الوجوه على ان اشتغال الذمة ووجوب الامور عن لزوم
تفريق الذمة والاولى بان يتبين كالتوقيت والاشارة بتوجه الامر وسبابة في الفرق **فعله** بالقياس الى
ما علم من الامور اخصر من غيره بالان لا يدخل في تعريف الامور بقضاء الاربون كما تحرر من ان الاربون تغني
بامثالها لا باجائها فلا يصدق عليه عين ما علم شيئا بل مثل الا ان يذهب اليها ويلزم ان لا يشك
بقوله وعلم هذا الحاجة الى اخره وكذا ان تقول لا خذوه من عدم الدخول ان قولكم ان الله ليس بجار
كما في **فعله** ليعلم ان النوافل قبل هذا خلافا على عامة الفقهاء من ان النفل لا يطبق عليه
الابطال في النواحي بواني فعمل في جعل الامر حقيقة الاباحة والندب كما يجب مستوفي **فعله**
وبعضهم قديما نقل صاحب الكشف هذا التقييد عن شمس الدين وقال ولم يذكر الشيخ في خبر
مثل الواجب عنده كما ذكره شمس الدين فقال والقضاء بقطا الواجب بمثل من عند المأمور به هو حق
وكذا ذكره القاضي الامام ايضا ثم قال ولا بد منه وذكره فائدة التقييد كما ذكر ان رجها وهما بحث
وهو ان ضررها هم الغير لا بد منه وكذا في الظاهر العبر مثلا يخرج عن تعني شمس الدين بقيد لقطا
الواجب لا يحصل لقطا وقد يغفل الاحتياج اما التقييد المذكور اصلا لان القضاء ووجدة الصورة
المذكورة الا انه ينفسى بالاستسقاء حتى البهيمن فمن خلف التقييد من فلان اليوم قضاء
ثم لم ينفى القضاء ولا ينفسى البس **فعله** بان يكون من عند من وجب عليه لا يكون حقا لا غيره
قادر على امره **فعله** لا يتحقق مع قبح المماثلة لان الغرض خالص حتى اقتضا ليعبد اختياره لا غيره
بينه بتدليل **فعله** بخلافه من النفل فان النفل خالص حتى العبد هو قاصد لقطا وتركه واذا امره
بالقضاء بان نوى القضاء بدل النفل جاز **فعله** وهذا التقييد يقتضي ان لا يقضي صلوة
المحضر لانه لا نفل له على جهة المحضر شرعا وبقتضي ايضا ان جماعة اذا قضوا صلوة الليل بالجماعة ان لا يكون
للمحضر بالقرابة لان المحضر فاعلة لها غير منوعة ويمكن ان يجزى عن النفل انما يقتضي منوعة

ولهذا لا ينفسى

باصلا

باصلا كما تحرر عندهم وما لم يشك من الوصف كيفية كانت او كيفية فذكر من منقضية كونه فعلا
فانما التقييد في ذكره لا يفسد ما علم من بطلان الاصل المشروط في كونه **فعله** ولذا قال في الامور ان قيل
في كونه لان الاستشهاد بكلامه في الامور لا يلزم الاحتياط من قوله فانما ثبت بالامر لا يكون الا واجب
او مندوبا لان كلامه في الاباحة والندب فينبغي في ذكره **فعله** ان الاستشهاد بكلامه في الاسلام
عليه كون الثابت بالامر المأمور به تعني الامور الواجب المندوب وهذا الاحتياط من سباق
كلامه في الاسلام ومنه المباح اما المندوب فيكون ما مور لا يستدعي حكمة اليه كون الاتيان به لواء ولا يلزم
من كون الامور والقضاء من اقسام المأمور به ان يكون كل ما مور مأمورا به منقضا اليها وهذا لا يجب
فعله اما ما ذكره صاحب الكشف **فعله** الامتنان منقطع لان المذكور قبله انما يشترط في اطلاق الاطلاق في البيع
وما ذكره صاحب الكشف لا يفيد في كونه الاطلاق بالفعل بل انه ينبغي ان يطلق بناء على القول بكون الامر حقيقة
في المندوب والاباحة ثم حاصل الكلام ان رجها ان لا يلزم من القول بذلك الاطلاق المذكور لما تحقق في غير ابعده
على صاحب الكشف وان قيل مراده الاعتراف على غير الكلام لا بيان **فعله** وذكره في قوله **فعله** فان قلت من
ابن علم توهم ذكر قلت من قوله ان الكل موجب للامر ومن قوله ينبغي ان يسمى او ثبنا على ما ذكرنا في
فلو لم يكن فعل المباح ايضا او **فعله** لان الاختلاف في لفظ **فعله** امر واحد من احد ان يكون الطلب
الحاكم والكتا ان يكون مطلق الطلب المتناول للوجوب والندب والاباحة وليس بينهما عندنا اختلاف قول
لا يكون شيا ولا اباحة كما كان ذكره في صيغة الامر لم يكن ما ذكره واما قول الشيخ في التحقيق فهو
بوجه كاز في الكلام من ان الاختلاف في لفظ **فعله** امر واحد من وجهين وذكرنا انهما ايضا وجهان
ان يكون في الطلب الحاكم والامر وبهذا التقرير يظهر ان نظام الكلام وان كلام الشيخ خال عن الاضطرار
وانه اعلم حقيقة الحال **فعله** لفظ الامر لا صيغة ويدل عليه قطعنا لواراد في الكلام صيغة الامر في التقييد
فهو النفل في الامور بقوله من جعله وجه اذ لو جعل الصيغة للاباحة حقيقة وادبرها بالندب مثلا وحل

بجائنا

فلو لم يكن الكلام صاحب الكشف في بيان ما ذكره
ان مراده في الاطلاق صيغة الامر

الآخرى

او النقص المذكور كان من غير ان يكون له وجود

الحسن فاعتبر البعض بهذا الحكم بان تطفئ بالكون فافاد كذا في الخلافة وجوب اصل القضاء
احادي ولا يفي عن الرواية وجوبه وجوانه رمضان آخر وجوبه وان الصوم شرط الاعتكاف والشرط
بغير حرمه لا وجوبه فصد بالاطمان وهو جزمه من كونه كونه **فقد** جزمه بالتفويت
وهو وجوبه بالتفويت ايضا كما هو من الاعتكاف والصوم كما يطمون ولا يفي جعله كالتفويت لا في
فقد هو سبب في ان اكثر الشايخ مرخوا بان المراد في الشايخ هذا المقام بل انكم كما مر بالاثبات في
الدرس السابق **فقد** هو قياس المنزلة في الشايخ على اول ابان هذا مخالف لما سبق من قوله فعند
البعض بجهت راي نص بتدليل الظهور ان القدر يفتي وثباته بان انما كان الجذب هو التعلق
لا يصلح ان يكون سببا جبريا او الجواب عن الاول بعد تسليم ان الحكم بالنقص تعارض بينه مطلق
الدليل فكل الذي هو وارادة للعالم او انما كان ما ذكره من هنا او لا كلام ظاهر في ذلك امره بغيره بغيره
بل انما هو ارادة بناء على ان التعلق مظهر للنسبة والاشياء ايضا واما الجواب على الثاني فلان
النقص على ما ذكره لا يجب ابتداءه الا لا اعلام بقاء الواجب هو من سبب الجبر فلو كان **فقد** ان حقيقة
لانها المحل الذي لا يكونه التفويت كنهية عن وجوبه بالنقص وذكره في قوله قال بعد قوله قالوا لان القضاء انما
وجائته بالتفويت لا لا بد من كونه نقول انما وجوب القضاء هنا بالقياس على ثبوتها بالنقص معصية هذا كذا
واراد بالنقص المعصية هذا بالقياس على ثبوتها لان المذكور سابقا من هنا لان الحكم وليس كونه حقيقة بل المراد
القياس الذي في حكم النفس واعترض على ثبوتها لو كان اثباتا فلا فذكر كان عين من حيث هو الذي قد مر
تعمده فيلما وجوب القضاء هنا هذا بالقياس على ما قبله ولا يخفى بطلان الجواب الثاني واما في الكلام بغيره فلو
القضاء هنا بالقياس على ما قلناه ان القضاء انما وجوبه بالنقص كنهية عن ثبوتها فلو كان انما بالنقص حقيقة
لا اعلام ان ما وجوبه بالنقص **فقد** من ثبوتها لانه وجوبه ابتداء بالقياس الواردي في وجوبه في الصوم
والصلاة او بالنقص الواردي ابتداء فذكره هذا المحل وان لم يكن محض حجة كلامه في الكلام كنهية بل المراد

بل انما

سياق كلامه

سماو

سابقا كلامه الا ان ما ذكره حجة على ان كذا الاشياء بالاثبات رجع بغيره فان قيل هذا الحكم لا يتم وعلى
هذا التوجيه لا يكون عين من حيث هو **فقد** الاعتكاف الواجب بقاءه لان الاعتكاف والتعلق لا يشترط الصوم
في ظاهر الرواية لانهما مع المسامحة ورجوعا عن البهينة روي انه لا يشترط بقاءه لان الصوم في الظاهر
في الصلوة **فقد** خلافا للضرورة الصلوة حاصل الفرق بين الصوم والوضوء ان ايجاب الاعتكاف
ايضا بصوم مبتدأ والاعتكاف ايضا بغيره مبتدأ وان ايجابه بغيره مبتدأ كما
فالمندوب بانه يكون قربة يكون من حيث هو وجوبه في الشرع والاعتكاف ليس كذلك واما في
فانما في التذرية الى حاله بالصوم باعتبار ان الصوم شرطه بالحدث فالتزامه انما هو اما الصلوة
فقد سبق واجب من فله ضرورة اعتبار ايجابها الى الوضوء مستقل وقد فرق ايضا بان الوضوء
شرط محض متى وجب بغيره كونه وسيلة واما الصوم فليس شرط محض بل يمتد بعينه كصوم
واخرى فليس كصوم الاعتكاف فلا يجوز الاعتكاف بغيره في الجملة كالوضوء الصلوة فلو كان **فقد** هي فضيلة
العبادة بدلية فليس من غير ثبوتها في خصال الخير كان كنهية في حقيقة في سوا كذا في الشرع
فقد لا احتمال السقوط بغيره رمضان **فقد** ان يعم او عام ولم يعتكف ففقد خارج رمضان مع
الصوم يجوز اجماعا كذا في الشرع المنال للشيء **فقد** اما الاول فلان خوف الموت اعترض على ثبوتها
الموت موهوم والهوية متحققة فكانت القدرة ثابتة نظر الاستصحاب الى الاجابة معارض فان
الغير ثابتة الى الحقيقة فينبغي بالاعتكاف فلا يشترط القدرة **فقد** وفيما ذكره في الطول
فقد فذكر ان التذرية تحقق الاشياء الى الجواب **فقد** لوجوده لان النفس شرط في بقاءها
وجوبه موهوم متحقق على انه علم واقصد به معنى كنهية لا يتوقف تعريفه على العلم ان يعبر العلم رمضان
وحده ولا على ان يحمل على خلافه المضاف ما تقدم من قاعدتهم وذكره كذا ايضا في الفصل الاول
بغيره من ان المضاف اليه مثل هذه الاعلام كلها مقدرة على التلا بغيره من قاعدتهم المعلومة وهي

ومن ادعى فريضة فيه كان كنهية
ادعى بسبعين فريضة في سواه

بوجوده في الشيء لا يوجب في الشيء
استلزامه في الشيء وما كان في

منهم من اضافة المعرفه الى الكثرة فلا يمنع العرفه فرة من ايسر فرة وجرى اللام في طبق
ينطبق ويند انظر في قول القاضي في قوله كذا جنات عمن وعدن علم ان المعرفه
اليه العلم **فعله** ولا يخفى في قوله منع التبع بان الاضافة اليه بانه شايعة عرفا فلا مجال
لاستغفارها بعد ان يكون مطروقة **فعله** لا يندرك لا اعتكافه ومضان قال القاضي الزبيدي
فكر النذر مستدركا لا دخل له في المقدم لان الكلام حسن بدونه فيكون ذكره ضائعا وقد
يدفع بان القامه منسكبة ان وضع المسئلة في لا يخفى ما في من التلخيص **فعله** لا يندرك
الشيء كذا ذكر صاحب الكشف **فعله** لان التبع المتعذر منها شرط وتعذر الشرط يستلزم
تعذر المشروط بالضرورة وان كان تبعا واجبا في نفسه ما ذكرنا في التبع كونه احوط او لا
كذا ذكر الشيخ الكليني **فعله** بان صفة حكم الامراء وقضاة وعامة فخر الكلام هكذا
هذا باب في تعيين بيان صفة حكم الامراء وكيفية نفعان اداء وقضاة وكلام الشارح يدل
على ان ذكره كلامه انما الصفة وهو المذكورة في شيء الشيخ الكليني لان ما كان في
مرة بانه انما الحكم الامرو يؤيده بذكرهم الاشارة وسوق كلامه في الكلام حيث جعل
الاداء والقضاء اولاً في عين الموجب الامري الثاني وهو الواجب كما اشار اليه الشارح
ولا يخفى ان حكم الامر في الشيء هو عين الموجب فلهذا كان الحكم وكان نظر الامان الثاني
لما انعقد لبيان صفة حكم الامر لان النسب تنوعها وتقسيمها بالمقصود **فعله** في معنى
قال صاحب التلخيص نقلاً عن ان يقول كيف يكون المسبوق منصرفا وقد روي عنه عن من ادرك ركة
من الصلوة فقد ادرك تلك الصلوة والمراد بذكر الركة الامور كالامام والمراد بتعوله
فقد ادرك تلك الصلوة اي مع الامام لا يدرك في نفسه الحجة فكيف يكون منصرفا او يجاب عنه
بانه منصرفه امثال السهو في السابق بين حيث يكون السجود فانه لو لم يكن بل **فعله** ففعله

في نفسه

في نفسه وهو ان فعله اذا كان اداء من وجه قضاة من آخرها بالاداء فخر الامام يجعل نفسه محضاً
ولم يقترن فيه جهة الاداء اصلاً وهي فرة واداء لم يفرغ يقترن الاداء ولا يقترن الشبه اصلاً والواجب ان
لا يندرك من اعتبار رتبة القضاء في الجملة لتلايلهم تعطيل الدليل الشرعي فاعتبار رتبة فخر الامام
انما لان القضاء يغوي في عدم تباهي فعل الامام يكون بنية الاقامة اليه مؤبداً محضاً بخلاف ما اذا
يفرغ **فعله** وهو يقضي انعقد له اهرام الامام فيلزم في نفسه لا يندرك ما انعقد له اهرام الامام وانما
يقضي ما انعقد له اهرامه في نفسه في انما في المبالغة والمشاركة في العلم يتحقق بدونه فعل الامام جعله
اصلاً وبان التقدير ما انعقد له اهرام مع الامام ولكنه ضاف اهرام الامام لا في مبالغة **فعله**
او غير محقون بمعنى انه لا يندرك يحقون لانهم يحقون فان العقل من حج انما كذا كاستبح
بل اقوى **فعله** ان الحج يقع عن الجلبش في الاله لا يسقط به فرة لان العزم لا يثبت في الاله في الاله
المطلقة ولم توجد وانما وجد النية عن الامر **فعله** ولا يلزم ان لا يتحقق في العزم في الاله
الاتفاق الذي هو التمسك به او بانه الاتفاق المحرم مقام الاتفاق الذي هو
مقام المسبب به او بانه الاتفاق المحرم مقام الاتفاق والجم عند العجز عن اداء **فعله** في التلخيص
ليس من اجابته المراد بالشواهد الاتفاقات اقامة للمعقبات السببية في انما يستقيم على ط
المدح بسا كان المراد تمثيل مثل غير محقون وانما اذا كان المراد تمثيل مثل غير محقون فحق في
لان الاتفاق ليس بفضاء بل هو بل القضاء يحصل بالجماع الشايت حيث يجعل فعله تابعا عن
فعله وقيد بجماع عن اصل التسامح بان التمثيل للمثل فان الشواهد المحاصل من النية من وجب على
مثل الواجب عليه كمن مثلية غير معقولة وكان الشارح غفل عن كون مثل المثل المحقون في الكلام
على التسامح وهذا انما يظهر على تقدير عدم تعييد المثل يكون من غير **فعله** لا يندرك ما انعقد له مثل
فان قلنا كلام المعص تزل على ان بطلان الوصف وحده لان لا يقوم بنفسه المثل في عدم قيامه

باعتباره

بمنه دليل عدم المثل من ١٩ كما سبق في شرح قول المص في باب ما لا يفتل
اشكال في كون الاستدراك بالاعتناء وجوابه بعد التسليم حمل الحصر على الاضافي اعني بالنسبة الى
قوله مشكوك لا معلوم في نفسه ان بناء الحكم على المشتق يدل على ان المأخذ كما يتدرج من فتل
الاي بالهوية على عدم الاطالة في قطعه وعلى الذين يطبقونه دليل على طوله الجرح فكيف يقال
المخفى الموقوف على ابي الغضبية مشكوك نعم العلة منسوبة اليه ان يكون متعديا فيصير معها افعال
يجوز ان يكون قاصرة ما تقر في موضع **قوله** تجزئة ان شاء الله تعالى اما اذا وصلي في الفلق
ولما فيما يتدرج به الوارث بلا ايضا فغيره اختلاف فيل اليعقوب الصلوة عن الميت لان
الاختيار معدوم اصلا ولا في رتبة الابعاء فيحكم في عدم الجواز اظهره الله في خطا ط
رتبه وقيل بسقط ان شاء الله تعالى كانه الابعاء لان دليل الجواز انما هو السعة رتبة كمال
كدهمسيه وقد كبر مثل الابعاء وغيرها وفي النوازل مثل ابو العباس في امره امانته وقد ثابها
صلوة عشره مشهور ولم يذكر ما لا قال ولو استقرض وزنتها تغير حلقه ووقعها مكين
لم يربها المكين لبعض وزنتها ثم تصدق بها على المكين فلم يزل يفعل ذلك حتى تم الطلق
صلوة نصف صاع بحري وذكر غيرها كذا في التحقيق **قوله** ما كتب في السنة اما الكتب فيقولون
واما السنة فهي قولهم في الاصل في العبادة الى ان ياتوا كل سنة في التبت باللبس وشكر
سلامة الاعضاء باخذته وشكر الحال بدفع بعضه **قوله** يصير مياقة تة تة
يعني ان الحسن من هذه الابام احبائي تة تة بالحول الاماني وهذا كونه فيها الصوم ما فيه من الغرض
عن ضيافته تة تة وشكر ايضا الاكل قبل الصلوة كراهية للاضيان فانها لو امن غير طعم الخفيف
واعلم ان ابا يوسف ومحمد ربهما آية اختلاف ما بين الاضحية فقال محمد ربه هو نقصان المالة باقية
الدم وقال ابو يوسف ربه هو ذلك مع ازالة الشغل عن الباقي والباقي يظهر فيمنه وهرسة

رجل في

رجل ففهم ما لم يكن له اسم السجدة في قول لا يرفع ولا الرجوع وكسرت النضية عند ذلك
وا بوجيعة ربه قبل موته لا يرفع ولا الاطالة المذكورة في شرحه **قوله** وبالله
علما بالاصل قيل عليه المشي في باب الكمال وان كان هو التصدق كس ما قل ان ربه لا يرفع
الضحية وكذا يمكن اعتبارها لانه متعديا المنصوص ولا بعد فواته واجيب ان النقل يستلزم
الضحية الا يري ان الش ربه فعل على الرجل لا المصح على الحق ولم يرفع الضحية في كل مرة
الا بعينه لا الا شهر ولم يرفع الضحية بالحيض ولذا ان حانت بعد ذلك بعد بالحيض وله
تفكير في **قوله** لا عمل بالفساد على سائر العبادات المالية كما يحسن ان الاصل فيها التصدق بالعين
في شهر لا في شهر لا يطابق المشي فان ظاهره بيان التصدق وان كان يومهم ان تقرر في السوالين
على منوال واحد الا ان عبارة التوضيح في السوال ان تقضى بحره على قوله ما لم يعقله مثل قوله
لا يقضى الا بص لا اعتبار فيكس فيه وحاصل ان الضحية ثبتت بالنص على خلاف القياس لا يعقل
وجه التفرقة الاربعة فكان ينبغي بعد فواتها الا خلف يؤيده في الاسلام في توجيه لسؤال فان قيل فحجة
لاشك لا وقد اجبت بعد فوات وقتها الصدق بمضى العين **قوله** الا ان جعل في الوقت متعلقا بالصدق
بالعين المذكور في قوله ان الوقت المذكور في المتن جعل متعلقا بالصدق بالعين المذكور في كلام
الش ربه فيسلف الاخر ولا فائدة في جهة تها الانتساب هذا بيان شبهة بالتعظيم حقيقة واما
بيان شبهة فهو ان يدرك في الركوع يدرك في الركعة وكان المحل باقيا من وجه واعلم ان مقتضى صلوة
العبد فانه ركع الامانة الركوع فلا تكبيرات العبد فاما ان كان يرفع امارك الامام في الركوع وان كان
لا يرفع في تكبير الافتتاح وهو فرض في الركوع وهو واجب ثم يكبر تكبيرات العبد في الركوع فلا يرفع
يد يد لان الرفع سنة ولا يجوز الايمان بستة فيمنه كمنها لعدم جواز ترك جميع بلا مرجع هذا عند
الا حنيفة ربه ومحمد ربه وعند لا يوسف ربه لا يثبت تكبيرات العبد في الركوع اصلا لانها فانت

عن موقعها ولا تدن على مثل من عند ذكركم فلا يجمع اثباتها في الاما، ولا قضا، كالقنوت
قوله والصواب على هذا الوجه لا قضا، لفظه ان يكون هذا الوجه قسما من حقوق العباد
وليس كذلك لان قوله انما نحن كثر ما يتعارف هذه الافعال ميلا الى ما جاء في الخبر انما نحن كثر
منها من بعد عن اجتناب **قوله** من قبل علقها سواها، بارادها في حال كثر وهو ان يرد
بارد دفع عن الحق اما صوابه ولو جاز **قوله** لا يلزم التكرار اه فان قيل انهم يطعنون في الرهن
بتميزه في المسلم فيه فلو تكرار من قبل الاقرار يصير مستوفيا لغيره في المسلم فيه فقد
جاز التمسك بالدين الممنون بالمالية لا بالدين ولذا انفقوا في كونه ميثا على الرهن والرهن
من حيث المالية من جنس هذا العرف والمسلم فيه يكون الممنون مستوفيا بغيره من الدين لا بد له
لما ذكرناه ولا يلزم امتناع التبعيض **قوله** فان قيل القضا بمنشأ السؤال فقل ان
الدين يقضى بالمال والنظر ان محصل الجواب ان التبعيض في حكم القضا، على حقيقة يعنى انه من
بالا وهو الذي بالقبض وان كان هذا السوق بايا بان يؤيده ما ذكره الشيخ المحلل الدين في
الجزء من فرق بين رهنه في باب القرض من غير من باب القضا، في باب الدين حيث
من الاما من ان تدعى ما يقضى في العروض يمكن فجعل رهنه قضا، والوجود بشرط وهو شرط
الاهل وفي الدين غير ممكن فلا يقع ان يجعل تسليم الدين فيه قضا، لعدم شرط وكان من اقسام
الاما **قوله** ان رهنه المقبوض يمكن ان ليس للمعسر من ان يتسحق القبول ولا كونه الدين **قوله**
لا يكون تسليم عيني الثابت حجة بان تسليم الدين يعقب تسليم العيني فان اثار جعل
بعض الاما من حكم الجوازة في الانتقال كالمكره حيث يتخذ من مكره آخر وسببها في الاول
من الوقت حيث يتخذ الاما بعد قضا، الدين تسليم عيني الثابت لا وان لم يكن اياه ابتداء **قوله** تسليم
لا يقع عليه يتكرر في الجواب بان ما صار تسليم المهور سببا لثبوت وصفا فتمت رتب الدين جعل

كانه تسليم **قوله** وايضا هذا لا يكون اه وقد ذكرنا مدار الفرق بينهما على ما فهم من تقريرنا راجع
هنا كون المسلم قضا، الدين تسليم عيني الثابت راجع في العرف مثل المقبوض لا الجاه
فان كان المسلم قضا، الدين ايضا هو المثل العيني لم يفرق بينهما في جعلهما قضا،
بمثل قبول والاقرار، كما هو قد قيل في تقرير الفرق كان مبيها على تصور الاصل في العرف دون
الدين كما فهمنا نعلم ان من شرط التبرع في هذا المثال بما جاز تسليم الدين لزم ان يجعله
كناحية القرض بلا فرق ويجازي في شرط آخر للقضا، مخصوصة الدين وهو وجود المثل فان
ما يورث من الدين لا يمكن ان يكون مثلا للدين فلا يتصور القضا، وفيه شبهة في النقد بطلان
التمثيل بما جاز تسليم المثل كما دل عليه مزج **قوله** فيتميز مثلا بتسليم الدين بمراد ما ذكرناه
في الجواب فلو جاز الاما لزمه التبعيض **قوله** بان تاديه القرض بغيره محمول قبل كان الواجب ان
يكون رهنه المثل في القرض قضا، وشيلا لا قضا، مثل المحمول لان قسم القضا، الخاص كمال
عليه بان فخر الاسلام بعد هذا واما القضا، الذي يحقق الاما، اه وقد ذكرنا بدل القرض في حكم
عيني المقبوض والالتمس بمادة الشيء كنسبة الا انه غير المقبوض حقيقة واخوه حكم المقبوض
ضرورة الاقرار من الربوا فلا يظهر فيها ولا موضع العرفه وهو كونه ادا، اجبا في شرط القضا
الذي يشبه الاما، امتناع تحقق الاصل برونه ومنها الاصل وهو رهنه المقبوض بالقرض
فلا يكون شيئا بالاما، لانتفاء شرط **قوله** تنقض القبض سببا لخلو الجنبية بتميز
الاستحقاق عنده فيمنع تمام القبض وبتميزه العينية مما فلا يمنع تمام التسليم **قوله** في لفظ
مكره اما الاش رهنه مكره ان الخلوة في الشغل بالجنبية دون الدين فلان الملاك يتحقق فيها
دون الدين وانما يتحقق في البيع واما الاش رهنه التسليم بالخلوة في البيع دون المخصوص
فلان التسليم يستعمل العقد النقص في حقيقته بالقبض بلا خلاف لان الرهن لم يتم مع قيام القبض

لان ماورده كما **قوله** المحسوب حمله على ما يشترط به المخصوص منه في اعتبارها بغير قيتها
 يوم عطف عند لا ينفذ روح خلافا لما قيل انها تعين ببالغها بغير كمالها
 وولدت زال العيب فنزل الضمان ثم التفتل حدثت في الماكول بغيره الغاصب ووجه
 انها ملكة عن الماكول في ضمانه الفطري النكاح الاولاد وهي اثر العلق فصار كما
 لو جرت في الغاصب ثم رد ما ورعها المولى بالجناية **قوله** من حيث تسليم الواجب اياه
 لانه من حيث حق حتى لو جوزه بانه العرف والسم جاز ولو لم يكن من حيث حق كان مستبدا لا وفاء
 غير جائز **قوله** قال ابو يوسف رجل ان يرد الفرق الا ان يورثه من هذه المسئلة ويبي الزكوة
 في لا يعتبر الجوز من مسئلة الزكوة ويعتبر منها لان ما قبضه الفقير الزكوة لا يمكن ان يجعل
 مضمونا لغيره لانه قبضه من الله تعالى لان الزكوة بدون تعاقبها لا يجوز ولذا قالوا ان المتبرع
 قابله بالقبول لا يمكن من رده وطلب الجباة وكذا الامثلة لمن الغنى ان يرد اليه شيئا ومنها
 ربه ليدن يتمكن من المطالبة املا ووضعا بطريق آخر فلو كان يجعل المتبرع مضمونا بالمثل
 اجبا وكذا لو جرت في مثل ما يمكن تفهيم الوصف الزكوة لان سقوطه كان للاعتزاز عن الربوا
 ولا يروا به العبد وسيره ومنها لا يمكن جبرانه بين العباد **قوله** لا يكون الامانة فاهل لان عدم
 العلم لاؤفلا في كون الاواة قاض حتى لو علم بانه كان ايضا **قوله** ابو المزة هذا القيد يظهر
 في قوله وتبرع على شئ القضاة وان العبد يفتق قبل تسليمه لا الزوجة اذ لو كان العبد جنسيا من
 لم يكن غنة قبل تسليمه الا فاعا كونه شبيهها بالقضاء لانه لا يعتق ببل اعتناق لا قبل التسليم
 بعده سواء كان فذكر التسليم شبيها بالقضاء او اياه **قوله** يقول الزوج مع اليمين الا
 قوله يقول الغاصب بيمينه قال صاحب الكشاف ولو كان للعبد بعد الدخول في ملك الزوج حكم عين
 المسمى من كل لغاؤه فافهم ان القضاة بالقيمة بقوله الزوج مع اليمين كانه المخصوص

كما اورد

من اباقة بعد قضاء العلق بالقيمة المخصوص به يقول الغاصب يقول مع يمينه ان
 القيمة هذا المقدار المخصوص به بالخيار ان شاء امضى الضمان وان شاء خذ
 العين سواء قيمته اكثر مما ضمنه او اقل منه الا في واقع واما اذا ضمنها بقول المالك او بينة
 اقامها او بيقول الغاصب عن اليمين فلا خيار للمالك وهو الغاصب بانه اظهر ما كلفه
 الثالث من التعقيد وهو ان قوله يقول الزوج مع اليمين ينبغي ان يتعلق بمقدار الزكوة
 القضاء بقول الزوج مع يمينه وقوله يقول الغاصب متعلق بقوله بغيره القاضي وقد
 يوجد في بعض النسخ ان كان القضاء بقول الزوج فعلى هذا يندفع التعقيد **قوله**
 مناقشة قيل هي ان حكم الشرع انما يتعلق بفعل المكلف لا بالشئ من حيث انه مملوك وفيه
 ان ايتاع الحذر والحكمة على الايمان غير مختص بعبدان المصنوع بل واقع في كلام الله سبحانه
 حيث قال الله تعالى احل لكم مبيد البحر وقال الله تعالى من فاضل حرمت عليكم الميتة والدم الاية
 عما ان هذه المناقشة بعينها آتية في عباد الله حيث قال العين المحل المتصفه بالحل والحرمة
 التام لان يقال ان فكر عبيد سبيل الحكاية للحكم المص وقيل المناقشة هي ان قوله علم الزرع
 على الشئ يدل على ان الحكم عليه نفس الشئ وليس كذلك الحكم عليه نفس الشئ كذا في
 الشارع بقوله على بعض المطلقين وقيل ان المتبادر من كلامه ان يكون الحل والحرمة بالنظر الى
 شخص واحد والا فرب المناقشة هي ان المتبادر من كلامه خروج حبيته المملوكة من الشئ
 المذكور مع ان المراء الدخول كما صرح به في قوله وقد اراه بالعين هذا الجوع **قوله** والغافل ان يولا
 ابراهيم ان تبدل الوصف بوجوب تبدل الذات وان لم يوجب حقيقة فلا فرق بين الجموعية والمقتضية
 وانت خبير بان قوله المص على الجموعية التام لان يحمل على المسألة **قوله** فصار هذا المثال
 لم يذكر وجه اصل الفصل ولعله ان قصور الاشتمل المتقدمة بنقضان في العيان ليس منه الماكول

م

والغصود الذي في هذه الامور من جهة تصرف المالك بغيره **قوله** ولم يوجبه كسبه اصحابه قال في شرح
التبليغ في حق او اطمح المفسر من غير علم ان ملكه فغيره قولان احدهما يبرأ كما هو من جهة اصحابه
والثاني وهو لا يبرأ **قوله** بان كان موقفا آه انما لا يبرأ في مثل هذه العصور لا يبرأ من ملكه للفساد
والواجب عليه الضمان لا رد العين **قوله** لعدم المنافع الحسنة بخلافه قال في نفسه المنافع الحسنة وهو
نقصان ماله بوجه او المالك بالحق ما يتقابل الشرع **قوله** قد يقال انه نكحت ان آه فالنكحة الاولى
تتبرر لان الاول لم يوجد والثاني تشرط له وجدها لم يكن يعبر فيها للغير **قوله** اصلا ووضعا
اضرا عن مثل هذه الوقف خبرا فان فيه ايضا المفسر لا يبرأ الا مالا او وضعا فلا يبرأ
كما **قوله** كالمعصية عند افعال ابيها المشتري اعتق هذا العبد مشيئا لا المبيع فاعتقه المشتري
جاهلا بانه مشتراه فانه يعتق ويجعل قبضا بغيره الشخص وجهه لا يمنع صحته ما وجدته **قوله** كان في
كتب الفقه قال الشيخ الكليني في شرحه في هذه المسئلة عما وجد ان القتل اما ان يكون بعد
البشر او قبله فان كان الاول فاما ان يكون من شخصين او من شخص واحد عدين او خطائين
او احدهما عدا والآخر خطأ وعمل كل حال فيها جنائتان بالاتفاق وان كان كذلك والقتل
من الشخص او من شخص آخر كمن احدهما كان عدا والآخر خطأ فكذا كرايها جنائتان واما
اذا كان خطائين من شخص واحد فجنابة واحدة بالاتفاق وان كانا عدين فهو ما نحن فيه من
الاختلاف وحكم العمد والخطا معلوم في موضع **قوله** حكم النقص وهو فقهه والجرم قصص
بعد فقهه سبحانه ان النفس لنفس وقعه كفا عتده وانما انقطع **قوله** انما انقطع
المشكلة المأواه بانقطاع المشل ان لا يوجد اصلا في موضع من المواضع ولان لا يوجد في هذه المواضع
خاصة بل المأواه ما ذكره الفقيه ابو بكر **قوله** البتة ان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوج
في البيوت كذا في النهاية **قوله** بالمال المستقوم آه ولا بالمنافع اجماعا **قوله** وعندنا حنفية راجح لا يضمن

قوله في هذه الامور من جهة تصرف المالك بغيره
قوله بان كان موقفا آه انما لا يبرأ في مثل هذه العصور لا يبرأ من ملكه للفساد
قوله عدم المنافع الحسنة بخلافه قال في نفسه المنافع الحسنة وهو نقصان ماله بوجه او المالك بالحق ما يتقابل الشرع

لان المفسر

لان المنفعة عرض آه سياق كلامه يدل على ان عدم الضمان في الغصب والاختلاف بيني على المصل
المذكور وصرح كلام الشرح اصول فخر الاسلام بتدبيره على خلافه حيث قال في شرحه قول فخر الاسلام وانما
لا يضمن منافع الاعيان بالاتفاق بطريق التمسك في غير الاتفاق احتراز عن الغصب وهو ان يملك
العيان مرة ولا يستعملها فان عدم الضمان في ليس من حيثية على المصل المذكور بل من حيثية على الاختلاف في
زوايد الغصب فانما ليست بمضمونة عندنا لان الغصب في هذه المسئلة باثبات اليد المطلقة ولا يتصور
الا في هذه الزوايد كحدوثها في الغاصب فكذلك المنافع زوايد تحدث في العيان كمن يملكه في
مواظف وهو موافق لما في الهداية فانه على عدم الضمان بعد ان يتم حكم الخلاف للغصب والاتلاف
يحتاج احدهما عدم عانة المتأخر للاعيان **قوله** فيستوفى على البناء آه اعترض عليه بان التفاوض
باعتبار البناء لا يؤثر في المنفعة من ايجال الضمان بعد المساواة في الوجود الا يبرأ من التفاوض
ايضا الفاعل كسب بعض الفاعل يضمن بالبراهم والمساواة فكذلك التفاوض الذي بين العيان والمنفعة
في البناء ينبغي ان لا يمنع وجوب الضمان لتساويهما في اصل الوجود واجبة التفاوض وتبين العيان
والمنفعة فاحسن يتفق المساواة بينهما بخلاف ما تبين في الياف لان التفاوض بينهما
البراهم بمقدار البناء لا في اصله ومثل هذه التفاوض لا يمنع وجوب الضمان لان الحاجة ما تميز
الاهوار التفاوض منها سدا لباب العدم لاننا نقول ما س في ما يكثر وجوده والعدوان منه
عنه شرعا ولا يوجد في كلامهم كبر وقد اوجبت الزجر بالتفريق والجدد الزجر واحد حسنة يتقابل
في العينة فانه في المسئلة **قوله** فيتم فقهه في ما شرا له وجهه على البناء والتعليلية في قوله لا يضمن
ان قيل لا ينفك ان فتح راجح لانه قائل بعدم تجايل **قوله** وايضا للخصم ان يقول آه قيل انما هو من
النافع راجح ايضا ان راد التوم هو المال لا الملكية ولا اصره وانه بيان وجه قوله بان المنافع المال
منقولة كالاعيان حقيقة لانها خلق لمصلحة الآخرة كالمال وحكمها تقوما شرعا في صلته

فانما هو من جهة
البيع المالك بالدين في قوله
البراهم والمساواة فكذلك التفاوض الذي بين العيان والمنفعة

وايضا الفاعل كسب بعض الفاعل يضمن بالبراهم والمساواة فكذلك التفاوض الذي بين العيان والمنفعة
قوله في هذه الامور من جهة تصرف المالك بغيره
قوله بان كان موقفا آه انما لا يبرأ في مثل هذه العصور لا يبرأ من ملكه للفساد
قوله عدم المنافع الحسنة بخلافه قال في نفسه المنافع الحسنة وهو نقصان ماله بوجه او المالك بالحق ما يتقابل الشرع

جملته او ضمنت في العقود العينية والغاسنة بالاجارة وعرفا لقيام الاسواق بالنافع والابحان
 على ان يضمن مسئلة من الرضى سواء اعلقها مسلم او من آخر فخذ لا يضمن المتقوم كالخسيرة في حق
 المسلم لان الرضى تابع لنسبة الاحكام فلو كان التقوم باعتبار الملكية لكانت مضبوطة لا يتعدى الى الشارع
 بفعله بل التقوم باعتبار الملكية لان التقوم موقوف على الملكية لا المالية لان الملكية مستأنفة للتقوم في
 يوم الاحكام لانا نقول في لا يفيد هذا القول في حق من لا يملك لانه لا يملك التقوم لا الثبوت الاخرار وجملة
 كون الملكية موقوفة على التقوم مع تحقيقها لا يستلزم من حيثها ثبوتها بل من حيث منع
 لقوله الظاهر ان فعله منع لقوله من كلام الشارع فيمنع فتمت وحيث ان يكون فذكرنا هذا القول
 المذكور في كلام المصنف في بيان الشارع لعرفه في توطئة السؤال والجواب لا يقتضي ذكره في صورة الحق
 بالبيان والظاهر في السؤال ان يطرر فعله يقوم لا العقد ثبت بالرضى ويجعل ابتداء الكلام من فعله منع
 لقوله متى يكون هذا من كلام المصنف ويجعل ابتداء كلام الشارع من قوله فان قلت او يراى لفظ هذا قبل قوله
 منع يحصل فعله يقوم بالاقول فان قلت من كلام المصنف قوله المصنف اي بالمال المستقيم قال استرنا ان ينشأ
 بالمواليم فان قلت المصنف من جواز الانتفاء بالمال فمن اين يزعم عدم الجواز الالبه ولا سلم فالحق عدم الجواز
 الالبال فمن اين عرفنا لا يجوز الالبال المستقيم فقلت الحق ليس من الاول ان معنى الآية الكريمة وانه اعلم واعلم
 لكم ما وراء ذلك ان شرط ان يتحقق بالمواليم والشروط لا وجود له بدو الشرط وعن ذلك ان الاموال انما يضاف
 اليها بواسطة الاخرار الذي يستلزم التقوم للاموال قول المصنف ويجوز بمنفعة الابدية فانه اذا اخرج عبده فانه
 مولاه على خذ سنة جاز واما خذ سنة **فصل** لا جعل ما ليس متقوم متقوما قبل هذا من انقص لما ذكر
 سابقا من تحقق التقوم بالرضى واجيب عن معنى كلامه ههنا ان الرضى لا يثبت في التقوم ثانيا مقولا لانما اعتبر
 الشارع ثانيا للرضى والعقد التقوم لا يطرر لخطر محتمل يصون عن الاندال فانه ما يملك بما لا يكون
 له خطر ولو قال ثانيا للرضى في التقوم ليس بمعقول في المعادلة معقولة ولا نقص القيل في الفارق بالمعادلة

او الفارق لا يكون الا منعه معقولة الاصل لكان **فصل** قول المصنف هذا انما هو في حق بل هذا
 في الحقيقة فخرج على قوله فلا يضمن المتناهي بالمال المتقوم وكذا ما بعده فكان حق العباد ان يتركوا
 مكان الواو ولا يضمن قائل **فصل** عن الضرر بالقيمة ان قيل فحق هذا ينبغي ان لا يجوز العقول لان
 اهدار الدم قلنا انما صح لان العقول القصاص او مندرج اليه فلان جاز ان يدر بل حسن كذا في قوله
فصل الغرة في الجنتين في المفسر غير آمال خياره وانه الشرع يسمى بدل الجنتين وهو عبد او امرأة قيمته نصف
 عشرة الدية غير الجنتين كونهن جنة بالمال ولا مقدار ظهره به بالدنية لم يسمع اول الشرع في ربه وولدت
 غرة لانه اول شئ يظهر فيه واعلم ان الغرة انما تجب للجنتين اذا القت ميتا واما اذا القت جانيما فالتكليف
 الدية الكاملة واذا القت ميتا ثم ماتت الام بجب الغرة للجنتين والدية للام واذا ماتت الام بالخير ثم القت
 جانيما ماتت بجب بيتان دية للام ودية للجنتين ولو ماتت الام بالخير ثم القت ميتا كدية **فصل**
 كذا احد الشئين انما قال كانه لانه الواجب العقد هو العبد الوسيط والقيمة نصف اعتبر بالقيمة بناء على ان
 وجوب تسليم المسمى لا يمكن تسليمه الا بغيره وهي تعرف بالقيمة لانه لا يجزى العقد لانه ما تسميها كذا في قوله
 على عبد معين فاستحق او ملك كدية القيمة فانه قد وقع ما يقال ان على التقدير المذكور صار كانه تزوجها
 على بعد اوقيته وذكره وجب في القيمة فكان ينبغي ان يجب من المثل كما قال ان فحق **فصل** في جميع
 صور القضايا قبل بل الوجه الاول وبل مستعمل بنقله بناء على ان القضايا تستدعي تصور الاموال والحوادث
 من حيث انه مجهول لا يتصور اذ او فليكن يكون القيمة خلفا عنه بل هي اصل من هذا الوجه الا انه معلوم
 وذكره كفي في النكاح فقضايا القيمة قضايا حقيقة وهذا ليس له الا بالحق الخالي متى يكون جميع صور القضايا
 كذلك بل بالحق من الاطراف بغيره عدم تصور ظاهرا الوجه الثاني في اعتبار القيمة في بعض الاول من غير
 ملاحظة عدم تصور الاطراف فائتم **فصل** من قضايا الشرع او جريان ما ذكره من القواعد المقررة في الشرع
 او قد ثبتت مسانعة حكم الحكم لا يورث بالمال عاقبة عمدة وهو من الحسن ومنظرا والانه الاستدلال بقوله لان

وان كان المستند قد تاجر
 على ان يتركه ولا يجوز
 كلامه من ان يكون
 امره حقيقة منتهية

كذا في نسخة

ان ادع حكم لا بالحق والحق انما لا النفي وانه عاقبة ذمته وهو القبح كما يدل عليه قوله ويظهر عن
 النفي فانتهوا ولا يستلزم ثبوت الحسن بالمعنى المذكور لان النفي الحسن ليس عاقبة ذمته
 كما يشهد ما سلكه المعنى من اندراج المباح في الحسن عند الاشتراف ويريد بالحق ما ليس عاقبة ذمته
 ونوافق على قوله لان ان ادع حكم او قال بدل بالحق لا ينافي الحسن عاقبة ذمته لكان نظيره وقد يقال
 في اثبات الحكم على تقدير ثبوت الوسطة بين الحسن والقبح الامر خطاب من الشرع على سبيل الانذار
 وكل خطاب كذا كذا متعلق اما حسن او قبح مما هو موجب الحكمة والقبح لا يؤم بالتحقق المذكور فيجب
 ان حسن ولا ينفى ان ينسب على كون الامر للوجوب **فقد** بمعنى ان ثبت بالعقل ليس له بالثبوت هنا ما
 هو المراد من قوله ولا يثبت الامر لان المراد بالثبوت في الاول ثبوت امره على ان الحسن في الحكم العقل
 وهذا الحكم مشترك بين القسامين انما يظهر على حقيقة قيد فقطة قوله والامر ليس عليه فقط وليس
 بعلته لمصلحة اياه ايضا كما في الاول ويجوز ان يثبت بالثبوت بالعقل على الثبوت سابقا حكم العقل بكون
 ولو بعد ورود الامر كما يدل عليه قوله او العقل قبل فيجب سبق الحق على الامر كحصول التقابل والاعتناء
 ولان الامر عليه لا طرما وان كان العقل يدركه بعض المواضع بدون ورود الامر **فقد** قال في الميزان
 الظاهر ان ما ذكره صاحب الميزان من حيث ثالث وهو القول بالتفصيل كما ان الرتبة جدي في حاشي
 فصول البداية حيث قال صاحب الميزان هما في الحسن والقبح من مدلولات الامر فيما يغهم حكمته
 عقلا ومن موجهاته فيما لا يغهم وقال بالاشتراف واصحاب الحديث طائفة من مشايخنا مما
 من موجبات الامر والنهي عامة وهو مذموم بل شافعي ولا مدخل للعقل في حكمته وجهه شرعية
 في شئ من الشرايع وقالت المعتزلة وبعض من اصحابنا العراقيين هما من مقتضيات الامر والنهي
 ومدلولاتهما الاقتضا والنتيجة بالعقل شائنة الكثرة علينا معرفته وجهه او تيقنه وتعد
 ثم قال هذا هو المبحث المحرر كذا كتب **فقد** يجوز ان يراد بذكر علم الاصول قبل عليه قد علم كون هذه

تكون في قوله لا بالحق
 انما لا النفي وانه عاقبة
 ذمته وهو القبح كما يدل
 عليه قوله ويظهر عن
 النفي فانتهوا ولا يستلزم
 ثبوت الحسن بالمعنى
 المذكور لان النفي الحسن
 ليس عاقبة ذمته كما
 يشهد ما سلكه المعنى
 من اندراج المباح في
 الحسن عند الاشتراف
 ويريد بالحق ما ليس
 عاقبة ذمته ونوافق
 على قوله لان ان ادع
 حكم او قال بدل بالحق
 لا ينافي الحسن عاقبة
 ذمته لكان نظيره وقد
 يقال في اثبات الحكم
 على تقدير ثبوت الوسطة
 بين الحسن والقبح الامر
 خطاب من الشرع على
 سبيل الانذار وكل
 خطاب كذا كذا متعلق
 اما حسن او قبح مما هو
 موجب الحكمة والقبح
 لا يؤم بالتحقق
 المذكور فيجب ان حسن
 ولا ينفى ان ينسب على
 كون الامر للوجوب
 فقد بمعنى ان ثبت
 بالعقل ليس له بالثبوت
 هنا ما هو المراد من
 قوله ولا يثبت الامر
 لان المراد بالثبوت في
 الاول ثبوت امره على
 ان الحسن في الحكم
 العقل وهذا الحكم
 مشترك بين القسامين
 انما يظهر على حقيقة
 قيد فقطة قوله
 والامر ليس عليه فقط
 وليس بعلته لمصلحة
 اياه ايضا كما في الاول
 ويجوز ان يثبت بالثبوت
 بالعقل على الثبوت
 سابقا حكم العقل بكون
 ولو بعد ورود الامر
 كما يدل عليه قوله
 او العقل قبل فيجب
 سبق الحق على الامر
 كحصول التقابل
 والاعتناء ولان الامر
 عليه لا طرما وان كان
 العقل يدركه بعض
 المواضع بدون ورود
 الامر فقد قال في
 الميزان الظاهر ان ما
 ذكره صاحب الميزان
 من حيث ثالث وهو
 القول بالتفصيل كما ان
 الرتبة جدي في حاشي
 فصول البداية حيث
 قال صاحب الميزان
 هما في الحسن والقبح
 من مدلولات الامر
 فيما يغهم حكمته
 عقلا ومن موجهاته
 فيما لا يغهم وقال
 بالاشتراف واصحاب
 الحديث طائفة من
 مشايخنا مما من
 موجبات الامر والنهي
 عامة وهو مذموم
 بل شافعي ولا مدخل
 للعقل في حكمته
 وجهه شرعية في شئ
 من الشرايع وقالت
 المعتزلة وبعض من
 اصحابنا العراقيين
 هما من مقتضيات
 الامر والنهي ومدلولاتهما
 الاقتضا والنتيجة
 بالعقل شائنة الكثرة
 علينا معرفته وجهه
 او تيقنه وتعد ثم قال
 هذا هو المبحث المحرر
 كذا كتب فقد يجوز
 ان يراد بذكر علم
 الاصول قبل عليه قد
 علم كون هذه

المسئلة من امهات علم الاصول من عداس بقا من امهات مسائله فالواجب على عبادة المعنى
 على المعنى الآخر مما يحى للقالب على التأكيد واجيب على المعنى الاول تنبيها على ان هذه المسئلة
 من امهات خلاصة الاصول اعني المنقول الذي هو مباحث اكلت في السنة والمعقول الذي هو
 مباحث الاجماع والقياس ولم يظهر من الاصل **فقد** كناية من جهة البحث انه قيل يمكن ان يقال
 مسئلة الحسن والقبح من مباحث الكلام اللطفي باعتبار ان ارجاعها الى البحث عن الله الامر والنهي
 قبلهما موجبان لهما او لان عليهما اومن مباحث افعال الباري كما يحسن انهما من افعال وآثاره
 الشائنة بالامر والنهي وعلى التقديرين تكون كلامية بل انكلف **فقد** فلهذا في تعويض الامور ان قيل هذا
 يعقد على ان الحكم المتوسط او الفرق في التحقيق بين اثبات قدره ورافة من غير تأثير لاهدهما
 في الفعل وبين تغيرهما اصلا في المعنى كذا **فقد** جعلت الارسية متوافقة ينبغي ان يجعل الامة الاسباب
 عوضا عن المضائق الاسباب سبب جعله تغيرا للموافقة المسئلة الى ان يتكلم **فقد** يطلق على
 ثلثة معان لا يخفى ان المراد بها الحكم المذكورة في التوضيح وان ليس عبارة ما يوجب عدم المطابقة على التثنية
 وان كان المتبادر فذكر فلا يراد ان منها معنى آخر وهو موافقة العرض ومناقضة مثلا لو لم يكن الالاف على
 الحضر فليح على الاضلة اي لا يحل على احد من فقط نعم لو جعل احد الحكم مطلقا للملازمة والمناقضة في الملازمة
 او مناقضة واحد على الحضر التثنية لم يتوهم بعد بعضهم ملازمة العرض ومناقضته من معانيها لانه يكون اقلها
 في تفسير ذلك المعنى لا يراد **فقد** ينفي ان يقع عليه وعلى دليله النقص على المدح مثل قوله حق اهل
 فزار حال يثبتون ان يتطهر واحاد من مدحهم تكلمهم لا ينبغي، وبمقتضى الله بعد الاجراء والنقص على دليل
 مثل قوله في وشر الذين امنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات تجري من تحتها الانهار فانه ينقص على
 بجازة المؤمنين العالين بالجنة والحيات بها لا تكون لا بفعل مدح **فقد** الصفة من صفاتها
 وتلك الصفة عند قدام هذا القوم صفة ثبوتية واما عند الجبائي فلا بد ان يكون صفة اعتبارية **فقد**

حتى تكمل العقل بانه حسن له قيل انتفاء السبب من الحسن والنجس لا يستلزم انتفاء السبب بل يجوز
 ان يكمل العقل بانه بناء على تحققه فيجب واجبات الحزم اعني المعقولة قالون بالخصا السبب
 فذكر والغرض الزامهم فيتم الكلام **فعله** والمذكورة في الآية الظاهر ان اعراض علم الحزم عنكم
 بان الحسن لا ينسب الى افعال الله تعالى **فعله** لا عمل الله ولا غاية لفعلا لشكر ان المراد بالغاية العلة
 الغائية لا معنى المتعارف وهو ما يترب على الفعل سواء كان باعنا عليم لا والظاهر ان المراد
 بالعلة ايضا ذكره فالفعل تغير في **فعله** ما ليس من غير هذا التغير بافعال البرهان
 بان ان يكون حسنة على هذا التفسير مع انها لا توصف بحسن ولا قبح باتفاق الخصوم كما نقله شرح
 الموافقين بعضهم وجعل ما عباد عن الفعل الاختيارى عنانية بعيدة لا يقبل مثلها في
 التعريفات اللهم الا ان يمنع من المنقول **فعله** وما يمنع كون الفعل آفيل عليه ان اراد كونه متعلقا
 لهما معا كان كما بعده محضو بافعال العباد فلا وجه للتخصيص ان اراد كونه متعلقا لكل واحد
 منهما بالانفراد كان محتملا في حق الثواب دون المدح والجلوب اختيارا لا اول وجه التخصيص
 المذكور في سيرة الاختصاص ان هذا التعريف هو الذي نقله المصنف عن الاشعري فهو مناط حكم بانها
 لا ينسب الى افعال الله تعالى حسنة وهذا القدر يكفي للتخصيص **فعله** محل النظر اجيب عنه بان
 من ادخله في غير جعل المباح مباحا هو لا ينافي في انتفاء علمه ان ليس غامورا بالامكان
 الذي هو حقيقة في الوجوب في ان جعل الامر الترخي على المعنى المجازي بلا قرينة على مستقيم فان قلت
 ان كان محل النظر دخول المباح في مطلق تغير الحسن لم يرد اذ قد تغير الحسن بما لا حزم في فعله و
 لا شكره في دخول المباح فيه وان كان دخوله في التغير بالمأموه لم يوجب التعليل بفعله ولا ينسب متعلق
 المدح والثواب قلت محل النظر ضرورة التغير الذي ذكره الشرح على ان محل الخلاف والتعريف
 في التخصيص **فعله** لا انتفاء علمه ان ليس مأموه لم يوجب خلاف الكيفية لانه مكابرة محضة كما تقرر من

هذا هو الوجه في قوله
 لا ينسب الى افعال الله تعالى
 حسنة وهذا القدر يكفي للتخصيص

هذا هو الوجه في قوله
 لا ينسب الى افعال الله تعالى
 حسنة وهذا القدر يكفي للتخصيص

ثم ان هذا من الاحكام التخليقية عداي الجبر اما باعتبار التعليل والاصطلاح وقد سبق وجه
 آخر فليذكر **فعله** والحسن ما ليس كذا وقد مر ما فيه من بطلان طرعه بدقول فعل البرهان ولو فسر الحسن
 بما يصح من فاعله ان يسم انه في موضع من شرا لم يمتنع شي **فعله** الحسن ما يكون آرا ما يتوهم ما يكون
 للظاهر ان يكون الاقدام عليه ملائما لعقل العقلاء وقيل عليه متعابله **فعله** وان شاذ ذكر الاجا
 ان يقول وان لم يشاء لم يفعل لان عدم الفعل ليس بشيء والآنهم حدوده **فعله** لا ينقض التعريفان
 مجعلا وشعا اي لم يكن نوعا من الحسن مانعا ولا تعي القبح جاعلا واعترض عليه اوله بان آرا ما
 ان يفعل قد لا يكون حسنا بالمعنى المحذوف عنه فيراقدن والعلم قد لا يكون كذا وان اراد المحذوف
 الآخر فلا مانع له وانتفاض التعريفين مجعلا وشعا واجيب بان المراد قد لا يكون حسنا
 شرعيا وفيه فعل بل قبيح لا يستقيم لان فعل العاجز والمبلى لا يوصف بشي من الحسن والقبح
 شرعا ويمكن ان يقال المراد من فعله بل قبيح انه قد يكون كذا بالنظر الى الفعلية نفسه مع قطع
 عن خصوص ان فعل كمال المينة وتقبل النفس لا ونيا بانه لم لا يجوز ان يكون فعل المجنون و
 المضطرب حسنا منها قبيحا من غيرهما واجيب عنه لا ينافي في الحسن والقبح الذاتيين ورمه بان
 بالاعيان المملوكة حسن من المالك قبيح من غيره بدون اذنه ومثله في غايات ههنا كما يشبه
 ثم **فعله** فيكون التغير آه يغي تغير القبح **فعله** وههنا آه منش والاول قول المصنف وعما اكت
 لا واسطة بينهما ومنش اكت **فعله** وكما تغير القبح من وبان لا يتسا لان الاحرام والمكروه
 وفي الجواب الاول بحث اذ قد مر في شرحه الموافقين ان الفعل الغير المقدر لا يوصف بحسن والقبح
 بشي من معاني افعال وقبحها على ان عند فعل المضطر مطلقا من القبح بعيد جدا كصدق النافع
فعله اما المكروه كراهية التزير آه قيل الذي يخبر من كلام المحسن انه لا يوجد مكروه كراهية التزير
 عندهم بل كراهية تخرجه فقد قال في اكثر الامور المعروفة تابع للمأموه ان كان واجبا فواجب

قيل لا وليه تخفيف هذا التفسير بان يقال
 اعني قد اذنته اعترافا عن فعله انتفاء
 والتمس او فانه لا يوصف بحسن ولا
 قبح واعني قد العلم لا يخرج
 عنه المحذوف الصادرة
 عنه او عن حرم
 قبيح العهد
 الى الامور
 والامر الذي
 عليه
 في العلم بانهم او صوابا ان يقال
 وهو ان هذا التفسير
 وهو ان هذا التفسير
 وهو ان هذا التفسير

وان كان ندبا فندب فاما المنع من المنكر فواجب لكل لان جميع المنكر تركه واجبا لتعاضد بالقياس ولا يشك
 ان المنكر مطلقا من غير قيد في الاشكال ولكن المنع المقدر لا يفيده بناء على ان المنكر ما يمتنع فاعلم
 محذورا وان كان غير العقوبة بالنار وقدرته تعزير العقوبة اشارة الى انتفاء فيه فاعلم من صواب الترجيح
 على جعل المنكر كراهية التنزيه والمصلحة بان لا يمتنع على قطع لان ما يمتنع على تركه انما لا يكون فعل من
 مواقيم الزم لان المدح على ترك المطلق ليس من طبع العقلاء وما نقل عنهم من انه لا يلزم على فعله فالمراد من الزم
 المحض بسوء العاقبة والحوادث ان زيادة قبح العقوبة الاجل كما خرج به في حق من لا يمتنع لا يلزم مدح
 المنكر وكراهية التنزيه في هذا القسم **فصل** يمكن ان لا يمتنع التبعيض منسوبا بين آه وايضا لظهور هذا في
 الجاهل عن الحسن لان ما ينبغي للعالم طلاله ان يفعله يكون فعلا او من تركه والمباح متساوي الطرفين
فصل هذا الكلام مشعر انه ان اعتبر المشهور به المشعر ابتداء المدح على الاصلين كما هو الظاهر عما
 ذكره في تعليل النفي فلفظ الظاهر لا يماثل السوجية الذي ذكره سابقا بقوله وليس المراد آه وان اجزأه
 تلك الامثلة لاثبات الاصلين فلا يقال كونهما محمول المصداق لاثبات الاصلين علة لجموع قده او ردت على منابه
 وليس لان اثبات المذهب مستلزم لاثبات الاصلين ان كان ظاهر التحق بقوله وليس **فصل** قوله
 كثيرة منها انه لو كان حسن الفعل وقبح عقوبته لم يفتقر الى الواجب وتكليف المرام ووطئ المرام والزام
 بطريقه وما كنت معتد به حتى بعثت رسولا اجيبنا ان لا نغضب ليس يلزم ترك الواجب وان كان المرام
 يجوز الانعكاس كغيرها بناء على شفاعته او عفو الله ان يجعل مصلية التبعيض بناء على اصلهم من وجوب تعذيب
 من استحقه اذا مات عفو يارب وجوب النظر عقلا ويمكن ان الثاني ان لا يسل عدم الاتق من التعذيب لا يرد
 لان التعذيب وان لم يكن لازما لما كان عدم الاتق من التعذيب لا يمتنع بطلان اللانم بالآية المذكورة فليس **فصل**
 فتقديره ان الحسن اقصر على ذكر الدليل في الحسن **فصل** الظاهر جريان مثلثة البقي واما قوله بان اقتضا
 بناء على ظهور رتبة البقي على تواليه فليس كذلك لان عدمه عيان عن سلب كون الفعل كونه لا يكون للعالم والعالم

اعتقاده

ان يفعله فانما يتم فالان ما ذكره حاله لا رشي على ان معناه كونه الفعل كونه منسج الغاير العالم
 بما لا ان يفعله **فصل** فيمنع بالبال حسنة فيمنع مشهورة امثاله وهو ان لا يفعله الفعل بالكون وبالوجوب
 لا يردى **فصل** في اوله اشارت الى زيادة الاكتفاء بالضرورة اذ لا عاقل من ان يكون الشيء متعلقا
 للمدح مثلا لا يرد على الشيء نفي لان نفيته لم يمتنع عتقا في الخصم لوجهه لان الغرض اثبات المدح
 باقاة البرهان لا يجرى الا للزم واما بلا حسن سلب الحسن لان نفيته في سلبه لا يعد ولا يرد في مدحه
 على المعدم **فصل** هو عدل والا لما صدق حقوة السبل لا يلزم ان يكون سلبا في نفس الامر فلا يستلزم اثباتا
 وذكر على ان يكون ما ذكره تبيينا لا استدلالا **فصل** للفعل الذي عارض آخر من علة منسج ان الفعل من
 عند المتكلمين فان اجناس الموجودات عندهم ثمانية وعشرون كاعتقاده اول شرع النحر وليس الفعل محذور
 منها وارجب ان المراد بالنية التي يكون الفاعل عليها عند الفعل اعني الحاصل بالمصدر وفي كونه تلك النية
 لو وجدت كان فاعلا وليست بمحدومة من انواع الكيفية عندهم لانهم لا ان يجعل من الكيفية النقيض
 اي المختصة بصفات النفس **فصل** محل الفعل المذكور ان رتبة في موضع النفي لان الاول ان يقول
 المحقق لانه بيان قيام المحقق بالمعنى مطلقا واما قوله تعذيب لان الحاصل قيامهما في الكيفية متعاينين
 ولم يفعل بالاعمال انتهى **فصل** الاقرب ان يدعى بالفعل العرض مطلقا بقرينة ما ذكره وقال ايضا ثم ان المراد بالقيام
 القيام بالمعنى مثلا يلزم قيام المحقق بالفعل اعني الفاعل لا بالفعل والوجه على ذلك ان يكون فعله
 لان الحاصل قيامهما في متعدي الفعل الشيء بنفسه ففعل ينبغي ان يحمل على الاثر الموجب كما في قوله فيمنع
 توجب على المحقق وحكم الصفة لا يتعدى محققا وهو الحسنة مثلا والمعنى مثلا لوقام العرف الذي هو الحسن
 الذي هو الفعل انما ثبت حكمه اعني الحسنة محله اعني الفاعل لا الفعل فيكون الحسن هو الفاعل لا الفعل وهو
 ظاهر البطلان وقوله لان الحاصل قيامهما متعاينين بالجوهر لا بالثبات ان محل الحسن بالمعنى هو الفاعل لا الفعل
 حتى يظهر لزوم اثبات محله وقيل المراد بالحكم هو المعنى المصطلح عليه اعني الوجوب ونحوه والمعنى لان يفعله
 قاله مولانا خضر مكية

الاجابة على ما ذكره

يجوز ان يقال ما ذكر
 اعادة للدعوى بعبارة
 اخرى للتأكيد والدليل
 ما بعده كما وقع في عبارة
 من في الترتيب وجملا
 ان السبب على ما قلناه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of text.

ကျေးဇူးတင်စွာဖြင့်

بانتقال الاعتبار عما قبله

الرابع اننا نتخذه قيل هذا لا يرد وعينه المص لانه ابطال كون الاخير رتبة بل هو المستثنى
 وحكم بان سلسله المراتب منتبهة المقديم ليكون من العبد وبالفعل عنده اجيب بان السؤال
 لا يندفع بحجة هذه التقويم ما لم ينضم ما ذكره ان راجح انه يمكن ان يقال الاتساع ايا العبد بل هو جلي
 الفعل اضطراراً اذا الوجوب بالاخير لا يشك كون الفعل اختياراً سواء كان الاخير بالموجب
 جهة الفاعل كانه البارئ كذا او من غيره كانه العبد **نعم** لا ماسل ان معنى الاختيار اسواء الطرفين قبل
 في العبارة ماسحة والمقصود ان هذا الاستواء بمعنى معنى الاختيار لا في نفس معناه بل معناه
 على ما هو شرع المقاصد في الارادة مع ملاحظة ما للملح الآخر فكان النية ان ينظر الا الطرفين وبميل الى احد
 والآخر ينظر الى الطرفين بريد وقد يجاب بان الواو باليمين المعنى الاتساع من لا المطلق فلا ماسحة لان
 الاستواء مدلول للاتساع من البين بالمعنى الاخص **نعم** بان العلم ضرورة اعترض عليه بان الخضم يدعى النظر
 وان القدرة شامدة خلا في افعالنا الاختيارية ولا اقل من الكسب فمع ضرورة ان ثمرها لا يجدى نفعاً ولا
 ان يخرج معارضة الفعل للقدرة بدون التأثير لا يخرج عن الاضطرارية عند الخضم وهو **نعم** بان
 مزج فاعليه قديم قبل عيلين وجب مع ذلك المزج القديم لزوم الجبر والاختيارية لا مزج آخر وهو بان الجبر
 انما يندم لم يكن ذلك المزج القديم ارادة واختياره فان الوجوب بالاخير لا ينافي الاختيار فان قلت
 ذلك المزج القديم ان استند لاداته لم يخرج من خلفه عنه فلمزم الجبر بالضرورة والاختيارية لا مزج آخر وسئل
 قلت **جيب** بان علته الحاجة الى المؤثر عندهم هو حدوث ذلك المزج القديم لاستند لاداته كذا
 ولا الاغتر وهو لاداته ولا غيره ولا يلزم وجوب الفعل بالنظر الى ما يتبادر لاداته وجوبه بالنظر لاداته فلا يلزم
 عدم غلته من الفعل والترك بالنسبة لاداته وهو معنى قيامها بهذا واعتراض على الجواب المذكور ايضا بان مزج
 فاعليه اعني تعلق ارادة الازل بوجود المقدور فيما لا يزال بالتوفيق وجوده كاداة حدوث المقدور
 في ذلك الوقت والاطام بعد محله تامل **نعم** وعن الرازي آه وان صدر عنه بالايجاب لزوم الجبر مع ان الخضم يقول

التقديم

٦٨ الذي تترتب عليه الرجوع لا يكون قاضيا ولا لازم فمع كل واحد منهما الآن فلهذا قلنا ان هذا هو الحق

[illegible][illegible]

سبحي ان تعال العجوب بالاضواء
الانوار الناصب لانا هذا
الماضي قبا للابن طلق
الاجيبا رضى الله

قبل ان يرمي في الحوض بالاحصى الغير المتعلق بالذات
وقد اذاعت لان سب الحوض فاعاد به عناية خاصه
التي اذاعت قبل الحفظ وانه لا يشترط

فان كنت مكره انما في الفعل عفو عن

وذلك ان يعبر به الى انهم قد اطلعوا على هذه النسخة التي هي نسخة المخطوط الذي كان في يد المصنف في سنة ١٢٠٠ هـ.

العلق انما يولد من السحق الحصى فان القويعة تعلق

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

التسلية بجانب المبدأ، اعتدض عليه ما انتهى في اشكاله من جواز الانتفاء او الاعتناء باعتبار
اذا لا يلزم من وجوده من افراده طبيعة واحدة وجود جميع افرادها وعدم العلم بالمرجع اليه
لجواز تحققه في نفس البر وقد ذكرنا في حاشيتنا شرح المواقف ان الاعتبار في مثل ان هل
علم بمحدوم في الخارج فانه يكتفي بالمنع لزوم التسلسل الاطراد وان هل على الممتنع يستقيم
في افراده طبيعة نوعية ايضا عند التسليمين الا انهم قالوا الواجب ما به كونه مع ان افراد
من تلك الكاينية و هو فاته سبحانه واجبه في افراده منقطع قطعاً وذلك لان من امتناع الممتنع
الاجتماع فيها خصوصية ^{معنى} ان ما سوى هذه التعيين الحاصلة الواجب لا يمتنع اجتماع
مع تلك الكاينية لاقتضائها بخصوصاً اقتضائها تماماً ^{على} ان ادعاء اتحاد الكاينية مما لا حاجة
اليه او يكتفي ان يقال مثلاً يجوز ان بعض الابعاد تعين من الموجودات الخارجية وبعضها من
الاعتبارية وان لم يكن بينها اشتراك ^{بموجب} الا في سلم الابعاد وفي انه انما التصف بها كاش عن الاشياء
^{يستلزم} ان وقوع امره في الخارج وهذا العدد كاف في منع لزوم التسلسل في وقت الابعاد
بتصفه الموقف في نفس فيحتاج الى ابعاد اخرى فيلزم التسلسل الابعاد النفسانية وان لم
موجود في الخارج وذا باطل بمركان التطبيق فلن بعد تسليم ان الممكن اذا احتياجه وجوده في
انصاف فاعلم بابعاد اعتباري وجب احتياجه ذلك لانصاف ^{اي} انصاف اخرى بابعاد اخرى قد انفق
الفرقان ان المراد بالتطبيق انما هي في الموجودات الخارجية والتمتع في شترها والاجتماع في
الوجود زماناً والترتيب فيه وانا فلا يسمع وعوى جريانه الامور الذميمة ^{فهو} او يكون ابعاد
الابعاد على الابعاد قد تشرنا في السابق ان ظاهر هذا غير معقول فلا بد ان يقال العينة بعدم
زبادة في الخارج على الابعاد المضاف اليه كونه غير موجود فيه ^{فهو} جانب العلة مما قام عليه
البرهان انما يقال العلة لان التسلسل كما يستحيل في نفس العلة الفاعلية كذا كثر فيما يتعلق بعلة

۱۔ قبلہ علیہ قدم نجابی می بیانہ الوحیانی چ

[illegible]

61:

المذكورة بهذا الاعتبار ايضا وانت خبير بان تقرير الجواب لو كان كوراب عبد العبد **فقط**
 واعلم ان ما ذكره المحقق قبل ان يظهر هذا من تقريره ان رجوع الجواب والذي يظهر من كلام المحقق ان غير من
 عليه لانه قد قال ان وجهه لا يشترط في الجواب بان يكون له وجه في وقت قد بان المتق ابطال الاشق
 الاخير من الترتيب وهو كون الوجوه بلا ايجام وحكم بختلافه فظهر ان كلاً لا يجام او متوقف عليه وجه
 الممكن على الترتيب المذكور واقبحه كلامه ان وجهه لانه بعد النزول في الكلام على طبق النزول
 والحق ان اعتبار عقل قال المحقق الشريفي هذا لا ينافي تحقق الوجه عليه لعدم المنع ولو لم يتوقف
 الممكن على ايجام وجهه في الجواب وقوله عند تحقق جميع ما يتوقف عليه وجهه من جهة اركان الاختصاص
 وتعلقها فان رفع ما يقال هذا ترجيح بلا مرجح من المختار وان جاز عند بعضهم انما المستحيل اتفاقاً
 هو الترجيح بلا مرجح وتقريره لا ينافي ان المفروض هنا ان المختار مع ازمته وتعلقها بوجهه في الزمان
 متحقق فلا يتصور منه ترجيح خصوصاً باحد الزمانين فيكون وقوع الوجه في احد زمانين لا ينافي ترجيحاً
 بلا مرجح وان بطبيعة وانفاقاً فان قيل لا يكتفي به قال الغاضل الشريفي السؤال بتقديم كفاية الاول
 بعد اقامته البرهان على وجوب الوجوه عند تحقق جميع ما يتوقف عليه الوجه غير متوقفة اجبت السؤال
 هو على المشهور ومحصله منع دلالة على الوجوب فانه يجوز ان يحصل من العلة التامة اولوية الوجوه
 فيقع المعلول بتلك الاولوية من غير ان يتصل به وجوب فلا يلزم الترجيح بلا مرجح ولو سلم ان السؤال على
 غير المشهور فيقول ان منع لفظه وكلامه محال كانه قد لا يمتنع لهما بل يختار الشق الثاني ولا يلزم الترجيح
 بلا مرجح وانما يلزم لوجه وجهه من غير زيادة او نقصان يخرج الوجوه والعدم وهو محال وجوه
 المخرج جانب الوجوه من غير ان ينشأ له مرتبة الوجوب **فقط** ان من جهة ما يتوقف عليه وجود عدمه
 السبيل هذا فوقع بان سبب الممكن هو عدم علة وجوده فعدم هذا العدم هو وجود العلة التي
 تغيب الاولوية فلا يلزم ان لا يكون المفروض محله ما يتوقف عليه الوجود وقد بان قد فرضنا وقوع العدم

مع وجود ما يغيب الاولوية فكيف يتصور ان يكون عدم سبب العدم هو وجود ما يغيب الاولوية
 بل لا بد من ان يكون هناك امر آخر يتوقف عليه الوجود ايضا ويكون سبب العدم في هذه
 الصورة عدم ذكره **الاول** **فقط** يعني انها مع كونها اولوية آه قال المحقق الشريفي هذا السبب
 ينبغي لان الكلام في وجوب الممكن عند حصول العلة التامة كما يفصح عنه قوله في احتياج
 كل ممكن للعلة بحيث وجود الممكن عند وجوده لا في الاحتياج الى علة تامة مطلقاً وانما هو في
 هذه الاول لو قوع الاستدلالات عليه من الطرفين بحيث يتعذر عنه من التيهات وقد يكون
 في الجواب بانه قصد المباعدة الوضوح فكانه قال انها مع كونها ظاهرة مقطوعة عنها كالاوية
 مشهورة بينهم **فقط** وجوه اشترى واجب على تقدير ايجامه تارة ظاهرة بدل على ان المراد
 من الوجوب اللاحق مع انه لا نزاع فيه لاحد في النزاع لا بعض المعشقة لوجوب السابق فالوجه ان
 مراد الوجوب السابق بانه يؤل فعله على تقدير ايجامه تارة بان المراد على تقدير اختيار ايجامه
 وقصد اليه **فقط** اعترض عليه الحكمي اقال الغاضل المحقق الشريفي الجواب ان مختار الشق الاول
 ولا يلزم قدم كما حدث لانه اختار في الاول ان المعلول يسود في الايزال وما لا يدل على التامة و
 في مختار اما اولاً فلان الازالة او التعلق في الازال لوجود المقدرة وقت معين لم يمكن تركه وهو
 بناء القدرة بمعنى صحة الفعل والترك واماناً في فلان وجود المعلول يتوقف على وجود حضور
 الوقت فنقل الكلام الى حدوثه فان قيل لو سلم كون الوقت داخل تحت القدرة والارادة فادارة
 متعلقة من الازال بوجود كل وقت مرتبة من غير احتياج الا وقت آخر لان الوقت ليس من الامور
 الزمانية فلان كون الوقت من الامور المتجددة يستلزم حوله تحت القدرة والاستغناء عن الزمان
 لا يمنع اقتضاه مختصاً لوقوعه في مرتبة فان التزام ازالة الوقت وكونه كل سابق منه موعداً
 اللاحق كان التزاماً لمذهب الخصم ويمكن ان يقال التعلق بالازالة يعني الوقت ايضا واعلم ان

في ايجادها من الحوادث طريقين احدهما قدم الارادة وتعلقها وقت الحدوث فان قلت بالزمان
 في تعلقها آخر وتيسر فلما لم يمتد في الامور الاعتبارية غير حال الا لا يجرى بها ان التطبيق لا يتوافق
 الخريفيين على اشتراط الوجود في زمانها الخلاف في اشتراط الاجتماع في الوجود زمانا والزمن يتسبب
 ولو اوتى بطلان دليل آخر فلا بد من بيانه فانما لم يمتد جواز تحقق تعلقها غير متساوية بان يكون لها تعلق
 سابقا لاحق فليت مثل **فعله** واعتراض عليه المحرر في كونه لا يدل المذكور في الاختصاص بل
 عما ان الابطاح ايضا ليس محتاجا اليه كالاجبي على المتأمل مع ان المستند معترف في قائله **فعله** بالاجابة
 المراد بالسبق الاحتياج اليه في نفس الامر في نفسه من وجوه الاول ان المراد بالوجوب السابق الترتيب الواسع
 الحاد امتناع العدم فهو امر ثبوتية في ثبوت المعلول الاول اشكال في لوقام به لا في وجوده اما
 في الخارج اوفي الزمن لا يسيل الاول في وجوده الخارجي عن الوجوب السابق ولا في الاشكال في الوجود
 العقلي لا يجوز ان يكون في نفسه لان في نفسه من وجوده الخارجي ولا في المبدأ بالتور لان علم حضوره في
 عند الاكثرين وقد يجاب عنه بان مع ثبوت الوجوب للممكن انه اذا تمت عليه ما ذكره في الاصل العقل
 وجد موصوفا بالوجود في نفسه لان الوجوب في العلم عندهم ولو لم يلاحظ ملاحظة املا كما اتهم
 مرتقا يجوز كون العلة الساتية بسيطة فلو كان الوجوب منها لم يكن ذكره اجيب بان مرادهم بالعلة الساتية
 هو المؤثر المستبجج في شرايط التأثير والوجوب ليس معدوما منها فانه امر متبجج في فعل العلة الساتية
 والعلة في نفس المؤثر بما له مدخل في التأثير وبالمجمل المراد بالعلة معلوم الوجوب ولا مشاعرة الاصطلاح
 الثالث انهم حكموا بعدم وجوب تقدم العلة الساتية على مفعوله وعلى تقدير وجوب سبق الوجوب
 بوجه كمال وجوب المعلول في مشاعرة من وجوبه الذي هو اثر سابقا في فعل العلة الساتية ومشاغرة الرابع
 ان قولهم انهم حين قالوا لا يلاحظ ويقع اما اولانا جميع ما يتوقف عليه الممكن سوى الوجوب يشمل
 مجموع الحوادث والصوت التي هي نفس المعلول فلو لم تقدم وجوب المتقدم على المعلول تقدم المعلول على

نفسه اجيب

نفسه اجيب بان العلة الساتية عبارة عن جميع العلل الساتية ما فوقه فلا ريب من غير اعتبار اجتماع
 فيما بينها ووحدة لها والمعلول مجموع الحوادث والصوت معروض للاجتماع والوحدة الحقيقية لو لم يكن
 كذا لم يكن كون الشيء علة نافعة لنفسه متقدما على لان اجزاء العلة متقدمة وهي بدني لا تتصل كمن
 يبطل عن هذا قوله بقدم وجوب تقدم العلة الساتية كالاجبي واما ثانيا فلا نهم قالوا لو لم يتحقق
 الوجوب عند تحقق العلة الساتية لا يمكن طرفا وجود المعلول وعدمه عند تحققها في نفسه لو اظهر بطلان
 بل زوم الترجيح بلا مرجح كما تر فلما رادوا بالعلة الساتية بجميع ما يتوقف عليه الشيء سوى الوجوب لم يكن لهم
 القول المذكور فاما ان المعلول مركب من الحوادث والصوت او على تقدير امتناع الوجوب عند تحقق العلة
 الساتية بالمعنى المذكور يمكن للمعلول امتناع العدم وقد يجاب عنه بان المراد بجميع ما يتوقف عليه الممكن مجموع
 ما يتوقف عليه التأثير الممكن فيكون المفعول الساتية الفاعل المستبجج بجميع ما يتوقف عليه
 الوجوب وفيه ان الصوت ما يتوقف عليه التأثير في وجوده المركب في وجوده المجزئ وعما ان الوجوب ليس معدوما
 من شرايط التأثير كما تراه الجواب عن الوجه الثاني انهم لان يجعل متشابهة منقطع **فعله** والاقامة
 فالمعلول يتأخر عن العلة لا في حالة اعترافه بان العلة الساتية او المتشابهة على الماهية لا يتصور تقدمها
 على المعلول وقد عرفت جوابه **فعله** في نظره قال الفصل في الشريعة لا يقتضي ان يكون القول بسبق
 الوجوب غلطاً باطلاً لانه من الاعتبارات العقلية ولما قال للعقل ان يقدر ما يتقدمه ما
 متاخر في الاعتبارات العقلية ولو لم يكن الاضطرار الواقع لم يكن للعقل ان يقدر ما يتقدمه ما
 كون الوجوب محتاجا اليه خبره ما بالسبق وعدم ملاحظة المعارف واقفا لا يقتضي عدم الجزم بينهما
 ولا الجزم بعدمها فلا يثبت عدم الاضطرار في نفس الامر لعدم اعتبارها فلا يكون قول المحقق الفصل بيان
 لمنشئ الغلط بل هو كلام ضايع لا طائل منه منها **فعله** وقد تبين ان على الوجوه قبل التنبية المذكور
 ليس في لانا الوجوه لا يتوقف على ما يسمى بالوجوب في الزمن تقوياً وهو ان تعلق وجه الممكن لا يتوقف

على وجوبه بل لا يمكن كالتوابع الخارجة عن الحقيقة لا تحقق في حيزها فان عدم تحقق شي في الخارج
لا ينافي توقف تحقق شي في حيزها كارتفاع المواضع وان اراد بقوله في الذهن وفي الخارج تحقق الوصف ايدى بها
فلا حصل ان توقف الوجه على نفس الوجوه انما يمكن به لا على وجهه فان الصفة لا يلزم بها تحقق اصلاً
نعم وان يقال قد اعترفنا بالايجاب بانه ليس جزءاً من العلة الساتمة لكونه اعتباراً عقلياً حاصلات
نسبة العلة المحلولة في الذهن متماثلة لها في الخارج غير متحقق واعترف من على المص بذكره فكيف
جوز ان يكون الوجوب جزءاً من العلة الساتمة وقد اعترفنا ايضا باعتبار عقلي هذا وقد يعسر من ايها
بانه كما اعترفنا ان الوجوب ايضا اثر العلة الساتمة يكون معلولاً لها وكل علة تامة فعلها ما لم يحسم
يوجد ولو كان اعتباراً عقلياً يعني دليله فله وجوبه في نقل الكلام ويستلزم النسب واعتبار
وحيثما لا يتغير شأبه فان وجهه في حيزها او اعتباراً كما جازي الله وان لم يجب بناءً على ان العقل لا يتغير ولا
قبل بعد كمال النسب الاعتبارية فقد وجد معلول بلا وجوده او لما كان اعتباراً في شئ ان لا يتحقق
عند عدم الاعتبار ولكن منع الساتمة على تقدير اعتبارية الوجوب ان تقول للاعتبار ما لا يكون
موجوداً لما لا يشك في ان الاعتبار العقل فان اشتد المنع اعتباري لكن المنع يصفى فلم يقبل
معنى **قوله** وان يقال وجد في وجهه قبل هذا مستند كل فكرة او لافانل بتأثير الوجوب ان اراد
الوجوب بشروط المحل فهو متاخر يقع معه وجد فوجبه وجوده وانت خبير ان المعنى من تغير المعنى في القول
بتأثير ما حكم بتقدمه ولو باعتبارين ولذا رده ان **قوله** وان توقف المعينة مع عدمه وان الوجوب
قبل ان يكتسب كلام المعنى ما يقتضي كونها متماثلة في سبيل التمثيل وبيانها في اعتبار التعارض بين الشئين
تامة واعتبار التقدم والاشارة اخرى كما لا يتعارض الذي هو اقل في الاستلزام في قولنا لا يتغير في جملة ما يتوقف عليه
الحادث وان لم يكن في التمثيل كونه متماثلاً كما لا يتصور ولا بعد وم **قوله** هي منتهى غير موجودة ان ذكر الصفة
لتحقق ما يتبعه الحال فانها جارية على نفسها فارتدادها في الوجود يستلزم منه ركاكاً في وجهها بغيره لا موجودة

ولا يجوز
ولا يجوز

ولا معدومة بناءً على ان الامور الخارجية بنفسها لا يتصور تحققها بشئاً غيراً فلا تكون الا موجودة
او معدومة وقد عرفت ان الوجود لان القيام معتنى من عدم الحال ان كان صفة المعدوم خارجة
بقوله ولا معدومة ثم وجود الموجود الذي اعتبر قيام الحال اتم من ان يكون موجود اجل قيام هذه الصفة
به او معدومة بوجه في التعريف على وجهه على القول بانه **قال** **قوله** يمكن المفروض قيل توقف على
ما يتوقف عليه لا نسبته لغير المعنى ان يقول بان لا يكون جملة ما يتوقف عليه حادث **قوله**
من غير الجواب انما لا يتغير على ان اراد بانه يلزم الوجوب بلا ايجاب مسلماً يجوز ان يكون هناك اجاب قد تم
مستحق بان يكون بوجه الحادث او فاتها ولا لم انه لا يتصور الايجاب بهذا المعنى بدون حصول الاثر ان
اريدانه يلزم بلا ايجاب حادث فحسم ولكن لا يمكن ان لا يلزم الوجوب بلا ايجاب ولا يختص بهذا القسم بل يلزم
في القسم الاخر ايضا بعد حصول الوقت لم يتحقق مما يتوقف عليه الوجه في كل الوقت **قوله** وهذا
يندفع ما يقال في قيل تغير الدفيع ان الازمنة القديمة من حيث كونها قديمة لا يجوز ان يستند اليها
زيد والا يلزم قدمه ومنه وان اعترف بغيرها بوجبه في وقت حصول فلنا في كل وقت وان كان من
الجملة لم يكن المفروض تمام الجملة والالكان حدوثه في زمان غير من حيث لا تسليماً في شئ الجملة المتوقفة
عليها وفيه نظر فلو جعل لزوم قدم المستند الى القديم من مقدما الدفيع كمنه اصل المطلوب وهو جملة
ما يتوقف عليه وجوده في الحادث لا يمكن ان يكون قدما في جميع احواله فالأخرى ان الاشياء في هذه وبهذا
يندفع المانع من وجوبه الممكن من غير الجواب انما هو ما ذكرناه في **قوله** لا حاجة اليه من المقدمة بعض
قوله في كل جملة المقدم **قوله** وان كان شئ من المقدم يستلزم انتفاء الواجب في المقدم **قوله** المقدم
قدم الحادث وانتفاء الواجب ليس كما ينبغي لان المفروض في وقوع الحادث في جملة ما يتوقف عليه وجود الحادث
كأنه لا يتوقف فيكون بعضها حادثة في ان لم يدخله فيكون بعض تلك الموجودات معدومة وفي شئ من الازمنة
واللازم من هذا الشق انتفاء الواجب في شئ من الازمنة فقط فكان عليه ان يترك **قوله** اما قدم الحادث ولكن نقول

مر والمحل البعدي ان كان حاد فاصح كون اجزاء العلة النامة موجودة مستندة الى الواجب من عدم العلة
 النامة وهو مع كونه خلاف المعلوم من استلزام قدم المعلوم الحاشي ايضا **قوله** لا يمتنع لعدم هو مستند الى
 الواجب على تقدير تحقق التماسا الى لا يصح ان يرد به لكونه هذه التقدير **قوله** ولان الكلام في المركب
 اعترض عليه ان الكلام مطلق الحاشي مركب كان او بسيطا وفكره في التخييل والتجسس قاصرا واجبا للمعنى
 اثبات تكرار الامور التي لا موجودة ولا معدة في شئ من المواد فيمكن ان يتجلى اليها بعدة كثيرة على ما قد
 يحتاج اليها على انه قد ثبت ان لا يسلط على **ايضا قوله** واللازم بطلان هذه القضية قبل عديم هذا اعاقه لا يرد
 بعبارة اخرى لا بطلان لازم في غير مستند الى واعتقادي ان الحق في الحقيقة لا يرد في ابراهه بعبارة القصور
 ليتمكن من ايراد الدليل على وفق ما اورد **قوله** في قلنا لا وجوده فيل على الموجود قد يتجلى اذ لا يكون
 والسكون والحسب وم لا يعدم في فعله تقدير وجهه ما يتوقف عليه وجوده هذه الموجودة الازلا لا يوجد في
 فلا يبعد في القضية المذكورة والجواب بعد تسليم امكان وجوده فيجب ان يتوقف على هذه الموجودة الازلا لا يمكن ان
 كل ممكن اذ لا يرد في الاحكام يستلزم امكان الازلية كما حققه للشيء في شدة الواقف وانشاء وجوده
 فانه وقت من نقصانها على تقدير توقفه على عدم شئ **قوله** قال الفاضل الشريف القائل ان يقول لا يجوز ان
 يتوقف على اعتباره مستتر عدم كالايجاد وما في معناه من الابعاد وتعلق الارادة وفروعها فلا يكون
 هناك شئ لا يتحقق فلا يستقيم التزم بينهما ويكون المعنى العلة هو نفس كذا الاعتبار لعدم المستند كما تعلم
 فذكر في كلام الحق جوابا **قوله** انما في فتر التقدم به لان القديم المشهور موجود لا اوله فلا يوجد في عدم
 فلو لم يكن له شئ من القديم فانه اقل من ان يكون ذلك البعض قد عاين تقدير هذا التماسا منهم اما الشئ الحاد او
 التماسا الواجب في المعلوم من علة النامة وكلها باطل ما نوقف على عدم عاين فهو خلاف المعلوم من ان عدم
 الحاشي ان كان موقفا على ذلك البعض يكون موقفا على ذلك الحاشي ايضا لان علة العلة **قوله** ما يتوقف عليه
 وجهه غير وانما هو ان شئ لان علة الوجه قد يكون غير علة التماسا فانه منزه عن المعنى ما يتوقف عليه الشئ

يفيد بقاءه من غير افتقار الامر اخر كما شمس تعيد من التماسا وبقائه وقد يفتقر البقاء الى
 امر اخر وهذا ما يقال ان علة الحدوث غير علة البقاء كما تارة تعيد التماسا لم يفتقر
 بقاء التماسا الى استندائه الى التماسا واستمراره متعاقبا لا يستلزم **قوله** لان لا يغير القسم الا في بعض
 الامور هذا التوجيه اقتصر المعنى في شئ حال الجبر لا يعدم عمره وبقائه على كونه موجودا محققا
 وعلى كون زوال العدم لا مدخل في عدمه في اصله ان زوال جزء المركب من الموجود والمعدوم
 كان بقاء ما هو موجود من جزء صار بعينه القسم الاول في وجه البطلان ان يكون ما يدل على
 بطلان القسم الاول بعينه والاعمال بطلانه ولم يرد انه ياتى ان يكون ما ففساه مركب من الموجود
 والمعدوم موجودا لا مركب حتى يرد بعد ان زوال المركب بغيره الموجود اذ كان متافيا
 لكونه مركبا يكون زواله بانعدام جزءه المعدوم متافيا له فيستلزم **قوله** فلان زوال العدم وجوده
 اذ اعترض من عليه بان زوال العدم صفة للعدم والوجه صفة للموجود فلا يكون زوال العدم
 عين الوجود غايته ان يكون مستلزما له ولا ياتى من علة المعلوم علة لازمة فلا يثبت ان يكون
 وجهه لا يكون محله ما يتوقف عليه وجوده زيد من الموجود فلا ياتى الخلف المذكور واجبا حاصل
 ان قوله زوال العدم وجهه من قبيل المسامحة والمقصود ان علة زوال العدم بقاء العلة
 الوجه وكذا الكلام في قوله علة علة عن وجهه بكونه لان الشئ قد يكون علة شئ بوجهه
 في نفسه او غير ذلك قد يكون علة له بكل منهما كما قد واما كون الشئ الموجود علة شئ بغيره
 عدمه لا بوجهه فاما لا يقبل العقول ولم يقبل به من له اذ لا يتميز فضلا عن الغنى في توقف
 على وجهه بكونه الذي فهم مما سبق ايجاه لوجهه بكونه مثلا بوزوال العدم والذي حكم ههنا
 يتوقف عليه بوزوال المعدوم هو كمن من العلة فلا تدافع بين كلاميه **قوله** وينبغي ان
 التقيض هذا مبتنى على انعكاس الوجه الكلية بعكس التقيض كنفسها والمشاخرون بآبونه

وقد يكون علة العدم لا يكون

الآن المحققان اشتبهوا على ان عدم الكلية للتخلف بعض المواد المخصوصة لا ينافي كونهما
 بهما مادة خفيفة ليست مواد التخليق فلا يضر ببناء الاستدلال عليه **قوله** ان احدهما ان
 نبوت القضية اجيب عنه بان الدليل الذي قد علم عدم توقعه في عدم شي آخر لعدم
 لزوم وجوده عند وجود جميع الموجودات التي يغتر بها اليها يتدبر عليه عدم جواز استوام
 تلك الحوادث لعدم الذي لم يدخله العلية بان يقال في عدم الذي فرض لازما لتلك الموجودات
 ان كان عدما سابقا يكون اذ يتأخر في عدم الحوادث وان كان عدما لاحقا فلا يمكن الاتية ولا
 شئ مما يتوقف عليه وجوده او بقاءه الا ان الدليل على انه لا يتم اذ لم يذكر عدمه للاحق
 لان تلك الموجودات لا قديمة لا تستلزم اما الواجب كذا ذكره واللازم للتقديم اذ يتأخر فالان لا ينافي
 عن المازوم زمانا بل بانهم ان يكون الوجه السابق على ذكر عدمه للاحق سببا زمانيا على تلك
 الموجودات القديمة بل الواجب على ذلك وهذا لا يوافق ما مع انه لا يتم قدم الحوادث
 على هذا التقدير ايضا **قوله** لا شك ان عدم المانع وضلا في نفسه يجوز ان لا يتصور هناك
 مانع من التاخير في عدمه ويؤثره تجويزهم بطلان العلة الشاملة ويمكن ان يقال الكلام
 مسبقا على ان الواجب فحشا لا موجب والتجوية المذكورة بناء على اليج **قوله** انبات المطا لان
 المطا ان علة الحوادث لا يجوز ان تكون موجودة مع معدومة ما واثبت تلك القضية بالوجه المذكور
 ثبت المطا لا توقع على الاتي اما على القضية **قوله** ويمكن توقعه ان يمكن توقع الدليل على منساع كبرية
 الحوادث من الوجه او المعدومة ما بوجه يكون لعدله واثبت القضية في هذا انبات المطا قيل وما حصل
 ان يطوى فكل الدليل على نبوت تلك القضية وبذلك ابتداء عكسها وما يلزم العكس ثم اعترض عليه بان القضية
 ليست ضرورية فانه لم يذكر ما يدرك على نبوتها لم يقم فكر العكس لانها بعد نبوتها يستلزم العكس وان فكر
 كان فكر العكس لا ينافي انبات المطا الآن وانتم في غير ما حصل التغير في السان العلة لكونه كبرية الموجود

والمعدوم ثم استحال عدم دليلان القضية المذكورة تنعكس على قولنا ان عدم زياره ومن البين ان
 الاستحالة بهذا الوجه لا يمكن بدون اعتبار الانعكاس بخلاف التقدير الاول فان حاصله كالخط
 من سباق ان علة الحوادث لو كانت مركبة من الموصوف والمعدوم لم يكن وجهه جميع الموجودات
 التي يغتر بها وجه الحوادث مستلزما للتوقف على المعدوم ما مع انه مستلزم لنبوت القضية
 المذكورة ولا شك ان هذا التقدير لا يتوقف على ذكر الانعكاس في انبات المطا ونوع الاستدلال في
 التقدير الثاني من ملاحظة كون القضية المذكورة ممكنة الدلالة على المطا بدون اعتبار الانعكاس
 بان يستدل عليه بالطريق الاول **قوله** هذا التقدير يؤول الى ان يدرك على كل من الامرين بخلاف التقدير
 الاول فانه لا يدل على الاول او على بطلان كون علة الحوادث موجودة انحصار كاعرف من
 تحقيق حاصله فمثل **قوله** فان قلت لا يجوز ان قال الفاضل الشريف لا يخفى ان هذا السؤال ليس
 معارضة ولا مناقضة ولا انقضاء اجابة ولا تغلق لما سبق من الدليل على ابطال الاف **قوله**
 كيف وقد مر في فيما مضى بعدم وروحه على الدليل المذكور حيث قال وهذا ينبغي ما يقال لا
 يجوز ان وقيد بها عكسها بان هذا سند المنع يتوجه على حقيقة اول النبوة ان لم يكن بعض تلك
 الموجودات معدومة ما شئ من الازمنة ثم قدم زيد الحوادث فكان قال لانه الملازمة المذكورة لم لا
 يجوز ان يكون فكر البعض فاعكسا باقيا ولو وجد الحوادث في وقت ما فلا يلزم قدم الحوادث
 لم السؤال المدفوع في حاضري نفس الازمنة القديمة ومنهجها على **قوله** وان لم يكن من جعلها آحادا
 المختار فالفرق **قوله** بوجد الحوادث في وقت ما قيل في نفسه سليم لا يخلو المدعى وهو دخول
 الاضافة وهو اليج اذ علة الحوادث وليس شئ كما سبق من ان المدعى كونه ليس بموجود ولا معدوم
 ولا وجوده علة اليج **قوله** عند عدم شئ من الموجود او العرض عدم دخول غير الموجود في حيزه يتوقف
 وجود الحوادث فعدم تحقق شئ من تلك الحيلة لا بد ان يكون عدم وجوده لتغير وجهه من الوجود **قوله**

فانما بعد ثامن انفسه **فصل** في معرفة ما يكون سبيل الوجه في الغافل الذي هو المبدأ بعد
 قوله فثبت ان هذه الامور لا تستلزم الواجب بطريق الاجاب لا يخرج عن كلف وهو ان يقال انما ذكره بناء
 على عدم خبره ما يشع هذا الشك ولهذا قال وان امكن لشئ الطريقين كمال الاستدلال فلا خفاء ان المبدأ
 هذه العقول واجد بالقبول انتهى الوجه في هذا وان كان على المعنى وان كان على المعنى انتهى الوجه في هذا
 بان ان يجب بعد قوله ولا يمكن ان يكون المبدأ والواجب بطريق الاجاب الا انه لا ينبغي ان يفتقر الى
بطلان **فصل** في ان يكون موضوع الشئ في بطلان لان الاقوال ليست من قبيل الوجوه او الامور الغافلة
 الشريفة بمعنى كونه قد علم بطلانها لا احوالها ايضا لانها متى ما كانت في قبيل الثابتات كانت في
 اتم الوجه وفي المصنف يذكر معنى فان القول لا يستلزم القول بشئ ولو سلم الاستدلال في ان المبدأ في الثابتات
 لم يثبت فيقولون بعد ثمانية اوقات الثابتة مع عدم التزام ترتيبها بين احوالها المتطابقين في صورة البطلان
 لانهم في التكميل **فصل** في ان يكون الواجب بالذات غير من حيث بطلانها لا استلزام الحوادث لا الموجد لا يمكن ان لا يكون في المبدأ
 فلو فرض انقطاع التسلسل فيكون الواجب بالذات غير من حيث بطلانها لا استلزام الحوادث لا الموجد لا يمكن ان لا يكون في المبدأ
 لفظ فلا وجه له بناء على ان الواجب بالذات غير من حيث بطلانها لا استلزام الحوادث لا الموجد لا يمكن ان لا يكون في المبدأ
 وان فرض عدم جريانها في الواجب بالذات غير المتشابهة لعدم وجود الواجب على كل مناهة بل آخر على بطلان الشئ فيها وهو ان
 جريانها يتعلق بحيث لا يشترط فيها ايقاع حوادث وقت حدوث الحوادث فلا بد من تخصيصه بوقت ولا يجوز ان يكون
 في كل اوقات اخرى ولا انتم تشاركون في بطلانها لان توقيتها لا يكون لا يتوقف في احد من غير انقطاع السلسلة عند ذكر
 الواحد وهو خلق المحدث فيمكن ان يعارض به بل انتهى الى التسلسل في الواجب بالذات غير المتشابهة لان لا يتوقف في
 في شئ والانه في التسلسل المتشابهة المتشابهة في التسلسل في الواجب بالذات غير المتشابهة لان لا يتوقف في
 الامر وهذا لا يخفى انتهى فثبت ان القول بعد والواجب في جميع هذا لا يحتاج الى ايقاع اخر فلا يلزم التسلسل
 لان الحكم انما هو في التسلسل في الواجب بالذات غير المتشابهة المتشابهة في التسلسل في الواجب بالذات غير المتشابهة لان لا يتوقف في

كل ايقاع آخر في التسلسل في الواجب بالذات غير المتشابهة المتشابهة في التسلسل في الواجب بالذات غير المتشابهة لان لا يتوقف في
 في عدم وجود الواجب بالذات غير المتشابهة المتشابهة في التسلسل في الواجب بالذات غير المتشابهة لان لا يتوقف في
 ويجب مع الحق الثابتة اعترض عليه بان نسبة الواجب الى ايقاعه كنسبة الاكس الى الكبر فلا يتصور خلفه
 عن علمه ان التسلسل في الواجب بالذات غير المتشابهة المتشابهة في التسلسل في الواجب بالذات غير المتشابهة لان لا يتوقف في
 على انه قد يكون اختياريا فلا يكون له ايقاع وهو من علمه التام والحق ان تخصيصه في القواعد العقلية
 والله يعلم على تقدير وجود من علمه التام ونحوه لا يمكن بلا ترجيح بل لا يمكن حصوله بلا ثبوت في بعض الازمان
 التي في **فصل** في الاختيار والواجب بالذات غير المتشابهة المتشابهة في التسلسل في الواجب بالذات غير المتشابهة لان لا يتوقف في
 وهو قول على تقدير ان كان يمكن محتاج في وجهه لا يؤثر في وجهه بل لا يؤثر في وجهه بل لا يؤثر في وجهه بل لا يؤثر في وجهه
فصل في ان يكون الواجب بالذات غير المتشابهة المتشابهة في التسلسل في الواجب بالذات غير المتشابهة لان لا يتوقف في
 الحادثة ولا في الواجب بالذات غير المتشابهة المتشابهة في التسلسل في الواجب بالذات غير المتشابهة لان لا يتوقف في
 من غير احتياج الى ترجيح فثبت ان **فصل** في الاختيار والواجب بالذات غير المتشابهة المتشابهة في التسلسل في الواجب بالذات غير المتشابهة لان لا يتوقف في
 بلا ترجيح والشرع بلا ترجيح اي وجوده الممكن بلا ايقاع والمادة بلا سبب **فصل** في الاختيار والواجب بالذات غير المتشابهة المتشابهة في التسلسل في الواجب بالذات غير المتشابهة لان لا يتوقف في
 المتساويين او ترجيح الموجود واقعه اراده بالترجيح هنا اتم من الايقاع وهو ثابت في الشئ ان
 كما هو في جميعها في الايقاع كانه ما قبله الامم في ترجيح ابطال الشئ الى ايقاعه فيكون لا ترجيح
 الظهور ان الشئ ان يوجد شئ واحد بالترجيح وهو واحد قال الغافل الشئ الواحد ان يقول في ترجيح
 احوال المتساويين والموجود في شئ واحد اراده بالترجيح في شئ واحد قال الغافل الشئ الواحد ان يقول في ترجيح
 مع قطع النظر عن الخارج فلا يلزم ان يكون الترجيح باختيار حصول المخرج الخارج وانضمامه اليه
 وان اراد به التساوي بالنسبة الى ان على الحكم المختار ومع التساوي بالنسبة اليه ان لا يتعلق باحد
 طرفيه غير من جهة اصله في القطع بان الفاعل المختار الحكيم لا يترك فعله الا بعد تعلقه به

والله يعلم على تقدير وجود من علمه التام ونحوه لا يمكن بلا ترجيح بل لا يمكن حصوله بلا ثبوت في بعض الازمان

فلا يكون ترجيحاً متوحيهاً للمساوي بل ترجيحاً للراجح وما ذكرناه من أن إثبات النسبة على هذه المقدمات واقع
عليه أن كون الفاعل كلياً لا يقتضي إلا أن يكون فعله مستقلاً على حكمه ومصلحه والباقي من ثبوت الحكم ثبوت
الغرض كيف وقد بينت في الكلام أن أفعال الترتيب مع كونها فاعلاً مختاراً متعلقة على العلل الغائية
والاعراض واجبة وجوب الغرض ليس مقتضى حكم الفاعل بل مقتضى كونه فاعلاً مختاراً والشرع فيه
مستلزمين العلم وليس له الترتيب في دليل قاطع على مندهم وليس كل يقول نازية فعله كما عن الغرض
يقول كونه مختاراً بل منهم من يقول كونه موجباً حذراً عن لزوم الغرض في فعله وفي جواب عن
اعتراض الترتيب في المراتب والى بالنسبة لذات الشيء والشرع في أن الترجيح هل يحتاج تعلق
اختصاص الترجيح بأحد طرفي المقادير لا والمعاد بالساوي بالنسبة إلى الفاعل المختار ومعنى المساوي
بالنسبة اليان لا يتعلق بأحد طرفي المقادير وغرض يعود إلى ذاته فلا يكون إجماعاً ما يتعلق به مطلقاً الغرض
والذي ترجح بلا ترجيح **قوله** فيلزم من ترجيح الترتيبات والمرجحات فإن قيل لا يجوز أن يكون ترجيح المرجح
عين المرجح كما في ابتاع الاتباع قلنا لأن الكلام هنا إثباته في أن لا يدل على ما في الترجيح أن يكون بين
الترجيحيين تغاير بالذات والاعتراض عليه يمنع بطلان هذا التسليم بناء على أن الترجيح في قبيل الاعتبارية
وأن الترجيح يجوز أن يكون منها واجبة ليس المقصود بطلان هذا التسليم بل أن التطبيق حتى يروى ما ذكره بطلان
لأفضاء النوم احتياج الحادث إلى أمور غير متناهية فإن بطلان عند من يجوز صدور الفعل عن
الفاعل المختار كجواز احتسابه لا مستتر به وأعلم أن الغرض في هذه المقدمة ليس إثباته بل جواز
أن يحصل لأحد المتساويين ربحان من خارج فانه إذا ثبت كثرة الترتيبات يجوز أن يحصل مثل الترجيح من
الترجيح أيضاً ومن أوجب امتناع وجود الفاعل في السان **قوله** قلنا مراده أنه اختصار الشيء وتبسيط
الحكم المستفاد من قوله فإن الترجيح لا يكون إلا بالثبوت المذكور في ملاحظة الحكم المذكور لا بالثبوت
ترجيح الترجيح **قوله** والموجود في نظر العلاقة لغيره عليه بان الحكم قد برهن على أن الحكم لا يصدر

عالم ترجيح ولم يصل إلى أحد الوجوب فلم يثبت أن يكون ترجيحاً محضاً بل هو إما الخلق شرطاً أو الحكم
ترجيحاً بوجهين أو انتفى عليه عدم فالترجيح لا يكون إلا بالترجيح واجبة ترجيح الواسع لا هو الوجوب
فإن كان مستقلاً عن العلاقة الشائعة وكان من الممكن قبل تمام العلاقة لعدم كان ترجيحاً على الوجود ترجيحاً
الموجود بلا شبهة **قوله** الثالث أنه قبل هذا ما ينسب من جهة بعد القول بالرافعة واجبة بل هو
المعقول والمقول يتجلى في بعض الأنواع الحيوانية فالكار باستطاعة **قوله** لأن الترجيح مقتضى ذاته بل قيل
في حكمة الله تعالى من أن كان مقتضى الرافعة كان لازماً فاعلم أن ترجيح المقادير لا يكون إلا بالترجيح
أن ثبت لكل من هذه الرافعات خصوصية في القول أن النوم أحد الرافعات بل ثبت أن الرافعة المقادير لا تكون
إلا بالترجيح والآن لم يجرى إلا بالترجيح وحده فانه **قوله** يتبين مساويهما من جهة أخرى على أن مساوي
الطرفين لازم من لوازم ذات الحكم وما بالذات لا يمكن زواله فلا يخرج قوله عند ترجيح الفاعل لم يتبين مساويهما
واجبة بالترجيح الممكنة الحقيقة عدم اقتضاها الطرفين بل لم المساوي بوسيلة من قبيل الوقوع وهو تحصيل الممكن
ونفسه يكون حاصله لا ما يغرض وما إلى حاله نفس الذي قبله وجوده لهذا الموجد فأيما والفاعل ترجيحاً محضاً
في نفس الأمر والمساوي بالغير **قوله** بهذا يظهر أنه ما من فعله ضرورة احتياج ترجيح أحد طرفي الممكن بالآخر
يظهر صحة ما ذكره المعنى التوضيح يعني قوله فاقول الحقيقة **قوله** فإن قيل تعلق الرافعة حاصل السؤال
أن الترتيبات الواجبة مع أحد الطرفين اختار التسليم بالترجيح بلا ترجيح **قوله** وبسبب أن يلزم التسليم في الرافعة
لأن تعلق الرافعة لا يستلزم الموصوف بطريق الإيجاب بالنظر إلى الذات التي انتزعت أحياناً ولم يرد ولم يرد
الشيء الموجود بناءً من ظاهره **قوله** فإن قلت أراه الرافعة بخبرها يعني أن تعلق الرافعة الذي يمكن كونه
مختاراً لا موجباً للرافعة المتعلقة بالحادث فلا يلزم التسليم بالرافعات نعم يلزم التسليم في التعلق بالذات
فهو بطلان بحث كثر إلى الذات فيما سبق هذا ونظيره بطلان الذي ذكره الانقياد في الغرض المتناهي
هنا أيضاً فالتفاوت **قوله** في الرافعة ترجيحاً لأن الرافعة ترجيحاً محضاً والنتيجة ترجيحاً محضاً من فاعله

الاسماء جازية من غير قيد عليها ان لا يرد عليها تحقق الاستحسان الكلام المتناول للقدرة والارادة ايضا بازم
ان لا يكون لا اذ لا يدخل في الفعل وهو خلاف الظاهر ان اوصاف السبل الخيرية المتناول لغير الاضطرار فقط
لا يوزن من تحقق الفعل عند عدم تلك الاستحسان كغيره الاضطرار لا يوجب عدم تحقق الاستحسان الى لا بد
منه استقلال الفعل باختياره كالمفعول في فعله كالحركات الصادرة منها ولا شك ان الفعل حصوله
حصوله لا بد منه استقلال الفعل باختياره لم يكن العبد مستقلا باختياره في الفعل **فقد** وانه الكلام
تبيينه كالمقدمة ما ان باقي كلام المعنى تبيينه على المقدمة المذكورة ففعله وايضا يفرق في الاضطرار وقوله
فرق في التكرار وقوله ايضا بفعل بدعيه تبيينه على المقدمة القائلة بان العبد قصد واختيارا وما ذكره
من الاشياء خوارق القادر اذ يوجب المقدمة القائلة بان الفعل قد لا يقع من تحقق جميع سبلها بل من
العبد والمقدمة القائلة بان الفعل قد يقع مع تحقق تلك الاستحسان من العبد وقوله ايضا لا يكره الحركات
الاجتماعية الاعضاء لا فاعله فعله توصله المقدمة الاخرى واعترض عليه بان قول المعنى واليسير في قوله
وايقا يفرق بينه وبينه او لا يفرق بينه وبينه من المقدمات المذكورة بل اورد له الاثبات ان المقصود
معد خلا في الجميع والتخصيص اوجب بعد ان شرعنا في اعتقاد التعليق ان اراد بالمقدمة ما ان
المقدمة المطلوبة بالتوضيح ما يقع الاثبات **فقد** جواز ان يكون المؤثر قدرته واختياره وقد جازيه
بانه لو كان الامر كذلك لكان له سبب في العصب والعضلات كغيره من اعضاءه وادخله في خارجها وادخله
بان هذا دليل مستقل على ان قدرة العبد غير مؤثرة في فعله فهو متغير بغيره لا بد من الاعيان ثبوت المدلول ولا يتعلق
بالصحة الدليل الاخر **فقد** لا يكون الارادة في الشوق اعترض عليه بالمنع فان التخصيص في جميع ما يفعله من
لوازم الارادة يجوز ان يتحقق معصاة ارادة اقوى واجيب بان قوله كذا يفرق به **فقد** هذا الكلام
غير صالح لان ارادة اعترض عليه بان السبل هو هذا الكلام اللازم لان الدليل الذي هو من مقدمته ما فوضه على ان
بمركان ولا قال بعينه بل ان اقر واجيب بان المراد ان غير صالح لا ثبت على الخصم ان يثبت ان الارادة هو الشوق

الاسماء كما يتبين على قدره وهو المخرج القائم او لو توقف على امره لم يكن متحيا ما وبتدريج بان اعتبار الوجود
في المخرج بغيره فيفيد المخرج التام كونه في الموضع فاعلا بناء القول بالتوقف على الاحوال غاية ما لا يلبس
اذ لو تم المخرج التام واول الوجود بالتحقيق بحاجب باختياره الشئ الاخر واعترض على هذا المعنى ايضا بان
المراد بالمخرج هنا الذي هو الفعل بالفعل بغيره وهو المخرج التام على الخصم القائل بوجوب الفعل
عند حصول الارادة الذي يترتب عليه الاختيار واجيب بان تلك المقدمة متبينة بالبرهان الذي ذكره الحق تعزيبه
فيلزم الاضطرار **فقد** ليس بطريق الايجاب بل بطريق التعريف والاختيار المراد بالايجاب مطلق سواء كان ايجابا
بالارادة او بغيره ولخطا الصيغة متعاطلا الايجاب بالغيره كالحاصل من وجوده والاشارة فلفظ الاختيار في
متعاطلة الايجاب بالارادة **فقد** انما لم يشترط المعنى ان لم يفعله بعد فعله من هو اما ان يجب بطريق التسلسل
وهو موطوع بعد فعله واما ان لا يجب ان الحق هذا ان الشرح لو لم يرد هذا الكلام قبل قوله
ان يرد الساتر لكان اظلم الا ان نظرا اسفل الا قام فلم يخل بينه وبينه وما يتعلق بخصوصية التعريف **فقد**
الذين لا اعتبار بينه وبينه كل من الطائفتين ايا الاخرى في سبيل السنة ايان المراد بالقدرة بهم
القائلون بنوع كونهم في الخير والشر كذا من الله تعالى وتوحيده ومنه سبيل سنة الله فيهم كسبب الخلق فيهم
مواضعهم بانه لا اثباتهم للعبد قدرة الايجاب وورق ان رجع في المصاحف بان المناسب
القدرة في نظم القافيه في سبيل المعقولة ان المراد بهم القائلون بان الخير والشر كذا من الله تعالى وتوحيده
ومنه سبيل واعجبوا عليه بان الشايع سبيل الشئ ان من يشتهه ورواية الجوس هم الذين ينسبون
الخير والشر الى الشيطان وايضا في يصف القدرة ان نفسه ولهم القدرة على تحقيق يصف الارادة
فقد او لا قد يقع مع تحقق جميع سبلها اعترض عليه بمنع ثبوت القدرة في هذه الصورة اذ يجوز
ان يسلبه قدرته على فعله الفعل والظان بغيره من قدرته في فكره انما هي امور مشتقة منها
لا يقع فكره الاضطرار الا ان ثبوت القدرة على اشتق منها لا يثبت ثبوتها عليها **فقد** قد يقع من غير تحقق

وليس له كلام الرائي لا يفي **قوله** فان المحتجب عن الارادة في الشوق اه اعترض عليه بان الشوق ربما
يتعلق بالشيء الذي يتعلق الشوق ان غير مقدر له كالشوق الى لقاء الجسد يعلم ان الوصول اليه غير مقدر له بخلاف
الارادة فان العاقل لا يريد ما يعلم ان غير مقدر له وايضا تجاير بالاشياء تناول ما لا يشاق اليه كالمشرب في
التمر لادفع حره ومشتاق الى ما لا يريد كمن لا يذوق الحلاوة عند انه لا يكون احد مما يحب الآف وقد يمنع
انها الشوق لا يشرب الماء في المرة لان الشوق كما يكون الى الذات يكون الى الشافعي ويؤثر به جعله الشوق في الحيوان
من جبال الافعال الاختيارية مطلقا ويمنع ايضا استكمال شوق الزمان الى المحرقة والشوق الكامل هو الذي جعلت
عبارة علم ان بعض الغفاه وهم المعسر **قوله** بل يلزم لان المراد به قيل الجواب عنه ان هذا لا يفي لان اذا كان الفرق
تعلق العلة يلزم المدعى وهذا الجسد قدرة سئل ان عدم الفرق لان الارادة كانت محمودة شوق فلهذا افعل
والاختيارية سواء كان كونها بالارادة فيجب ان يقع فرق بينهما كونها بالارادة والعلم بالفرق حاصل قطعا في ذلك
نفي الفرق من هذه الجهة فثبت الفرق من جهة اخرى لا ياتي في ما ذكره وان قيل ان الفرق بمعنى تعلق العلة لا ينضم
من حيث المدعى وان حصول العلم بالفرق من جهة كون الارادة ماقول السلس فليكن **قوله** قال المدعى ولو كان
مؤثره بطبعه لم يوجد فرق العادة او يمنع وكذا لو كان يكون وقومها بسبب القدرة على بعض الافعال التي لا يقع
على مثل الجسد وخلق القدرة على بعض الافعال التي لا يقع على مثل العادة فخلق القدرة على الحركات القوية الانسية
مسلما مع انهم لا يقدرون على ذلك الفعل **قوله** العاقل **قوله** المدعى فليكن من وجدان ما لا يدل على الاختيار وجدان
الاختيار فيكون **قوله** اه قيل انهم من ظاهر ان ثبوت الاختيار في نفس جسدنا او انما وجدنا ما لا يدل على عدم اختلاف
في الفعل وجعله وليكن كذا الحق ان ثبوت الاختيار من حيث انه لا يخلو من الفعل وجعله وان عدم استكمال الاختيار
معلوم كالجسد انما لا يفر عن هذا المعنى بالعبارة التي ذكرها مباعدة في الرد على من زعم ضرورة اشتغال الجسد
بالاختيار **قوله** مع السواء لا على سبيل الوجوه في تفسيره بالاشياء والمذكور مشعر بان ما ذكره الباري كما
على بعيدة المقصد وكون الفاعل نفس الخلق الموجود فغير انما عليه الاختيار ان كانت بالاختيار شكل وان وقع بان

اختيار الاختيار عينه كان الجواب عن هذا ما ذكره هنا وان كان بالاختيار يعلم الاضطر **قوله** فليكن له لاصح
وكون فعل الجسد مخلوقا استوعبه في نفسه في ان كل مخلوقية على ما يشترط كلام الباقين في حق الملائكة
من فعله كان الاستواء لان الاشياء تكون مخلوقية فليكن له انما هو بالاصح من المصنوع والمختار
فبطلان اللازم هو **قوله** حاصله اننا لا نفهم بالوجدان اه قيل عليه المعلوم بالوجدان وجه الاختيار لان له
مدخله الفعل على ان الوجدان لا يقوم على الغير فلا يمكن له انما هو بالاصح **قوله** وانما ان يكون بطلان اه
فيكونه يجوز ان يكون بطلان من عدم التجدد كالمثل فلا بد من شي من الحركات المذكورة **قوله** فليكن
ان صنع العبد اه اعترض عليه بان ذكر الامر ان كان عبادة عن العبد وتعلق الارادة فان كان اختياريا يلزم ان
وان كان اضطراريا بطلان بالوجدان وان كان عبادة عن الاتباع والاصح ان يكون بطلان بغير مستند اليه وان
غيرهما يصح ان يعمل من الامور الامموجة والاممودة واجبة اختيارا في العبد وهو اختيار في جميعه الجسد
ان يقصد وان لا يقصد ولا يجمع ان من تعلق العبد والاختيار فلا يلزم السلب والاضطر **قوله** هذا وكذا قيل
ان يقول له اريد على فعله وانما كان اه واجبه عليه بان المستند الواجب بطلان الموجود فيجب ان يكون قد عا
ما عرفت فينا في كون مقدر للجسد والمخلوق **قوله** واعلم ان مقصود كلام بعض المحققين ارادة الحق في
فان ذكره رسالة كالمطوية الزيل حاصله ما تعلق الشرح ككل المعنى من سياق كلامه جعل المؤثر القريب
قدرة العبد فلا يكون القدرة القديمة اثره نفس الفعل لان اثر العلة الجسد لا يعمل الا المعلوم وما غير مسلم
قوله فان التزم مع العلم غير العلم بالتمسك بمعنى ان صدور الفعل انما يقتضي الى التزم فيما فرغ من الاشياء هو كما
لا الاول **قوله** وذكر ان خلق المعقنة اه يعني ان الخالق الحكيم لا يخلق بشيء من الحسن والقبح الا وله عاقبة جيدة
بل انما ينعين خلقه فلهذا هو صاحب متعة جلاله والكار خائب قد يفعل القبح خائفا عن الحكمة والمصلحة فلذا
ينبغي كسب القبح دون خلقه **قوله** مقودة انفاقية مسلمة عندهم فيل عليه كونه مسلمة بين الاشياء
والمعسر لا يقتضي كونه مسلمة عند المانتهية ومنهم من يفسرها **قوله** لا عاقبة اليها هكذا وقع

الاختيار

العباد في النسخ وهي اما لم يلاحظ في المضاف ان منعهما فالضيق راجع الى المقتضى او الضيق
 الى النسخ وانما يشترط اعتبار المضاف الى المضاف من عليه بان المقصود ان كان من غير المضاف
 يحسن الى ما منع مقدمه جميعا وبالجملة هذا الكلام نسري على تقدير التبرع بغيره عدم اتصال الافعال
 الغير الاختيارية بالحسن والنجس **فقد** واجب من فكره قيل التبرع بغيره فانما شرع المقاصد
 اعتبار الثواب والعقابة الحسن والتبرع المتنازع فيه الا ايضا بفعل المكلف اذا اراد التبرع
 فبكم يتحقق المنة والدم وكذا امره الشريف في تركه للموقف وذكر جدي في فصول البايغ
 ان العتق ذكره شبيها بمثل النزاع لانها غيرهما ولا يخفى بعده **فقد** وما ذكره المصنف اياه ما ذكره
 انما طعنون بان قبيح عند الله كما من العار والذلة وصفاته ان يشبه ما لا يليق به من صفات النقص
 بمحض ان يمتنع الدم والعقابة كمن سواه ووجه النزاع ان لا يوافق به منى على استمرار الشرايع ذلك
 واستمرار العتق بمثل ان هذا فصار قبيح كونه العقول بحيث يظن انه يمتنع حكم العقل **فقد**
 الصواب من رداء لان كلمة لا تقتضي كون الشيء واصلا اليه بخلاف في فانه لا يستلزم يقتضي وصوله
 اليه لا يرد **فقد** والجواب هذا الجواب جواب عن الوجهين معا ما صدر من منى الاول وكبره كما
فقد بمعنى قوم العقل بان صدقنا ثباته انما لا يوجب التبرع بغيره فيكون على خلاف المضاف الى
 منع لزوم حرم العقل لان فعله في تقديره والوجوب منته فلا يكون عينه ولا يفرم العقل احد قدم
 يحصل به لانه المعجزة التي شرقت على ما قرره في فعله وكذا بمنتهى جملة معطوفه على المضاف والمضاف
 فان عطف الجملة على المضاف يجوز في كل من الاعراب والمنتهى ان حرمه الكذب بمعنى ان كذب بمنتهى **فقد** اما
 بمعنى استحقاق الثواب والعقابة في الوجوب والحقاق العقاب في غير المنة واعتبر من عليه بالحقاق
 الثواب ببناء والذنب فلا يصح تغير الوجوب فهو واجب في العباد مساهله والمراد استحقاق
 الثواب على فعله والعقابة على تركه والاقتصار على الاول اعتقادا على السبيل الذي هو من المبالا المراد

في قوله لا يوجب التبرع بغيره
 في قوله لا يوجب التبرع بغيره
 في قوله لا يوجب التبرع بغيره
 في قوله لا يوجب التبرع بغيره

بان الغرض من تفسير الحسن فكانه قاله واما الوجوب الذي هو قسم من الحسن بمعنى استحقاق الثواب **فقد**
 بمنتهى نقص دفع ما يوجب من ان القول بمتنازع الوجوب المعجزة اعظم من ان الوجوب عقلي وقد
 يعبر عن عليه بان اثبات المعجزة لا يوجب النبوة لا يتوقف على اعتبار كون المعجزة بمنتهى نقص
 بمثل مستغن عنه **فقد** والجواب ان الوجوب قبل اذ كان وجوب الامتنان على الزوم العقلي بان
 الا لا اولى العقلة ينبغي ان لا يحد واحد كذا فرضه كونهم من العقلاء وينوب الزوم العقلي والوجوب
 انهم لم ينظر الى الآلة كما ينبغي في غيرهم الوجوب بمعنى الزوم العقلي **فقد** فلا يتصور الوجوب
 اه قيل عليه الثواب والعقابة لا يكون بالنظر اليه في المعنى المتنازع في الحسن والنجس في قوله
 المقاصد فلا وجه لفعله فلا يتصور اه على ان ما ينهم من كلامه من ان اختلاف وجوب الامتنان عليه
 ليس خلافا في الحسن والنجس المتنازع فيما كان لا ينهم من كلامه في شرع المقاصد فانه قال هناك لا خلاف
 في ان البارحة لا يفعل فيجب ولا يترك واجبا اما عندنا فلا يلحق منه ولا واجب عليه كونه بالشرع
 ولا يتصوره فعله واما عند المعتزلة فلان كلاما هو قبيح يترك البتة وما هو واجب عليه بفعله البتة
 فان المفهوم من هذا الكلام ان الخلاف بمنى الحكم المستق عليه فرع الخلاف قاعدة النجس والتبرع
فقد قلنا معناه ان هذا يكون اه اعترض عليه بان المشا ومن هذه العباد ان تعبر عنها عند المعتزلة
 بل هو موجب بالذات بل هو من مذهب الفلاسفة ووجهه فالصواب ان يقال الواجب العقلي كما ذكره
 المصنف ما يجز على فعله ويتم حياته كعقله في خلافه في لا يستحق عندنا الدم بترك فعله مثلا لا يستحق
 عندهم بترك بعض الافعال ولا كذا لانه كونه عن فكره لا كذا **فقد** هو ان يحصل العقل على فاعله اه
 ارادوا بفعله الاثر الحاصلة القاهر اقم ان يكون بوساطة اولها لا نفس في فاعله وان لم يكن يستحق
 من مقولة الفعل كذا العلم **فقد** قلنا ان تعبر عنه بمعنى ان لا يمنع ان لا يحصل قيل عليه فعله هذا يجوز
 حصول الجدل غيبه النظم الصحيح والعلم غير العقابة فيرفع الامان عن الآلة العقلية والجواب ان الجواز

لا ينافي عدم الوقوع لا يجوز لانيان جواز التكليف بالحج لعدم وقوعه فالحج واجب لغيره الامان على اللزوم
 الصريح الوقوع لا يجوز وهذا كان الامان لا يرفع على العلم العامية بحج جواز وقوعه ايضا **قوله**
 بمعنى وجوبه بغيره من حيث آه واما التمسك بمغزى من حيث آه فلا يلزم بالظن لانفسه بل لا يشأ
 لانها وان جاز ان يكون اجزاء لكن لا يلزم فكل طراز الاثرها اذ لازم **قوله** واما ان يكون قبيحا فليس
 قال في فصول الباطن تقسيمه من حيث قبح المركب بعينه فلو كان قبيحا فليس اجزاء وفيه من اوله ولو ذكر
قوله ويجعل من قبح القبح آه سره ان يقع لعدم الجواز وعدم جواز اجزاء كاذب لعدم جواز المجموع فلا يرد
 في الظن قوله تغليباً كانت القبح فاعلم **قوله** لا يكون شي من اجزاء قبيحا بعينه اي بعد ان يكون شي منها حسنا
 اذ لو كان جميع اجزاءه واسطه بين القبح والحسن فيصنف الكل بالحسن ثم الظان قوله بعينه قبحا **قوله**
 انا هو جرح اصطلاح آه هذا انا بعينه القسم الاول وهو ما يكون حسنا بجميع اجزاءه واما القسم الثاني الذي
 هو ما يكون بعض اجزاءه حسنا وبعضه لا حسنا ولا قبيحا فاعلم حسنا باعتبار جرحه انا هو كسب الحقيقة
 لا يجوز الاصطلاح **قوله** وكانه تغليباً باعتبار آه انا بان هذا الاصطلاح واما قوله على المعنى بالظن لا لفظ الجرح
قوله وثانيا بان الكلام آه فان قلت اذ ارفع الحسن الى الجرح لم يكن المركب حسنا بعينه والكلام قيلت
 كان الجرح الذي من تحت مع الكلمة الخارج ومغايرة الحسنة من كان المركب حسنا بعينه حسب الخارج
 وحسنا بجزء من الحسنة من على انه يمكن ان يكون المراد بعموم الحسن بمعنى عموم جزئياته
 اعم على المسماة او على صف المضاف **قوله** فانه يتصرف كسب ثبته غيره ليس في كسب من صفة الانصاف
 اذ لا يعقل انصاف شي بمعنى غيره بل السببية والعلة محدودة والتقدير فانه يتصرف كسب كسب
 سبب حسنا ثابت غيره **قوله** هو الانواع الحسن نفسه فلو من هذا الحاصل لكل نوع باعتبار خصوصية
 نوجته والى غير منكر عنه كالقرب للتأويل والتعذيب منها كسب وهو انه كان المنسوخ القرب
 اعتباري من حيث شدة المصروف كذا كسب من النوع اعتبارية والتعيين ايضا اعتباري فلهذا الامر

هذا هو المعنى
 في قوله لا يكون شي من اجزاء قبيحا بعينه اي بعد ان يكون شي منها حسنا
 اذ لو كان جميع اجزاءه واسطه بين القبح والحسن فيصنف الكل بالحسن ثم الظان قوله بعينه قبحا

هذا هو المعنى
 في قوله لا يكون شي من اجزاء قبيحا بعينه اي بعد ان يكون شي منها حسنا

الاعتبارية مسلمة انما هي المعقولة في الانصاف والحسن واليق كمن النكر يكون العقل من حيث التمسك
 بغير هذا لا وجه له ولا انتظام لان النسبة ما القامة والغرض ليس من العلم نعم لو لم يمكن يكون غرضاً
 بل اولى كونه ما عتبه اعتبارية الشرط هي الجرح لكان وبها فليقل **قوله** انا جعل الشبهة قيل
 انا بتقسيم الحسن بمعنى نفسه اقسام بالقسيم في حاصل التقسيم الحسن بمعنى نفسه انا ان يتحمل السقوط الى
 الاول اما شبيه او غير شبيه فلا اشكال ولا يخفى انه غير ملائم بساق المعنى وقيل ايضا ان القسم الثالث اعني ما يكون
 شبيهاً بالحسن بمعنى غيره ليس حقيقة مستقلة بنفسه بل بالوسطه كمنهم سقطوا حسن هذا الواسطه
 محرومة الاعتبار كما سبق في اشارة فصار القسم الثالث كانه بمعنى نفسه اذ كذا حقيقة وكذا جعل غالياً
 له ولا يخفى ما فيه من التفتن **قوله** وقد يقال آه ليس بناء على من هذا بشرى من ان الحسن بالامر على ما يشأ
 حقيقة والدرس الثاني **قوله** وليس مستقيم لان الاتيان آه قيل عليه هذا منقول من بالوضوء فانه ما موزع وليس التباينة
 به حسنا لانه اجبت الوضوء المنوي حسن بمعنى نفسه حسنا كونه اتياناً بالامام موزع لا يكون عساقاً و
 ان كان حسنا لغيره باعتبار كونه متعلقاً بالعلوة واما الوضوء الغير المنوي فهو حسن لغيره **قوله** واعلم على آه
 اجبت لا يلزم من كون الصاب عليه شريفاً الفاضل الا ان لا يلزم يستقط حسنة لا يلزم اباة منزه وهو امر
 كلمة الكفر بل يفي فكره انا كمالا ان الرضي ثبت رحمة حتى نفسه ابره من قتل كان شريفاً بناء على عدم
 الجرح اذ كلمة الكفر لا على بناء حسن الاقرار **قوله** بل هو شرط لاجرام احكام الدنيا كالاخفى ان الاقرار لهذا الغرض لا بد ان يكون
 على وجه الاعلان والاطهار على الامام وغيره من اهل الاسلام بخلاف ما اذا كان لا عام فانه يكفي في جرح التكلم وان لم يظهر
 على غير **قوله** وباري احداث اليمان في كسب لانه لا يفي شرطية الاقرار مطلقاً فانه لو حصل الشرط جرحه ووجه الاقرار سواء
 كان في الحال او العاقبة لم ينفى هذا قوله **قوله** فكما بنظر هو الغرض لوقوعه من بني الاسلام على فحش ما عدا ان
 لاله الآله والشهادة لا تكون الا بالاثبات وقال انه روي بالاعان شهادة ان لا اله الا الله وقوله من امرنا فقل
 الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وقوله من الاعان بضمح وسبون شجعة فافضلها قول لا اله الا الله **قوله** ويعلم

كان في رها ويكني لا يخفى انه "بحر لا يدل على ان الاقرار من الايمان بل على انه نفس الايمان كمن هو بعينه جليل الكرامة
 مع مقامهم وهو لا يخفى ان الاقرار كان على الموافقة لا على الرفض بل على الاستقلال وهو على كثر الخلق
فهم في جوابه حيث قال في بيان حاشية الايمان ان لا يرضى عن الشارح في وجوه المبركين ان عدم
 على فروع جعلت ربح عدم عوا واجتاز المبرك بوجوه اذ قولهم بلا حكم الكلا في هذا القبيل **فهم** وبعض
 قيل ان رتبة نظام الدين العوني فانه في هذا الصديق المعجز في الايمان هو التسليم هو فعلا اعتبار في معناه
 كرون زمان وكرويدن وحق وان شئ هو ان لا حق وان شئ ليس في العلم بل اوداره كونه فعلا
 اخيرا في كون العلم كهيئة وانفعا لا لان التصديق المنطقي حاصل للمعاني من الكفار **فهم** وجعل معياره
 قال الفاضل الشريف في وهم كيف والتصديق المنطقي قبول لوقوع النسبة والوقوفها والتصديق المعجز في الايمان
 قبول بوقوع عدم والزام على نفسه متباعدة في جميع ما جزمه محمد بن ميمون بينهما بون بعيد وقد يجب على المعجزة
 ان لا يكون معجزة باعتبار المنطق فانه متعلق احداهما انقص من متعلق الاخر وغرض الشارح في المعجزة باجتهاد
 نفسي بعد التسليم ان الايمان المذكور عين التصديق عن الشريف يستخرج كلام من حكم بالمعجزة جعلها على المعجزة
 في المعجزة واما حاصل لان الخلق معيار العلم ومنهم من قال من حصل غير التصديق المنطقي على التصديق على من لم يحصل
 هو المعجزة المبركة وان شئ بان حصل الشريعة في هذا المقام على اللغوي بعيد كل البعد **فهم** وذكر المصنف في بيان اعراض
 بعض مقام بعينه كون التصديق المعجز في الايمان تصديقا منطقيا حصول الكفار المعانيين كما ان رتبة سابقا
 بعلمه وحصول الكفار ثم وحاصل هذا الجواب ان التصديق المعجز في الايمان نوع من التصديق المنطقي الذي هو احد قسمي العلم
 كونه مقبلا بالاجزاء وكون التصديق العلم اتم فلا يبرهن بالادليل المذكور المعجز ان من مقبولة لوى **فهم** ونحن اذا قطعنا
 رتبة جواب المعصوقين بعينه بان رتبة المعصوقين اتم التصديق اتم الاجزاء ان شرطه التصديق المعجز في الايمان
 ان يكون تحصيله بالكلية الاجزاء بمكثرة الاسباب من القاء الله من مرفوضه وقد يقال من حصوله تصديق بلا
 اختيار اذ العلم بالعمل بموجب يكون ايمانا اتفاقا ولو صدق التسليم بالنظر في معجزة اختياره لا يلزم ان يكون بموجب

وهو لا يخفى ان الاقرار كان على الموافقة لا على الرفض بل على الاستقلال وهو على كثر الخلق

وهو لا يخفى ان الاقرار كان على الموافقة لا على الرفض بل على الاستقلال وهو على كثر الخلق

بل عاينه فهو كما في اتفاقا فعلم ان المعجزة في الايمان الرزق هو الاقضية الا ان لم موجب التصديق في الايمان فكيف
 هذا بنيت على ما ذكره بعض الفضلاء من ان التسليم انما يرضى عن التصديق لا يوضح على ما ذكره الشارح في احوال
فهم في التفسير في الايمان انه هذا انما يستقيم على ما من يقول ان الحسن والنجي من مدلولات الايمان لا من وجوب
 ومنه سبب يقول الاجرة لا تعويض ولكن ابراهيم ابراهيم ومنه سبب المعجزة ايضا واما على من ذهب الى
فهم كنهها حسنة ما عرفت عليه بان الصلة حسنة عارضة فربما يوطئ كيفية خصارت بوطئ القوي
 بان المراد بالوطئ الحقيقية هنا ما يتوقف ثبوت الحسن للثأر بحسب عليه والوسائط المذكورة كذا في كذا في الحقيقة
 فان الصلة حسنة لانها من غير نظر الى كيفية وانما كانت حسنة في ذات القبلية بين المقدس وهي
 التي حسنة لانها كانت عند انشاء القبلية او التنقل على الرتبة **فهم** بالحب والطلوعت الجنة الاصلهم
 صنم فاعلم في كل ما عرفت من ان رتبة وقيل اصل الحبس هو الذي لا يرضى في فعله سببنا والطاغوت كما عرفت
 من دون ان رتبة او قد عرفت جوارحه يعطون الطغيان واصل طغيوت فليس حسنة ولا رتبة كان فصا طغيوت
 ثم قبلت باؤه القاصدا طغيوت **فهم** التحقيق انه يقتضي ان لا يكون هذا القسم حسنا اصلا لا يحسنه في نفسه ولا يحسنه
 في غيره اما الاول فظاهر ليس حسنا بالنظر الى نفسه على ما فسرنا ان رتبة وانما كان فلاح حسنا الواسطة او المقرب
 وجعل حسنا كعدمه فبالاودة لا الحسن الغير شهادتها فيكون قوله فصا لكل من كان حسنا لا يوطئ امره غاية الرواية
 منها بالبرهان ان رفع الواسطة فصا رتبة المحققا رتبة وحق يتوجه عليه ما اورده بقوله وجواب ما اجاب المعصوق
 لان ما ذكره ان رتبة عدم لشهادة انتهى واجبه حسنة بانما تارة على هذا قوله في النظر الى هذا المعنى لا الحسن قوله وانما
 في رتبة هذا الجواب انما يرفع لزوم عدم تحقق اصل الحسن لهذا القسم لا يرفع في ذاته التحقيق المذكور كلام المعصوق
 في قوله على ثبوت الحسن في نفسه الا انما يرفع لكونه حسنا يحسنه نفسه على سبيل الشبهة كلام المعصوق على ان رتبة
 انظر كلام الشريف في رتبة الجواب بان معنى عدم الحسن بالنظر الى نفسه عدم اذ انظر الى خصوص فكر الفعل وقطع
 انظر على كونها حسنة ثامورا بانها كانت لا يوطئ المطلوب لا و من غير عدم اعتبار حسن الواسطة وجعل كعدم

فان في رتبة المقاصد بعد نقل كلام المعصوق وكلام هذا التحقيق فمعرفة بميلنا الى الايمان بوقوعه وتارة استحسانه لكونه فعلا اختياريا وكونه فعلا حسنة وانفعالا او عارضا لا انما هو في الحقيقة والواقع

جعل منها معنى في حسن هذه الافعال كالثاني قوله من كان المقصود بالانقضاء نكاح الافعال التي
ورد لادراكها وهذا جعل من القسم من قبل الحسن معنى في حسن هذه الافعال كالثاني قوله من كان المقصود بالانقضاء نكاح الافعال التي
لا يلزم كلامه ان يربطها في حاشا وجعل من قبل الحسن معنى في حسن هذه الافعال كالثاني قوله من كان المقصود بالانقضاء نكاح الافعال التي
ان يقال في وجه الاستدلال في الوجه الاول سلاطة شرط الواسيط وحسنه في وجه الوجه الثاني لا يلاحظ عدم
الملاحظة ان يلاحظ وهو بان كون هذه الملاحظة كانهما من نوع نفسها والواسيط حكم عدمه وقيل بعد الاستدلال
ان الترتيب ليس بمستحي في نظرنا الفهم ونحوه في نفسه بل بالنظر في ان من يعمد كرمه ووفوره جعل في
مستحق هذا الاحسان وانه لا يفتقر الى العزة والرفعة في نفسه بل بالنظر في ان من يعمد كرمه ووفوره جعل في
وهذا الوجه ايضا في هذا خلاف الوجه السابق في حسن وان في نفسه بان الاستدلال هو الاول **قوله** في نظرنا الفهم
المعنى الحسن في نظرنا المعنى آخر وهو ما عثرنا في كتاب المعاني واتباع الشريعة وهذه الامانة **قوله** في نظرنا
في بيان المعاني **قوله** في نظرنا المعنى وسائط حسننا في لسان التقية في الحاشا في كل التعميم الذي انتهى كونها
وسائط ولا شك في **قوله** وفي نظرنا الواسيط اجبت من منع لزوم حسن وسائطه الحسن وهذا كان الكلام
يكون متصفا بالباطنة والقصاصه بوطء المعنى الاول ولا يكون المعنى الاول متصفا بها كاتر ويؤيد انهم اعزوا
في حسن الجاه والمأمور به كنه الكاف وسائطه في حق الاسلام **قوله** ليس في نفسه ولا في نفسه انها ليست في الزكوة آيات
جزء من هذه التقية الحوى للفقير المسلم الذي ليس له اس ولا ماله ووفيه الحاقة بعدمه في القيم المال لا هو ايجب
وكذا لا ليس زيادة البيت بل هو الاطعام والوقوف في عرفه وطواف الزبارة وكذا الصوم اسكبح البنية ولو ساقه
فلا يوجد في النفس بل في التمرار عليه والزم التكرار **قوله** والمقصود ما قرع المعنى في مقصود في الاسلام ما قرع به
المعنى ان الواسيط في حاشا التقية وزيادة المكان الشريف فالمصنف في هذه الموضعين ونحوه المكان المعنى
المكان الشريف والربيل على حذف المضاف او الواو في الاول او الغنار في الثاني **قوله** في نفسه هذه العبارات
الثلاث الحاشا والثاني والثالث في العبارات بالافعال ونحوه في ثاويله الشريف لفظ المذاق في نفسه في قوله صاحب

وهي في تلك المذاهب **قوله** في حاشا تقية ما هو حسن نفسه لا يفتقر الى حاشا تقية لا يفتقر الى حاشا تقية
كان الحسن الجاه كعدمه ولم يعتبر كونه مأمورا به فاقه شيء يكون حاشا تقية يفتقر الى حاشا تقية
وبالجملة الاشكال انما هو في تقسيم حسن معنى في نفسه هذه الافعال الثلاثة وهي التي ان يكون المذكور
لا يدفع هذا الاشكال **قوله** ما ان الامر المطلق انما يفتقر الى حاشا تقية الدالة على ان المأمور به حسن نفسه
او غيره كالوقوف للبر في حق غيره لا يفتقر الى حاشا تقية في نفسه كماله وهو ان هذه الخوض او كان المأمور به في
لا يفتقر الى حاشا تقية فاعلم في المدح عاجلا والشواب اجلا نعم الشواب الواجب حاشا تقية الوعد
انما هو بالنية وفيه ما لم **قوله** فطاعة حسن آية في قوله انما هو الواجب انهم تاحوا في اطلاق المأمور به على
الحاصل بالمصدر بناء على انه شرط في ايقاع الامور وان كان المأمور به في التقية هو الايقاع **قوله**
لم يتوجه السؤال ان لم يفتقر الى الاعتناء في المكان بالسماح ويكون قصر المسافة **قوله** في لا يكون الحسن
هو المأمور به آية او لا شك ان الحسن هو نفس البيان وقوله مع ان الكلام في حاشا تقية انما هو في حاشا تقية
والمأمور به في حاشا تقية **قوله** في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية
غير من الصلوة دون غيره من الزكوة والصوم والحج لانه فاقه الشيء لا بالافادة الا في حاشا تقية في حاشا تقية
عبادة بالافادة لا ما ذكر من الواسيط وما يكون الشيء بالافادة في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية
العبادة في الصلوة دونها من غيرها **قوله** في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية
لا من العدة والاحسان حاشا تقية الشواب اجلا قبله ورواها في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية
ولو نظر في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية
ورواها في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية
في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية في حاشا تقية
الاول في القسم الاول وهو الحسن معنى في نفسه وهو الذي لا يقبل سقوط التكليف فان قلت سابقه كلامه في حاشا تقية

الزكاة من الغنم لا من غيرها ان شئت به حسن بمعنى غيره وقد عرفت ان كل هذا الغنم على السقوط
فقد سجدوا الى المطلق يتناول الغنم لا من القسم الاول ويصرف عن ان يكون له وجه من الغنم
عدم اطلاق السقوط في حق الغنم فنفى هو مراد المعنى **فقد** ولما قلنا ان يقول انما جيب على المطلق انما
يكون قريبة على وجه الملاحظة الابتدائية وبعد التعليل يعلم ان حسن الوسيلة ساقط عن وجه الاعتناء
كاسبق حقيقة لا قريبة في التحقيق وفيه نظر لان حاصله انما هو ان المراد من الاراء المطلق الخالي عن الغنم
مطلق والعقل فيما نحن فيه قريب على ما ذكره في الملاحظة الابتدائية فلا يكون التفرع انما هو كونه غنم
فقد انما يقتصر الى اوصاف باعتبار ذاته وهو كونه طيات في شمس لان كونه طيات ليس في الوصف بل هو
ايضا وصف من اوصافه ولو قالنا انما يقتصر الى كونه طيات لا كونه غنم لا صاحب **فقد** الذي هو اوصافه
كناية فصول الارباع معترفا على المعنى عند الوسيلة في العصور خارجا عما ذكره النفس في الوصف خارجا
عن محموله كالمصلحة لا كونه مكنيا منها وهو الجاهل خارجا عما ذكره الا ان كان الكافر على ما قلناه في
المتن في حكم **فقد** الا ان اراد بالانفصال آه هذا شأنه انما الجواب عن ثانيا وهو ان الاعراض فيلزم
عن الاول وانما يتم من ان الشارع بان يقال لا جاز ان يراى بالانفصال التخييل والتبيين لتحقيق كون حق الحكماء
وصلة الخلفان بالغير جاز ان يذكر الوسيلة البعيدة مكان القرينة لتحقيق **فقد** كما هو الوجه والسعي
المراد بالسعي هو السعي لا سعة او الغنى اجمعوا على ان يقتضي على شبهة الجمع وروى عن ابن عمر وروى
وابن الزبير رحمهم الله ان من فقهته فاسعوا قبلوا على العمل الذي اكرم به وامضوا فيه **فقد** قلنا لا وجه
انما لا تنفع الوسائط فيلزم وهو ان يقال لا يجوز اعلامه انما هو من جهة الجاهل حيث هو ان لا وجه
فيكون من قبيل حسن بنية نفسه لا يفتي جعل الوسائط في حكم عدم طريقتها انما هو ما قلناه **فقد**
يقال ان جواب السؤال **فقد** قد عرفت ما في ان الوسيلة في صوت العكس باختيار العبد فلا فرق بين
ان كثر الكافر واسلم المسلم الميت لا ينافي بنفسه في مراد من ان الوسيلة ينبغي ان يكون مستند الكثر كثر

هذا هو الوجه في قوله لا ينافي بنفسه في مراد من ان الوسيلة ينبغي ان يكون مستند الكثر كثر

عرفت

عرفت انما الاخير من المنع وانه اعلم **فقد** ولا ينبغي ان يستدل انما لا يكتفي بعدم لانه لا ينافي ما ذكره
بقرينة ان فخر الاسلام جعل مقتضاها لكان صفة انما هو به وهو لا يجعل السقوط والتحقق انه لا ينافي
ولكن ان المراد بكلمة صفة انما هو به فخر الاسلام الحسن المعنى **فقد** الا ان المذكرة في كتابه
يعني ان ما على المعنى كلام فخر الاسلام عليه في السبابة الكتب وما علم عليه في **فقد** ما يتبادر الى النفس الاول
مع ان الظاهر في السياق ان المراد به ما يكون قسما منه **فقد** الحسن وان لا يكون المشروع الا من انما هو من
يتبادر الى الوجود في الاعتقاد لا ينافي ان لا يعلم الا بعد ما وقرينة الحق في حق فلا يكون الظاهر من
فقد لا سيما الجامع وجه النسبة ان يجمع الغنم بين اثنى ما حسن في عينه واخرى وقد تراءى جميع الحسن بنية
في شيء واحد كالمرة الجميلة اذا تراءى بنية اكتب حسنا زيارا على حسنها بتلك البنية ونظير
الظهور المحلوق باوانه فان اوانه صارحت لغيره احترازا عن مشكركه بهماته بعد ان كان
في نفسه **فقد** وهي القدر الذي يراجع الى الزوايا والتباين باعتبار **فقد** فصار ان اوان العبارة
او الغنم الثالث **فقد** ان في نوع تلك في جعل الجوع في قسم مستقلة في تلك في لا ينافي لا وجه له
لان القدر ليس بشرط كسبي مريب الذي نحن بصدده لا شرط حسن التكليف فالتحقق ان لا يجعل هذا
قسي من النوع الثاني مريب بل يذكر ابتداء كالفعل القاضى ابو زيد ليس او لا على ذلك لان ما بالذات مقدم
على ما بالان **فقد** والآن انما مكان كذا في وهو ع **فقد** في شرع المعاهدة وغيره اما جوابا عن لزوم الجيب
لذات المذموم لا عارض وهو ان لا ينافي في المكان للمذموم في نفسه وهو المذموم **فقد** في لاصلي فيه
فثبت وهو ان الاشرق يجوز التكليف بالتحمل بل من شاف عدم القول بالحسن واليقين العقليان وان لا يقع
من انما في شيء ولهذا تأسر في كونه المسئلة منها قلنا في فصوله لاي شبه التكليف بالتحمل اذا شيع
بوسيلة من بين الاصلين ضعيفة لانها لا تقتضيها فان ضابط التكليف الامكان بمعنى ممتنع فقلنا قد
الكاسية بانهما عاق وهو بالذات المنعوق بغير الالات والاسباب اجماعا لا الاستطاعة الحقيقية

انما هو ان يكون مريب
في ذلك الصلة

ولا يقولون يكون جميع التكليفات من قبيل
التكليف بالتحمل فليس من هذه الاصلين المذكورين
والا يقال بان جميع التكليفات من قبيل التكليف بالتحمل

وللزم

باعتقاده

التكليف بالاطلاق

من هذا حال الاختيار فلا يقتضي على ما من الشارح من انما هو عاقل انما هو عاقل

والا لان كل تكليف فليقتض بالان الفعل بها واجب فليطلب طلبا بالوجه وهو تكليف بالان
 يقتضي مطلوبا غير حاصل لان التكليف بالان كالحق وبدونها متع والى ما عاين من جزم تكليف
 ان لا يقتضي حصوله او المليات بالما هو لا يكون جزمه وهذا يندفع ايضا ان الفعل بدون علة ان متع
 ومعه واجب فلا تكليف الا بالان لان فعله بان الافعال مخلوقة الله تعالى متع عما ان تزم من الاجزاء جانب لا
 كما قال المحققين ان افعال الحيوان كحركة الجوارح فيكون اشتغالها فيكون بالوجه من مساهمة على التكليف
 بمنزلة فعله لا تنافي شرط وقوعه وهو متعلق بالوقت بما ان لا يكون الفعل من جنس ما يتعلق بالوقت
 كقول الاجماع فان القدرة الحافظة لا تتعلق بالجوارح او لا يكون في نفسه او متعلقا
 بتعلق به كقول الجبل والبطر ان السماء **قوله** او وجهه مانع كماله في عدم وقوعه طلاقا لا شرطا فانه
 التكليف ببعضه من واقع وصوره وجهه المانع المذكور وان لم يندفع وقوعه صورة اشتغالها الذي ذكرنا
قوله ولما قلنا ان يمنع كون العلم في نفسه او في غيره كماله في نفسه لا يندفع اشتغالها في نفسه كماله في نفسه
 ان ربح في غيره وجهه اشتغالها في نفسه او كماله في نفسه ان العلم بوقوعه في نفسه وقت معين له في نفسه
 تابع لكونه في نفسه في نفسه كماله في نفسه او كماله في نفسه او كماله في نفسه او كماله في نفسه او كماله في نفسه
 الا في نفسه كماله في نفسه او كماله في نفسه او كماله في نفسه او كماله في نفسه او كماله في نفسه او كماله في نفسه
 يعلم ان يؤمن اوله يؤمن باختياره وقدرته اغايبه باعتبار نبعية العلم للمعلوم او لو كان الامر بالاختيار
 يكون العلم سببا مؤثرا لوقوعه او لادقوعه في وقوع الفعل او عدمه سبب كون علم الله تعالى متعلقا
 فمن اين ينبغي له الاختيار حتى يتم اجوابه فانه **قوله** وكذا في الاخبار كقولهم كماله في نفسه او كماله في نفسه
 ام لم نذكرهم لا يؤمنون **قوله** وقد يقال في نفسه كماله في نفسه او كماله في نفسه او كماله في نفسه او كماله في نفسه
 على ان التكليف بالمتع لانه جائز به واقع كالحق في نفسه كماله في نفسه او كماله في نفسه او كماله في نفسه
 في عدم وقوع التكليف بالمتع لانه لا يتكليف به فلهذا قال وقد يقال **قوله** وهو لان التصديق في

او انما هو بالاجزاء بحال في نفسه وفي غيره

والا لان كل تكليف فليقتض بالان الفعل بها واجب فليطلب طلبا بالوجه وهو تكليف بالان
 يقتضي مطلوبا غير حاصل لان التكليف بالان كالحق وبدونها متع والى ما عاين من جزم تكليف
 ان لا يقتضي حصوله او المليات بالما هو لا يكون جزمه وهذا يندفع ايضا ان الفعل بدون علة ان متع

الاجزاء لانه لا يبعد عنه شيء مستلزم عدم تصديقه في نفسه او في غيره او ما يكون وجهه مستلزما لعدم
 يكون على ما هو الذي اشار اليه في نفسه او في غيره او ما يكون وجهه مستلزما لعدم
 هذا لا يخفى من بين الامور التي لا توجب علم المصدق بالان المذكور تصديقه في نفسه او في غيره او ما يكون وجهه مستلزما لعدم
 يخلق الله تعالى على يد المصدق وان كان على ما كان في نفسه او في غيره او ما يكون وجهه مستلزما لعدم
قوله لا يخلو عما في نفسه او في غيره او ما يكون وجهه مستلزما لعدم
 من التكليف بالاجزاء التصديق بكل وجهه الحق وان كان التصديق بكل وجهه لا يؤمنون في الاجزاء بالان
 لا السبيل الى ان لا يتصدق في نفسه او في غيره او ما يكون وجهه مستلزما لعدم
 الشريفة فان الايمان حقيقة واحدة لا يختلف باختلاف الاشياء والازمان في نفسه او في غيره او ما يكون وجهه مستلزما لعدم
 بجميع ما علم حقيقة علمه بعد التصديق بالان لا يصدق مستبعدا ولا لا يصدق بالاجزاء لان الايمان في كل مظهره في
 في الجميع اجماعا او في كل معلوم تفصيلا او كماله في نفسه او في غيره او ما يكون وجهه مستلزما لعدم
 بعدم التصديق معلوما على التفسير وعلم الله تعالى في اخباره كماله في نفسه او في غيره او ما يكون وجهه مستلزما لعدم
 من قوله تعالى ان قد آمن **قوله** لو كان التكليف في نفسه او في غيره او ما يكون وجهه مستلزما لعدم
 لا يصدق في نفسه او في غيره او ما يكون وجهه مستلزما لعدم
 كما لا يطاق بحسب اللزوم العقلي وعدم جواز التكليف كقولهم لو كان لا يطاق لا ينبغي ان يصدق في نفسه او في غيره او ما يكون وجهه مستلزما لعدم
 لا نقول به فاننا نعلم ان الله تعالى في نفسه او في غيره او ما يكون وجهه مستلزما لعدم
 في حقه لانه جائز على ما في نفسه او في غيره او ما يكون وجهه مستلزما لعدم
 غير الاصل ما يزم عدم صدوره على ما في نفسه او في غيره او ما يكون وجهه مستلزما لعدم
 وهو لا يوجب عند المفسر لانه ايضا ان الله تعالى في نفسه او في غيره او ما يكون وجهه مستلزما لعدم
 عندنا ان التكليف بالان لا يطاق في نفسه او في غيره او ما يكون وجهه مستلزما لعدم

لعدمه

فان صاحب الشبهة لا يمانع من انما لم يصدق
 مطلقا بالاجزاء بعد ما اخبرنا في نفسه او في غيره او ما يكون وجهه مستلزما لعدم
 بان لا يؤمن ويؤثره ما قال ابن الحاجب
 من ان التكليف لا يصدق بالاجزاء في نفسه او في غيره او ما يكون وجهه مستلزما لعدم

على ان الفرق بين الوجوب
 كماله في نفسه او في غيره او ما يكون وجهه مستلزما لعدم
 كما هو موعود الاول بالوجوب
 ان لا يمتنع بان ذلك مستلزم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the preceding text, written in a cursive style.

المؤتمرون
بني

هذا الشرح المواجه لمؤلف
مقدّمه وهو أناسه في
في الحجة أن الله تعالى
الحج عن الله تعالى
يكن في بعض النسخ
القول وهو ربح
وإن فعلت كذا
أنه فعل لا مكان
والجاء الزمان
والجاء الفعل
تقرير الموطأ
السنة

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

ولام سلامة في محل الزاوية **قوله** وهذا لا ينفك عن وجه الاندراج ان التكليف بالمتنوع انما يقع
 اذا كان في سياق الفعل قبل وجوده على التام وليس كذلك بل هو قبل البشارة مكنوناً بتعاقب المستقبل
قوله ومنع المقدم المطوق به بيان في دليل اخر مع مقدمه مطوقة هي الكبرى والمذكورة المعنى انما هو قوله
 لا يجب الا ان يصح الدليل ولا حاجة الى دليل بكونه اذ هو غير واجب ان لا يثبت النكاح الاول من اجاب
 الصغر فيكون المشهور لانه السبب في جانب المحل فان الغيبة موجبة معصية المحل والدليل بكونه العلة
 في آخر الوقت لا يجب اذ لا يجب فساد وقامر الحجب ان شرط القدرة لوجوب الاول ولو لم يفسد فاعضاء
 ليس شيئاً على بل على نفس الوجوب كما هو المرفوض والمضمر في قوله فانه وجوب الغيبة التكليف فلون على
 بمرور نفس الوجوب بل ان يثبت شرطه لوقوع التكليف بدون شرطه **قوله** وانما هو في دليل اخر في قوله لانه لا يثبت
 على انه لا يجب الاول لعدم القدرة وكونها غير مشروطة بالبقاء والواجب من وجوب الوجوب والقدرة وزفر
 بغيرها فليكن يكون **قوله** ولا يثبت على كونهما امكنها وتوهمها وانما ثبت مكان امكنها الوقت على ما مر **قوله**
 بقاء التكليف الاول وقد مر منها في فصل قدر العلم ان البقاء السهل في الابداء فليكن في شرط الوجوب بقاء البائع
 بالصفة ونظاير **قوله** لا ينفك جديد ولو كان ينطبق جديد بل يثبت ان ينقطع القدرة في الغيبة ايضا لان التكليف
قوله في ترتيب على اختلافه وهذا الاستدلال لا يتعلق بكلام زفر بل ان قسم بغيره في الغيبة عين ما مر
 للمصلحة في آخر الوقت لعدم المكنة على الاول لا لعدم القدرة على الغيبة ثم حاصل الدليل المذكور ان اعتبار هذه
 القدرة في حق الاول ولو بالتوهم ليطرأ في غيبته وهو الغيبة ولا خلاف في الغيبة فلم ينفك حقا **قوله**
 يعارض بان فانه علة في الصحة وقضاؤه في حال الفرق فاعدا او مضطج او موبيا يخرج عن القدرة ولو لم
 يشترط القدرة في الغيبة لافترق من القدرة لان القيام والركوع والسجود كانت واجبة والمثبت **قوله**
 ان فركه حاصل الجواب في الغيبة ايضا فانه هو المواقفة الاخرية فيمكن توهم القدرة في الغيبة في الغيبة
 على توهم الاستدلال لظهور المواقفة وقد دفع هذا الجواب ان الحكم ببقاء توهم القدرة عند طرأ الغيبة لا يجب مقام

وكل ما لا يجب ان يثبت

هذا هو الوجه في قوله لا يثبت على كونهما امكنها وتوهمها وانما ثبت مكان امكنها الوقت على ما مر

انتفاء وجوبه

القدرة

الاول

الاصل وباقية مع استبانت الخلف مقام مع استبانت الاصل لا احتياطية للاختلال بقدر الامكان
 والمواقفة في الآخرة لا تتعلق بها لا الطلب ولا الايجاب ولا رعاية مع الاستبانت بل في **قوله**
 ان في المواقفة وجوب الايهام **قوله** بل ان النفس الاخرية آه قيل فيه شبهة وهي ان شرط وجوب
 الاول في الجزء الاخر من الوقت توهم القدرة لظهور اثره في الغيبة فلو قلنا ان توهم القدرة في
 باق الجزء الاخر من الوقت واجب في اعتبار القدرة المستتمة باجتماع الغيبة والافترق اعتبار
 البقاء شرطاً كذا في **قوله** انما هو في دليل اخر في قوله انما هو في دليل اخر في قوله انما هو في دليل اخر
 لانها تقيها فان السبب في وجوب البقاء والافترق ببقائه وجوب الوجوب الا بانها اول **قوله** **قوله** **قوله**
 قدرة الجدة على الاول لانها تقيها فان السبب في وجوب البقاء والافترق ببقائه وجوب الوجوب الا بانها اول **قوله**
 فلا يثبت على الجدة على الاول لانها تقيها فان السبب في وجوب البقاء والافترق ببقائه وجوب الوجوب الا بانها اول **قوله**
 القدرة وجعل متعلقاً بذكر المقدور وقيل ان في الغيبة بالقدرة المقدرة نوع فها قال والظاهر ان يقال
 والاقرب عندنا في توجيه عبات المعنى ان يجعل على الظرفية بمعنى كافي في قسمه ودخل على جسي غفلة
 وقوله عز من قائل والابحوا ما تسولوا الشياطين على ملك سليمان اني انظر من ملكه قرع به من الغيبة
 وغيره **قوله** يصير ايراد ان يسرهم عن معنى التفصيل لان الاعتبار لا يكون **قوله** **قوله** **قوله**
 المكنة آه حاصل ان القدرة المكنة لا يشترط بقاء البقاء والواجب لانها شرط محض ليس فيها معنى العلة
 بدليل انها لم يبق صفة الواجب من اصل الامكان والقدرة المبسرة بشرط بقاء البقاء والواجب لانها
 شرطية في العلة بدليل بغيره صفة الواجب من العلة المبسرة بشرط لان القدرة في بقاء في بغير صفة
 الواجب فالقدرة المكنة مغيرة من الامكان وهو عدم لزوم الحيز من وقوعه لا التمكن وهو عوارضهم
 بلا اضطرار وعلقى والقدرة المبسرة من التمكن لا يسر فالتربية انما طرأ بها الثانية لبقاء الواجب دون
 الاول انما ثبت بالقدرة المكنة لاحتياطية شدة الاحتياط بوجوده في الاحتياط في ان يكون على صفة يسر

بجملتها

[illegible]

فیه رفع لا یتقال
لم لا يجوز ان يكون
المراد مني صفة
الحسن و لم يسم
الاستدلال منه

لَا يَخْرُجُ

النخري

انجمن

بعدم بنظر

فصل في بيان ان لا يتقدم على الشرط الا في حق المصدق انشاء وقد يقال هذا ظاهر لان ارتفاع اذ لا يتقدم الا في حق
 في غير ذلك لا يكون اذ لا يتقدم الا في حق المصدق انشاء وقد يقال هذا ظاهر لان ارتفاع اذ لا يتقدم الا في حق
 اي فلا بد من الشرط في كل ما لا يتقدم الا في حق المصدق انشاء وقد يقال هذا ظاهر لان ارتفاع اذ لا يتقدم الا في حق
 للجواب والرد على الاول قوله **فصل** في بيان ان لا يتقدم على الشرط الا في حق المصدق انشاء وقد يقال هذا ظاهر لان ارتفاع اذ لا يتقدم الا في حق
 هذا التواتر وقد يقال في كل ما لا يتقدم الا في حق المصدق انشاء وقد يقال هذا ظاهر لان ارتفاع اذ لا يتقدم الا في حق
 نقل في ان شرع وقيل وجهها ان ما ذكره ترجيح بكملة الآلة واللا يجوز ووجهه بان واحد من اقسامه
 او قل ناقصة يجوز ان تكون موجبة للظن والجموع خاصة حقيقة او قل ناقصة اما في غير البسيسة
 وليس هذا في الترجيح بكملة الآلة الغامضة قاطنة وتغيير في وقت آي قبل اذ لا في والآلة في وقت
 فهو قضاء لا في يوم ان الف وقيل ان لفظي في حق فصوله كان وبل لا في والبراهين في بطلان
 المتقدم وان لفظه ضمن ان في وقت كان في تمام الدليل الاول فلا يجوز **فصل** في بيان ان لا يتقدم على الشرط الا في حق
 وقيل الكلام على ضد والمضاد في ان يتقدم وجوبها بآية فلهذا في كل ما لا يتقدم الا في حق المصدق انشاء وقد يقال هذا ظاهر لان ارتفاع اذ لا يتقدم الا في حق
 بتغير الوقت وليس له ان يتقدم وجوبه وان كان وصف الوجوب بالتغير **فصل** في بيان ان لا يتقدم على الشرط الا في حق المصدق انشاء وقد يقال هذا ظاهر لان ارتفاع اذ لا يتقدم الا في حق
 يجوز ان يكون ايضا اما ان سببه الوجوب **فصل** في بيان ان لا يتقدم على الشرط الا في حق المصدق انشاء وقد يقال هذا ظاهر لان ارتفاع اذ لا يتقدم الا في حق
 لا يتقدم على الشرط الا في حق المصدق انشاء وقد يقال هذا ظاهر لان ارتفاع اذ لا يتقدم الا في حق
 ينبغي ان يعرف البسيسة **فصل** في بيان ان لا يتقدم على الشرط الا في حق المصدق انشاء وقد يقال هذا ظاهر لان ارتفاع اذ لا يتقدم الا في حق
 يقع موقفا لان الكلام في بطلان تقدم الحكم على السبب والحكم هو الوجوب لا الصلوة **فصل** في بيان ان لا يتقدم على الشرط الا في حق المصدق انشاء وقد يقال هذا ظاهر لان ارتفاع اذ لا يتقدم الا في حق
 بان حاصل الدليل ان في تقديم الصلوة على الوقت يترتب على سببه نفس الوجوب **فصل** في بيان ان لا يتقدم على الشرط الا في حق المصدق انشاء وقد يقال هذا ظاهر لان ارتفاع اذ لا يتقدم الا في حق
 على شرط وجوبه فيسفي ان يجوز تقدمه على شرط نفس الوجوب لان في الآلة متوقعة على السبب شرط
 وجوب الآلة فيسفي ان يجوز تقدمه على شرط نفس الوجوب لان في الآلة متوقعة على السبب شرط
 او نفس الوجوب

ان الكلام في تقديم الصلوة على الوقت في كل ما لا يتقدم الا في حق المصدق انشاء وقد يقال هذا ظاهر لان ارتفاع اذ لا يتقدم الا في حق
 في كل ما لا يتقدم الا في حق المصدق انشاء وقد يقال هذا ظاهر لان ارتفاع اذ لا يتقدم الا في حق

الا ان ان بطلان التقديم لا يدل على سببه الوقت لانه ان يكون بطلان كونه شرطا لوجوب وكلام المحرر
 به في هذا الاشكال وهو ان لا يدل على سببه الوقت لانه ان يكون بطلان كونه شرطا لوجوب وكلام المحرر
 وجوابه ما نقل من صاحب الكشاف قوله وقد يقال ان افعال الشرطية في فعل من المصير ليس يجوز تقديم الشرطية في كل ما لا يتقدم الا في حق
 كما توهم فيلحق **فصل** في بيان ان لا يتقدم على الشرط الا في حق المصدق انشاء وقد يقال هذا ظاهر لان ارتفاع اذ لا يتقدم الا في حق
 لولا ما يجب اياه بعد تحقق الشرط حاصلا في كل ما لا يتقدم الا في حق المصدق انشاء وقد يقال هذا ظاهر لان ارتفاع اذ لا يتقدم الا في حق
 فذكر الذي ذكرناه انه لا يجوز سببه لانه ان يشترط في سببه شي فيسفي لان البسيسة في سببه ليس الترتيب
 في الحقيقة احد الامور المذكورة فيسفي تقدم الحكم على سببه لانه ان يشترط في سببه شي فيسفي لان البسيسة في سببه ليس الترتيب
 واحد من هذه امور لا يحل ان يصح شرطا لوجوبه فلا يلزم من صحة فعله حقيقة وهو الاجاب فان قيل جعل
 سبب الوجوب الاجاب مخالف لما ذكره المتقدم من ان البسيسة في سببه الترتيب فيسفي لان البسيسة في سببه ليس الترتيب
 انه يمكن ان يثبت بين الكلامين بان يجعل الترتيب لاجاب الحكم والاجاب ليس لوجوب في نظر الاربعة
 جعل الاجاب سببا للوجوب في نظر الاربعة جعل الترتيب لاجاب الحكم والاجاب ليس لوجوب في نظر الاربعة
 المسمى بالكلام نفس باخراج الفعل من عدم الوجود لانه في وقت الزيادة في الفعل آية وقت النقص في سببه **فصل** في بيان ان لا يتقدم على الشرط الا في حق المصدق انشاء وقد يقال هذا ظاهر لان ارتفاع اذ لا يتقدم الا في حق
 ومنها في قول من الاسلام آية كلام في الاسلام مناشئة وهي ان المصير من مقتضى الاستطاعة مع الفعل والاول
 على مقتضى الفعل مطلقا مبكرا او منقوبا او غيرهما والحق ان المذهب هو ان الاستطاعة مع الفعل مطلقا
 ويكون الوجوب شرطا والدليل على كونه لوجوبه ان الاجاب الذي يشترطه الوجوب فيسفي لان البسيسة في سببه ليس الترتيب
 في الاخبار وعدمه **فصل** في بيان ان لا يتقدم على الشرط الا في حق المصدق انشاء وقد يقال هذا ظاهر لان ارتفاع اذ لا يتقدم الا في حق
 بدون وجوب الآلة وقد علم بان الحكم بان كل المذكورة فيسفي لان البسيسة في سببه ليس الترتيب
 ما وجد في الاول من وقت الصلوة لانه لا يشترط في سببه الحكم والاول في وقتها هو سببها في هذا الوقت مطلقا
 حتى لو كان في مجموع الحق اذ في العقب فظهر ثبوت الوجوب بعد الزيادة الاولى ولذا كان ان يكون في بعضه لا قبل

وقوله اشرح فان شرط لا في
 في كل ما لا يتقدم الا في حق المصدق انشاء وقد يقال هذا ظاهر لان ارتفاع اذ لا يتقدم الا في حق

فيسفي لان البسيسة في سببه ليس الترتيب
 في كل ما لا يتقدم الا في حق المصدق انشاء وقد يقال هذا ظاهر لان ارتفاع اذ لا يتقدم الا في حق

لكن نفس وجوب الاداء لجواز الشاير ولو فرض من الاداء لا يوجب ان الوقت لا يوجب الشروع او ليس التيقن
 بتوجه الخطاب ويترجم افعاله العقل من عدم الوجوب وكما لا يغيره الوجوب والفعل وان كان نفسه معترضة من
 سعة نفس وجوب ما عجزه الكسوف كسوة وجوب الاداء لا الحث ومنه لفظ الاداء الوجوب الخارج وان
فهم وانما هو ان تعيد القول بنام الوجوب لزمان ارتفاع المانع **فهم** الجمل ان وان كان قد افترق
 وجوب القضاء على شخص وجوب الاداء على شخص آخر في البرهنة فلا يوجب الشروع وهو بالحققة بلفظ الفعل الوجوب
 الغير فليس **فهم** الا غير عيان بالنسبة الى المانع كما يحتمل ان يكون مراده ان ليس بعيان بانفسه لا بد
 الحقيقة لان مراده من تحقق الزوم الاداء ولو لا المانع فاداء وجوب المانع لم يتحقق وجوب الاداء وقد قالوا بان
 عليهم عند المانع فيكون عين من مذهبهم فلا يقع عند هذا البعض من الفرق القائلين بتأخر الوجوب لارتفاع
 المانع **فهم** عن قضاء الشهوتين ان الشهوة البطن وشهوة الوطى **فهم** قال الشارع انه في خطاب
 بخلاف الواجب اليه ان في شئين **فهم** فمرة الصبي من الحال ان عند تحقق السبب كما اذا اشترى له شئاً لا يتقبل
 فقال نفس وجوب النش بالبيع وجوب الاداء بالمطالبة **فهم** والظاهر ان اشتغال آراء رفقها بكنهه وقد عاين
 بان المراد بالفعل الذي هو على لا وجوده الخارج لان شرطه اشتغال الزمة بان يتصوره على
 الوجوب ويغير يوتيه انهم قالوا انفس الوجوب عيان عن اشتغال الزمة بالواجب هو او كل شيء فكل
 وهو انه لو اذاعه فتمت لوقع عن الواجب **فهم** وفيه نظر لان اذاعه اجبت الشك الاول وقوله
 فلم يوقع الفعل آء مدفوع بان لا يكون غير معقول او غير مشروع لو كان المقصود من الفعل الاجتناب
 منه في تلك الحالة ولكن كسر المعصية لزوم وقوعه بعد زوال العذر كما قرأه وسبق به نفسه ايضا
 عن قريب **فهم** وبعد كما لا يلزم وقوع الكسوف للقران في الوجه ووجهه بان كثير ما يلزم الوقوع ولا
 يلزم الاتباع في تلك الحالة كما اذا زال العذر في وسط الوقت حيث يوجد الوجوب الموسع ونوعه الاداء وجوب
 لما اتم الوقت بدله انما في الشاير الاول بل ان **فهم** ولو قلنا ان الفرق لم يكن بعيدا قال القاضي الشافعي

هذا هو الوجه في وجوب الاداء
 وهو ان الوجوب لا يوجب
 الاداء في كل وقت بل
 في وقت الحاجة اليه
 وهو ان الوجوب لا يوجب
 الاداء في كل وقت بل
 في وقت الحاجة اليه

يتقدم

هذا يتقدم منه فقد التزم لان ما ذكره ليس في قبيل نفس الوجوب وجوب الاداء بل بين وجوب الاداء وبين
 الزمان مطلقا ومتيقنا لان لزوم الاتباع هو وجوب الاداء بلا فرق ولا كلام فيه لاحد وقد عاين بان
 الفرق بينهما على هذا الوجه ان وقت الواجب الصلوة ما كان مستحاضا بغير نفس الوجوب زمان معين
 بل انفسه زمان متيقنا بمعنى التوسعة بخلاف وجوب الاداء حيث يعجز فيه زمان معين وهو عند الشروع او
 عند التيقن ولا يخفى ان هذا الفرق بينهما نعم به على ظاهره انه يلزم وجوب الاداء مع مثل التيام والمغنى عليه
 والحق خلافه فليقل **فهم** فينبغي ان لا يكون اعتراف من على هذا السؤال بان لا يلزم من عدم الخطاب بعدم
 كون الصوم اداء الواجب نعم يلزم عدم كونه اتيانا بالماثور به وقد كان اللازم من انتفاء الخطا ليس
 الاداء ولا يلزم من انتفاء انتفاء نفس الوجوب فلا يلزم السؤال بالزوم عدم كون الصوم اداء الواجب اصله وقد
 يجب بان تقرير السؤال هكذا الخطاب بصوم رمضان اذا عدمه حق المرفوع المسافر بل كما في الجاهل
 بالصوم انما لم يكن موصوفاً بمرضان اداء الواجب عليها اصلا لان وجوب الاداء الخطا
 وسبب نفس الوجوب الوقت قد انتفى كونها مخالفا لجهن في ايام آخر فينبغي البيان بالضرورة وليس شئ
 لان الوجوب ثابت في وقتها يتحقق السبب الوقت وقوله في فقرة من ايام آخر ثم جيل ما في الاداء في
 بحث وهو ان القول بانتفاء الخطاب في وقتها يخالف عدم الخطا المسافر مثلاً في نفس المصحة الحقيقة
 وهو التمسح مع قيام المحرم من العزم اغنى ما وجد اليه من الحكم كاسب في الاحكام فان الحكم المستحق
 ليس نفس الوجوب كما قرأه بهما بل وجوب الاداء وسبب الخطاب فلا بد ان يتحقق في وقتها حتى يتبع عزمه
 وسبب تمام الكلام في كونه الاحكام **فهم** فلما بعد الشروع يتوجه الخطاب الاول الاول ان يقال قبل الشروع
 او عند الشروع حتى يكون الشروع مبنياً على الخطاب ليكون اتياناً بالواجب قال القاضي الشافعي في
 ما ذكره ان ربح في الجواب هو ما ذهب اليه ابو المعين ونقل ان ربحه صوت البحث وهو هنا يلزم
 مستقيم فمذنبه وجوبه الواجب معناه لا واحد الا على النجاة كما هو في الصحيح وانما ينافى بالمعنى

انتفاء وجوب الاداء لان سبب الخطا
 هو وجوب الاداء في وقت
 الحاجة اليه وهو في وقت
 الحاجة اليه وهو في وقت
 الحاجة اليه وهو في وقت

هذا هو

الجهر فلا قالت فيجوز ان يتقدم من غير ان يكون اول الصلوة باول من الوقت موقوف
 لا عننا لوجوب تقدم السبيل **فان** قبل التقدم الزلزال كونه السبيل فقامت سببه الوقت كون العدة
 نكروا الوجه فيه ومن لازم الشك سبق النية ومنها ان يكون قول الشارح هنا فلو ان الذي يتقدم الاول
 وبلا شروع فيه وقوله فبما جاز ان افضل الاما بالاول يشتر ان تقدم احد سببه الجهر فاما بالاول فلو كان
 بالاول الاول حال وجهه اول بان يجعل سببا تقدمه فاما بالاول فلو كان المحو فصار سببا والاول الجهر على
 من كان املا باول من كان سبيل النية سواء انقل الاول والاول لا يقع تقدم سببه عدمه بالاول لا انتقال
 اصلا موقوف على اتصال الاول كانه على الشارح يقول ان نكروا سببه موقوف على اتصاله فيكون اتصاله
 على ظاهره للتيقن **فان** نعم الا ان الوجوه فيكون ان عامل هذا الجواب ان الوقت سبب لوجوبه لوجوبه لانه يكون
 الوقت سببا لاول ايضا وهذا لا يتم المقصود فلا شك في تأخر الاول عن الوجوه فيكون بعض اتصال الوقت
 به نعم اذا جعل الوجوه عتبات عن وجوب الاول عند المطالبين الكلام لان الوقت يكون سببا لوجوب الاول
 لم يكن جاز ان الوقت متيقن السببه من غير ان يكون سببا متيقنا لانه يكون السببه من غير ان يكون
 هو الجهر المتصل بالشروع لانه بانفصاله هو سبب لوجوبه **فان** لا ينقل السببه **اعترض** بان السببه انما
 من الجهر الاول لو احتج بقوله الوجوب بعده لا يسبب كذا في الغاية ينفي عن السبب ان يكون بعنوان جميع العدة
 فوات الوجوب **وايضا** بان تغير الامكان بعد فوات الجهر الاول بالسبب والجميع والاسلام وغير ما يذكره الانتقال
 ان قول الشارح لان الاول لا يصح ايضا جوابا عن هذا الاشكال **فان** لا ينقل **فان** ايضا في جعله الا انه اراه بان
 على تقدير جعل السبب من الاول اتصاله ان يجعل المحو موجودا الوجه بعضه اذ الاول لا يصح ان يتغير السبب
 والمسبب وعدم التغير في الغرض والفرقة وانت خبير بان هذا القابل من اصول الفقه لما عرفت من ان المقارنة
 انما تجزئ عن **فان** وبهذا يرفع آه اما ان دفع الاول فلان الموقوف على الاول لا يتغير السببه لانها والوجوه
 موقوف على الاول لا يتوقف على غيره بل على نفس السبب **واما** ان دفع الك فلان الموقوف على الشروع ليس السبب

هذا هو الوجه
 في وجوب السبب
 في وجوب السبب

فلا بد

فلا بد من عدم تحقق السبب عالم بغير **فان** لم يكن في غير ذلك على ما ذهب اليه المحققين من ان الف وقوة
 بعض الاول خارج الوقت **واما** على ما ذهب اليه من ان وقوة بعضه وقت الصلاة فيغير **فان** المحققين
 الفاء بطلوع الشمس عند غلغلة الف في ربح قياسا على العم وقوله ان ربحي وجدته في الجهر
 وهو ان اذكر ركعة من الصبح قبل ان يطلع الشمس فعد ذلك الصبح ومن اذكر ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس
 فعد ذلك العصر **وايضا** الحديث يقول بان لسان الوجوب باذكر ركعة من الوقت وان قل ويا بانه ويا بانه
 صلوة الهي من اهل البيت **وان** كان قد تم من الصلوة في الوقتات الشظية وليس كذلك فيما عداها من التلويح
 بدله والعقد فضاء الخواص لا يجوز ولا ينقطع بغيره **فان** السبب في ارتفاع الشمس **فان** المحققين
 وقد بقي كما وجهه نظر اولئك ان يقول وقوله كما لا يخفى قوله ما لا يخفى ان السبب في غلغلة
 العم لا يبعد العم لا ينافي سببه وبما عرفت يتحقق نقصان وقت قد كمالا **فان** كما لا يخفى موقوفها
 قال الشارح الشريف فيلحق سببه في ما يتبعه لا يحظره بمعنى ان يدل على معارضة الاما مرقعة الزمان في شرح
 التحصيل قد عرفت من علمه بان كونه بمعنى اذ انظر في النظرية في الجملة بدون اعتبار الشرط لان عدم السببه يكون في نقل
 عن بسببه انما لا يتوقف فيه **فان** هذا مخرج في السببه لان الاما تدل عليها بلا شبهة وانت خبير بانها جازية في كلام الشارح
 كجهر النظرية كقولك ان وقت قوما عطاش عام **فان** راوا فاشفت وبعثت فلا وجلا لغيره في ان
 ان اسم لزوم السببه فالات سبب لارتفاع الوقت بالاول والافاق واجبة معناه لان سبب اول قول **فان**
 فاما فيلحقهم على الجواب لا يتعين ان يكون قطع جاز بل يجوز هو منة لعملة مشحون يكون الجواب فيمنع
 وقوة الجواب بانها غير بعيد **فان** مع الايمان بالسببه انما ان شغل كل الوقت بالاول لا ينافي لاصل ان
 يكون الجهر مشغولا بمرتبة في جميع اوقات الا ان الله تعالى جعل الجهر ولاية من بعض الاوقات الماحية رخصة
فان مقتضى كلام المحققين في **فان** وعلى مقتضى كلامهم في الاسلام ايضا في ساق الكلام على ما عرفت في المحققين
 بان قال كان ذكر الجهر صحيحا كانه الجهر وجوبا كمالا فان سطر من الفاء بطلوع الشمس لغيره وان كان ذكر الجهر

النقصان

الشرع

وهو ما روي عن ابي بصير
 في رواية اخرى عن النبي صلى الله عليه وآله
 انما ركعتي من الصلوة
 صلوة قبل ان تغرب الشمس
 صلوة واول ركعة احدكم
 سجدة من صلوة احدكم
 قبل ان تطلع الشمس
 فليح صلوة منتهى

الوقت

ان يكون

فثبت ان شغل كل الوقت
 بالصلاة هو العزيمة والنية
 بصلوة الوقت في حق
 صاحب العدة معناه الاول
 في بقاء الظاهر في حاشية
 في شغل العدة بالاول

فاسد النقص الواجب كالحسن بن نفع وقت الامار فاذا غلبت النقص وهو فيها لم يتغير بفساد وقت بوجوب كلام الحق
 يوافق كلام القوم كقولهم فاما اعظم من الحسن والبر وبمعنى ضعف المضاف الى بقرارة الخوف قبل التوجس
 وهو وقت الامار بغيره فقولهم فاما اعظم من الحسن وهو وقت الامار بغيره التوجس يندفع المذكور ولا يكون
 ما ذكره الحسن في انما فاعله انما في طريقه المخلو وانه خير من قول الحسن لكن هذا ينكح بالبر وما ذكره
 في توجسها من هذا التوجس وهو وجه تقرر الامارة قد عرفت ان كون الضمان عيانا كما ذكره
 بين كلام الحسن وقول الاسلام ما وجد التوجس الذي ذكره فالنظر في ادفع الاسلام ليس فكر لانه عيانا في وجوب
 السؤال الذي ذكره الحسن بقوله فان قيل يلزم ان يتبين العمارة هكذا لان ما يتقبله من الفساد بالبناء جعل
 عنوان لان الامر اعظم من افعال على الصلوة متقدرة وقد روي شام عن محمد بن فضال قال ما كان
 في العمارة يستحب له الايمان لانه من غير قصد ثبت فاما النقص به الف ومارك الحكم عنوانا فصار بمنزلة
 الموقوف في وقت الصلوة بخلاف حاله لا بد ان يكون له ما هو بغيره لا في وقت الصلوة وما ذكره الشافعي
 لم يكن لا حديث البناء والاستشهاد بالقيام على الحاشية خاصة فقولهم كلامه ان انتقال الف و بالبناء جعل
 عنوانا للتقبل على كل لا قصد او معنى عدم مقصودته هو معنونه لا في وقت الصلوة فقولهم البراءة **قوله**
 كما بعد الفجر وما قبل المغرب قبله لانه لا وقت له كمال والنقص انما هو بعد فوج وقت فان
 العمارة اخرى نقصان لان ما قبل المغرب من وقت **قوله** وفي بعض المصنفين انه هذا انما يستقيم لولا
 التثنية السببية بالتقدم الذاتي او شرط التقدم الزمانية فيحقق قسمة عليه الزموم فيه فلا يلزم من مخالفة
 الجزء الاول من الوقت لا وسببية وفرة في الاول والنقص في التقدم والثانية المخالفة فتشاهد ان التهم انما هي في
 امكان ان لا يتقدم فيه بل ينشأ في وقت آخر وهو ان السببية لانه هو الخلق المطلق لا اذ لم يزل في غير ما عرفت
 الطلوع لان الخلق المطلق ناقصا هو الخلق الذي وقع خارج الوقت وليس كذلك لان سبب وجوب هو الخلق المطلق لا في
 وليس بمتاح وعلى ان يجب بان يكون السببية هم الجزء المخلو لا اذ من وقت الامارة فاما المقتضى هو من بالاداء فيحق

في وقت الصلوة
 في وقت الصلوة

في وقت الصلوة
 في وقت الصلوة

في وقت الصلوة
 في وقت الصلوة

في وقت الصلوة
 في وقت الصلوة

في وقت الصلوة
 في وقت الصلوة

الجزء الاخير من السببية وحيث اتجه ويتحقق المطالبة ويثبت بانها لا يجزى والجزء الاخير من وقت الامارة في
 الجزء كمال **قوله** في الجواز قضاء العمر فاعلم ان ما اشار اليه صاحب الوقاية من وجوب
 الحسن في شرحها من انه يقع قضاء الغوايت بعد العم الامارة والمغرب ليس بيمين انما يصح بعد
 قبل تيقن الشمس واما بعد فلا يجوز فيه القضاء وان كان قبل ان يمضي العمر من الزمان ايضا
 اعظم من على ما ذكره من جواز سجد السلاوة والسفل واحدا لا وقت المذكور منه بعد وجوبه في الامارة
 واجواب ان المسئلة في الاوقات المذكورة مما هو مقرر في مقصودنا من شأنها شدة الرعاية والوقوم
 المطلق اما سجد السلاوة فليست قربة مقصودة بالجماعة من حيث هي بل انما المقصود منها
 ما يصح توافعا ولا لا يجب بالقدرة ونوب الركوع عنها اذ لانه الصلوة ولم يفصل بينهما وبين السلاوة
 بثلاث آيات وما ذكره صاحب الهداية في باب التيمم وباب الاوقات التي يكره فيها الصلوة من ان سجد
 السلاوة قربة مقصودة في حق آخر وهو كونها غير وسيلة الى صحة عبادته اخرى كالسلاوة او ان السفل في اوج
 ولا يجوز قاعدا وراكبا مومنا مع القدرة ومن ان سجدت في سجودهم ولا لزوم بالزوم لغيره
 هو الموقوف عن السلطان فلا يظن انه تكامل الا انما لا حال ولا آلا فيجوز اداؤه وقضاؤه في الوقت
 المذكور ان شرعه فيه ثم لا مدخل لسببية كل الوقت في القصر وكيفية ذلك الواسعة في آخره وفاته يعبر
 مع ان السببية كل الوقت وانه اعلم **قوله** في سبب كل الوقت في حق القضاء اعظم من بوجه الاول
 انه لو كان سبب الوجوب كل الوقت لما كان الوجوب ثابتا فيه على الموقوف ولو لم يكن الوجوب ثابتا
 عليه فيه لم يكن بعد لانه لو كان ثابتا فاما ان يكون بطريق الامارة وهو بطريق الطريق القضاء وهو سجد
 الوجوب في الوقت والتقدم لانه لم يثبت واجبة تمنع الملائمة الاولى ان يكون ثابتا بسبب
 الفان انهم قد حوا بان الجزء الاخير من سببية سوا وجه الامارة لا وحيث لا يكون كل الوقت سببا
 للتشريع فخصيصا حاصل واجبة التيقن بالسببية لاداء يعني ان لا ينقل الاخر اتم ينقله الامارة انما

في وقت الصلوة
 في وقت الصلوة

في وقت الصلوة
 في وقت الصلوة

[illegible]

~ ليس مستقيم

2404

بالنسبة الى كل منعه ونحن لا نقول كذا كذا بل نقول ان الواجب احد الامور لا جميع التبعين فاما القصة
واحدنا يتبعي لوجوب بطريق العيون ولهذا قال فيحييه هو الواجب بالنسبة اليه ولم يجعل فيكون ذلك الى
في نفسه ويتبعين بغيره الموضوع **فهم** في هذا اننا في ذكرنا اننا ليس بعد ولاية التبعين بل اننا
في تعيينه فطال بان يؤخذ في **فهم** ان علم مقدار الصوم طاهر انشاء في غير الانكشاف وهو ان يقال انما بالذلة
انما الدخول على وجه مخصوص وهو ان يكون الامساك الشرقي متعارفا بجميع اجزاء الزمان بحيث لا يكون ان زيادة
انقص منه وطال ان الدخول في التعريف هذا المعنى يقتضي المعيارية **فهم** وقد يقال اما ان الصوم عبارة
عن الامساك عن المخطات الثلثين او ان الزمان اخر متعارفا بالانكشاف **وتعني** قول المصنف فلو كانت اضافة
تعريف الصوم ان الوقت المتباعد عن الصبي الى الغروب لا يطلق الوقت يتم التعريف **فهم** ومن هذا الكلام التعليل
قد نفقش فيه بان المدعى ببيتة الشهر والليل انما يفيد شهاده وهذا متناقض واهمية لا يباح على ان
اما الوقت او الخطاب فتقول ان من شهد بكم الشهر فليعلمه قوة من شهد بكم سبب الوجوب قال في الواجب
ثم شهاده الشهر ما معنى اورد ان يكون الشهر هو المفعول به واما معنى الحضور والاقامة فيكون نظرا والاول
قول كثر من النجاة **واكت** اخبر صاحب الكتب في ترجيح هذا بان المقيم والمسافر كليهما شهدان للشهر
اورد ان مع ان المسافر لا يجلب الصوم الذي يجب المقيم عنه من غير فحتمه الا فطارة او اجمال الشهر
لما قالوا ان هذا معنى الحاضر المقيم ثم يتناول المسافر فلم يخرج المقتضي كما احتجج المقتضي المقيم
الشهر ولا فحتمه ان تجلب التخييف **واضح** عند صلوحها تذكر لفظه ان في قوله ان الاثارة يدل على ان هذه
الزيادة ترجع الكلام المعنى وتبين للاحاطة لا اعراض عن غيره وقد يقال انما نعلم هذه الكلام لا يختص بكون التبعين
لا ينبغي ان يكون الخبر كمال احكام الشرع من الاجاب والتحرر او ما نعلمه لا بد من كون الصلة مائة للمعينة
لا يحتاج الى تعلق التبعين المذكور **فهم** مع هذا ان شهد رمضان لان العلم الجموع نقص عليه اكثر فقال
انما يجب ان يفتح رتبة ذكر رمضان بدون ذكر شهر رمه مكره كما يقال جاء رمضان وان كان مشاكره

کمالیہ قلم

وارجع الضمير الاول الى الفعل الصحيح
وقال ما ذكره بياني في هذا المعنى والضمير الثاني
في قوله ارجع الضمير غائب انما هو ضمير المتكلم
يكون اول انتماء الى آخره

فانما التعلو شهور
الشرع ان الدين فاج
لما جاء الاكل ليل الشهور
كلما وازلا في قوم فاعلم ان
الموا بالشرع ايامه

تقریر

This image shows a page from a manuscript, likely a historical text or a collection of poems. The text is written in a dense, cursive script, characteristic of Arabic or Persian calligraphy. The ink is dark, and the paper appears aged and slightly discolored. There are several lines of text, with some words or phrases written in a larger, more decorative hand. In the bottom right corner, there is a small, simple illustration of a figure, possibly a saint or a historical figure, standing and holding a staff or a similar object. The overall appearance is that of a well-preserved but aged historical document.

قبله العباد حرارة لان الضار به كان وكنه ووجه ويقع راجعة اما الفعل فلا يتقيد لقوله لان الامر بفتح
 العباد ان يقال ان اللوازم تعلق بالفعل آه حتى يكون الجملة الشرطية جزءا لان وجه القية ان يجعل
 الامر كجزء وان كان ما يتبعها من الافعال وبغيرها متعلق بالفعل الذي هو متعلق الامر حقيقة **فقط** الجواب
 شبه الاجابة لا العبد انما يلزم قاعدة الاعتزال فينبغي ان يحمل على المحالة **فقط** فعلان وصف يقع
 على الماحورة أي سواء قصد اول بقصد **فهم** كروا الوصية والغيب فأي على الموضع والغائب ويقع
 فعله من جهة ما استحق عليه من جزاء عن حكمة الضمان سواء قصد براءة فتمت عن العهدة اول بقصد **فهم**
 وقصد الاخر بانى قس آه لاني ان التقيد بزيادة متبعية تحت الخلا والافا لا يمتنع كذا ايضا يصح نظرا
 لان الجناحة الحاصلة من الخياط المشاهدة التوب المعتبر يكون واقعا من جهة ما استحق عليه من غير شرط
 نية الاخر وان من جهة ما استحق عليه **فقط** فلما المراد البتة متفرقة أي يجوز ان ينفي الغير بعض تلك الامور
 المتوفاة على نفسه فلا يلزم ابتداء الزكاة للعتق او المراد البتة متفرقة على النقص **فقط** او الكلام انما هو
 قبل فيه كلام لانه ذكره في مقام الاستدلال على مدعاه فلا يجوز بدليل هو ليس بيا بل بصفته فاللفظ اللاحق
 لقواعدهم ان يقال الفرق بين آية ما في ورهم الى الغنيمة الزكاة وبين آية حيث لا يبيع الاول
 عند زفر خلافا لعلنا الثالث وبقية كذا انما هي ان التملك بغير ان الملك عنده فلم يوجد ورهم الزكاة
 الى الغنيمة ما البتة فلا يشترط فيها الاعطاء للغير وعلما فانما قالوا انما حكم الامراء فيعقبه **فقط** فظهر بانه
 آه في غير محله كذا الجواب عن دليل زفر ان الاعتراض الذي اورد من قبل زفر انما هو من عدم العلم بمقتضى الكلام
 حقيقة فان الكلام ان المعروف يكون غير لان الامساك يكون غير ان يكون الفعل في نفسه خيرا لا يقتضي كونه
 عبادة كالوضوء يصح عبادة بقصد التقريل **فقط** بانه يصح بالمرء المملوك أي البتة لفظ يصح
 ان يكون جازا عن الصدقة واما بعض النسخ بالاول والظاهر انهم يفتون ان نسخ **فقط** ان يقول جعلها
 مجازا عن الصدقة لا يدفع اليك لانه يرد كونه خيرا لانه يمتنع النفل عن الغرض والغرض ان لا ينحصر من جهة

الدراهم

اما اذا لم يتحقق بل حفظ كل
ما اعطى متغيرا حتى ملأه
المتة الاخرى فسمى ملأه
ايضا الزيادة غشيا بالرمز
هو غير جائز في اللغة و
هو غير جائز في رسمه

تقديرًا لا تاجلًا المتأخر متقدمًا فذكر الاعتبار متحققًا في المقصود عليه أيضًا وقد فيما ذكره من الصور
بالبينة المنقطعة مع التثقال في حال إضرمانه للصوم كالأكل والشرب والوقوع **فهم** فلما كان المنقطع أه
كل الغافل الشريف لا يخفى أن هذا الجواب يقع الأول من الوجوه الثلاثة على ما لورده بتوهم وطاهر الجواب
كان منشا الاشتغال الذي ذكره بقوله فان قيل آه فذكر منشا الاشتغال بعينه في جواب مصاحبة الخفي
فهم وايضا يجعل الأمر أن آه وبهذا الوجه الجواب عن قبيل ان في الصوم بلا صلح فانه يخلص مع الخارق
فان الصلح مركبة من اجزاء مختلفة فالبينة المخارطة بعضها لا تكون متعارضة بل هي خلاف الصوم على انهم قد روا
تأخير البينة في الصلح الا انهم اختلفوا فيه فبعض الاشياء وقيل ما يبعد وقيل ما يبعد التثاق وقيل ما لا يركب
وكان الكفر في اذنا ذكر هذا الية نعمه ولا تعدته كالمرونة **فهم** وايضا لا كركم الصلح يعني ان الاكثر بمنزلة
الكلية يكثر من الاصل فالبينة ان يقال للكل كركم **فهم** والطاعة قاهرة في كل المناسبات
لغصور الطاعة كمال البينة ليكن فكيف يتكلم بك في البينة التقدمة ويمكن ان يلبس به بان معنى كلامه ان
كمال البينة اذا حصل فيها موطن كماله وهو اداء الصوم المصاحبة لوقت قوة الاستشهاد وهو الضحية
الكبرى كملت تلك الايام بعبادة فردى كالا اذ اول الوقت وان كان الطاعة في قاهرة لعدم التجرد في الصوم
كما لا كد في قاهرة وفاء **فهم** وفي التأخير فروق فثبت لان الاصل ان ما ثبت بالضرورة بتقدير تقدير
الضرورة ولا يبعد في قولنا فان الواجب ان يختص في احوال التأخير يوم النكاح وانما اذا نسي ان ينام او اغفل عليه فلم يمتنع قوله
واما تقديره في حفظ وقت الصلح فقام كل حق حوالت التمتع ان يعبر عما قالوا في الجواب ان يقال الضرورة تكون
لتقديم البينة ليست معينة بل يجوز التأخير ايضا بل واجبه بوجه حقيقة البينة متعلقة بالعبادة في التأخير
حقيقة والبينة المتقدمة انما تعبر بها ايضا بتقدير **فهم** مختصة ببعض يعني النسيان والنام والمغفل عليه **فهم** وفي
بعض الايام كرم النكاح **فهم** ليست من النامدة لان الان قد نسي البينة من الليل وهو غافل وقد نسيته
را، النسيان وهو ما معناه وقد ظهر المرأة من الجسد ولا شعور الا بعد انجر العبد وكذا العبد قد يسلطه الليل

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

ولا يعلم فكر الأبعد لا يشبه وكذا الكافر إذا أسلم الليل ولا يعلم وجوب الصوم عليه إلا بعد وجوهها وإثباته
المساواة بين التقديم والتأخير الحاجة وإن دفع المخرج وجب الحاق التأخير بالتقديم كما يأتى فى المخرج المدفوع
بالنقص **فهم** المصاعف أن أقام الدليل على أنه قيل لا قرب أن يجعل فقهه لأن صيانة الوقت وجه آخر فزون التأخير
لا دليلاً على صحة الصوم المنقوت من إزاد القول بأنه وجبت الطهارة من قبل العتمة فبقي المال مدفوع بأنه يكون
2 وجوه من التأخير فبم الشك مطلقاً تأثراً ذكر الصحة فلا معنى لقوله أن أقام الدليل على فقده **فهم** لأن الأقل يقال
الأكثره حكم عدمه من عليه بأنه الروح والثالث يعمان مقام الكل من بعض المواضع والربط في فكره بالنقص ولا نفى
هنا **فهم** المختار من منه ما هو عليه أن فقيح على هذا الخيال لا يخلو عن ما ذهب إليه الزمن من ف وإعرا
الأول المواضع بلانية وشروط جميع الأجزاء عدم التفرع متى وف أو ما تعلم المحل فبالتقصي فكره لوقوع الصوم
هو معروف بأنه لا يقال بالانفصال واسع لأننا نقول الاعتناء في الفعل لا وقوعه ينتهز أوله لعدم بقائه الوقت
لاكثر منه العرض لبقائه الوقت **فهم** لكن لا يتأخر بنية واجبته وإلغاه يكون أمراً بالواجب الآم فبما سفل
مثلاً وهو ما راع فيه فقهه أن نفق وأفلو نساو الصوم الواجب لئلا يرد ولا يشك له وهو أن فكره لبقائه حق
الناظر للاحق السار فبني أن يجوز البنية عند **فهم** ولا يؤثر فيها روح الحق الرابع ولم يضر عليه بأن النسيان وإن كان
كفى فبأنه لا يبعد فكره بأنه حيث جعل له ولاية الالتزام فبني أن يتعدى الحق صاحب الشرع أيضاً كالوقت بنفسه
واجب بئانه مقتضى علم التعريف في روح العبد فلا يتعدى الحق **فهم** لأننا نقول أنه قيل عليه فبني تسليم ما ذكره الولا
من عدم شرطية الوقت في القسم الثاني وكفى لأن الملاحظة المعنوية لا تقتضى الجزئية بل قد يكون بالشرطية فالحق
أن الوقت في القسم الثاني شرط أيضاً فإن الوقت المعنى شرط للمعنى والوقت المطلق شرط للمطلق **فهم**
قلت حكم لا يوسر في آه اعلم أن بانه عند لا يوسر في بائنا فذكره إذا واه في عمره وترفع الأنف وعند محمد في لا يأنم بانه
الأول لم يرد في عمره في بانه نقى عليه صدر الشبهة فمختلفه فان قيل فعل هذا برفع فائدة الخلاف لأنه إذا لم يرد في السنة
الأول فلا يخفى أن بانه في عمره أو لا فاده أن لا يكون أنما عند الموت أو ما وأن لم يرد في أنما باعنا قلنا فائدة الخلاف

This detail shows a section of text from a manuscript, featuring a dense arrangement of characters in a cursive script, possibly Arabic or Persian. The text is written in dark ink on a light-colored background, with some decorative flourishes visible at the top and bottom of the block.

١٠٠

و اما ان العوضه فاحق من احوار
الحريه لما ثبت بالاعلام ان الهوى
غلبه فينا فوجب له ان يثبت
فاننا اعلم ان الاعلام غلبت العوضه
المعقوبه عليه كذا في العلم

ولكن نقول بالاتصال لان المطبق للوجوب في الذمة يبرهن القضا لا الاطلاق في الاما **فقط** وايضا من
 بالامانة فالفاضل الشريف يجب عن هذا النقص بان لا يمان عند الكفر ولا يجمعان معاً اذ اجاب الحق وهو
 البطلان في غير انبيل التوب لاداب الكفر بخلاف العباد فانها ليست منافية لكفر فلا يبرهن الكافر هذا انبيل التوب
 بقرينة حصول العباد ما لم يترك الكفر **فقط** كيف ثبت شرطاً ان يثبت في جوابه ان لا يطابق قسوة الجواب بل
 ثبت وجوب الامانة **فقط** لا يثبت في معنى الامر بل في معنى قال الفاضل الشريف فيكون ثبوت الوجوب بالعبادة لا بالقضا
 ولا في اية هذا لا يثبت الاقضا بل الحق ان يقال ثبت الوجوب بالعبادة والاقضا والالف فيهم لو كان
 العبادة لهم المحذور انتهى ويمكن ان يقال في كلامك راجع لان ثبت في معنى الامر بل في معنى فقط بل ثبت
 ايضاً في قول جوابك راجع الى ما قاله الشريف **فقط** بل تحقيق معنى العقوبة قال الفاضل الشريف في ان
 استحقاقهم بالعقاب بترك الاماء اقوى وابلغ من اخراجهم اهلية التوب وتيسل المحل بل في غير مستقيم
 لان حال المريض ان يموت فترك المداواة في وقت تعذيبه ليس في وقت شأنا والامام فلا تسمى المراتب عليه
فقط واتجا الجواب قال الفاضل الشريف في الجواب ليس بمعيه اذ امره بالواجب ليس ما يواخذ عن تركه المداواة
 من زلة الوجوب فقط الجواب استدل هو عيني النزاع يتأق في عفاف هذه الجواب بل الجواب هو كذا
 وقسم الجواب كبناء على ان العبادة في قوله اولاً او العاطفة في يكون ماله هذا الجواب منع بطلا
 الثاني كان ماله الجواب الاول منع الملازمة ووقع في بعض النسخ بدل او في التعليل ولا في ما في من الاله
 لان اول الكلام من منع الملازمة والتعليل المذكور لا يفي بتعليل **فقط** اذ لا يمكن الموازنة على ترك العبادة
 قيل لا وجه لهذا المنع لانه ظاهر الآية اكره على ذلك وهذا يندفع الحجة المستغنى عن قوله وانما الموازنة على
 ان مخالف طاعة والآية للتأني بالوجوب في حق الموازنة على ترك الاعمال ايضاً **فقط** سقوط تعلق الخطاب
 في حق المؤدى الى امره المصلي للصلوة مثلاً انما هو لاجل ان يستغنى عنه تعلق الخطاب فلا يكون سقوط
 منافي لعمى الاطاعة عند فلا يكون الخطاب في جابجاء الاطاعة الصوت المذكورة **فقط** بل هو لتحقيق ان الخلاوة

منه يستحب ان لا يمان عند الكفر ولا يجمعان معاً اذ اجاب الحق وهو البطلان في غير انبيل التوب لاداب الكفر بخلاف العباد فانها ليست منافية لكفر فلا يبرهن الكافر هذا انبيل التوب بقرينة حصول العباد ما لم يترك الكفر فقط كيف ثبت شرطاً ان يثبت في جوابه ان لا يطابق قسوة الجواب بل ثبت وجوب الامانة فقط لا يثبت في معنى الامر بل في معنى قال الفاضل الشريف فيكون ثبوت الوجوب بالعبادة لا بالقضا ولا في اية هذا لا يثبت الاقضا بل الحق ان يقال ثبت الوجوب بالعبادة والاقضا والالف فيهم لو كان العبادة لهم المحذور انتهى ويمكن ان يقال في كلامك راجع لان ثبت في معنى الامر بل في معنى فقط بل ثبت ايضاً في قول جوابك راجع الى ما قاله الشريف فقط بل تحقيق معنى العقوبة قال الفاضل الشريف في ان استحقاقهم بالعقاب بترك الاماء اقوى وابلغ من اخراجهم اهلية التوب وتيسل المحل بل في غير مستقيم لان حال المريض ان يموت فترك المداواة في وقت تعذيبه ليس في وقت شأنا والامام فلا تسمى المراتب عليه فقط واتجا الجواب قال الفاضل الشريف في الجواب ليس بمعيه اذ امره بالواجب ليس ما يواخذ عن تركه المداواة من زلة الوجوب فقط الجواب استدل هو عيني النزاع يتأق في عفاف هذه الجواب بل الجواب هو كذا وقسم الجواب كبناء على ان العبادة في قوله اولاً او العاطفة في يكون ماله هذا الجواب منع بطلا الثاني كان ماله الجواب الاول منع الملازمة ووقع في بعض النسخ بدل او في التعليل ولا في ما في من الاله لان اول الكلام من منع الملازمة والتعليل المذكور لا يفي بتعليل فقط اذ لا يمكن الموازنة على ترك العبادة قيل لا وجه لهذا المنع لانه ظاهر الآية اكره على ذلك وهذا يندفع الحجة المستغنى عن قوله وانما الموازنة على ان مخالف طاعة والآية للتأني بالوجوب في حق الموازنة على ترك الاعمال ايضاً فقط سقوط تعلق الخطاب في حق المؤدى الى امره المصلي للصلوة مثلاً انما هو لاجل ان يستغنى عنه تعلق الخطاب فلا يكون سقوط منافي لعمى الاطاعة عند فلا يكون الخطاب في جابجاء الاطاعة الصوت المذكورة فقط بل هو لتحقيق ان الخلاوة

فيسمى

فيسمى لان هذا التحقيق لا يتحقق على ما ذكره عندنا فكان الاول عدم ذكره لانها تحقق الخلفه فها ذكر
 جريا على العادة في مثل قول المحقق بتمام استقامت فاطون بالامانة فقطم هذا انما هو اذ كان عاوانا مثل
 وهم فاطون بالامانة فقط انهم غير فاطين بما سواه مطلقاً وليس كذلك بل معناه انهم غير فاطين
 بالعبادة لان امره بتركها من هذا هو العبادة لا غير **فقط** لاننا نقول هذه السيات في مثل هذا الجواب
 غير منفي لان القضا سقط عن امره بهذه الآية والعقضاء نفس سنية وان كان في تأخير الاطاعة من
 الوقت ثم فاجلوا بالصحة بل سلف لان الشريعة في العموم ممكن فليس سقوطه عنه الا باقتراف
 الوجوب عنه بالبرقة فاذا ارتفع الكفر الطاري ما وجب عليه فلان يرفع وجوب اداء ما لم يبره في
فقط وقد يقال ان التذرية قيل والجواب ان الباطل في حيث هو على مقداره هو ثواب بنية الخير والتكلم
 ولا يمان منه سقوط المسذور عنه **فقط** وايضا احتياط الرقة التذرية حيث انه على مقداره منساقا في العمل
 فكيف يتوكله الخطاب له معها توضيح ان الآية كما دلت على انهم غير فاطين لعملة مع ولبوا انهم هم
 دلت على عدم الخطا بسائر الشرايع اذ لا قائل بالفصل وذكركم يجب عن انه لا يمان عن عدم الخطاب
 بالبرقة عدم الكفر الاصل ويمكن ان يجاب عنه بمنع ان ماله الآية اكره على ذلك في فقط حسب علم
 على عدم الخطا بل في البند بل على الخطا بل باقتضا **فقط** هو قول الفاضل في كذا ان يكون القول على المعنى
 وان يكون بمنع المقول كما سبق في الامر ثم هذه المسألة هي المسألة اصطلاحية للشيء ولما معناه اللغوي
 فهو المنع ومنه التمسك للفعل **فقط** او لم يفت اشارة الى ان المطلوب بالشيء هو طلب الكفر عن الفعل لا عدم
 الفعل لانه مستمر في الازل فلا فائدة للشيء طلب فكيف يتصور طلبه من وقيل بل هو عدم الفعل كما هو الظاهر
 والعدم وان لم يكن مقدوراً باعتبار تحصيل مقدور باعتبار اتيانه على ما كان بان لا يشتغل بالفعل
 وباعتبار اتيانه على ما كان عليه لا يشتغل ويترك العمل لانه لا يكون في تعذر الشيء الكفر العينية
 فلا يمان عنه على التزامه وقد سبق التفسير في باب الامر فيلست من حال الشيء **فقط** كما يتوقف تحقيقه على

منه يستحب ان لا يمان عند الكفر ولا يجمعان معاً اذ اجاب الحق وهو البطلان في غير انبيل التوب لاداب الكفر بخلاف العباد فانها ليست منافية لكفر فلا يبرهن الكافر هذا انبيل التوب بقرينة حصول العباد ما لم يترك الكفر فقط كيف ثبت شرطاً ان يثبت في جوابه ان لا يطابق قسوة الجواب بل ثبت وجوب الامانة فقط لا يثبت في معنى الامر بل في معنى قال الفاضل الشريف فيكون ثبوت الوجوب بالعبادة لا بالقضا ولا في اية هذا لا يثبت الاقضا بل الحق ان يقال ثبت الوجوب بالعبادة والاقضا والالف فيهم لو كان العبادة لهم المحذور انتهى ويمكن ان يقال في كلامك راجع لان ثبت في معنى الامر بل في معنى فقط بل ثبت ايضاً في قول جوابك راجع الى ما قاله الشريف فقط بل تحقيق معنى العقوبة قال الفاضل الشريف في ان استحقاقهم بالعقاب بترك الاماء اقوى وابلغ من اخراجهم اهلية التوب وتيسل المحل بل في غير مستقيم لان حال المريض ان يموت فترك المداواة في وقت تعذيبه ليس في وقت شأنا والامام فلا تسمى المراتب عليه فقط واتجا الجواب قال الفاضل الشريف في الجواب ليس بمعيه اذ امره بالواجب ليس ما يواخذ عن تركه المداواة من زلة الوجوب فقط الجواب استدل هو عيني النزاع يتأق في عفاف هذه الجواب بل الجواب هو كذا وقسم الجواب كبناء على ان العبادة في قوله اولاً او العاطفة في يكون ماله هذا الجواب منع بطلا الثاني كان ماله الجواب الاول منع الملازمة ووقع في بعض النسخ بدل او في التعليل ولا في ما في من الاله لان اول الكلام من منع الملازمة والتعليل المذكور لا يفي بتعليل فقط اذ لا يمكن الموازنة على ترك العبادة قيل لا وجه لهذا المنع لانه ظاهر الآية اكره على ذلك وهذا يندفع الحجة المستغنى عن قوله وانما الموازنة على ان مخالف طاعة والآية للتأني بالوجوب في حق الموازنة على ترك الاعمال ايضاً فقط سقوط تعلق الخطاب في حق المؤدى الى امره المصلي للصلوة مثلاً انما هو لاجل ان يستغنى عنه تعلق الخطاب فلا يكون سقوط منافي لعمى الاطاعة عند فلا يكون الخطاب في جابجاء الاطاعة الصوت المذكورة فقط بل هو لتحقيق ان الخلاوة

فيسمى

الشرع او الحسن خلافاً لقوله في فصول البرايح الحبس من لا يتوقف حقيقة الشرع وعلازمة صحة الاطلاق
 اللغوي عليه على انه حقيقة والشرط ما زينة حقيقة واركانه اثبات شرعاً كانت غير معتبرة لغوياً وبمنفتح
 الفرق بين مثل الفعل والصلو **قوله** لانه اوله وانه في هذا التفسير يستفاد مما ذكره انما هو في
 اعلم انهم لا يقولون انهم في غير بعض ان في كل الفعل فيجب من حيث انه لا يعرف ان من الفعل وفيه جهات يقع
 عليها بل اعم من ان يقع الفعل الذي اصفه الى ان يقع وان كان في كل من جهة زائدة على كونه كالمفعول والظن والوجه
 فانه في غير فيجب باعتبار كون النية ووضع الشيء في غير مطلق عن الغاية فان قلت لم ينفع المحل فيجب من
 وجه هو فيجب من الفعل اعطى حكم الذات فيجب للشيء من غير مطلق في كل موضع في كل حال في كل وقت
 او في كل **قوله** فيجب بعينه ان لا يتغير عليه الحكم فيها كذا في كل موضع في كل وقت في كل حال في كل وقت في كل موضع
 الشرقي والوجه الذي لا يخفى ان الثاني انما هو في البقيع والوضع الشرقي الحسن لا مطلقاً فانه اذا ذكره في كل وقت في كل
 حال في كل موضع الشرقي حكم معصية يستعمل **قوله** لا ينفذ لوصفه لعدم الدليل في كل وقت في كل موضع على تقدير
 انتفاء انفسه بالوضع في كل وقت في كل موضع لا ينفذ لوصفه لعدم الدليل في كل وقت في كل موضع على تقدير
 مع ان الكلام في الفعل الشرقي المنه عن فعله بل ان يقال كنه ينفذ بوصفه لعدم الدليل على ان البقيع بعينه هو
 الموافق لقوله المصنف عندنا فيجب في الصحة والشرعية باسرها لا اذ لا دليل على ان البقيع بعينه في كل وقت
قوله متقودا بوجهه في وقت الاتهام في الفعل والمستقبل كان المعبره لا وجوبه بقوله لا امتثال المستقبل
 ولهذا قال حيث اقام عليه بوجه **قوله** فيجب في كل وقت في كل موضع من المعاني اللغوية قال الفاضل الشريف نعم هذا
 يلزم ان يجوز لنا في تسمية الاب نظر الى ان النية محمول على المعاني اللغوية وهو خلاف ما ذهب اليه انتهى يعني ان الحكم
 في اللغة الوطني والام الغرائبي من ان في حقيقة في اعم من ان يجوز له ويد ايضاً على الغرائبي ان لو اسكت جهة او عدم
 او عدم طعام لا يكون تركه للمعنى عنه لا اتفاق مع تحقق الاسكال اللغوية فعمل للمعنى عنه وهو الاسكال الشرقي
 كما ذكره الشرح وانما يقال لو كان المعنى عن المعنى اللغوية فلا نهى عن الصوم الشرقي فيجب فاجاباً في كل شيء

لأن الشرع

والنهي

لأن الشرع يستلزم اللغوية عن اللان من غير الماكروم **قوله** هو القطع به قيل وايضا ان كان كل فعل
 نهى عنه ما يقرب سلكه بالنظر الى ما لا يثبت او عطلا او شرعاً **قوله** فاسم الشرع هو ما وصفه قال
 الفاضل الشريف يروى عن النبي عن الشرع فيقتضي مشروعية فبني ان يكون الصلوة للحاجب في هذه
 الايام ولم يجل به احد وعدي عيسى بان ذكر الاقتضاء في اوله لم يدل الدليل على ان النهى عن الفعل الشرقي
 لغيره في غيره والصلوة في حال الحيض ليس كذلك بل تماثل الدليل على فعلها لغيره لان الشرائط الشرعية لا يمكن
 عن الحيض وغيره في الصلوة مثلاً يثبت بالنص على وفاق القيس **قوله** وذكر صاحب الفتاوى هو ابو المظفر
 السعدي من اصحاب النجاشي وحاصل ما ذكره ان النهى راجع الى الفعل المستقروا لا شرعاً فلا يحتاج الى
 الشرع كما ذكره الحنفية **قوله** اعترض عليه حاصل الا عارض ان لا يمان في فعل العبد دون اعتبار الشرع
 اياه يسمى بالاسم الشرقي حقيقة فان الصوم مثلاً لم يعلم معلوم معتبر النوع فيه وان اعتبار الشرع لا يسمى
 هو ما حقيقة وكان من النهى اليه مجاز الاحقيقة والنهي واد من مطلق الصوم فيجب حقيقة لا بدليل
قوله وحاصل الاستدلال وجوابه ان الحقيقة حاصل اليه بان اعتبار الشرع لا يدخل في حقيقة الفعل
 الشرقي كانه معصية من غير مدخل في كونه عبادية بل يرتبط بها التوابع او حقيقة الصوم الشرقي مثلاً لا سالك

منها اعتبار آخر حيث قال هذا
 الحديث لا يثبت معتقداً للفظ بان
 الحائض ما ثبتت الا على سبيل الشرع
 الصلوة لا ان من من الشرع لا على
 الايام والحائض لا تكون الحائض لا على
 ما ذكره الشرح والشرع لا يمكن
 توطئة لا على هذا من

مثلاً او ان النهى الانسان عن الطهارة
 فانه يثبت لفظاً لا شرعاً في صوره
 من وقت وكذا انما هو من صوره
 علق بالامور الغير المتناهية للفظ
 فانه يثبت لفظاً لا شرعاً في صوره
 ان الفعل الشرقي او انه في كل وقت
 لان معتقداً شرعاً المستعمل في
 من فوجراً لا يكون مستعمل في
 المستعمل لا يثبت على ما في

والجواب عن الاول انه حاصل
 في كل وقت في كل موضع في كل وقت
 في كل وقت في كل موضع في كل وقت
 في كل وقت في كل موضع في كل وقت
 في كل وقت في كل موضع في كل وقت

الشرائط ولا لا يثبت باعتبار ترك الصلوة وذكر
 البسطة في الايمان في فعلها باعتبار كونه
 بالجموع في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 في كل وقت في كل موضع في كل وقت في كل وقت
 في كل وقت في كل موضع في كل وقت في كل وقت

لا يحترق العود والآلات كل واحد مثلاً بترك صورة الخناس الامتصاصية وان لم يتخذ سلباً بها ونزاعها
 بل ولم يحترق بالاشياء منها ويسكن كراحمها ولا يلزم الاثم بالسجدة بدون الطهارة لانها حسنة ونسبة
 البطل بالصلوة مجازية وكذا النهي عن النفي في الصلوة والالتكحوا ما تكحوا باؤكم انتهى **قوله** وبمعناه
 المجترى بها والاثم ان يكون الوضوء غير من شرائط الصلوة واختلافه من الصلوة لان الصلوة المجترى
 هي المخرقة بالشرائط وقد كثر الاتفاق الا انها شرائط الصلوة لا اركانها وقد يمنع الزوم بان المجترى هو
 المتعبد لا الجموع **قوله** وعن آتاه قال الفاضل الشريف اجيب بان هذا ينفي الاجتهاد وبعد الامتلاء
 لانه اذا كان مختصاً بهذا النهي لا يكون وجوده في المستقبل متقوفاً شرعياً او تقوفاً شرعياً لا يكون الا
 بمشروعية وافاقته مشروعية من وجوب الشرع لا بحالة فيبطل الافتراض ويبطل الامتلاء فها
 على موضوعه بالنقض لان النهي ابتلاء كالأمر والعيب في الدليل فيسبق على وجه لا يوجب عن المحل
 بما اجاب فكانه غفل عما فعل وقد جازى ايضاً عن الاستدلال كما بانه منقوض بمثل وانكحوا
 ما كحوا باؤكم فانه لا يدل على الصحة اجماعاً وكذا **قوله** في الصلوة اثم اقر فك وقد يرفع بان النهي فيها
 مجاز عن النفي كما مر تعلقاً من فصول البدايع **قوله** لا يستلزم لا قيل يجوز ان يكون مستلماً لا وتوجهه
 ان الامر الشرعي قبل ورود النهي كان جازم الفعل ونشأ الحكم والنهي ورد المنع عن الفعل لا
 بعدم اثبات حكم فضا معصية ونفي اثبات حكم على ما كان يدل على انه لا يثبت الحكم وانت
 خيس بان هذا الغايدل على ان النهي لا ينفي الصحة لانه يقتضيها وهو المذكور في كلام الشرح **قوله**
 لا يقول بالبيع الزافة قيل لا يريد المحل بالبيع لانه عند نقل كلام الخصم ما اراد الخصم بل يريد ان
 المنه عن ما لم يفعله شرعياً عند الخصم شبه البيع لانه في زطلاق البيع لانه عليه على سبيل الشبه
 والجازع ان عدم قوله الخصم لا يفتر بعد حصول التام في بحث الحسن والبيع **قوله** بل الفعل انما يحسن
 للامر ويبيع النهي هذا بناء على ان الشافعي رجع اشترى المذكور قال الفاضل الشريف ليس هذا من حيث

لا يحترق العود والآلات كل واحد مثلاً بترك صورة الخناس الامتصاصية وان لم يتخذ سلباً بها ونزاعها

المجترى بها والاثم ان يكون الوضوء غير من شرائط الصلوة واختلافه من الصلوة لان الصلوة المجترى

لا يكون

رة كيف قد سبق آتاه بيان اوله **قوله** ولان النهي يقتضي البيع وهو ينفي المشرقة في
 انه قائل بالبيع المنه عن اقتضاء النهي قبل وانما رجع ان معنى الاقتضاء الاستزاد والاحتياج
 لا المعنى المصطلح حتى يلزم تقدم المقترض واما قوله فيما سبق ان شرائط الاقتضاء لما تقدم
 البيع يقتضاء كلام المحل لا يجب تضافه **قوله** وحاصل الكلام آه اي حاصل كلام الخصم
 الزهري وقد يجب ان لا يخفى ان الشك الكاسي لاحتياج الثواب فان الصحة لا تقتضي كفاية
 الوضوء بلانية فانه صحيح مع عدم الثواب فيه كالصلوة بالربا فانها صحيحة مع عدم ثوابها
 فيها واما معناه فلا يخفى في دلالة ما ذكرنا عليه ما سقوط القضاء فلان الصلوة التي تركها
 واجب سقط بها القضاء حتى لا يجب عاودتها وان حصل الاثم بترك الواجب اما موافقة
 الشرع فلا انها يحصل بالنظر اما الوضوء فذكر لا يجب الا عاودة بترك الواجب وتبلياً ان عليه
 كالمكر فلنظروا ترتيب الحكم على البيوع الفاسدة **قوله** فانه يلزم سقوط النهي وجعله لغواً
 فان قلت يلزم على هذا انه لا يبيح النهي في الافعال الحسنة لاقتضاء البيع لعينه كما مر جبه المقتضى اول
 الفصل فيلزم المحذور المذكور قلت البيع لعينه الحسنة لا يجعل الوجود الحسني حتى يكون النهي
 عبثاً بخلاف النهي عن الشرعية على ما زعم ان فتى رجع عن ان النهي قبيح والمنه عن منسوخ **قوله**
 في الدار المعصومة ذكره الكشاف ان الصلوة فيها حرام وكذا في الاوقات المأكووهة والمواطين
 السبعة وهي رواها ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يصلى في سبعة مواطين ليلة
 والحرة والمجربة وفارغة الطريق وفي الحمام وفي مواطين الابل وفوق ظهري بيت الله تعالى كذا في الصحاح
قوله الا انه لا سقط الطلب عند ما قد سقط الطلب عند فعل هو معصية كمن شرب مخبأ حتى
 سقط عنه الغرض **قوله** واما المأمورية بالذات والمنه عن النهي عن النهي في نفسه وهو ان الصلوة
 حكمة وسكون والشغل في نفسها وفي غيرها والنهي بحزنها مبطل فيلزم ان يبطل الصلوة في الارض

في

فكذلك في اوجبه العبد **فقد** في الطريقة المحيطة ان المراكبة حاصل ان كل من الصوم صوم وفي غير ذلك من غير
 فاجاب المصنف بقوله في الخطوط اخرى وليس كل من الصلوة صلوة وان كان عبادة والصلوة هي الخطوط
 وفي اجاب المصنف فيصل الطاعة وهي الاقرار بالبقية في اذ وتقبل معصية وهي ما يحصل بعد تمام الصلوة
 عنها مع صيانة المودة عن الابطال في رفضها ترك الطاعة والمعصية وابطال المودة فيترجم جهة المعصية
 على جهة ارفض وقد يقال هذا ليس بفرق جيد لان النهي عن الصلوة في تلك الاوقات يوجب التشبه بعدد
 في العبادة البتة في الصلوة لاقتصاص من هذا الاركان المستمر انما صلوة هذه الامة الشريعة واما في كل
 في عبادة تحقق في معصية ايضا للتشبه بهم فلا يكون ترجيح جانب المعصية على هذا **فقد** اذ لا فرق في هذه
 الاوقات في تشبههم بعبادة الله في تلك الاوقات المأكورة وقول المصنف في الغضا وروي في البشارة الوليد
 عن ابي يوسف انه يترك الغضا بالشرع لانه يقول انه اجاب عنه انه لا يمكن الوسيلة ايضا
 مقصودا اصيل يعني المودة بالاحسان لا كنية في الوسيلة كونه اذ لا يكون ما لا يقصود بالذات
 شئ ركنه انما هو قصر على لانه وسيلة ولم يذكر في المقصود اطلاق لورطه الا في فناء **فقد** ولا يجوز
 مع عدم المنع في حاشية المنقوض بالعلم فانه من انواع البيع والتمن في وجود البتة هو في البيع الا ان يستثنى
 السلم او يقال ان بيع الغائب فيصل الاونة حكم البيع **فقد** لا يخفى انه لا معنى لهذا الكلام في هذا المقام من هذا
 في بعض النسخ نوجده ان بعد تطبيق الاصل على الامثلة فحصل ان قوله اما البوا او اما البيع بالشرط واما
 البيع بالعلم ومنه كل ما من البيوع الفاسدة فحصل بعد ذكره انما البيوع الفاسدة لغو ويمكن ان يقال هذا جواب
 سوال نكح من قوله لم يمت من الصلوة ومن قوله ملازمة اتفاقية وحاصله ان يقال ليس في البيوع الفاسدة
 ايضا كذا فاجاب ان الفاسد من نفس البيع فاما ملازمة لزومية وقيل ما ذكره المصنف وجعل الحكم بالفاسد بعض
 اقسام البيوع لم يمت بعد واما البيوع الفاسدة فاما حكمه فبفسادها وتفهمها مثل تلك المعكدة المذكورة في البيوع
 والربوا والبيع بالشرط وهذا ليس به الحق ان العبد الوافقة هذا المعنى واما في البيوع الفاسدة **فقد**

هذا هو الوجه في
 ما ذكره في البيوع
 الفاسدة من ان
 الحكم بالفاسد
 بعض البيوع
 لا جميعها
 لان البيوع
 الفاسدة
 هي التي
 فيها
 فساد
 في
 الموضوع
 لا في
 الموضوعات

النكاح

النكاح بغير شهوة البطلان اختار كونه النكاح الباطل بلا شهوة باطلا لا فاسدا كما في قوله في
 المستمر بالنهاية ان في الاسلام فمرة بسبب ان المراد من الغلبة باب النكاح الباطل لان شهوة الممكك
 في باب النكاح مع المتأخر وانما ثبت ضرورة تحقق المقاصد من قبل الاستمتاع للتواضع والتسلسل
 فلا حاجة الى اعتد بتحقق المقاصد فلا يشك الممكك فان قلت فلم حكم في الهداية على بعض الاكابر بان فاسد
 كنكاح الحاكم من الشئ ونكاح الحاكم من الزنا وعلى بعضها بان بطلان كنكاح ام الولد الحاكم قلت المصنف
 من النهاية ان كل نكاح بطلان بطلان في رواية والاقوال في صحته وبطلانه وقد اختار بطلانه وذكره بلفظ
 الفاسد كنكاح الحاكم من الزنا صحيح في رواية النوار ونكاح المسبية صحيح في رواية الحسن عن ابي
 وكل نكاح لا رواية في صحته سواء بالباطل فيها على ذكر التفاوت لكن الذي ذكره في فصول البراءة
 لا يستر فصول الاستدلال من ان نكاح الحاكم قبل فاسد فيستر عليه احكام فيصل بطلانه بغير دليل
 على مخالفته كانه في البيع **فقد** في تحقيق النكاح الشرقي فيفسد في حق الله لا في حق الحاكم بل في حق الله
 انفي يترك الخطوة كلام صاحب الشريعة لوجود النكاح الشرقي لا مطلقه فلا خلاف في معنى النهي في بعض نزوات
 النكاح بغير الشهوة لان النهي الشرعي يقتضي اشرعية كاتر **فقد** وايضا في قوله في النهي في بعض نزوات
 ان النهي عندنا يقتضي البيع بمعنى في النهي عندنا لان يقوم الدليل على اقتضائه فيجب بغيره وقوله في
 عليه فيما نحن بصدده وهو قوله في انه كان فاحشة ومقتضاها ساء سبلا فلا يمتنع شرعا قالوا
 غير وارده على قاعدة هذا تبين انه لا حاجة الى ما ذكره في الاسلام من جعله لا للشيء مجازا مع ان
 الاصل في الكلام الحقيقي **فقد** في شئ مشروع في بيعه فيمكن الجمع بين النهي والمشرعية وتبان بان
 يقال مشروعية وحلال باطل وغير مشروع وتمام بوضعه كما قيل في سائر المواضع **فقد** واما النكاح
 حالة الاحرام آه جواب سوال مقدر وهو ان النكاح منعقد في هذه الصور مع الفصال **فقد** لا يتوجب
 المنع المذكور يعني فكل ما لم يمت او اورد **فقد** لان المطالبة المنقضة آه يعني ان مطلوبه بطلان الغاظة

وفي المنع المذكور تسليم سلطانها **فقد** ان يجعل السؤال يعني فقد فان قيل **فقد** في المقدمتين هما فقد
 النهي عن الحسن يقتضي النهي لعينه والنهي لعينه لا يفيد حكما شرعيا **فقد** ثم استقامة المنع ايجبه
 بان الحسن قد بقي ان الشرع حتى ايضا فمن جهة انه موجود حتى ومن جهة ان الشرط ان
 حكما شرعيا فاما اورد النهي عليه من الجهة الاولى فهو حتى واما اورد من الجهة الثانية فشرع بالبيع
 وقت الخواء مثلا شرعي وحتى ولكن النهي يتعلق بالالة حكم مخطوطة لان الاستحسان عن السق
 مخطوطة وهو كمن لا يوجد في البيع حتى كمن في قبيل الفقه في الجواز **فقد** ومنه تغيبه من
 جعل الاصول شاملة للاب والاحاد والام والجدات اراهم ثبوت الحرمة بين الزاني وام
 الحرنية وجداتها وبين الحرنية وابنائها واجداد **فقد** كان كلامهما بعض في الآخر وانما كان
 لان اختلاط الثانيين وجبروتها شيئا واحدا لم يوجب سوى ان يكون بعض الولد والوالدة بعضا
 من الولد ولا ينعى منه ان يكون من الوالدين بعض الآخر في نفس الامر وان يطوى هذا الترخيع
 من ابيي ويغال ثبوت البعيفة بينهما باعتبار انهما من الآخر لان الثانيين لما استرجعا مانعا عن الترخيم
 في الفعل والحسن وصار شيئا واحدا اهما راولا كانا بكل اجزء في كل منهما ولذا ايضا في الحكم بينهما كما
 هذا وكما **فقد** الا انه ترك في حق الموطوعة جواب سؤال مقدم وهو ان الحرمة اذا تعدت لما لا يوافق
 تعدى البعيفة كما ينبغي ان ثبت الحرمة بين الوطى والموطوعة فاجاب بقوله الا انه تركه اذ يعنى ان الاركان
 قلنا الا انه ترك لفروته التسلسل كما سقط حقيقة البعيفة في حق آدم وم له المنع حيث حلت له
 حواجة مع انها خلقت منه ومنه نية لانها الفروقة في حقها **فقد** واجاب الحرمة لا الاسباب
 فيكون من قبيل خلقها منها وما باروا والمراد بالاسباب اسبغ الولد كالنكاح والوطى والتفصيل
 والحسن عند اختلاف الشافعي في النظر في النزاع بشهوة خلافا **فقد** لا يقال هو مخلوق حاصل الولد
 او حواء انتفاء بالحرمة بين الثلثة ان استرجع والفعل والمحل اذا المنع افسق الثلثة الولد والاب والام

وحاصلها

وحاصل الجواب لا بد من تخصيص الحديث لمولود مقيى بقية الحال قيل هذا الجواب غير مرضي لا يحرر
 علم فان اضافة الولد الزنا يشترط ان يكون من الثلثة لاجل الزنا فكل من وجد الولد الزنا كان من
 الثلثة وكونه شرعا فيما لا ينفصل من الثلثة ان يكون من الثلثة لان الزنا لا يحرر وان اواخره او مبطله لان
 الالة بل في الحديث ان حصول الولد من الزنا انما هو من من الثلثة الرجل والمرأة والشيطان وان
 الوالدين هما سببها وبسببها السبب فهو من الثلثة هذا اعتبار **فقد** او تغدير الضمان على
 الغاصب كمن غصب عبدا فاورده فغصب مومعا ملكا ملكا غاصبه لتقرر الضمان عليه وجميع
 حيله المومع **فقد** بلا سبب هو الغصب في هذه العبارة سبقة لان الغصب عدوان محض فلو
 حصل ان يكون سببا فالاسم ان يقال الغصب سبب العيني والغنم عند الملك بطريق الترخيم
 بالغصب ثم ثبت الملك شرطا بحكم شرعي وهو الضمان فان الضمان متوقف على الملك لان جبره لاجل
 مع بقا الاصل على ملكه المالك فلا ضمان مشروعا مع بقا الاصل على ملكه **فقد** ما ثبت شرطا بحكم
 شرعي يكون حشا بحسبه وان تقي في نفسه من هذا الكلام منافق لان ما ثبت شرطا هو الملك كاتر
 عليه سباق وما وقع في نفسه هو الغصب **فقد** لا يترك معاينة لان قيام المبدل شرط فيه كالنهي مع البيع
 وفي بدل الخلاف في الشرع عدم الاصل ليعوم الخلف مقامه ثم منها عدم الاصل شرط فاعلم ان بدل خلافه
فقد كما اذا عاين العبد الاتق يعني ان العبد المخصوص اذا ابقى من يد الغاصب يوجب عليه الضمان
 فاما الباقي من الاتق سقط الضمان **فقد** قلنا من هذا خلاف الاصل في الاكتفاء بالخروج وعدم الرخصة في ملك
 الغاصب خلاف الاصل لو جهن فلا تترك الاتق عند الفروقة قيل في هذا الجواب نظر لان الاصل في الاموال
 المملوكة تترك للعبد اذ هم عاينوا الاصل في المملوكة ان لا يكون لهم ما يملكون لكن جعل لهم ملكا
 كاجرتهم فلم لا يجوز ان يرجع في هذه الصورة اما الاصل **فقد** تغدير اعدام الملك المخصوص بنية
 في عيني المدة لان لو اعدم لزال اما ما كره لا يمكن ان يدخل في ملك الغاصب صيانة حتى ولا نظر في كتمان

وفيما لا يوجب اذ في ما يقال الاول
 ان يقول لا يعدم الملك بدون الغصب
 ملكا الغير بدون الاصل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الحرم
صيد (الترك الوطني
والنكاح وغيرها)

حتى لا يكسر الغضا، بمعنى الأصل وإذا تركت بطلت حتى يثبت **قوله** وقد يقال عدم البطلان فيما نحن فيه يدل على عدم الوجوب لا يمكن أن يكونتم كالتعويض واجباً إلا أن القعود متوقفاً للقيام ولو كان البطلان الصلبي وحتم لم يبطل بغير القيام فلم يجز كالتعويض **قوله** فيكون راسخاً والاذاعة في قيل لا ثم لا يزال سنة لأنه سنة العود وهو واجب لا يجوز أن يكون بانقضاء واجباً ومع الانقضاء الماشي آخر سنة **قوله** نفوت ليس الآم للتفصيل لها عهد التفويت بل هي لها محذوفة والتقديم نفوت للتقصير بالنهي وقد وقع في بعض النسخ هكذا على هذا والآخر **قوله** وذكر أن السجود على الظاهر به دلالة قوله في غير فني كبر فظهر أن الصلوة على ما قيل لا قد علم أن تعلق الصلوة بالمكان والبدن استلزامها بالحبس **قوله** ليس فرض أو عدمه فنية الوضع المذكور لا يغير عدمه تركه لأن تركه الواجب مفسد وإن كان مبطلاً فاسق يقتضي أن يقال ليس **قوله** لطف الأبرار أنه لأن الضيق في أداء المسهل يتحمل أن يكون واجباً الماتعة ويحتمل أن يكون واجباً الأصل المذكور **قوله** الركوع **قوله** استفي السنة اختلصوا أن السنة عند أهل تحقق سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما ذهب المتقدمون منها وما حجب الخميني من المتأخرين وأما أن وفق وجمهور أهل الحديث الأول والباقيون لا كما **قوله** الطريق والعاقبة المحفوظ من سباق الأصناف في شرعية البداية أن عطف العاقبة على الطريقة ليس تغييراً في حيث قال وهو في اللغة الطريقة يقال سنة زيد إذا أي طريقته وسيرته والعاقبة يقال في سنة كذا أي من عادته قال الله تعالى ولن تجد لسنة تبدل أي عاقبة **قوله** في العبادات النافذة النافذة مرفوعة على أن في المنفعة وكذا ما هو وقوله الاصطلاح حال من المنفعة كما جازوه بعض النفاذة في العبادات بدلالة التقييد حال كونها الاصطلاح في العبادات النافذة وحال كونها الأولية ما هو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما في معجزة عن الدليل فلا بد من مشقة التمسك بالكلام الذي ليس سنة واعترف في قوله في العبادات النافذة بأن السنة مبانة للنقل كالبشر في مباحث الاصطلاح واجبة من النافذة قد تطلق على مقابل الواجب وهو المأمور به **قوله** أو تقرر أي سكوت عن إيجابه **قوله** عن حال الراوي من كونه معروفاً أو مجهولاً أو

أي كونه معروفاً أو مجهولاً أو

مستور **قوله** عن شرايط الراوي من العقل والبطالة والعدالة والاسلام **قوله** حتى على الجرح كالجرح والعقوبة **قوله** بل الفعل ايضاً بل التقرير ايضاً **قوله** ومع انقضاء الأمر والنهي وكذا مع انقضاء العقوبة وقد يقال الجرح عبات عن قول الراوي حال عدم كذا سواء كان القول أثراً أو نهياً وعن قول فعله كذا لا المفعول أو المفعول من يحتاج إياها قال وهو يتصرف بالتواتر سواء كان المفعول فراً أو نهياً أو فعلاً وقد يقال لا اعتراض في ما هو الأمر وهو أن المراد بالخبر مطلق الحديث بخلاف اصطلاحه مرة بين الحديث مرة رسالة ومع هذا قوله جازم ونزع هذا التناوب صدق الخبر المأمور بالتواتر وعنه على لفظ الحديث وإن كان المراد أو نهياً **قوله** ومع التواتر قبل التواتر لا يختص السنن بل هو موجود في الكتاب فكيف يقع إيمانه منها وإيضاحه الطرق فخص السنن والتواتر في هذه الطرق فيقول إيمانه وأعلم أن في الصلاة ذكر أن اشياء التواتر على التخييل بعد رجوعه في الحديث الآن يدل على ذكره حديثي كذب على منقذاً فيلتبس بمقعد في النار وبعضهم عدل على ابن جرير ما رخصه المقلدون في سنة **قوله** على مقتضى كلامه فيدبره لأن كونه رواية قوم لا يفيدهم ليس شرط عند الجمهور بل المعتبر عندهم أن يكون رواية قوماً فصل العلم **قوله** **قوله** اقترابه عن المشهور وعن غيره الواحد بالطريق الأولى **قوله** شرط خمسة قال الفاضل الشريف هو من سبب القام بالافادة وهو يتولد من أصل التواتر كافي في الأربع لأن التزكية واجبة في شهر الزمان لعدم حصول اليقين بشهادتهم ويوجد هذه الخمسة بأن التزكية في الخمسة أيضاً واجبة فيعلم أن ليس كائناً منكم انتهى وقال جده في فصول الباري جزم القاضي بعدم حصول بالاربعة والآ لا يحصل شهره من تأليف خمسة التزكية ويوجد هذه الخمسة واعترف على الأول بمنع الأول فلا يلزم من عدم كتابتها الشهادة والاباء فيها البناء على النجاة في البناء على منقطة التواتر عدم كفايتها في الرواية بالنقض بالخمسة فإن وجوب التزكية مشترك إلا أن يقول أن معنى التزكية أن الخمسة قد تعبد العلم بسبب فلا يلزم التزكية وقد لا يفيد كذا **قوله** **قوله** اثني عشر قال الفاضل الشريف تعدد التقيا المبعوثين من بني إسرائيل على ما قال أنه تعدد وبغضائهم اثني عشر نقباً لتبليغ أحكام دينهم وولم يشاروا وتواتر ما فعلوا التواتر فيحصل

من الجرح كالجرح

من الجرح كالجرح

من الجرح كالجرح

من الجرح كالجرح

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

100

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى بن جعفر الطوسي

المفتي

بالانداز هو الدعوة الى العلم والعمل لان التخصيص بضمه فلو لم يكن حجة **لغيره** وبالحكم لا يلزم ان
يبلغ حد التواتر فان قلت المراد من جميع الطوائف لا يوافق من كل فئة منهم طائفة فربما يبلغون حد التواتر
قلت قول الجميع بالجميع فيعنى الانضمام على ما لا يتصور الرجوع من الطوائف الى المقوم واحد منهم لان ما يقال
رجح المقوم اذا كان فيهم او لا كان اذ ذكره العاقل **فقط** وقد يجب ان يرد على جدي في فصول البديع هذا الجواب
لا ما يدل على وجوب العمل بالواحد مطلقا بل على ما يلائم في كل طائفة من فصول البديع فلهذا لا يوافق
على دفع التمر المظنون في الجهد عند جدي في بعض الروايات بل او في التمام المقتضى لصلها وبها
اضعف منها في الجهد فان لم يكن في التمام او انتهى **فقط** فترى التفتق فان فقهه يستغنى ولا يندرج في التفتق
في النزوع اذا احتج بالافتقار في الرواية ويحجب قوله بغيره والانه المتكبر في الرواية ليس هو او
ليجروا وفيه كنه ما اولاه لان لا يكون بالاخبار من ان راجع الى نفسه بطريق الفتوى فيمنع من التفتق
والرواية من ان راجع وانما ثانيا فلا تهاجر من مستند الاما عند فلا يغير منه الا ان راجع المصنف **واما قوله**
بغيره ان الجهد لا يلزم قبل في معاصره على المطلق لان المدعى بوجوب العمل بالجهد وغيره والنوم عام فلا يلزم
فلا يخصص هذه المعاصرة وانما في خبر بان دعوى وجوب العمل بالواحد المجتهد الاجتهاديات كما لا يوافق
جواز ان يوقر اجتهاده اما خلاف **فقط** محل نظر لان يكون لا باء او للزوم والارادة مطلقا او يكون قالا
من ضمير لفظوا الى راجع فيهم **فقط** الا انه خلق بالايقاع اعترض عليه ان لا يوافق لا يخصص النفس لا يخصص
بجانب بغيره لا يخصص الامعاء لا يكون الا بعد الرسول **فقط** وخر سلمان آه روران سلمان كان من قوم عبدة
الحمل التلق فوقع عنده ان ليس شئ وجعل يتقلى من بين ايام من طائفة الحق حتى قال بعض اصحابه
لعلمك على الخفية وقد روي انما فعلى من روي من علامة النبي مع المبحوث ان لكل المدينة ولا ياكل الصدقة
بينهم وبين كنفهم خاتم النبوة فوجه المدينة فاشترى بعض العرب باع من اليهود المدينة وكان يعمل في عمل مولاه
حتى امر رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فلا سمع منهم النبي صلى الله عليه وسلم فربطوه ووضوه في قبال النبي صلى الله عليه وسلم ما هذا
ينفعا

فعليك بشي

فقال

فقال صدقة فقال لا يصح به كذا ولم يلائم فقال سلمان في نفسه منزه واحدة ثم اتاه من الغد بطبق فيه
رطب فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما هذا يا سلمان فقال صدقة فجعل يأكل ويقول لا يصح به كذا فقال سلمان
هذه اخرى ثم يقول خلفه فوفر رسول الله صلى الله عليه وسلم مراعاة فالتق رواته عن مكيب حتى نظر سلمان الى
خاتم النبوة بين كنف النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم **فقط** لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبرئ له اعترض عليه التمدد بان النزاع
الغامر في وجوب عمل المجتهد وليس هذا ما يدل عليه واجاب عنه جدي في فصول البديع بان اكثر العرب
والصفاة كانوا يجتهدون عالمين بتواعد الاستنباط فيتم الاستدلال بالحجج والاهم للاخبار عن جعفر
ان راجع اذ بعضهم تفصيل قوله في بلغ ما نزل اليك الا في الآخرة وانما يحتاج اليه لاجتهاد الفتوى
عادة **فقط** جواز ان يحصل الاجابة جدي في فصول البديع بان على كثرها التي هي في ظاهر
المطالع اخصها بمقام الجدي **فقط** وفيه التفتق في النزوع اية في تامل مراتب الآخرة
وفرعها وليس المراد من النزوع الا العلم الشرعي لانه لا يتصور في الآخرة **فقط** في الجمل الى الامور المحتملة
كاشروا القراط والعقاب وخوفوا كذا واعترض عليه في اعترض من النص على الوجه المذكور وجوابه ان الاجابة
اذا اجاب الغافل الزيادة جوابا ليس كما ينبغي لان كلامنا في ان خبر الواحد بالنظر الى ما في غير ملاحظة الحق
هل يفيد عقد القلب ام لا فتخصيص حكم الآخرة غير موقوف واعترض من ايضا بان هذا الجواب لا يتفق
او كان مراد النص انه ينبغي ان يفيد عقد القلب على ما ايضا اذا كان مراده انه ينبغي ان يفيد
في سائر الاعتقادات ايضا وان لم يكن احكام الآخرة كما في حديث الجراح وغيره مع انهم افاده خصوص الآخرة
عقد القلب احكام الآخرة فلا بد منه وجوب ان راجع هذا وقد يقال ايضا جوابا بان راجع ليس مرض لان عقد
القلب بالحكم هو الذي يعقب العلم فانه من حيث انه ادراك انفعال ومن حيث انه اتباع للحكم وعقد القلب
بالحكم فعل والمفح الكاشيت بعد حصول المعنى الاول واعترض من المصنف لولم ينع هذا في سائر الاخبار
الواردة في الاحكام فيوجوب الاعتقاد لا العمل فقط لانه لم اوجب العلم متى يكون ما ذكره جوابا عن **فقط**

الجملة

فان كان معروفا بالحق فيقبل شراكتهم بالخلفاء والعبادة ثم بين العبادة الشريفة بعددته بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والمشهور بين المخدئين ان العبادة المطلقة بتصرف الاربعة وليس بن مسعود منهم وقال الامام المنصور في تهذيب الاسماء واللغات اعلم ان عبادة بن الزبير هو احد العبادة الاربعة وهم عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعبد الله بن زبير وعبد الله بن عمر بن العاص هكذا قال احمد بن حنبل وغيره الخديجي وغيرهم فان مسعود قد ليس هو منهم قال البيهقي لانه تقدم وفاته هو لا علمه بطول حياته حتى اصبح عليهم فاما التفتوا على شئ قبل هو قول العبادة لا وفعله بل على ابن مسعود في ذلك سائر المسلمين عند الله في من الصحابة وهم عاتق بن عشرين واما قول الجوهري في معنى ان ابن مسعود اعد العبادة الاربعة واخره ابن عروبن العاص فخطا بانه ثبت عليه لا يعرفه الا هذا كلامه بعبارة **فقط** فيكون ثبوت الحكم به لا بالقبول فيه اياها جواب سوال وهو ان في الواحد او اوافق القياس كان الحكم ثابتا بالقبول في فائدة في جواز العمل به في الخبر وحاصل الجواب انه فائدة جواز اضافة الحكم اليه فلا يمكن باقي القياس في معنى هذا الحكم كونه مضافا الى الحديث **فقط** فاما ان يشبهه السلف لان شهادته السلف يعنى الحديث ويلا محله ان موافق القياس فيقبل فاعلم ان قول القصار مثل المعروف في رواية المعروف الذي يكون فيه موافق القياس وبدل على ذكره فصل فيما اذا قبل البعض بان يقبل اذ وافق قبا سا فلولا ان المراد منها ايضا التفصيل لما غير الجواب **فقط** حتى يكون بارفع على غاية القول بالحدوث وكذا ثبت **فقط** الاول ان الخبر آه اعترض عليه بان الخبر انما يكون نصيبا بامران لو علم نصيبا انه خبر الرسول ومما يشبهه في الطريق توجب الشبهة كونه خبر الرسول عدم كونه نصيبا باصله واجبا ان المراد كونه خبر الرسول عدم نصيبا بالنظر الى اصله وان تحقت فيه شبهة فالمرض هذا وقد يقال فيهم بين العلة والخبر ليس معنى فان الوصف الذي هو علمه عند الله في موجب العلم كان الخبر اصل موجب وهذا لان الوصف كالمخبر والتفصيل في الجهة كالرواية من الراوى وكما احتل تفصيل الحديث الخطا احتلت الرواية اياه فلا فرق بينهما **فقط** وان كانت احوالها ثابت الغير الراجع الى التكرار ما باعتبار التكرار العاليه بالقبول في اولها المضاف اليه **فقط** التي يكون قد لا يلوكة ثبوت اصولها بخبر او غير معروف بالحق فيقبل

فان كان معروفا بالحق فيقبل شراكتهم بالخلفاء والعبادة ثم بين العبادة الشريفة بعددته بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر

فان كان معروفا بالحق فيقبل شراكتهم بالخلفاء والعبادة ثم بين العبادة الشريفة بعددته بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر

فان كان معروفا بالحق فيقبل شراكتهم بالخلفاء والعبادة ثم بين العبادة الشريفة بعددته بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر

فقط اما اولاه حاصلة ان الشبهة القياس اكثر عاف في خبر الواحد فيجب تقديم الخبر على القياس في هذه العروة ايضا واجيب عن بان القياس على هذه الشبهة معمول به بالاجماع وكثير من كوال العمل بالخبر كخالفة القياس ولا يتردد بعضهم في مخالفة القياس الصحيح ولم ينكر عليه احد علم ان خبر غير الحقيقة لا يقبل اذ لم خالف القياس في كل وجه من وجهه المذكورة كثبت الشبهة وجب تقديم الخبر على القياس وذكره كثبت ان خبر شبهات كثيرة كون الراوى سائيا او ناسيا او غائيا او كافرا او لم يكن حتى النبي عدم في القياس شبهة واحدة وهي احتمال الخطا عاتق ان الطرق مختلفة على ان يجوز تقديم ما فيه شبهات كثيرة على ما فيه شبهة واحدة عند قوة تلك الشبهة وعلى الصحيح في هذا قد جواب ايضا بان احتمال الكذب في الرواية المتسلسلة اليس لا يثبت في الواقعة بعد الفرق الثالث الذي شهد النبي عدم بخلافه في نفسه وعدم الشبهة الواقعة سببه يد على عدم شبه القياس على ان فيه احتمال التعلل بالمعنى وذكر ما يحتاج اليه عظيم الفقه وفي نظر ان عدم قول مثل الخبر المذكور متحقق فيما قبل الثالث ايضا والحوال المذكور لا يرفع الاخر من المورد على هذا كالاخي واما حديث التعلل بالمعنى فمدفوع بما ذكره الوجه الثاني نعم يمكن ان يقال انه لا يرفع القياس انما تركه بالقبول عند الفهم وقد كلف في ان شاء الله باب الذي من كل وجه **فقط** واما ثانيا اعتذر عن قول المعصوم وذكر ان التعلل واجيب عن بان الذي يدفع الاحتمال المورث للشبهة على ان واحد منهم روى عن النبي عدم كنت نبيا وادم بين الماء والطين واخره سأل عنه من وجبت كبر النبوة فعلاهم وادم بين الماء والطين وليس هذا الا بغير التعلل بالمعنى من غير تقييد ولا كبر التعلل بالمعنى من الوجوب في الكون والقوة وليس الاحتمال **فقط** واما ثالثا انه الجواب عن انا لانقول بعدم جواز تركه مطلقا بل اذا خالف جميع الاقيسة وما ذكر من التعلل على تقديم الصحة لا يدل على نفي ما ذكرنا **فقط** الا ان هذا الفرق في الفرق بين خبر الراوى المعروف بالثقة والراوى المعروف بالرواية فقط **فقط** من استبعاد ابن عباس في خلاصة مبررة حيث انما خوفنا بالما النبي في الكاروه ابو هريرة وجوب الوضوء عاصمة النار وهم البعض من هذا تقديم ابن عباس القياس على خبر الواحد فاجاب عن تقييده وما روى كل في ذكره من استبعاد ابن عباس ليس بقد القياس بل استبعاد الخبر لظهور خلافه نظر بدل خبر كلامه في الاخي حيث قال لا يقال انما روى بعيننا نقض اخر عنه لانه لو كان عندنا نقض

وهو من العمل انما هو باب الذي في مخالفة القياس لا في نفسه انما هو في كل وجه من وجهه المذكورة كثبت الشبهة وجب تقديم الخبر على القياس وذكره كثبت ان خبر شبهات كثيرة كون الراوى سائيا او ناسيا او غائيا او كافرا او لم يكن حتى النبي عدم في القياس شبهة واحدة وهي احتمال الخطا عاتق ان الطرق مختلفة على ان يجوز تقديم ما فيه شبهات كثيرة على ما فيه شبهة واحدة عند قوة تلك الشبهة وعلى الصحيح في هذا قد جواب ايضا بان احتمال الكذب في الرواية المتسلسلة اليس لا يثبت في الواقعة بعد الفرق الثالث الذي شهد النبي عدم بخلافه في نفسه وعدم الشبهة الواقعة سببه يد على عدم شبه القياس على ان فيه احتمال التعلل بالمعنى وذكر ما يحتاج اليه عظيم الفقه وفي نظر ان عدم قول مثل الخبر المذكور متحقق فيما قبل الثالث ايضا والحوال المذكور لا يرفع الاخر من المورد على هذا كالاخي واما حديث التعلل بالمعنى فمدفوع بما ذكره الوجه الثاني نعم يمكن ان يقال انه لا يرفع القياس انما تركه بالقبول عند الفهم وقد كلف في ان شاء الله باب الذي من كل وجه **فقط** واما ثانيا اعتذر عن قول المعصوم وذكر ان التعلل واجيب عن بان الذي يدفع الاحتمال المورث للشبهة على ان واحد منهم روى عن النبي عدم كنت نبيا وادم بين الماء والطين واخره سأل عنه من وجبت كبر النبوة فعلاهم وادم بين الماء والطين وليس هذا الا بغير التعلل بالمعنى من غير تقييد ولا كبر التعلل بالمعنى من الوجوب في الكون والقوة وليس الاحتمال **فقط** واما ثالثا انه الجواب عن انا لانقول بعدم جواز تركه مطلقا بل اذا خالف جميع الاقيسة وما ذكر من التعلل على تقديم الصحة لا يدل على نفي ما ذكرنا **فقط** الا ان هذا الفرق في الفرق بين خبر الراوى المعروف بالثقة والراوى المعروف بالرواية فقط **فقط** من استبعاد ابن عباس في خلاصة مبررة حيث انما خوفنا بالما النبي في الكاروه ابو هريرة وجوب الوضوء عاصمة النار وهم البعض من هذا تقديم ابن عباس القياس على خبر الواحد فاجاب عن تقييده وما روى كل في ذكره من استبعاد ابن عباس ليس بقد القياس بل استبعاد الخبر لظهور خلافه نظر بدل خبر كلامه في الاخي حيث قال لا يقال انما روى بعيننا نقض اخر عنه لانه لو كان عندنا نقض

[illegible][illegible]

والله

ان كان في الطوارق فلو ان كان نصا في معناه فكذا كان المعنى موضع في اللفظ وتاييد في البتة
ولذلك لا يمكن من معناه بخلاف اللفظ والعلم من الكتاب فانه يكفر واذا كان كذلك يجوز في جميع الواحد على
الكتاب ولا تخصيص عموم به لان فيه ترك العمل بالبدل الاقوى لما هو اضعف منه وذكر الجوز **قوله** واجيبنا
قال القاضي الشافعي لا يخفى ان العلم بالاحكام من المعنى لا يعلم بثبوتها فلا يشمل المشهور والمتواتر لانها معلوما
الشيء كيف خص في هذا الحديث **قوله** على انه لا يمتنع ان يخالف لعموم الكتاب لا وجوب القول بالكتاب
انما ثبت فيما تحقق انه غير رسول الله تعالى بالسام منه او بالتواتر ووجوب انما ثبت فيما ثبت وثبوت
من الرسول عدم ادعاء الادعاء بغير علم او ادعى لم يثبت حديث فلا يكون فيه في لغة الكتاب **قوله** فان المروي
الآية ما اعطاكم من الغنية كذا في الكشف **قوله** وايراد البخاري في جواب صاحب الكشف عن تصحيح الحديث
بان الامام لا يجد في البخاري او في غيره من هذا الحديث في كتابه وهو الظاهر المنع في هذا الفن واما ما اهل
منه الصفة فكنى بالآية في الحديث على صحة ولم يثبت الاطعن غيره بعد ووجه الرد بما ذكره البخاري في صحيحه
فان قسم تصدي لا يثبت وقسم لورمه لا يستلزم والثاني هو الاول هو الاصح مطلقا بخلاف الكتاب
وقد يقال في هذا انما يتم لو لم يثبت الحديث المذكور عن محمد بن زيد بن عيسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال حدثت عن
ما ينكرون فلا تصدقوا فاني لا اقول المنكر وانما يعرف منكر بالعرض على الكتاب **قوله** فلو عدم البش
الغاية في حق به **قوله** فلو كان مثل خط الانبياء فان الذكر به القابل **قوله** وقوله عدم لا يثبت المراد على غيرها
خص به قوله في احكامكم ما وراكم فكم فانه يتناول **قوله** حصر الحديث وقد يكتفي في التقدير ان
الشرع حصر الحديث على المنكر واختصاص الحديث به يقتضي ان لا يوجد غيره منه **قوله** الا انما اورد
هذا الحديث على لا خيفة من حيث ما بعد ما فاستخوه وسألوا عن بيع الرطب بالتمر فاجاب بخبر
فاورده وهذا الحديث فقال ان هذا الحديث **قوله** زيد بن ابي عبيد موافق لما في الكشف والمعبر
واما الواقعة النهاية فكذا اعاد زيدا على عكس **قوله** قال ابن المبارك في قيل عليه السلام من معرفة لا خيفة من

وما يثبت
ان في الحديث
منه

ان رجلا واحدا ليس بما يقبل حديثه ان يكون ابو خنيفة رجلا يروي الحديث فلو ان يروي رجلا واحدا
ولا يعرف باقية **قوله** فلا يكون من قبلة اجيبنا لا منافاة بينهما يجوز ان يكون مروي الامور على
ما سبق منه قوله كصنف خيفة ان الرطب لم يكن ان يكون مروي الامور ان يكون التمر اشارة اخبره من
التحليل من حين يعقد صورته الى حين تدركه ويكون اعترافه الاعمال على ما بمنزلة اعتراف الاعمال الصافية على
الصغير والكبير من حين يروي الرواية من بيع التمر من يروي ان التمر او يروي قوله التمر في غير ذلك فيقال
وهو ولهذا لا يوافق بالرطب فيفسد من قبل الموت لا يبطل الوتر كما يبطل البعيب اما في بيع قبل ولو لم يفسد
فخص رطبا وبالكس كما في السب الا واما ان اليوم المذكور ووجه الثاني ان القاضي الامام ابو زيد وشيخه على
الامام لا خيفة حيث لم يجوز بيع الخطة المغتلة مع ما في اليوم المذكور المستبيع الرطب التمر بان يقال في
ان يجوز بيع الخطة المغتلة بغير المغتلة لان المغتلة اما ان تكون خطة او لم تكن اما امر الرطب **قوله** فلو ان الاسرار
وغيره انما لا يوافق على الامام لا خيفة ان القياس على الخطة المغتلة فيفسد عدم جواز الرطب بالتمر عند
يذهب التحقيق الذي اوردناه المصنف من جاز لا يظن من الرطب ليس مطلقا ببيع التمر بل لا يظن انما
الصفة انما يجوز في الرواية ولا نوافر لبيع بعد ان اختلف النوعان فيبيعوا كذا في شتم **قوله** واعترض عليه
اجيبنا بان مع اعتبار هذا الوصف ليس الا خلافا للرطب التمر فيكون في الثاني قوله ان اختلف النوعان
فيبيعوا كذا في شتم لا يوجب والعيب قبل التمييز بها غير وادعى الخلاف ايضا في الرواية كذا في **قوله** الثاني **قوله**
فانما جواب ان ما في الشرع استند اعتبار التفاوت في الجودة فلو عدم جوده ووردهما سواء وانما التفاوت في
القدر والسياسة حيث شرط البذرية والتفاوت هنا طوأت بمعنى العباد وهو مثله اما لا بل فصار هذا اصلا
وهو ان كل تفاوت بين شي من هذه العباد فذكر من هذا النوع في المغتلة وغير المغتلة من الخطة والرقن والتفاوت
بهذه الصفة من الرطب والتمر التفاوت ليس من هذه العباد فلا يوجب التفاوت بين الجيد والروى **قوله** فلو سلم انه
ولو سلم ان علم الشدة كذا الوصف ليس من هذه العباد من بيع التمر فيما لا يفسد في بيع التمر كالجيد والروى في نوع

على ان لا يثبت
في الامور
والتفاوت
في البيع
في التمر
في الرطب
في الخطة
في المغتلة
في غير المغتلة
في الخطة
في الرطب
في التمر
في الجيد
في الروى
في النوع

مجلس شورای اسلامی
روزنامه

[illegible]

٢٠ تكون المسئلة اجتهادية

قوله يا ايها الحكماء فانهم قد اختلفوا في معنى قوله قد جازى عن الخصال
 احد وجهين في الاول ان مسامحة على ما ذكر في فصل محل الخبر في قوله لان الحد هو ما يكون تقديره بالجملة
 ولا يدخل الا في اثباته فذكر **قوله** والانتفاء ان قصة امره لا قبل الاشكال فتفاوتها من هذه القضية
 لان وقوع هذه الحادثة وهو الزنا اكثر من وقوع تلك الحادثة وهي القهر في الصفه كيف وماله الصفه
 بما فيها فلو كان تعزير الحكم ببعض احد فكره فيكمير السبيل والحادثة الاولى لا مانعة عدم التعزير فلا مل
 فيكون جازا خفا ولا على بعض العمية **قوله** في قبل العواصية في هذه المكان الحسن وفي كونه في البر
 وفي النهاية رتبة وهي الزنا اعز من بانه ليس بمجد الرسول لكنه واجبة ليس كلام الراوي انه كان في السجدة
 فيجوز ان يقال ان عدم كان يعلى في غير المسجدة في الموضوع يعلى فيه ركنه **قوله** والاستكبار من فروع الغف
 كما ذكره بعض المحققين في معنى لا يؤمنه انه كان اما ما حفظه الا ما شغل بالبعد وفي اليمين ان هذا الشغل
 مرجح لان ذكره يدل الاجتهاد ووقعه الذي في نفسه يقع **قوله** والجواب اننا انما آه في ان التوقف
 في الاتباع ان كان واجبا فصد وهو الاتباع يكون اما قطعيا فاما لا يبرهم على الفعل ولم يكن واجبا لزم
 عنده جازم فكان **قوله** ويمكن ان يقال آه في التوقف ان يور على هذا الجواب ان يقال الاصل على ما هو
 عليه غير معلوم فكيف ثبت جواز ان كان حكمه بل الجواب ان عدم اتمام كونه نيتا ونفي بيان الدين فقدم بيان عدم
 التزم بيان جواز التزم لانه ثابت للاصل فقط وكذا عدم بيان الاختصاص ببيان عدم الاختصاص كونه يكون
 في موضع البينة لانه ما حورون بالاتباع به قال الله تعالى وكلم في رسول الله سوء حسنة **قوله** اذا كان متعلقا
 بالاجتهاد قبل علمه في التقليد بالاجتهاد كونه مكلفا ما هو ثابتا فيكون الاجتهاد وما يستند اليه بالوحي وقيا
 لان الوحي هو الامر بالاجتهاد واجبة الوحي ما في الله تعالى بلسان المكلف هو انتم ان يكون بالذات او بالواسطة
 لاختصاصه ما ثبت في اوله لانه لا وحي ويمكن ان يجاب عن اصل الاصلح بانهم قالوا معنى قوله وما ينطق
 عن الهوى انه هو الاوحي يوحى ما بعد رنطقه بالقرآن على هواه ورايه انما هو وحي من عنده انه فلا يزم شمول الحكم

والنفي طريقا فافادت الاستعانة بالنفي كالمثبت كما ذكرنا في عشرة الاستعانة
وتعريفها ان عليك واحدا فاما من النفي كان المعنى ليس على واحد فلا يكون كالمعنى هو اما اذا
قلت الاستعانة بالنفي فلا يمكن ان يكون الاستعانة راجعا الى الاثبات والنفي واخره الاما بعد فوجب
على الابدال من النفي ويكون المعنى كالمعنى ليس على الاستعانة والاستعانة من النفي اثبات فيقع ما قالوا **فهم**
فلا شك ان آية انا فاذكر هذا نصا ما ذكر بعضهم من ان هذه الكلمة افاضت التوحيد باعتبار اننا نقيده في الوتيرة
غير اننا نعلم ان الوتيرة في قوله تعالى لان الكفار معشر فون لا يولد فيهم من خلق السموات والارض
ليكونوا الله **فهم** لا يمكن الجمع بين آية انا فاذكر هذا نصا ما ذكر بعضهم من ان هذه الكلمة افاضت التوحيد باعتبار اننا نقيده في الوتيرة
المعاصرة وحيث لم يعد صار كانه لم يتكلم به ولو اعتبر بها لم يكن اعتبارا كذا المذهب كما بطريق الاول
يغال بدلالتها على كمال معناها ثم اخرج النفي قبل الحكم وحيث سم هناك عدم اعتبارا كما يكرم التسليم منها
بطريق الاول **فهم** اما آية قال العاقل الشريف فيمن انظر في ان العاقل بان الشئ من مستعمل ابلغ
بمازا والاستعانة قرينة كيف سم رجع الاستعانة الاما بنا وله اللفظ الاستعانة وقصد التكلم واما قوله
للقطع آية فحين ان قلنا في افانهم كمال على ان المراد بالاصابع هو الانا من فيكون معنى قوله الاما بنا فافاد
اف شرط الاستعانة المستعمل ان يكون كونه لاهلهم وقول ما بعده فيما قبل اما لو قيل جعلوا الاصابع اما والآ
اصولها كان معجبا واقعا ما هو شرط الاستعانة وكذا الواضحة افانهم انتهى **فهم** اعترض ابن الحاجب
بان قال اشترط الجارية الا انصف ولم يقل الا انصفها كذا قال ابن الحاجب وقد يقال لا فرق بين الا انصفها
والانصف لان اللفظ الاما من قبل ان يحل عليه وتيقن الكلام حينئذ فيخرج من التدرج والتكامل فيغير
وبغير ما ذكره جدي في حصول البديع حيث قال في تقريره جاز اعراض ابن الحاجب الاستعانة من حيث التناول والاول
القرينة فالخبر قبلها هو الكمال لان حيث اضافة المعنى الجارية فانها بعد الاخراج وقام القرينة لاجلها فان الذي اطلق
فما زاع على ان الجارية هي الجارية المقتضية لا المطلقة كاشترطت نفسها فان لم يتم التقييد بقيام القرينة يكون الكلام

المعنا الوضعية فلما ذكر جمع النفي كالمعنى الجارية ان الاستعانة اخرج بعض من كل كما جمع غيره وان العشرة
نقص في مدلوله وان فيه رتبة وصنع الاخراج والمخرج والمخرج عنه وليس مثل جعلوا الاصابع اذ انهم اوصوا
لان الاستعانة وارجاع النفي بعد تمام القرينة **فهم** باعتبار اطلاق اسم الكل على البعض شياع والممنوع
الاعلام الاستعانة لا مطلق الجارية على العلم عدمه لانه معدوم ولذا نفي عشرة في اخذت عشرة من الهم
بغلاف ضيقية فان قلت قد تقررت العقول ان العدد اغاير كبر من الوحدات لامن الاعداد التي تحتها فاست
شكرا ليس من العشرة بل من عشرة وحدات قلت وكذا يقيح فليس عشرة اهل اللغة والعرف بل هو
ان الاحكام على الظاهر **فهم** ولا يخفى عليك آية فيمن انظر في ان العاقل بان الشئ من مستعمل ابلغ
عليه مستغلا على في المذهب الاول لا يوجب التكليف فذكر لا بعد من كان الحكم كونه كذا معارضة **فهم** وعده
المص آية لم يمسك في اثبات جازية اهل اللغة بالوجه الاول بل تمسك بالوجهين الاخيرين **فهم** ولو سلم يجوز
وجه التسليم ان الثبات مثل اخر الاسلام وما هو الكشف والمخف والنفي هو التحقيق والاتفاق وقاية الباب
اجمع اهل القرينة على ان الاستعانة المنع اخرج بعض من كل **فهم** انما يقع على المذهب الاول آية اعراض عليه
ابطال الحج يتوقف على عدمه في نوع معاصرة على المذهب واما بينة الحقيقة وهو دليل الحقم لافيه من
المصانة على مطلوب **فهم** ولا شك ان اثبات آية فائدة هذا الكلام وقع توهم بثبوت بدلالة اللفظ اذ لا ينافي
تفرد ثانيا بثبوت اشارة فلا يرد ما قيل ان غير فحتاج اليه ليعقل ان كونه نفيًا واثباتًا بدلالة اللفظ **فهم** ونظر
لان آية ارجع به بان واد المعاصرة لا يقع حقيقة الاعلى المذهب الاول واما نقل ابن الحاجب وغيره يدل على قولهم
بما لا يقرهم بعدم حصول المستثنى تحت حكم المصدر فلم يكن من النفي ولا من الاثبات الا بجزء او بالكل
لا يتصور كون الاستعانة عن النفي او عن الاثبات على ما قالوا بل هو اما نفي مستقل او اثبات مستقل
معنى انه ليس بالنفي والاثبات للنفي الآتي اذ انت خسر بان هذا على تقدير صحة اعراضه اما لم يكن
مستغلا نظر قطع واما على المذهبين الاخيرين فلا حكم على الاستعانة اصلا لا بالنفي ولا بالاثبات واما

خالصة

يبين

احسن عليه

اذا جاز

ظاهرة ما قبله

اذا جعل المصطلح في كذا فلا الجواب المذكور انما يدفع النظر او اثبات الحكم على المشتق باجتماع
 الاخرين وبطلان ما ذكره وقد اعترفوا بحقق النفي المستقل او بالاثبات في اول كلامه في علم وجه النظر
 وان اشترطوا في كذا النظر كون الشئ من النفي اثباتا وبالعكس الا ان قوله واما مع المشتقين آه
 فيكونه فينبغي ان يجعل من في قوله من النفي عنده كما قال ابو عبيدة في قوله فينبغي عنهم امورهم واما
 من ان شئنا فينبغي **فعله** وهذا باطل آه واما من صاحب المنهج بالباطل وهو ان يجعل حصول الظاهر
 كحصول الشرايط والاركان لا يثبت اليه الصحة الكريمة لا صلتها بالثبوت او القبول او القبيح او غيرها
 او الماينة جميعا كما لا يسمع **فعله** وهذا في غاية الفجور واجاب عنه في فصول البياني فان التكرار الموقوف
 في شيئا الواقعة بعد النفي او القصد في النوع ثم لا جالس الا رجلا عالما حيث شئت الامة كرجل عالم
 فلا يثبت لي الى امر واحد فصار هذا رجلا عالما او لائق وما كنت الامة او لا تكون **فعله**
 عما قد فيه النظر ان المراد قد مر في ظاهره والاختلاف في النزاع في القوم في مثل قوله كما ولعبه في خبر من
 مشرك وعدم تسليم كون الوصف عام في شئ من الصور مدفوع بما ذكرنا الآية فان الامة على تامة خبرية
 العبد المؤمن من المشرك من غير ان يحتاج الى شئ آخر واما عن النزاع في صورة البيان فقد يقال في بيان
 على العرف وكلما على اللغة على ان يقول لان عدم العموم في المشتق المذكورة ولو على سبيل البديل او في المشتق
 بان يقال الاخرى رجلا عالما والاختلاف ولو سلم فالنظر لا يقدر في اصل الكلام ان قوله على ان الثاني آه ممنوع
 ايضا لا دليل له يدل على ان العموم ثابت في عموم الاستغراق غير ان العموم ان كان عموما لجواب فالاستغراق
 استغراق الجواز وان كان عموما للجواب فالاستغراق استغراق الوجوب وقد مر في بحث العلم ما يفيد كبرية
 في المنع فليرجع اليه **فعله** فان قلت معنى تعلق الاستثناء انما كان المنع مذكرا لانه لا يجوز ان يجعل على ظاهره
 والايام مشتقا من الكل والكل هو موطن وحاصل الاعتراف ان ليس معنى الاستثناء للواحد ان كل واحد من
 الصنفين المتعارفين للظهور مشتق عن الحكم السابق اعني عدم الجواز في كل واحد من المذكورين **فعله** من جهة ان

بانه

نقله

الحكم

الحكم آه فينبغي ان لو كان اثبت على حالة المشتق نعم هو المنع في صدر الكلام على ما قرره لا في الغلاف
 عليه بقوله نعم لقائل ان يقول آه لان الحكم المنع الا لا يكتف العموم الا ان يجعل لا يفتقر الكيفية
 من التعلق لقائل **فعله** لقائل آه اجيب ايضا بان الاستثناء يثبت نقض الحكم بان يكون
 النفي اثباتا والاثبات نفيًا حاصلًا ولم يقل احدا بان يجعل الحكم خبريا ويؤثر في كونه كميته الا ان كان
 استثناء البعض من الكل وهما ليسا كميته لانه متعلق بالمال **فعله** وفيه نظر قبل النظر في وارده على المص
 فانه لم يرد بما ذكره نقضا على قاعدة نعم تمكن بل اورد ما ذكره معارضة لما قالوا ان الفاء وانما آه
 من منسبكم في علمية المشتق في ان المشتق من النفي اثبات ومن الاثبات نفي واثبت خبر بان حاصل
 النظر ان زعم جواز كل صفة بظهورها على الفاعل المذكورة سلم لولم يعارض الامة القطعية و
 لا يندفع هذا بما ذكره **فعله** لانه طريق ظني فينبغي ان قولهم المشتق من النفي اثبات وبالعكس ايضا
 طريق ظني وليس في تلك القاعدة باو لا في هذا فتأمل **فعله** او لا لانه آه قال القائل ان شئت هذا
 محال لكون الاستثناء ظاهرا في الاتصال كيف والاستثناء المتعلق بجواز وهو خبرية عدم ظهور
 ما يصطاح استثناءه لا يقتضي الانقطاع لان المخرج متصلا بعدم ظهور ما يصطاح استثناءه منه
 انتهى وبالمجمل الاحتمال الثاني لولالة الدليل الاقوال النافذة على دليل على ما سبق في اوائل الكتاب
 في بحث تخصيص العلم وهما ليسا كميته **فعله** الا خطه مفعول قبل هذا لا يبعد ان الفعل ما يعمل
 اخطاه كالغرض بالثبوت لان الخط لا يصح عرضا بل هو خلاف النفي الواقع في غير مقدمه واثبت
 فينبغي ان المفعول لا يكون عرضا بل سببا متوقفا على ما في فاعله **فعله** وتقرير في
 فينبغي ان يكون الاستثناء على حالة حكم الصفة الخارجة ممنوعة وفي الفعل على ان يثبت
 حكم الصفة مع كونه لا يقتضي حكما بخلافه في الاثبات والنفي بالاجابة ولا بالاشارة فان الاقوال لا يثبت
 الا على فائده الاشارة المذكورة ولولا حكم التوحيد وقوله لانه مذكور الامة ولا يبعد الحكم بالنفي في

لا يثبت نقض الحكم

مخرج علم الساب **قوله** فان قيل لزوم انه قد جاب عن الاعتراض الاول بان الحكم بطلان لفظ
واما في جعلنا بطريق الاشارة للاحاطة بالاول لفظ بل لانه اخبرني حكم الصدق فثبت ان حكمه مخالف
حكم الصدق ومنه ليس من اول اللفظ بل هو مخرج حاصل تمامه وهو بلفظ وهو موقوف بان الثابت
بالاشارة ثبوت نفس الصيغة عنده كانه على غير الاسلام في انشاء تقرير الجواب عن الجواب الثانية لانه
الاول ولا يخفى ان الثابت باللفظ **قوله** والجواب الاول قيل بل المدعى انه لا يستلزم في انفي يكون
اثباتا والعكس اما فكيف يصح الاعتراض بصحة نفي بطلان هذا الدعوى الكلي وانت خبير بان عدم
دعوى ان الدعوى بطلان الكلي لا يرد على الجواب بل يرد من عليها نعم يرد ان يقال كلام المصنف ان نظره
بطريق الاشارة في كل مستثنى فلا يكون جوابا لشارح جوابه كما يرد عليه من ان الحق ما ذكره المصنف لان الاول
بالاشارة لانه لا ينطبق ولو كان حاصله كان مطروحا ويمكن ان يقال ان اصل الجواب فافهم حكمه التوجيه
الاثبات بالعرض والشرع لا لا لغوي **قوله** الانتفاء في مثل الامثلة لا يظهر كلام زعم القوم والافاق تفاوت
فيه ممنوع كما هو فلا يكون هذا الجواب صحيحا **قوله** على انظام قوله عم في حقه لان هذا الحديث لا
افتقار ان يكون كل من يقول لا اله الا الله مؤمنا ويصح اسلمه قبل حصول الايمان الذي هو في طريق
الفروقة لانه غير معتقد لوجه الصانع بل لان الاشارة في النفي اثبات فلم يندفع السؤال **قوله** الدلالة
على غير معناه في نظره انه لو علم انه على المذهب صليح فثبت في هذا المجموع الدلالة على غير معناه بالافاق
ولا يترك لانه السبعة مثلا ولم يرد على خبرها شي من له على عشرة الاثنتي عشرة فالاول ان يقول على معنى
بل يقتصر على ما قبل حصول المقصود فثبت **قوله** بل اورده وان موضوع له بالضرورة ان المجموع
موضوع له وهذا يظهر من عبارة المصنف في السبع حيث قال اي وضع الواضع اللفظ الذي يستثنى منه
الباقى فانه يشعر بان الموضوع نفس المستثنى منه وليس كذلك **قوله** فمدفوع بما ذكره طبعه ابن الحارث
يقول ان ان لا يركب من ثلثة اصلا سواء كان حكما او غيره والتقدير خلافه الاصل لا يصح كونه ليل

والدليل

والدليل في علم الساب **قوله** انتفى بطلان الاشارة للاحاطة بالاول لفظ بل لانه اخبرني حكم الصدق فثبت ان حكمه مخالف
حكم الصدق ومنه ليس من اول اللفظ بل هو مخرج حاصل تمامه وهو بلفظ وهو موقوف بان الثابت
بالاشارة ثبوت نفس الصيغة عنده كانه على غير الاسلام في انشاء تقرير الجواب عن الجواب الثانية لانه
الاول ولا يخفى ان الثابت باللفظ **قوله** والجواب الاول قيل بل المدعى انه لا يستلزم في انفي يكون
اثباتا والعكس اما فكيف يصح الاعتراض بصحة نفي بطلان هذا الدعوى الكلي وانت خبير بان عدم
دعوى ان الدعوى بطلان الكلي لا يرد على الجواب بل يرد من عليها نعم يرد ان يقال كلام المصنف ان نظره
بطريق الاشارة في كل مستثنى فلا يكون جوابا لشارح جوابه كما يرد عليه من ان الحق ما ذكره المصنف لان الاول
بالاشارة لانه لا ينطبق ولو كان حاصله كان مطروحا ويمكن ان يقال ان اصل الجواب فافهم حكمه التوجيه
الاثبات بالعرض والشرع لا لا لغوي **قوله** الانتفاء في مثل الامثلة لا يظهر كلام زعم القوم والافاق تفاوت
فيه ممنوع كما هو فلا يكون هذا الجواب صحيحا **قوله** على انظام قوله عم في حقه لان هذا الحديث لا
افتقار ان يكون كل من يقول لا اله الا الله مؤمنا ويصح اسلمه قبل حصول الايمان الذي هو في طريق
الفروقة لانه غير معتقد لوجه الصانع بل لان الاشارة في النفي اثبات فلم يندفع السؤال **قوله** الدلالة
على غير معناه في نظره انه لو علم انه على المذهب صليح فثبت في هذا المجموع الدلالة على غير معناه بالافاق
ولا يترك لانه السبعة مثلا ولم يرد على خبرها شي من له على عشرة الاثنتي عشرة فالاول ان يقول على معنى
بل يقتصر على ما قبل حصول المقصود فثبت **قوله** بل اورده وان موضوع له بالضرورة ان المجموع
موضوع له وهذا يظهر من عبارة المصنف في السبع حيث قال اي وضع الواضع اللفظ الذي يستثنى منه
الباقى فانه يشعر بان الموضوع نفس المستثنى منه وليس كذلك **قوله** فمدفوع بما ذكره طبعه ابن الحارث
يقول ان ان لا يركب من ثلثة اصلا سواء كان حكما او غيره والتقدير خلافه الاصل لا يصح كونه ليل

والدليل

بعدم قبول الشهادة ليس بعدم المطلق والسكوت عند الشهادة من الشهادة والتعذر لعدم قبولها ولو اقره
 كونه **قوله** انما العبدان لان فيه من العبد الا فاجلده اجتمع فيه حقان وحياته عابرة كانه من موته
 واغلام يتعرف من موته في انه لا يزال في العرف بانه من جهة عدم اخطا الجلد والموت في حق العبد فلا مدخل في حق
 في الشاير هو الذي يتاوه او اصله آه فيكس افرام مع هذا ان قوله في الشهادة عندهم على الاستحلال ايضا
 وليس كونه قد تعرض ايضا بان يكذب المخادق نفسه عن قد يبرئ من غرض المخدوف ما كان من الذين فلازم ان
 الا صلاح يتوقف على الاستحلال بل يكون الاستحلال من قبل الاستحلال في الازالة آه قبل الحق ان يقال
 ان لغة التعديل قال انه في افا بديانة مكانة وهو خلاف نعم وقد يعجز نفس في غير علة الازالة كانه
 اختلف الاول لانه الشك في الظل شيئا فشيئا وفي غير المحل فيغيره بالنقل ومن تناسخ الارواح لا نقاشا
 في الاشياء والتغير في القرآن بالتدريج اول دليل على ان حقيقة لا سيما وقد يقال النفاة من شيا فكلوا في كل من
 المعينين الا في من جاز بهم المأزوم ولا يمتنع انما ان حقيقة الازالة بجازة النقل لم الازالة او بالكلية المأزوم لو
 مشكرك **قوله** خلافا لليوم يعني غير العبودية منهم مخرج به المحقق في اثره **قوله** وكذا في التلاوة آه اعرفني
 عليه في معنى في الاطعام المتعلق بالتلاوة كجواز الصلوة وحرمة الزنا والمسيح والباطل وفي ذكر فلازم للامانة
 عنه وقد يكتسب في الجواب ان المعنى تعريف النسبة بمعنى ان النسبة المتعلقة بالاطعام ظاهر انما هو بل والتلاوة نفسها
 ليست حكم وحرمة في النسبة في الاحكام المتعلقة بها **قوله** واليه فذهب من قال هو الخطاب في حق النسبة بالخطاب
 اراه تعريفا بالنسبة والماحصل الخطاب شيئا فلا وجود له وهو ليس النسبة كان الخطاب الاول يسمى جرح الحكم بل دليل
 والموجب هو ان **قوله** بل زوال ما ينظر فيه آه فيكس افرام على هذا انه في حق النسبة بالخطاب بالاقامة ولا يمتنع
 على كانه **قوله** فيكس لان النزاع آه قد جابسه بانه لا يمتنع من كلام المعركة النزاع في الالفاظ لفظ النسبة بل اراه ان
 لا مجال لان يكون مراه ان النسبة المتقدمة معرفة او قو ووقت وروا في التزيم المتأخرة اذ لو كان كذلك كانا شيئا
 ولا يمتنع المطلق النسبة على غير ما ذكرنا لان ان تسمه شيئا وبالجملة يستلزم المعنى لانه على جواز لفظ النسبة لالفاظ النسبة

شئ

لان معناه ان الالة التي نسخها لان تحريرا وهذا بعضها يجوز النسبة لا باطلاق لفظ النسبة **قوله** بل الجواب قبل هذا
 الجواب غير موجود لان كلام المشرك في النسبة على شرايع موسى وعيسى على طريق المنع لا بطريق الاستدلال فانه لا يلزم
 عدم النسبة في صورة عدم جواز النسبة في استدلال بعدم وقوع النسبة في المنع من عدم جواز النسبة بل كلامهم
 انما توجه على ان يرد في وقوع النسبة في شريعة موسى وعيسى بطريق المنع بانه لا يجوز ان يكون شرايعهم موقفة ببعث
 النبي ثم يثبت بمرشوا بوجهه مع قوله لان بشت رتابة المنع على المنع في غير موضع **قوله** بل هي مطلقة فيهم
 قبل لان ان الاطلاق فيهم من ان يبدل هو الاصل في بدل دليل على خلافه اذ انما يبدل لان اللفظ يدل على عدم
 في حكمه فممن ان يمتنع نسبه وان نسبه بان المدعي فيهم انما يبدل الاطلاق ولكن في حكمه اذ او وجد
 لفظ يدل على التباين يكون موثقا **قوله** هو منيع التواتر دليل على عدمه ان تيه ولو سلم التواتر لا يدل على عدمه
 وهو عدم جواز النسبة اصلا وعدم النسبة في صورة الاستدلال عدم جواز اصلا وهذا غاية الظهور **قوله** لكن لا يخفى آه قد
 يقال الدليل على ان النسبة جازية ووجه على ان يكون كمر مع قطع النظر عن شريعة ما سلكه لا كمر في الدليل العيني فانه
 ينفي اصل دليل النقل اذ قال دليل نقل لانه يرفع القول بتأثير شريعة بدل على كالاخي **قوله** والابادة لا يمتنع
 عندنا في الشريعة آه فيكس افرام اولا فاما في حقنا من المطلق وسيلنا ايضا ان الابادة ليست حكما شرعيا واما تأنيضا
 تعبير الحكم بالشرع مستدرك فالاولا ان الجواب على الاعتراض بان سكوت الانبياء عند شدة ما تشريع منهم فطانت
 احكاما من شريعة على ان قد جازة التورية ان تيه افرام عدم تفرق بناء على بغية فلا يكون هذا في قيل الابادة لا يمتنع
 في شئ كذا قال القاضي **قوله** فيهم انهم الباء الباء جازة على الظهور بعد الخفاء في قولهم براء لهم الامر الظل آه اظهر
 بعد خفاء وقوله براء لهم عالم فيسبو او براء لهم شيئا ما كسوا الظاهر لم بعد الخفاء على فكر عقلا **قوله** **قوله** هو
 كلام الاستعصاء بلسان الحق اصلا قبل الاطلاق فانه انما يمنع حجية اذ لم يعلم عدم المغيرة **قوله** ايضا يمكن حسن الشئ و
 قبحه زمانين وفيكس افرام في زمان وروا النسبة حسن كان الرفع بما ليس محققا ورفع المأزوم محال واما
 اخر من الاعتراض بان اجتماعهما عند مسبق جواز النسبة قبل التمكن من الفعل كما هو عندنا في زمان واو

على ان قد يقال لا قال بل
 الفصل في ان يبدل
 حوسا عدم الاطلاق

وقد يقال ايضا بان الاستعصاء وان
 في الاستعصاء جاز ان يكون
 ان الاستعصاء في حق النسبة
 البقاء بالاسم في حق النسبة
 البقاء بالاسم في حق النسبة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

الشيخ العلامة
المؤيد الشيخ محمد بن
الحسين بن علي بن الحسين

فكر الصوم

وحيثما لا يشكوا فيهم في غير ذلك
من غيرهم ثم لا يروا فيهم في غير ذلك
الذين لا يشكوا فيهم في غير ذلك

جواب سوالیہ ہے الحاق ہے
نہ تو ان نفس الفروع لایعد
لما کان لفظ صدق الی بعد
فاجاب بما ذکرہ منہ

تخلو وجه القبط انهم قالوا انوا
هذه الوند لزم العدا
عندنا الحبل الذي
عنها لزم اننا
في مثلنا اننا
في مثلنا اننا

الحسين بن علي بن أبي طالب
عليه السلام

لأنه في وهو ما يؤيد الجواب المذكور لأن قصته إبراهيم بن قيس **قوله** قال جواد النخيل
تجوز هذه السنة وهو ما أخذنا من حيث لا يحق ليس هو سنة النبي لأنه يوم ولد أو كما ذكره المحقق
هنا وقد يكون هذين المثالين من قبيل الوقت المجهول من غير نظر بل عليه ما ترى أن الوقت ليس على
السنة ومثلهم عندنا **قوله** الخ لا يمكن أن يكون مكانا شريفا كالأردن كما شربنا من ماءه والآخرة لا تكاد
كون النجوم على شرفها **قوله** لأن شرط السجدة في الصلاة أن يكون في البيت بالنسبة إلى مكة فلو كان
السجدة بالقياس وقد يناقش فيه بأنه لا يمكن أن يكون للقبائل بغيرها **قوله** فخصي بالحكام لا خفاء بأن الأحكام
المطلقة بالعدل المنصوص عليها في حكم الأحكام المنصوص عليها التي ليس فيها شيء فلا اعتقاد في ذلك إلا في
بأنه الأحكام الشاذة بالاشارة إلى ما **قوله** قد استعملوا في بعض الأحيان في مصادر الزكاة والحوالة فلو لم
قوم المسلمون فيهم ضيعت في أوقات قلوبهم واشتد فقرهم وعطاشهم ومراعاتهم أسلافهم وقيل
استأذنتهم على أن أسلموا فأنهم لم يطيعوا من قبلهم والعلم أن ما يعطون من فسخ الذي
كان من فسخه بال **قوله** مع جلال النص هو قوته وإن كان له أخوة فلا بأس **قوله** سقوط سبب فيكون
من قبيل أنها الشئ بانتهاء مدة فيكون كالتفاهة يوم رمضان بانتفاء قيل هذا الأهل يعارض اصطلاح
وهو قولهم تعالى الحكم يستغنى عن بناء السبب في شئ بانتهاء مدة أو انتهت مع الحاشي أو انتهت الحكم بانتهاء
علته إذا كان معطوفا بها ويستغنى عنها إذا كانت اجزا فية **قوله** لا يكون إلا من قبل شئ قد سبق في جواب
فاس الاخر امتحان الأمور على قولهم الفقه القول اعني الكتاب هو السنة والابحار اصول مطلقة والاربع اصل
من وجهه من وجه آخر ما ان الابعاد قد لا يكون منه باللائحة التي توفهم العلم الغروي في وقتهم بالاصول
فهذا الذي لا ينافي على فكر فقير في بيان الابعاد لا يكون نالها الابعاد أو لم يكن على نص لأن الأول أما قطعي و
الابعاد على خلاف الظاهر كونه خطأ وأما من فقد انتفى بمعارضة الفقيه فلا يثبت حكم فلا ريب في ذلك لأن
الابعاد على خلاف الظاهر لا تحسب قطعية فلو لم يكن راجع وثقيلين فالنائب قبل انقضاء ولو بالظن أو لا ريب

صارنا شيا كان نفعنا انما ثبت بالظن من الكتاب وفيه الواضحة انما لا خلاف في نص قطعي **قوله** والظاهر ان يقول آه
اجيبه بان الابعاد المنعقد بالبرهان يكون على الخطأ فلا يخفى على من يتفكر في شأنه وفيما لا يجوز ان يعلم
ترافق فكر النص والابعاد لا يخفى غيره وان لم يعرفه واعتبر في علم ما ذكره اولاً بالانوار لم يترافق لا يكون على
وتم بان النص الذي يستند اليه الابعاد انما كان نفعاً في معناه أو من غير الحق أو لا يعلم بجوابه يكون
راجحاً على النص الخالف للابعاد انما كان نفعاً في معناه أو لا يعلم بجوابه وان لم يعلم بجوابه النص
فلا شك انما كان معلوم فيسند الحكم اليه غاية ان الابعاد انما كانت قطعية ولا يمكن ان تكون الا بالبرهان ابطال ابطال وقد
يجاب بان القطع كالان في الابعاد كالحق وعدمه بعارض علة عكس التمسك به الحكم كانه الاثبات والابطال
هو السنة **قوله** المحقق يقول في ثبات خبر منها آه الاستدلال بالآية على المدعى بوجهين احدهما ما ذكره المحقق
وهو ان السنة ليست بخبر من الكتاب ولا شلالا وكما ان نفعها فان كانت وهو يدل على ان الآتي بالخبر او المثل
هو انه نفع الضمير له وهو لا يكون الا آية في القرآن والسنة والواجب ان الآتي في الحقيقة
ايضا هو انه نفع قوله وما ينطق عن الهوى ان هو الاوى يوحى **قوله** المحقق ولعله يعلم ان الذي لم يجر
آه قال شيخ الاسلام محمد بن وراي في كتابه في السجدة لم يثبت في ثبات اذا استعمل في حديث
فأخبره على كتاب الله فان وافقه فاقبلوه والا فرفضوه وان الحديث المذكور في صحيح المصنفات
بل هو حديث صحيح وهو الا لا او ثبت بالقرآن ومثل مع **قوله** وقد يقال ان الثابت قبل الوصية
شأنه شرعا لا وادعوا من الوصية والتفويض بالشرع بعد الموت في طاعة الله ومن الاقارب كان
مفوض اليه هو الموقوف من قبله بالمعروف ثم اوجبهما التام مقدرة آية الموارث ولا شك انها تاتي
المعقوفة فسخها وحي لم يفسخها الا وصية الاقارب تلك النكاحات بغير وصية الاقارب فيسقط مراد
بقوله من بعد وصية يوصي بها والحديث اوضح الا من نفع الوصية المفوضة وان المنسوخة ومنه
الاقارب وهذا تحقيق كلام المشايخ فلا يرد ما ذكره القاضي اخذ من الاقارب ونحو ان ذلك الغافل يقول

بسم الله الرحمن الرحيم

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

अनुसूची

انما كذب للقول وابطال الروايات مع قهقريهم بان الكتاب بيان لانها، ثم الاول وادام على مؤيد **اقدم** كتاباته في آفة
 هو قهقريه واما انهم الرسول فخذوه **قهم** ولذا حال هذا البحث على غير قبل الحكم الذي يرتفع بوجوه العلم، هو العلم
 الذي يقوم بالحكم لانه ليس يتعلق بالعلم، والارضا على ما هو في الجوه عالم بالحكم لانه يغني علم العالم بالجوهر على
 ان العلم المنسبط بالخطاب ليس الوجوب بالعبث لانه كما ذكرنا في الجوه الرتبة والباقي هو كذا هو الاول والا
 ما فرضناه على ان يكون هذا واحداً والبحث على العلم، ليحصل التوافق في الابهام الشبهة ولو كان كذلك كان الانسب ان
 يتقدم قبل **اقدم** قهقريه في نفسه في حكاية فدايه ما قيل كان علم ان يقول قهقريه قال ارتفع انه
 في الابهام قول الحق بل قول قال انه في قول الحق **قهم** المعنى وسورة الاخرى وقيل الخطاب كقوله في حق
 قد علم انهم لا يؤمنون ومنه قهقريه حكاية لكم وبنكم وبنكم الذي انتم علم لا تكونوا في عين الذي
 انما عليه لا رقة فليس في الكفر ولا في الجاهل يكون مستحقا بان القتال الهم اذ افسر بالمباركة وتغير كل
 من الاخر على وجه **قهم** فلان اعيان الجوهرة انما لا يكون نسخا وكذا اذا لم يكن الزيادة ناهية فقد عند العكس
 رقة المشافهة في الحدف معارفا للجد في التفتيش بالجمود انما ما قيل ان زيادة السادة في التفتيش حافوا
 على العتبات والصلوة الوسطى لافراجها عن كونها وسطى وهو رده بان فكر او جنتي لا شر على فلا يكون
 رفعه نسخا **قهم** حديث الزيادة التي هو اختيار الغزالي او نقل عنه انه قال ليس اتصال العشرى باقائهم كما
 الركعات لان الثماني يبقى وجوها واما في نفسها بخلاف الصلوة ثم قال في الفرقا في فيل في يوم
 التفرقة على ما قال المحقق في سورة المختص ان زيادة ركعة على الصلوة تكون بحيث لو علمت لم يكن للركعتين
 اثر اصلا ويكون الواجب ثلثا بخلاف زيادة العشرى على حد الفرقا او لو علمت كان الباقي اتم ولا يجب الا
 العشرى **قهم** فموضع المتن قبل هذا اعتذار بعيد الان لم يكن بلاكم بان عند الامام نسخا بل الاعتذار
 التبرئة او اذ بان لوقا بعينهم الخاتمة كان رفعه حكما بذكره على ان ابا جهمان الزيادة على النص نسخا **قهم**
 فقرة المحصول ان هذا التغير لا في الحقيق وهو يعلم ان الزيادة شرطا مفصل بالامكان في الطوارى والنسخا

نقصان

ظهور بتفصيل الغزاة بين الهند
 الرابع واني مس وازيان الغزاة
 ما جمع الرابع وون الحاسمان كانت
 زيادة ما ساسا على ما في الغزاة
 التغيير

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

بر مینویسد
توجه داشته باشد
در این مورد
توجه داشته باشد
توجه داشته باشد
توجه داشته باشد

عليه السلام لا يردى لثاقف
لأن التوفيق عند الله
يكون من حيث لا يحتسب
بدون اليقين منهم

ولما قيل ان يقولوا ما لم يقبلوا لان المدعى لم يطلب قيمه المتنازع ولا يحجب الحكم بغيره فحق المدعى ان يطلب القيمة لان المدعى
ولما قيل ان يقولوا ما لم يقبلوا لان المدعى لم يطلب قيمه المتنازع ولا يحجب الحكم بغيره فحق المدعى ان يطلب القيمة لان المدعى
المستحق ان يكون له طلب المتنازع فحقه ان يطلبه وان كان قد تنازل عنه فحقه ان يطلبه وان كان قد تنازل عنه فحقه ان يطلبه
غيره من الحقوق ولا ان اول طافه وقصده بعد رسوله مع فلان كجب عليهم البيان بصفة الكمال انما سكنوا عن
بيان قيمة منفعه البدل لان الولد لا يميز الم يكن له منفعه لاننا نقول قد ثبت في الروايات كلها انهم سكتوا عن
تقوم منافعهم فلما علم ان المتنازع كانت موجودة وان الولد كان كبير **قوله** من السلم وهو الاجازة للغير
راجعان الى السكوت عن المنع من السكوت فلا يرد اعراض صاحب الزميج بان الكلام يحيط بالعلم بالغير
ومع **قوله** فيرد في القسم الثاني فان فصول البدل له وليس من رد جازة القسم الثاني سكت مع امتناعه
شرعا ولا الرمي او مع وجوبه فاعترض الرمي وليس بالحق فيه شيء منها كونه عاين سكت الموالي لوط
الغبط اولها من مصلحته للاذن فهاون وكذا سكت الشيخ **قوله** لان بني العطف على التغاير لا ينفق
منفعه لان التغاير بل الحامه والواحد لا يتغير بكون الحامه من الدرام والا كان قولنا اننا لم نعلم ما نعلم
وورسهم فطاعنا في عدم جواز العطف **قوله** الا ان السلم لا يجوز في مثل العبد لعدم العلم بقدرة ومنه
خلافا لاشقي واما مثل الشوب الجوز انما هو ما ذكره الكتاب كتحمل ان يكون بناء على منسب الشقي
وقد تجاب ان مثل قيل ان في **قوله** الركن الثالث في الاجماع وهو ان الفقه والعلم والاتفاق الفرق
بين المعنيين ان الاجماع بالمعنى الاول متفق على واحد والاجماع بالمعنى الثاني لا يتصور الا من متقدم والخلف
الكتاب الاطلاق ان **قوله** به عليم في نفسه اما اولاه منصوص باصول الاعتقاد فان تارة الاعتقاد
بها آثم مع انها ليست اثرا شرعيا بمعنى لا يردك لولا خطاب الشارع واما ثانيا فلان الشرع هو ما لا يردك
لولا خطاب الشارع لما آثم تاركه واما ثالثا فلان تاركه للاعتقاد يكون آثما بعد الاجماع ولا يشتهر انه اثر شرعي
بعده واما الكلام في تقييد الاجماع **قوله** وفيما ذكره من البيان نظم الطائفة وادخلها ما يعقل ما يتبادر منه من الاطلاق

هو الذي لا يشوبه وهم ولا يكون التعليل فيه مدخل ففهم العقل قد يكون ظاهرياً ثم ولو سلم تعميق الظن فليس
يسع افاقة الابعاد في تلك الصورة العظيمة ويمنع انعقاد الاجتماع في تفصيل العمارة بعضهم على بعض
بناء على كثرة الخلفاء الذين وكذا الحال في كثير من الاعتقادات **فقد** ابعث الحسن الاستقبال في حيثيات اول اظلاله
هذه الشبهة تجري فيما يكون محسوساً مافيا فلا وجه للتفصيل بالاستقبال واما ثانياً فلان اجماعهم على ذلك لا يعبر
عن حيث هو اجماعهم على ذلك لا بل من حيث كثرة الروايات في جملة ما قد توقف على التحقيق فلو كان من ذلك اجماع
المختصين بهذه الامور وبالجملة الحسن الاستقبالية لا مدخل للاجتهاد فيها فان وجه نقض الفوائد في الامور
اما الاجتماع وان لم يرد به نقض لظلالها وفيها ما لو وقع في محو على السواء **فقد** وقع هذا المانع المناسب لآثاره
الماضيه من سابق كلامه وهو ان قوله ركنه واخواته تفصيل للاشياء لا وجه للمثلية ان لفظ الاول يقتضي
سبق متعدده يكون عبارة عن واحد منه وهو منها الامور والباقي ان واحد من تلك الامور ليس ركن الاجتماع
بل عينه وفي عبارة النص توجه آخر وهو ان كل على التجرير او على معنى الاختصار والبيان الجزئي كما قيل في قولهم متعدده
العلم كذا او كذا **فقد** ردوا ان امراء آله الطهارة ركن على النص بان نقل العرب عن موافق الخوارج ونقل ما ذكره لهم
في حاشية اخرى ومعنى الشخصين انهما رسل الله تعالى شخصين ببدء ابداء في هاتين الشخصيتين
المحوراة العوائد ان العوائد اللفظية يستعمل بمعنى التمثل وبمعنى الغلبة وبمعنى الرفع يقال على الجسر ان اذا
رفع وفي الاصطلاح ان يرفع او على المنخرج شئ من الخرافة او اضافاً عن فم من حامل ان المنخرج بهما فافق على انهما
بالفرد في المجتمع برفع الزكوة المأخوذ من ذلك المنخرج ثم يتعمق حتى يدخل النقصان في ما يفيض من الارادة
على سنة واحدة ويمكن ان يكون المعنى الاصطلاحي مأخوذاً من كل من المعنى اللغوي وكان الاسباب في تفصيله

وَيُؤْتِيهِمْ فَاكِهَةً
وَأُخْرَىٰ بِإِذْنِ الْمَلِئِكِ
مُتَوَفَّيَةً ۚ وَمِنْ ثَمَرِهِ
أُتِيَ النَّاسُ بِالنَّخْلِ
وَالزَّيْتُونِ ۚ إِنَّ فِي
هَٰذَا لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ
وَالْحَبَّ ذُقْ إِنَّكَ
كَانَ أَنتَ الْكَافِرُ

ينتقل من غير من مقدار من غير مقدار فيكون صاحب من وجه وعصبته من وجه لا غير من من صاحب
 الترخيص فانه ينتقلون من من مقدار من مقدار فيكون صاحب من من لا وجه فيكون القول في
 وهو ان صاحب الترخيص في التركة قد ساد وانما سبب الاستحقاق وجه واحد من جميع
 حصة ان انسح المحل ويصرف جميع حصة اذا اضاف المحل كانه حصة التركة والتفصيل في الغرض لا العصبته لا
 بوجه ضعفا لان العصبية من اقوى سبب الارث كاعتقاد عقبة كل من يملك على صاحب المعركة و
 بعض الاثارة من ان الحكم بعدد والحكم ماله في البراءة فيكون **قوله** لا يخفى ان شرطه ارفع لقول المص
 وكما شرطنا معنى هذا التام لم يرد الشبهة وحاصل الرفع ان الشبهة ارفع من ارفعها فافهم وجب السكوت
 في التام مع ان قوله وغيره من عدم الاختصاص **قوله** الا ان يجعل او اذ الصدقة لا تجعل قسمه في التام
 صدقة بما ان جعل لا يجب بعض ماله وبنو الامام قسمتها كالعقبات **قوله** في العيوب الخسة المشهورة
 من من حيث ان في وهو المذكورة في فصول البوايع جواز فتح النكاح بعيوب السنة وهي الجنون والحلم
 والبرص والبهن والخبث والغف وعيوبها السبعة الاربعة الاولى والقرن والرق والبرص الجبوب هو
 الذي قطع عضوه وصاحب العنة هو الذي لا يصل الى السطح او يصل الى السطح البكر
 لمريض او ضعيف فلفظ او كبر سنة او سحر والرق باقية مصدر قولك ارقته فلفظ لا استطاع جماعها
 لا دنقا وكل موضع والقرن يكون الم اذ عظم يكون في فرج المرأة والنحر راحة **قوله** والامعا
 الحكم واقعة متحدة في السنة لان عدم التعرض اصلا ليس كالتعرض بخلاف **قوله** التفصيل الذي احتج به لقوله
 المص فاعلم ان التفصيل الذي افتتاه بعض المشافير في كلامه غير مفيد **قوله** وما رعاها الفهم وقوله المص
قوله لاننا لا نثبت احد الشوطين اهل قبل عليه منهم من قال لان علم المسئلة في هذا شمول ومنهم من قال
 لاننا لا نثبت الباقي بعد من احد الزوجين في المسئلة في هذا شمول آخر وان كان على شمول واحد اعطى الباقي
 كان من جملة ما عدا الحق احد ما لا ينفك بالفرقة ومن انكر هذا فخذ انكر البرية وانما ما ذكر من السند قد فزع

قال المصنف في قوله
 والبرص الجبوب هو
 الذي قطع عضوه
 وصاحب العنة هو الذي
 لا يصل الى السطح
 او يصل الى السطح
 البكر لمريض او
 ضعيف فلفظ او كبر
 سنة او سحر والرق
 باقية مصدر قولك
 ارقته فلفظ لا
 استطاع جماعها

بان صدق قولنا لا نثبت من الشوطين جميع عليه ان هذا الشمول ليس على وجه واحد الشوطين ثابت
 بالاجماع انما ان يكون اثبت هذا الشمول او ذكر الشمول ومن منقطع حقيقة والذي بناه ان
 بقولنا لا نثبت من الشوطين ثبوت او كل الشوطين ثابت من يلزم الاجتماع او الارثاق وقولنا لا نثبت
 من الشوطين جميع عليه مختل عن من فقهنا **قوله** ان ركبته مغلطة يعني ان من من الاوين اللذين احدهما
 مثلا غسل المخرج والآخر غسل الاعضاء من غير ان يثبتها ويعبر عنهما على سبيل البدل وهو امر الظاهر
 ويكون تعلق الحكم وهو الوجوب بذلك المعنى من كل من الشوطين باعتبار من اتم فان تعلق الوجوب على
 قولنا لا نثبت باعتبار غسل الاعضاء وعقوله ان في باعتبار غسل المخرج فما ذكره مغلطة من باب اشتباه
 العارض بالمعروف وهذا ما ذكره وقد عرفت انه فاعلم ان القيد **قوله** وقيل هو لا يستفيع في الاموال
 فعلى القول الاول اصل من الاموال هو التخييل والاخفاء وعلى الثاني من قولهم بعير ضار وهو الذي يكون فيه
 اصل الحيوة ولكن لا يستفيع **قوله** ولم هذا ان في تعريف الكلام على الوجه المذكور او في عدم لزوم محال في
 لتعلق بشمول الوجوه مسئلة التطهر والمال واحد موله وليس على المطالب بل مفيد فاعلم ان الشوطين
 حكم واحد شمس ولا يكون في افتراق او يكون وانما حكم به الشرع اول حكم به الشرع لكن كان القول الثالث
 فولا بشمول عدم **قوله** واما الكاه وفي العبارة في بعض النسخ هكذا واما الكاه وهو ان يكون المختلف فيه
 حكما متعلقا بالشرع من محل واحد واما الشرح الماذر واحد وهو حكم شرعي اول اوجه الحكم المختلف فيه اما ان
 يتعلق بمحل واحد او بكنه اما الاول وهو ان يشرع القول في امر واحد وهو حكم شرعي كما في مسئلة احدث
 مع الاخوة فحكم بطلان القول الثالث لاستمراره ابطال الاجماع واما الكاه وهو ان يشرع القول في امر واحد
 ضيق هو حكم شرعي فاختلاف الشوطين في ما يتصور بلفظ اوجابه ولا يخفى ما في هذه النسخة من الخلط
 والصواب مائة البعض الآخر من النسخة وهكذا واما الكاه وهو ان يكون المختلف فيه حكما متعلقا بالشرع من
 محل واحد فاختلاف الشوطين في ما يتصور **قوله** ويجعل هذه المسئلة آية يعني ان قول المص اما الاول فهو كسئل
 فيكون قوله في قوله

قال المصنف في قوله
 والبرص الجبوب هو
 الذي قطع عضوه
 وصاحب العنة هو الذي
 لا يصل الى السطح
 او يصل الى السطح
 البكر لمريض او
 ضعيف فلفظ او كبر
 سنة او سحر والرق
 باقية مصدر قولك
 ارقته فلفظ لا
 استطاع جماعها

قال المصنف في قوله
 والبرص الجبوب هو
 الذي قطع عضوه
 وصاحب العنة هو الذي
 لا يصل الى السطح
 او يصل الى السطح
 البكر لمريض او
 ضعيف فلفظ او كبر
 سنة او سحر والرق
 باقية مصدر قولك
 ارقته فلفظ لا
 استطاع جماعها

قال المصنف في قوله
 والبرص الجبوب هو
 الذي قطع عضوه
 وصاحب العنة هو الذي
 لا يصل الى السطح
 او يصل الى السطح
 البكر لمريض او
 ضعيف فلفظ او كبر
 سنة او سحر والرق
 باقية مصدر قولك
 ارقته فلفظ لا
 استطاع جماعها

16

مجلس شورای ملی

الى حفر اوسن مع صدق الانبياء في الجمع على ما هو **فعله** فالحجوب ما تم ليش هذا الوجه
 تسليم الاتفاق على اصد افتراقين كبر وقد استرسلان تحقيقه منزلة منزلة فاعلموا ان
 بالاجماع وفيه كبر ايضا حيث قال غايه ما في الباب انه ركبت مخطئه او بل بيان مراد المحقق والحق
 لم يتعرفه وهما من غير **فعله** واما الاجماع المركب فيل الاجماع المركب الاتفاقية الحكم الا في
 في العلة فكان تركب من عليين وعدم القول بالفصل هو الاجماع المركب الذي يكون القول الثالث فيه
 موافقا للقولين من وجه كذا في نسخ النكاح بالوجوب فكانهم عنوان الفصل التفصيل **فعله** فتعبد
 اي يعقب **فعله** ولا يشب الاجماع مع مخالفة **فعله** والاقبح كلام منسأل في علم ما نقل صاحب الكشف عنه
فعله والاتفاق كما ذكرنا لا يعقب **فعله** فيما يظفر فيه وفيما هو يعقب **فعله** بالتعقيب قال صاحب الكشف
 التعقيب **فعله** عن التعقيب وهي المنسوبة الى العصبية وهي العقوبة والنقرة **فعله** وقيل على ان
 فيه شبهة اي انعقد الاجماع لكنه ليس بقطعي لا يثبت من العلم انما لم يجعل اجماعا كل عندى جعل اجماعا
 فيه شبهة فكان بمنزلة خبر الواحد لا يكون جاعدا ولا يفضل وفي فصول الاستدلال انما القضاة يجوز
 بيع امانة الاولاد روايات واظهر ما انه لا يبعد وفي قضاء الجامع انه يتوقف على امضاء قاض امران
 امضى فذكر القاضي نفذ وان ابطال بطل وهذا وجه الاقويل كذا في الكشف **فعله** واجنب طرازه حاصل
 ان المختص به من الرسول وم انا هو نسخ الحكم الثالث بالكتاب والسنة **فعله** قصة القلعة القلعة
 تعليل فذكر النخل على انشاء التكنة ثم كما يجعله النبي وكان الناس المحفون النخل تذكر فيهم الرسول
 فمكروه فقلت ثم النخل فقال نعم بعد ان انتهى الامر لاجنبه الشريف انتم اعلم بدينكم **فعله** فلما بل
 هو اعترض عليه بان الاضافة الى الجنس لم يهد من الفاظ العموم وورود الاشتراك في كلامه
 يفيد مدحهم وايضا كفاية الاطلاق عني ثم نزع الخصم والوجه انهم مقربا الى المضاف الى المعرفة كذا
 الا في معانيه فذكره الشريف في بحث تعريف السند في حاشي المطلق وكذا في كراهية في قوله وفي غيره

افترضا صلوات الله عليه
في يومه الا انهم كانوا اقل
والكلام وانما في الاصل
الكم ولو سلك يمان
فلما قيل انهم كانوا
لا يجيبونهم صلوات
تفصيل من

221

221

فهم ولعلنا ان يقولوا وجوب الاتباع آه اجيب عن الاول بان المص لم يرد وجوب الاتباع بغير
 القطع بل اذ اتفق جميع المجتهدين في علمهم لا يتصور اجتماعهم على الصلابة بغير القطع وعن الثاني
 بان اتفاق المجتهدين في علمهم على حكم ما لا يثبت قطعا على جهة اجماع يفتقر الى كل علم وعن الثالث
 انه اذا انفصل عن طريقه فلا يبرهن وجوبه على الاول بان كون اتفاقهم مستلزما للقطع ليس بمتيقن بل
 استدلال عليه بوجوب الاتباع فورا لا يفتقر الى دليل الكسوف الملازمة المذكورة فان الدليل الذي ذكره المجتهد
 كالإثبات في النسخ لا يثبت القطعية **فهم** والمص جعل القضية آه اجيب عن الثاني بالبحث ما اتفق عليه
 المسلمون في النسخ فيراد هو اما ان يكون مما اتفق عليه جميع الناس او اتفق عليه مجتهد طائفة من عدم وهو المعتمد
 في غير ذلك قطعا او يفتقرا الى اتفاق غيرهم من انهم عدم فلان يمكن معية لان عدم **فهم** لا ضرورة
 المقصود بل هذا من المنع او الغرض من بيان ما اتفق عليه المجتهد من انهم عدم ذلك علمه وان اتفق
 معهم جميع النسخ من قبيل المتواترات والفروقات والمجريات **فهم** واللام ان يكون في علم المجتهدين واجبة
 بان هذا ثابت ما ان ربه المص بغيره فلا يجوز الخلف بعد ذلك كما ذكرنا في حق قطعه ولا يكون الا في
 يعرفون الآلة وفيه عن قائل وتفرق الذين اتوا الكتاب الآلة **فهم** وايضا وجوب العمل آه اجيب عن
 التفرق والاختلاف مطلق سواء كان من حيث العمل او من حيث العلم من الآلة الكبرية والاحتمال الناشئ
 عن غير دليل لا يبرهن فالواجب عدم خلافهم من حيث العمل او من حيث العلم **فهم** على ان لو قيل قبل هذا غير متواتر
 لا يوزن من كون الاجماع الواقع من اراء جماعة من المجتهدين بجهة قطعية كون الرأي الواحد كذا في الاجماع
 من خصائص منهية على اختلاف الافان وتباين مراتب عقولهم ما لا يخفى وانت خبير بان هذا غير متواتر بل
 جهة الكسوف الاول وليس له ان يرد في كبره انما يرد في جهة كبره اثبات جهة الاول وهو **فهم**
 فاعلم ان يقول المراد عدم الاختلاف آه اجيب عن الثاني بان البداية عاتمة مطلقة ووقوع الخطأ بحسب العلم لا
 مخصوص بالاداء يحصل منهم البعض او مطلق البداية منصرف الى الكمال واما جميع المجتهدين على البداية حاله

قطعا كان جهة

بعض من المجتهدين
 لا يثبتون
 في النسخ
 في النسخ
 في النسخ

بعض من المجتهدين
 لا يثبتون
 في النسخ
 في النسخ
 في النسخ

لم مانع عن وقوع الضلال فيما اجمعوا عليه **فهم** لا ينبغي آه اجيب عن الباء وقوع الضلال عن ان يوافق
 من وقوع الضلال من غيره تبع لغيره في مبدئى انه قال من عقل **فهم** وايضا جرى آه اجيب عن
 الملازمة وسنده ما تروى قد يجاب عن الاشكالات بان الآلة الكبرية اشارة الى ان الله تعالى لا يطلع خلاف
 الحق في قلوب العلماء والمجتهدين وقد كثر لانه لا كان من فضولته في وكبره ان لا يقع قوما للضلال بعد الزوال
 المستلزم الا الحق فيما جرى ان لا يقع في قلوب العلماء والراشدين على حكم الدين بعد اتمامهم في حصول الحق
 خلاص **فهم** لا اختصاص تذكر بالفتوى كاه في الامام بالخبر والشرع والفتوى ولا شك في اختصاصه بالامام
 فذكر في النسخ كاه فان الموساة اي المعطاة بالخبر والفتوى خرج عن علمه الامام الحق لا يخبره وتوحيها
 فاه اخفى في حق المجتهدين كذا في الامام بالعلم والعمل على ما شرطه الاجماع فيكونون مختصين به وانت
 خبير بان المراد بالامام هنا الاعلام وعدم اختصاصه بفتوى كاه وان لم يكن في نفسه **فهم** والمص قد منع
 قيل هذا انما نشأ من عدم الفرق بين النفوس المحقة والمقدرة ولا يخبر على الامام **فهم** وفيه نظر لانه قد يوجب
 اجيب عن بان مراد المص ان اجماعنا اخفى الاجماع بحسبهم اجتزاء اتفاق المجتهد على جهة اجماعهم
 فاه اعتبرها بعض مخصوص سواء انضم اليه ام لا وليس له ان يخصصه بالصدق والتحقق وانت
 خبير بان المراد بوجود الخصوص في التحقيق بل من مرادهم ان يكون الاجماع في الحقيقة بجهة قطعية على ما شرطه
 فثبت **فهم** بل الجواب ان المراد علماء فانهم وجدوا قد بلغوا احوالهم فكنى في اثبات المط **فهم**
 الجمهور على ان لا يجوز الاجماع الا على سند فهم جماعة لان الاجماع يقع على دليل بان يوافقهم في الاختيار
 الصواب ويظهرهم الرشيد بان خلق الله في علمه فروشا لذكره ولم اذكره على كبره من جملة ان خلق الله في العلم
 من الجائزات بالاتفاق فيجوز ان يصير الاجماع عنه كما يصدر عن دليل وهو بان خال الآلة لا يكون اعلى من حال
 الرسول ام معلوم انهم لا يقولون الا عن وعي طائفة من باطن كائلا على قولهم وما ينطق عن الهوى انه هو
 الاوى يوحى فالتة او ان لا يقول الا عن دليل ومنها انه قد وقع الاجماع لا عن دليل كاجماعهم على جواز

بعض من المجتهدين
 لا يثبتون
 في النسخ
 في النسخ
 في النسخ

فهم ولما قيل ان يقول وجوب الاتباع آه اجيب عن الاول بان المعنى بوجوب الاتباع يستلزم
 القطع بل هو من آه اتفاق جميع المجتهدين في عصره لا ينص على اجتماعهم على الصلاة يستلزم القطع وعن الثاني
 بان اتفاق المجتهدين في عصره على حكم ما كان في عصره قطعاً على جهة اجماع يجرى كل عصر وعن الثالث
 انه اذا انفصلوا لم يزل خلاف فلا يجازي به ومنه على الاول ان كون اتفاقهم مستلزماً للقطع ليس بمتيقن بل
 استدلال عليه بوجوب الاتباع فورد ما لا يرد من صحة الكسب الملازمة المذكورة فان الدليل الذي ذكره المحقق
 كالاخي في الثالث انه لا يبعد القطعية **فهم** والمعنى جعل القضايا آه اجيب عنه بان البحث ما اتفق عليه
 المسلمون فيما لا يتفق فيه او هو اما ان يكون مما اتفق عليه جميع الناس او اتفق عليه مجتهد طائفة من عصرهم ومن المجتهد
 في ثبوت الحكم قطعاً او يقيناً واما اتفاق غيرهم من عصرهم فلا يمكن معتمداً لان لا عدم **فهم** لا ضرورة في
 المقصود قبل هذا في المنع او الغرض من بيان ما اتفق عليه المجتهدون من آه مجردة عن كل عصر واتفاق
 معهم جميع الناس من قبيل المتواترات والفروقات والمجرات **فهم** واللام في كون جزم على المجتهدين واجيب عنه
 بان هذا ثابت مما اشار اليه المعنى بقوله فلا يجوز الخ لانه بعد ذلك كما ذكرنا من قطع جزم ولا يكون الا لذين
 يعرفون الآلة وفهم من قائل ونسحق الذين اتوا الكتاب الآلة **فهم** وايضا وجوب العمل آه اجيب عنه بان
 التفرق والاختلاف مطلق سواء كان من حيث العمل او من حيث العلم مراد من الآلة الكيفية والاحتمال الناشئ
 عن غرضه بل لا يقدح في وجوب العمل او من حيث العلم **فهم** على انه لو قيل قبل هذا غير متواتر
 لا يؤمن في كون الاجماع الواقع في اراء جماعة من المجتهدين في جهة قطعية كون الرأى الواحد كدلالة الاجماع
 من خصائص منهية على اختلاف الافان وتباين مراتب عقولهم مالا يخفى وانت خبير بان هذا الغاية وانما قيل
 بوجه الكسب في الاول وليس مراد ان دفع فلكر بل انه اغايرهم بحجة مما ذكرناه اثبات حجة الاول وهو **فهم**
 فاعلم ان يقول المراد عدم الاختلاف آه اجيب عنه بان البداية عاتمة مطلقة ووقوع الخطأ بمكانها على كل حال
 مخصوص بالادام يحصل بهم البعض ومطلق البداية منصرف الى الكمال واما جميع المجتهدين على البداية حاله

فقط كان حجة

بعض المجتهدين
 في عصرهم
 في ثبوت الحكم
 قطعاً او يقيناً

بعض المجتهدين
 في عصرهم
 في ثبوت الحكم
 قطعاً او يقيناً

لم مانع عن وقوع الضلال فيما اجمعوا عليه **فهم** لا ينبغي آه اجيب عنه الباطل وقوع الضلال عن انه باق
 من وقوع الضلال من غيره فيقع عليه من يهدي آه قال من مضى **فهم** وايضا اجري آه اجيب عنه
 الملازمة وسنده ما ترو قد يجاب عن الاشكالات بان الآلة الكيفية اشارة الى انه لا يمتنع خلافه
 الحق في قلوب العلماء المهتمين وقد كثر لان كان من فضيلة في وكبره ان لا يقع قوماً للضلال بعد الزمان
 المستعمل الحق في اخرى ان لا يقع في قلوب العلماء الراشدين على حكم الدين بعد انهم وسعهم فيحصل الحق
 خلاص **فهم** لا اختصاص تذكر بالنفس كماله في المرام بالخير والشر في النقي ولا شك في اختصاصه بالامر
 فلكر النفس كماله فان الموصلة الى المعصاة بالجهل والنفس خرج عن علمه الام الحق بالخير والشر وقوله
 فاما اخفى نفوس المجتهدين كذا كماله بالعلم والعمل على ما شرطه الاجماع فيكونون مختصين به وانت
 خبير بان المراد بالالام منها الاعلام وعدم اختصاصه بالنفس كماله وان لم يكن كل نفس **فهم** والمعنى قد يقع
 في هذا انما نشأ من عدم الفرق بين النفوس المحقة والمقدرة ولا يخبر على الام المعنى **فهم** وفيه نظر لان قد يوجب
 اجيب عنه بان مراد المعنى ان اجتماعنا اخص الاجماع بحسبهم اعز فيه اتفاق الجميع عصره في اجماعهم
 فانه اعتبر فيها بعض خصوص سواء انضم اليه ام لا وليس مراد المخصوص بالصدق والتحقق وانت
 خبير بان المراد المخصوص بالتحقق لم يلزم مرادهم ان يكون الاجماع المحقق حجة قطعية على ما هو مطلق
 فثبت **فهم** بل الجواب ان المراد علماء قانهم وجدهم قد بلغوا اخصاً يمتنع توطئهم في ثبات المط **فهم**
 الجهر وعلم ان لا يجوز الاجماع الا من سنة فمما جاء بان الاجماع يعقد لمن دليل بان يوفهم آه في الاختيار
 الصواب ويظهر المرشد بان خلق آه في علمه فروقاً في ذلك ولم آه في ذلك من جملة ان خلق الله تعالى العلم
 من الجائزات بالاتفاق فيجوز ان يصير الاجماع عنه كما يصدر عن دليل وهو بان حال الآلة لا يكون اعلى من حال
 الرسول ام معلوم لا يقول الا عن وعي طرأ وحس باطن كابد عليه ففهم في ما ينطق عن الهوى آه هو
 الاوى يوحى فآلة اول ان لا يقول الا عن دليل ومنها انه قد وقع الاجماع لا عن دليل كما جاعلهم على جواز

بعض المجتهدين
 في عصرهم
 في ثبوت الحكم
 قطعاً او يقيناً

بيع التعاطي واجرة الحام والقصار واجبت ثمانية اهل الاجماع لم ينقل اليها استغناء الله
فصل في احوال الطبرستان واهلها من عابدين الى بنو صفه ثم البغدادية قال الشيخ ابو اسحق في طبقات
اهل منصفان ومولده بالكوفة وثنا ببغداد وكان سنة ثمان ومائتين وثلاثة ببغداد سنة سبعين
وثمانين في ذي القعدة وقيل في شهر رمضان ووفى بالثورة قيل كان كحضر جليله اربع مائة طمان
احضر وكان من المتعصبين الى فقه حنفية كنيته واثنا عليه وانتهت اليه رياسته ^{بغداد} العلم
فصل في محمد بن جابر الطبري هو الامام البارز في انواع العلوم ابو جعفر محمد بن جابر الطبري كنيته
التاريخ المشهور وكتاب التفسير لم يصف احد دخله ولله اصول الفقه وفهم كتب كثير قال
الخطيب سمعت علي بن عبد الله السارزكي ان محمد بن جابر ملك اربعين سنة بكنة كل يوم
اربعين ورقة توفي وقت المغرب ليلة الاثنين ليومين من شوال سنة وعشرين وثلثمائة
وكان مولده في آخر سنة اربع او اول سنة خمس وعشرين وثمانين اجتمع عليه من لا يحصيهم
عددا الا انه توفي وصلى عليه في عدة شهور ليلا ونهارا وازاره خلق كثير من اهل الدرس والارباب
ورئيس اهل الاعراف وابن الدرميد والطبري نسبة الى طبرستان بخلاف الطبري فان نسبة
الى طبرية **فصل** في منسبته الى القيسية يعني لا ينقل الاجماع المنقول عن الرسول هم على غير الواحد
لان قيسية اثبات اصول الشريعة وفي الايجوز انما الجائز القيسية اثبات الفروع **فصل** في اهل
خير الواحد آه فيمنع اختلاف بين الاجماع وخير الواحد طينتها نظر الى التافل وقطعيتها
نظر الى الاصل عند القائلين بحجية الاجماع قطعاً فوجب العمل باحد ما يستلزم وجوب العمل بالآخر
ان لم يستلزم اولوية العمل **فصل** في الاشبهه آه لا يقال بعض اخبار الآحاد ولا لانه على مولاه
لحق وان كان مسموحاً من فيه مع لانا نقوله الكلام بحجية قطعاً لانه الدلالة على مدلوله الا ان الحديث
المتمم قد يكون من الدلالة طينته ولا يقدح في كونه حجة قطعاً **فصل** في الركن الرابع في القيسية وفلان لا ينقل

9

بطلان اي لا يباين بمسألة بالبيان بغير بالاشتراك وعليه من الحاسب ومن تبعه والاكثر من
 على ان معناه اللغة التقديم وكون تقديم شيء آخر يعلم المساواة يجوز لا وهذا هو لان القياس
 صفة القياس والمساواة صفة القياس والمفصل عليه وهذا التفسير طرأ لا ياب وفيه التفسير على صفة
 المعلوم ثم فحقت ولا يباين شيئا ان القياس من قاس ويجوز ان يكون من قاس لكن ينبغي ان يجعل
 بمعنى الفعل كالمسألة الآتية يتوقف على كونه قياسا او مسوقا فحينئذ فيه **فهم** ينضج معنى الاشتاء
 وفيه يبين علم ان القياس شرعية لسا الاحكام لا ابتداء فاما في قوله من قول القياس مظهر لا مشقة فانه لا
 وقيد بوصول بالي ولعل وجهه ان المعنى على شيء من حيث الية ينضج معنى الاشتاء **فهم** وفي الشرع مساواة فرع
 للاصل علة حكم هذا الشرع فيه وان كان او لا تمامه المحقق هو ان بعد الحكم من الاصل الى الفرع نظر الى
 القياس مدرك راجع لاحكام الشرعية فالمعتمد ان يوجد قبل فعل المجتهد ولا ذكر للعدية الا ان المتبادر الى
 الختم من المساواة ما في نفس الامر لا لاطرافه والمطلوب ينصرف الى ما في نفس الامر لا الى الكمال وانما لان موضوع
 الاشارة الحقيقة فذكره فيخص بالاصح من فعل المصوبة ان لم يدق فلهذا نظر المجتهد وايضا لم يرد عليه ان
 ينتقض ببعض صور دلالة النقص وهو صورة المساواة وان لم ينتقض بصور الاولوية وتخصيص العلة
 بالمدرك بالمراد لا بالمراد عنانية التميز وايضا المساواة صفة القياس الا ان يقال التقديم حكم مساواة
 فرع للاصل والاصل عدم **فهم** وذكره من اهل الاحكام تحقيقا لاشتمال القياس على الاصل والفرع والعلة
 والحكم وتبينه على ان المراد بالفرع على الحكم المطاوعة فيه وبالاصل على الحكم المعلوم بثبوت فيه فلا دور ولا
 يلزم لو ادعى بالفرع والاصل المقيس القيس عليه من حيث وصفها بالافانها **فهم** بثبوت على آخر فان قلت
 هذا يدل على ان العلة بثبوت حكم الاصل وليس كذلك قلت الكلام لا يدل على ان ثبوت حكم الاصل باعث على
 اثبات الحكم للفرع وهو لا ياب والاولى كذا فلو لم يكن في الاصل حكم لما قصد المجتهد الى الحاق الفرع به بتعليم العلة
فهم وبذلك حصل اه ان شاء الله ان العلة علة الحكم وبذلك اه الفرع وان كان تعيينا لا بغير الفرع الا ان

عنه في كلام الله حيث قال عزنا اننا نحكم في الرعي
نستأمنكم بالادب والادب

جواز ان يكون خصوصية الاصل شرطاً او خصوصية النوع وانما قال مثل الحكم لان شئونه على ما لا يتصور
 كادركه العلم **فقد** قياس المصنف على المصنف كقياس عديم العقل بالجنون على عديمه بالعصر وكان
 يمنع جريان القياس بين المصنف وبين ما ذكر من المثال لا يصلح لانه شئاً قياساً بالجنون على العدم
 في سقوط الخطاب بجهة الجهر عن فهم الخطاب غاية الامر ان يكونا عامين ولا يلزم من ان يكونا معدومين
فقد لا الاصل ما بين علم الظاهر ان منشأ السؤال كونه ما عدا ما عن الشيء ولو قال ان الاصل لم يمتدح
 عليه غيره والنوع لم يمتدح عليه غيره كما قال القاضى لانه اظهر ولو جعل منشأ السؤال ان المصنف لم
 يشئ فلا يكون غير الان الغير بين هما الموجودان اللذان جاز انهما كرهانه جراً وعدمه وليس شئاً لا يتصور
 لم يناسب الجواب كالاخي **فقد** في المعلوم بان علمه يستحق العرض العام في التعريف وقد مرنا التبيين
 في تعريف الكتاب **فقد** فالوجود في الذهن كاف لشيء او بالوجود في الذهن مافيه سلب الفلاسفة فاما
 لا نقول به بل يتجزأ العلم قاله شئ القاصد لانواع المتأخرين بنى الوجود في الذهن في تعقل الكتاب والاشياء
 والمعمومات والمتنوعات ومغاير بعضها البعض **فقد** ومنه علة اعلم ان التعديت اعم من فعل
 شئ من علة شئ او متساوياً بالاشياء اخرى مع بقاء اصله بقوله العدم في الجوهري العدم شئاً
 من عدا وغيره وهو ما ورد من ما جاء في غيره وقاله تاج المعاصد التعديت وكذا لا يندون وكذا
 اعم من جعل شئاً متباعد عن شئ ولو سلم اخذهم التباينة مفهوم فهم لا يفرقون بين عينه ومثاله
 نظرم على ما هو النظام **فقد** جاز اجيبه منع المجازية بقوله القانون التعديت باز كذا لا يندون وفعل
 راسخ في كرم من المنعول ولو سلم جعلاً في التباينة المعنى الذي اعتبره العلم لانه معنى التباينة **فقد**
 منقول اجيبه بعد تسليم المنقولية بانه لا بد من اعتبار الوصف الجامع بين الاصل والفرع وليس
 الا ما اعتبره العلم لا مع التباينة **فقد** وانه لا حاجة الى هذا الاعتذار اجيبه بان الاشياء لا الاعتذار لظهور
 معنى التماثل وهو الاتحاد النوع المعبر عنهم وفكر لان التعديت عيني الحكم لا يتصور سواء اعتبر مع التباينة

الطائر المراد قياسه على
 غير النور قد سبق فصل
 حكم المطلق والمقتضى
 ما ذكره المحقق

في تعريف الكتاب
 في تعريف الكتاب

من عدا وغيره

اجيبه

في تعريف الكتاب
 في تعريف الكتاب

او الرابعة اما الاول فله واما الثاني فلان السرى اما ان يمتدح على الباقي في الاصل فم يمتدح انما لم
 يتصور القياس اصلاً ولا يكتفى فيه الاتحاد بالجنس لانه ليس حكم النوع في الاصل مثلاً انما هو نفس المساواة
 في القدر لا يكتفى تعدية المساواة كاسيانه حقيقة وانت خير بان لا تدخل الاشياء التعديت في النسبة
 ببقاء المصنف في الاصل في ظهور معنى التماثل فالحسن في الجواب ان ما ذكره المصنف جواب آخر مبنى
 على كون التعديت بموجاهة المعنى اللغوي تنزهاً ومثلاً لا يمدحاً يستغنى عنه والاولى في كل صفة
 تقدم الوجوه فتأمل **فقد** لا اما الاعتذار ان حاصل اعتراض ان ربح ان التعديت مغنية عن
 قيد المتحد النوع ما مر من ان معناه اثبات حكم الاصل في النوع والمثلية تقتضي الاتحاد النوع
 فلا حاجة لما ذكره ولا اما الاعتذار عن تركه عاقد اولاً في تركه ان نقول معنى كلام المصنف لان التعديت
 لا يمكن ان لا يمكن على التعديت المذكور لتضمنه معنى اعتبار المثلية المتضمنة للاتحاد النوع ولعل راد
 من اجاب عن اصل الاعتراض بان معنى كلام المصنف انما قابل بغيره الحكم المتعدية من الاصل الى الفرع
 فان اريد الاتحاد الشخصي فظاهر السطوان وان اريد النوعي فالتميز عشت لظهور ان المراد فكر ومعنى
 روي كلامه ان يتحقق معنى الرابعة التعديت المصطلح منها لا ما ذكره من كون التعديت حقيقة والآفة هي
 في وقد يقال ايضاً الاحتياج الى اعتذار عن ترك قيد المتحد بعد معرفة معنى التعديت بغير رفع
 لان المثلية لا تقتضي الاتحاد بالبدء عندهم او يقال البيع مثل البتة والطواف مثل الصلوة مع اتحاد
 بالنوع **فقد** لا يتصور التعديت اه قيل عليهم هم صرحوا بان قد يكون الاعتراض حكم الجوهر في صحة الاتحاد
 في نظر الشارع كانه الملك حيث انتقل من زيد الى عمرو وسببية خبر الوقت للصلوة وهو **فقد** ذكره
 في الاسلام ان ركن القياس ركن الشئ في اللغة جانية الاقوى في اصطلاح الاصوليين هو الذي لا يتحقق
 حقيقة الشئ بدونها ولا المعنيين موجودة الجامع لان القياس لا يتحقق الا به وهو جانية الاقوى وما
 عيان عن الوصف والعام عن العلامة وانما لم يقل وليا لعدم القطع بعلمية والنسب مع المنفصل

مطلق

سواء كان

ما

وما اشتمل بيان ما في الاوصاف التي اشتمل عليها النص اما بصيغة كاشمال نص الربوا
على القدر والجنس وبغير صيغة كاشمال نص انتهى عن بيع الابوة على الجرح عن التسليم لان ذلك
المفرد لا كان مستبطا في النص وجب ان يكون صيغة في ضرورته والضرورة قوله وحكم راجع الى النص
وذا لوجوه راجع الى الماء والبال السببية يعني جعل الغرض مما ظاهرا للمقصود عليه حكم من
الجواز والفرد ونحوها سبب وجوده فذكر المعنى الغرض **فقد** اما ان القيل هو التعليل لانه قال
الحكم الثابت بتعليل النصوص وهذا الحكم لا يثبت الا بالتعليل فيكون القيل هو التعليل **فقد** سبب
المعنى يعني ما استبعدت كلام في الاسلام ان العلة ركن القيل والتعليل هو التعليل والتعليل
تبيين العلة فذكر المعنى اما ان مراده من جعل العلة ركن القيل جعل علمها ركنه اخذ من لفظ
التبيين وان مراده بالركن ما يتوقف به القيل ويتحصل **فقد** وهذا يمتد وجوبه يعني ان تعلم
القياس ما جعل علمه وان كان في فاعلمه لكن الركن يمتد وجوبه **فقد** وثالثها ان مراده بالركن آه فان
قيل العلة الظاهرة على الوجه كما ان يقول ما جعل ركنه لاركن ما جعل علمه فاعلم عدل عنها قلنا لانه لم يعتبر
الاركان الا في امالة آخر الاركان ويستمر وجوده واما لانه هو التوفيق فاعلم ان الركن **فقد** لا يثبت
فيما لا حاجة اليه افاضات من قول في الاسلام واما الحكم الثابت بتعليل النصوص وقدره في الخارج فثبت
في افاضات اما ان القيل هو التعليل التبيين العلة الاصل **فقد** ان يكون التوبة آه يعني ان نفس التوبة
ان القيل وكونهما ان القيل شرط **فقد** فالوجه يفسر آه ان صدر الكتاب حيث بين ان التوبة اصول
مطلقة لان كل واحد مثبت للحكم بخلاف القيل فانه مظهر لا مثبت بل الحكم الثابت بالقيل ثابت بتكرار اللفظ
لا فرق بين هذا الوجه وبين ما ذكره المعنى بعد تحقيق كلامه فمعناه ان المبتدئ للحكم هو آه ونحن افانعلم لانه
المشتركة في هو الطريق الاعلى لا يثبت لكن يحصل غلبة الظن لنا بثبوت الحكم الظاهر لنا بثبوت بالوجه في الغرض ايضا
وجه لا يكون في كلامه هذا وكما سبق فرق وقد جازى ان يكون في الاوجهية عدم ملائمة كلامه هنا كما سبق فاعلم **فقد** ان لا يثبت

هذا هو المعنى
الذي هو المقصود
من قوله

هذا هو المعنى
الذي هو المقصود
من قوله

هذا هو المعنى
الذي هو المقصود
من قوله

شاهد قبل هذا تعريف بالغاية والتميز المتوقعة عليه اذ يقال بانه حرة الربوة الذي هو القيل
فيهم الدور فالصحيح بغيره تبيين عليه على الاصل لا بانه وجوب ان ثمر انما يتوقف على وجوده لا على غلبة
فلا دور كونه على انه يتناول ولا النص وقد يلزم ويستقيما **فقد** اوله المذهب
الاخر فيثبت لان قوله وان الحكم دليل على عدمه فيكون كقولنا لا يثبت الا بالعلم **فقد** سبب
فاشانه بالغاية من قري مرادها من الحاجة من العلم فثبتا وحديثهم ابو زيد محمد بن عبد بن عمر
من عبد الغفار في الامام المنقطع الزن الغريزة عمره ومن احفظ الناس المذهب لاشافق كذا في ان
السما **فقد** عن ابن عيسى آه الكاشفة عندنا من حيث فلا يلزم عدم تناسي الوجود المذكورة المتعار قال
الامام الخوازي في الاجابة اعلم ان لو انه تولا بانه لكان كذا في ان فانه وصفاته لا يشبه ذات الخلق و
صفاته بل بثبوت المعاصرة الوجود بغيره بثبوت كذا في ان وهو فانه حافظ القرآن وقيل فانه
منظور فيه حتى لا يثبت في نظر الله ولو ثبتت عن ما ذكره في المذهب هذا الحفظ في هذا لفظ
ينبغي ان يعلم كونه الوجود منقوشا بجميع ما قدره الله وقضاه سبحانه **فقد** وعند الحكم هو العقل الفعال
كن المذكورة شرعا لا شرعا ان العقل الفعال هو المسمى بحسب لسان الشرع وذكره شرعا المقاصد
ان الوجود العقل الاول والعلل المراد الاول بالنسبة اليها وهو العقل الفعال بعينه فانهم لا يوزون بثبوت
الصور اكثر من الاول لانه يبطل اذ قاله الواحد لا بعد رعاها الواحد مراد به ابو علي على ما نقل في الترتيب
في شرع الموقن ان هذا عند المشايخ انهم لا ينفرد في الافلاك المقصود من اثبات القول المنطوق
فيها الفلكات لا تسمى في فكر النفس والوجود المحفوظ لانه ان يثبت فيها جميع صور الموجودات والجنات
ترسم العقل وان كان على وجه كذا واما عند مشايخ الفلاس المشايخ النفس المحركة في الافلاك فالوجود
المحفوظ عندهم هو النفس التي لا تفكر الا **فقد** وقيل هو علم الله تعالى في جميع الكائنات المبني لا
الوجود **فقد** ولا معنى في الترتيب المراد طعن على المعنى من اطلاق بوار التمثل لهم على تقدير ان مرادهم بالكتابة

هذا هو المعنى
الذي هو المقصود
من قوله

القرآن وقد جاء به ما يخط من جهة ظلمات الارض وحي رطب وحي بابس اذا كان في القرآن
 جميع الاحكام في طريق الاوامر هو بيان الاحكام اصلا وان كان في بيانية غير فاعلم ان ما في الكتاب
 بان المراد بالكتاب المبين على القراءة المشهورة اما علم التبع او الوجود ولعل الشارح زعم لاقتضا
 عليها بناء على الظهور لا على عدم صحة على آخر ولد لم يذكر بطلان احتمال ان يراد بالقرآن على القراءة المشهورة
 بل ذكر عدم صحة الاستدلال ايضا او يكون غرضه توسيع دائرة الرواية المستدل بها حيث ان ربط القرآن
 الى ان الدليل لا يتبع على هذا الوجه ايضا وان كان المعروض في محال **قوله** نبينا لكل شئ اية امور الشرع او
 ليس في بيانية كالاية في هذه الآية ان بيان الاحكام كلها في الآية قصة او اشارة او دلالة لا يقتضا
 فان لم يوجد شئ منها فالآية على الاصل ثابت في وجود او عدم ايضا فان فكرنا الكتاب قال التبع
 قل لا اجد فيما اوصى النبي في هذه الآية فخره بالاجتهاد بعد نزول التكميل في كتاب الله تعالى الآية الاية فكلوا
 على هذا بيان كل الاحكام موصوفة بالكتاب **قوله** ربنا بضم الراء ونشد يد الراء والياء في كل
 وهي الاية التي بواتها بنا وعلية منسوبة الى السور هو الجاه او الاضواء لان الانسان كثر ما يراه ويرى عن
 حرة وانما ضمت سين لان الالف قد تغيرت في النسبة فاقول ان النسبة الى الكس بالكر وهو المريد
 كرسى بالضم وكان الاختصاص يقول انها مشتقة من السور ولانه يستمر ما يقال شئت جارية وترت
 ايضا كما قالوا تظلمت وتظلمت **قوله** ثم انما تظلمت لما فيه شبهة لان الله الحق موصوف بكمال القدرة
 تعالى من ان يشب الاله والحاجة الى اثبات حقه ما فيه شبهة **قوله** وهو ملك بالحق والعقل فان
 فية المتلف يعرف بالنظر الى مشيئة الصفات وكذا هو المرأة يعرف بالنظر الى الاوصاف التي يمكن اعتبارها
 وكذا المعظم من الحروب مبيانية او النفس قهر الخصم واصلا في محسوس **قوله** الامور العقلية لا الشرعية
 بدليل من نفيه عن قابس لم يتخط بامور الآخرة وجواب ان صحة النفي عن غير المستعقل محاذي فيلزم حكم على
 لاختلاف اعظم معا صفة **قوله** قلنا لو سمع اشارة الامنية كونه الاعتبار هو الانعاط على قوله ولا يصح ان يقال
 على الانعاط

في قوله ربنا بضم الراء ونشد يد الراء والياء في كل
 في قوله ربنا بضم الراء ونشد يد الراء والياء في كل
 في قوله ربنا بضم الراء ونشد يد الراء والياء في كل

اعجز فانقط

اعجز فانقط **قوله** وفيه نظر لان الفاء اجب عليه بان ان ارد بالعلقة التامة المعنى المتعارف فعدم
 الفاء اياها لا يفرق وان ارد بها العلة المنقضية للمعلولة كالعرف والذلة والوضعية فلا يعدم اقتضاها
 اياها على ان السابق يدل على ترتيب الامور بالانعاط على ما قبله وان قطع النظر عن الفاء وعلما ان ما ذكر من جواب
 ما سبق من انه لا بد لبعض النقص قد يكون خفية فيختلف فيها اما النفي فيجب فيها على الاجزاء **قوله** في معنى
 افعلوا ربنا عليه بالجمع افعلوا كان معنى فاعملوا لا يقتضي الامر بالانكار كما بسبب من مباحث الامر بل معناه افعلوا اعتبارا
 او لا يحرم له وبالجملة المصدر الذي ضمن الفعل لا يقع التام الا ان يقال في كل امر اخر معنى الترتيب الفعلية و
 يوتيه ما نقل في بحث الاقتضا عن الجامع فليست فيه **قوله** الظاهرة الامر بالاباحة قبل هذا اذ لم يرد الا بالامر
 اهل الايجاب ولا يبعد ما يفرقه الاستعذاره وحيث صح منها جعل للايجاب تصرفا لا يقتضي **قوله** المعنى
 فكيف هذه الحال شرطها لا لاجال شروط لانها صفات والصفات مفيدة كالشروط الا يرى ان لو قال
 انت طالب راكبة كالمثيرة فقول ان ركبت فانت طالب **قوله** المعنى صورة ومعنى اي بالقدرة يحصل المماثلة
 صورة وبالجنس يحصل المماثلة معنى لان الجنس عن مثله **قوله** الحديث معاذ آه لم يذكر
 في حديث معاذ التمسك بالاجماع مع انه الاجماع في صحة فوق القيل كان الاجماع لم يكن جهة وقوة
 البني يتم اولا بالاجماع **قوله** مما يوجد في الكتاب والسنة وقسم مع فان لم يجد يقتضي انتفاء وجدان
 النقص علما جليا كان او خفيا **قوله** وقد جاب بان ذكر الاحكام ثم من ان خلافه لا يعدم ما بعث
 عينية على اراد الربوبية بل التعليل وظايف العمودية **قوله** وشاع عن نكته في ذكر انهم رجوا بعد اخلاصهم
 لما في بكرة قتال بني جنسهم على احد الزكوة اما قياسا على كل الصلوة واما قياسا على خليفة الرسول مع على
 نفسه انه رجع بعد توريث ام الامم مودة ام الابرار التشريك من هاهنا السدي بقوله بعض الانصار
 التي لو كانت هي الميمنة الابن ورث جميع ما تركه لان ابن الابن عصبة ووزن ابن البنت وورث على بعض
 المطلقة تلاف في مرض الموت بالواي وشكر في الجاهة بالواحد فوضع قوله على رغبة في كل امر اخر

الاحكام في كل
 حاله

الشبهة السابعة ونحو **قوله** احاديث تدل آه واما حديث اريت لو كان علم البكرين فهو
 قاطعاً للحتمية حين سالت عن الحج عن ابيها لو كان علم البكرين فحقيقة اما كان يقبل منك
 فكان نعم فالعلم فدين الله تعالى واما حديث قبل الصلوات فمقطع علم حين سالت عن تركه
 في محبة كان يفكر فقال عمر رضي الله عنه لا فقال عمر فيم اذن اي قبي اي هذا الاسف فقال عمر احد مقتضى
 الشهوة بالآخر **قوله** المحصل ان البيان يتعلق بالمعنى لا باللفظ لانه لو لم يكن العلم بالزيادة والحرز في معنى
 البليغ والبيان المتعلق بمعنى النقص الى العلم المستنبط منه المتعلق بالحكم بليغ كما مر من معرفة
 الحكم والولاية اوقع في النفس وادخل في القول وفي بحث وهو ان حمل البيان في الآية الكريمة على
 قوله تعالى لا تفرق بين هذا المعنى انما بلام عموم كل اذا قيل بان كل النصوص محللة مما لا يبيح التمييز
 على ما ورد في السنة الا ان يقال هو ايضا من بيان الكتاب لعقوله تعالى وما ينطق عن الهوى ان اهل
 يوحى او يقال لا تفرق باللفظ **قوله** المحصل وجعل القرآن ظاهراً وباطناً وان لكل حد مطلقاً في الظاهر
 والباطن وفي الحد والمطلق اقول والمختار ان الظاهر هو المفهوم من ظاهري اللفظ لا ما لا يحتاج فيه
 اما الزينة كالحقيقة المستعمل والجاز المتعارف والباطن هو المحتاج اليها تارة ويلزم من الظاهر
 وذكره في خلاف حقيقة اللفظ وضعف وعلة الوسايط وكثرة ما قد انتهى في كل واحد بالنظر العقلي او
 القانون اللغوي والمطلع ما يطالع عليه وراى الحد بالكشف بمزية او عارضة فقد جازية الحديث
 انتهى علم ان القرآن ظاهراً وباطناً لا بسبعة ابطن بل روى الشيخ انه جاء ما سبعة في تفسير
 الخاتمة ما بعد الرتبة الاولى ما بعد المطلق **قوله** المحصل بناء على جهلهم وتعصبهم وتوضيح اي المراد بالبيان
 ما لم يكن مشروطاً وهو في الشريعة لا يكتفى ما كان مشروطاً بما عرّفه المراد الذي يعصده او المنصوص
 كقوله ابليل او نجرة اعتبار الصورة كاصحاب الطرد وما نحن فيه يعصده اظهار ما كان او اظهار
 الحق والاطلاق صورة ومعنى كما مر بظاهر فسمي الصيغة **قوله** في حكمه بغيره واعدل فانك لا تعلم بناء على

جهلهم وتعصبهم **قوله** في نظرنا لنقطع آه اشارة فصول البدايع الجواب بان الحاصل في هذه العروة
 عدم العلم بالتعيين لا العلم بالعدم ولو سلم فيما لم يرد حتى مرت عليه اذ لا يحرف اللفظ المعجزة
 لعقوله ولن نجد لسنة انه تبدل بخلاف الشريعة ان رتبة التبدل ولهذا لم تنسك بترتيب من قبلنا
 الاقضية لنا وبغيره منه ما قبلنا الجواب الكلام ههنا في الاحكام الشرعية التي شأنها ان يثبت
 بالادلة الظنية فحينئذ ان الاحكام العادية المستندة الى العادة المعينة لليقين فمقطع مع انه
 لا دليل عليها كما بين محضه وقد يقال ما افاد الاستصحاب العادي اليقيني لا بوجه افاد الاستصحاب
 الشرعي التحجبي وهذا ايضا يندفع ما قيل في جواب النظر من اننا نكر ان الاصل بناء ما كان على و
 لكن نقول هذا لا يندفع وجوب البناء وقد ذكر ان كون الاصل ما ذكره في اللفظ **قوله** وبالجمل الحكم الم
 قبل على الكلام في الاباحة الاصلية لانه السواء **قوله** على القلب وان كان مستغنى عنه بنص من معنى الامر **قوله**
 ولا يبعد ان يجعل آه هذا بقوله لقولنا المحصل بعد ذكره العدة عن التمسك في لشرطة الاول النقص
 الباطني بالافتصاص وعدمه ان كان كونه في فصول البدايع لم يكن انك مغنيا عن الاول الا انه لا حاجة
 الى ذكر الاشارة وتكثير الشروط **قوله** كرضي الشريعة على السوء وهو معنى مناسب للخص لا فيه من
 المشتقة لكن هذا الوصف لم يغيره غيره كما قد افاد في الغيبة نظر **قوله** ان لا يكون حكم الاصل مشروطاً
 فلا حاجة الى جعل شرط آخر كما جعل بعضهم **قوله** محذوف فيل هو روى على المعنى وانما لم يذكر في المثال
 ان يكون روى التعليل بالمعنى او جعله في بعد المعنى المذكور وان كان في بعد فعله
 كان متعلقاً محذوفاً بالية وان صدق ان متعلق بالمعنى لانه في بعد فعله **قوله** اصح الخالو بالروان
 فانه اذا وجد الخاتمة في العقار بطل على علم المحر وان لم يوجد بان صار خلا لا بطل عليها **قوله** واللاحق
 بالقبول الشرعي فانه يكون باعتبار معنى جامع بينهما فكذا في اللفظ او وجد معنى جامع بينهما ان يجوز اطلاق
 اللفظ باعتبار ذكر المعنى **قوله** وبه على النكاح في اثبات اللفظ بالقبول وتوجيه الورد وان يقال

في قوله لا يفرق بين هذا المعنى انما بلام عموم كل اذا قيل بان كل النصوص محللة مما لا يبيح التمييز على ما ورد في السنة الا ان يقال هو ايضا من بيان الكتاب لعقوله تعالى وما ينطق عن الهوى ان اهل يوحى او يقال لا تفرق باللفظ قوله المحصل وجعل القرآن ظاهراً وباطناً وان لكل حد مطلقاً في الظاهر والباطن وفي الحد والمطلق اقول والمختار ان الظاهر هو المفهوم من ظاهري اللفظ لا ما لا يحتاج فيه اما الزينة كالحقيقة المستعمل والجاز المتعارف والباطن هو المحتاج اليها تارة ويلزم من الظاهر وذكره في خلاف حقيقة اللفظ وضعف وعلة الوسايط وكثرة ما قد انتهى في كل واحد بالنظر العقلي او القانون اللغوي والمطلع ما يطالع عليه وراى الحد بالكشف بمزية او عارضة فقد جازية الحديث انتهى علم ان القرآن ظاهراً وباطناً لا بسبعة ابطن بل روى الشيخ انه جاء ما سبعة في تفسير الخاتمة ما بعد الرتبة الاولى ما بعد المطلق قوله المحصل بناء على جهلهم وتعصبهم وتوضيح اي المراد بالبيان ما لم يكن مشروطاً وهو في الشريعة لا يكتفى ما كان مشروطاً بما عرّفه المراد الذي يعصده او المنصوص كقوله ابليل او نجرة اعتبار الصورة كاصحاب الطرد وما نحن فيه يعصده اظهار ما كان او اظهار الحق والاطلاق صورة ومعنى كما مر بظاهر فسمي الصيغة قوله في حكمه بغيره واعدل فانك لا تعلم بناء على

والله النص الثابت بحجة القياس الشرقي يفيد بعينها حجة القياس الغربي فان افادتها فيها ما يعتد به
وجود معنى موجب الحكم فكذا هي لانه لا يعتد به الاطلاق وتوجيه الجواب **قوله** ولكن نظرنا في الحق
بين قولنا ان واجب الحد بالحق في مرة وجب غير ما لو وجد العلة وبين قولنا ان المطلق لهم المخرج العقلي في مرة
المطلق على غير ما من المسكات فوجه الجواب ايضا فان الاول قياس شرقي والآخر قياس لغوي **قوله** والتحقق
قبل هذا جواب عن البحث بالشرع انما هو ان الشرع لا يعتد به في هذا التحقيق وفي ما لو وجد على
الشرع انما هو ان يكون جوابا عن البحث باقتضائه ولما لم يعتد به الكلام بالجواب بل قال والتحقق والظاهر ان
مراده بتوجيه بيان ان هذا الشرط شرط للقياس الشرقي ويتحقق الاية اما ان التوجيه المذكور ليس على ما ينبغي
كامرته في البحث **قوله** اوله انما يقال او عطفيا كما قال المحقق في شرعية المنطق كلاما هو بعد هذه
جواب عن القياس الشرقي وذكر ان تقول مراد المحقق بالقياس ما يتناول اللغوي لتعلقه بمحل السمع وعلى ما ذكره
الشارح لم يقع التفرع العقلي فيتم الدليل على المدعى الا ان يرد بالقياس كسوء اللغة وفيه **قوله**
يوجب الاستدلال او يسيء الى الاول قياس في ان قياس اللغة **قوله** وهذا مبني على ان الاختصاص والمطلوع من
القياس اثبات حكم شرعي حتى لو كان الاصل حكما شرعيا مبني على ما ذكره والافعال لا يلزم ان يكون اثبات حكم
شرعي بل يجوز ان يكون اثبات حكم لغوي او عقلي فلا يشترط ان يكون حكم الاصل حكما شرعيا ومنها ما ذكره وهو ان البحث
في شرعية المنطق هكذا فمن شروط حكم الاصل ان يكون لغويا فلو كان حجة او عقليا لم يجر لان المطالب اثبات حكم شرعي
انما هو الا يكون لغويا فلهذا قد بين الشرح في قوله **قوله** وهذا مبني على ما ذكره من قول والافعال لا يكون
يذكره في المنطق ان الشرط شرط للقياس الشرقي ولا يفرع عدم جريان القياس في اللغة فيقول كلاما عندنا ان ما ذكره شرط
للقياس مطلقا وقطع وهذا مبني على ان ما ذكره ان شرع منها على الشرع الاول من البحث فلهذا منسجم لا يفرع على
واما سوق كلام الشرح فيتم على ما ذكره اوله بان ما ذكره شرط للقياس الشرقي لان المراد من المطالع القياس الشرقي
في اثبات الحكم الشرعي ليس على ما يعتد به في القياس مطلقا بل في اللغة والعقيد فليست **قوله** في اللغة والافعال مثل الاول

هذا هو الوجه في توجيه بيان ان هذا الشرط شرط للقياس الشرقي ويتحقق الاية اما ان التوجيه المذكور ليس على ما ينبغي

قياس الغائب على ان شرط كونه عالميا يعلم من صفة ثابتة به ومثل ذلك قياس ان شرط الغائب كونه
فعليا باختيار **قوله** وفائدة ان فائدة فالشرط ان القياس لا يجري في اللغة ولا في العقول **قوله** وقد يذكر في قياس
النفي **قوله** الا ان يطلق قبل هذا جواب عن شرط ان حقيقة لا يصح بنا وليس كذلك بل هو انما يصح ان لا يعتد به
الحقيقة **قوله** وهو القلي والظني لان الاجزاء يتكرر وينسخ بالظني والقلي فلا يفرق والساواة في الكيل و
في هذا الجواب عن شرط ان يكون الانشاء بالكيل وان جاء بصنع العبد كمن قد حكم الشرع بعد حجة بالبرهان المتشبهة فالقول
باق **قوله** في قوله ان السواوي جيبه بان السواوي بالوزن انما يعبر عنه شرعا هو من الموزونات لا في كل
محل واماما كان من العدم في غير الوزن كالم يعبر بالكيل في المعبر عنه هو العدم فقط **قوله** اعظم من قوله
اجيبه بان حجة القياس انما ثبت ضرورة عدم ظن الاطلاق عن جهة العقل فاستبعد بعد ما قدم من جواب
المرجع صحة جلال الاجماع فان بناء على سبيل الوحي فيجوز عدم الدليل على ان الشرع لا يعتد به لان الواقع في
الوجود في مستند واحدة بالنص والاجماع والقياس انما هو لاجل ان طعن الخلف في القياسية منسوخ او
بغير منواه لوجه مشهور في الاجماع بان غير ثابت او هو من المحل فينا وغيره كرفعي القياس لان ما قيل
على تقدير ثبوت النفي والاجماع وليس كذلك وان كان ينبغي كونه حجة القياس للضرورة المذكورة بل هي ثابتة بما ذكره
فان قلت حديث معاذ بن عبد الله الاضواء بعد فقد النفي وقد روى الرسول عن نده على وجوب انتفاء
النفي في الوعد في القياس قلت الشرط في اخرج من غير الغائب فلا يفيد عدم العلم انما **قوله** وان لا يغير
حكم فانه قلت القياس لا بد ان يغير حكم النفي من الخصوص الى العموم فلو كان عدم التغير شرطا لانما يطلق
بالكلية قلت المراد ان لا يغير المعنى المعنوي من النفي لغة دون التغير من الخصوص الى العموم فانه من ضمنه ان يطلق
قوله معنى فان المحقق في التغير هذا لا يفرع عن الحق يشاء لان العبد الرابع وهو فاعل ان لا يغير حكم النفي عن ما ذكره
الا بعد الثالث وهو عدم النفي في الوعد الذي يغير حكم نفي الجواب وانتفاء الاصل لا يستلزم انتفاء الاصل بل
الامر بالعكس ونوهم الشارح باعتبار ملازمة الاشترط والافعال ان متغيرا او نحو ما وفصلا **قوله** ومنها ما

فيلزم منه عدم الفرق بين عدم الدلالة والدلالة على عدم النصيب لعدم الدلالة على القيد
وأن عدم القيد هو عدم أصل لا حلول للكلام فالصورتان المذكورتان هما لا تنطبق في هذه الفقرة التي هو الاطلاق
وكفاية اليقين على الحكم الذي هو اشتراط التملك والاشتراط الايمان بوجوده وادعاء وجوبه ما توافقه مباحث المطلق
والقيد من ان المطلق ساكن عن القيد نصياً وانما تأويله هو باطن الحكم في المحل سواء وجد القيد اذ لم يوجد فليست **قوله**
وفي نظر لان تجوز تغيير القيد على النص مطلقاً لا امتناع تغير الفقرة بالتضييق ولو سلم جوازها فالنفي لا يدل
على البتة ولا على عدم كونه تغييراً للنص بالقياس **قوله** الا ان فيها تغييراً للنص بالرائي على جدي في فعله الرابع
علاوة انهم الاسلام الذي ذكره الشرط الرابع في غير مطلق النص اتم منه الاصل اذ الفقرة فاعلم من غير ان يتبين
المحل على ان عدم تقييد المطلق من اشارة الشرط الذي قبله وتغيير النص في الشرط بتعريف الاصل عند ذكره كما محلاً
والاطح من ان يرد ان رجح ان الاشارة المذكورة من اشارة انتفاء الشرط الرابع بان يعبر عن التغيير الذي فيه اتم
بل انها نظائر كما هو فيه واشتراط المطلق التغير الباطن لا التغير المنقذ في الشرط وتغير هذا الابهام السامكة في تكميل المسألة
فقط وانما خلق كذا آية من آياته ومثل كثير في كذا آية في الشرط الرابع في قوله على هذا الايراد اعلم ان في جدي فاة
قلت ان حمل التغير الذي ذكره في الاسلام في الشرط الرابع على تغيير نص الاصل لم يكن كلاماً تعرف لاشتراط
نفي تغيير نص الفقرة انما اشتراط قلت يستلزم عن اشتراط عدم النص في الفقرة كما علم من قول الشارح في هذا
لاحاقه الا من هذا التغير فليست **قوله** فاعلم من ان المغير قد يتكلم في تغير الكلام بوجه يكون التغير في تلك الاشارة
في حكم نص الاصل وهو ان اشتراط التملك والكسوة قبل التغير انما يكون كونهما كسوة وبعد التغير يكون كونهما
كفاية كسوة وهو تغير حكم الاصل وكذا اشتراط الايمان في كفاية القتل قبل التغير وبعد كما يكون لاجل انها كفاية
مطلقاً لاجل انها كفاية القتل وهو تغير حكم في الاصل تغير في التقييد الاطلاق وهذا لا ينافي ان يكون في التغير
في الفقرة ايضاً تغير في الاطلاق لا التقييد **قوله** حكم من هو الغاية قبل الوجه ان يقال النص انما على عدم مشروعية الحال
لفظ الاصل فانه لفظ خاص قطع في معناه ولا مدخل في الدلالة عليه في الغاية حتى لو قيل مؤجلاً بل اجل لكن هذا الحكم

مستفاد انه بلا ريب وعلى هذا التوجيه يندفع قوله ان مخالفة ومنها توجيهان آخران يندفع
بهما اعتراض الشرح اذ هما ان النص قد دل على خلاف القيد على صحة السلم مشروطاً بالشرط المذكور
في الحديث النبوي مع فاقضي الاقتصار على المورد والقياس يعتمد التغير المغير المورد فهو غير
حكم النص وتاثيرها ان من اراد ان يسلّم يشتمل كل من اسلم فهو على عموم ما مور به غاية الامور المذكورة
في الحديث الشريف والقياس يقتضي جواز اجمال البعض للسلم فيكون مغير الحكم **قوله** وقد يقال قد يوجب
ايضاً بان السلم انما شرع على كون وجه الاجل فيه خلطاً عن غير مقدور التسليم بناء على ان الزمان يعلم
الكسبي الذي هو من اعتبار البدن فلم يشرع في مقدور التسليم في جعله مشروطاً به ايضاً فيسلم لم يكن مقتضياً
حكم الاصل كما هو فيه من ان الفقرة **قوله** ادفع المخرج لا حضار الجميع فيثبت ان التسليم اذ انهم عقبة
العقد لزمه احضاره وجوابه يظهر بان مثل **قوله** بل بدلالة النصوص وقيل باقتضاها ولا ايضاً وجه
لان مثل هذه النصوص انما يورد في موضع يكون الباعث على ذكره في حاجة التغير فيكون الاذن بنفي
تخصيصه كالاستدلال بالامساك بقا كما قيل تعرف هكذا وادفع به حاجة التغير **قوله** واجار العدة انما فهم
ومن صيق الفطن منها ان يعرف بان المورد المختلف ربما تتعلق بالواجبات المختلفة من الاموال
المختلفة بان يتعلق بعضها بالركوة وبعضها بعدة فاقترن العتور والعتايع وصدقاً الفطر وغيره
فان اعتبار التوزيع للمجالات السبعة اي العوارض التي قلما توجد بحسب الحكمة او الاذن لا يناسب
لزم من ان لا ضرورة فضلاً عن هو اكرم الاكرمي **قوله** لان البناء من جنس النصب السهل هذا انما يظهر
على تقدير ان يعطى ان في الالة والابل وامتناع تقديم اعطاء ان في الابل فلا **قوله** هو سائر الاقوال جواز
الاعطاء في سائر الاموال غير جواز الاستبدال فان الاستبدال في كذا ان في بشي بدفع مكانها غير اعطاء مال آخر
من تعدا وجنس مع بقاء الالة على حالها لا يتما مع تمكن الحث فيما يعطى لانه ان في فائده **قوله** التغير
واحد قبل اتمام المقدم لا يستلزم العود فلا بد من بيان آخر يقتضي رجحان ما ذكره على كلام في الاسلام وقد يقال

المعينة التعليل انما هو حال المعرف فاعتبار العلة من جانب المعرف او الفاعل **قوله** في الزكاة ثم
 لان المنفعة لا تنصل بل اعني العين لان الاجازات الواردة على خلاف القيل **قوله** وقد عرضت على
 بعض ان ما ذكرتم من التوجيه انما يستقيم لو لم يكن الزكاة في الذهب والفضة واما اذا وجبت فلا والله
 لا تنبغي في نفسها الحاجة ليجوز الاستبدال بل وجدش آخر مخلوق للثمنية وقد جاب عنه بان يمكن موضع
 بخلافه يصح لا يتبادر عن الغير من الدراهم والدرناير فلو لم يثبت جواز الاستبدال بدلالة النص لاجل
 او الغرض او لم يقض حوائجهم **قوله** وايضا لما جاز من الزكاة اما حاجة غيره كقول اجماعا علم ان ايجاد المعيد
 المختلفة متعلق لكل واجب **قوله** اما بان لو كان الام للتمليك الحصر اضافي بالنسبة لما كونه للعاقبة
 والا فاستحقاق الكمال بان اذ جعل الام للاستحقاق ايضا كما في فوكرا الحرة تمنع وفي غير لام
 التملك كما ذكرنا في معنى البيت على ان لو كان تقوله الام منها للاستحقاق لان انما يقع بين منفعه فوات
 كما ذكرنا ايضا في فليس هو بها المعنى المصدري **قوله** واما حال حيث قال فذكر وان الام للعاقبة وقد
 يقال على الام على العاقبة او من عملها على الاختصاص لبيان المعاصرف لان الاختصاص مستغنى عن
 اما ولا التميز والحل على الاقامة او من الحل على الاعاقه وقد بان لزوم الحل على الجواز البعدي
 ولما قل ان يقول **قوله** بما يعيد لا يعيد رايه لا يتبع مع مذهبه في لان العاقبة من معاد الام حقيقة عند
 الكوفيين وان انكروا البعديون ومن تبعهم فذكر في معنى البسيط والاما كونه والمحل انما يتكلم على مذهبه
قوله وقد ذكرنا ان كون الام للعاقبة مجازي لانه الميمانية لا يتعين في المقدم لا يحصل على تقدير عملها على
 الاختصاص كما ذكرنا ان رجع نفسه **قوله** بتعذر الاستزاع ثانيا حيث قال وايضا في هذا الموضع
 لو اريد في حق الكلام ان يقال لا يمكن ان يراها الجميع اقلوا رايه **قوله** ازان يلزم الحضم بطلان الجمعية
 اعترض على بان مذهب الحضم توزع حقه بالمعنى شرعية الوفاة فليس ان يلزم بطلان الجمعية ويرى
 ملك الاجناس ولا يلزم توزيع الاجناس المألوف **قوله** ملكا لاجل قيل ليس يعرف معنى الجنسية والتملك

في قوله
 لا يعيد رايه
 لا يتبع مع
 مذهبه في
 لان العاقبة
 من معاد الام
 حقيقة عند
 الكوفيين

ان يدعى هذا الدعوى ان الملك ينبغي ان يكون الشيء فلا اجناس **قوله** ولا مدفع له الا ما ذكرنا اراه به
 فقه من ان الزكوة خالص حتى انته لا تقع وقد امكن على اللام على الاختصاص **قوله** المص لا ليس في
 وسع العبد فيختار لانا لا ان يشي وسع العبد اثبات فكل المعنى له مع غيره جعل ثابته في نفس الامر وسع
 فذكر ما يدل على ثبوته في فالحق المذكور مفيد لهم اذا سلم ان معنى الآية الكريمة اثبات الكبرياء والربوبية
 فاولى ان يتفرع الجواب على ان ليس معنى الآية الكريمة الاول وافعل ما فيه تعظيم نفع **قوله** وكو نالما آت
 صالحة لازالة النجاسة ثم شرحت جواب عما يقال فيظهر الما حسي او طبق فكيف يعدي ويمكن ان يجيب عنه ايضا
 بان المعدي ملو في المحل للتبليس حال المناجات واجب في الاسلام بان المعدي عدم تخرجه بالملكات
 اما وان المزاولة فانه شرع وفيه كذا لانه معقول فكيف يعدي **قوله** المعنى وان اورد على فقه عدم جسته
 وافر منه قالت اسما بنت ابي بكر كانت امرأة رسول الله تع عم اربيت احدا اذا اصاب ثوبنا الدم
 من الخبث كيف تصنع فقالا عم اذا اصاب ثوب احدكم من الدم من الخبث فليغسله حتى يذهب الرائحة ثم يغسله
 فيه وفي رواية جسته ثم افر منه ثم رشه بالماء وقيل في الحث العشر باليد والبعده والفرغى الذكر باطر الا اصبح
 والاطفار مع مت **قوله** لا يابا بخبثه اي تنجم حرمة الاستغفار به بعد الاستسقاء وان كان لا يتنجس او ايل

وان يكون معنى الآية وتبرك
 قول الله الكريم فلا يذهب اليه
 اليوم ولا يقول به احد فلا
 قابلية في امره من حيث

الملكات **قوله** خلاف سائر الملكات لان الملك لا يتبع عند استعمال سائر الملكات حرمة لانه قد روي في ذلك لا يتبع
 لوالحي سائر الملكات بالما لوجب عليه استعمال البتة عند استعماله ولم يخ الميم لا يتم وجب استعمال رضى الملك
 وفيه من الحج ما لا يخفى كذا ذكره القائل وفيه نظر لان الماء اذا لم يبلغ الاكثر من ثمن مثله يجوز التيم فليكن في الملك
 ايضا عند عدم الرضى وطوق الحج المائل حرم شري الماء باكثر من ثمن مثله بل ازيد **قوله** وفيه نظر اما اقواله
 عن النسخ الاول بان الحكم يكون معدي بنوع غير هو انه الاصل وهو الماء يوجد على وجه لا يابا بخبثه ولا يلزم
 وفيه الغرض على وجه يابا بخبثه وعن كذا بان الحج في رفع الخبث وروى في رفع الحدث لان رفع الحدث باطلا
 بايتم عند ندره ولو كانت الملكات حكم يوجب استعمالها عند ندره كما فيكون الاحتياج الى استعمالها واما الخبث
 فانما يكون في رطل

في قوله
 لا يابا بخبثه
 اي تنجم
 حرمة
 الاستغفار
 به بعد
 الاستسقاء
 وان كان
 لا يتنجس
 او ايل

فمنه بطبيعته والحرقة والحر والسخن رايها فيقول لا يجب فيه ايضا استعمال الماء على توبه هـ
انما الخبيث ما قد عرفت على هذا الجواب من النظر الى قائله **فقط** فانه جوابه على الجواب
وهو ان الماء لا يدرى بمقتضى المعنى انه لا يستعمل العقل يدرك من غير روي الشرع انه لا يعقل به البتة
لخروج النجاسة من السيلين والامداد بالمعقولة انه لا حكم ان رويها في الطهارة عند خروج النجاسة اذ
العقل ان هذا الحكم لا يدرى الوصف **فقط** فاعني الشئ لا يشترط ان يكون له ان لا يكون له ان يكون له
لا يتغير ان كل ما وصل اليه من الفعل ليس بنجس وهو المعقولة بان لا يمتنع بالماء غير معقول فالتقدير هو
ان لا ينجس كل ما وصل اليه من الماء عند الفعل فتدفع شئ لا ينجس الشئ لا ينجس **فقط** ولا الماء مطهر بطبيعته
عليه كونه مطهر اطلاقا في الحديث ممنوع بل كونه مطهر اذا كانت النجاسة فكله فكله ايضا فيحتاج الى الترتيب
اجابة حقيقة واحدة من شأنها الازالة فانه كانا طبيعية كانت من جميع المواضع كذلك ان ما بالذات
لا يزول وان كانت شرعية كانت من جميع المواضع كذلك فيبقى ان لا يحتاج الى الترتيب في غسل النجاسة العينية ليس
فليس في ذلك لان الحكم ان يقول ان حقيقة واحدة من شأنها الازالة النجاسة ولا يتغير طهره واما انما الحديث
فليس بطبعها **فقط** لفظ العلم في اجابته جدي في فصول البديع بان العلم المحقق كالذات معترف
الوقت او مطلق الحكم من حيث هو والكلام في معرفة حكم الاصل من حيث هو حكم الاصل وهذا الجواب يدل على ان الماء
بالحكم المخوف في تعريف العلة حكم الاصل هو المعلوم من كلام ابن الحاجب وغيره من المحققين والاعراض في خروج
العلقة المستنبطة يدفع عما هذا بان المستنبط انما يتوقف على ثبوت الحكم من حيث انه حكم ما منوط بعلة ما ومن
حيث ان معلول انتهى الدليل على معلوبته والحكم انما يتوقف على المستنبط من حيث تعينه المتخصص في حقيقة
بينهما ومن حيث انه بلا ملاحظة معلوبته وايضا تعريفها آية من حيث التعدية وتعيين آية من حيث اوجده
فقط قبل ولا جامع آية قال ابن الحاجب وهو مني على ان المراد من الحكم حكم الاصل ان قلت فلا وجه لتخصيص المستنبط
بالخروج اذ لا علة واضحة كانت التعريف بالمعرفة اما المستنبط فلما ذكرنا ما المنصوطة والجميع عليها فلا

تعريف الحكم الاول بانفسه فيكتفى بالاجماع فواجب تسليمه ان يكون الوصف من الحكم ان لا يشترط
الحكم الاية بان تعريفه النقي والاجماع الوجوب مثلا لئلا يلحق بالانقياد والنجاسة منوطا بالعلقة وتبينها
استعمال الوجوب والزم ان وقوع علة فالمعركة بها ان تقع عن غير المعرفة بها الا حقه ولا يلزم بينهما
لما ذكره في الترتيب وانما الحكم لا يمتنع المستنبط بل يمكن ان يكون غائبا فيكون في الترتيب وجوب اذ
في نفس الوجوب حيث قالوا الاول بالخطاب **فقط** كما بالمعنى انما هو في نفسه وقد تقرر بان حكم المثلين واحد
فكيف يصح التفرقة وحاصل الجواب ان الخطاب والحق ليس من لزوم اما من حيث فلا يدرى الاختلاف بينهما
الا كما في الاما **فقط** وجواب ما ان رايه انه حاصل من معنى كونه اثر المفعول فيه ومعنى كونه اثر
الخطاب كونه الخطاب حاكما بترتيب على الفعل فلا يلزم الاجماع المحال **فقط** مع هذا لا يبعد قيل هذا بعيد
غير صحيح اذ لا معنى لتأثير فعل العلة في الخطاب الا ان لا يلو باعبار تعلقه ايضا لا يحصل الا ان اثر
الخطاب فيكون تأثيره في فعل العلة واجبة في معنى تأثير العلة كونه سببا فاعلم انما هو في التعلق المذكور
ولا فاولا بعد ايضا **فقط** يعني ان الموجه لا كلام آية بيان حاصل معنى كونه الظل مؤثرة بالنبذة **فقط**
لان تعليل البعثة النبي عام قبل هذا توجيهه لتوجيه المنع على لزوم التعليل للبعثة عن بكر التعليل بل
التوجيه ان يقال البعثة معللة بآية الله الخلق فمن قال بعدم تعليلها قال بعدم البعثة لعدم علمها
فالحق من انما كلما عدت العلة عدم المعلول وكذا اظهار الجمع انما كانت خبر بان حكم التعليل حكم
لاصل كآية لا يعلم دليله لا لزوم فقط ولو توجه المنع على التوجيه الاول توجه على ان ايضا فلا فرة فيقال
فقط المحض وقد قيل غير آية قد يستدل على ان في الوضوح عن افعال تيمومه لا يدرى ما ذكره وهو ان اثره
في العرف هو العلة الغائية وقد مر جوابا بان علة لبعثة العلة الغائية فلو علمت افعال تيمومه بالاغراض
لزم كونه علة تيمومه معلولة للعلة الغائية فيكونه علة تيمومه محتاجا الى غير ذلك من التعليل التي علة علوا
كثيرا **فقط** فربما ذكر الامام والفرقة ان المناسبات على ما ذكره المحض نفس الجواب على ما ذكره الامام

ما يرضى الجالب **فهم** لا يخرج ان ما فهم به آية اجنبية بان سكتة الوصف انما تعتبر بالنسبة
الى الحكم في العلة اذ صلاحية ان يكون الموصوف عليه الحكم باعفا عليه فان كان جزئها الجبائية في العلة
جلب النفع للعبد او دفع الضرر عنه فعلة القتل العاصي يقتضي بقاء العبد وهو جلب نفع و دفع
القتل عنه وهو في غير مستقيم على التغير الاول وان كانت هي الملازمة للعقل فيكون القتل علة القصاص
ملازم للعقل فيستقيم التغير كذلك ايضا وكذا على تغير العاقبة ان كانت هي كون الوصف في شرع الحكم
حاصل بعلة هذا الوصف هذا الحكم لان كون القتل علة القصاص من كصل المقصود من شرعية القصاص
وهو بقاء الحياة **فهم** على ما يشر اليه قوله في كلمة القصاص حيوة لان كونه علة على القتل او الافظ
وجوب القصاص على ان لا يمتنع من كمال الشخص عن القتل والعازم عن القصاص فيقتضي النفوس مخوفة
فهم ان ما يقول الخضم ان قيل هذا منكر لان الامور هي الصلاحية في قول الآخرة ما يعبر
ان يكون مقصودا في شرع الحكم انما هو الصلاحية عقلا فلذلك ان يمنع بان لا يصح في عقلي
ان افعال هذا النوع موهومة في البديهة لا يعجبها ولا يحتاج في دفعها الى دليل بل يكفي تبينه في
قال ان كون القتل موجبا للقصاص يحصل بقاء الحياة للعبد لا يلزم عقلي لانه لا يحصل به هذا المقصود
يكون مكابرة مستغلة **فهم** ويمكن ان يقال ان قول الموهوم بالاعتقالات الغالب في الكل المتعقبات بدليل
الاطلاق والاستدراك علة **فهم** انما يصح لادفع وكون الازام نظير استصحاب الحاق فان الحياة المعقولة
لا كانت ثابتة بطريق الاستصحاب فيجعل حجة لرفع الاستحقاق حتى لا يورث ماله ولا يصح سببا للاستحقاق
والالزام في لومات قريب لا يورث المعقولة لاهتمال الموت ونظائره كثير **فهم** هذا ما لوه وفيه حجة
يرمى الاعتراض عليه بمسئلة الطاحونية فان الماكرا قال ماء طاحونة كان جارية المدة وقال المتكلم
لم يكن جارية الحكم احوال فقد صدق الاستصحاب في الاستحقاق ويمكن ان يجاب بان الاستصحاب وان لم يصح
حجة مستقلة يصح رتبه ههنا كذا كذا في موجب الاستحقاق هو العقد بعد تسليم الطاحونة اذ المدة

فان كان كون القتل موجبا للقصاص يحصل بقاء الحياة للعبد لا يلزم عقلي لانه لا يحصل به هذا المقصود
يكون مكابرة مستغلة
الاطلاق والاستدراك علة
لا كانت ثابتة بطريق الاستصحاب فيجعل حجة لرفع الاستحقاق حتى لا يورث ماله ولا يصح سببا للاستحقاق
والالزام في لومات قريب لا يورث المعقولة لاهتمال الموت ونظائره كثير
يرمى الاعتراض عليه بمسئلة الطاحونية فان الماكرا قال ماء طاحونة كان جارية المدة وقال المتكلم لم يكن جارية الحكم احوال فقد صدق الاستصحاب في الاستحقاق ويمكن ان يجاب بان الاستصحاب وان لم يصح حجة مستقلة يصح رتبه ههنا كذا كذا في موجب الاستحقاق هو العقد بعد تسليم الطاحونة اذ المدة

يجوز من كل منهما اذ اعراض ما يوجب السقوط فيجعل الحكم حجة الكلام الموجب لا موجب الاستحقاق
فهي في الحقيقة واقعة الاستحقاق السقوط بعد النبوة لا موجبة وان كان يقول ما الفرق بين ما نحن
فيه وبين ما انفك الحكم بالحقيقة ان يكون الامر للوجوب فانه لا يحتاج الى اقامة الدليل هناك التمسك
بالاصل بان يقول الاصل بل يكون في الكلام الحقيقة - وفي الامر الوجوب وبصياغة كذا لازم فينبغي ان يكون
فيما نحن فيه التمسك بان الاصل معلول النفس ولا يحتاج الى اقامة دليل آخر والفرق غير **فهم** فان قيل
ههنا قسم آخر آه يمكن ان يقال هذا القسم مستدرج في القسم الاول اعني التعليل بكل الاوصاف وكون
الكل لا حاطة الاخر اذا اضيف الى المعرفة ليس كل كاسبق **فهم** او يرد كل وصف آه يمكن ان يجاب بان
المراد كل وصف صالح للعلة والتعدي فلا تناقض وقد جاب ايضا بان المراد ببعض ما يقابل الجميع
وكل وصف بالنسبة الى الجميع بعض فصدق لهم البعض على وحديت عدم الثبوت بالاحتمال متناول له
ايضا **فهم** يعني نفس ونفس قيل عليه الواجب ان يقال باني وصف ووصف لان الكلام فيه اجيب بنوع كلام
ان الاول قايمة على حجة التمسك مطلقا والتمسك لا يكون التعليل النفس ولا تفرقة الاول بين نفس ونفس
فيكون التعليل هو الاصل وهذا يظهر فقولنا الاول قايمة اي قوله فيكون التعليل في السقوط وبما
كل دليلان حتى الدليل بكل وصف **فهم** واجتبايع النقيض آه روى على ان فجة حيث قالوا الاصل
عدم التعليل لاحتياج التعليل والتبعية الى الدليل **فهم** وهذا يخرج الجواب عن بعض واجتبايع النقيض
والتبعية الى الدليل لا ينافي كون الاصل هو التعليل واداء الدليل الى التعليل وايضا التعليل بجميع وصفاته
ووجه خروج الجواب ان غاية ما يمكن من الاحتمال الاحتياج الى التعليل والتبعية وكذا لا ينافي كون الاصل
هو التعليل **فهم** وتقال ان يتولا آه ايراد على ابطال التعليل بكل وصف بل هو ان التعليل **فهم** اي
ينظر الاصل المذكور وهو انه لا بد في التعليل مع قال ان تافقي اقامة الدليل على كون الاصل معلولا
ولا يكتفي فيه بان الاصل في النفوس التعليل **فهم** مثلا بمنزل بدليل انتفاء حقا وبدا على الحاية والتفريق

يجمعوا الذهب من ذهب مقابل مختلفا بطل وطرح متابلا واقم متلاقيا ثم الحال ليست هي مثلا وحده بل هو
مع قهقهة بل لان معنى المنسوب عند حصوله بالجموع الآلة اجري الاعراب على الحرف الاول كذا ذكره صاحب الاقيد
في كلمة فوه الا في **قوله** كوجوب المائلة قيل لو كان مراد النص بغيره ايضا كوجوب المائلة على ما هو الظن لكلام الشيخ
فقال وذكر ايضا من باب الربوا بتقديم لفظ المائلة لوجوب ان يقال معناه كانه من باب منع بيع الدين بالدين فانه
لا يجوز ايضا لا يكون ربوا لانها متساوية وان لم تكن المائدة الشريفة من بيع المال بالمال لا يكون العقد غير متساوية
فانه في معنى العتق وهو مرام وانما في خبر بان مكره الشارح السبيل في الحديث جيز او جيزه لمعنى الربوا المنة
يقوم مثلا بغيره والتعبيى بغيره بربا بريد وحديث التقيم سهل على اعراس من التعبيى التعبيى من الطرفين والآخر
على بيع الدين بالدين لا يتجوز ايراد بركة التعبيى من جانب **قوله** عن بشرته الفضل لان الدين في دين الدين ولذا لم يقع
اياه ذكره العيني عن الدين ولم يثبت في آفة كان له نظرا قال وليس الا بالربوة **قوله** مع القول وذكر الاوهام في كلامها
تحقيقا لمعنى وجوب التعبيى فانها اذا وجد كان الفيل في الجوز ليس في كل من علم ان التعبيى واجب **قوله** سواء كان الحرف
او اقل من ثم بما علم من اطلاق لفظ الطمان فانه يتناول كل مطعون سواء اقل الحرف او اقل من ثمانية باء كخطه يكر
خطه او بكثره وانما اقام في بعض فانه لا يجوز العقد عند ان وقع للحديث المعروف اني يدبر اي قبض بعض
لانه ايداء التعبيى فادها وكذا يجوز عند ثلاثة اعراس من الحديث الشريفة الجواب التعبيى وجب الميسر متعبيى فلا يفرط
في القبض كالو باء ثوبا ثوبا او ثوبين فاخر قان من غير قبض فان قلت هذا يشك بالفاء اياها من قبض او من غير
حيث شرط القبض مع انه يتعبيى بالتعبيى قلت التعبيى في الاربعة يعارض الصيغة والافهما خلقا للثمنية فيسبغ ثوبه
عدم التعبيى نظر الا الاصل في شرط القبض اعتبار الثمنية في الربوا بخلاف الطمان فانه ماضى للثمنية فلا يكون فيها ثمنية
عدم التعبيى بعد التعبيى **قوله** لان الربوا الفضل آه تعيل لقوله فيجب وقوله لانه في ثمنه الفضل تعيل لقوله وهو متعبيى
بعد وجوب التعبيى وهو راجع الى الربو النسبة وقوله لان حصة تعيل لقوله الشريفة **قوله** ان الربوا النسبة
اي عند اختلاف الخس وانما عند اتجاهاه فقد يكون في الفضل فلا حسم مطلقا او يقول الحسم راجع الى المتساوية الربوا

في وجه التعبيى في الوصف الواحد فان من النسبة ثمانية فثمنه في العتق والحبس عند وجوده اذ هو في
الفضل انما هو عند وجود العتق والحبس **قوله** ويرى لانهم آه قيل عليه قول النص وعندنا لا بد من التعبيى
على ان النص محقق في الحرف موهوم لذكره لا شك لانه معناه لا بد من تعيل النص مع ما قال ان في وجوبه
فليس يمتنع الوصف على اعراس من الدين على ان هذا النص محقق في الحرف في كل من هذا ايضا تعيل النص وقد قيل
لا بد من تعيل النص من الدين على ان هذا النص محقق او هم ان هذا الدين ايضا موقوف على تعيل آخر وهو غير
قوله وقوله جواب حاصل الجواب ان بعض التعييلات لا يتوقف على تعيل آخر بان يكون متوقفا او متعيا
قوله وقوله في قديمه من هذا الدور وما نالنا من توقف كون النص محققا على الترخا والعتق واعتبار كونها
مؤثرة وغير مؤثرة بل المتوقف على هو العلم بكون النص محققا ولا عكس فلا بد من **قوله** فاني في ذكره وراى
اثبات كون النص محققا يستخرج العلم به ورفلا يظهر ان يقال فاني في ذكره **قوله** اي بآية المقدما الى الحق
او رد ما لاثبات التعييل في ربوا الفضل **قوله** ولا وجوب التعبيى آه قد جاز بان النص انما قد على الجواز في ثمانية
الستة متماثلة متعينة ولم يزل على الجواز في صورة عدم التماثل وهو تعبيى الدين لعدم قولنا بالمتساوية بل
عدم الجواز فيها بالقياس للفضل على النسبة وقد سبق ثمانية في حق ذكر الشرط لانه يندفع به هذا الاخر
فليس **قوله** كالتعبيى لا يكون قبل علم الزكاة تتعلق بكونه مال التجارة لا يكون متعنا فان الدوام اذ المتعبيى جليا سقط
عنها هذا الوصف كالوجع اسامة علة واجبة لا فرق بين قولنا هو من قولنا هو مال التجارة او التجارة
تكون بالافان وبالثمنية تكون نصا بالافستحان فثبت ان الثمنية لا بها مال الذهب والفضة نصا بالافستحان **قوله**
صاحبة المال لا تعاف وتلك الصلاحية لا تنكرو ان انكرو الاتفاق بالفضل وفي ثمنه ان يكون العتق لازما
والكلام في التعييل بالعاري التام الا ان يقال العتق نفسا بغير اعتبار صلاحية المال لا تعاف وفيه **قوله**
ولا باحتمال عند علم بان الوصف المتعلق به معروف للمعنى الذي في ثمنه ان يكون جليا لان الحق لا يتم في الحق
واجبة الوصف وان كان حقا في نفسه جليا في غير خارج كدلالة الصنيع الظاهر على كدلالة الاجابة والقول

على الرضا في جواز التعليل **فقد** لان منه الحكم آه فيختل لا منقوض بطل منه **فقد** فطال لم يكن التعليل
 في المجموع من حيث هو مجموع **فقد** والجواب لا يمنع آه في منع بل يمنع كون الوصف علة ان لا يوجد الوصف في مكان
 يوجد الحكم وجعل ان دعي في الوصف كذا كذا دليل على علة لا بد من العلة **فقد** في الاعتبار والآن فيما انقضى
 على علة اعي الوصف الواحد قيام العرض بالعرض وهو عندكم **فقد** ليس معنى الاجاد والتجصيل قبل لا شك ان
 العمل الشرعي لا يتجصيل في الاجاد فيما هو من علة لوجوب شيء فيحصل الوجود ما هو علة له وهو الوجوب وما
 هو علة له من فحصل لا وما هو لا باقية فيها ومنه الذي يمكن في وجوب المخافة فالحق في الجواب هو التسليم **فقد**
 انما يمنع من عدم منع الجواب والآن يستقيم ايضا **فقد** مثل كون الخارج آه بل ارادة المستغنى في المقام باللفظ
 حتى يزعم من تبدل اللفظ بتبدل ضرورة تبدل الحال بتبدل الحال فيقوم ثبوت تبدل الحكم واما كذا في الموقر بيني
 جواز التعليل بل هو عدم جواز بل هو على ما مر لان التعليل هناك متعدي بل هو المحرر لا يستلزم ترتيبا له
 على اللفظ فيكون قبيحا في اللغة فلا يجوز والتعليل منها معنى الاسم متعدي الحكم لا الخوا لا يخرج الحكم فيكون تعليل
 في الوصف متعدي فيصير **فقد** فالمثبت الحكم هو الشيء فلم يبق للتعليل حكم الا التعدي فافادها لان بالظاهر
 بهذا ظهر ان التعليل والقياس نعم في الزمان في عندنا وعند ان في فالتعدي نوع من **فقد** وانما جاز التعليل
 جواب عما يقال ان ما ان التعليل الحكم هو الشيء دون العلة فكيف نقول الحكم لا يغير المنصوص **فقد** وفي كل حكم
 وهذا التوقف اول الكلام على آخره اذا عطف عليه على ناقصة فان التوقف ثابت بالنسبة الى الناقصة يتحقق التعليل
 في الجرح لا بالنسبة الى نفسه كذا في الكثرة **فقد** فغايرة اخرى قيل فائدة التعليل ما لا يتعدى ان يعلم اختصاص حكم
 الشيء بمحل لا يستغل المحل بالتعليل بل هو للتعدي **فقد** وفيه نظر لان التعليل بالاعتدال لا يمنع التعليل بما يتعدى
 كما ان الزمان لا يمنع في نفسه وقد يرد ايضا بان هذا الاختصاص يحصل بترك التعليل اذ الشيء بعينه انما هو
 على ثبوت الحكم المنصوص غير فقط فالجواب ان التعليل في محض فافادته في التعليل وتعالى ان
 يقول لان ان ترك التعليل يدل على الاختصاص او النفس لا يدل على ان الحكم على ما هو المنصوص **فقد** وقد يقال

وقد يقال ان التعليل
 لا يمنع من كون
 الحكم على ما هو
 المنصوص

في دليل عدم جواز التعليل بالعلّة القاهرة وهذا القول يخرج الاسلام فيمنع لانه منقوض من الوجه الموقوف
 للكتاب **فقد** لا يوجب العلم لانه لا يوجب الاغلبة الظن لا خلافا والعلم عندنا بمعنى القطع واما يقال في
 جواب هذا الاستدلال يجوز ان يكون فائدة التعليل ان يضاف حكم الاصل الى العلم من حيث هو باقية وهذا
 لا ينافي اضافة العلم من حيث البتوت وانه بان العلم عندنا معرفة البعث لا شرط خارج هو بان معرفة
 الباعث بلا عرض التعدي ليست بغاية علية فلا يجزئ ذلك **فقد** ليس من الامثلة الشرعية لانه لا يثبت حكم
 شرعي قيل عليه ان لم يكن من الامثلة الشرعية يكون التعليل بها جشأ الشرع وانا افادة الظن بالحكم فبعد
 تسليمها بقول العشر على الحكم من باب العلم لا العمل والراي لا يوجب علما انتافا والشرع لا يغير الظن
 الا ضرورة العمل ثم النقض بالقاهرة المنصوص عليها غير وارء لان ذلك نقض افادة العلم بالحكم ولان
 ذلك لا يجزئ فليس على ان الطائفة تحصل حصول الظن بالعلّة في صورة النقض بالشيء الاول على انما علة
 بخلاف غير المنصوص عليه وبؤيته ما ذكره الشيخ الكليني من انه المستنبط بان لا يراه وفيه احتمال قوي لا محالة
 والاحتمال بناء على الطائفة بخلاف المنصوص عليها فان ان كان عالم يكون ذلك كما ينبغي **فقد** يعني الظن قيل
 عليه الظن بعلة الوصف المتعدي معتدلة شرعا وعلّة الوصف العام عالم يعبر شرعا مارت واما في حكم
 الشرع في عدم الاعتبار وان كانت غلبة ظن راجح بالنسبة الماذم في الجرح فلا يبعد فيها اذ غير المتعدي شرعا
 لا يعارض المعبر **فقد** ونعزم الجواب آه ويمكن ان يجاب ايضا بان الموقوف على التعليل نفس التعدي والذي قد
 على التعليل صلوح التعدي لانها فلا ورايها **فقد** هذه المسئلة آه فيمنع لان بناء المسئلة على
 الشرط الثاني عندنا لا عند منقوض بالقاهرة المنصوص تحت قلدها ولا ثانيا على معنى ما ذكر
 الهم الا ان يقال الثاني انما يشترط لا استنباط فلا يرد المنصوص **فقد** المعنى وقررة الخلاف فيمنع لانه انما
 والمنعدي اذا جتمعتا ويعارضها بالمنعدي راجح اجماعا كما ان راجح ايضا فيمكن في خلاف ذلك
فقد في غير آه اجاب الحكم المعدي آه ثبت بدون العلة القاهرة لهم عدم توقف المعلول على العلة فلا يكون

وقد يقال ان التعليل
 لا يمنع من كون
 الحكم على ما هو
 المنصوص

علة وقد ثبت بانها علة وانت في هذا العلم الشرعي امارات ولذا يجوز ان الحكم فيها كما ينبغي
 في بحث الامكان فيكون عدم التوقف سببا اذا جاز نفسه والعلة **قوله** المحرر كونه الاية في قوله تعالى
 اذا ملكوا ارحم محرم من علق غير علة ناسوا كان بينهما قرابة ولا ادم لا وعنده ان في انا يعنى اذا كان
 بينهما قرابة ولا فلا يثبت الحكم في بني الاعمام ومن في معانهم بالاجماع واما علة فعدم الحرمة واما علة
 فعدم قرابة الولا وثبت في الولاين والمولودين اتفاقا لوجود المعينين وثبت في الحق والحق
 ومن في معانهم عندنا لوجود القرابة المحرمة ولا يثبت عندنا عدم قرابة الولا فان في يقيس الان على ابن
 العم في عدم العلق بنفس المحرر كما مع ان ابن العم يصح التكليف باعتقاده فنقول هذا تعليل بوصف مختلف
 فيه فلا يصح لانه ان اراد بالجامع الذي اعتبر كما علك لم يعد لان هذا الوصف غير موجبة الاصل وهو ان
 العم كان يصير مطلقا فيقع الكفران باعتقاده قصد في خلاف الاية وان اراد باعتقاده بعد ما علك فلا يوجبه الزم
 عندنا لانه يعنى بجم المكر **قوله** المحرر كونه ان تزوجت آة توفيق ان تعلين الطلاق والعتاق بالكره
 عندنا خلافا لثاني فاف قال ان تزوجت زينة في مطلق يقع الطلاق بعد التزوج عندنا وعندنا يقع
 قياسا على عدم وقوعه في زينة التي تزوجها طالق بجامع وجه التعلق فيها وفي منع تحقق التعلق
 في الاصل فان في ما قلنا بطل التعلق لعدم الجامع والا منع حكم الاصل وهو عدم وقوع الطلاق فيه لانه لو
 بعدم وقوعه في كان مبيها علم ان تزوج لا يعلق فلو كان تعليقا لكان بالوقوع **قوله** او الجمل بانه مستحق
 القصاص اعترض عليه الا به في حاشي العقد بان جهالة المستحق ليس علة منعده كما اذا قيل الاصل
 فمرد ولا فخره لعدم صحتها عندكم في فضيلته انما قل والجواب ان عدم التقدي لا ضرورة لا يتزعم
 اصلا فلجماله المستحق مورد جديزة مذكورة في النزع واعترض ايضا بان الشبهة في نفس القصاص
 من اختلاف العلم لا يهدى القصاص فلان لا يدرى الشبهة في مستحقه بالاقدام والجواب ان جهالة المستحق
 لا تدعى فيمنع الاثبات بخلاف الشبهة في نفس القصاص لا اختلاف العلم فيه **قوله** بناء على عدم العلم آة في كونه

في قوله تعالى
 اذا ملكوا ارحم محرم

في قوله تعالى
 اذا ملكوا ارحم محرم

وهو انه غير ملائم لبيان الحق حيث قال ولما لم يبق بعد كنهه وانما يلزم ان لو كان عبارة له
 ولم يعلم انه نفي آة فالله ان يقال بناء على انه حل بطل الكناية بنوع المحل ام لا **قوله** محرم من غير ضرورة
 قيد بذكر لان الاية لا يثبتها رابطة والفردية يستغنى عن اثباته بدليل فان قيل يستلزم
 الشرعية ثبت بالدليل مع ان عامتها طلبة المشتبه بالدليل هو ان فعل كذا قد تعلق به خطاب كذا
 وهذا غير **قوله** المسائل الصريحة ثلثة قال جدي في حاشي فصول البدائع قال المؤلفون الحكم
 الصريحة عند الخفية ثلثة النص والاجماع والمثلية والتمسك بالظن وغيره اما البر والتمسك فمذكور
 في بحث لاد الصريحة والتمسك ولما رايتهم يستعملون كنه او كنه في الصريحة وسبب تركهم اياه
 وفكرانه بعض مقدم اثبات الطبيعة ولا يتم به صحة التعليل لان المثلية شرط فلا بد من بيان مثلية
 السبق بعد الابطال ولذا ذكر يعود اما المثلية كذا قالوا وفيه ثلثة لان جرم المثلية لا يمكن مطلقا
 في تمام صحة التعليل عندنا في تبين ثمانية المثلية بالوجه للحدود مع انهم ذكره فكذا ذكره باعتبار
 انضمام بيان التأثير مطلقا بحيث ينبغي ان يذكر هذا ايضا واقول وجه عدم ذكر البر والتمسك على ما
 رجوع اما المثلية لا فبما ان انضمام مثل مما ذكره انما يرد لورج هذا مسك المثلية بعد ما يحتاج
 اما احد المسكين الاخرين فاعلم **قوله** والاجماع قد يتوهم ان الاجماع على العلة عزلة الاجماع على الفروع فلا
 ينصرف في اختلاف واثبات ما يقتضيه وليس كذلك كراه الاختلاف فيقوله مثل بان يكون الاجماع ظاهريا
 كاثبات بالاحاد والسرور او بان يكون ثبوت الوصف في الاصل او في الفروع ظاهريا او مدعي الخصم معارضا في
 الفروع مثالا العنصر في وثيق الاحمال فانه علة له بالاجماع ثم يعلق عليه **قوله** فافترجه رابطة لا يبعد ان يكون في
 آحاد كل رتبة تفاوت كما بين المراتب **قوله** مثل كذا قيل للاجماع لا تكون رتبة العلة بدليل وفوقها على العلة
 كما يقال ثبت لكون كذا فلما كانت مرتبة فيها الزم التكرار واجيب بان اصل الفروع مذكور في قوله جدي وفي مثل قوله
 مجاز والاشكال مذكور في آية ايضا والجواب الجواب في كلام المتقدم ان المتروكة بالاجماع والبال في الرتبة الثانية

في قوله تعالى
 اذا ملكوا ارحم محرم

عشرة اطلاق في الحقيقة بغير علم النسبة وهو ان ينادى من حيث ان في جعل النسبة **قوله** والطلاق
 الجنسي ما يعنى ان الجنس الاصطلاحي الذي ذكره الامدي مطلق لم يقيد بكونه بغير الخلاف فهاهنا ذكره المصنف
 قيدا به بعد ان يكون اخص من كونه متفقا لمصلحة فلا ينافي ما ذكره الاصطلاح الذي ذكره الامدي **ايضا**
 وبوجه حفظ النفس فيكون اولا يكون في ما يشاء ايضا وقد عرفت حيث قال انه لا تعليل بالطلب الا ان يقال
 يمكن في النسبة كونه مصلحة في بعض المواضع واما في الملاحة فيجب كونه مصلحة في جميع المواضع وفي بعض المواضع لا في جميع
 والمصلحة لا يوجد قبل المصلحة لا يتم موافقة كلام القوم ولا يبالى في الغرض عند اصابة الحق والبعث من الاشكال
 ضبط المرام وتوضيح المقام وقد عرفت ان لا بد من فصل الجنس بكونه قويا واخص كونه سائما عن المناقضة
 بمسألة الجاهل على ان يمكن ان يقال تابع الامدي في بيان الملاحة بان يعيد الجنس في كلامه ايضا بقرينة اعتبار ضيق
 كونه وصفا ينافي الحكم اذ لا شك ان كونه متفقا بمصلحة لا ينافي الاطلاق اذ المصلحة قد تنبع من الحكم كحفظ
 النفس فيكون مصلحة فيما هو الجاهل وليس **قوله** واغرض من المصلحة ان الاغراض في الحقيقة ويجعل ان
 لم يرد به **قوله** ويكنى الجنس السعيد منها بعد ان يكون اخص من كونه متفقا لمصلحة وفيه نظر لان هذا القول لا يلائم ان
 الجنس المجتزأ الوصفية لا يكون اخص من كونه متفقا لمصلحة والضرورة اخص منها وكذا ضرورة حفظ النفس لا يلائم اخص
 من مطلق الضرورة فيقول القول المذكور ما ينبغي كونه الضرورة هي الجنسية وهو اخص من ضرورة الدين والعقل **قوله**
 وفيه اخرج الخاتبة عن الطهارة فيحصل حاصله ان ضرورة التطهير المحتاج اليه اخص من ضرورة حفظ النفس طهارة
 كما انها برون الامر في هذا الاول وفيه ما ذكره ان اغراض المصلحة هي الضرورة اجتنابا عن هذا الى اجتناب كونها
 انشأ وهو غير قائم وهو ويرى في مقام ذكر الشئ في ترتيب الحكم على كل منها **قوله** لشهادة الامور على السويطين المذكور
 الانا شانه وجوب الزكوة وسقوطها قال صاحب القواعد وهذا طريق يفتي باخذه ان لان الانا ان افعالها اذا
 اعطيت بناء شئ يعطى بنية مشافاة اوسع اعطى ان يثبت شئ غلب على طهارة اعطاء البنية شئ فثبت ان شهادة الاصل
 دليل الحق من هذا الوجه قال ومن نظيره قول المصنف في طهارة وقوله من ثم العشر لزم ربح العشر في الزكوة

على الصبي وقوله وما من فرائض من التفرقة قبل التقابل **قوله** ما يكون الحكم من معنى آه شال الولاية على البنت
 الصغيرة قياسا على الولاية على البكر الصغيرة والعلة الصغر فالصغر علة ملازمة كما تراه موافق لتعليل الرسول
 في الطوف وشهادة الاصل موصوفة انها قاله اصلا مجتأ وهو الولاية على البكر الصغيرة بوجوه ذكره في المتن او
 نوع وهو الصغر وهذا لا يخفى انه لو قدم وجه النوع بان يقال يوجد فيه نوع آخر من ذكر الجنس او من النوع **قوله** فاما
 ان يثبت اعتبارها بنفس او باجاء النسب فيتم الكتاب والسنة والاشارة والحر والطف والصغر والقدرة وطهارة
 سوا هذه ولا يرد ولا يرد في المالك ولم يذكر القليل في الاشارة السنية في المرام منها اعتبار الشرع ونوعه نوع الحكم لانه
 بناء للمعبر شرعا وقد سبق ان معنى الاعتبار شرعا عند الاطلاق هو اعتبار عيني الوصفية عن الحكم والمراو بالثبوت
 الشبوت الاتفاقي لذكره المرسلة متعابله وهو من الدلائل المتخلفة **قوله** بل يترتب الحكم على وصفه او اعتبار نوع
 بخبر ثبوت الحكم في نوع الحكم على وجه ثبوت الاتفاقية من خبر ثبوت الحكم على وجه **قوله** وان لم يثبت فهو الغرض من هذا
 شرعا تحت ثبوت ملائمة ولا يتجلى في غير كونه مقبولة اتفاقا وتما يعلق الحكم على ما يشتمل عليه وهو المرام حيث
 يقال لا يعلل الا بالخبر **قوله** والكتاب ينقسم الى ملام يعني ما يعلم القاد وبنها يظهر ان بعض الملام قسم من المعبر شرعا وبعض
 مما لم يعبر به كان الغريب يعني كذا فكل من الملام والغريب يعنيان فيهما للمرسل باحدهما قياسا من الاثر والتقسيم
 الخلق لا يمنع الجميع فانه في قوم كونه اليتم فاما **قوله** قد علم اعتبار غيره لكن لم يعبر عنه نوعا لان نوعا واجبا ولا يترتب
 الحكم على وجه والام يمكن مرسله ومثال الملام المرسل عليه وعاء القليل اما الكثير فمرسله في السبب قياسا على قليل الخ
 فانه مناسب **قوله** يعبر ان نوعا بل **قوله** هو مطلق الدعاء اما الحكم في جنس وهو مطلق حرمة الدين
 كما حرمة الخلق الداعية الى الزنا ومباهاى الوطنية الاختلاف وحرمة المعاصي وعلم شئ على مير المؤمنين على كرم
 الله وجهه حد الشرب على حد الخمر **قوله** وهو الغريب من هذه ايضا فانه ما علم القاد والملازمة الشئ والغريب
 الطرفان مرسله واتفاقا في الملازمة الشئ الاختلاف **قوله** لان المصلحة في نوعه فيتم لانه لو لم يكن الاتفاق في الحكم
 لا يمكن جميع اهل الشيعة على تقدير الاتفاق بنحو البعض فلم يعبر هذا ويمكن ان يقال البعض الملح غير متفق اذ ليس البعض

قال رحمه الله في بيان معنى قوله ما علم القاد والملازمة الشئ والغريب
 ان قوله ما علم القاد هو المقصود من قوله ما علم القاد
 وهو ما علم القاد من قوله ما علم القاد وهو ما علم القاد
 وهو ما علم القاد من قوله ما علم القاد وهو ما علم القاد

من البعض بخلافه من البعض المتولين متعينون وهم الاسارى **قوله** كعين
 الصغر المعينة جنس الولاية اجاماً هذا المثال على وفق مذمب الخفية وتوضيح ان يقال ثبت للولاية
 النكاح على الصورة كائنته ولاية الحال بجامع الصغير فوصف الصغر او واحد والحكم الولاية وجنس
 بجميع ولاية النكاح وولاية الحال وهما نوعان من التفرع عن جنس الولاية بالاجاء
 لان الاجاء على اعتباره في ولاية الحال اجاء على اعتباره في جنس الولاية بخلاف اعتباره في ولاية النكاح
 فانه اغايبت بحجة ترتيب الحكم على وفق حيث ثبت الولاية معه الجمل وان وقع الخلاف انه للصغر او
 للبكات اولهما جيناً **قوله** وكخرج المعينة عن رخصة الجمع هذا المثال على وفق مذمب الشافعي
 وتوضيح ان الجمع جازية الحظر من المطلق على السراج كخرج فالحكم رخصة الجمع وهو واحد
 والوصف كخرج وهو جنس الجمع الحاصل بالنزول وهو خوف الضلال والانقطاع بالمطر وهو انما فؤاد
 وهما نوعان مختلفان وقد اعتبر جنس كخرج في عيني رخصة الجمع وغيره من القوى والوصف
 صيانة العمد العدوان وان يجمع الجنان في النفس وفي الاطراف والنسب والاجاء على اعتبار حرمه السر
 ولونه الج فيهما واما اعتبار عيني كخرج في الترتيب الحكم على وفق انما بالنسب والاجاء على غير
 حرمه السر **قوله** وكجس الجنابة توضيح ان يقال يجب القصاص في القتل بالمتعلق فيك على العقل بالحد
 بجامع كونهما صيانة عمد عدوان فالحكم مطلق العقاص وهو يجمع القصاص في النفس الاطراف ودية
 الحال وقد اعتبر جنس الجنابة في جنس القصاص بالنسب والاجاء وهو شرط وانما الخفاء في ان اعتبار
 عيني العقل العمد العدوان في عيني القصاص في النفس بالنسب والاجاء بل ترتيب الحكم على وفق يكون
 من الملايم دون المؤثر ووجهه لان الاجاء على ان العلة ذكره ووجهه اوسع قيد كونه بالمدة **قوله**
 والغريب اي الغريب العاكب على ما اختاره القاضى في شرح المختصر وفي قوله ترتيب الحكم على هذا
 الجامع تحصيل مصلحة اشارة الى هذا فليس ما ذكره مثلاً للغريب المرسل كانه سائر خارج المختصر والطلاق

من البعض بخلافه من البعض المتولين متعينون وهم الاسارى

من الملايم دون المؤثر ووجهه لان الاجاء على ان العلة ذكره ووجهه اوسع قيد كونه بالمدة

ان رج بناء على الرأين كانه هوهم واحتمل مثال الملايم المرسل كنهاء بذكر الحكم المرسل من مثال
 انفس **قوله** على الحق المخرجة هي النفس والحال والدين والنسب العقل **قوله** والمصالح الخاصة التحفة
 المصالح الخاصة هي التي في محل الحاجة كتمكين الولي من تزويج الصغير فان مصالح النكاح ليس ضرورة
 لانه الحال الا ان الحاجة اليه بوجبه حاصل وهو تفقد الكفو الذي لو كانت لرعايت لا المبدل النكاح
 التي لا تكون في محل الضرورة ولا الحاجة بل لا يجرى مجرى التحيث وهي توفير النسب على مكارم الاطلاق
 وحاس السهم وهذا على قسبي منه ما يقع بدون معارضة قاعدة معتبر وذكر كنه من تناول الفوائد
 وسلب مصلحة الشهادة على الرقيق لاجل انها منسبة لغيره والرقيق نازل القدر وجميع بينهما بخر
 ملايم ومنه ما يقع مع المعارضة كالكتابة فانها وان كانت مستحبة في العادة الا انها الحقيقة
 بيع الرجل ماله بآله وفي كونه معقول كانه المحصول **قوله** والمصل اخذ من كلامهم تغير المؤثر اعترض
 جدي في فصوله البدائع على ان رسم ان يترك لا يتناول الغريب من غير المرسل وهو مقبول اتفاقاً باعتراف
 وهذا منبى على اخصار العقول في المؤثر كما هو النظم كلام المصنف **قوله** واوره بدل العيني علم منه
 ان المراد من اعتبار نوع الوصف نوع الحكم اعتبار الوصف المذكور في موضع آخر **قوله** الوصف
 الذي يجعل عليه فيزجرت اما اولاً فلا تاسقنا تعال الوصف هذا كمن البعيد والابعد لا يستعينان
 انه لو اريد بينهما التفاوت بعزبة لم يناسب عيش الابد يكون متفقاً لمصلحة لان بعده المتضمنة
 لضرورة ثم يحفظ العقل ثم ابقاء العداوة والبغضاء ثم السكوت ثم الحرية وان اريد بالابعد على الكمال
 وبالبعيد ما بعده فالمطلب اعم من متضمن المصلحة او ارفع المفضل ومنه منطوق حكم شرعي
 اعم منه سقنا ان اعلى الكل متضمن المصلحة فيكون ما بعده والضرورة بعيداً قد جعلها جثاً قريباً
 للولاية والطهارة واما ثانياً فلان المتضمن لمصلحة لا يبين ان يكون ما بعده ما هو النوع بانه الوصف
 الذي عليه لا فاعلان ان المصلحة على ما هو الا انه لم يثبت مثل **قوله** بمعنى البياضة ويجوز ان يكون الاضافة لآية

وكذا في مثل الجس العزيب
 لولاية والطهارة بالضرورة
 لان بعد الضرورة في حفظ الدين
 في الطهارة وحفظ البقاء
 والحال في الولاية غير الولاية
 والطهارة خسة

الكس في التزمه الاول فانه **قوله** ولكن قد يستغنى عن ذكره لوضوحه ودعا لا يقع الخلاف على ذكره ما قلناه
 ايداع العبيد شيئا من اذنا المستعمل لا يمين على ان الموصوع سطر على ذكره التسلط على الرعي واداء
 التقييد بالخط فلا يقع حق العبيد لانه لا يملكه غيره فلو ثبت الوصية يكون مقبولا على امر واقع وهو ان من ابا
 احدا طاعا ولا يتناول بغيره لانه لا يملكه سطر على تناوله في هذا الوصف لوضوحه ومثال ما لا يستغنى عن ذكره
 فيذكر ما قلنا على ان لا يتناول الحرة لانه لا يملكه غيره في هذا الوصف لوضوحه ومثال ما لا يستغنى عن ذكره
 حرة ومثال ان لا يملكه غيره وهو ان لا يملكه غيره في هذا الوصف لوضوحه ومثال ما لا يستغنى عن ذكره
 في النفس البلية غير ان الحرة لا تملكه غيره في هذا الوصف لوضوحه ومثال ما لا يستغنى عن ذكره
 يصح اي في المنعوم التعليل بالوصية لانه لا يملكه غيره في هذا الوصف لوضوحه ومثال ما لا يستغنى عن ذكره
 ما لم يكن مالا وان الموصوع في هذا الوصف لوضوحه ومثال ما لا يستغنى عن ذكره
 وفي نظارة التحقيق قد يكتفى في الجواب بان يقال ما كان احد نوعي الغريب هو الموصوع ما لم يعلم ان ان كان
 ام لا على ما قرره المصنف من حوازم اعتباره في الجملة وهو يفتي ان لا يملكه غيره في هذا الوصف لوضوحه ومثال ما لا يستغنى عن ذكره
 اثنان يفتي حوازم التحقيق بدونه المجموع ونظر الشارع اياهم في الوصف النسبة بينهما وبين الاربع بدون خلاف
 المصنف الذي اعتبره الغريب **قوله** قد يرفع المنع بان لا يملكه غيره اعتبارا من رعيه على ذكر الوصف بالوصية
 انما يعلم وجعلنا على من عندنا من نصيب شرعي عن هذا واداء حوازم اعتباره في الجملة العلة للفتنة في الشرع ما يعلم
 وليس على الخضم حيث لا يمكن معارضتها ولا مناقضتها فوجبه كونه العلة مما عجز فيه ان يترك المصنف المذكور من يكون مستغنى
 عن الخضم ومواءمة من المعارضة والمناقضة ولا يمكن الجواب عن هذا الوصف المذكور لا يكتفى لانه لا يملكه غيره في هذا الوصف لوضوحه ومثال ما لا يستغنى عن ذكره
 وليس مطلقا على اعتباره في وجوب العمل ولم ينع من هذا دليل على اعتبار شرعا وعندهم اعتباره لا يصح ولا يملكه غيره في هذا الوصف لوضوحه ومثال ما لا يستغنى عن ذكره
 الغير واللام فيما يصح من غير الغير وهذا قاله في الاسلام في ركنية الاحالة الجارية لانه لا يملكه غيره في هذا الوصف لوضوحه ومثال ما لا يستغنى عن ذكره
 باطن لا يصح من غير الخضم ولا يملكه غيره في هذا الوصف لوضوحه ومثال ما لا يستغنى عن ذكره

الشرع لا يجرى

الشرع لا يتحمل عدم المعارضة كما لا يتحمل لزوم المناقضة كما ذكرنا في محاسن **قوله** والظاهر انهم قالوا بالتحقيق
 فانه القول في ان لا يملكه غيره في هذا الوصف لوضوحه ومثال ما لا يستغنى عن ذكره
 انما يكتفى وانما يتناول بغيره لانه لا يملكه غيره في هذا الوصف لوضوحه ومثال ما لا يستغنى عن ذكره
 غير ما هو المراد من دليل قوله ما كان مؤثرا بالحق في ذكره المصنف في الاصل المذكور آه اجابنا لان
 اثنان يفتي حوازم التحقيق بدونه المجموع ونظر الشارع اياهم في الوصف النسبة بينهما وبين الاربع بدون خلاف
 على السرور وكذا التعليل بالوصية لانه لا يملكه غيره في هذا الوصف لوضوحه ومثال ما لا يستغنى عن ذكره
 انتفاءه بالنصوص المذكورة في الاصل كذا النوع وعندهم عدم كونها اولا فلا اقل من كونها اجناسا **قوله**
 وكما احتل الصحابة آفة الجدم مع الاخوة قال ابو بكر الصديق ومن تابعه من الصحابة لابي بكر بنو الاحباب وبنو العلاء
 من الاخوة والاخوان لا ترفع من الجدم مستغنى عن المال كالأب وهذا قول ابي بن يفي وقيل على وابن مسعود
 وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وهو قولنا وقول ما كروا في **قوله** المصنف في هذا الوصف لوضوحه ومثال ما لا يستغنى عن ذكره
 غير محمول لانه لا يصدق كذا لا انتفاءه من غير محمول في هذا الوصف لوضوحه ومثال ما لا يستغنى عن ذكره
 وليس شرعي يعجز عليه غير الشارع وليس العقل مستغنى عن ما **قوله** اللهم لا ان يقال الركنية آه اشار بكلمة التهم
 المضعفة وذكر ان المراد بان يترك على ما ذكرنا من اعتبار الرعي الوصفية ولم يفتقر الشارع الركنية حلة للتفتيش
 والا لكان في رعيه وبنية سنة وليس كذلك **قوله** التقييد والتقسيم قد يتركه المصنف في حوازم اعتباره
 قوة المصنف احتجوا بالتقسيم فالتقسيم للكل بهم اجزاء ايضا واما انتفاءه في التبعيض للكل بذكر الاجزاء كما قيل قراءات الم
 واما سورة تسبية **قوله** وهو حصر الاوصاف والتحقيق ان الحصر راجع الى التقسيم وليس بالاشكال فان قيل
 المحرور ان الاوصاف كلها صالحة لتسمية ذكر الحكم والاشكال في ذكره لان معناه بيان عدم صلوح البعض فتناقض
 ظنا المراد بصلوح الكل صلوحه باو لا يرى وعدم صلوح البعض عدمه بعد التامل والتفكير فلا تناقض **قوله**
 لان عدالة وتدينه في شأنه ما قيل العلم لم يجرى او جرحه وجد ولم يذكره بربوبية المصنف كذا في قوله

على ان لا يملكه غيره في هذا الوصف لوضوحه ومثال ما لا يستغنى عن ذكره
 او لا يملكه غيره في هذا الوصف لوضوحه ومثال ما لا يستغنى عن ذكره
 قد انشأه في هذا الوصف لوضوحه ومثال ما لا يستغنى عن ذكره
 ان لا يملكه غيره في هذا الوصف لوضوحه ومثال ما لا يستغنى عن ذكره

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of text.

الشرعية ولم يذكر الاستصحاب والاطلاق عدم الخلاف فيه **فصل** في بعض الأصوليين وأقنطوا أفعال بعضهم لم يسلّم من ثمينة بقوله
خلق ونيل وسيل طي ورواهم أن الأثر وسيل على صحة العلية من غير نظر لأطوارها وثانية **فصل** في حرمته عليه فأن
قد اعتبر والدوران صلوة العلية فيجوز فيه قبل ما اعتبر هذا القيد فيخرج إذا المتناسبة ولم يكن قسماً **فصل**
كالأطفال قال الحق الشرعي لو أخرج التمييز بخلاف الأطفال كان أحسن لذكره، نيابة قطعاً أن الأطفال وقد خذ
عن فكرنا جعلهم وقد يقال استدلال وقوم وبقا يقال استدلال أمر وكلهما ما نقولان من نزوح المختص وحديث
الأطفال المذكورة كل منهما في عبادة القاض ولذا ذكره في موضعين وأنت خبير بأن قطع من غير نظر واستدلال
بما ذكره يدل على اعترافهم بالبرهان لا وسيل آخر فالأصل ما ذكره الشرع **فصل** وبجائبة الأحكام آية الجواب
لما ذكره فيقال الخبايا لا تختلف باختلاف الأزمان فيجوز أن يكون البراء والعكسها وسيلاً مع صحة العلية وأما
العلل الشرعية فمنها على مصالح العباد وانما تختلف في الأزمان وأحوال الناس فلا يتبع الدوران وسيلاً عليها بل
يعزى علل الشرع بالشرع والشرع هو النفس **فصل** في باب الجمل أو غاية الضرر والجمل بوجه المعارض والمناقض
لا عدمهما الواقع **فصل** في التفرقة الشرع بالشرع على باب الجمل قال صاحب الفواعل إذا انتهى التفرقة الشرع
إلى المستحق كانه استنداء بقواعد الدين واستهانة بتطبيقه ونظراً بكمية فاشل أن يقول وليكم ما شاء **فصل** في عدمهما
أنه شرط الحدوث وجوباً لبدلته قد عرفت فيمكن أن ينتمى كل من الوضوء لا بد منه لأن البدل مشروع
مع إمكان المبدل منه كالسجدة الخف بالنسبة إلى الرجل بخلاف الخلو فلأن الأنسب أن يقول وجوب الخلو ثم إن
هذا التعريف أنه اندفاع اعتراض صاحب الكفاية بشرطية الشرع ينتمى من الوضوء وجه الاندفاع أنه المبدل
أنه لا ما هو شرط الوجوب الخلو هو شرط الوجوب الأصل لأن كل ما هو شرط الخلو هو شرط الأصل كونه ووجه
الأصل شرط الخلو ولا يمكن أن يجعل شرطاً للأصل **فصل** في الظاهر من قبل المفسر أن هذا احتمال آخر وهو أن
الأروة سبب القيام فاقم السبب مقام أو أنى لوازم التوجه إلى الصلوة فيكون من الأخلاق التي لا بد من الشيء
على الآخر **فصل** من قبل المثل كونه لا شك أنه المشاكلة من قبل الجار والعلاقة فيها التعاريف الخيال كما حققت

في قولنا السطول لا الوقوع كما في الحقيقة كما هو المشهور لان العلاقة مع صحة الاشتغال الذي هو الوقوع
في الحقيقة ومتقدمة عليها **قوله** وهذا مبني على اعتبار البلقاء وهو ما حاجت فيه حيث قال في الجواب
عن السؤال بان هل يجوز ان يكون الامر شاملا للحديث ايجابا وهم يزعمون ان لا يجوز ان يتناول الحكم المعين
مختلفين من بالبلقاء والتعبد وهو الرمد ان تناول منها بطريق رموز البلقاء وهو كسب الدلالة
للاستعمال وسواء شملت مستبعات الزكيات في يوم الالف والاربع والتعبد واعلم ان كون الآية دليلا على
فرعية الوضوء لا يدل على انحصار الدليل في غير ما ان آية الوضوء مبدئية بالاتفاق والصلوة فرضت
بما في يوم جواز الصلوة بلا وضوء اما حتى نزولها اذ يقال بعد تسليم بطلان الارزح جواز ان ثبت فرعية
الوضوء بالوحي الغير المخلو والاخذ من السنة كما يدل عليه ما روي ان عليه السلام وضوء ثلثا وثلاثا وقال هذا
وضوءي ووضوء الانبياء من قبلي فانه ثبت فرعية الوضوء قبل نزول الآية فالغاية في نزولها
قلت اعلمها تقدير امر الوضوء وتبنيها فانه لا يمكن علة مستقلة احتمال ان لا يترتب ثبوتها على ما
مراعاة ترايطها وان كان بطول العهد عن زمان النبي صلى الله عليه وسلم انتفاي الساقطين يومنا فمما تجلوا ما اذ ثبت
بالنص المتواتر الباقي في كل زمان على ان وروى الوحي المتكامل في اختلاف العلم التي هي رتبة **قوله** الغضل
صحة بمسألة آية الكفر فلا يخل الغضل الا عند سكوت الغضل وان لا يخرج عن شغل البتة فعلى هذا الوجه
اذا اعتبار المبالغة **قوله** فمما يوجب التعطيل لاجل قدر مثل المصالح في الاربعه كمن في تمثيل لاثبات الشرط
بالشبهة النكاح تحت وهو ان قد وجد جواز النكاح بلا شهوة اصل وهو عقود المعاملات فانه
النكاح منها بدليل ان يقع في الكافر والجواب ان شرط الشهوة فيه باعتبار ان عقد مزوج للتنازل
به على عمل في غير حقه بغيره او الشهوة لا يوجد عند هذه المزوجات هذه الصفة ليتكلم على **قوله** لاثبات
الشرع بالرأي اما اثبات الربط واما اثبات صفة فلان الربط لا يعمل بدون صفة كان اثباتها
بالتعطيل بمنزلة اثبات الربط كان ذكره بغيره بالرأي ايضا وليس العباد بغيره بل هم بمنزلة الاربعة المرفوعة

قوله لان هذا ابطال للحكم الشرعي لان الحكم كالاتي بقاء قبل الشرط وبعد ما شرطه شرط كان متعلقا
له ومعدوما قبل وجهه فكان اثبات الشرط بالتعطيل ابتداء رقا للحكم الثابت وشيئا وكذا التعطيل
للاثبات وصف الشرط بمنزلة الشرط يتوقف الحكم عليه كما يتوقف على الشرط فكونه اثبات الوضوء رقا للحكم كاثبات
اصل الشرط **قوله** مبني على ان القياس لا يجري في الحدود والخصارات منها من حيثها الحقيقة وفيها
النافي واحمد بن حنبل والماكر لا يجرى فيها واليه مال ابن الحارث مستدلا بعموم آية قيمة القياس ورد
بأنه فان الحدود مما يقتضي انهم انهم بيان الرب ورواها الغرض بهنك الاستدلال عند ملائمة الكفاية
في اشتراط الزوج فحتاج الاصل اقوى من القياس واما ما يفترون ان ثبوت حد الشرب بالقياس حيث قال على
حين نشأوا الصحابة فيم اذا شرب سكر واذا سكر هندی واذا هندی افترى فادى عليه حد الا فخره فجوالة
محول على الساء او على ان بيان وجه السموم او على ان يجمع عليه فابيان مستوي الاقتضا هذه المراتب
في غاية البعد فيسحق الخلق ومعدومات الزنا وصوره الا ندره اقرب منه بكثير **قوله** بالنقص موقوف على الغضل
ربا **قوله** والاجماع فان من باع عبدا بجارة شرط ان يسلم المشتري اليه ثوبا لا يقابل شيئا من العود في الجوز اياها
قوله ووجدنا النسبة شبهة الفضل في حيث وهو ان الدليل المذكور معارض بان حقيقة الفضل عالم محرم
وجود احد الوصفين فلا يلزم شبهة بالطريق الاول ويمكن ان يجاب بان ما ذكرتم يدل على الخلل وما ذكرنا
يدل على الحق والزوج المحرم احتياطا كما تقرر عندهم **قوله** كمن ثبت بضع العباد فاجر في حيث لان بيع المحرم
من الذهب الغنية يجوز بيع المصنوع مع وجود الفضل الثابت بضع العباد **قوله** احد الوصفين شبهة العلية
قبل القول بثبوت حرمته شبهة الفضل شبهة العلية قوله بتوزيع اخفاء العلة على اخفاء المعلول وهذا التوزيع
بطر بالاتفاق والجواب بان لا فائدة التوزيع هو ان ثبت احد الوصفين بضع حرم الفضل وليس كمن قال
ليست بضع حرمه الفضل وثبوت حرمته النسبة باحد الوصفين انما هو باعتبار ان احد الوصفين علة ثامة لثبوتها
لا باعتبار التوزيع **قوله** والحق في مسألة اثبات آية اعتر في علمه بان وادامه جعل ان ثبت عليها لمعنى آخر يصح

التعليق ان يكون مؤثر في العلة بالمعنى الذي في سبب وهو اعتبار اشرار نوع او جنة نوع الحكم او جنة الامان
لا يخفى عن احد الامرين وهو كونه مؤثرا وملافا كما ذكرنا في اشرار وقبحا كما ذكرنا في اشرار وقبحا كما ذكرنا في اشرار وقبحا
بنا ولا ندم على الحقيقة وان فقيته وتخصيص كلامه بهذه الحقيقة عند عدم دليل التخصيص مما لا حاجة اليه **قوله** الطائفة
الاستثنائية في وجود الحكم من غير تعيبي الاخر وتقدمت البتة فاة القيل ياتي بان كونه مقدار الانشغال بمجرى
ولا بد عقد اجارة استهلاك العين وهي الماء والجار والبارد والاجابة شروعت الانقطاع بالمنافع التي هي اعراض
كل جزا استثنائية للتعاقل بالاجابة لقوله مع ما ذكره المؤمنون الحديث وقيل انهم قد منع البتة انهم يزيل الورد
ويذكر ان رواجها اذ لم تكن مفضية الى التراجع لا يفسد العقد والاجابة الاستهلاك العين بتعاليقها فيكون كذا
القوم السكنى والكل **قوله** وشيئا من يد استغناء عن غير تقديره الماء وهو **قوله** في يوم الكتابة جميع ثم وهو
الاصل لتكوك الطائفة ثم نظره اما الوقت لانهم يعرفون الاوقات بطول النجوم ومن قول الشيخ اقل الشاغل خان
اي شهر ان لم يسم به الوظيف التي تؤمن في الوقت المحروب في حديث طرانة خط من كتاب اولي ثم على اول
فقط من وظائف بدل الكتابة **قوله** واما جهة الحق معطوف على ما قبله من الحق كانه قال والحق انه لا يوجد التمسك
ما يصلح لاجل الشراء واما من جهة النظم فلا يصح ما ذكرنا من جهة الحق **قوله** هو العدول عن قيس القياس قولي
في حيث لا يغير منكم في وجع الاستثنائية الذي هو عدول عن قيس ما كتب كقول من قال مالي صدقة فان القيس في يوم
التصديق بكم ماله وكل استثنائية تخصيص مال الزكاة لقوله في حديث من اموالهم صدقة اذ لم يرد سوى مال الزكاة
اما السنة كالعقد عن القيس في الاكل ناسيا الى السنة ومن قديم اطمع وسفك والعدول عن سنة الاجارة
منه كونه تقديم الماء والسكون في الحمام وغير ذلك وايضا يجوز من الاستثنائية المنعوك بالقياس فان قلت كذا اذ هو تعريف
الاستثنائية الاصولية الغالبة قلت على خلاف الظاهر ان الاستثنائية الاصولية نفس القيس في كسبها لا العدول
عنه الان يحمل على المسألة **قوله** ويدخل فيه التخصيص النسبة اي يترك علم ان يكون العدول في العوم الى الخصوم في
المسألة اما التمسك استثنائية وليس كذلك اذ هو عدول عن القيس في المسألة عن النفس الى المروج في

منه في الاستثنائية

وذكرنا ان يراه العدول عن مثله كمن بالاجتهاد في خلاف الاجتهاد فلا يدخل في النسبة على ما عرفت في ان
النسبة بالاجتهاد والاجتهاد في غير جائز ولا يلحق ان تخصيص الاستثنائية من التمسك **قوله** وهذه هي الطائفة الحكم
لانه المتأخر ظهور الورد الاستثنائية بالثبوت **قوله** عن القيل فيما اذا قالوا بغير فلا يترك من مثله ان يكون الاستثنائية
قياسا وبالعكس واورده على هذه التفسير اذ به ماعدا التفسير الاول **قوله** واجبة ان قلنا في حيث اذ لا يترك
في اذ وجع الاستثنائية قولي وقد جردت هذه التفسير كونه اقوى وجهان القياس في وجع الاستثنائية قولي في حيث
وانه لانه القيل مع الحق الآخر المعطوف اليه قولي **قوله** او قيل خفي لوقال او فروت لانه احسن والمنش لان
الاستثنائية اربعة اقسام كذا ذكره المحقق **قوله** المحقق كالمسألة بغير ان القيل ثلث جواز السلم لانهم المعطوف على
الا انه تركه بالانزاع وهو قول الراوي ورفضه السلم فاة قيل من هذا التخصيص العام بالانزاع وهو قول لا تتبع ما روي
قلنا سلمنا كونه خفيا كمن مع ذكره كمن مع قيس السلم على ما روي في هذا **قوله** المحقق والمحقق في
ان القيل ثلث جواز الاجارة لا المعطوف على وهو المنفعة معدومة في الحال اذ لا يمكن جعل العقد مضيا في
زمانه ووجهه لانه المحاورة لا تحمل الاضافة كالبسج والسكاح الا انه تركه بالانزاع وهو قولهم اعطوا الابرار
حقه قيل ان يجوز عرفان الادب باعطائه الاجر دليل على العقد **قوله** المحقق وبقاء الصورة في التمسك بغيره الاكل
ناسيا بوجوب فساد الصورة القياس ان الشيء لا يبق مع وجوده وضايفه الا انه منسوك بالانزاع وهو قولهم مع طرانة
فاته انه تها طمك وسفك **قوله** المحقق واما بالاجابة كالاستثنائية اي فيما فيه القيل تعامل مثل ان يعقد مع
انسان على ان يصنع له خفاوي منقوشة ومقداره ولا يذكر اجلا وبسبب ابرارهم اولا سلم فاة يجوز القياس
ثباته جواز لا يبيع معدوم الحال حقيقة وهو معدوم وضعف الزمة ولا يجوز بيع شيء الا بعد تعيينه حقيقة او بونه
في الزمة فاما مع عدمه في كل وجه فلا يتصور العقد كمن استثنائية بالاجماع الثابت بتعامل الامة في غير كمن
قوله المحقق كطهارة الحاضر والابار يعني ان القيل ياتي طهارة هذه الاشياء بعد تنجها لانه لا يمكن براعة على الحرف
او البر للغير وكذا الماء الداخل في الحرف والذي يبيع من البر تنجها لانه لا يمكن براعة على الحرف

قيد الطائفة

والله اذا سواه في جميع الحكماء المؤثر في ابي الوارث سواء اختلفت واثبت الياس مع المنفعة
وارث المنفعة مع البايع او اختلف الوارثان مع فوات التعاقدان في كل صور القول قول المشتري او واثبت
وفي خلافه عند ان الميراث التنازع اعتبارا ان كل واحد منهما يدعي عقدا ينكره الآخر فيحلف كل واحد منهما وهذا
المحلف يتحقق قبل القبض وبعد حال قيام السعة وسلاها وانما ان العقد لا يخلو باختلاف الشئ ولا بغير الوكيل
بابيغ بالبيع بالعين فلا يكون الاختلاف في الشئ اقل اقل في العقد **قوله** لا انا حال سلاها السعة سواء حلت اليد
او لم تحل **قوله** فهو ايضا يغير التفسير في انا والافلان المطلق لا يحمل على المعيد الا عند تعذر التوفيق واما ثانيا فلا
اقتضا بالقيام السعة بعينها ومع جواز قيام القيمة مقامها سلم كل لا يتم الجواب في القبول ان يقال ان
القبول مطلقا كان او مقيدا او رد بالتبايعين والوارثان ليس بالتبايعين والحال انهما لا يكونان بطريق التعدي
وهي ان تكون في معقول المحلف ولم يوجد فيما نحن واعترف بجواز الاطلاق بالدلالة واجبة بما تقتضى الجملة في
المنطوق وهي عنوة **قوله** فان الخروج هو الانتقال وذلك لستد بالظهور على الخروج في السيلين لان موقع الظهور
في السيلين ليس محل النجاسة في الظهور يعلم ان قد انتقل من محل حقيقة الخروج لوجود هذه امانة على السيلين
فلا يعلم الخروج في الظهور لان تحت الجبل مطوية فاذا انشئت الجبل ظهرت الرطوبة غير متعلقة عن مكانها فذلك كسهم
بالظهور على الخروج في فلا ينتفيظ الطهارة ما لم يوجد السيلان الذي هو محقق الخروج وذلك لا يوجب غسل فذكر الموضع
بالاجماع ان جاز قد رد الدرم ولو شرب ومنه الخروج لو في فيض فذكر الحق في شرب الوفاة ولو لم لا يشرب ما اذا
فرزت ابرة فاروق الام على السيل الخروج لكن لم يسلب ابرة الحج فان الخروج هناك محسوس ومنه كذا لا ينتفيظ
عندنا **قوله** يحسب ان الوضوء انما يراه بالوضوء المسح بالمخ في اللغوى الاصابة وبالمخ الاثم المدلول على بطلان
المخ في اللغوى كون المسح تطهيرا حكيا غير معقول المحسوس وبالمخ الذي هو معنى المخ الاول اللغوى المدلول على بطلان
مؤثر فيه عدم كون التثنية **قوله** وقاية من ان هذا الوجه لا يسلم عن القول تخصيص الحكم على ان يجاب عنه
وان ذكره المحسوس ان العلة هي الوضوء مع عدم المانع فلا يكون من قبيل تخصيص العلة وهو من قبيل منع خلق الحكم عن

العلة

عن العلة فلا يهدم تخلف الحكم عن العلة فيكون لعدم العلة ايضا **قوله** والجواب ان التثنية قبل هذا الجواب
مستغنية لان مثل هذا التثنية من شئ في الاسلام انما يثبت اذا تعذر التثنية في غير هذا الجواب
فالحق في الجواب عن اعتراف المحسوس ان يقال الحكم المدعى عدم منافاة للعلة بناء على ما تصور من ما ثبت
بغير الضرورة يتقدر بعدد ما وقد ثبتت الشريعة اعتبار نوع الوضوء نوع الحكم كانه المحسوس والحكم
الثابت في الحال ايضا لا يثبت على حال المحسوس فتوقف على حال الباغي وحل الاطلاق لا يثبت مع خلق الحكم
وهو عدم منافاة للعلة فانها غير باقية مع وجود حل الاطلاق وهذا لا يوجب الضمان في حال الباغي فاجابة يمنع
خلق الحكم وهو عدم منافاة للعلة اي لا ان العلة مسببة مع باقية العلة وهو حل الاطلاق بل من باقية
ووضع الضمان في المحسوس او طرأ على العادل يتلف مال الباغي واخره بطلان مال المسلم **قوله** اما قولا
بتخصيص العلة الاختلاف في العلة المستبقة واما ان الخصومة فالمجوزة المستبقة فيوز فيها بلا خلاف
في المستبقة من لم يجوز فانه يتم على المجوزة المستبقة ومنه بعضهم **قوله** واما قولا بان عدم المانع فيه فيكون وهو انهم
جوزوا في شركة الضمان مع ما لم يضمن ثمنها للمضاربة الجاهل فيها فذكر الجواب في المجوزة ان يكون راس
المال عروفا كما يجوز في المضاربة فيقول القول بتخصيص العلة فلا بد من المجوزة ان ياتي المانع الذي يخلو لاجل
الحكم **قوله** بالطلوع المحلول المطلق فربما لا يوجب **قوله** هي لانه كنهم لا اخذوا آية كانه اعتذار عن طرفهم فيما
عن المحسوس وحاصل انهم ما شربوا في بيان اللوانع فذكر ما تيجي التفتيح لانه توصل على التخصيص كذا في
الكشف **قوله** في جواب هذا الجواب على اخبار الشق استا واجاب الشيخ المحل الدين في شرب الزموتي باقتدار
الشق الاول فقال المراهبة العقل في المال فان خرج قائم ووجود العقل بممكن في شرب هذا الاعتبار والاول
الظهر **قوله** وتعاين من آية قبل هذا في تقديم تمام افا يتم يمنع لزوم الجارية للتخصيص ولا يجدي نفعه اذ ان المظا
وهو جواز ان تخصص العلة فيقال على الاول اللغوية او لا بد من بيان الجامع المعيد بالمشتركة بين الاصل
والفرع ولم يوجد هنا وان شرب بان اس مع ذكر ما يعني في تقرير الرسل وقد تكلف الجواب عن الاعتراف

هذا الجواب
الذي هو
مجوز

بان مراد المحل الاصل ان لا يخص المحل ان اذا خصصت سائر اقطارها كسوى المخصوص فلان المراد منه ما هو
 فلم يكن في الحقيقة ثم تخصيص ما هو المراد من اللفظ بل تخصيص ما يحتمل اللفظ من غير نظر في الارادة ولا يمكن ان يكون
 في العلة مثل هذا فيجوز على الاصل وهو عدم جواز التخصيص كغير العلة تقتضي انها اذا وجدت وجد الحكم والتخصيص
 يتاخر فالاحتمال ليس التخصيص بل هو المراد من اللفظ ولو كان في العلة تخصيص كان ما هو المراد من العلة في
 جواز علة لا يكون **قوله** احد هما ان التخصيص قبل شرط القياس ان لا يكون في الفرع نقض لان لا يعارضه دليل أقوى
 منه غاية الامراء اذا عارضه ما هو أقوى منه يتفجج على القياس ان ياتي ان لا يكون ثم ينكس ولا تعطيل بعلة في الجواز
 ان يقال خلف الحكم عن العلة الباع على القياس الحكم في الاصل بهما بل الحق في الوجه ان الاستحسان المستور في القياس
 وهو ما قوى اثره قد عارضه ما زعم القائل ان علة ليس بعلة فتركبه في قبيل عدم الحكم لعدم العلة لاني قبيل تخصيص
قوله ومنها نظرية اجيب عنه بان هذا مبني على الغفل عن ان المانع كالعلة القوية يفسد العلة الضعيفة ويهدمها
 واجيب ايضا بان معنى علة الشيء ان يثبت الشيء اكساب شئ من الاشياء الاولى فبعض العلية شئ ينشأ عن التماسك فبعض
 شرائطه فبعضه هي علة الشيء بمتسل ام فالمراد من علم ان طه فلهذا وليس طه علة العلة **قوله** بالاستحسان
 هذا على من حيث ان في ما لا يترتب فيه من التثبت هذه واما عندنا فيلزم عدمه **قوله** كراهية التكرار لانه
 المسحوق على التخصيص فانه التكرار تعطيل فلا يليق **قوله** المسحوق على الخلف اجيب عنه بان التكرار التكرار الخلف
 لان بعض الخلف لتلفه واقتضاؤه المسحوق للتكرار **قوله** حصل عند لكل واحد من هذه الاسباب ربما يقال
 ان وجد الشئ على التماسك فاحتمل انما يحصل بالاول وان وجد معا فلا يتم ان الحدث الحاصل واحد بالتخصيص
 بل الحدث الحاصل باحد ما غير الحاصل بالآخر والاحداث واحدة بالبناء لكن ينبغي للجميع وضوء واحد **قوله** وهذا
 يخالف المعارضه هذا يشعر بان المعارضه على كل حال بعد تمام الدليل صحيح والمخبر في اصوله في الامام استحقاقه
 في غير مقولة عندهم فان ما وجد الكشف واعلم ان المعارضه في الاصل من المخارفة لانه ذكرنا ما عندكم في
 الاصوليين وهو مختار في الشئ لان المقام بينهما واحد وهو نفي الحكم عن الفرع لان استغناء العلة وعند بعضهم انه في

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, showing dense cursive writing.

!wz

السانة هذه المعارضة بالفرق صرح بان يقول لا يلزم مما ذكرت نبوت الحكماء النوع من هذين
الوجهين بانه ترجيح الذات على الوصف في الكلام فيه بل هو وصفي احدهما وصف ذاتي والاخر وصف
عارض كما يدل عليه كلامه الآتي فالاول ان تجان الفرق الذات توجد بدون الوصف العارض ولا يوجد
بدونه الوصف الذات ووجه ترجيح الذي لا يوجد الذات بدون الوصف هو انه لا يمكن ان يكون
بالنظر ما يتصور بنفسه لان الذات قد يكون عرضا كالافادة ترجيح على العوينة باعتبار الذات فلا
يخفى ان قيام الذات بنفسها بعض المواضع لا يكون وجهها ترجيح الزجج بل وجهها ترجيح الذات
شكلا كثيرا بسبب الميوافاة مثل الترجيح المكونة الخواص كثيرا فان ابن العم لا بد من ان يعلم لاب
والمجد وان علا واد من العم وبنت العم وان سقطت بالثبوت في الحال والحالة وقس على هذا
فايدته اذ يكثر اعطام الزجج بكثره الغرض **قوله** ولا خلاف ان عدم ترجيح المؤثر عن الطبعة ان السوء
والسوء صورة اما الترجيح باعتبار المعنى المؤثر وفيه شك لان الخروج عن هذه التكييف بالتعيين امر غريب
فيه اجماعا ولا الاحتراز عارضا خلافا فذكر فالاول ان يحل كلام المشايخ من هنا على الترجيح بانسواء باعتبار
صورة العلة وترجيح المقابلة فيما يتولاه باعتبار الثالث اثبات بانسواء كالفناء العلة والخس من
اثبات الممانعة المذكورة فابن هذا من **قوله** لا عذر ان في تقديم الخاص على العام يعني فكيف يعكس
عامها وبذلك ان يجاب عنه بان زعمان الخاص باعتبار الدلالة فان المقصود بالانفاذ الدالة على الحكم وما
كان دالة الخاص قطعية ودلالة العام ظنية قدمه على العام بخلاف العلة فان المقصود بالانفاذ لا بد
افادة حكم في النوع والاعم اريد وقيد ايضا بان المقادير دليل خلاف الاصل فالاصل تعليل وذكر في
التعيين ترجيح الخاص لانه لا يستطاع العمل بالعم بالحكمة اما لا في العلية فيسقط الاخرى فانه نقل فائدة
فيها لا سقاط اخرى وفيه شك لان علوم العلة يجوز عن اطلاقها فتناوها تنال والاصل الحق
عدم السوء **قوله** ولعل ان يقول آه قد يجاب عنه بان واد المعنى ان الوصف في ان كان له انما فانه ترجيح

جبرائيل الوصف الذي قاله الرب القليل
 حتى يثبت على راسه ولبس القليل
 هذه العجايب ولم يتفكروا
 المتأخرين الذين لم يتفكروا
 هذه العجايب ولم يتفكروا
 راجع الى اسما نعمة قدس

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

১৯৮৬ সালের ১৫ জানুয়ারি

ایضاً

بلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وكثرة الاصول والعكس فان علمه الهيبا وما بعد ما ليس من الاشياء
شيء وما لا اثر له الاصل لا يرجح ان عالم يعجز عن اصل العلة لا اثر له الاصلية وبالجملة ليست العلة الا كونه الوصف
مؤثر او ملائي ولا اثر له لتتبع بعلمه الهيبا وما بعده افاضة شي من زيادة العلم **فهم** كما يقال آه قبل هذا فخرج
بانه كل دليل يؤثر في انبات المدلول كان ليس معه غيره وليس له دلالة متعلقا بالجميع حتى يكون للملحة الاقنى اثر تاثير
في العلة وكونه موافقا لدليل آخر وان لا دخل في افاضة قوة الدليل كونه محارفي في العلة لدليل الخلف **فهم** عدم
ابن عم هو زوج يعنى مات امرأة تركت ابن عم اعمد بها زوجها حتى النصف بالزوجية وابناء النصف فيصير
من اربعة ثلثة للزوج وسهم **فهم** ان يزوج على ابنة مودة او كونه اخوانا لا يام او اب لابن واحد منهما ان
مات احد هما فلهما امرأة وهي ام بنته فزوج امة فولدت له ابنا ثم مات ابن الاخ المستوفى الاول وترك ابن
عم احد هما اخوة **فهم** لا يورث الا اخوة من الموضعين بعلم الامرة والخال وشدة بدو او المخوفة
بمعنى المصدر لا بكر او سكونه اخا وفيه الواو على انها جمع ان لا لا يورث منها والمقصود تحقيق كون اخوة الام
بغيره وصف لا يستقل **فهم** قد سبق ان يربى بالمعارضة فان الرتبة فيها نصف ان افا كان القتل خطأ
واما اذا كان خطأ فموجب القصاص عليها واذا وقع المسلم في الخطا لان اعتبار هذه الجنات على من ينقسم الرتبة
ولما سقط الزوج مع امكاه اعتبار عدم الحمل في ذلك بقطعة العمد مع عدم مكان جري القصاص او
فهم والجواب ان الداراه قبل هذا ليس هو جواز كما ان تأثير العلة الفاعلة في المفعول بايجابه ان يات به كذا
لولا الشجرة والولد من الحيوان بايجابه ان لا الشجرة توجد الشجرة والحيوان يوجد الولد وايضا لان الدار
المشغوع بها علة فاعلة هي الشيفع الذي يافض بالشفعة فالحق في التوجيه ان المستحق بالشفعة انما يكون
الانعام بقدر الملك لو كانت الشفعة متولدة من المملك كالشجرة من الشجرة والولد من الحيوان حتى يكون كل
جزء منها متولدا من كل جزء وليس كذلك بل هي مستندة الى العلة الفاعلة التي هي الشيفع فالانعام على الشفعة لا اصولا
منهم الا المشغوع به اذ ليس حصوله له وان كان **فهم** بمعرفة الاعلام دون المواعظ واعلام الاثر والآية

الاشغال

الاشغال بالاعلام مقدار خمسائة آية فذكر في الاصول نقل من الغزالي قدر ما يتعلق بالاعلام بدل ان
الشيء وذكر في القواطع ان معرفة الشئ تحت شروط معرفة طرفها من تواتر واحاد يكون المتواتر
معلومة والآحاد منطوية ومعرفة صحة طرق الاحاد وروايتها ليس على الصحيح منها ويجوز ان لا يصحح و
معرفة اصحاب الاقوال والافعال ما توجب كل واحد منها ما اتفق على الاحتمال وحفظ الغاطة ما وقررت
غيره ومن صح ما يعارض من الاجناس **فهم** وكان الاوليا ذكر الاجماع ايضا عليه بان معرفة الاجماع على شرط
كون الفقيه مجتهدا بل بشرط كونه اجتهاد فخره ورواه الاجل وذكر في بعض المجتهدين المجتهد الاجماع في
ذكر اجتهادهم وفي ان المصالح على ما سأل الاجماع بشرط ان يكونوا من غير الفقه الخارج بالاسلام نظرا
قد يقال المجاورة من التقليل في معرفة الدليل يقع من فروق منسوبة الاجتهاد فانه لا يبلغ رتبة الاجتهاد الا في فروق
سهم اوله خلق العلم واصناف الصانع جل جلاله وبغته الرسول وعم والجار القرآن فان لكل فخر يستعمل علم
كتاباته في وفكر يحصل المعرفة الحقيقية مجازا وجمعا **فهم** هذه الزاوية ان يقال العوارب
الاجتهاد غير متغير فاقول في مدافعة ان الفقيه هو الذي له ملكة الاستنباطة الكل وان المخلد يجوز ان يعلم بعض
الاعلام من الامور والتحقق ان الاجتهاد الذي هو القامته كالميلان في القامته وسائر العلوم التي هي عبارة
عن المملكات وكان الشخص اذا قدر على تطبيق فهم الكلام بل نوع من شكا او كتابة او فهم او فهم
على معقني الحال لا يكون بليغا ويحصل مقصده الخاص والمواد بمنزلة العلم بل ان يكون له ملكة بقدرتها على
تطبيق كل كلام على معقني الحال غير مقصده اياها فكذا ذكر الاجتهاد فيكون المجتهد من ملكة بقدرتها على استنباط
كل حكم شرعي على دليل ولا ينافي في فكر مدور لا يرى من المجتهد لا عرف **فهم** اما المجتهد في كل ذلك بل في الاطلاع
على امور مغلوبة لا استنباط على سبيلها فليكن المجتهد اجتهاد في الحكم والدليل الجدير بالحكم المروي **فهم** والبرهان
عامة المعقنة قال في الامام وانما ذهب المعقنة الى مقتضى الحقوق ونسب كل مجتهد لا يجمع الاصول
الحاكم الولي بالشيء فان الاصل العباد على تصويب الكل ليسوا العوارب وكذا ما قالوا ان انما الله في حق

المشاور **قوله** لا يقتضيه مسائل الأصول لأن مقتضى ذلك لا يلزم الأصول قطعية قال في فتاوى البديع هذا
ليس شيء لأن ما ذكره طريق عقلي ليس فيما هو مقصود والعقل هو الاجتهاد ومنها ما يقتضي في الرواية الكمال
الذي يقتضيه المطلق الكمال في الحقيقة لا يتعد المحل من الدليل والمطوون في سائر الظواهر الخاطئة من الخط
ولكن مقتضى خلافه وهو ترتيب الحسنه ونسبها بها في المشتقة لما **قوله** في عدم تحقيق فكره في الخطأ لا يمكن
تقديم اصل الجواب بوجه لا يرد عليه هذا وهو ان لا يمكن ان يتحقق العذاب لما تقدم عدم سبق الكتاب على الاجتهاد
الخطأ لا على ترك العزيمة لما تقدمه ان العذاب يترك العزيمة سبق الكتاب بالرخصة **قوله** يشاؤون القليل
لا يخفى ان السؤال يتوجه بالاحكام الاجتهادية مطلقا فالعرض للفتوى اما بطريق التمثيل ولان المراهبه الاجتهاد
مطلقا ولو على سبيل المجاز **قوله** ليس حكم حقيقة الاستدلال يقال لما كان مقتضى ما في الحقيقة لا يعمل على موجبها يمكن
ان يستدرك الحكم استيعابه ثانيا لا يستدركه وان لم يكن حكمه قبل الاجتهاد **قوله** ليس بقطعي وخفيص ابيان كما هو
بقرينة انه لا يثبت منها من الحكم الذي هو ان فعل المكلف في نفسه لا ينافي كونه فعلا فالحكم ايضا فعل لا يسمع
والنكاح غير اذ ان الفعل آخر يقال اتباع فحكمه او تكامها فحكمه التمتع بها فهو حكم به والمالك حكمه على ما لا يكتفي
والدين ايضا فعل معناه لا الفاعل والمفعول فانه حكم به على الرأى بفعل ايضا وان الفاعل فانه حكم به على المكنون
فمضا فاما المفعول واما ما كان فعل حكم به على المكلف وروايات المراهبه بفعل المكلف هو الفعل الاختياري الذي
يقتضيه بالاحكام الحتمية والمكلف ليس فيه وجوب ان الفعل الذي هو مقدمه المكلف اختياري وهو كونه المكلف اختياريا
متصفا باحد تلك الاحكام **قوله** وعد الابهة منه تغليب وقد يقال ايضا نسبتا للتكليف لا يقتضي ثبوت التكليف
فيه بل يجوز باعتبار سبل التكليف فيه من طرفي فعل المكلف وهذا السبيل في قوله من فهم الحكم الوضعي حتى يحل بالقبول
فان عدم الاجتهاد ليس اعتبارا لعدم فالحكم التكليفي ما شبه التكليف ثبوتا او سببا فلا يدرج فيه الوضع ولا يخفى
ما فيه من السكون قال الفاضل الشريف ويمكن ان يقال المراهبه حكم ما يتوقر ورواه عندهم الخطاب والمباح كذا كذا لانه
ما يكون ثبوت الفعل والترك واللفظ لا يتعلق الا بفعل من ينهم ويكرهه مكنى الاية ان لا يتعد الشريعة

للمعنى

المعنى بفعل الاصطلاح في تركه وتبين المكلف شيئا من كونه الابهة منه يقتضيه او تغليب انتهى وقد يقال
ايضا المباح وقع التكليف بان يعتقده المباح حتى ان كان حكمه كره فالواجب يمكن فعله على اعتقاده
واجب وان لم يكن يتكفر به كره على اعتقاده مباح والمباح وان خالفه كره يمكن باعتقاده اباحة فلا يخفى من
التكليف وانما خبر بان عدم تحقق شيء منه التكليف بالاحكام الوضعية على نظر فاقول **قوله** المعنى فان
التكليف في كونه لان التكليف بالحكم وان كان موجودا في جميع الاحكام في نفسه لان الحكم في نفسه يتعلق بشئ
بشيء بان يكون التعلق حكوميا وفي الاجابة اما ما ذكره بالنظر لا وجود التعلق بالحكم فليعلم **قوله** مشعر بان
مراهبه وانما قال مشعر لا محالة لان لا يكون الباطن عليه بل يكون للملازمة **قوله** في ما ذكره في الجواب كذا الملك
نفسا سواء كان لا يخفى عليه وجعلها قيسا به لا اعتبارا وقد يقال المراهبه خطاب تهمة ومعنى مكر الرقبة فها
انه يتبع ثبوت ملك الرقبة للمكلف بشرى وخبره وكذا الجواب خطاب تهمة بثبوت ملك الرقبة ولا يخفى ان مقتضى
قوله المعنى هنا انه مورد القسمة ما يطلق عليه لفظ الحكم لا الاستثناء **قوله** فلما لازم بالضرورة لا يخفى ان مقتضى
الجواب لا يقع في نفس الشيء اذ ليس فيه التزام شيء ولا يخفى انها يتصف بالهبة والفساد فالاول ما لا يخفى بموافقة
امرات **قوله** وكذا هي القضاة اي قضاء القاضي **قوله** في اركان وشرايط الطمان لفظ الواو بمعنى او يجوز
ان يكون الخلة الباطل من جهة الاركان دون الشرايط وبالحسن الاول فالحكم الحاج بالنظر المستعمل مع تحقق
الشروط واما العكس فالحكم الحاج لا يشهد مع تحقق الاركان **قوله** والافاضة اي وان لم يكن عدم اتصال من جهة
خلقه اركان وشرايط بل هي اوصاف لازمة وانما قيدنا بالضرورة لان الخلق ان كان باجتماع اركانهم و
وهي الاحكام الحتمية وانما لم نعرف ذلك اعتمادا على شدة موضوعه في الابهة في كونه بلازمه بالضرورة
وكذا الكلام في الانعقاد فان التصفية منه التلذذ ففعل المكلف لا الحكم كمن يطلق على هذه التلذذية بها
ثبتت خطابا شرايع **قوله** وكثير من الحقيقيات قبل كلامه يستثنى بالنسبة اليهم وليس كذلك لانه اباة الانعقاد و
حرمة انما هي من الاحكام الشرعية والبطان لانه الابهة ليست معنى العبي والحرمة معنى البطان موافقة امرات

والبطالان عدم **نحوه** وهو مقتضى الحكم عليه بل يذكر الحكم ولا يحرر الحكم التكليفية كما يتعلق بشئ
بالحكم وان ثبت هذا التعلق في نفس الامر **نحوه** وذكر ان اثاره حكم آفة قلت منهم ان لا يكون الحكم المختص
من فطلب الوضع لانه اثاره حكم يتعلق بالوجود مثلاً بفعل المكلف ولم يقل به احد قلت بعينه الوضع عدم تحقق
الاقتضاء والتخير كما علم من تعريف الحكم المذكورة او ايل الكتاب **نحوه** والخامس ما يكون مشروعاً باصله دون وقوعه
عن الاثر وكما ان تدعى ان هذا ليس بتحقيق لان مشروعيته الوضع التابع بتوقف مشروعيته اقل وان تحقق
التوقف على جازم عدم ان قلت فعلها كذا ان يقال ان شرطه لا يكون مشروعاً باصله ولا اجاباً في قوله
ولا يوقفه قلت هذا ايضا بعينه من عدم الباطل وعلالة الالتزام بمجوزة التعريف **نحوه** الصحيح ما يتبعه كما
وشرايط اراه بالشرائط ما يقع الا في الازمة **نحوه** بملازمة ما ليس مشروع وهو الوضو الزايد مع تصور الابطال
في الجملة فائدة اخرج الشرط فان فائدة المعنى بفناء الشرط في قيل ابطال كما سبق في اواخر فصل النظم من الحيات
وارتفعت ان الشك بالاشهر وبطبع انها شرط لا كذا في كتب الفقه **نحوه** اطلاقه لا معنى لاجتماع عليه
فيلزم النزاع لاثبات المكروه والبيع القيد بالقبض دون البطلان والاشتباه فيها واحدا ان يقول بالمشروع باصل
والمشروع بوضعه ونحن نقول بوضعه في قوله لا يوقفه كقولهم يتل مشيئة المكلف بالقبض فيكون النزاع في اطلاق البطلان
على لفظ **نحوه** ولما ان يقول آفة اجب عليه بان المراد بالبيع كون الفعل موصلاً ايضاً لانما يجب ان لا يثبت عدم
تجربة المقابل بعدم الانقضاء على المنقضى البطلان والعدم بالكلية ايضاً لا لا يشك في ان المراد بالبيع
اما المقع بغير البيع ان كانا يؤولان الى بطلان القبض لا بغيره كما قرره في الفتاوى ثم ان الصلح القادة تجوز في الزمة
نعم ان كان الفاعل الوفاء يخرج من الهمة او اشتد في الصلوة وانما كذا لا يوجب فساداً في الصلوة كما قرره في
الحسن والحق فانه فصول السباع بين البطلان والفاد وان توبوا جازاً فانه للمعاملات عندنا والعقد
منعقد كالمروا ولهذا انفس المكروه لم يغلب طرفة الزيادة محقق لانه القيد علالة في اهل كل ليس محققاً
لانما في عدم ترتيب اقامة الانقطاع والباطل ليس ينقطع كسب المصائب والملاحة لانه العباد اذ ليس يتوقف العقد

بمقتضى جعل يومه من وجه ومع يوم العيد فانه ليس فليست بل صحيح لان مقتضى القضاة وان كان الاطلاق
والقضاء كمن قد سبق كما شأنا باعتبار الاعتراض عن حياضه اثاره وتبين ان سقوط القضاء يسمى فاسداً
كان محمولاً ليس بحيلة فانه لا انعقاد سبباً بالنسبة الى فكر السبب فاسداً وان كان بالنسبة الى معنى السبب
لذلك فمن حيث هو مقتضى صحيح انتهى **نحوه** فلا يظهر فرق بين الصحيح والخطأ فيكون كونه موصلاً الى المقصود
غير ترتيب الاثر فالعقد العقولي صحيح كونه موصلاً الى المقصود الذي هو الحكم الموقوف لكن لا يثبت عليه
وهو اطلاق التصرف والانقطاع لانه بالكلية ثابت وهو امر المعنى في كماله **نحوه** نزع تسامح لانه انما يطلق
وقايعه في هذه الطريق الا ان هذا الوجه باطلاً على مطلق الرجحان **نحوه** والمراد بالاستقراء آفة هذا
تحقيق معنى الامتناع عندهم والاخرى تابع لانه خبر العينة لا يخرج الافعال المذكورة لان الكلام في فعل المكلف
فيخرج بهذا العقد **نحوه** في الاولوية والامتناع اشارة آفة الاشارة بالامتناع اما ذكره باعتبار ان لا لا يعاقب
عليه وعدم العقاب من هذا باباً واما دفع الاعتراض في التبرع بان اراه ان غير صادق على الواجب فالفاء ان
اراد ان امر آخر زايد على الاولوية فليس كذا في الاولوية هي التي تقع بما في الغرض والواجب الفعل والمنع وكذا
للمرء المكروه وقد افتار به الجميع بينهما حتى يعرف كلاهما عن الآخر مما يخصه من الامن المقاصد الاخرية **نحوه**
لانه خصه الواجب الفعل الجازم ان ثبت على خلافه لا يربط بغيره ففقه سواء وجب كمال الميتة المنعقدة
عندنا او يدب كالا فطارة في قولنا او نبيح كالا فطارة السوء عند من لم يفصل منه ولا معنى للتحقيق يمكن
ان يقال الحكم الغير الاصل وان اتصف ببعض هذه الاعمال لا يمتنع بعضها والمقتضى التبعيض الا في المختصة فهذا
ضيق وقيل وجه التحقيق ان الحكم الاصل كونه معقراً الشارع او لا هو المنقضى هذه الاعمال او لا وبالذات واتصاف
الحكم الغير الاصل بها انما هو تانياً وبالعرض وهذا يمكن للتحقيق **نحوه** في اجابة لا يكتفي بكونه من كونه او ادهاه
كلاهما في القيمة عاين اهل البيت وكان شبيهاً وطائفة قد اكلوا فخرج وطائفة قالوا ليس ومنه وكذا في غيره
القاء فانه المخرج اجماع الا في الاسلحة وبقوله بشا وهو في الجواز عاين اهل بن عطية من المعترلة ثبت

على الكلام هو ضرورة الالزام بالباطل وكونه محققا في الحقيقة **فقد** كلف بشايد تاركها في جواب
وقد سبق متاخر في علمه او ابل بان الحس بالشارح ايضا جعل ترك الحرام المكروه كراهية التحريم على ما بينا
عليه وجعل ترك المكروه كراهية الترتيب مما يشا به علمه وان تركه مما لا يفضل **فقد** دون استحقاق العقوبة بالنار
كراهية الشفاعة اعز من علمه بان حان الشفاعة يستحق استحقاق العقوبة بان لا تركه انكر استكرامه وعلما
بجميع انكر فان الفكر على النعم نعم ايضا يستحق انكره ومنع في او البطاقة البشرية لا يعطى بل كقول لا الشفاعة
لا يستحق الجميع العقوبة في الجواب بالنار ان تركه انكره ما يستوجب استحقاق العقوبة بالنار ان كان انكره مؤثرا
والشكر على جميع النعم التي هي قبلها الا ان علمه انكره لا يفي بالطاقة البشرية كما اعترفه المعترف من علمه ان الشفاعة
تدفع العقوبة بالنار لا تخففها فلا حاجة لما ذكره اما الاخر فمن بان تركه الحرام بالكثرة لا يستحق عقوبة الشفاعة
فليس يستحق تركه المكروه فقد تماشى كتحقيق نوبته في الله وانه لا يحتاج اليه ان يقال معنى الحديث الشريف ترك
سنتي ليعضل ما وعز من به فليس ينال شفاعتي لانه لا كفو والكاف لا ينال شفاعته **فقد** في علمه في علمه
الكلام الذي اراد تركه كماله تارك السنة فلا يجوز التمسك بالحدس واجيب في الكلام الذي اراد تركه من دون
الحرام اعني المكروه كراهية تركه واما تركه في منع ان يقال ان المعصوم من الحديث الشريف ان الذي تركه
المكروه يحرم الشفاعة لا يدل على انه لا يستحق العقوبة بالنار فلا بد من بيان الدليل على **فقد** فمضى رخصة و
بما عليها الوتيرة الرخصة في اللغة عبارة عن اليسر والسهولة يقال رخص السرا وتيسر الاحكام كثيرة
وجوه الانتل وقلة الرعاية فيها يسمى الحكم المتين على اعذار العباد بها ما فيه من اليسر والسهولة واما
الوزنة فهي من التزم وهو في اللغة العقد المتكامل قال الله تعالى ولم يجدوا حائطا من حديد الا قد كثر في
العصيان ويسمى الحكم الاصل بالانه لا يثبت كونه املا شروعا نهية الوفاة والعقوبة صفة تميز علينا
حكم ان اتهمنا ونحن عبيده والامر يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد وعليه السلام والابقاء **فقد** والحق ان
نقود به المحس قد سبقنا الا عند **فقد** وذكر ابو اليسر لا يخفى ان توفيقه ليس بمتاخر فذكره في الموازنة على الفعل

مثلا

مثلا في قيام المحرم وحرمه الفعل في الوتيرة تعظيلا منه سبحانه **فقد** لو كان مباحا لم يحرمه لان المباح
يجوز من عدمه والاشياء الجائز **فقد** اما اولها اجيب عنه بان كل ما لم يحرمه فمباح لا رخصة له
بان يبنى على العوز والوتيرة لا تكون كذلك كما ان كلام **فقد** وغيره ما فيه ما لم **فقد** فمستحب مع قيام المحرم و
الحرمة تعادل ان يقول انه كان المحرم فاقبأ ويحكم ايضا فالهمل البديل المخصص على بالمرحوم مع وجوده البالغ
وهو غير جائز والجواب من عدمه الجواب ان الاشياء بالرضعة كذا الفعل بالمرحوم وفي الوتيرة الراجح من
اليسر والسهولة **فقد** كلامه هذا التقسيم انه قيل هذا ليس بموجوب لان كلامه من هذا لا يدل (العلم ان هذا لا يفي)
الاربعة من الرخصة منها وهو الذي يستحب مع قيام المحرم والالزام منه ان يكونه مقابل هذا التقسيم من
الوتيرة الحرام لا الاخصار وانته غير بان راد ان راد انهم اخصار الرخصة الحقيقية معا **فقد** لانها
بغالبها فيه تامل حيث لا يلزم في اخصار حقيقة الرخصة بالباطل وان اراد بها ما يكون الطريق التباوي
اخصار الوتيرة في الحرمة او لا ينجم مقابل الالباق في الحرمة فيجوز ان يكون الوتيرة وجوب الفعل فينقلب الرخصة
اباحة بمعنى تساوي الفعل والترك ويمكن ان يقال الرخصة في مثل نفس الفعل حقيقة لانه عزية بل يرفع
الترك والوتيرة في الحرمة اما لانها وراحي فيحس ما ذكره فليسا بل **فقد** ليشمل الحرام فيه نظرية في فهمه يسبق
يخروج الحرام عند المحس **فقد** ولا يكون بين الكلامين منافاة احد الكلامين صرح الرخصة الحقيقية في الوتيرة التي
عزيت كل منهما حرام وكذا صرح الوتيرة في الوض والواجب السنة والنفل **فقد** في الوض والواجب الحرام وكما
في السنة والنفل محرم لانه جانب الفعل ولا جانب الترك **فقد** او الزمان والمنع بطريق الزمان مخفي في السنة
والنفل فيه محرم لان تعبد الحرمة مما يشاء له فترك السنة حالة الخوف لا يستقيم منها لان حكم هذا التقسيم هو الوتيرة
الاخذ بالوزنة وتدل النفس على ابتداءه فالحق ان المراد بالامانة ترك الوتيرة وذكره بالوجوب وهذا
ظاهر ان المراد بالاستباحة مطلق الاذن لا تساوي الطرفين والايضا في هذا وفيه وهو الوتيرة الاخذ بالوزنة **فقد**
اجيب من الاستباحة انه قان فيقول البراءة الاولى ان المراد قيام الحرمة من عدم الموازنة لادبها معونة

أنا الخديعة

اعتزض صاحب السراج بان تعلى
التي كانت بين يدي معية الصلوات
ان مؤلفها الما غيرة فعله
فلا يفتح القيد في بطلان
الحجر ويسرى لان الحاشية
تعلق بالامانة والكل
في ذلك مستعمل

النها ان لا يكون علمه العلق والنها ليس علمه مستقلة حتى يكون النصاب سببا بل سبب بالعلم فيكون
المنفصل عنه شيئا ومعنى لا يملك شيئا بالشيء لا يخرج من ازالة المانع لانه الوصف في الموضع ليس بجاهل
به الوصف وان كان ظاهرا عما واخر من غير بان ازالة المانع ايضا وصفه الجوهرية المتبادر من الوصف
بشكل العلق كالنها الغايغ بالنصاب ولا كذا ازالة المانع **فوق** نفي للملازم لانه رفع للمقدم الذي هو ملازم في
الموطئ **فوق** في الاصل قبل عام الحول خلافا لما **فوق** لا بعد عام الحول خلافا لما في فانه عند كونه المؤقت
زكوة في الحال **فوق** والنصاب كالحل قيد لانه لو لم يكن كمالا كان المؤقت تلوها حتى لو كان قائما به لا اتمام لان ليس به
بخلاف ما اذا وقع في الفقيه لانه تحت قربة وان لم يتبع زكوة **فوق** استاد الوصف اما اول الحول فهو هذا الزكوة
انما يصير زكوة عند عام الحول في صي الحول الا اذا لا يقتصر على شرط اتمية المصروف عند الاداء لا عند عام الحول
فلا يرد ما ذكره الكوفي في مختصره وانما في اجتهاد صاحب السببية في تحقيقه ان لو لم يكن الزكوة الا الفقيه فصار
غنى قبل الحول اذ اريد ما زاد المؤقت على الزكوة ولو هو المؤقت زكوة عند الحول شرطية اهله المصروف عند **فوق**
اي من بعد تعذر بالموت واذا انقضى سنة حكمه في اول المرض حتى كان الموت اتمال تبعا به عازا على الشرط واذا
اجراء على مرضه كان بمرءه فانه لان العلق يتم بوضعها وهذا السبب بالعلل من النفاك اي مع العلية في مرض الموت
انزع منه المنفصل لانه الوصف الذي يترافى الحكم اياه وهو الموت ما وشبهه فان الموت يحدث من المرض بمرءه في الام
بمنزلة علم العلق بخلاف النفاك **فوق** خضو الزبة غير ان كونها منقولة كانت تابعة لها من هذا الوجه فيضن
المستحق ايقن اذ ارجو وعدم لزوم العضا من شرطه كحل قضاء القاضي **فوق** خلافا لما لا يوسع كذا في اكثر النسخ
وفي بعضها خلافا لما هو الاصل لان المذكورة ككثرة في فصولها بديع خلافا لما في اكثر النسخ وعندها لا يوسع
لانها في علمهم على لانهم بنوا على الترمذ خبرا فلان بمنزلة ما اذا بنوا على الترمذ عليه خبرا بان قالوا هو مختص وقال
في الفصول قالوا لا تذكر بنو السبب بعد ولا ضما الا باتحاد ولذا الضمان الاعلى الترمذ عند رجوع التوقي في ظهورها
بعد معنى والاعتبار للمعاني **فوق** وجه الاضافة والتأخير والمقارنة في قوله لان هذا لا يرد على ان يرى الترتيب

في قبيل

من قبيل علم العلق لانه المعاني المذكورة قد تصاف اليها ايضا فالظاهر ان المعاني المذكورة انما هي التي في القريب فان كان
علم العلق من قبيل العلم اشياء ومعنى ليس قسما آخر من **فوق** وهو من غير السلام آه والحق معه اذ لا سبب
يتخلل بينه وبين المعلوم علمه ولا يتخلل بينهما لانه بعض العلم **فوق** وهذا في الحول ما تقرر عند علمه لا في الحول
من علمه تأخير في العلم في جزء المعلوم علمه تأخير في علمه تأخير في علمه تأخير في علمه تأخير في علمه تأخير في علمه
العلق **فوق** وهذا يجب صلا القرباء آه انما لم يرد علمه علمه لان العلم في الاخرة ايجاب الصلوات بغير علم من علمه
فادع محرم منه علق عليه لان المعنى الظاهر تأخير الجموع لانه تأخير كل **فوق** لانه اخذ الحكم او عينة في الواقع
في عبادة القوم الاضافة الى مكر القريب الى المطلق الذي هو جزاء العلق فانه مكر القريب جامع للجزئين واللام في
المكرات الواقعة في عبادة المص للورد المعهود مكر القريب لا مطلق حتى يكون من كذا اخذ الحكم لا المكر المذموم
جزئية وانت خيرة في المكر الاول في عبادة الحق على حط المكر واكثر على مكر القريب فيخرج اللام عن الانظمة و
بابا بالتعليل بغيره فانه الجزء الاخر للعلق فاشمل **فوق** وانت خيرة في كذا لان كون الجزاء لا في كذا العلق لا يقتضي
ان يطلق عليه جميع ما يطلق على علم العلق **فوق** نصيب الا بغيره آه ان شاء الله لا يقتضي تعينه والافضل ان يستلحق
ان شاء الله فينبغ وعندهما يتبعان الضمان **فوق** سواء على اول علم قبل هذا حال قول الحق ولو كان التوبة
معلومة لم يقتضي لان يرد على ان عدم الضمان في صورة علم الا بغيره بالتوبة على الاتفاق وهو ما اعتمدنا فينبغ
فلان الجهل غير مانع من نفي الضمان فبالعلم بالطريق الاول واما عند ما قلنا انما كان يقتضي لانه افسد على الا بغيره
نصيب بغير علم ورفاء واهمنا على وانت خيرة بان ما ذكره الحق في صورة تأخير التوبة ووجه عدم الضمان فيمر هو
ان المكر بالارث ليس بصيغ فلا خلاف في اختلاف صورة المستلحق **فوق** لا بغيره جهل بغيره لو كان بغيره لكان الواجب
الضمان حيث يتحقق في الرضى وهذا التوجيه يندفع ما قبله من هذا التعليل فساد الذي ليس جهل بغيره في الضمان بل علمه لكان
في الظاهر سوق الكلام على هذا التوجيه ان يقال يرد قول من قيل لا في وجه الرضى آه وهذا يندفع ما قبله لان وجود
الرضى في صورة الجهل لان الجهل مانع بغيره ما كان العلم حاصل علمه ان الرضى ارباطي فاهو الحكم مع السبب فيتم **فوق**

في قبيل

المجيب عليه

[illegible]

ليس المراد
الاشارة الى
شيء خارجي
لان اعتقاد
ان شيء لا
يخرج عن
الكلية
والاشارة
الى

والحق في الاستقراء ليس في الشيء نفسه بل في ما هو عليه من القوة والقدرة على الفعل والاعتقاد
 وله عليه كما نعلم في الحقيقة انما هي صفة وان صفاته صفة ولا كان في المخلقة والمخلقة هي التي
 وهذا **قوله** وانما الحق لا يكون الا في القوة لا في الفعل هذا فكل من كان في القوة مع انها اولى وقد فعلت
 في قولنا المواضع فليست فيها **قوله** ومعنى قوله فليسوا قائلين بوجوب المحل بل بوجوب **قوله** انما هو بغير
 كونها في القوة لانها لا تكون الا في القوة **قوله** وقد تبادر في باب الامر ان انما في الشيء لا في القوة وقد تبادر
 متعوضا عن ذلك من القوة عليه بان صفاته ليس انما هي في القوة بل في القوة والاعراض هي في القوة
قوله وقد تبادر في الباب انما هو في القوة لا في الفعل **قوله** انما هو في القوة لا في الفعل
 كان صافي في القوة ولكن بعض المملوك لم يخالط هذا الا بالامر بالوجوب عليه واما الجواب عنه وهو المعلق من
 على الحديث في القوة انما هو في القوة لا في الفعل **قوله** انما هو في القوة لا في الفعل
 اختلفت مؤلفاتهم في قولهم انما هو في القوة لا في الفعل **قوله** انما هو في القوة لا في الفعل
 كونه او قد قيل معلل من الاولين وهو ان الحق لا يكون الا في القوة لا في الفعل **قوله** انما هو في القوة لا في الفعل
 والاولى انما هي كناية للمعرب والحق **قوله** انما هو في القوة لا في الفعل
 بغيره انما هو في القوة لا في الفعل **قوله** انما هو في القوة لا في الفعل
 في قوله وجوب انما هو في القوة لا في الفعل **قوله** انما هو في القوة لا في الفعل
 في اعتبار القوة والولاية من الولاية في قوله انما هو في القوة لا في الفعل
 لا انما هو في القوة لا في الفعل **قوله** انما هو في القوة لا في الفعل
 الوجوب وقد كان له في قوله انما هو في القوة لا في الفعل
 سبب في الكلام في قوله انما هو في القوة لا في الفعل
 ما هو في القوة لا في الفعل **قوله** انما هو في القوة لا في الفعل

قوله انما هو في القوة لا في الفعل

قوله انما هو في القوة لا في الفعل

كان الحق في الزراعة هو ما يستلزمه من الجهد والكد في الزراعة فكل من كان في الزراعة
 للناسبة بين الاستعداد والحسب والعلم في الزراعة فكل من كان في الزراعة
 لا في الزراعة فكل من كان في الزراعة فكل من كان في الزراعة
 بخلاف المسح فكل من كان في الزراعة فكل من كان في الزراعة
 البيان في الخارج على السواء ومنه فكل من كان في الزراعة فكل من كان في الزراعة
 الشرع في قوله فكل من كان في الزراعة فكل من كان في الزراعة
 وابتدع في قوله فكل من كان في الزراعة فكل من كان في الزراعة
 العشر في قوله فكل من كان في الزراعة فكل من كان في الزراعة
 في قوله فكل من كان في الزراعة فكل من كان في الزراعة
 اعترض عليه بان ما يكون سببا لوجوده في القوة لا في الفعل
 القاطنة في السبب انما هي مع الوجود لا الوجوب والوجود فلا ينافي في اجتماع الحدود في الجواهر
 اجتماع في الوجود **قوله** انما هو في القوة لا في الفعل
 مشروط بالظهور وهو ما وجد في القوة لا في الفعل
 في قوله فكل من كان في الزراعة فكل من كان في الزراعة
 احد في قوله فكل من كان في الزراعة فكل من كان في الزراعة
 الا ان في قوله فكل من كان في الزراعة فكل من كان في الزراعة
 بين السبب والحق ما كانت مشروطة في السبب في قوله فكل من كان في الزراعة فكل من كان في الزراعة

قوله انما هو في القوة لا في الفعل

قوله انما هو في القوة لا في الفعل

[illegible]

وهو متين ونبتها على ان يكون له اطلاقها كالثابت اليها في جميع قولنا ينفذ الحكم عليها بالحل. وانما كان بطلان
 الشرط بان ينفذ الحكم عليه ونفاؤه ووجهه انه لم ينفذ غيره بها ايضا لان آخر الشرطين كان من اطلاق
 الاطلاق **فقد** وفيه نظر لاننا نقول لان ان ما يكون مفادنا بشرط محض بل بانما عرف من مودة العدة على ما
 صرح به الشيخ اكل الدين في شرحه الزهدي وغيره. وبسبب انه نفي بان ينفذ ايضا ولاننا لا نعجز مفاد
 العدة المطلقة بل الحقيقة بكونها صالحة لافادة الحكم اليها كاستوف **فقد** او يحكم الشارع قبل جعل
 قسما يتوقف عليه الحكم بالواقع يتصور بان كان الشارع على خلافه الواقع وفيه ما فيه فالواضح ان يقول
 يتوقف عليه الحكم بوقوع عقبات ويحكم الشارع **فقد** كالمهات للصالح اربعة الوضوء وتلا فطلق
 لا بسقط لان التيمم طوائفة والآفلا صلوة او بدلة بطلان الشرط الفرق بين العزم والبالغة الشرط ان
 العزم يتعلق بالحكم به الميعين وغير الميعين ثم ان يقول ان تزوجت امرأة وان تزوجت هذه المرأة
 بعينها لم يصلح ولا على الشرط كما اذا قال هذه المرأة التي تزوجها هكذا لان الوضوء الميعين لو فسخ قطع
 هذه المرأة فسلطوا الاجنبية **فقد** بحسب ما يصح الحكم بدونه ان يغير جعل المكلون فان اصل عدم محي الحكم بدونه
 مستقر كقبي الشرط الحقيقي واجعلي اما الفرق بان الحقيقي ما يتوقف عليه الحكم بالاعتصام والشرع من
 غير المكلون واجعلي. مالا يكون كذا كسر بل انما يتوقف عليه الحكم شرعا لجعل المكلون **فقد** امرأة الغرم المدخول بها
 لا يخفى ان فيه عدم الدخول ليس فيه قابلية فان الحكم وهو انما اذ ارجع شهو الشرط وعدمه فهو اذ ارجع
 شهو البهي لا يضمن الاستهوان البهي لا يخلو فيها وفي المدخول بهما نوع اللزوم في المصلحة الغرم المدخول بها
 نصف المهر المشروط في المدخول بهما ككل المكل واحد اما باعتبار الا الموهبة هذا الاعتبار كالمسألة حيث
 السبب ان التعليق ليس بعلية لكن لاخفاء الآلوم ان في مودة الاوصى لانه بعد قضاء العاقبة لا وعلان
 بقاء التعليق عن باعتبار ما يؤول ولان يقال العدة اعم من الحقيقة وما فيه معنى البتة **فقد** قلنا انما ينبغي
 قبل حاصل الجواب انتعاف القاعدة المذكورة بعلية اخرى وليالي كارجع بل كذا القاعدة مطروحة منها ايضا

[illegible]

ان الزوج علة تعلق ان يضاف وجوبها اليها وانما المهر ثابت مبري او يتغير الشرع شرطه على ما فيها
 ان يكون علة لوجوب المهر تمامه لا يتغير، مضاف البضغ لان المهر عوض النكاح ولا يبيع ان يكون عوضا الا
 على عيني او منفعة لان كونه الرقة المعاوضة الالهى عينى او عيني ومنفعة فمعدايتها المنفعة
 يكون مضافا على شرطه الرقعة بشرط الزوج المهر ويبيع ان يضاف الحكم الى فكر الرقعة لا ذكرها وتخرج
 على التفسير على ما يبيع ان يضاف الحكم اليها فاعية الرقعة اضافة الحكم ومن تفسير الرقعة هذه المسئلة
 ايضا من فروج فكر القاعدة لانها خلقت عنها علة **فقد** خلافاً ما نحن فيه فان تفسيره الشرط لم يرد
 تفسيره التعلق عن الضمان **فقد** اجماع العرف وقية الكسوف بدل الجامع للصغير الجامع الكبير وذكر
 في الطريقة البرغرية وان رجع شرطه وهدم عند زفر يفسنون وعند اعيان الثلاثة لا يفسنون
 ووجه ضم الضمان جهة ان العلة وان قلت صفة التعدي بناء على تفسيره اليمين ما يتوه على شرطها وهم
 فلم يبيع لا يجاب الضمان لكنها صفة لقطع للافادة عن الرقعة لانها فعل فاعل محذور كما في بطلان العقد
 عقولاً 2 وان لا يفسر فلا وجه اليه فان العلة هناك بطبيعي لا اختيار **فقد** فعل المحذور لا ضرر ان لو
 حكم غيره ايضا كان المسئلة جازي لا بل لان الغالب هو الذي يحمل قيده عند الحكم بالصدق **فقد** خلافاً
 لما بان السهم جواب سوال مقدر وهو ان قضاء والقاضي انما يتخذ عند اذله او المتيقن بطلانه
 وبعد التيقن لا يتخذ كالوظيفة ان السهم عيب او كفار ومنها يتيقن بطلان الحكم جيني كانه وانه للبعد
 اقل من عشرة ابطال او اذا انقضض القضاء في موت طهر السهم عيب او كفار ينبغي ان ينقض فيما
 كفى فيه ايضا لانتفاء كل منهما على وجه شرعي واجب العمل فاجاب بيان الفرق **فقد** بغير العدد وان
 هو المبرور الذي خوره احد ملك الغير لا ملك نفسه **فقد** وجواب المنع ان منع كونه منقضا الحكم ليس
 بتعليق ابتداء وان كان تعليلاً لم يسلط ان لا يخفى بان عدم الضمان محلل بان شرطه من السبب وقد اعترض
 على فعل فاعل محذور فلا يفسر **فقد** خلافاً لسوق الدابة وطهار رجلاً فان الباقى وان

مهر المهر
 وهو ما يضاف
 الى المهر
 من ثمن
 الدابة
 او غيرها
 من الثمن
 المهر

كان سبب ضامة لان العلة اعني الوطى حادثة **فقد** ليس مستقيماً بل بعض اجيبه بان لا يمكن ان يكون
 الشيء وسيلة ومنقضية الاشياء بان يكون وسيلة ومنقضية **فقد** منها نظراً قبل لا طائل
 فانه لو لم ينظر المحض وقد اجاب عن الشرط المستقيم بغير علة ولا بسبب **فقد** فظهر ان كلاما
 قبل لا يخفى على المتأمل ان يكون فعلها مقدر كونه عن الافعال الطبيعية ولا بسبب اضافة
 الا بفعل الله فلا وجه جعل الامن لغيره مستقلة الاستدلال **فقد** قلنا لا يصح عليه الضمان قبل هذا
 الجواب غير صحيح لانه انما يبيع الضمان على الماكروا انما فعله فضا الى كونه المضاف الى سوق الماكرو
 وانه ليس كذلك ايضا حاصل قوله في سوال فعل اليمين لا يبيع علة الضمان في الحقيقة منع
 كون الحكم غير مضاف الى الشرط وقوله ان اليمين آية يستدل به كالكلام كلاما على السند فالجواب
 ان هذا الشرط من معنى السبب حادثة قوله كونه قد سبق انما هو الشرط الذي في معنى العلة انما يضاف
 اليه الحكم او الالة علة صالحة لافادة الحكم اليه وانما هو المكن صالح في يبيع اضافة الحكم اليه الا ان
 قضاء القاضي في مثله جعل العدد وجوه الرقعة علة الحكم الذي هو العلق ومن حيث لا يعلم
 لافادة اليه لم يفسر اليه علة بل بالشرط الذي في معنى العلة او في معنى السبب وقد يقال انه قبل لا وجه له ان
 لان الحكم المحذور عنه منها هو ان الضمان من حيث يجب على العالم او اخره من الا ان التوفيق وقع بفعل
 اليمين لا وانت خبير بان ما وانما قال ان علة الضمان العلق فانه اضافة لافادة لاجل اليمين المعارض
 لم يفسر الضمان الا الشرط فعلى هذا يتبع التفسير **فقد** فينبغي ان يفسر آية قبل كلام الحكم مبنى على
 ان الحكم هو الشرط لا الضمان فلا وجه لتعلقه فينبغي ان لا يضمن وقد عرفت ان فاعله **فقد** كسب
 الوجه شرط لهما قال الفاضل البرقي في قوله لا لان الا ان الاول شرط لهما وسمى سبباً شرطاً بل
 الشرط لهما وكلما هو المجموع ورويان النعماء انتقوا على تسمية شرطاً فانهم قالوا ان الصلوة
 شروطا كالتطهارة من الحدث والنجس والنية ورتبة الوضوء ومعدلاتها بابا بشرط

ومع تقدم عدم
 صلاحية علة
 الحكم فلا يلزم
 صلاحية علة
 غير الماكرو منه

للمعلق **قوله** فيبقى يتبعها قبل غيره كل حال في محل لا يجب ان يبقى يتبعها فلا وجه لهذا التوزيع على ما يتبين
 قوله سابقا لو طرقت الارض في غير مكانه لم يلزم اليه بقاءه اليه في بقاءه الفضة فالاول
 ان يقول يبقى يتبعها ما لم يخل قوله مع العلامة وهو عدم الاتصال بالكم **قوله** الا انهم يفتوا فيه
 لا يفي اذا اعتراض مع المص وقد يكون جواب ان شرطه ما لم يكن قوة لعدم قوة توقف الحكم وهو الزعم
 عليه والآثاره حيث تقدم علم ضعيف **قوله** توقف عليه فلا جعل فكره يعتبر وسمى علامه فهذا وجه
 يرد عليه **قوله** واما تقدمه مع وجود الزنا فلا ينافي في ذلك فان الشرطية المعهدة بنا فيها التقدم علم ما يعني
قوله قد يكون متقدما قد يتكرر في الجواب عنه بان المولى بالشرط المحكوم عليه بوجوب ان حرما اخر
 فيه هذا المعنى وهو كونه شرطاً تعليلياً ولا يخفى ان كونه العبد عشرة اوطال معتبر فيه كونه شرطاً تعليلياً
 لان قبل صورة العلة وهي التعليق اذ قبله لم يكن شرطاً ولا تعليلياً **قوله** يكون فيه عشرة اوطال
 يعني فيما اذا كان كذلك نفس الاركان للصلوة قبل لا في ان الطهارة التي هي شرط الصلوة متوفرة
 عليها وهي الوقت بل الطهارة التي هي شرطه هي الطهارة المتصلة بها المتأخرة
 عن وجودها ان ثبت به قول الوقت فهي متأخرة عن العلة ولا جعل فكره لا يسمى علامه لانها لا
 تقدم كالاخصان والظاهر ان ما وجب تأخره شرطاً العلة وما وجب تقدمه هو العلة وما وجب
 تقدمه وتأخره فليس شرطاً مع العلة وليس بعلامه **قوله** واما ثانياً ايجبه بان علة السقوط
 هو النقل لا النقل المحض بل ان كل نقل مؤثر في السقوط ونقل من ولد بعد زالة الامساك
 عن الارض اما ما علة لان نقله لانه علة فالا مساك عن الارض فانما يدل بعد العلة التي هي النقل لان
 فيما كان من اجزاء الارض باركان قبل ذلك وما تقدمه من ان علة سقوطه جعل لاطلاق النقل
 فالاجزاء المامة المتصلة لحد الطائفة للتركيب كانت موجودة قبل ذلك ونقل الذي هو علة السقوط
 انما هو من تلك الاجزاء المتصورة قبل ولامة نقله كان موجوداً قبل حيز **قوله** فاعلم ان يقول

فيكون كما يجب
 فيكون كما يجب
 فيكون كما يجب
 فيكون كما يجب

فيكون كما يجب
 فيكون كما يجب
 فيكون كما يجب
 فيكون كما يجب

ايجبه بان الرجح عقوبة مغلطة لا يوجب الزنا الا بشرط الاحصان فيكون بمنزلة الجزاء لا في العلة
 والاحصان وان كان عبارة عن خصال جيدة كمنفعة توجب عزير الكفر فتعطف جناية كثران
 المنفعة وبهذا الاعتبار يصير شرطاً مع العلة **قوله** الا بالسر حدود والآفاق ذكره في مشاواه
 يوافق ما ذكره الهادي وهو الصحيح **قوله** وتذكره باعتبار منها على ما في بعض النسخ وفي بعضها ومن فلاحه
 اما التأويل **قوله** انه تقدم الجدل على الجرح يعني كالتقدم في الشهادة عليه من لو شهد انفاً وقبل الحق الجرح
 قضى القاضي بشهادته فحق الجرح تبين ان قضاء وشهادة من لا شهادة فيسقط قضاءه كالموقف بشهادة
 به جرح تبين ان بعدله كما في **قوله** فان قيل اي على وجهه وان في **قوله** ان الغاء الشرط استعمل في قوله لم ي
 شرطاً لعدم قبول الشهادة كقوله لان في الغاء الشرط استعمل وهو مع اتفاق اربع مشاهد **قوله** فلا يلو
 سأل قبل هذا الجواب الغاؤه فان كونه الزني كثيرة انما هي قبل ظهور الجرح ولا يلزم عليه الا لا تكلمه كالكيفية
 فيجمل قبل ظهور الجرح كما روت شهادته قبله والاعمال كونه كبيرة الا بظهور الجرح فلم يغاؤه في الشهادة
 فالجواب الحق ان الجرح عن اقامة التهمة على ما هو منه من القذف كالكيفية عند وقوعه فان هو وشهادة
 قبل ظهور الجرح واما الجدل المتأخر فهو فعل جلي فلا يمكن جعله متقدماً على الجرح ولا يمكن الاثام قبل الجرح فانه
 قد يكون بغير حق **قوله** يمكن الشهادة عليه مقبولة اطلاقاً لم يكن الشهادة على فعل الزنا مقبولة ولم يكن يجوز
 اطلاقاً لانه الشاعة الفاحشة والاصل فيها الاثام فيقول المص فان الشهادة عليه مقبولة جرحه
 متروكة بانه لو كان كبيرة لم تقبل الشهادة عليه حسب وقوله ان ارجح خروج اذ لو كان كبيرة لم يكن الشهادة
 عليه مقبولة اطلاقاً سواء كانت حسب اطلاقه على بعض كلام الشارع على الرجوع عن معنى كلام المص
 فانه الشهادة مقبولة عليه حسب وقوله في قبول الشهادة عليه حسب اطلاقه على ما لو كان القذف من قبل هو
 ليس كبيرة من قبول الشهادة عليه مطلقاً هذا واعتبر على ما قيل على ما قوله المص بان القذف لا يمكن حرماً
 في نفسه ويعقدان الشهادة المامة لم يكن فيها هذا معاً مع بطلان شهادته والظاهر ان اذ كان كبيرة

فلم يخلو رد شهادة اذ اذني بالشهادة بعد الجلد فلم يكن كبره بل كانت دايمة بين ان يكون وان
لا يكون فلم يجد واجب ان يكون كبره موجبة للجلد ورد الشهادة مشروط بان لا يوجد الشهادة
تحقق الشرط جلد ورد من شهادة ثم اذ اوجد الشهادة بطل الشرط فنحن القذف كان حبه ولم ينج
ان روى عن المدعي حبه شيئا فبقى رد الشهادة في اصل الدعوى **فقد** وللتفاته في الاصطلاح قبل هذا
انما ينج اذا جعل للباطل حكم والغالب كما اقر حتى ينج انه يجر واصطلاح اذ اجماع جعل لكل منهما حكما فهو
خلاف بطل المتنازع **فقد** المرافعة انه في اهل مطلقا هو ان يثبت الموجد ومنه الحكم والعنف
حق اي موجد ثابت في المشهور بين الامة ان حق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام للعباد ولا يخص احد
كرامة الزنا فان يتعلق به عموم النفع من سلامة الاسباب عن اللبثا وميانة الاولاد عن الضياع
وارتفاع التقابل بين الزنا وانما نزلت الآية تعظي لان تعيالي عن ان يستفح بشي فلا يكون له حق هذا
الوجه وحق العبد ما يتعلق به مصلحة خاصة كرامة مال الغير وزنا يباح باباحة المالك فلا يباح الزنا
باباحة المرأة ولا باحة الزوج الاماروي عن عطائين الارباح وحق الله باذن سيد واعترض
على ذلك بان حرمة مال الغير ايضا مما يتعلق به النفع العام وهو ميانة امواله واجبة بل كرامة
لم تشري لعيانة اموال الناس اجمع الا يرى ان الكفار يملكون باموالنا باللبثا ونحن نملك
اموالهم نذكر اموال المؤمنين تباه بالرض منهم واعترض على الاول ايضا بان الصلوة والصوم
والحج صفة الله تعالى وليست منفعتها عامة واجبة بان الصلوة والصوم وسائر العبادات اما
شرعت ليحصل الثواب ودفع الكفران ولا منفعة عامة لا كل من له اهلية التكليف فكل فرد من المال كاتر
موجب المنفعة واما الدين **فقد** ولم يوجد قسم آثم لانه على تقدير التعارض فالحق في العبد
وعنى انه سبحانه لان الحقين بسبب معانيهما لا يتحملان التباين على ما ظن **فقد** بناء كونهما آثم
فلا ينج تقيم الدين للنفعة والغير **فقد** ورسله فان قيل ليس هذا الحديث الشريف ما يلهى عن قوله

والمشهور بين الامة ان حق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام للعباد ولا يخص احد

والمشهور بين الامة ان حق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام للعباد ولا يخص احد

والمشهور بين الامة ان حق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام للعباد ولا يخص احد

الايمان مشي بعد رسول مع وجود الايمان بالانبياء قلت قد مر ان بالرسول والنبى القدر المقتضى بين
الرسول والنبى وهو المرسل من عنانته في لاحقة عبادته كانه صاحب شريعة اجماع لا يفتى ان لا يراه
في الحديث النبوي على قائله ذكره فيقول الانبياء تابعون للرسول كونهن متبكين بترابهم
الايمان بهم ايمانا بالانبياء وتقدريه ايمانا بالانبياء بالانبياء بالانبياء **فقد** والمصلحة بالصوم قبل هذا الكلام
يدل على ان الصوم هو المحجوز والزكاة والحج من الزوايد وكان يقول فقهاء وزوايد ما مثل الاحتكاك
يعنى السني والآداب يدل على الزكاة والحج من الزوايد ان ليس له او بغيره والحق في الحشر قد
يقال لكل فرع من فروع اهل هو ما لا يكون الا به وفرع هو ما لا يكون الا به ووايد هو ما يكون كاملا
بدونه ولكنها من مكرات الكمال ومحسنة مثلاً الصلوة لا تؤدى الا باتمامها ولا تؤدى كاملة
الا بتمامها الفاحشة والشهد وتطويل القراءة والقيام والقعدة والركوع والسجود من المحسنات
والصوم لا يؤدى الا بوجوه الينة اكثر النهار ولا يؤدى كاملا الا باتمام الينة باوامة ما يكره فيه من
الحسنات واعتبر من هذه كلها لعمامة **فقد** ونحو ذكر من اعتبار صفة الغنى على المصدق وتعلق وجوبه
ووجوب مرفد المصارف كونها ربح ليس بقوى لا فيمن ابطال مع المؤنة بالكلية **فقد** ولذا جازاه ولذا
ايضا قل بسى ما في فحش الحس المكن آله اداء الوجوب على احد ليعبر بانقائه اثنائه اليه **فقد**
اي الوامد عننا في امر بخلاف اقتدار المذكي بعد الحول لا يرام السعي ما اعطاه وان بقى ولا يعرف حاجته
وحد ما يكون بل لا نفع لاجته **فقد** كرامة الميراث قيل لا يغير هذا المثال وقيل يلحق به حرمان الوصية
بالقتل ووجوب الكفارة لعقور من الغفوة فيها **فقد** جزاء العقول وذا يتعدم الكفارة بتعدد القتل
مع اتى اهل المحل بالجنابة على العدة الاحرام وبعده المحل الذي في جده عند وحدة المحل وان تعد محله الجنابة
كصية المحل **فقد** قبل المرام بالثقل الا يلحق ان هذا لا يدفع تنزهاته عن طمعه خسران كجناح لا يضره
فان قوت الاستبعاد ايضا اخر ان الله سبحانه عليم بالعبودية في الايجاب على العبي والجنون كانه العبد **فقد**

فان قوت الاستبعاد ايضا اخر ان الله سبحانه عليم بالعبودية في الايجاب على العبي والجنون كانه العبد

اما الاول فلان السلف اجيبته بان قول السلف يجوز ان يراد به ان جهة العبادة التي في سائر الكليات
ولا يلزم ان يراد به انها غالبية على جهة العقوبة التي فيها وليس سلفا في فائدة متابعة السلف
لا السلف فانهم ليسوا قائلين بذكر على ان اخرج حتى يلزم من مخالفة الفاء **فقد** واما الك آية
بمنع انها لا تسقط بالنية ولذلك لا يجب بغيرها والله اخل ليس من احكام كون العقوبة غالبة فانه
قد يكون في العبادات المحضنة كسجدة التلاوة والتمائم التي يكون الله اخل من احكامها بان يكون عدم
من احكام ان العبادة غالبة وقد يقع كذلك ان المراد بالتدخل هنا التدخل في الحكم لا في الفعل الذي هو
اذا لم يمتدح في انشاها بل لا بد منها فيعتبر التدخل في الحكم مع بقاء التدبيرة التي يكون عدم الحكم
مع وجهه الموجب مضافا الى عقوبة اخرى وكره واما التدخل في سجد السجدة فهو السبب في العبادة
عما يقتضيه فيها فاما اعتبار التدخل في الحكم مع بقاء التدبيرة وجوب السبب للعبادة بغيرها
وهذا كترك الاحتياط فيها يجب فيه فقلنا بعد الاستبانة فيها يكون جميعا بمنزلة سبب واحد يترتب
عليه حكم اذا وجد دليل الجمع وهو اتحاد المجلس **فقد** الكفارة واحدة في الكافة هذا اذا كثر الوقوع
بل اذا اقل ولا يمتدح واقع في بعض اخرى من كفارة اخرى في طر الرواية **فقد** عند اكثر المتأخرين هذا
رواية الطحاوي وفي حقايق المنظومة على الخلاف ذكر الخط في رمضان واحد اما في رمضان
فتعد الكفارة اجماعا لكل طهارة كفارة في النهاية هذا الذي هو بالثانية والثالثة الاولى اما اذا
اراده فلا يلزم الا كفارة واحدة **فقد** عما كان آية هذا الكلام ليس كثير نفع او غاية ما ثبت به ان في
الطهارة جهة الاباحة وهذا لا يقتضي كون العبادة في جزاء غالبة ولا يمنع عليه جهة فيه فيكون
منكر من القول وزور منصوص عليه والظن من جهة الجناية فيه عما ان الطلاق ليس بجناية وان كان
ابغض المباحات او المباح لا يكون جناية **فقد** العقوبة الدائرة ان بين العقوبة **فقد** الكفارة
عقوبة محضه اعراض عن عقوبة انما يلزم ذكره لو لم يكن جهة العبادة وهو توافيقها بالبحر وجوابه ط

فان الشارح

فان الشارح قد نبهنا على ان الحق المحقق لزوم كون جزاء العقوبة محضه على تقدير دفعه **فقد** وايضا قد نبهنا
في بحثه وهو سابق للاجتماع من البعض على ما تعلل به على ما يترتب من تقدم الحكم على السبب الذي لا يجوز ان تقدم
عندهم فالوجه ان يعقب جزاء السبب العزم فانه يكون فيما اراده من ان سبب الكفارة ليس بجناية محضه
تقديم الكفارة انما هو على نفس التماس لا على السبب الذي هو مجموع الظاهر والعزم على الوجه **فقد**
وذكر في الطريقة آية قبل ما نقل عن الطريقة الحنفية الا ان المعصية قد يكون سبب للعبادة و
كفى لا يمنع كون كفارة الظاهر عبادة ولا يلزم من هذا ان لا يكون جهة العقوبة فيه غالبة **فقد**
المحققون انه قيل حاصل الفرق ان معنى العقوبة في كفارة الفطر اكثر من غير ذلك لان الفطر يعود
للمفسد وهو احول من الزاجر الذي هو فوق سائر الزواجر وهذا الوجه اما ان معنى العقوبة
في كفارة الفطر اكثر منها في غيرها من الكفارات حتى من كفارة الظاهر ولا يلزم من هذا ان يكون معنى
العبادة فيها غالبة على معنى العقوبة **فقد** على ما في فطر خطاء الاول ان يقال ان الاجتماع على عدم
وجوب الكفارة على من اخطأ في الصبح سبي والطعام طعم فلا يفسد عنده **فقد** مستعاة
جدا وقد ذكر لان كلامها تام على الجناية وان كان جهة التكامل في كل منها مختلفة دون التثنية اي
من غير ان يتوقف منه حر كالعبادات لا يستوفى حرا بل يوم بالاول **فقد** او لا معنى للزجر عن القتل
الخطا خلا يعني وكذا البوابة وقد يقال للزجر صوت القتل الخطا عن التعصير وعدم
الثبت كيف ونوضح انه لا معنى للزجر في غير شعاره لا الخطا اقامتها عبادات محضه ولم يقل
به احد **فقد** فيحسن التعليل ويستقيم المعنى قبل ان كانت الكفارة جميعا كذكر كان الفطر ايضا
كذكرت، التنويع لا يوجب اختلا لا في الفطر ولا في البقي **فقد** واما ما جاء في زوجه آية جواب سؤل
مقدم وهو انه لو كانت جهة العقوبة راجحة سقطت بشبهة الاباحة سقطت عن احظر بها
اهل وبطعام مملوكه لان مكر النكاح مبيح للجماع ومكر الطعام مبيح لا كما ان لم يثبت الاباحة منه

الحالة فثبتت له الباطنة في وجه السقوط كالوفاة بغيره التي هي اختاره من الرضا سقط الحد إلى الموت
وأن كان له ما في حق الملك الذي هو مخرج رتبته الباطنة فاجاب بقوله ما جاء في زوجة **فصل في**
بشهادة صفة اجيب عن ذلك ان في بانما جعل الشارع كونه من رضاء موقوفاً بشئ الذي الحاكم قد ثبت
صار كونه من رضاء في رتبته صفة باقية فان الية من جهة ان رضى الذي هو صاحب الحق ليس
احد من الية الآتية في العقل وهي سقطت هذا الطريق الاوثر في هذا الفرق بين من افطر في انشاء
السفر حيث لا يسقط الرضا المعترف في الكفاية وبين من افطر في حاشية او افطر في موضع حيث يسقط
الحيف والرض المعترف في الكفاية فانها من جهة صاحب الحق والاولى في جهة العبد وليس في ولاية
فيما وجب عليه **فصل** في بعض دون البعض فانه لا يحل الجلس العام وعدم علم البعض للورث بشفة الباطنة
فصل في راجله هذا الدليل انما يدل على اجتماع الحقيقتين في حق القذف لا على علمه في امره ولا على حقوقه
لان سببه في حق مولاه في حق العبد يغيره راجعاً باعتبار رعاية حق الله لان العبد يتوكل بالمولاه
ولا ذكره كرامة لولاه العبد المستحق في حق الله لان بناءه عليه فانه قلت لو لم يرد الدليل على علمه في حق الله في
في القصاص والاباء على خلافه قلت في نسبة الما طين في قوله في وكذا في القصاص حيوة وانشاق
القصاص المستحق للمساواة والمماثلة المقتضية للملكية المحفوظة بالعبد يقتضي وجوب حق العباد
فهذا الجمع عليه ما بالنظر اذ حاشية العبد وعن الرضا فقط واما بالنظر الى ان الله في ولاية عا في العباد ايضا
لان مولاه فانه هذا الحق انما لا يلاحظ في عالم يعطى الله في حق عبده اما فيما عليه فقد تفضل بتعويض النعم
والله سبحانه له عبده وجعل في ذلك غمزة للمكاتبين للرفوقين فليعلم **فصل** في لا يسقط بعفو المقدوف
اولا بشرين الوليد عن لا يوسع انه يسقط بالعفو **فصل** ويتصف بالرق قال صاحب الشفا من اظهر
الاولا على ما قلنا لانه لا يجب حق العباد لا يتصف بالرق كاتلاف المال وانما يتصف بما يجب حاشية في حق
العفو انما تعجل التصفية وهذا لان حرمة الحرية عند الله تعالى تزداد بزيادة النعمة لان زيادة النعمة

توجب زيادة النكر فيزداد النكر بالمعصية بزيادة وجوب النكر فيزداد العفو بزيادة الحرمة
والنقطة في الحر كماله وفي حق العبد باقعة فيمتكامل العفو ويتناقص حسبها واما ما يجب للعبد
فيجب صراحت عليه والتقوية عليه لا تختلف في حاشية الحر والعبد فلا يتناقص الواجب بكونه عبداً **فصل**
في الالتزام بشفة النفس **فصل** في المص في الايمان والصلوة يختلف العفو في الاصل في حق القيام
والايمان عن الركوع والسجود والقضاء عن الاماء وغير ثمة الزك فيختلف القيمة عن الاعيان كما في
العشور وسائر الصفات الواجبة في الصلوة يختلف كالمص في الايمان فيختلف الاتفاق عن الاماء
بنفسه وفي اليقين يختلف الكفاية عن البر وفي العقوبات تختلف الماهة عن القصاص وفي حقوق العباد
يختلف المتلفات عنها وغيرة كالمص في **فصل** فيمن له ابانة او ثمة والعلية للنفس لثمة العلية
لظا في اخرى اتفاقاً **فصل** في اخرى جاز فانه في توفاه بالما والامر الآخر الظاهر يعني وان شاء
يتحرى بين المائتين الذين وقع الزمونه فيعين الظاهر منها وتوفاه بما وادى به في اطاره حيث
فيه التحري عبادة في الاسلام هكذا اوقال يعني ان في في انما بين حسن وظاهر في السران التحري فيه
جائز ولا يخفى ان المراد بالجواز المقارن للوجوب ولو جازاً بدليل ان ليس من ذهب ان في في هذه الصورة
جواز ترك التحري بان يقع وهذا ظاهر عدول المص من عبادة في الاسلام والا فليقتد بعدم القدرة على الاماء
الظاهر في عبارة جواز التحري في عبارة المص وجوبه في هذا الكلام وهو ان قوله في الاسلام هو
الوجوب عند ان في حاشية عدم وجد ان ما امر ظاهر يعني لا قول المص لعدم التقييد بكلام فلا وجه لقوله
ولذا عدل **فصل** في لا يخفى انه قال في فضوله ابداء بعد نقله وليس في ان العجز حاصل مطلقاً بانقاضي
والنعم في ما ثبت من توابهم كالتيمم في الاونة ان الخلف مطلقاً في حق التحري كونه مرفوضاً او ضرورة
بمعنى ان لا يصار اليه ما لم يكن فلا ريب في علمه ان في وقدي ايضاً بان هناك ضرورة عدم القدرة
على الامر وضرورة اداء الغرض في صورة الاثنتين الضرورة الاولى ثابتة قبل التحري للتعارض في ان يكون

هو لغز و ثبوت الحق لا يعرفون الحق وانما يظنون عدم جواز التمسك مع امكان التمسك **فقد**
 بطريق الكرامة فثبت لاحكامه ان الحصول لا يختص بالكرامة فقد يكون يحصل عليه او يسيل بهل ليس هو
 في غيره من الموضوعات وفوق ذلك المحكوم عليه **فقد** يخرج النفوس الملكية قبل اسرارها وانما كرامة
 الامر الذي يتعلق بالانفة عطلا وتتميز عن سائر ما يتعلق بالانفة لا يتميز عما سواه مطلقا وانما
 غير بان هذا تصحيح للمعنى في الجملة كما قالوا في جواب التعريف بالاعم ويدفع الاس **فقد** بدليل
 واهية قيل **فقد** ادعوا انما يدل على ان هذه الدعوى لا يلائم لا يطابق الدعوى وانما جري بان
 عرف ان ذلك انما قاله ادعوا ولم يكمل عليه بانه اول ما خلق الله تعالى لم يثبت له كرامة نفس الا بغير
 ولا يلزم وهذا توجيه صحيح لا يرد عليه **فقد** وهو كذا مثل ان الواجب به واجب بالذات وانما ليس فيه
 قد وجهات باعتبار العنق **فقد** قوة النفس قبل حملها الرأس وقيل القلب واجل في الاسلح حيث قال
 في بدن الانفة بناء على هذا الاختلاف **فقد** وهذا معنى العلم لوجوب الواجبات العقلية الربنية وقد يقع
 اليه العلم تجازي العادات لا الفروقات التي يكمل بها كجودان العادة مثل ان الجبل لا يتقلب جبالا وانما الر
 في هذا الصنيع هو ان ذلك المعجز على صدق الشرح الذي يتوقف التكليف والالزام على كماله وانما
 ان التمكن من العلم بذكر الصدق مما لا يتبع التكليف به **فقد** للزوم وجه التفسير ان القلب قد يطلق على
 المسنفة التي هي الجانبة لا يرد ليس المراد منها **فقد** في كلام المصنف في قوله ما كان الفعل انفعالا
 من انما ذكر الجور فلا تسمي على ان المصنف يقرر بيان الفعل على ما عليه مشايخ اهل السنة لا على
 منه الغلاسة ويجوز ان يكون النور المعنوي انما للجور الخلق او لا عندهم فلا يتبع الشرح كلام
فقد من ثلث القوة الثانية والفعل قيل لا يلزم ان يكون القوة الثانية بل قد يكون للثانية قوة
 النعم وانما فلا انما داخل **فقد** وقابلة من حيث آه قيل القابلة على هذا الحصول المط لا لاشراق الجواهر
 المذكورة وكران تقول القابلة للاشراق المذكور قابلة لمعوله المط والعكس **فقد** وهي باعتبار تأثيره

عاقبة

عاقبة فبما فيه لا يلزم ما ذكره اول الامم ان الحق لا يكون الامعاء الثانية والفعل خاتمة عن العلوم علومها
 انما هو عن العلوم الانطباعية عن العلم الحضور في فان علم النفس بذاتها عيني وانما لا يعقل
 علومها عن نفس **فقد** بالهوية الا اذا اذ بها الهوية المتعارفة وانما قد بالاول لان الهوية
 قد تطلق على جسم مركب منه جسم آخر كالشفة الذي تركب من من الجدار وبل المراد منها **فقد**
 الخاتمة نفسها بمعنى اننا لا نتحقق شيئا من خصوصها وانما يتكبر عن واحدة منها غير موصوفة **فقد** اذا
 ادركت الفروقات فانه قلت بين هذه المراتب والمرتبة الاولى مرتبة اخرى هي ادر كذا الجزئيات المحسوسة
 فليعلم يتفرع عنها قلت لانها من خواص النفس الحيوانية مطلقا والفرق عن المراتب المخصوصة بالنسبة
فقد من غير فهم كسب جديد قال بعض المحققين وعندى ان لا اعتبار للملكة الاستحضار العقل
 بالفعل بل القدرة على الاستحضار الجملة كافية والآن ينجم المراتب الاربعه فانه اذا حضر المعنوي
 مرة مثلا ولم يزل عنها فالنفس قدرة على استحضارها ولو تنجم هذه المراتب لولم تعد عقلا بالفعل
 يتحقق الاختصار **فقد** المص جعل الهوية لا اي رده عليه بان المص جعل استعداد الاندفاع للكلية
 عن الجزئيات باستعمال الحواس عقلا هيولانيا وليس كلامه ما يدل على اعتباره ان يكون هذا الاستعداد بعد
 حصول المحسوس **فقد** فيعرف ان المعنيين في شرح القانون للفروقات باب شرح العين قيل ان العينين
 يتقاطعان بحيث ينفذ العين اليسرى الى العين اليمنى والعين اليسرى الى العين اليمنى والعين اليسرى الى العين اليمنى
 ان العين ينفذ العين اليمنى واليسرى الى العين اليسرى وان العينين لا يتقاطعان بل يتلاقيان ويتصعب
 كل منهما عند موضع التلاقي حتى يكون هناك موضع مشترك بينهما يتفقان فيه مذهب كل واحد
 منها العين اليمنى هي القوة لمبدأ وهذا هو الذات المشهورة ويقول الشيخ ايضا **فقد** لا خفاء ان المراد
 ان قصد الايراد على قول المص فانه اذا ادر كذا الحواس ارتاح المحسوس في الحركة الظاهرة فهو لا يندفع
 بالجل على حذف المضاد وان ارتاح مور المحسوس على انه قد جاب عنه ايضا بان معنى ارتاح المحسوس في الحركة

لم يمتنع من استعانة العتق بل من لزوم العمل بالثبات ولكن الزرع لما وجب ان يكون له محل وهو الذرة فلما
باعتقانه العتق عنها فالاستعانة انما هي لغيرها بعد العلم بانذمة لان العلم بها انما حصل من الاستعانة **فقد**
وكونه ظاهرا جوهرا لما غلب لا يخفى انه لا بد ان يتقدم قبل ثم عند حصول الامانة وجاية فيها حتى يرسط
به ففهم انه كان ظلوما فافادة مجردة تحمل الامانة انما هي لا يناسب الوصف بالظلم والجور **فقد** وكسرة مورثها
قيل بهذا التوجيه ان كان الداعي الى العمل وجودها لا مكانها بالعقل فكل من يفسد كلامها كان فاسدا ففهم
واستحققت **فقد** لم يكن حاجتها الى هذه الكلفات بل دلالة آية على ان يقال ان قوله انه لا آية دلالة على ان
في الآيات وصفها وخصوميتها بالقرع الامانة لانه التزامها بدون الزام فعلها لا يتألف الاستدلال **فقد**
فقد يوافق الصلة وانما الزكوة كالإخفى فليست **فقد** على ان يستحق الرزق آية قد يدفع بان مجرد
تحقق الوصف الذي يكون به اهلها لا يكفي في تسمية فتم بل لا بد ان يكون به اهلها عليه ايضا وانما خبرنا
منه يقتضي ان لا يكون للخبث قبل الفصل منه وهو خلاف ما سيعرف به **فقد** يستعير الله ويحتمل ان يكون
حقيقة في الحاد من العمل من طار السهم في ذلك الكتاب المبين واللوح المحفوظ قيل المراد بهما العقل
فلا يكون محال لما ذكره في سورة القادر من القضاء عباد عن جميع الموجودات في العالم العقلي بجملة
على سبيل الابداع واعلم ان الجواهر العقلية عندهم موجودة في القضاء والقدر في واحدة اذ لا وجود لها
الا في الازل ولكن باعتبارين ولما صوروا الامراض الجسدية في موصوفة فيها مرتين مرة في الازل ومرة فيما
لا يزال متصلة **فقد** جعل من الالهية تعقيبها لاحاجة الى خبر من الجواب لان الحق ان المص لوام بالعبادات
فوقه دليل ان ذكره في الايمان بالنسبة الى العتق فيما قبل حيث قال فالعتق العاقل لا يكلف بالامانة وانت
خير من المص سيد كرايمان الصبي فيما ثبت بالامانة القاصرة فالاول ما راجع منها باحد الشاغلين اللذين
ذكرهما في **فقد** لو اسلمت امرأة الصبي الى العاقل فان الصبي الغير العاقل يؤثر الغرض فيه ان يفعل
فقد وليس المعنى آية بل المعنى انه يتبع ارادة الاما من جنس المكلفين فيلزم ان لو قيل انه اراد الاما من كل مكلف

كما هو منه

كما هو منه **فقد** المعنى انه يتوقف الامر على كون الاما مورثا للامر لا يمتنع ان ارادة في الاما المكلفين
فان لم يوجد اختياره لا يمتنع فلو وقع امره في **فقد** فانه لا يمتنع ان يكون قد جرى اليه في هذا
وجوب غير ما بين على ما ذكر من ان المكلف هو الاما والصبي ليس هو الاما ولا يجوز ان لا يكون اهلها
لاشوبه عنه اذ لا خبر ولا اختيار **فقد** اما الثاني آية الاما ان الاولان يتحققان في الولي ايضا فان العتق
في الجوار للقاضي دون الولي لان القاضي اقدر على الاستعانة اذ علمه وقدرته على التحصيل فلو اعترض على
الدليل المذكور بان انما يبعد ولو في اقراض ولا يبعد عدم جواز الولي اجيب بان ليس بالولد وانظر للصبي
فغير جاز **فقد** في رواية يجوز لا يبيع لانه يملك التفرقة في المال والنفس فكان بمنزلة العاقبة وفي رواية
لا يملك لانه لا يمكن من تحصيل المال من المستقرض بنفسه فكان بمنزلة العاقبة وانما المستقرض قد ذكرنا في
قضاء الجامع الصغير لقاضي خان ان الاب لو اخذ مال الصغير قرضا جاز له في المص ان ليس للقاضي ان
يستقرض مال اليتيم والغالب بسفوفه فذكر مسئلة المستقرض في بعض نسخ **فقد** ويترجم ان لا يدفع
القرارة اجيب ان المكلف من كلام المص بيان قومه هذه التفرقات بين النفع والضرر من حيث ثمتها
على وجه شئ في المذكر وخروج آخر عنه في حيث انه دخول نفع لانه يحتمل الضرر اذ قد يكون هناك
ضرر يكون في الخارج من المذكر كترقيمة او انفع من الرضا في المذكر من حيث ان خروج ضرر لانه لا يحتمل النفع
اما فان الرضا في المذكر عوضه قد يكون اكثر قيمة وانفع منه فطالما ذكر اعتبر الى الولي في الضرر
لا يرى المصلحة الا فيما له نفع غالب **فقد** واما وصية فاطمة وان تمت بعد البلوغ ففهم وعما هذا الاتج جواب
المص اجيب بان حاصل جوابه منع الترميم بين النفع والضرر واثبات محض الضرر في ان يمتنع جواز
بمنه الولي **فقد** بل طريق الجواب ذكره صاحب الكشف **فقد** ولا يخفى ضعفه لعل وجهه منع وقوع النفع بانعقاد
الحال وبذلك عليه حادثة تطبيق جواب المص من قطع راحة ان ضررا اكثر آفة فاعلم **فقد** وكونه ضررا محض
نظر اجيب بان ليس كلام المص ما يدل على ان الطلاق ضرر محض والتمثيل به ليس ان ضرر محض بل ان ضرر من البائع

ومن كلام الجاهل فان تفرغ عرض الاسلام عليه الرتبة ذوقه لا كمال العقل ولا يعرض عليه حين
 تحتل كلامه كالا يعرض على الصبي الصغير ان يعقل يعني المستدرك المذكور ان لا يكون له عقل و
 الصبي غير محدود فالمراد بالصبي في قوله الحق كمالا في غير اعني غير العاقل والتأخير فيه ان يعقل متوق
 عليه كانه ان رجوع الجامع وغيره واما الذي لا يؤثر فهو الصبي العاقل **فصل** وبسبب هذا هو لا سيما
 في فصول الباطن سميت سهوا بل سهوا لولا اعتبار النسيان في طرف الحق فاطرها خلا في معنى البنية باو ثنية
 سهوا وبهذه خطا هذا وذكره الواقف ان السهو عدم الحقائق المتصورات لانه لا يكون عدم الحقائق فهو
 قسم **السهو** **فصل** في الحواس الباطنة لا تنفي في النوع هذا هو المشهور في سبب الحق المتفرقة ومنه من
 زعم ان الحواس الباطنة ايضا تعطل في النوع غير ان النفس قد تعطل وعند فقه السواغل على البداهة عليها
 بعالم المثال فيقبض عليها من بعض المحرمات كماله بالامور الخالية **فصل** في حكمه احتراز بالحكم عن
 الحق فان العبد قد يكون احدى من الخرافات لكنه عاجز عما يتعد عليه الخرافات من الشك والولادة
والملك **فصل** في حوض التفكير العرفية ما هو من حوض اقتدارها من الحرفة التي تفسر بها يد او كسنة
 ولما كان العبد منقطع لان حاجات الوجود كالموقفية للقصور في الانوار العرفية المعروض للام فاعلم ان العرف
 يجعل عبيدة والمشاغلة في طرقات الاسلام اراء جزاء كفرهم ولا ملك لاهل عليهم فاذا الرق كونه الشخص
 غرض للتفكير ولا سببا لانه ان يقول بجهلهم غرضه كونه عبيدة للعبيد **فصل** في غير نظري معنى الا يرى
 ان المولود من السلم رقيق وان لم يولد منه عابثا في الرقاب **فصل** وهو الرق لا يحمل التجزى هو
 الامم وقال محمد بن مسلمة البجلي في شأنه ان يحمل التجزى حتى يوفيه الامام ببلدة وراى الصواب ان
 يرتق ايضا فم بعد ذلك منه وقال ان في الرق والعنف تجزيان حتى اذا اعتق الشريك في نفسه
 وهو مغبر عنه وبني الباقي رقيقا بيا وبوجه قد يقال سلمنا انه اجيبه بان الرق بقاء يقتضي
 الملك واليمين للرق ان لا يكون ان يصير مثل الجاهل واليهام الا ان يكون مملوكا ولا يتبعه المملوكية بل

في قوله
 لا يحمل التجزى

من العبيد او كما مستودعهم عبيدته في فهار الملك مقتضى له والملك ان يقتضي التجزى في الملك لا
 الرق لان تجزئة لا يستوجب تجزئة الرق لانه لا يكون الرقيق بعضه ملكا لاهل بعضه لاهل الكل
 رقيقا حقا تبيع فلما يجوز ان يكون الرق جاعلا بعضه رقيقا لانه لا يكون له لولا وبعضه لا يعمل
 لان ما ثبت بالضرورة بتعديده في التجزى الذي ثبت لغيره الملك فقيم على الملك ولا تجوز ان الرق
 هذا وقد عرفنا ان ما جعل الملك مقتضى الرق ولو بقا ولكن ان تقول مراده اقتضاها بقا الرق بقاء
 الملك بعد ثبوتها هذا ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان يقال لو تجزى الرق وجعل نصفه الموقوف
 رقا ونصفه حرا لجازا ان النصف الذي مثل ان يكون الحرة واحدة الشهادة كما جعل المرثانان في الرق واحد
 فيها ولم تجز بالشرع فليعلم ان ما اعتبر تجزى الرق وانما يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد واما ما اجاب القائل
 من ان الحكم من النصف ان لا يتصور تجزاء المرأة غاية الامر ان يكون ملكا بالرقين في الشهادة لان يكون
 رقيقا فيجعل ان جعل نكاحها لشخص ما يمكنه لانه اعتباري ولا تجزى الاعتبار وهذا يرفع ما يقال ايضا
 من ان ردم الشهادة يجوز ان يكون لا يشرط لهما تجزى الكل لا تقسم تجزى الرق اذ لا فائدة في انساب التجزى بل
 للملك لانه الحقيقة يذكر على ان لكل الاعتباري تحقيق **فصل** في اجابة لا بد على امتناع آه قيل هذا الجواب
 غير صحيح لان انصار المثل المشاع بها ايضا مقتضى اجتماع المتضامين بان يكون لكل قر او رقيقا لانه
 لو كان قرا فقط لزم عدم تجزى الرق وان كان رقيقا فقد لزم عدم اعتبار الحرية اصلا وان كان حرا ورقيقا
 لزم الجميع بين المتضامين وان لم يكن ذلك ولا اذ لم يجرى تغاير المتضامين مع عدم ارتفاع الرق الكسبي
 ولا التجزى الطارية فليعلم ان يكون لكل قر لان فيه رعاية الرق الاصلي والحرية الطارية معا والتمثيل بها
 ذكر غير صحيح لان ملك زيدا لا يقتضي عدم ملك الغير الا في جهة الحثية التي امر اعتباري الا يرى جواز ان
 وهو ينافي ان يكون ملك زيدا مقتضا عدم ملكية الغير والرق ينافي الحرية المشاعة **فصل** في الملك لا يملك
 بعد ثبوتها والا فذكرت حقيقة ارقابه وانه الملك التجزى والمشاغلة **فصل** لانه الملكيات قص

او جازا لانه لو تجزى
 الرق لا يشرط التجزى
 الملك لان التجزى
 يكون مقتضى ان
 تجزى الرق ان
 يقتضي له الامم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

معرفة بان المعبر هو الماتية والآن من ذكره في كل ملك الماتية وهو عدم التنصيف لاني في كل ملك الماتية
لولا لاني في كون المعبر هو النسيبة فان العقب من يتوفيه المولود مع ان المعبر فيه النسيبة اتفاقا **قوله** والمال
للعبد كانه جوابا ليوهم من انه لو كان المعبر هو النسيبة لا الماتية لكان المال للعبد للمولود فاشي الجواب
بان المال للعبد بدليل انه يقتضي ميوون العبد المأذون منه الا ان المولود اصح الناس له فيستوفيه **قوله** المعبر
الكتابة الا ان يد المالك لا تملكه وبغيره فلا تملكه كالاجابة مع العارية **قوله** ولا يصح الجحود ببعضه لانه
معنى قوله المعبر عنه نافع اذ فيه سائر الانواع لاف معناه الا ان لبعضه اذ في الكل وهذا لا يقتضي ان لا يجوز الجحود
الواقعة ببعض بعد الاذن في البعض **قوله** ولا يقبل الاذن بالتاخير حتى لو اذن لعبد ماله او شئ
كانت اذونا ابدالا ان الجحود عليه **قوله** وحاصل الجواب انه لا يخفى ان خلاصة هذه الاث في كذا اذا لم يكن العبد
احكاما كالمالك يمكن اسلا سبب لكن ليس له الحكم اعني المالك فليس له اسلا سبب اعني التفرق وحاصل جوابي عما سأل
المعبر منع الملازمة والسبب جواز ان يكون الحكم في نفسه موصوفا اصله وفيه نظر لانه يقتضي ان يكون الحكم عن السبب لانه
ان يور الجواب كذا تعرف العبد فينبغي ثبوت المالك للمولود وهو يصح لاثبات اليد للعبد الا ان ثبتت له من جهة المولود
فصار حكمه تعرفه وسبب حصوله ما هو للمعبر وعلم من ان لا يتحقق الحكم عن السبب لانه ان يكون الحكم للمعبر
هو المالك للمعبر كانه تعرفه والكبير يمكن ان يقع النظر على ان رتبة **قوله** اجيب بان التفرق يتعقد للعبد **قوله**
وهو مع لوجه وسبب اخر وهو النكاح والذمة والولاء في كل واحد من ان يقيم ويجزئ منه الحال الا انه لا ينفذ
بعد العتق **قوله** واما اقراره جوازا وان اقره الذمة لم يكن مملوكا للمولود لما مع اقراره على العبد لما لا يصح على
الاجنبى وحاصل الجواب ان تلك العتق باعتبار رتبة العبد لا باعتبار مملوكية ذمة والدليل عليه ان يقيم اقراره بعد
ماله الرتبة لا بما زاد عليها **قوله** ولا ثبت بمقابلته الحال اي لا ثبت الحيوان في الذمة بمقابلته الحال لان
الحيوان كونه ممتن لا ثبت في الذمة ولا مبيعا لان السلب الحيوان لا يجوز عندنا ومنها جحد وهو ان
خلاصة نفع اللانتهال المذكورة في الجواب عما ان السند في حال كذا بعض اليد ثبت الحيوان في الذمة بمقابلته

وهو شكل ثان

وهو شكل ثان صفه موجبة جزئية وكبره سبب بكنة فلا ينفذ الا السلب الجزئي وهو بعض ليس حال والظ
لانه لا يغير الجواز ان لا يكون الثابت للعبد من ذلك البعض حيث **قوله** وكما انصرف وهو ان المالك واقع
للعبد اعترض عليه بان لو كان كذلك لاعتقد تصرف العبد للجور في اذ انشئ ثم اعتق سقط حق المولود
كما ان اذ وجع في اعتق ينفذ النكاح وكالو باع الواهن الرهن ثم امكنه سقوط حق الرهن في المالم ينفذ علم
انه ثابته المولود في التصرف واجيب بان تعرفه وان كان نفسه يقع ملك الرقة لمولاه ولو طلق عنه بغيره على العبد
بعد العتق بان يكون المالك لان التصرف متى وقع بكنة لا يبعد بكنة اخرى بخلاف النكاح فانه ينفذ على التو
الذي توقف اذ المالك واقع للعبد فيه وكذا الرهن يكون المالك في الثمن الرهن فيمكن بيعه بما بعد زوال
المانع من غير فالنظر **قوله** موثقه يقال انما بالتشديد اي لا فقه الا في اذنية اليه مبتنى على ان لا المسألة
في حصول البدل جوازا عن طرفك في قلنا بل في العميتين والالم ينطبق يعني ان المسألة الجزئية
في الاعراض بل في العميتين والاي وان لم يكن المعبر فكل فقط بل اعتبار المساواة في جميع الكمالات
لم ينطبق العقب اذ قلنا يوجد الاثبات بالمساواة بين جميع الكمالات **قوله** يستحق التوزيع المستحق الاثبات
لانه ليس من اصل العيال وانما يصير اسلا عند اذنه المولود فيكون حاكما كمال الجزئية المستحق ان يقال بان
الاي يستحق التوزيع والافلا **قوله** الا ان ثبت بالنص انه وهو قلم مع الحايض يدفع الصلوة والصوم في
ايام اقرائها **قوله** والنكاح يندرج في النكاح يندرج في الصوم فلا يبين الحكم عليه كالاغلا في الصوم
الشهر واعتد على بان الجوز سقط العتق عند استعراش الشهر وان كان وقوعه وقت الصوم
مستوعبا للشهر من الزمان واجيب بان الجوز بعدم الاحتمية اصلا وان القياس ان يسقط وان لم يستوعب
الآن فركناه بالاحتياط ان اذ لم يستوعب لاهو اما القياس فلا يغفل بالاحتمية فلا يوجب سقوط العتق وهذا وقد
ذكرنا بين الصلوة والصوم ان قضاء الاول يسقط دون الثاني فافترق وهو ما ذكرنا من ان لا يخلو من الضيق
والنكاح في اذ الصلوة عاودة القياس فيتعذر لا العتق فتؤخر عدم الطهارة عنها في سقط

القضاء والمطمان عنهما في الصوم ثابت على خلاف القياس فلا ينبغي المشتبه في القضاء فليحرم
الطهارة في سقاط قضاء الصوم **قوله** يعني غير يلبس وذكر ان الحرام بالمرض ما لا يوجب الصلاة العقل فلا يكون
الجودة والاعتناء **قوله** المحض ان تولد بنفسه الفاضل السرقة في نفسه لا تولد ان يرفع الشمس
في الكفاية لا يجوز ومنه لوارث في الثلث والجواب ان التولية للكل فله على بطلان الابهة الكل والدليل
على ان التولية للكل انهم يسمونه فيما لا وصية ولا من لا يقال في ما وفي لم ينفك التولية الا في الثلثين لا يقول
نعم لو جاز الآلة لا يجوز لعموم **قوله** لا لا وصية لوارث وبدل لا تخصيص الوارث في نفسه وراثة الثلث
غير **قوله** لان حق النزع له مرتبة في الميسر وغيره كحق النحر الاسلام ولا يتعلق حق الغنم والورثة
بالمال موزعة ومعنى حق النقص ومعنى حق غيرهم ما سلفه واقعا على منقول بعينه وسوق هذا
الكلام ليراد ان حق النحر يتعلق بالمال موزعة ومعنى حق الوارث قال الشيخ الكليني في مخرج الزهري
فوجه التوفيق اما المالك على اختلاف الروايتين واما جعل الصيغة انفسهم في غيرهم للورثة والمضى وان في غير
الاسلام فيما يفرق من طائفة الملة لا لا طفر بارواية او اعتمد على قول الاسلام طائفة طفر بارواية **قوله** وقيل
عدم الجوده في نفسه وهو ان المعنى النسبي لاسماء العهد هي صورته قال كما ذكره الفتاوى وقد ثبت في
ان تولد بالموت بوجع العتمة صورة كبش اعم فيدعي فلو كان الموت عدم الجوده لزم ما ذكره الحديث وجه
الميل على ان شاء اما قوله في نبي بله يشاقول على الاستعارة باعتبار انشراك ايجاد ومات في الجوده
لاروج ولا احسن **قوله** ومعنى الخلق جواب عن سئل لا في بدعي وجوه وله جواب آخر وهو المثل على حذف
المضاد اعني استبان الموت افضله العذر بكني في دفع الاجتناب وما قيل من ان الموت في الاعداء المتخرفة
كالمعنى فيهم ان يراه اعداء نفسه مدفع بان مبني الاستدلال كونه الخلق بمعنى الاعداء والاباء والعدم وان كان
متجدا لكن لا يتعلق به الابدان نعم يتعلق به التجرد **قوله** المحض كما اذا اضرير فوقه في جوده بعد موته
فان تلوته ان شاء او حال بعد موته لزم معان النفس على عاقله وضمان المالة ما لم يبق اهل الوجوه

الحقوق عليه

الحقوق عليه لان سبب الضمان لما وجد منه حل الجوده المكن سبب الوجوه **قوله** السبب **قوله** مستند
لا آخر اجزاء الجوده لاستناد سببها هو الكسب فذكر من الزمة لا الزكة ولا اهل الاجل بموت الجوده
قوله والجواب ان معنى فيه كذا لان حرية الاول وسلامة استبان الجوده المكاتب فيما يصح تغيير
بقائه الكتابة اعني المملوكة فالجواب ان يقال فزاعمة المكاتب على الوجه المذكور يوجب حرية الآلة لا يوجب
ماله يصل البطلان المولى واذا وصل على كذا في آخره من اجزاء جوده كما اذا بدله المقتضى كما ثبتت
المكاتب مستند الوقت انفسه مع هلاكه فالمراد ببقاء الكتابة والمملوكة على هذا بقاء الحق بحريته
تنزيله في آخر الحق منزلة ثامرا كذا في نفسه البديع هذا واعترض على قولهم لاستناد حرية الآلة آخر اجزاء
الجوده بوجهين احدهما ان المكاتب لو قتل خطا ولو ترك وقا ضمن القاتل بقتله لا بد له ولو كان قرا
آخر اجزاء الجوده ضمن القاتل البدية واجبت ان الضمان مضاف الى المخرج وهو عند تلك الحالة وثانيهما
لو اصاب رجل او هي المار على الجوز وميته وايضا في لو قد فرج رجل بعد موته على وفاء لا يوجب
جعله حرا في آخر اجزاء جوده لغزوة العتق فلا يظفر في حق غيره **قوله** اي المريض في الكلام مجاز
باعتبار ما يؤول كما في قوله مع لغزوة الموات **قوله** فان كلامنا لا يصح آه قيل المخرج من الابطال مجموع امور
ثلاثة وهي التمييز والتعلق بالمرأى لا بالمال والاختلاف في الاول فقط لتحقيقه كل من تعلقت
الاسماء كخزان دخل الدار فانت حرمه ان يملك بيمين بعد مضمونها ولا ان فقط لتحقيقه كخزان
جاء الغد فانت حرمه ان يبيع بيمين اليوم ولا ان في فقط لتحقيقه التوكيل بالاتفاق مع انه يقع
بيع قبل اعتناق الوكيل **قوله** فيسقط توهمها هذا عند الاضيعة واما عند ما هو متقوت لان الثاني
حق العتق وهو مؤثرة امتناع البيع دون سقوط النقص **قوله** المحض بخلاف العكس لا يقبل الزوجه
امراة اذ ماتت خلافا لما في قوله لا يترك المالك العتق مع عاقبة من ان عنها لومته فليترك وبغضها
فاطمة ربه واجواب عن الاول عدم المملوكة وانقطاع بقاء النكاح في جانبها بالكلية الا ان لا عند عليه

بعد ما حق كل له الزرع اخذها واربع سواها بعد موتها في غير ذلك فعمل ان لم يبق الوصلة بينهما اصلا لا يقال الموت
انفي لما ذكرنا للملكية لان الملكية شئ القدرة والموت ينافيها والمملكة شئ العجز والموت لا ينافيها فقلنا
يبقى للملكية فلان لا يتبع الملكية اولانا نقول للملكية المملوك شرع انقضاء حاجته الملكة للحاجة المملوك فيبقى
ما بقى الحاجة ولا يتبع للملكية بعد الموت لان عدم الحاجة لا ينافيها لانها لم يبق حاجة للمملوك بل حقا عليه فلو بقيت
له وعن الثاني ان معنى غلبت محبة سبب غلبت وعن الثالث بعد تسليم ان الغسل لظلمة رضى على كرم ان
وجهه لعل فكر لا معناه الخصوصية حيث قال ابن مسعود رضى من امركم عليكم ما غلبت البنية مع قال ظلم رضى منكم
في الدين والآخر **قوله** ووركا لثا ثيماي الخفة يقال امركا تارة او اقل قال في **قوله** فلان كقولنا
للابواب نظر اوله ان الميت فرع عن اهلية الوجوب عليه لانه اهلية الوجوب ولهذا يجب التجيز والتكثير ما يقع
ايه واما ثانيا فلان ثبوت الحق للولد ابتداء بانه ثبوت خلافه في فعله فثبت ابتداء الولد القائم مقامه على سبيل
بنا ففقدوا الجواب ان ربه لم يمت من عدم احتياج الميت الى امركا لثا وثق المصدر ولا يجب من الآتي
ايه ثبوت النسبة وهو كونه قبله هو البقاع لا يقتضي وجوب العصا حتى ثبت للولد على سبيل الخلاف
وانما ذكر البقاع لوجوب العصا اليه وجوزعوه للمورث انما هو لولائه على ابطال كل الابناء انما انعقد سببا
لحقه فان البقاع في ما هو رقيق زوجة وحق لبقا اعتبار هذا يجوز عفوها باعتبار ان هذا النسب انما انعقد حقة
الا ان ثبت حق العصا للولد فلان ينفذ عن **الكل** والجواب ان ثبوت العصا له لم يجب عن قولها ان الخلف
لا يخالف الاصل وقد ايجبه بان الاصل الثبوت للميت ثم الخلف للورثة ولا عدم احتياج الميت اليه وكل الاصل ايضا
لذكره لكن عدم الاحتياج منسوخ في الخط فثبت الورثة في الاصل ثابت فلا يشترط ان مقارنة الخط للاصل جابر
فما لم يكن كائنه والوضوء لثا لثا لثا فانهما تغاير فافيه لا خلافا لهما فانهما مطهر بطبعه والتراب ملوث
قوله المص واما احكام الآخرة فكلها ثابتة حقا لاحكام الآخرة اربعة انواع مائة الحقوق المطاع وما عليه
وما يلحقها من اثارها وكرامات بفضلها ومن عقاب ملامتها من عدله والميتة حتى الكل حكم الاحياء لان القبول كالم

منه من غير ان يمتنع
منه من غير ان يمتنع
منه من غير ان يمتنع
منه من غير ان يمتنع
منه من غير ان يمتنع

لما وكالملك للطفل فالحيوة المستقرة الفروية لا كركا لموتية بهذا من حيث القلب وضع للفرج والحيوة الغناء
فكان للميت فيه حكم الاحياء فيما يرجع الى احكام الدنيا حتى يعطى الوصية ويؤخذ الميراث ورضيه وان كان
من اجل الثواب او حشرة نار ان كان من اجل العقاب سأل الله ان يصير ثارا ورضيه بكمه وفعله
وان يعقبا من عذاب القبر بعد ان هو المراد **قوله** وهو المراد بالثبور بالثبوت اعراضا عليه بان الجمل
قد يكون بالمعدوم وبشيء واجبة المراد بالثبوت اللغوي فيظهر **قوله** المعسر بالافعان والقول مني عيان
الافعان امروراء الضديق المنطق الموجهة معرفته والا قرب ان يقال ترك الاقرار بما يعرفه من الجمل
بما يرضى من الكفر وحالة العاقبة **قوله** او لم يكن هذه الفروع الثلاثة له اراه بالفروع الثلاثة عما قول
عليه سياق كلامه **قوله** ويحب النفع ولا ينسخ وقوله قبلها في قوله فافيه واعترض عليه جعله **قوله** فيجوز
قافيه غير متعلقة بثبوت الاحصان ولا خفا في قوله والجواب ان القول بعدم تعلق المجموع به لا يستلزم
القول بعدم تعلق كل واحد والا قوله هو المراد **قوله** فزع تعقيد وسوء ترتيب الفاضل الشريف ورده
بان هذا ترتيب حسن لانه على ان سبب احدهما يتبع الآخر من النكاح والكل فرع واحد فروع لفرع احدهما
فرع لفرع واحد على ما يراه من المتن وعلى الآخر بان الاذ وفكر الاحصان اوله ذكر الكل باقتضا اشارته
الى الفروع الذي رده وانه معطوف على مضمون **قوله** حتى ان وطئ فشا غير الزوجي عن الحد لهذا الغرض واليه
الدليل على ثبوت الاحصان منسفا الى الدليل على التيقون لاثباته البرهان الذي هو انظر في صحة النكاح ون
الا كذا التيقون لم يكن تعقيد ولا سوء ترتيب **قوله** من سهو القلم قد يتلخذه فعه بان قوله او الحكم الربوي معطوف
على تعقيد تعطفه تفسيره بالكل الربوي حال تيقنهم عنه ولا يخفى ما فيها **قوله** للفق كذا في الخبر توضيح
الحكم كانت متقونة في الاصل انما ابطال النص تقومها فكانت هيانته واقعة للزامنا اياهم بالنص لانه
تقومها وانما يصير اليه متقونة لانه كانت النكاح مضافا الى التيقون وكسب كذا في مورد شرط النكاح لا علمه
ولهذا يقال ان التلاق واليقين النكاح التيقون وانما قلنا ذلك لان التيقون ساقط عن المسح فكان الغيب موهوبه

المراد من هذا المتن
المراد من هذا المتن
المراد من هذا المتن
المراد من هذا المتن
المراد من هذا المتن

لنا العلم بها لا بعدد بل بصلح لان يتعلم فيها فكيف لا يكون جرمها باختيار عند البلوغ عند ما ذكره المصنف في بعض
علم الغرض بل بيان ان الفرق ان احسن توهم ورو ما قال عليه ان امكن الجواب عنه بان عدم الشك في لزوم
فحال الصغر ليس الا بالمال فهو يحصل له فيها بالعلم بالشرعيات وممكن يحصل الشك في صحة البدن فيمكن بها ان
او ما وجب عليه وما يلزمه في غير ذلك فلا يقدر بالعلم في هذا الجواب نظرا لاني في المثال على هذا وقد اجاب المصنف
شرح الوفاة عن اصل الاعتراض بان الصبي والصغير اذا راها حالها ان يجب عليها الايمان واحكامه او وجب
عليها الصبي والصغير ولا ينبغي ان يراها سوى حال عمرها واسبابها بالصلوة اذا بلغوا سبعا واخر يومهم اذا بلغوا
عشر اقلية ايضا لانه لما تم الفرق اذ لم يجب على الامة المراجعة لتعلم الايمان واحكامه او على موليها تعليمه
الوجوب منها مع الوجوب المبرر المسمى غايته قال في فصوله البديع بعد ما نقلت ان رجلا من القوم قد فرق بين
علم لزوم تعلم العلم علمها فيكون البكر غير مكلف قبل البلوغ غير قاص فيتم قال في هذه الوجوه الفرق اوله في الوجه الاخر
لانه في كل من اعتبر في الزام الفقيه وعقد فرائض احكام المملوكية **فهم** خاضعة لارادة المالك في العقول بل يترك
نظر لان المالك يفتق بالزوج والزوج يجب عليه كاستي بوجه الجواز فكان اراد بالملك الحق العام في المملوكية والمملوكية
وكل يترك **فهم** هي حاله تعرض لانتان فيل السكر سرور القلب على العقل ببساطة ما يوجب ويغنى عن
العقل بوجوبه من غير ان يربط فلا ينافي الخطاب بعباده وعلمه لا يكون المصنف في شرطا لدوا ولا لا بد من سوا
لان ليس سرورا ولكن طائفة حكمها واحدا في الشرع الحق فيقول هي نصرة على ببساطة المخرج **فهم** كسكر المضطر ظاهر
انه مثال للطريق وليس مستقيم لان السكر لا يكون الا مضطرا ولا يكون طريقا لانفسه فالوجه ان يحمل على هذا المصنف
اي بطريق سكر المضطر على انه الممثل به لا يقع ان ياتي الكاف بل يكفي ان يستفاد منه ما هو كذا وان جعله مثلا لسكر
الذي يكون الطريق للمضطر اليه مباحا **فهم** ومن الثلث كون طريق السكر من رتبة الثلث فخطرا واحال ان يشره
بالسكر غير مضطرا باعتبار ان الله في السكر على انه كان خطرا لان ابا حنيفة شرط ان لا سكر منه وقد كان من جنس
ما يلزم به فيصير السكر منه مثل السكر في الشرب المحرم الا ان يوجب الحد فانه اعم من الشرط بل على اصل الخطر فلا

هذا هو الوجه في كون الفرق بين العلم بالشرعيات والاعتقاد بالشرعيات في العلم بالشرعيات هو العلم بالشرعيات في العلم بالشرعيات

هذا هو الوجه في كون الفرق بين العلم بالشرعيات والاعتقاد بالشرعيات في العلم بالشرعيات هو العلم بالشرعيات في العلم بالشرعيات

الشرعيات المحرمة شرعا لان حلالا للمضطر وبشرط لا يخرج عن الحق وكذا الدوا بالبيع والاشتياق وغيرهما
ليس من جنس اللغو فانه مباح فلا ينقل استعماله اما بالعدا ولا السكر الذي هو حرام فكيف يمكن هذا الفرق **فهم**
حتى لو سكر منه تحت اتفاقا واما يتجدد من الجوب هل الخطر والغير والذرة او الفصل فلا يقدر وان كان السكر بالارادة بحسن نية
منه حراما قال في الهداية الاصح ان يجد بالسكر ما يجتمع الغشاق من الاشتربة **فهم** فهو حرام لكن يكون حرمة هذا الاشتربة
اجتهادية لا يكفر مستحلا بخلاف المخرج **فهم** في الرواية التي تبيح خطمي اتق به مكتوبا كذا فيل المراسن في الرواية
رواية البطون والجمع الكبير والجامع الصغير والزبارة والمراد من القيل وغلو الزبارة رواية الكتبية
والدعايات والاماريات وغير ذلك فقل ما ذكره من سببية في الاية وفيه اما عند محمد والشافعي لا يجل شره
فقليل لمخالفة الشيخين فقال لانها يجلان الاستمرار والناس يشربون في زمان للغير والتعلم لله لا يجل
اجماعا **فهم** وانتم سكرى قبل الخطا فافلت السكرى لمع من ان يكون من شره في حالة الاختيار والاضطرار
ومن غيره فينبغي ان لا ينافي السكر بنوعيه الخطاب مع ان السكر على طريق السكر منه مباح خارج عن هذا الخطاب
يحكم عليه بان لا يفتى عليه حتى لا يقع منه الطلاق والعاق فقلت السكر الحاصل لما لا يشرب من قبل العوارض والسياسة
والموافقة به غير جائز عقلا وشرعا فلما راجع الامة علم انه على بالاعا **فهم** ولو نكح بكلمة الكفر لا يربطه استحقاق
والتقياس هو وجه قول الايوبي يبيد وجه القياس بقا الامة بنية ووجه الاستحسان ان احببنا فزاد سكرنا هو
بايتها الكافرون وذكر كل ما لا ينفي قتل فقهه ولا تقربوا الصلوة وانتم سكرى ولا يملك النبي مع بكفر ورماله
كلما خاف السكر الخطر وقد كان مباحا فيصير عند رآه عدم الاكثار واجبة السكر كان حراما في جميع الاماكن انما كان
هو الشرع الذي لا يسكر كذا ذكره الشيخ الكليني في شرحه البزوف **فهم** ولا يكره له الاقراء فيما يجمل الرجوع
واما فيما لا يجمل فيه كذا ذكره المصنف ولا اختيار للبطلان والرضى ولهذا يكفر بالبروة ما زال لان الرضى بالكفر كفر **فهم**
ومن هنا قالوا في قول هذا الفرق بينهما انما هو بالنسبة الى افعال العباد كسبا واما بالنسبة الى الله تعالى من جهة الخلق
فلا انكسار بينهما لانه تعالى حكيم لا يفعل الا على حكمه وكل افعال الله حسنة لا يجرم فيها شيئا من القبح وقال بعض الفضلاء

هذا هو الوجه في كون الفرق بين العلم بالشرعيات والاعتقاد بالشرعيات في العلم بالشرعيات هو العلم بالشرعيات في العلم بالشرعيات

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان البيع لا يفسد بالعيب
فان العيب لا يفسد البيع الا اذا كان من جنس الجنس
او من جنس النوع او من جنس النوع والجنس

الحق ان بينهما فقاء اذ الخالق كمن يهدى اليه القول بل هو من المتشابهة وذكر ان الله تعالى حكى فلا يفعل شي الا ان
مكة وكل ما يبين على حكمه ينبغي ان يكون مريضا له فالقايح المرافقة له ينبغي ان يكون مريضا لكن قد ورد بعد
بها فصار الفرق بين المتشابهة وغاية مجال العقل فيها ان الله تعالى بحسب من قدر العقل عنده لا يرضى القايح
لان الله تعالى بالنظر الى نفسه يريد ان يرضى له لا بالقيح بالشيء البتة البتة وقد علمت ان لا يرضى لعباده الا كغيره بل عليه **فهم** والا
فلا اعتقادات ان ان لم يكن العقد من الاماين الواقع بل لا يربط الغلبة بالواقع باعتقادات **فهم** وان لم
الرضى اعتقد بان البيع هو الايجاب والقبول بالرضا والاكراه دليل على عدم الرضى فلا يفسد بسبب الملكر
الذي لا اذالة الاقباض رضا فانه يقع العقد المتقدم لوجه الايجاب والقبول والرضا من جانب المشتري
معه فاما اذ الرضى البايع ثم ان الرضى ليس شرط في البيع ولا في ذكره تعريفه
مرج به المص ايضا شره الوفاة **فهم** المص لان احدهما لم يرض على الموافقة فان قلت الدليل غير مطابق
لعدمه لان من لم يرض بصورة الاختلاف والاختلاف يشتمل الصورة التي قلت عدم مضي احد هما على الموافقة
متحققا في صورتين اما صورة اختلافهما في الاعراض والبناء فقط واما صورة اتفاقهما على ان يبيع
بشي فلان المضي على الموافقة يستلزم حضور وقت العقد وعدم مضي واحد منهما على الموافقة متحقق
عدم مضي احد **فهم** اعتبارا لكنا ويمكن ان يرضى ايضا على ما يجوز بعض النية من جواز ما يثبت لعدم اذا
كان المعلوم المذكور عند فاعلم ان كل شيء في غير الجواز فمما في الشرع وكل الفراء افطرنا من ومنها
فمن وضعتا عشرة من رمضان وكما قرب الروايات على حذف اثناء من فعله مع اتبعه من شوا فيصير
الصورتين في الغافل الشريفين يظهر جهة الصفة على ارجح اصدى اعني فيما اذا اشى احد هما وقال الاثم
يخفى شيء ينبغي ان لا يبيع على اصل الاجتماع المصحح والمعد والرجح للعقد **فهم** فصور الاتفاقية تتم قال
الغافل الشريف الحق ان يجعل صورة الاتفاق والاختلاف شيئا وتبين ان اراد باحدهما غير معنى واحد
وتماين ان اراد معي في صورة الاتفاقية صور الاختلاف اثنا وسبعون وهي حاملة من غير التهمة

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان البيع لا يفسد بالعيب
فان العيب لا يفسد البيع الا اذا كان من جنس الجنس
او من جنس النوع او من جنس النوع والجنس

في الثانية قال الف احمدى **فهم** فيكم بوزن الاثني هذا احدى الروايتين عنه وفي الرواية الاولى
يعقد البيع بينهما بالوزن والالف الذي هو لانه بالمثل كذا في **فهم** وهو فعله الفعلية توضع ما ذكره الكنف
حيث قال ولو اعتبرت المواضعة في البدل لفساد العقد فاسد لان احد الاثني غير واف في العقد فيصير
قبول العقد فيه شرط لان العقد البيع ويصير كانه قال بثل بالقيح عما لا يجبه احد الاثني لان عمل الزل
في الوجوب لانه الافراج بعد الوجوب بمقابلة شرط الخيار فليشأ **فهم** يعني ان اوقفه للموافقة او قيل هذا
شره لا يطابق المشرع اذ الفقرة الذي ذكره المص لها غير هذا فان ما ذكره المص معناه عدم جواز اعتبار
الموافقة في صورة جنس الثمن مع تعيين العقد بهذا الجنس لتضمنه اشتراط قبول ما يرضى العقد في العقد
وله طالب بخلاف صورة الموافقة على العقد لانه وان كان فيه ذكر لاشتراط كل طالب وجوبه ان
للالف القائمة طالب وهو احد المتعاقدين كنه لا يطلب عدم طلبه لان مقتضى النص وما ذكره الشارع هو الالف
موجودة في الاثني فيجاز العقد ثم والجنس الآخر الذي وقع عليه الموافقة غير مذكورة العقد وملهوم ذكر ليس
لثمن فلا يمكن العمل بالموافقة مع صحة العقد ولا يجزى ان ما ذكره ابو حنيفة لا يقع جوابا عن هذا انما هو الظ
ان الشارع فهم من سياق كلام المص ان فعله والزل باحد الاثني آه ليس في تتم الفرق وانما هو جواب عما ذكره
ابو في المسئلة الاولى لكي تأخر على تقدير ان لا يكون من تتم الفرق عن المسئلة الثانية وهم الموافقة في
الجنس بعيد الالم لان يقال في كذا رتبة ارتباط احدى المستقلين بالآخر **فهم** فابيع صحيح هذا انما
والقياس فاده والزل بجنس الثمن في البيع بلا مضي ولكن الوجه ترجيح الجهة اصله بتعديله عما ذكره **فهم**
سواء سابقه قصور والاول ان يتم اليه او اختلاف الاعراض والبناء والذحول على في الاثنا المسئلة
الاولى بذكره التفتيح وهو صورة الموافقة في العقد لا بذكره ففهم فقد افاجبا الى الموافقة آه لان
الاولى هي الموافقة في الجنس والعمل بالموافقة مع صحة البيع غير ممكن ههنا كما يدل عليه السياق **فهم**
وفي الكلام خلا آه قد يتلوه دفع بان فعله واما يتحمل بغيره ام او كرهه من ان لا بالعكس هو معطوف

على قسمين فيما يخصه واما في مقتضى العرفه فله فاما ان يتواضعوا وليست السبيل في قول اما
 الانشاء فانها لا تليد على افعاله وانت خير بان الطرح واما لا يتحمل دون واما لا يتحمل **فهم**
 المحسوسين والنزوحه الوضعية اي بين ان يقول لاهل ان يقول ان دخلت الدار فانت طالق لكن
 اقول في كل طريق الزل لا بطريق الجهد وصورة الزل في النذر ان يقول نذرت ان لا اؤتي امر مع الغير
 ان يوجب على نفسه التقيد على ملائمتي الناس ولكن يكون في ذلك **فهم** واما لا يتحمل لانه لا يقاسم
 في وان كونه الزل جديت بالنقص على خلاف العكس فكيف يجوز الزيادة على المخصوص ثم ان وجه من ثبوت العاق
 وانذر بدلالة النص فان العاق كالطلاق وانذر كاليمين واما العفو عن القصاص فيمثل بمقتضى الاثبات
 لانه اجاب عن مقتضى الطلاق من جهة انه يخط كل القصاص بالعفو عن بعض الدم كما انه اذا اطلق بعض
 تطلقه يعم تطلقه كالملة وقيل على ان يذبح من حيث انه يذبح ابتداء وانذر نظير اليمين المخصوص عليه
 والمثابة للمثابة وفيه نظر لانها من حيث انها ايضا يذبح ابتداء مع طوقها كما ذكره **فهم**
 ليس بطلان اي ليس بالان وانما يغير عنه عند وجه ما اضيف اليه من السعة هذه المسئلة ولا يعجل الزا في بعد
 ما صار على **فهم** اي لا يتحمل التقيد بكذا في النسخ التي ابا ما هو الصواب اي لا يتحمل التقيد لانه المتعم
 وقد مر في هذه امور فخر الاسلح وغيره والاراد بعد قبول التقيد ان لا يجري النسخ والاقال بعد ثبوت **فهم**
 ما يكون المال فيه مقصودا قال انما علة وغيره انما كانه المالة هذه النوع مقصودا لان المال لا يفي
 به وانه فلما شرط المال فيه على ان مقصودا وهذا يظهر من قوله حتى لا يثبت بدون الذكر يرفع **فهم**
 او الاختلاف في الاعراض والبناء صواب ان يقع اليه **فهم** وانذره ان قلت الزل في حيث هو وان
 الاعراض لا يرد على ما ذكره فيها قبل فلا يثبت الجواب وذكر ان معنى قوله لا اثر للزلة في ذلك لان المال حين
 يثبت لا يثبت بالزل حتى يقال ان لا يجوز ان يثبت الا بالجد بل ان ثبت به الطلاق المخصوص عليه بثبوت الزل ومن
 اليقين انه لا يرد مقتضى المذكور **فهم** لا ينافي كونه مقصودا بالنظر الى العاقدا في سبب المال للطلاق في صورة

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان مقتضى العرفه
 في بيان مقتضى العرفه
 في بيان مقتضى العرفه

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان مقتضى العرفه
 في بيان مقتضى العرفه

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان مقتضى العرفه
 في بيان مقتضى العرفه

الطلاق على

للطلاق على مال الانباء كونه مقصودا في الجملة الا ان يكون في ذلك ما قيل من انه لا يوجب هذا الكلام
 المال منها لا يكون مقصودا للرجل لانه نازل ولا للمرأة لانه نازل لان المال لا يجب عليها فكيف يكون
 مقصودا **فهم** وقد اثر الزل فيه في كونه لان الزل ينافي ان يكون على مقصودا وهو لا يقع
 ما مر له ووجوب المال خلاف الاصل مقتضاة فكيف يكون اثره على انه قد فسر النص بالنظر الى **فهم**
 بعد ثبوته لا بالبداهة وهو لا ينافي الزل قائل **فهم** لا يثبت وان لم يذكر في حيث ان ثبوت وان لم يذكر ليل
 التبعية لا دليل عليها **فهم** لا ينافي الامانة بمعنى الثبوت بدون الذكر فيه ان الاصل ان تقضي الاستدراك
 بالذكر فالثبوت بدون الذكر منافا لاصالة ومقتضى التبعية فلا يصح ان يكون معنى **فهم** فليس التبعية آه
 لا يخفى ان البطالة الحقيقة اشتغال من لا شغفه بالزل عن الطلقة وكون تسليم الشغف بطريق الزل
 مبطل لا باعتبار ثبوتها في الجارة لاذن في **فهم** كونه اشتغافا وهذا ينافي الال وهو تسليم
 شغفه العيني عند خيطة وانما يوجب كما يمكن البيع والشراء **فهم** ما يدان بنفس الزل وذكر ان
 الهازل جاز وبغض الزل مختار لا يوجب بطلان الكلام الكفر ارضي به وان لم يكن متبعدا عما يدل عليه كلام **فهم**
 لعظم زايده من انما يظهر على من سب الحري في فاسد ان دخل منه وانتصا بانه بعد على انه مقصود
 معه واما على من سب الجهور وهو ان لا يوجب ما بعده مقصودا فيه وقد مر الرضى وغيره بان كبر ما يتصل
 في بعده مع الامانة فخر فدية الدار وذكر الجهور في انه دخلت السوق توسع على الخطا الجاركن النابغ
 في الاستقالة خذفت من قال بسبب اظهار انما قام هذا ذات مرة في قول المقصود صاحب هذا الاسم وانما
 سمعت هذه الاضافة في زواجات فكرما الرضى ولا يثبت عليه ذات شر وفات سنة نواف ذكره الرضى
فهم او العلوم التي في علما الفقه قبل هذه مد فروع بان ميخته لازل الاعمال جعل فقهه ولا يدل على سائر
 علومه فلا يكون اياها **فهم** ويجب عليه العقوبات التي تدرى بالثبوت ولو جاز في لانداء عنه مثل هذه
 العقوبات لان الشقاق الجريته وارتبه وقيل مضاه ان لو جاز الجرح عليه بطريق النظر كان الاول ان الجرح عليه

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان مقتضى العرفه
 في بيان مقتضى العرفه

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان مقتضى العرفه
 في بيان مقتضى العرفه

عن الاقرار بالاسبب المحقق ولا يظن بان ليس له ان يخرج وهو بالحق باقوان **قوله** في ذلك الجواب قيل
 احسب من الوجوه الاخرى ايضا فان قيل وانما يحسن اي صفة بغير طريق النظر انما يتبين من افرافهم هذا
 مدارا عليه جواب عن الدليلين الاخرين قد علمت نوطته للجواب عن القيس على منع لما وتوهم كون جوابا
 عنهما لما في الاول منها فانه النظر في عدم صحته عبارة فلا يتغير بضمه امهية اهدار امهية والحاقه سبب
 بالبراهين وهذا من فوقه كذا لغير الذي يعبر به في المال لو صحت عبارة وانما على ان فبان النظر للمسلمين في
 السخا من لا يربط عليهم الدين فيضيع اموال المسلمين فيضيعهم بضمهم فيكون فيهم فانه لو لم يكن يحد من
 السخا في يدهم راجعهم وعباراتهم في ابلغوا من اموال المسلمين لا يكون ميثا عليهم وما هو هو المسلمين
 اعطوه انهم في ثمن ما اشرعوه منهم لم يكن لهم وفي ذلك كثر من المسلمين مما ذكره والامكان ان يكونوا فيهم في
 اموال المسلمين او ما اشرعوه منهم في بعضهم يجوز ان يعطى لبعضهم الاخر فيمكن الفرع عما بخلافه فانه لا يكون
 فيهم في الاخر اسوا اخذوا اعطى فان ما الخلف لا يؤمن ولا يكون ميثا وانما اعطى لا ينفذ فيشروه الاول
 وانما كونه نوطته للجواب عن القيس فانه على ان صحة العبارة والامهية نعم امهية بما يتنازلان عن ابراهيم
 وابيد لا في نعم نزاهة على بطلان القيس على منع الدين **قوله** في الحرب سبب السخا وانما كان امهية باه
 يلغ سخرها او عار ميثا بان حدث بعد البلوغ **قوله** فلا بد من جميع آفة غاية الخلاف نظر فيمن اهدا سخرها ولم
 يرفع امره الى القاضي حتى يبيع شيئا او امر او تصرف بشئ او هو يبيع عنده في يورثه خلافا **قوله** لانه
 لاجل انظر للاعتدال في اياتها الى الفرق في الحرب بين السيرة والحرب للديون خسوفات النتيجة حيث ذهب الى الاول
 لا يحتاج الا قضاء القاضي بخلافه او وجب الفرق ان هذا الجواب لا ينظر للعدا فيوقوف على طبعه وذكر انهم لا ينفذ
 القاضي والحرب بالسيرة لاجل النظر للسيرة نعم وهو موقوف على طلب احدى فيستحكم بالاعتدال **قوله** قلت المراد
 انه خروج آفة قبل الجواب ليس ينبغي انما اوله فلا لا يطابق السؤال لان هذه من غير الجواب الخروج الذي هو
 الانتقال من الداخل الى الخارج عند الاتعاط طريق الجواب المهور في التعريف وانما ثانيا فلا جعله خروج على

الوطن على قصد التمييز سخره او ليس كذلك بل السخر لا يتحقق الا بغير ثلثة ايام كما هو عليه قول القاضي في انما و
 احكام السخرية بالخروج بالنسبة المشهورة وانما يتحقق السخر لاخر ما ذكره وانما ثلث فلا يشرط المير
 في البالي ايضا وليس كذلك بل مسافة السخرية ثلثة ايام بارساء الابل ومشي الاقدام بالهار ويات
 بالليل والاول في الجواب ان يقال هو الانتقال من الداخل الى الخارج وكل السخرية انتقال من الامير ثلثة ايام فهو
 خروج منه ومنه قولهم الخروج لا يعتد به يحصل بحرق الانتقال من الداخل الى الخارج لانه لا يجعل الانتد **قوله**
 المص ولا يشترط الاحكام او عدم طلبة الاضحية فانها لا تجب على المسافر واجبة على الحاج عليه تخفيفا لان السخر
 منها عنه ولذا اوضحه جاز ولو كان السخرها عاجزا ومنها **قوله** للمص لانه من است انتقم في نفسه
 الخاب حتى لو تم سلطان بستان في خدمته واعوانه لم يمتنع بالنسبة الى حال فانه **قوله** المص بخلاف
 المرض آه يعني ان الرخصة والتخفيف انما يتعلق بالمرض الذي يوجب المشقة بازدياد المرض لا بما يوجبها الاول
 انه لو حدث مرض في حال الصوم لا يمكن ان يرضى به بافطار مع انه من الامراض الصعبة فمرضه ان الحكم غير
 متعلق بنفسه المرض كانه بعض اصحاب الحديث **قوله** بربعة ايام اعترض الشيخ الكليني عن الوجوه من
 الاولاني بل ينهاه لان علان الرقبة عزيمة والمقد بخلافه واجبة انما يرد له ان يعقب البناء على الاعتدال **قوله**
 الا ان قول القاضي لا يستلزم عند ان في قال القاضي هذا فيما لو كان القول عن رأي واجهه وانما في
 التعليلات كيف لا يكون لهم موهبة لم يعمل به بعد التمسك وبالمجلة **قوله** العلية فيما لا يعلم الا بالسمع عن رسول
 كقولهم **قوله** لا تخضع ان يقول ان اجب عنه بان اذ انوه الامام لا يكونه فضا في لو غير النية في سرعة لا يلزم بالاعمال
 كونه يترك تاركه بالبروع عنه لا يقتضي فرضه لان الفعل بعد البروع يترك ايضا عنه والكل فيمن صلى ركعتين
 وترك الاخرى فانه لا يلزم على تركها ولو صلى بعد فيعيد فاعلمها ويتركها فيعيد فاعلمها **قوله**
 فيما لا يخجل التمسك لمخاطب عدم اضافتها التمسك لعدم الحاجة وازاد بالاستطاط المحض لان الاستطاط من وجه
 يتحقق فيما يتعد التمسك لا يقتضي بالدين فان فيه معنى الاستطاط وهو معنى التمسك لان الدين مالا في وجه **قوله**

اعتبار
 من كونها
 والاعتدال
 فلا يجزى

قال في الاستطاط
 الاول لان
 والاخر لان

على ان
 فلا يقال
 ان الحكم
 ان الحكم

منفصل عنه من كل وجه فيقع اليقين في ان الالف الكان متصلة به وصفاً له فيكون مشروطة كصوم
يوم العيدين **فهم** ومنها الخطا قد يراد به العدول عن الصواب كقولهم ان قتلهم كان خطأ كبيراً ويراد به ما ليس
بمكون من قتل مؤثماً خطأ ورفع عن اثم الخطا وهو المعنى **هنا فهم** لم يكن الدعاء فائدة قيل هذا
من اطلاق الواو في الالف المعنى لا تواخذنا بما اعدى بنا لانسان من تعريضه وقلة مبالاة وقيل لاية على
ظاهره والمعنى لا تواخذنا بانفسنا ولا يمنع المواخذة بها عقلاً فان الذنوب كالسوم فكما ان تناوله
يؤدى الى الهلاك وان كان خطأ فيعادل الذنوب لئلا يفضى الى العقاب وان لم يكن له عزيمة كى لتهتبه وعد
التجاوز عنه وخطا فيجوز ان يدعو الانسان به استداً واعتداً بالنية فيه ويؤيد فكره من فهمه **فهم** مع
رفع عن اثم الخطا والنسب حيث جعل صلة لم يقابل المال ووجب بالفعل واجبت ان مراد المعنى ما يقابل
بالم فلا يكون هذا ضمناً بل صلة كنه جزاء الفعل ومن اراد بالضممان لمعنى ان لا يقابل بحال يحكم بالضممان
قال انه ضممان المختلف او جزاء المحل فالحال وجهه هو مواليها **فهم** وبعبارة فخر الاسلام انه مراد بالفعل
او بالنية فان العاقبة لما اشركا القاتل في اداء الدية صار ذكره خفيفاً عليه والمعنى كانه يؤمن ان مراده من
القتل الذي صدر من المحل القاتل فلهذا ذهب الى ان الدية جزاء الفعل مخالفاً للتحقيق فان رجح اوردة عبارة
فخر الاسلام بها ما اورده من الفعل **فهم** ولكن في قوله لا ينام النقطت مع قد يجاب عنه بان معنى كلام
المعنى حواء السهو والغفلة وكوزان في الانسان فينبغي ان يكون عذرين كفى من هذا الامر لا يتوقف الا بحرين
فانما البلوغ مقام وولم العقل من غير سهو وغفلة اقامة الدليل مقام المدلول فعرض عليه بان الالف
حيث وجه البلوغ ولم يجعل دليلاً على وادام الفعل من سهو وغفلة فاجاب عنه بان تعميم الامور الظاهرة مقام
الامور الخفية لا مقام الامور الظاهرة فقد اقمنا البلوغ مقام وادام الفعل من غير سهو وغفلة في البقاء
الذي هو فيه فحق لا في النام الذي الغفلة فيه ظاهرة فلو كنا اعتبرناه في النام كان يرمزنا اقامة البلوغ مقام
النقطة ايضا في النام كالبقاء في اعتبار البلوغ فيه ايضا دليلاً على وادام الفعل من غير سهو وغفلة

معظمہ

منع ظهور القفلة فيه وعلى هذا التفسير وان كان من الكلام على ما في المتن من ان كل ما يقع عليه التسمية
كما لا يخفى **فصل** في منع نظر الاصل عبارة في الاسلحة هو ما لا ينفك يكون له في العدم الرواية عن اصحاب
فصل واما غير ذلك في الاكراه بالقياس بالحيثية مديدة او بالقرينة الذي لا يخاف منه التلف على نفسه بل
بعد الرضى وينفذ الاختيار وغير المحمي بعدم الرضى ولا ينفذ الاختيار وهذا يظهر ان قسمة تعريف الاكراه
لوضعي ونفسه قبل عدم اختيار المبطل للعدم الرضى لان سواء رضى ونفسه لم لا وهما نوع ثالث
فذكره في الاسلحة وهو ان يبيع بحبس ولده او ابنه وما يجري مجرى ذلك وهو لا ينفذ الرضى وهذا النوع انما
يدخل في تعريف الاكراه اذا عرف محل الفيد على امر بكمه ولا يريد بطلته لولا المحل عليه واما في التعريف
الذي ذكره الشيخ فلا يتحقق الرضى فيه بالفعل ولا ينفذ في اقام الاكراه بعد ترتيب احكامه **فصل**
كالاكراه بالفعل عما قرب المحرم في ساحة وكذا في قسمة الاكراه على قبيل مسلم غير حق لان الاول مثال
لما كان الاكراه عليه فرضا وان كان حراما والاكراه ببعضه عكسه عليه وليس فرضا وكذا نقول الممثل به
لا يلزم ان يملك الكافة بل يكفي ان يستغنى عما فيه **فصل** وهذا سقط الاعتراض آية في حيث وهو ان المص
قان حتى يوضرعه وثباته فان كان في الاباء اجرا وان فعلوا وتركوا فعدم الاعتراض وان لم يكن فلا وجه
لذكر الاباء في هذه النتيجة حيث لا يخفى ولا يجرى فيها التام لان تعال في المباح لم يستطع الحق لاستثناء الاعمال
وان لم يكن له فعل في النتيجة المذكورة وقد تعال امره بالمباح ما يقع المندوب كما يريد بالفرض ما يقع الوجوب
فيما بهما **فصل** وقال الامام البرغزي ان فعل المكره مباح كالقتل والزنا هكذا وقع في النسخ والظن
ان يكون العبارة حراما يدل مباحا انما الظن ان حرمة القتل بالاكراه وكذا حرمة الزنا بالامانة مجمع عليه **فصل**
ولعل في الاسلحة انما فرق آية هكذا في النسخ ولم ينفذ ان في الاسلحة في اى موضع فرق بين كلمة الكفر والا
في كل الترجيح فانه المذكورة في هذا الموضع من اصول فخر الاسلام التسوية بينهما نفع فرق المص بينهما حيث
جعل الاطاعة نهار رمضان بالاكراه من المباح واجرا في كلمة الكفر من المرضي فلو قال ولعل المص انما فرق

والله اعلم
بما في صدور
الغيباء
فان في فضله البديع ذكر المباح
المستعمل في كل ان كان في بعض
المضغ او بالاقام كما ان المباح
في جميع اقسامه قطعه من
الاجزاء او بغيره كالمزق والاربع
بالصحة في كل اقسامه
بذكر المباح كما قيل فان كل اقسامه

التي يمكن اخذها من اهل مكة فاعلموا انهم يذكرون رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
 ربهم ويذكرون رسول الله صلى الله عليه وسلم ويذكرون بعض المعاني ان جبالهم قالوا له سلمه لقد
 جمع الاضراب حوله والواقيلهم واستجمعوا كل جمع وقد قروا انبائهم وشأنهم وحديث من حرفة طويل
 منع الاشارة انكوا غريبي بكم كبريتي وجميع الاضراب لا عبد معي وقد خذوا الكفر والموت ووه
 وقد ورجب عينا من غير عرض وما جدد الموت اما البيت ولكن جداري جمع بارئيل في العرش في
 على ما صايف وقد يضعوا الحى وقد ناسى طبعه وذكر في ذوات الآلة وان يبارك على احوال شلو من
 الشلو العضو المرفقة **فهم** وزنا المرأة من هذا القسم فان المرأة ان لم يكن لا يزوج لا يمكن من تربية الولد فيبقى الى
 الملك وان قد يبقى عنه الولد فيبقى الى الملك ايضا فلا فرق بين زنا المرأة قلت الرجل هو صاحب النذر والقاء
 النذرة ملكه غيره لا يقطع النسب عنه وهو مفضى الى الملك واما ما يتعلق بالنكاح وهو لا يضاف الى ما
 ثابت في جانبها من غير قصد فالنكاح **فهم** فالنكاح السقوط نظر في يجوز ان يراه بافعال سقوط حرمة زنا
 المرأة سقوطا بالثبات لا انه ليس قبلها ولهذا سقط عنها الحد بغير الحلي **فهم** فالاول ان يراه قبل
 لا تكون له المص هو هذا الحرمة في حقوق الله التي تجعل السقوط في الجملة قسم القسم **فهم** قبل الحرام
 قد يكونه ما حقا تية كالزنا وامثاله وقد يكونه ما حقا للعباد كالتلاطال الغير وكذا الواجب كونه
 واجبا حقا تية وقد يكون واجبا حقا للعباد فقط المص وهي اما حقوق الله تية معناه وهي امانة
 المحرمات حقا تية وهي الله فيه الحرمة كان حقه سبحانه وفيه العفة من الزنا الوجوب فظهر ان لا تية
 في كلام المص **فهم** قيد والحكم فيه محرم فقال لان ما جوزه الله تية قال شمس لا تية تعيد بن
 على ان لم يجد لها بعينه بل قال على ان الايمان والصلوة الصوم وليس هذا معناه من كل وجه لان الاستماع
 من الاخذ بها لا يرجع الى اعزاز الدين ورهابة العيش لا يعرف ان يكونه مع العيش عليه من كل وجه بل
 يعني ان يكونه كمن العيش موجه امع شرائطه وبان لا يمانع ان الاستماع لا يرجع الى اعزاز الدين لان الحرمة

في قوله لا تية تعيد بن
 في قوله لا تية تعيد بن
 في قوله لا تية تعيد بن
 في قوله لا تية تعيد بن

اذالكنت

الاكاس لا تية تعيد بن **فهم** لا احتمال السقوط **فهم** قبل
 ط فانه السقوط يجب ان يحد حرمة تركه ولا يجوز سقوط الصلوة في الجملة بالاغراز
 ولا يجوز سقوط حرمة تركه في الجملة بالاغراز هذا آخر ما رونا
 ابراهيم في حواشي الكتاب مستعينا بالمر الوهاب
 والمحدث رب العالمين والصلوة على
 سيدنا محمد وآله اجمعين
 وقع النزاع من توبه
 ما واسط شواله

مبارك
 تحت هذه النسخ المبادكة في يوم سهو وسهو مطط
 لملمه ودارا على ما راجح



Süleymaniye Kütüphanesi	
Kisim	AMCA 2402
Yeni	HİSAP PASA
Kayıt No	152

